

This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + Refrain from automated querying Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + Keep it legal Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at http://books.google.com/





Digitized by Google



وكيل دعاوي صاحب شيهادة من مكنب الحقوق السلطاني « واستاذ اللغة والحطوط العثمانية في الكلية الشرقية بزحله بلبنان »

هي ذات «مجلة الاحكام العدلية» المطبوعة طبعة ثالثة سنة • ١٢ بعدان عدلها وصدفتها جمعة الحلة في باب المنجة الاسلامية الجليلة فاصح مدار تطبيق الاحكام عليها فنط · ومنسنها قد ضبطها بالشكل الكامل وقرن كل مادة فها بالدلالة على ما في الجلة ننسها من المواد التي تنكفل بايضاج المتصود منها مع المواد التي تنضمن الامثلة والشواهد على بلك المادة على مثال ما ورد في مندمته ولا لجنى ما فبها من القائدة والنسهيل عَلى المشنفلين بمواد الشر يعــة والقانون من حضرات النواب والهنيين والنتهاء والحكام والمحامين والكناب وغيرهم منكل من ينولى الاحكام ويعاني دراسة الحنوق

حقوفها محفوظة لمنسيقها ومرتبها

ثمن النسخة ريال مجيدي ونصف

طيع في المطبعة الثرقية بالحدث · نيتان · شنة ١٩٠٠

بسسم التبر

امراء الكتاب

لمعالي الوزير الخطير صاحب الرأي والتدبير العلامة العَلَم

هه والتلو مصطفى هاشم ماث الم

ناظرِ نظارة الممارف المُموميَّةِ الجليلةِ أَ دامَ المولى تعالى عزَّهُ وزادَ في إِجْلَالِهِ

سيَّدي يَا أَبَا النَّهَى عَلَمَ الفَضْ لِ وشَمْسَ العُلُومِ والْأَعْلَامِ والوزيرَ الذي بهِ شُدًّ أَزْرُ أَا مِلْم وَاعْنَزُّ رُكُنُهُ فِي الْأَنَامِ لِذُراكَ الْعَلْبَآءُ أَرْفَعُ سِفْرًا لاحَ فِي نُورِهِ كَبَدْرِ التَّمَامِ مَا عَرَاهُ نَقْصٌ ولا عَبَثَتْ أَيْ لِي شَهُور بهِ ولا أَيَّامٍ بَذَرُ ايضاً في نِصْفِهِ والخِتام ونِظام وحَاكِيمٌ ومُحَامِ فهو يَقضي للكُلِّ كُلُّ مَرَامٍ

يَا هُمَامًا قد فَاقَ كُلُّ هُمَامٍ في مَراقي العُلَى وفي الإقدام هو بَدْرٌ في اوَّل ِ الشَّهْرِ وهو أَا وبهِ يَستنيرُ رائِــدُ شَرْع وفقيه وكُلُ طَالِبٍ حَقٍّ Digitized by woogle

بَذَّلَ المَهْدُ فيهِ دَهْرَ اجتهاد لَمْ يَذُقْ عِندَهُ لَذِيذَ مَنَام بينَ نَنسيقهِ وسَرْدِ أُصُول حَكَنَتُهَا دَلالَةُ الأَرْقَام وفُرُوع أَنَتْ تُشيرُ اليها مُوضِعات خَفِي كُل كُلام حَاوِيَاتِ شُواهِدَ النَّصِّ مِمَّا يَقْتَضِيهِ مُوضُوعٌ كُلّ مَقَامٍ بِنْ طَرِازِ قَيْدِ الأَوابِدِ يُدْنِي كُلُّ معنَى قاص ِ الى الأَفْهَامِ وبِمُوْلِ الآلهِ جَآءَ فَرَيْدًا مُستَطَابًا على أُنَّمَ نِظَامَ ُ فَدْ حَوَّنَهُ « عَجَلَّةُ الأَحكام » جَامِعًا مُجْمَلَ الفَوَاثدِ مِمَّا مِثْلُمَا بُرْدُكَ النَّقِيُّ حَوَى فُطْ بَ التُّقَّى والكَمَالِ فَخُرُ الكِرَامِ فتَقَبَّلُ هَدِيِّتُ العَبْدِ عُنوا ت عبودية له واخترام وابقَ للفضل كعبةً في حِمَاها لوُفودِ الثنآء أيُّ ازدِحَام تحتَ ظِلِّ المولى المُعَظِّمِ سُلْطًا ﴿ وَ السَّلَّاطِينِ تَاجِ هَامِ العِظَّامِ الْمُدَّى « عمد الحمد » أَعَزَّ اللهُ م أَركان عَرْشِهِ للدوام

> أسبر نضل دولتيم عيب هواديس



ا إِنَّ هذهِ المحلَّةَ هِيَ ذاتُ « مجلَّةِ الأَحكام العدليَّةِ » المطبوعةِ طبعةً ثَالثةً سنة ١٣٠٥ بَعْدَ أَنْ عَدَّلَتُهَا وصَدَّقَتُهَا جَعَيَّةُ الْحَلَّةِ لِـفِ بابِ المشيخةِ الإسلاميَّة الجليلة فأصبَحَ مَدارُ تطبيق الأحكام عليها فقط ومُطالِعُها لا يَحتاجُ الى مُراجَمةِ غيرها من الكُنْبِ الفِقهيَّةِ لا دراك مِن مَادَّةُ مِنْ مَوادِّ الْجِلَّةِ بكُنْهِ وحَصْرَ كُلُّ مَا جَآءَ فيها من الإيضاحاتِ والأَدلَّةِ على المادَّةِ المطلوبة ِ· بلْ يُمكِنُهُ أَنْ يَتَفَهَّمَ أَغْرَاضَ الْحِلَّةِ مِن تِلْقَاء نفسِهِ تَفَهُّمَا مُدَّقَّقًا وأَنْ يَستَحضِرَ أَمَامَ عَبَذَبِهِ بِلَمْحَةِ بَصَر جميعَ موادِّ الحِلَّةِ التي نَتعلَّقُ بالمادَّةِ المطلوبةِ مِمَّا لا يَتَسَنَّى إدراكُهُ في غَيْر هذا الكتابِ • وذلكَ أَنَّهُ بَرَى بَيْنَ هِلالَينِ (كُلَّ الْكَلَاتِ والثراكيبِ الشَّرعيَّةِ وأرقامَ الموادِّ التي تَشرَحُ وتُوضِحُ معاني تلكَ التراكبِ والكلماتِ بأَجْلَى بيان ِ · ويَرَى ايضاً في آخِر كُلُّ مادُّة ِ بينَ] أَرْفَامًا تَدَلَّهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحِلَّةِ مِنْ الْمُوادِّ الَّتِي نَتَضَمَّنُ فاصِلَتَين مكذا [أَمثِلةً وشواهدً على المادَّةِ المطلوبةِ

وقد ضَبَطَتُهَا بالشَّكُلِ الكَاملِ لِيُنَقِّى مَهَا الْحَطَأُ فِي الفَهْمِ ويَزُولَ مَا Digilized by Google يُمكنُ أَنْ يُتَبَادَرَ الى الذِّهنِ من المشاكِلِ والصُّعوباتِ الجَمَّةِ . وفد سَمَّيْتُها «جامِعَ الأَدلَّة على مَوادِّ المجلَّة » لما سَفِ هذهِ التَّسمِيَةِ من المُطابَقَةِ التَّامَّةِ بَيْنَ الاَّسمِ وللنُسمَّى

فأتت بحولهِ تعالى أوَلَ كتاب شرعي جامع التَّسهيلاتِ الكاملة لِفَهُم الْجُلَّةِ والا حاطَةِ بِمُتَعَلَّقاتِ كُلِّ مادَّه على غَيرِ عَنَا عَلَى البَّعْثِ والمَّهِم الْجُلَّةِ والا حاطَةِ بِمُتَعَلَّقاتِ كُلِّ مادَّه على غَيرِ عَنَا عَلَى البَّعْثِ والقانونِ من والتفتيشِ مَّا لا يَستَغني عنها أحد من المُشتَغِلينَ بموادِ الشريعةِ والقانونِ من حضراتِ النُّوَّابِ والمُفتِينَ والفُقَهَآ الحُكَّام والمُحامِينَ والكُتَّابِ وَكُلِّ مَنْ يَتَولَى الأَّحكامَ ويُعَانِي دِرَاسَةَ الحُقُوق

وزِيادةً لا يضاح ِطَرين ِ تَفَهَّم ِ هذه ِ الْحِلَّةِ أَبْسُطُ الكلامَ على بَعْضِ مَوادِّ ِها كما تَرَى :

المادة الثانية «أَلْأُمُورُ بِمِقَاصِدِهَا بَعَنِي أَنَّ (الحُكُمْ ١٧٨٦) الذي يَتَرَتَّبُ على أُمْرِ يكُونُ على مُقْتَضَى ما هو المقصُودُ من ذلك الأَمْرِ » [أَنظُرِ الموادِّ ١٧٦٩ و ١٣٠٣ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤] فأنَّكُ اذا راجَعْتَ المادَّةَ (١٧٨٦) المحصورة بينَ هلِالَين مِعَ فَانَّكَ اذا راجَعْتَ المادَّة في المادَّة الثانية المذكورة عَرَفْتَ كُلّة (الحُكُمْ) الواردة في المادَّة الثانية المذكورة عَرَفْتَ تَعَريفَ (الحُكُمْ) وأَقْسَامَهُ وهو أَنَّ « الحُكُمْ عَبَارةٌ عَنْ قَطْعِ المَا كِمْ المُخَاصَمة وَحَسْمِهِ إِيَّاها وهو على قَسْمَينِ قَطْعِ المَا كِمْ وَإِذَا راجَعْتَ الموادِّ ٢٦٩ و ١٢٠٠ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و١٣٠٤

و ١٨ اللذكورة في آخر المادّة بَيْنَ فاصلِتَين مَكَدًا [] رأَيْتَ فيها جَمِعَ ما جآء في المجلّة مِنَ الأَمثلة والشواهدِ على المادة الثانية المذكورة

المادة المشرون «أَلْضَرَرُ يُزَالُ» • [أَنظُرُ مَسَائِلَ الحِيطَانِ الواردة سيف الموادِّ ١٢١٠ و ١٢٠١ و ١٢٠١ و ١٢١٠ و ١٢١٤ و ١٤٥ و ١٤٠ و ١٠٠ و

على القسِمة والمُهَايَّا قَ والقِصاصِ ونَصْبِ القُضاةِ والاثَّةِ]

« (أَلْعَادَةُ ٣٧ و ٣٨ و ١٤٠٥) مُحَكَّمَةٌ يَعني أَنَّ العَادةَ
عامَّةً كانتُ او خاصَّةً تَجُعَلُ حُكْمًا لا نِبْاتِ (حُكْم ٢٧٨٦)

شَرْعي مِ » • [أُنظُرُ الموادَّ ١٨٨ و ٢٤٤ و ٢٥١ و ٣٥٠ و ٤٩٥٩ و ١٤١٥]
و ٥٥٥ و ٢٢٢ و ٢٢٩ و ١٤١٨ و ١٤١٠]

لمادة ١٠٠ «مَنْ سَعَى في نَقْضِ مَا تَمَّ مِن جِهَتِهِ فَسَعَيْهُ مَرَدُودٌ عليهِ» [أُنظُرُ الموادَّ ٩٨٩ و١٠٢٤ و١٦٤٧ اله ١٦٥٢ و١٦٥٦ و ١٦٥٨ و ١٦٥٩] المادة ١٠٣٦ «يكُونُ (الشَّغِيعُ ١٥٩) (مَالِكَا ١٢٥) (للَّشْفُوعِ ١٩٥) (المَشْفُوعِ ١٩٥) (المَشْفُوعِ ١٩٥) (بِتَسْلِيمِهِ ٢٦٦ ال ٢٧٧) بالتَّرَاضِي مَعَ (المُشْتَرِي ١٦١) او (بحُكْم ١٧٨٦) (الحَاكَمُ ١٧٨٥)» (بحُكْم ١٩٤١) (الحَاكَةُ ١٤٤٩) (بجُنُون عَهُ ٩٤٤) (المُوكِلِ المَاكَةُ ١٤٤٩) (بجُنُون عَهُ ٩٤٩) (المُوكِلِ المَاكِةُ ١٤٤٩) (أَنظُرُ المَادَةُ ١٥٠)

وفِسْ على هذه حبيعَ مَوادِّ الْحِلَّةِ

فَحَسْبِيَ أَنْ تَكُونَ خِيمَتِي هذهِ مُغِيدَةً للجُمهورِ وداعيِّةً لِرِضَى القومِ الكَوامِ والسلام

نجيب





سِمْ السِّالَةِ الْحَالِحَةِ الْحَيْدِ

﴿ وَصَلَّى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً ﴾

« صورةُ التقريرِ الذي لقدَّمَ للمرحومِ عالي باشا الصدر الأَعظمِ » « في ما يَتعلَّقُ بالمجلَّةِ وذلكَ في غُرَّة مُحرَّم سنة ١٢٨٦ »

لا يخفى على حضرة الصدر العالى ان الجهة التي لتعلق بأ مر الد نيا من علم الفقه كا انها تنقسم الى مناكحات ومهاملات وعقوبات كذلك القوانين السياسية للام الممدنة تنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة ويسمّى قسم المعاملات منها القانون المدّني لكنه لما زاد انساع المعاملات التجارية في هذه الأعصار مَسّت الحاجة الى اسنتنا محمور من المعاملات كالشفنجة التي يُسمّونها حوّالة وكأ حكام الإفلاس وغيرها من القانون الاصلي ووضع لهذه المستثنيات فانون محصوص يُسمّى فانون التجارة وصار معمولا به في الخصوصات التجارية فقط واماً سائر الجهات فما زالت احكامها تجري على القانون المدني ومع ذلك فالدًعاوي التي تُرى في محاكم النّيارة اذا ظهر شيء من متفرعاتها ليس المدني وانون التجارة والوكالة يُرجع فيه الى القانون الاصلي المحكم في قانون التجارة مثل الرّهن والكفالة والوكالة يُرجع فيه الى القانون الاصلي المحكم في قانون التجارة مثل الرّهن والكفالة والوكالة يُرجع فيه الى القانون الاصلي المحكم في قانون التجارة مثل الرّهن والكفالة والوكالة يُرجع فيه الى القانون الاصلي المحكمة على القانون الاصلي المحكمة المحكمة على القانون الاصلي المحكمة على القانون الاصلي المحكمة على القانون الاصلي المحكمة على القانون الاصلي المحكمة على القانون الاحلة المحكمة على القانون الاصلي المحكمة على القانون الاصلية المحكمة على القانون الاصلي المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة على القانون الاحلة المحكمة المح

وكيفا وُجد مسطورًا فيه بيجري الحكم على مقتضاه وكذا سين دعاوي الحقوق العاديَّة الناشئة عن الجرائم تجري المعاملة بها على هذا المينوال ايضًا ·

وقد وضّمت الدولة الملية قديمًا وحديثًا قوانين كثيرةً ثقابل القانون المدني وهي وان لم نكُن كافية لبيان جميع المعاملات وفصلها إلا ان المسائل المتعلقة بقسم المعاملات من علم النقه هي كافية وافية للاحتياجات الواقعة في هذا الخصوص ولعلما يُرى بعض مُشكلات في تحويل الدَّعاوي الى الشرع والقانون غير ان مجالس تمييز الحقوق لما كانت تحت رئاسة حكام الشرع الشريف فكما ان الدَّعاوي الشرعية تصير ووينها وفصلها لديهم كذلك كانت المواد النظامية التي تحال الى تلك المجالس تُرى وتُفصل مجوفتهم ابضاً وبذلك يجري حل نلك المشكلات من حيث ان اصل القوانين والنظامات الملكية ومرجمهما يفصل ويُحسم على وفق المسائل الفقهية والامور التي يُنظر فيها بمقتضى النظام يُفصلُ ويُحسم على وفق المسائل الفقهية والحال المثرع الشرع الشرع الشريف في تلك الفروع المولاع على مسائل علم الفقه فاذا حَكَمتُ حكام الشرع الشريف في تلك الفروع والقوانين الموضوعة وأساؤا بهم الفان فيصير ذلك باعثا على القبل والقال

ثم ان قانون التجارة الهابوني هو د ستور العمل في محاكم التجارة الموجودة في ممالك الدولة العلية وأ ما الخصوصات المتفرعة عن الدعاوي التجارية التي لا حكم كما في قانون التجارة فيحصل بها مشكلات عظيمة لانه اذا صارت المراجعة في مثل هذه الخصوصات الى قوانين اورو با وهي لبست موضوعة بالارادة السنية فلا تصير مدار الحكم في محاكم الدولة العلية واذا أحيل فصل تلك المشكلات الى الشريعة الغراة فالمحاكم الشرعية تصير مجبورة على استئناف المرافعة في تلك الدعوى وحينئذ فالحكم على قضية واحدة في محكمتين كل منها تغاير الاخرى في اصول المحاكمة ينشأ عنه بالطبع تشعب ومباينة في مثل هذه الاحوال لا يمكن لمحاكم التجارة أن الشرعية واذا قبل لاعضاء محاكم التحارة أن يراجعوا الكثب الفقهية فهذا ابضاً لا يمكن لان هولاء الاعضاء على حد سواء مع اعضاء بحالس تمييز الحقوق في الاطلاع على المسائل الفقهية ولا يخنى ان علم الفقه بحر لا ساحل مجالس تمييز الحقوق في الاطلاع على المسائل الفقهية ولا يخنى ان علم الفقه بحر لا ساحل

لهُ واستنباط دُرَرِ المسائل اللازمة منه ُ لِحَلِّ المشكلات يتوقَّفُ على مَهارة علية ومَلكة ٍ كلية وعلى الخصوص مذهب ُ الحنفية لانه قام فيه مُجتهدون كثيرون مُتفاوتون َ في الطبقة ووقع َ فيه ِ اختلافات كثيرة ومعذلك فلم يجصل فيه تنقيع كما حصل في فقه ِ الشافعية بل لم تزل مسائله ُ اشتانًا مُتشعبة ً فتمييزُ القولِ الصحيح من بين ثلك المسائل والافوال المختلفة وتطبيقُ الحوادث عليها عَسير جدًا وعدا ذلك فانهُ بتبدُّل الاعصار نتبدلُ المسائلِ التي بلزمُ بناۋُها على العادة والعُرْف · مثلاً كان عند المتقدمين من الفقهـآء اذا ارادَ احدُ ۖ شراء دارِ اَكتنى برؤية ِ بعض بيونها وعند المتاخرينَ لا بُدُّ من روَّية كلِّ بيْت ِ منها على حِدَيْهِ وهذًا الاختلافُ ليس مُستندًا الى دليل بل هو ناشى؛ عن اختلاف المُرْفِ والعادة في أَ مر الانشآء والبناء وذلك انَّ العهادةَ قديمًا في انشاء الدُّور و بنائها ان تكون جميع ُ ييونها متساوية وعلى طَرْنَ واحد فكانت روَّية ُ بعض البيوت على هذا ننني عن روَّية سائرِها واما في هذا العَصْرِ فحيثُ جَرَت العادةُ بانَ الدَّارَ الواحدةَ تكون بيونها مختلفةً في الشَّكْلِ والقَدْرِ لزِمَ عند البيع رو يه كل منها على الانفراد وفي الحقيقة فاللازم في هذه المسألة وامثالها حصول علم كاف بالمبيع عند المشتري ومن ثم لم يكن الاختلاف الواقعُ في مثل المسأ لة المذكورةُ تغييرًا للقاعدة الشرعية وانما تغيّرُ الحكم ِ فيها بتغيُّر احوال الزمان فقط. وتفريقُ الاختلاف الزمانيّ والاختلاف البرهانيّ الواقع هنا وتمييزُهما مُحوِجْ الى زيادة التدفيق وامعان النظر · فلا جَرَمَ انَّ الاحاطة بالمسائلِ الفِقهية وبلوغَ النهاية في معرفتها امرْ صعب مجدًا ولذا انتُدِب جمعٌ من فقهآء العَصْرِ وفضلائِهِ لتأ لبف كُنتب مُطوَّلةٍ مثل كتاب الفتاوَى التاتار خانية والعا لمكيرية المشهورة الآن بالفتاوى الهندية ومع ذلك فلم بقدروا على حَصْرِ جميع الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية وفي الواقع فانَّ كتب الفتاوى هي عبارة عن موَّ لفات حاوية ٍ لصُور ما حصلَ تطبيقه ُ من الحوادث على القواعدِ الفقهية وافتَتْ به ِ الفتاوى في ما مرَّ من الزمان ولا شكَّ انَّ الاحاطة بجميع الفتاوى التي افتى بها علما السادة ِ الحنفية في العُصُورِ الماضية عسِرٌ للغابة ولهذا جمع ابنُ ُنجِيم رحمهُ اللهُ تعالى كثيرًا من القواعد الفقهية والمسائل الكلية المندرج تحتها فروعُ الفقه فَغَتْح بِذَلْكَ بِابًا يَسَمُلُ التوصُّلُ منه ُ الىالاحاطة بالمسائل ولكن لم يسمَّح الزمان ُبعدَ و ُ بعالم ِ

فقيه يحذُو حذوه ُ حتى يجعل اثرَه ُ طريقاً واسعاً واما الآن فقد نَدَرَ وجود ُ المُبعّرينَ في العلوم الشرعية في جميع الجهات وفضلاً عن انه ُ لا يمكن ُ تعيين ُ اعضاء في المحاكم النظامية ِ لم قدرة ُ على مُواجعة الكتب الفقهية وقت الحاجة لحل َ الاشكالات فقد صار من الصّعب ايضاً وجود ُ قضاة كافية للحاكم الشرعية الكائنة في المالك المحروسة

يناكم على ذلك لم يزل الامل معلقاً بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية بحكون مضبوطًا سَهْلَ المَّا خَذِ عاريًا من الاختلافات حاويًا الاقوال المختارة سَهْلَ المطالعة على كلُّ احد لانه ُ اذا وُجِدَ كَتَابَ على هَذَا الشَّكُل حصل منه ْ فائدة ْ عظيمة ْعامة لكل مِن نُوَّابَ الشرع ومن اعضاء المحاكم النظامية والمأمورينَ بالإدارةِ فيحصِلُ لهم بمطالعته انتسابُ الى الشرع • ولدى الايجــاب تصيرُ لم ملكةٌ بحسب الوسع بقندرونَ بها على التوفيق ما بينَ الدَّعاوَي والشرع الشريف فيصيرُ هٰذا الكتابُ معتبرًا مَرعيَّ الاجراء في المحاكم الشرعية مُعنيًا عن وَضْع قانون لدعاوي الحقوق التي تُرّى في المحاكم النظامية · ومن أجل الحصول على هذا المامولَ عُقِدَتَ سابقًا جمعية علية في ادارة مجلس التنظيمات.وحُرْ رَحِينئذ كُثْبُرْ من المسائل · ولكن لم تبرز الى حَيْزِ الفعل فصَدَقَ مضمونُ قولهم انَّ الامورَ مرهونةٌ ﴿ لاوقاتها حتى شاء الله ُ تعالى بروزَ ما في هذا العصرِ الهايوني الذي صارَ مغبوطاً من جميع الاعصار بظهور مثل هذه الآثار الخيرية المهمة • ولاجل حصول هذا الأم مع سائر الآثار الحسنة الكثيرة التي هي من التوفيقات الجليلة السلطانية المشهودة بعيرت الافتخار للبريَّة أُحيل على عُهدتنا مع ضعفنا وعجزنا اتمامُ هذا المشروع الجميل والاثر الخيريِّ السديد لتحصل به ِ الكفاية ُ في تطبيقِ المعاملات الجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر وبموجب الارادة العلية اجتمعنا سينح دائرة ديوان الاحكام وبادرنا الى نرتيب مجلة مؤلفة ٍ من المسائل والامور الكثيرة الوقوع اللازمة جدًّا من قسم المعاملات الفقهية مجموعة من اقوال السادة الحنفيَّة الموثوق بها وقُسمَتْ الى كتب متعددة وسُميَّت « بالاحكام العدلية» و بعد ختام المقدِّمة والكتاب الاول منها أعطيت نسخةٌ منهما لمقام مشيخة الاسلام ونُسَخ ۗ ا خرى لمن له ُ مهارة ۗ ومعرفة ۗ كافية ۗ في علم الفقه ِ من الذوات ِ الفخام · ثم بعد اجرا ٓ ء ما لزم من التهذيب ِ والتعديل فيها بناءً على بعض ملاحظـــات ِ منهم حُرّ ِرَت منها نسخةٌ ْ

ومُرِضَتْ على حضرتكم العلية والآن حصلت المبادرة الى ترجمة هذه المقد مة والكتاب الى اللغة العربية وما زال الاهتام مصروفا الى تأليف باقي الكمتب ابضاً فلدى مطاامتكم هذه المجلة يحيط علكم العالي بان المقالة الثانية من المقد مة هي عبارة عن القواعد التي جمّها ابن نجيم ومن سلك مسلك من الفقهاء رحمهم الله تعالى . فحكام الشرع ما لم يقفوا على نقل صريم لا يحكمون بمجرد الاستناد الى واحدة من هذه القواعد إلا أن لما فائدة كلية في ضبط المسائل فمن اطلع عليها من المطالعين بضبطون المسائل بأ دلتها وسائز المامورين يرجعون اليها في كل خصوص وبهذه القواعد يمكن الانسان تطبيق معاملاته على الشرع الشريف أو في الاقل التقريب وبناء على ذلك لم نكتب هذه القواعد تحت عنوان كتاب او باب بل ادرجناها في المقد مر وفي اول كل كتاب مقد مة تشتمل على الاصطلاحات الم بالمائل الكتاب ثم تذكر المسائل علوطة المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب ولاجل ايضاح تلك المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب ولاجل ايضاح على المسائل الاساسية أدرج ضمنها كثير من المسائل الساخرجة من كتب الفتاوى على سبيل الخثيل

ثم ان الاخذ والعطآء الجاري في زماننا أكثرُهُ مر بوط بالشروط وفي مذهب الحنفية ان الاخذ والعطآء الجاري في زماننا أكثرُه مر بوط بالشروط أواقعة في جانب العقد أكثرُها مفسد للبيع ومن ثم كان اهم المباحث في كتاب البيوع قصلُ البيع بالشرط وهذا الامر وجب مباحثات ومناظرات كثيرة في جمية هولاء العاجزين ولذا راوي مناسباً ايراد خلاصة المباحثات الجارية في ذلك على الوجه الآتي

فنقول أن اقوال اكثر المجتهدين في حق البيع بالشرط يخالف بعضها بعضاً فني مذهب المالكية اذا كانت المدة ُ جزئية وفي مذهب الحنابلة على الاطلاق يكون للبائع وحده ولا يشرط لنفشه منفعة مخصوصة في المبيع لكن تخصيص البائع بهذا الامر دون المشتري يُرى مخالفاً للرأي والقياس اما ابن ابي ليلي وابن شبرمة بمن عاصروا الامام الاعظم رضي الله عنه وانقرضت اتباعم فكل منها رأى في هذا الشان رأيا يخالف وأي الآخر فابن ابي ليلي يرى ان البيع اذا دخله شرط اي شرط كان فقد فسد البيع والشرط فابن ابي ليلي يرى ان البيع اذا دخله شرط اي شرط كان فقد فسد البيع والشرط أ

كلاها · وعند ابن شبرمة ان الشرط والبيع جائزان على الاطلاق · فمذهب ابن ابي ليلي يرى مباينًا لحديث « المسلمون عند شروطهم » · ومذهب ُ ابن شبرمة موافق ملذا الحديث موافقة تامة ككن المتبايعين ربما يشرطان اي شرط كان جائزًا او غيرَ جائز قابلَ الاجراء او غير فـــابلِ ومن الامورِ المسلَّةِ عند النقهآء ان رعاية الشرط انما تكونُ ۗ بقدر الامكان . فمسأكة الرعابة للشرط قاعدة لقبل التخصيص والاستثناء ولذا أتخذ طريق متوسط عند الحنفية • وذلك ان الشرط ينقسم الى ثلاثة اقســـام • شرط جائز " وشرط مُفُسد وشرط لنو عبيان هذا ان الشرط الذي لا يكون من مقتضيات عقد ِ البيع او لا يؤيده وفيه نفع ^{در}لاحد ِ العاقدين ِ مفسد ُ والبيع المعلق به يكون فــاسدًا · والشرطُ الذي لا نفع فيه لاحد العاقدين لغو والبيع المعلَّق به صحيح لان المقصود من البيع والشراء التمليك والتملك أي ان يكون البائع مالكاً للثمن والمشتري مالكاً للمبيع بلا مزاحم ولا ُممانع ِ · والبيع ُ المعلق به نفع ُ لاحد ِ المتعاقدين ِ يؤدي الى المنازعة لان َّ المشروطَ له ُ النفع بطلبُ حصولهُ والآخر يربدُ الفرارَ منهُ فكأن البيعَ لم يثمَّ · لكنبها انَّ الفُرْفَ والعادةَ قاطع للنازعة 'جوِّ زُ البيع' مع الشرط ِ المتعارف ِ على الاطلاق. اما المعاملات ُ التجــارية فهي من اصلها في حال مستثنى كما تقدُّم واكثرُ ذوي الحرَف والصنائع قد تعـــارفوا على معاملة مخصوصة تقررت بينهم والعُرْفُ الطارى 4 معتبرُ فلا ببقيما يوجبُ البحث الا بعض شروط خارجة عن العرْف والعادة تشرط' في المعاملات المتفرقة في الاخذ والعطاء وليس لهذه المعاملات شأن ويوجب الاعتناء بالبحث عنها فما مسَّت الحاجة ُ في تبسر معــاملات العصر الى اختيار قول ابن شبرمة الخارج عن مذهب الحنفية · ولهذا حصل الاكتفاه بذكر الشروط التي لا تُنسِدُ البيع عند الحنفية في الفصل الرابع من الباب الاولكما وقع في سائر الفصول

قد ذُكرَ في المادة السابعة والتسعين بعد المائة والمادة الخامسة بعد الثانين انه لا بصح بيع المعدوم · والحال ان ماكان مثل الورد والخرشوم من الازهار والخضروات والفواكه التي يتلاحق ظهور محصولاتها يصع فيه البيع اذاكان بعض محصولاتها ظهر و بعضها لم وظهر · لانه لماكان ظهور محصولاتها دفعة واحدة غير ممكن وانما تظهر افراد ها وتتناقص شيئًا بعد شيء اصطلح الناس في النعامل على بيع جميع محصولاتها الموجودة والمتلاحقة بصفقة واحدة ولذا جوَّز محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى هذا البيع استجسانًا وقال اجعل الموجود اصلا والمعدوم تبعاً له وأ فتى بقوله الامام الفضلي وشمس الائمة الحلواني وابو بكر ابن فضل رحمهم الله تعالى وحيث ان ارجاع الناس عن عادتهم المعروفة عندهم غير ممكن كما ان حمل معاملتهم بحسب الامكان على الصحة أولى من نسبتها الى الفساد وقع الاختيار على ترجيح قول محمد رحمه الله في هذه المسألة كما هو مندرج في المادة السابعة بعد المائتين

وفي يع الصّبرة كل مدّ بكذا عند الامام الاعظم رضي الله عنه مصمح البيع في مدّ واحد فقط وعند الامامين رحمها الله يصح في جميع الصّبرة فهما بلغت الصّبرة يأخذها المشتري ويدفع ثمنها بحساب المد بسعر ما جرى عليه العقد وحيث ان كثيرًا من الفقهآ و مثل صاحب الهداية قد اختاروا قول الامامين في ذلك تبسيرًا لمعاملات الناس حرّ رت هذه المسألة في المادة العشرين بعد المائتين على مقتضى قولها واكثر مدة خيار الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ثلاثة ايام وعند الامامين تكون المدة على قدر ما شرط المتعاقدان من الايام ولما كان قولها هنا ايضًا أوفق للحال والمصلحة وقع عليه الاختيار وذُكر بدون مدة الايام الثلاثة في المادة الثلاثمائة وهذا الحلاف جار ايضًا في خيار النقد الأناف عدم تقييد المدة ثلاثة ايام وصحة تقييدها باكثر مون ذلك هو قول محمد رحمه الله تعالى فقط وانما اختير قوله في هذه المسألة ايضًا مراعاة لمصلحة الناس كا ذُكر سيف المادة الثالثة عشرة بعد الثلاثمائة

وعند الامام الاعظم ان المُستصنع له الرجوع بعد عقد الاستصناع وعند الامام ابي يوسف رحمه الله انه اذا وُجد المصنوع موافقاً الصفات التي بينت وقت العقد فليس له الرجوع والحال انه في هذا الزمان قد أ تُخذَت معامل كثيرة تصنع فيها المدافع والبواخر ونحوها بالمقاولة و بذلك صار الاستصناع من الامور الجارية العظيمة فيخيير المُستصنع في امضاء العقد او فسخه يترتب عليه الاخلال بمصالح جسيمة وحيث ان الاستصناع مستند الى التعارف ومقيس على السلم الشرعي على خلاف القياس بنا على عُرْف الناس

لزم اختيار قول ابي يوسف رحمه الله تعالى في هذا مواعاة الصلحة الوقت كما حرّر في المادة الثانية والتسمين بعد الثلاثمائة من هذه الجزلة

فاذا أُمَوَ امام السلين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتَّهد فيها تعيَّن ووجب العمل بقول من المسائل المجتَّهد فيها تعيَّن ووجب العمل بقوله واذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قرينة التصويب يجري توشيح أعلى المجلة الملفوقة بالخط الشريف الهابوني والامر لولي الامر

مفتش الاوقاف الهايونية السيد خليل ناظر ديوان الاحكام العدلية احمد جودت

من اعضا ً ديوان الاحكام العدلية السيد احمد خلوصي من اعضاً و شورى الدولة سيف الدين

من اعضاء شورى الدولة تحمد امين الجندي من اعضًا • ديوان الاحكام العدلية السيد احمد ^حلي

من اعضاء الجمعية علاء الدين ابن ابن عابدين



بسِمالِسَالَحَالِحَالِحَيْر

المعدمة

محنوية على مقالتين المقالة الاولى

في تعريف عِلْم ِ الفِقْهِ ولقسيمِهِ

﴿ مادة ١ ﴾ الفقه عِلْمُ بالمسَائِلِ الشرعيةِ العَمَليَّة والمسائلُ الفقية إمَّا أَنْ نَعلَقَ بأَمْرِ الدنيا وهي تنقسمُ أَن نَعلَقَ بأَمْرِ الدنيا وهي تنقسمُ الى مُناكَاتٍ ومُعامَلاتٍ وعُقُوباتٍ فإن الباري تعالى اراد بقاء نِظام هذا العالَم الى وقت قَدَّرَهُ وهو الما يكونُ ببقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع الانات للتوالُد والتناسُل ثم انَّ بقاء نوع الانسان الما أردواج الذكور مع الانات للتوالُد والتناسُل ثم انَّ بقاء نوع الانسان الما يكونُ بعدم انقطاع الاشخاص والانسان مجسب اعندال مزاجه بحناج للبقاء في الامور الصّناعية إلى الغَذَاء واللباس والمسكن وذلك ايضاً يتوقّفُ للبقاء في الامور الصّناعية إلى الغَذَاء واللباس والمسكن وذلك ايضاً يتوقّف

على التعاوُن والتشارُك بين الافراد والحاصل ان الانسان من حيث انه مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش على وَجْهِ الانفراد كسائر الحيوانات بل بحناج الى التعاوُن والتشارُك ببسط بساط المدنية والحال ان كل شخص يطلب ما يُلائمه ويغضب على من يزاحمه فلاجل بقاء العدل والنظام ينهم محفوظين من الحكل بمخاج الى قوانين مؤيدة شرعية سيف أمر الازدواج وهي قسم المناكات من علم الفقه وفي ما به التمدن من المتعاون والتشارُك وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار أمر التمدن على هذا المنوال كن م ترتيب أحكام الجزاء وهي قسم المعاملات منه العقوبات من الفقه

وها قد وَقَعَ المباشرةُ بِتَأْلِفِ هذهِ المجلّةِ مِن المسائلِ الكثيرةِ الوقوعِ في المعاملاتِ غِبَّ استخراجها وجمعها مر الكُتُبِ المعتبرةِ و نقسيمها الى كُتُب ونقسيمِ الكُتُب الى ابوابِ والابوابِ الى فصولِ فالمسائلُ الفرعيةُ التي تصيرُ معمولاً بها في الحاكم في المسائلُ التي ستذكرُ في الابوابِ والفصولِ اللَّ انَّ الحققينَ من الفُقهَا وقد ارجعوا المسائلَ الفقهيةَ الى قواعد كلية كلُّ منها ضابط وجامع لمسائلَ كثيرة وتلك القواعدُ مُسَلَّمةُ معتبرةٌ في الكُتُبِ الفقهيةِ نُتخذُ أَدِلَةً لاثبات المسائل وتفعمُها في بادى والأمرِ يُوجبُ الاستثناسَ بالمسائلِ ويكون وسيلة لتقرُّرِها في الاذهانِ فلذا جُمِع تِسعُ وتسعونَ قاعدةً فقهيةً وحُرُّ رت مقالةُ ثانيةٌ في المقدمة على ما سيأتي ثم انَّ بعضَ هذه القواعدِ وان وحُرُّ رت مقالةُ ثانيةٌ في المقدمة على ما سيأتي ثم انَّ بعضَ هذه القواعدِ وان كان بحيثُ اذا انفردَ يوجدُ مِن مشتملاتِهِ بعضُ المستثنياتِ لكن لا تَعْنَلُ كُلُونَهُمَا مِن حيثُ المجموعِ لما انَّ بعضَهَا يُخصِصُ ويُقيدُ بعضاً آخرَ كُلُيتُهُا وعمومُها مِن حيثُ المجموعِ لما انَّ بعضَها يُخصِصُ ويُقيدُ بعضاً آخرَ

المقالة الثانية

في بيانِ القواعدِ الفِقهية

﴿ مَادَةَ ٢﴾ الأُمُورُ بَمَقَاصِدِهَا يَعْنِي انَّ (الحُكُمَ ١٧٨٦) الذي يَتَرَبَّ على أَمْرٍ يَكُونُ على مُقْتَضَى ما هو المقصودُ من ذلك الامْرِ [انظر المواد ٧٦٩ و١٢٠٠و١٣٠٣و ١٣٠٤و ٦٨٠]

﴿ مادة ٣﴾ العبرةُ في (العُقُودِ ١٠٣) للقاصِدِ والمعاني لا للأَلفَاظِ والمباني ولذا يَجري حُكُمُ (الرهن ٢٠١) في (البيع بالوفاء ١١٨) [انظر المواد ١٢٦و٣٩٥ و٣٩٦]

﴿ مادة ٤ ﴾ اليقين ُ لا يَزُولُ بالشَّكِ [انظر منهوم المواد ٧٤ و ١٧٤١ و ٧٨٥ و١٦٨٣ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧]

﴿ مادة ٥ ﴾ الأَصْلُ بقاء ما كانَ على ما كانَ [انظر المواد ٥٨٠و١٦٨٣ م و١٧٧٦و١٧٧٧]

﴿ مادة ٦ ﴾ (القديمُ ١٦٦) يُتْرَكُ على قَدَهِ ِ [انظر المواد ١٢٢٤ و١٢٢٨ و١٢٢٩و ٢٣٠ و٢٣٢ ومفهوم المادة ١٢٦٩]

﴿ ماده ٧ ﴾ الضَّرَرُ لا يَكُونُ (قديمًا ١٦٦) [انظر المادتين ١٢١٤ و١٢٢٤] ﴿ مادة ٨ ﴾ الاصلُ (براءَةُ ١٥٣٧ و١٥٣٨) الذِّمةِ فاذا أَ تُلَفَ رَجُلُ (مالَ ١٢٦) آخرَ واختلفا في مقدارِه يكونُ الفَولُ للْتَلِف و (البينةُ ١٦٧٦) على صاحبِ المالِ لا ثباتِ الزّيادة [انظر المواد ١٨١٧ و١٨١٨ و١٨١٩ و١٨٢٠] على صاحبِ المالِ لا ثباتِ الزّيادة [انظر المواد ١٨١٧ و١٨١٨ و١٨١٠ و ١٨٢٠] ﴿ مأدة ٩ ﴾ الأصلُ سيف الصِفاتِ العارضةِ العَدَم مثلاً اذا اختلفَ (شَرِيكاً المُضَارَبةِ ١٤٠٤) في حُصُولِ (الرّبج ١٠٥٨) وَعَدَمِهِ فالقَولُ (المُضارِبِ ١٤٠٤) و (البيئة ١٦٧٦) على (ربّ المالَ ١٤٠٤) لا ثباتِ الرّبج (المُضارِبِ ١٤٠٤) لا ثباتِ الرّبج (الظرمنهوم المواد ١٧٦٢ الى ١٧٦٧ ومنهوم بعض المادة ١٧٧٨]

﴿ مادة ١٠ ﴾ ما ثَبَتَ بزَمَانِ (يُعْكُمُ ١٧٨٦) بيقائِهِ ما لم يُوجَدْ دَليلٌ على خَلاَ فِهِ فَاذَا ثَبَتَ فِي زَمَانِ (مُلَّكُ ١٢٥) شي و لِأَحَدِ يُحكمُ بيقاء المُلْكِ على خَلاَ فِهِ فَاذَا ثَبَتَ فِي زَمَانِ (مُلَّكُ ١٢٥) شي و لِأَحَدِ يُحكمُ بيقاء المُلْكِ ما لم يُوبِيلُهُ [انظر المواد ١٦٩٤ و ١٦٩٥ و منهوم المواد ١٦٨٣ و ١٢٧٠]

﴿ مَادَةُ ١١﴾ الأَصْلُ إِضَافَةُ الحَادِثِ الى أَقْرِبِ اوقاتِهِ يعني انهُ اذا وَقَعَ الاخْلِافُ فِي زَمَنِ حُدُوثِ أَمْرٍ يُنسَبُ الى اقربِ الاوقاتِ الى الحالِ ما لم نَتْبُتْ نِسِبتُهُ الى زمان بعيدٍ [انظر منهوم المادتين ٢٠٢١و١٢٠٢]

﴿ مادة ١٢ ﴾ الاصلُ في الكلامِ الحقيقةُ [انظر المادتين ١٥٩٠ و ١٥٩] ﴿ مادة ١٣ ﴾ لا عِبْرَةَ بالدَّلالةِ لِيفِ مُقَابَلَةِ التَّصْرِ يحِ [انظر النقرات الاستثنائية من المادة ٢٧٢ والمادتين ٤٤٨ و١٧٥٢]

﴿ مادة ١٤ ﴾ لا مَسَاعَ للاجتهاد في مَوْرِدِ النصِّ [انظر المادة ١٦٨٥] ﴿ مادة ١٥ ﴾ ما ثَبَتَ على خلافِ القياسِ فغيرُهُ لا يُقاسُ عليهِ [انظر المفقرة الاخيرة من نقرير جمعية المجلة المذكور في آخر صفحة ١٥ من هذه المجلة من قوله (وعند الامام الاعظم الخ) وانظر المواد ١٧ و ٣٨٠ و٣٩٨ و٣٩٢ فترى فيها انهم قد جوَّزوا السَّلَمَ والاستصناع على غير القياس وقد جوَّزوا الاجارة ايضاً مع انها من قبيل بيع المنافع وهي معدومة عند العقد و بيع المعدوم باطل على ما في المادتين ٢٠٥ و١٩٧]

﴿ مادة ١٦ ﴾ الاجتهادُ لا يُنقضُ بمثلهِ [انظر الفقرة الاخبرة من المادة

﴿ مادة ١٧ ﴾ المَشَقَّةُ تَجِلُبُ التَّيسيرَ يعني ان الصَّعُوبةَ تَصيرُ سبياً للتَّسهِيلِ وبلزمُ التَّوسِيعُ في وقتِ المُضَايَقَةِ · يَتَفَرَّعُ على هذا الأصل كثير من الأَحْكامِ الفقهيَّةِ كالقَرْضِ و (الحوالة ٣٢٣) (والحَجْرِ ٩٤١) وغيرِ ذلك وما جَوَزَهُ الفُقهَاءُ من الرُّخَصِ والتَّخفيفاتِ في الأحكامِ الشرعيَّةِ مُستَسَطُ من هذهِ القاعِدة [انظر المواد ٣٢ و ١١٨ و ١٥٤٥ و ١٩٤٩ و ١٩٤٩ و ١٥٤١ و ١٥٤١ و ١٩٤٥ و ١٩٤٩ و ١٥٤١ و ١٥٤١ و ١٥٤٥ و ١٩٤٩ و ١٥٤١ و ١٩٤١ و ١٩٤٩ و ١٩٤٩ و ١٩٤٩ و ١٩٤١ و ١٩٤١ و ١٩٤٩ و ١٩٤ و ١٩٤ و ١٩٤٩ و ١٩٤ و ١٩٤٩ و ١٩٤ و ١٩٤٩ و ١٩٤ و ١٩٤ و ١٩٤ و ١٩٤ و ١٩٤ و ١٩٤٩

﴿ مادة ١٨ ﴾ الأَمْرُ اذا ضَاقَ اتَّسعَ · يعني انه اذا ظَهَرَتْ مَشَقَّةٌ فِي اللهِ مَادة ١٨ أَمْرٍ يُرخَّصُ فيه ِ ويُوسَّعُ [هذه المادة تشترك في المعنى مع المادة ١٢]

﴿ مادة ١٩ ﴾ لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ [انظر المواد ٢٥ و ٩٢١و ١١٤٢ ال ١١٤٤، و١٣١٣و ١٣١ والنقرة الاولى من المادة ١٣٢٤]

﴿ مادة ٢٠﴾ الضَّرَرُ يُزالُ [انظر مفهوم مسائل الحيطان الواردة سيف المواد مادة ٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٠٠ و

آل ۱۲۱۶و۱۲۱۱و۱۲۱۱ و ۱۲۱۹و ۱۲۲۱ و ۱۲۲۱و ۱۲۲۱ و ۱۲۲۳ ال ۱۳۳۳ او ۱۲۲۸ و ۱۲۲۸ و ۱۶۶۰ و ۱۶۶۸]

﴿ مادة ٢١﴾ الضَّرُورَاتُ تُبيعُ المحظوراتِ [هذه المادة تشترك في المعنى مع المواد ١٢و١٨و٢٦]

﴾ مادة ٢٢ ﴾ الضَّرُورَاتُ لُقَدَّرُ بِقِدَرِهَا [انظر المواد ١٢٠٢ و ١٣١٧ و١٦٤٢و١٦٤٨]

﴿ مادة ٢٣ ﴾ ما جَازَ لَعُذْرِ بَطَلَ بِرَوَالِهِ [انظر المواد ١٩٥٩و ١٩٠٠] ﴿ مادة ٢٤ ﴾ اذا زالَ المانعُ عاد الممنوعُ [انظر المواد ٢٤٣و ١٦٥٣ و١٦٥٤] ﴾ مادة ٢٥ ﴾ الضَّررُ لا يُزَالُ بمثله [انظر المواد ١٩و٥ ١٩٥٣ و١٣١٣] ﴾ مادة ٢٥ ﴾ الضَّررُ لا يُزَالُ بمثله [انظر المواد ١٩ و٥٥ ١٩ و١٣١٢ و١٣١٣] منعُ مادة ٢٦ ﴾ يتَحَمَّلُ الضررُ الخاصُّ لدفع ضَرَر عَامَّ يتَفَرَّعُ على هذا منعُ الطَّبِيبِ الجاهِلِ [انظر المواد ٢١ و٢٥ و٢٩ و١٩ و١٥ و٥ ووه و والنقرة الاولى من المادة ١٩١٩]

﴿ مادة ٢٧ ﴾ الضَّرَرُ الأَشَدُّ يُزَالُ بالضَّررِ الأَخَفَّ [انظر المادة ٢٦ وشواهدها]

﴿ مادة ٢٨ ﴾ اذا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوعِيَ اعظَمُهُمَا ضَرَرًا بارتكابِ اخَفَهُمَا [انظر المادة ٢٦ وشواهدها]

﴿ مادة ٢٩ ﴾ يُخْتَارُ أَهُونُ الشَّرَّينِ [انظر المادة ٢٦ وشواهدها] ﴿ مادة ٣٠ ﴾ دَرْءُ المفاسِدِ أَولَى من جَلْبِ المَنَافِع ِ [انظر المواد ١١٩٢ و١٢٠٧و١٢٠٧] ﴿ مادة ٣١﴾ الضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقِدْرِ الامكانِ [انظر المواد ٢٢و ٥٣٤٠ ٢٢٠] و٥٩١]

﴿ مادة ٣٢﴾ الحَاجَةُ تُنَزَّلُ مَنزلَةَ الضَّرُورةِ عَامَةً او خاصَّةً ومن هذا القبيلِ تجويزُ (البيع ِ بالوفاء ١١٨) حيثُ انه لما كَثْرَت (الديونُ ١٥٨) على اهل ُ بَخَارَى مَسَّتِ الحَاجَةُ الى ذلك فصارَ مَرْعِيًّا [انظر المواد ١٥ و ١١ و ٢٦ و ٢٦ و وشواهدها]

﴿ مادة ٣٣﴾ الاضطرارُ لا يُبطِلُ حَقَّ الغير يَتَفَرَّعُ على هذهِ القاعدةِ النه لو اضْطَرَّ انسانُ من الجُوعِ فَأَكلَ طعامَ الآخرِ (يَضمَنُ ٤١٦) (قيمَتُهُ ١٥٤)

﴿ مَادَةُ ٣٤﴾ مَا حُرِّمَ أَخْذُهُ حُرِّمَ إِعْطَاقُهُ [انظر المادتين ١٧٩٦ [١٧٩٨]

﴿ مادة ٣٥ ﴾ ما حُرِّمَ فِعلُهُ حُرِّمَ طَلَبُهُ

﴿ مادة ٣٦﴾ (العادةُ ٤١) مُحكَمَّهُ يعني ان العادةَ عَامَّةً كانت او خَاصَّةً تُضِعَلُ حُكْمًا لإِثباتِ (حُكْم ٢٨٦١) شَرْعِيِّ [انظر المواد ٣٧ و ٤٠ و ٤١٤ ه ٤٥ و ١٨٨ و ٣٣٠ و ٢٤٠ و ٢٥١ و ٣٥١ و ٣٥٣ و ٣٥٥ و ٤٩٥ و ٢٧٥ و ٢٥٥ و ٤١ ه و ٤١ ه و ٤١ ه و ٥٤٥ و ٥٥ و ٥٧ و ٢٧ و ٢٧٥ و ٢٨ و ٢٨ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ١٣٣٩

﴿ مادة ٣٧﴾ استعَالُ الناسِ حُجَّةٌ يجِبُ العَمَلُ بها [انظر المادتين ٢٨هـ ٣٨ و ٢٨ وشواهدها]

﴿ مادة ٣٨﴾ المُمتَنِعُ عادَةً كالمتنع ِ حقيقةً [انظر المواد ٧٧ ١ و ١٧٣٣ و١٦٩٧ و ١٦٩٨]

﴿ مادة ٣٩ ﴾ لا يُنكَرُ تَعَيْرُ (الأَحكام ٢٧٨٦) بتغير الأَزمانِ [انظر المَادة ٣٩ ﴾ لا يُنكَرُ تَعَيْرُ (الأَحكام ٢٧٨٦) بتغير الأَزمانِ [انظر المادة ٩٦٠ ٠ ويتطبق عليها ايضاً ما جاء في معناها في تقرير جمعية المجلة صفحة ١١ من ان ووَية احد بيوت الداركان قديماً كافياً عند شرائها واما اليوم فلا لان بناء البيوت في هذا الزمان لم يعد على طرز واحد كما كان قديماً]

﴿ مَادِةَ ٤٠﴾ الحقيقةُ نُتْرَكُ بِدَلاَ لَهِ العَادَةِ [انظرالمادة ٣٦ وشواهدها] ﴿ مَادَةُ ٤١﴾ انما تُعتبرُ العادةُ اذا اطَّرَدَتْ او غَلَبَتْ [انظر المادة ٣٦ وشواهدها]

﴿ مادة ٤٢﴾ العبرةُ للغالِبِ الشَّائعِ لِلالنَّادِرِ [هذه المادة مشتركة في المعنى مع المادة 13]

﴿ مادة ٤٣﴾ المعروفُ عُرْفاً كالمشرُوطِ شَرْطاً [انظر المادة ٤٧٢ والمادة ٣٦ وشواهدها]

﴿ مادة ٤٤﴾ المَعرُوفُ بَينَ التَّجَّارِ كَالْمَسْرُوطِ بِينْهِم [انظر المادنين ٥٥ صو ١٤٩٨ والمادة ٣٦ وشواهدها]

﴿ مادة ٤٥ ﴾ التَّمْيِينُ بالعُرْفِكَالتَّمْيِينِ بِالنصِّ [انظر المادة ٦٦ والمادة ٣٦ وشواهدها]

﴿ مَادَةَ ٣٤ ﴾ اذَا تَعَارَضَ المَا نِعُ والمُقتضِي يُقدَّمُ المَانِعُ فلا (يبيعُ ١٢٠) (الراهِنُ ٢٠٣) (الرهنَ ٢٠١) لا خَرَ ما دامَ في يد ِ (المُرْتَهِنِ ٢٠٤) [انظر المواد

۹۰۰ و ۱۹۲۶ و ۱۷۲۶]

﴿ مادة ٤٧ ﴾ التَّابِعُ تَابِعٌ فاذا (بِيغَ ١٢٠) حَيَوانٌ في بَطْنِهِ جنينٌ يدخُلُ الجنينُ في البيع تِبعًا [انظر المواد ٤٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٢]

﴿ مادة ٤٨ ﴾ التابعُ لا يُفرَدُ بالحُكمِ فالجنينُ الذي في بَطْنِ الحَيوانِ لا يُباعُ ١٢٠) منفردًا عن أُمِّهِ [انظر المادة ٢٣٤]

﴿ مادة ٤٩ ﴾ مَن (مَلَكَ ١٢٥) شيئًا مَلَكَ ما هو من ضَرُورَاتِهِ فاذا اشتَرَى رَجُلُ دارًا مَلَكَ الطَّرِيقَ المُوصِلَ اليها [انظر المادة ٤٧ وشواهدها] ﴿ مادة ٥٠ ﴾ اذا سَقَطَ الأصْلُ سَقَطَ الفَرْعُ [انظر المواد ٦٦٢ و ١٥٢٧ و

[1040]

﴿ مادة ٥١ ﴾ السَّاقِطُ لا يَعُودُ كَمَا انَّ المُعدُومَ لا يعود [انظر المواد المعدوم الميعود [انظر المواد ١٢٢٧ و١٥٥٨ و١٥٦٨]

 ه ١٠٨٠ و ١٠٨٦ و من باب الديون المشتركة : المواد (١٠٠ او١٠٧ ومن الابواب الأخر :المواد ١٢٠١ ومن الابواب الأخر :المواد ١٢٤١ و١٢٤ و١٢٤ و١٣٨٣ و١٣٨٣ [

﴿ مادة ٤٥ ﴾ يُغْتَفَرُ في التَّوابِعِ ما لا يُغتَفَرُ في غيرها فلو (وَكُلَ ١٤٤٩) (المبيع ١٥١) (المبيع ١٥١) (المبيع ١٥١) لا يَجُوزُ . أَمَّا لو أَعطَى جَوْلَقًا للبَائع لِيكِيلَ وَ يَضَعَ فيهِ الطَّعَامَ المبيع فَفَعَلَ كان ذلك (قَبْضًا ٥٠) من المشتَرِي [انظر المادتين ٢١٦ و٣٣٣]

﴿ مادة ٥٥ ﴾ يُفتَفَرُ فِي البقاءِ ما لا يُفتَفَرُ فِي الابتِدَاءِ ، مِثَالُ ذلكَ انَّ (هِبَةَ مَا لا يُفتَفَرُ فِي الابتِدَاءِ ، مِثَالُ ذلكَ انَّ (هِبَةَ مَرَدُ اللَّهُ اللَّمَاعَةِ ١٠٤٥). لا (تصحُ ١٠٨) . لكن اذا (وهبَ ٨٣٣) رَجُلُ (عَقَارً ١٢٩) مِن آخَرَ فاستُحقِّ من ذلك العَقَارِ حِصَّةُ شَائِعةُ لا (تَبطُلُ ١١٠) الهِبَةُ فِي حقِّ الباقي مع انه صارَ بعد الاستحقاق حصةً شائعة لا (تَبطُلُ ١١٠) الهِبَةُ فِي حقِّ الباقي مع انه صارَ بعد الاستحقاق حصةً شائعة [انظر المادة ٥٦]

﴿ مادة ٥٦ ﴾ البَقَاءُ اسْهَلُ مَن الابتداء [انظر المادتين ٥٥ و١٢١٣] ﴿ مادة ٥٧ ﴾ لا يتمُّ التَّبَرُّعُ اللَّ (بقبض ٢٦٦ ك ٢٧٢) فاذا (وهَبَ ٨٣٣) احد شيئًا الى آخرَ لا نتمُّ (الهبةُ ٨٣٣) قبلَ القَبْضِ [انظر المواد ٨٤٩ ومهرم الفقرة الني قبل الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٩١]

﴿ مادة ٥٨ ﴾ التَّصَرُّفُ على الرَّعيَّةِ مَنُوطٌ بِالمَصْلَحَةِ [انظر المادتين ١٩ و١٩ [١٢]

﴿ مادة ٥٩ ﴾ (الولاية ٤٧٤) الخاصَّةُ أَقْوَى من الولاَيةِ العامَّةِ فولاَ يةُ الْمُعْدِدِ العَلْمَةِ فولاَ يةُ الْمُتُورِينِي على الوَقْفِ أَولَى من ولايَةِ (القاضِي ١٧٨٥) عليه [انظر المادة ٩٧٥]

﴿ مادة ٣٠ ﴾ إعْمَالُ الكلامِ أُولَى مِن إِهْمَالِهِ يعني لا يُهمَلُ الكلامُ مَا أَمكَنَ حَمَّلُهُ على معنى [مثاله لو ونف على اولاده وليس له الآ اولاد اولاده حُملَ عليهم صونًا لللفظ]

﴿ مادة ٦١ ﴾ اذا تَعَذَّرَتِ الحقيقةُ يُصَارُ الى الْجَازِ [مثاله اذا افرَّ من لا وارث له لمن ليس من نسبه واكبر منه سنًا بانه ابنه ووارثه ثم توقي المُقرُّ فبها انه لا يمكن حملُ كلامه هذا على معناءُ الحقيقيُ فيُصارُ الى المجاز وهو معنى الوصية و يأ خذ المُقرُّ له جميع التَركة]

﴿ مادة ٢٢ ﴾ اذا تَعَذَّرَ إِعْمَالُ الكلامِ يُهْمَلُ . يعني انهُ اذا لم يُكُونُ حَمَّلُ الكلامِ على معنى حقيقي او مَجَازِي أُهْمِلَ [مثاله لو افر ً لزوجته التي هي من نسب آخر معروف واكبر منه سنًا بانها ابنته فلا يمكن حمل كلامه هذا على معنى حقيقي لانها اكبر منه سنًا ومن نسب معروف ولا على مهنى مجازي اي معنى الوصية لكونها وارثة له ولا وصية لوارث فيهُمَلُ كلامه]

﴿ مادة ٦٥ ﴾ الوَصفُ في الحاضِرِ لَغُوْ وفي الغائبِ مُعتبرُ مثلاً لو اراد (البائعُ ١٦٠) بَيْعَ فَرَسٍ أَشْهَبَ حَاضِرٍ في (المجلس ١٨١) وقالَ في (ايجابه (١٠١) بِعْتُ هذا الفرسَ الأَدْهَمَ واشارَ اليه و(قَبِل ١٠٢) البائعُ (صَحِّ ١٠٨) (البيعُ ١٢٠) وَلَفَا وَصْفُ الادهمِ واما لو باعَ فَرَسًا غائبًا وَذَكَرَ انهُ أَشْهَبُ

والحالُ انه ادهمُ لا (ينعقِدُ ١٠٦) (البيعُ ١٠٥) [انظرالمادة ٣١٠]

﴿ مادة ٦٦ ﴾ السُوَّالُ مُعَادَّ فِي الْجُوابِ يعني إنَّ مَا قَيْلَ فِي السَّوَّالِ الْمُصَدَّقِ كَأَنَ الْجُيْبَ الْمُصَدِّقَ قد (اقرَّ ١٥٧٢) به َ

﴿ مادة ٢٧ ﴾ لا يُنسَبُ الى ساَكَتِ قولُ لَكِنَّ السَّكُوتَ في مَعْرِضِ الحَاجَةِ بِيانُ . بعني انهُ لا يُقَالُ لِساَكِتِ انّه قالَ كذا لكنَّ السَّكُوتَ في ما يَلزمُ النَّا اللَّ الْمَادِ ٢٧٦و ٤٣٨ و بيان [انظر المواد ٢٧٦و ٤٣٨ و ٢٧٧و ٥٠٠ و و يان [انظر المواد ٢٧٦ و ٤٣٨ و ٢٧٢ و ١٦٦٠ و ١٩٢٠ و ١٨٢ و ١٨٢ و ١٨٢٠ و ١٨٠ و ١٨٠ و ١٨٢٠ و ١٨٢٠ و ١٨٢٠ و ١٨٠ و ١٨٠ و ١٨٢٠ و ١٨٠ و ١٨٢٠ و ١٨٠ و ١٨٢٠ و ١٨٠ و ١٨٠

﴿ مادة ٦٨ ﴾ دَليلُ الشَّيِّ في الأُمورِ البَاطِنَةِ بَقُوْمُ مَقَامَهُ · يعني انهُ ' يُحكَمُ بالظَّاهِرِ في ما يَتَعَسَّرُ الاطِّلاَعُ على حقيقتهِ [انظر المواد ُ ١٣٠٠ و١٣٠٠ و١٣٠٤ و١٣٠٠ و٢]

﴿ مادة ٦٩ ﴾ الكِتَابُ كالحِطَابِ [انظر المواد ١٦٠٢و١١٦ الى ١٦١ واعلم ان مضمون المادة ٦٩ يجري في العقود بالمكاتبة كالبيع والاجارة وغيرها وفي طلب الشفعة واسقاطها ونحوها]

﴿ مادة ٧٠ ﴾ الإِشَارَاتُ المعهودةُ لَلاَّخرسِ كَالبَيَانِ بِاللسانِ [انظر المواد ١٧٤ و١٥٨ و١٧٥]

﴿ مادة ٧١ ﴾ يُقبَلُ قَوْلُ المُتَرجِمِ مُطْلَقًا

﴿ مادة ٧٢ ﴾ لا عبرةً بالظَّنِّ البَيِّنِ خَطَاؤُهُ [مثلاً اذا دفع الكفيل الدَّين وكان الاصيل قد ادًّاهُ او ابرأً هُ الدائن منه ولم يعلم به كان له الرجوع على الدائن بما دفع. وانظر المواد ٤و٤٤و ١٧٤١و٣٠٦]

﴿ مادة ٢٣ ﴾ لا حُجَّةً مع الإِحتمالِ الناشيء عن دُليل · مثلاً لو (اقرًّا

١٥٧٢) احد لأُحدِ ورثتهِ (بدين ١٥٨) فان كانَ في (مَرَضِ موته ١٥٩٥) لا (يصحُ مُرَضِ موته ١٥٩٥) لا (يصحُ ١٠٨) ما لم يصدِّقهُ باقي الورثة وذلك لان احتمال كون المريض قصد بهذا (الاقرار ١٥٧٢) حِرمان سائرِ الورثةِ مُسْتَنِد الى دَليلِ كونهِ سيف المرضِ واما اذا كان الاقرارُ في حالِ الصَّحَةِ جَازَ واحتمالُ ارادةِ حرمانِ سائرِ الورثة ِ حينتذهن حيثُ انهُ احتمالُ مجرد ونوع من التوهم لا يَمنعُ حُجّةَ الإقرار انظر منهوم المواد ٣٩٣و٤٩٥٥ و٣٩٩مو ٨٨و٥٥٥ اله ٢٠٦١ و١٧٤١]

﴿ مادة ٧٤﴾ لا عِبرةَ للتوهُم ِ [انظر المواد ٤ و١٢٠٣ و ١٧٤١ و ٧٢] ﴿ مادة ٧٠﴾ الثابتُ بالبُرْهَانِ كَالثَّابِثِ بالعَيَانِ [انظر المواد ١٦٧٤ و ١٦١٦ ال ١٦١٢]

﴿ مادة ٢٦﴾ (البينةُ ١٦٧٦) (للدَّعي ١٦١٣) و (البمينُ ١٧٤٣) على مَنْ انكرَ [انظر المادتين ٨و٩ وشواهدها]

﴿ مادة ٧٧﴾ (البينةُ ١٦٧٦) لاثبات ِ خِلاف ِ الظَّاهِرِ · و (البمين ُ ١٧٤٣) لابقاء الأصل [انظر المواد •و · او ١١]

رَّعُدُ وَكُنَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعَلِّمُ اللَّهِ الْمُعَلِّمِينَةً وَ (اللَّهِوَارُ ١٥٧٢) حَجَةً فَاصِرَةً [انظر المادة ١٦٤٢]

﴿ مادة ٧٩﴾ المَرْثُ موَّ اخَذَ (بإقرَ اره ١٥٧٢) [انظر المواد ١٥٨٧ و١٥٧٣ ١٥٧٥ و٢٥٧٦ و يرد مفهوم هذه المادة في حجيع مواد الاقرار]

﴿ مادة ٨٠﴾ لا حُجُّةً مع التناقضِ لَكُنْ لا يَخْتَلُ معهُ (حُكُمُ ١٧٨٦) (الحاكم ١٧٨٥) مثلاً لورَجَعَ (الشَاهِدَانِ ١٦٨٤) عن شَهَادَتْهِماً لا تبق شهادَ تُهُمَا حُجُّةً · لكن لوكانَ (القاضي ١٧٨٥) حَكَمَ بَمَا شَهِدَا بِهِ اوَّلاً لا يَنتَقَضُ ذلكَ الحُكُمُ وانما يكزمُ على الشاهِدَينِ (ضمانُ ٤١٦) (المحكوم ِ به ِ ١٧٨٧) [انظر المواد ٧٢٨ او ١٧٢٩ و١٩٣١]

﴿ مادة ٨١﴾ قد يَثْبُتُ الفَرْعُ مع عَدَم ِ ثُبُوتِ الأَصْل ِ مثلاً لوقال رَجُل انَّ لِفُلان على فُلاَن كذا (دَينًا ١٥٨) وانا (كَفِيل ٢١٢) بهِ وبناءً على إنكارِ الاصيلِ (ادَّعَى ١٦١٣) الدَّائنُ على الكفيلِ بالدَّينِ لَزِمَ على الكَفيلِ أَدَاوُهُ

﴿ مَادَةَ ٨٢﴾ اللَّعَلَّقُ بِالشَّرِطُ بِحَبِ ثُبُوتُهُ عِنِدَ ثُبُوتِ الشَّرُطِ [انظر المواد ٢٣٦و٢٣٢و١٥٦و١٤٦]

﴿ مادة ٨٣ ﴾ يَلزَمُ مُرَاعاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الإِمكَانِ [انظر المواد ١٨٦ ﴾ مادة ٨٣ و ٢٩٦ و ١٩٦ و ١٨٦ و ١٨٩ و ١٤٩ و ١٤٩ و ١٤٣ و ١٤٣٨ و ١٨٣٨ و ١٨٣٨ و ١٨٣٨ و ١٩٣٨ و ١٩٣٨ و ١٨٣٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨٨ و ١٨٨٨ و ١٨٨ و ١٨٨

﴿ مَادَةَ ٤٤﴾ الْمَوَاعِيدُ بِصُورِ التَّمَالِيقِ تَكُونُ لَازِمَةً · مثلاً لوقالَ رَجُلُ لَآخَرَ (بِع ١٢٠) هذا (الشيء ١٢١) لَفلان و إِنْ لَم يُعطِكَ (ثَمنَهُ ١٥٢) فأَنا أُعطِيهِ لكَ فلم يُعطِ (المُشتري ١٦١) التَّمنَ لَزِمَ على الرَّجُلِ أَداءُ التَّمنَ المذكور بنا على وَعْد هِ المُعلَقِ [انظر المادنين ١٣٣ و ١٥١]

﴿ مادة ٨٥﴾ الحَرَاجُ بالضَّمَان · يعني انَّ من (يَضْمَنُ ٢١٦) شيئًا لو تَلْفَ يَنْتَفِعُ به ِ فِي مُقَابَلَة ِ الضَّمَان · مثلاً لو رَدًّ (المشترِي ٢٦١) حَيَوانًا

(بِخِيَارِ الْعَيبِ ٣٣٨) وكان قد استَعْملَهُ مُدَّةً لا تَلزَمُهُ (أُجِرَتُهُ ٤٠٤) لانهُ لوكان قد تَلفِ في يَدِهِ قَبْلَ الردِّ لِكَانِ مِن (مَالِهِ ١٢٦) [انظر المواد ٩٠٠ وكان قد تَلفِ في يَدِهِ قَبْلَ الردِّ لِكَانِ مِن (مَالِهِ ١٢٦) [انظر المواد ٩٠٠ و٧٤١ و١٣٥٨ ومكذا في الشركة بغروعها وحسب شروطها]

﴿ مادة ٨٦﴾ (اللَّجْرُ ٤٠٤) و(الضَّمَانُ ٤١٦) لا يَجْتَمِعَانِ [انظر مفهوم المواد ٤٨٢ و٥٠٥ الى ٨٤٥ و٠٥٥ و٥٩٥ و٥٩٥ و٥٩٥ و٥٩٥ و٥٩٠ الى

﴿ مادة ٨٧﴾ (الغُرْمُ ١٧٠٠) (بالغُنْمِ ١٧٠٠) • يعني انَّ مَنْ يَنَالُ نَفْعَ شيُّ يَتَحمَّلُ ضَرَرَهُ [انظر المواد ٨٨ و١٥١٢ و ١٣١٦ و ١٣١٨ و ١٣١١ و ١٣٢١ ا ال ١٣٢٤ و ١٣٢٦ ال ١٣٢٨ و ١٣٦١ و ١٣٦١ و ١٣٦١]

﴿ مادة ٨٨﴾ النِّعمَةُ بِقَدْرِ النَّقَمَةَ والنَّقَمَةُ بِقَدْرِ النِّعِمَةِ [انظرالمواد ١٣٠٨و١٣٠٩و ١٣٢٠ واعلم ان المادة ٨٨ تشترك في المعنى مع المادة ٨٧]

﴿ مادة ٨٩ ﴾ يُضَافُ الفيعلُ الى الفَاعلِ لا الآمرِ ما لم يكنُ (مُجْبِرًا ٩٤٨) [انظر منهوم المعواد ٢٠٦و ١٠٠٩ و ١٦٠ و ٢٤٢ و ٢٤٢ و ٢٠١٩ و ٢٧١ و ٢٠١٩ و ٢٧١ و ٢٠١٩ و ٢٧١ و ٢٠١٩ و ٢٧١ و ٢٠١٩ و ٢٠١١ و ٢٠١١ و النالف ينطبق على مادة ٨٩] ﴿ مادة ٩٠ ﴾ اذا اجْتَمَعَ المباشِرُ والمتسبِّبُ يُضَافُ (الحُكَمُ ١٢٨٦) الى المباشِر مثلاً لو حَفَرَ رجلُ بئرًا في الطَّرِيقِ العَامِّ فَأَلَقَى أَحَدُ حَيوانَ اللهَ الْبُرُ (ضَمِنَ ٢٠١) الذي القي الحَيوانَ ولا شيءَ على حَافِرِ البئرُ [انظر المادة ٩٢٥]

َ ﴾ مادة ٩١ ﴾ الجَوَازُ الشَّرعيُّ ينافي (الضمان ٤١٦) مثلًا لو حَفَرَ انسانُّ في (مُلْكِهِ ١٢٥) بئرًّا فوقعَ فيها حَيَوانُ رَجُلٍ وهَلَكَ لا (يضمنُ ٤١٦) حَافرِرُ البِثْرِ شِيئًا [انظر المواد ٢٩٩و ٧٩٠و ٨٢٤و ١٥٠٠]

﴿ مادة ٩٣﴾ المتسبِّبُ لا (يَضمَنُ ٤١٦) الابالتَّعمَّدِ [انظر المواد ٨٨٨ و ٩٢٩ و الفقرة الاخيرة من المادة ٩٢٣]

﴿ مادة ٩٤ ﴾ جِنَايَةُ العَجْمَاءُجُبَارٌ [انظر المواد ٩٣٩و ٩٣٠و ٩٣١ والفقرة الاولى من المادة ٩٣٢]

﴿ مادة ٩٥ ﴾ الأَمْرُ بالتَّصَّرفِ في (مُلْكِ ١٢٠) الغَيْرِ (باطِلُ ١١٠) ﴿ مادة ٩٦ ﴾ لا يَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ يتصرَّفَ في (مُلْكِ ١٢٠) الغيرِ بلا (ا ذنهِ ٩٤٢ و٣٠٣ و٣٠٤)

﴿ مادة ٩٧﴾ لا يَجوزُ لِأَحدِ أَنْ يَأْخُذَ (مالَ ١٢٦) أَحَدِ بلا سببِ شَرْعيِّ [انظر المادتين ٨٩١و٨٦]

﴿ مَادة ٩٨ ﴾ تَبَدَّلُ سَبَبِ (المُلْكِ ١٢٥) قَائَمُ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ [انظر منهوم المواد ٨٦٩ و ٨٨و ١٧١]

﴿ مَادَةَ ٩٩ ﴾ مَن استَعْجَلَ الشيَّ قَبْلَ أَوانِهِ عُوقِبَ بِحِرِمَانِهِ [مثِلاً لو فَلَكَ اللهِ اللهِ أَوانِهِ عُوقِبَ بِحِرِمَانِهِ [مثِلاً لو فَكَلَ اللهُ مَن طَلَقها في مرض موته بلا رضاها فاصدًا بذلك حِرمانها من الارث فانها ترثُهُ] أ

﴿ مادة ١٠٠﴾ مَنْ سَعَى في نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعَيْهُ مَرَدُودٌ عليه [انظر المواد ٩٨٩و٢٤٠٤ و١٦٤٤ ال ١٦٥١ و١٦٥٢ و١٦٥٦ و١٦٥٨ و١٦٥٩]

الكتاب الاول

«في (البيوع ِ١٢٠) وينقسمُ الى مقدَّمةٍ وسبعةِ ابواب»

ألمقدمة

في بيانِ الاصطلاحاتِ الفِقهيَّةِ المتعلقةِ (بالبُّوعِ ١٢٠)

﴿ مادة ١٠١ ﴾ الإيجابُ اوَّلُ كَلَامٍ يصدرُ من أَحَدِ العَاقِدَ ينِ لأَجلِ إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ وبهِ يُوجَبُ ويَثَبُتُ التَّصَرُّفُ

﴿ مَادَةُ ١٠٢﴾ القَبُولُ ثَانِي كَالِهَم ِ يَصَدَرُ مِن أَحَدِ الْعَاقِدَ بِنِ لأَجلِ انْشَاءُ التَّصَرُّفِ وَبِهِ يَتَمُّ (الْعَقْدُ ١٠٣)

﴿ مادة ١٠٣ ﴾ العَقْدُ التِزَامُ الْمَتَعَاقِدَينِ وتَعَهَّدُهُمَا أَمْرًا وهو عِبارَةٌ عن ارتِباطِ (الايجابِ ١٠١) (بالقَبُولِ ١٠٢)

﴿ مَادَةَ ١٠٤﴾ أَلانْعِقَادُ تَعَلَّقُ كُلِّ مِنِ الاَيجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) بالآخَرِ على وجهِ مَشروع يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي مُتَعَلَّقِهِمَا

﴿ مادة ١٠٥ ﴾ البَيْعُ ١٢٠) مُبَادَلَةُ (مَالِ ١٢٦) بَالِ ويكُونُ (مُنعَقِدًا ١٠٦) و(غَيْرَ مُنْعَقِد ١٠٧)

﴿ مادة ١٠٦ ﴾ البيعُ المُنعقِدُ هو (البَيعُ ١٠٠٥) الذي يَنعقِدُ

١٠٤) على الوجه ِ المذكور ويَنقسِمُ الى (صَحيح ٢٠٨) و(فاسدِ ١٠٩) و(نافذِ ١١٣) و(مَوقُوفِ ١١١و١١١)

﴿ مادة ١٠٧﴾ البَيْعُ الغَيْرُ المُنعَقِدِ هو البيعُ (الباطِلُ ١١٠) ﴿ مادة ١٠٨﴾ البَيْعُ الصَّحِيحُ هو البيعُ الجَائِزُ وهو البيعُ المشروعُ ذَاتًا وَوَصْفًا

﴿ مادة ١٠٩ ﴾ البَيْعُ الفاسِدُ هو المشروعُ أَصْلًا لا وَصْفًا يعني انهُ يكونُ (صَحِيحًا ١٠٨) باعتبِارِ ذاتهِ · فَاسِدًا باعتبارِ بعضِ أَوْصَافِهِ الحَارِجة (راجع الباب السابع)

﴿ مادة ١١٠﴾ البَيْعُ البَاطِلُ ما لا (يَصِحُ ١٠٨) أَصْلاً · يعني انه لا يَكُونُ مشروعًا اصلاً

﴿ مادة ١١١﴾ البَيْعُ المَوقُوفُ (بَيعُ ١٢٠) يتعلَّقُ بهِ حَقَّ الغَيرِ كبيعِ (الفُضُولِيِّ ١١٢) .

﴿ مادة ١١٢ ﴾ الفُضُوليُّ هو مَن يَتَصَرَّفُ بَحَقِّ الغيرِ بدونِ (إِذْتِ ٣٠٤هِ٣٠٣) شرْعيِّ

﴿ مَادَةَ ١١٣ ﴾ البيعُ النَّافِذُ (بيعٌ ١٢٠) لا يتعلَّقُ بهِ حقُّ الغيَرِ وهو ينقسِمُ الى (لازِمِ ١١٠) و(غيرِ لازِمِ ١١٠)

﴿ مادة ١١٤ ﴾ البَيْعُ اللَّازَمُ هُو (البَيْعُ النافِذُ ١١٣) العَارِب عَنِ (الجَيَارَاتِ ١١٦)

﴿ مَادَةَ ١١٥ ﴾ البَيْعُ الغَيْرُ اللَّازِمِ هُو (البَيْعُ النافِذُ ١١٣) الذي فيهِ

أحَدُ (الخياراتِ ١١٦)

﴿ مادة ١١٦ ﴾ الحَيَارُ كُونُ أَحَدِ العَاقِدَين مُغَيِّرًا على ما سَيَجِي ۚ في بابهِ [انظر المادة ٣٠٠]

﴿ مادة ١١٧ ﴾ البيعُ البَاتُ هو البَيعُ القَطْعِيُّ المَّنْتَرِي ١٦١ ﴾ بيعُ الوَفَاءهو البَيعُ إِشَرُطِ انَّ (المُشْتَرِي ١٦١)متى رَدَّ (الثَمْنَ ﴿ مادة ١١٨ ﴾ ١٥٢) يَرُدُ (البَائعُ ١٦٠) اليهِ (المبيعَ ١٥١) وهو في حُكُم (البَيْع ِ الجَائِزِ ١٠٨) بَالنظرِ إلى انتِفاعِ المشتريب به وفي حُكْم (البَيْع ِ الفَاسِدِ ١٠٩) بالنظرِ الى كُونِ كُلُّ من الطَّرَفَينِ مُقْتَدِرًا على ﴿ الفَسْخِ ٣٠٠و٣٠٣ و ٣٠٤ وفي حُكْم ِ (الرَّهْن ِ ٧٠١) بالنظرِ الى انَّ المشتري لايَقْدِرُ على (بَيعِهِ ١٢٠) الى الغَيْر [انظر المادة ٣٢]

﴿ مادة ١١٩ ﴾ بَيْعُ الاستِغلالِ هو بَيْعُ (اللَّالِ ١٢٦) (وَفَاءَ ١١٨) على أَنْ (يَستأجرَهُ ٤٠٤) (البائِعُ ١٦٠)

﴿ مادة ١٢٠ ﴾ (البيعُ ١٠٠) باعتبارِ (المبيع ١٠١) يَنْقُسِمُ إلى اربعة اقسام القِسمُ الأوَّلُ بَيْعُ (المَال ِ١٢٦) (بالثَمَن ١٥٢) وبما انَّ هذا القِسمَ أَشْهَرُ الْبَيْوعِ ِيُسَمَّى بالبِيعِ ِ · القِسِمُ الثاني هو (الصَّرْفُ ١٢١) · والقِسْمُ الثَّا لِثُ (بَيْعُ الْمُقَايَضَةِ ١٢٢) . والقسمُ الرابعُ (السَّلَمُ ١٢٣)

﴿ مادة ١٢١ ﴾ الصَّرْفُ (بيعُ ١٢٠) (النَّقْدِ ١٣٠) بالنَّقْدِ

﴿ مادة ١٢٢ ﴾ بَيْعُ الْقَايَضَةِ بَيْعُ (العَيْنِ١٥٩) بالعَيْنِ أَي مُبَادَلَةُ (مَالِ ١٢٦) بَمَال عِيرِ (النَّقْدَينِ ١٣٠) ﴿ مادة ١٢٣ ﴾ السَّلَمُ (بَيْعُ ١٢٠) (مُوَّجَلَ ١٥٦) بُعَجَلَ السَّنعَةِ على ﴿ مادة ١٢٤ ﴾ الصَّنعَةِ على ﴿ مادة ١٢٤ ﴾ الاستِصنَاعُ (عَقْدُ ١٠٣) مُستَصنِعُ والشَّي ﴿ مَصْنُوعُ أَن يَعمَلَ شَيئًا فَالعَامِلُ صَانِعُ و (المُشترِي ١٦١) مُستَصنِعُ والشَّي ﴿ مَصْنُوعُ الْنَ يَعمَلَ شَيئًا فَالعَامِلُ صَانِعُ مَا مَلَكَهُ الانسانُ سَوَآتُ كَانَ (أَعْيَانًا ١٥٩) او مَنَافِعَ

﴿ مَادَة ١٢٦﴾ المَالُ هو ما يَمِلُ اليهِ طَبْعُ الانسَانِ ويُمكِنُ اذْرِخَارُهُ الى وقتِ الحَاجةِ (مَنْقُولاً ١٢٨) كانَ او (غَيْرَ مَنقَول ١٢٩)

﴿ مادة ١٢٧ ﴾ المالُ المُتَقَوَّمُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَيَينَ · الأوَّلُ بَعْنَى ما (يُبَاحُ ١٢٣٤) الانتفاعُ بهِ والثاني بمعنى المَالِ المُحرَزِ · فَالسَّمَكُ فِي البَحْرِ غَيْرُ مُتَقَوَّمَ واذا اصطيدَ صادَ مُتَقَوَّمًا بِالإِحْرَازِ

﴿ مَادَةَ ١٢٨ ﴾ المَنْقُولُ هُو الشَّيِءُ الذي يُمكِنُ نَقْلُهُ مِن مَحَلِّ اللهِ آخَرَ فيشمُلُ (النَّقُودَ ١٣٠) و (العُرُوضَ ١٣١) و (الحَيَوَانَاتِ ١٣٥) و (الكيلاتِ ١٣٣) و (الموزوناتِ ١٣٤)

﴿ مادة ١٢٩ ﴾ غَيرُ المنقُولِ ما لا يُمكِنُ نَقْلُهُ من مَعَلَّ إلى آخَرَ كالدُّوْرِ والاراضي مما يُسمَّى بالعَقَار

﴿ مَادَة ١٣٠ ﴾ النَّقُودُ جَمَعُ نَقَدِ وهو عِبَارَةٌ عَنِ الذَّهَبِ والفَضَّةِ ﴿ مَادَة ١٣١ ﴾ العُرُوضُ جَمَعُ عَرْضِ بِالتَحْرِيكِ وهِي مَا عَدَا (النَّقُودِ ١٣٠) و(الحَيَوَانَاتِ ١٣٠) و(المَكْيِلاَتِ ١٣٣) و(المَوزُونَاتِ ١٣٤) كالمَتَاعِ والقُماشِ ﴿ مَادَةُ ١٣٢﴾ الْمُقَدَّرَاتُ مَا نَتَعَيَّنُ مَقَادِيُرِهَا (بِالكَيْلِ ١٣٣) او الوَزْنِ ١٣٤) او (العَدَدِ ١٣٠) او (الذِّرَاعِ ١٣٦) وهي شَامِلَةٌ (للسَّكِيْلاَتِ ١٣٣) و (المَوزُونَاتِ ١٣٤) و (العَدَدِيَّاتِ ١٣٠) و (المذرُوعَاتِ ١٣٦)

﴿ مادة ١٣٣ ﴾ الكَيْلِيُّ والمَكِيلُ هوما بُكَالُ

﴿ مادة ١٣٤ ﴾ الوَزْ نِيُّ والمَوزُونُ هُومًا يُوزَنُ

﴿ مادة ١٣٥ ﴾ العَدَدِيُّ والمَعْدُودُ هُو ما يُعَدُّ

﴿ مادة ١٣٦ ﴾ الذَّرْعِيُّ والمَذْرُوعُ هو ما يُقَاسُ بالذِّرَاعِ

﴿ مادة ١٣٧ ﴾ الْحَدُودُ هو (العَقَارُ ١٢٩) الذي يُمكِنُ تَعبيِنُ حُدُودِهِ وأَطْرَافِهِ

﴿ مادة ١٣٨ ﴾ الْمُشَاعُ ما يَحنَوي على حِصَصِ شائعةٍ

﴿ مادة ١٣٩ ﴾ الحِصَّةُ الشَّائِعَةُ هِي السَّهُمُ السَّارِي الى كُلِّ جُزْءُ من أَجزاء (المال ١٢٦) (المشتَرَكِ ١٠٤٥)

﴿ مادة ١٤٠ ﴾ الجِنْسُ ما لا يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ تَفَاوُتُ (فاحِشْ ١٦٥) بالنِّسِبَةِ الى الغُرَض مِنهُ

﴿ مَادَهُ ١٤١ ﴾ الجِزَافُ والْجَازَفَةُ (بَيْعُ ١٢٠) يَجْمُوعِ بِلاَ نَقْدِيرٍ

﴿ مَادَةَ ١٤٢ ﴾ حَقُّ الْمُرورِ هُوحَقُّ المُشِّي فِي (مُلْكِ ١٢٥) الغَيرِ

﴿ مادة ١٤٣ ﴾ حَقُّ (الشُّرْبِ ١٢٦٢) هو نَصِيبٌ (مُعَيَّنُ ٩٥٠) مَعَلُومٌ ٥٠٠

من النهرِ

﴿ مَادَةُ ١٤٤ ﴾ حَقُّ الْسَبِلِ حَقُّ جَرَيَانِ الْمَاءُ والسَّيْلِ والتَّوْكَافِ مِن

دَارِ الى الخارِج

لَّهُ مَادة ١٤٥ ﴾ المِثْلَيُّ ما يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي السُّوقِ بِدُونِ تَفَاوُتٍ يُعْتَدُّ بِهِ [انظر المادة ١١١٩]

﴿ مَادَةَ ١٤٦ ﴾ القِيمِيُّ مَا لاَ يُوجَدُ لهُ مِثْلٌ فِي الشَّوقِ او يُوْجَدُ لَكَ عِنْ مَا لاَ يُوجَدُ لَكِنْ مع التَّفَاوُتِ المُعْتَدِّ بهِ فِي (القِيمة ١٥٤)

﴿ مادة ١٤٧ ﴾ العَدَدِيَّاتُ الْمُتَعَارِبَةُ هِي (المعدوداتُ ١٣٥) التي لا يكونُ بَيْنَ افرادِهَا وآحادِهَا تَفَاوُتُ فِي (القِيمةِ ١٥٠) فِحميعُهَا من (المِثْليَّاتِ ١١١٩) ﴿ مادة ١٤٨ ﴾ العَدُدِيَّاتُ المُتَفَاوِتَهُ هِي (المعدُودَاتُ ١٣٥) التي بكونُ بَيْنَ افرادِهَا وآحادِهَا تَفَاوُتُ فِي (القِيمةِ ١٥٠) فِحميعُها (قِيميَّاتُ ١٤١) بينَ افرادِهَا وآحادِها تَفَاوُتُ فِي (القِيمةِ ١٥٠) فِحميعُها (قِيميَّاتُ ١٤١) ﴿ مادة ١٤٩ ﴾ البَيْعُ يَعْنِي مَاهيَّتُهُ عِبَارَةٌ عَن مُبَادَلَةِ (مَالِ ١٢٦) بمال ويُطلَقُ على (الايجابِ ١٠١) و (القَبُولِ ١٠٢) ايضًا لِدَلاَلتِهِما على المُبَادَلة [انظر

﴿ مادة ١٥٠ ﴾ مَحَلُّ البَيْعِ هو (المَبِيعُ ١٥١) ﴿ مادة ١٥١ ﴾ المَبِيعُ ما يُبَاعُ وهو (العَيْنُ ١٥٩) التي نَتَعَيَّنُ في (البَيْعِ ١٢٠) وهو المَقْصُودُ الأَصْلِيُّ من البَيْعِ لانَّ الانتِفَاعَ انما يكونُ (بالأَعْبَانِ ١٥٩) و (أَلاثْمَانُ ١٥٢) وَسيلةٌ للْمَادَلَة

﴿ مادة ١٥٢﴾ النَّمَنُ ما يكونُ بَدَلاً (للمبيع ١٥١) ويَتَعَلَّقُ (بالدِّمَّة ١٥٨) ﴿ مادة ١٥٣﴾ النَّمَنُ المُسَمَّى هو (الثمنُ ١٥٢) الذيب يُسمِّيهِ ويُعيِّنُهُ العَاقِدَانِ وَقْتَ (البيع ١٦٠) بالتَّرَاضِي سَوَانِكَانَ مُطَابِقًا (لقيمتهِ ١٥٤) الحَقيِقيَّةِ

او نَاقصاً عنها اوزَائِدًا عليها

﴿ مادة ١٥٤ ﴾ القيمةُ هي (الثمنُ ١٥٢) الحقيقيُّ للشَّيَّ

﴿ مادة ١٥٥ ﴾ الْمُتَمَّنُ الشيءُ الذي (يُبَاعُ ١٢٠) (بالثَّمَن ١٥٢)

﴿ مادة ١٥٦ ﴾ التَّأْجِيلُ تَعَلَيْقُ (الدَّينِ ١٥٨) وتَأْخِيرُهُ الى وَقْتِ مُعَيَّنَ ﴿ مادة ١٥٧ ﴾ التَّقْسِيطُ (تَأْجِيلُ ١٥٦) أَدَاءِ (الدَّين ١٥٨) مُفَرَّقًا الى

اوْقَاتِ مُنْعَدِدَةٍ مُعَيْنَةٍ

﴿ مادة ١٥٨ ﴾ الدَّيْنُ مَا يَثْبُتُ فِي الدَّيْمَةِ كَمِقْدَارِ مِن الدَّرَاهِمِ فِي ذِمَّةِ رَجُل ومِقْدَارِ مِنها لَيْسَ بجاضِ • والمِقْدَارُ المُعَيِّنُ مِن الدَّرَاهِمِ اومِن صُبْرَةِ الحِنْطَةِ الحَاضِرَ تِينِ قَبْلَ الإِفْرَازِ ۖ فَكُلُّهَا مِن قَبِيلِ الدَّينِ

﴿ مادة ١٥٩ ﴾ العَيْنُ الشَّيِ الْمُعَيِّنُ الْمُشَخَّصُ كَبَيْتٍ وحِصَانٍ وكُرْسي ۗ وصُبْرَة حِنْطَةٍ وصُبْرَة دراهِمَ حَاضِرَتَينِ · فَكُلُّهَا مِنَ الْأَعْيَانِ

﴿ مادة ١٦٠ ﴾ البَائِعُ هومَنْ (يَبِيعُ ١٦٠)

﴿ مادة ١٦١ ﴾ المُشْتَرِي هو مَنْ يَشْتَرِي

﴿ مادة ١٦٢﴾ الْمُتَبَايِعَانِ هُمَا ﴿ الْبَائُعُ ١٦٠ ﴾ و(الْمُشْتَرِ ـــِك ١٦١) ويُسَمَّيَان عَاقِدَينِ ايضًا

﴿ مادة ١٦٣ ﴾ الإِقَالَةُ رَفْعُ (عَقْدِ ١٠٣) (البَيْعِ ١٠٠) وإِزَالَتُهُ [انظر الطّر اللّهُ عَلَمُ اللّهُ الظر الله ١٠٠ و ١٩٩ و ١٩٤ و ١٩٩ و ١٩٠ و ١٩٠ و ١٩٠ و ١٩٩ ع اللواد ١٩٠ و ١٩٩ و ١٩٩ ع الله الله ١٩٠ و ١٩٩ و ١٩ و ١٩٩ و ١٩ و ١٩٩ و ١٩٩

﴿ مادة ١٦٤ ﴾ التَّغْرِيرُ تَوصِيفُ (المَبِيْعِ بِ ١٠١) (للشتري ١٦١) بِغَيْرِ صِفَتِهِ الْحَقِيقيَّةِ ﴿ مادة ١٦٥ ﴾ العَبْنُ الفَاحِشُ عَبْنُ على قَدْرِ نِصْفِ العُشْرِ فِي (العُرُوْضِ ١٣١) والعُشْرِ فِي الحَيَوَانَاتِ والحُمْسِ فِي (العَقَارُ ١٢٩) او زِبَادَةُ ﴿ ١٣٥ ﴾ والعُدُونُ اوَّلَهُ [انظر المَدَة ١٦٦ ﴾ القديمُ هو الَّذِي لا يُوجِدُ مَنْ يَعْرُفُ اوَّلَهُ [انظر المادة ٦]

الباب الاول

في بيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بَعَقْدِ ١٠٣) (البَيع ِ ١٠٠) وفيهِ خسةُ فُصُولِ

الفصل اللول

في ما يتعلقُ (بِرُ كُنِ البيعِ ١٤٩)

﴿ مادة ١٦٧ ﴾ (البَيْعُ ١٢٠) (يَنْعَقَدُ ١٠٠) بايجَابِ ١٠١) و (قَبُولِ ١٠٢) ﴾ مادة ١٦٨ ﴾ (البَيْع ١٠٠) و (القَبُولُ ١٠٢) في (البَيْع ١٠٢) عِبَارَةٌ عَنْ كُلَّ لِفَظَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ لإِنشَاءِ (البيع ١٠٠) في (عُرْفِ البَلْدَةِ ٣٦ اله ٣٩و ١٤ اله ٥٤)

﴿ مَادَةَ ١٦٩ ﴾ (الإيجَابُ ١٠١) و (القَبُولُ ١٠٢) يَكُونَانِ بَصِيْغَةِ اللَّاضِي كَبِعْتُ واشتَر بِتُ وأَيُّ لَفْظٍ من هَذِينِ ذُكِرَ اوَّلاً فَهُو الجَابُ والثَّانِي قَبُولٌ • فلو قالَ (البَائِعُ ١٦٠) بِعْتُ ثم قالَ (المشتَرِي ١٦١) اشتَرَيْتُ او

قَالَ الْمُشْتَرِي اوَّلاَ اشْتَرَيتُ ثُمَّ قَالَ البَائِمُ بِعْتُ (انْفَقَدَ ١٠١) (البَيْمُ ١٢٠) ووي الثانِيةِ بالعَكْسِ ويَكُونُ لَفْظُ بِعْتُ فِي الْأُولَى ايجَابًا واشْتَرَيتُ (قَبُولاً ١٠٠) وفي الثانِيةِ بالعَكْسِ ويَنْفَقِدُ البَيْمُ ابضًا بكلِّ لَفْظِ يُنْبِئُ عَن إِنْشَاءَالتَّمْلِيكِ والتَّمَلُكِ كَقَولِ البَائِعِ ويَعْقَدُ البَيْمُ عَن إِنْشَاءَالتَّمْلِيكِ والتَّمَلُكِ كَقَولِ البَائِعِ أَعْظَيْتُ او مَلَّئْتُ او رَضِيْتُ واَ مِثَالِ ذلك المَّشَرِي أَخَذْتُ او تَمَلَّكْتُ او رَضِيْتُ واَ مِثَالِ ذلك المُصَلِّتُ او مَلَّكْتُ وقَوْلِ المُشْتَرِي أَخَذْتُ او تَمَلَّكْتُ او رَضِيْتُ والمَثَالِ ذلك المُشَودِي أَخَذْتُ او تَمَلَّكُتُ او رَضِيْتُ والمَثَالِ ذلك الشَيْرِي أَفْقَدُ ١٢٠١) (البَيْعُ ١٠٠٥) بالنَّا فِي عَنى الوَعْدِ الْجَوْدِ مثلُ السَّقَبَالُ لا يَنْعَقِدُ مِثلُ الْمَنْدَى وَلَا الْمَنْدَى (لاَيْعَقَدُ ١٠٠) بها (البَيْعُ ١٠٠٥) والمَاتِي المَنْدَى (لاَيْعَقَدُ ١٠٠) بها (البَيْعُ ١٠٠٥) والمَنْدِي (لاَيْعَقَدُ ١٢٠٠) بها (البَيْعُ ١٠٠٥) والمَنْدُلُ المَنْدُونِ (لاَيْعَقَدُ ١٠٠١) بها (البَيْعُ ١١٠٠٥)

﴿ مَادَةَ ١٧٢ ﴾ (لا يَنْمَقَدُ ١٠٠) (البَيغُ ١٠٠) بعينُةِ الأَمْرِ كَيْعُ وَاشْتَرِ الْأَاذَا دَلَّتْ بِطَرِيقِ الاقتضاء على الحالِ فحينئذ يَنْمَقَدُ بها البَيعُ فلوقالَ (المَشْتَرِي ١٦١) بِعْنِي هذا الشيءَ بكذا من الدَّرَاهِمِ وقالَ (البَائِعُ المَوقالَ (البَائِعُ ١٦٠) بِعَنْكَ لا يَنْعَقَدُ البَيْعُ اما لوقالَ البَائِعُ للمُشتري خُذْ هذا (المالَ ١٢٦) بكذا من الدَّراهِمِ وقالَ المُشتري أَوقالَ المَشتري أَوَّلاً أَخَذْتُ اللَّهُ يَارِكُ لَكَ وأَمْنَالَهُ انْعَقَدَ البَيعُ فَانَ قَوْلَهُ خُذْهُ وقالَ البَائِعُ خُذْهُ اوقالَ البَيعُ فَخُذْ

﴿ مادة ١٧٣ ﴾ كَمَا يَكُونُ (الايجَابُ ١٠١) و(القَبُولُ ١٠٢) بِالْمُشَافَهَةِ يَكُونُ بِالْمُشَافَهَةِ

﴿ مادة ١٧٤ ﴾ (يَنعقدُ ١٠٦) (البَيْعُ ١٠٠٥) بالإِشَارَةِ المَعرُ وفَةِ للأَخْرَسَ [انظر المادة ٧٠]

﴿ مادة ١٧٥ ﴾ حَيْثُ إِنَّ المَقْصَدَ الْأَصْلِيُّ مِن (الايجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) هو تَرَاضِي الطُّرَفَينِ (فَينعَقِدُ ١٠٦) (البَّيْعُ ١٠٠٥) بالمُبَادَلَةِ الفَعْلَيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاضِي ويُسَمَّى هذا بَيْعَ التَّعَاطِي مثالُ ذلكَ أَن بُعْظِى (المشتَرِي ١٦١) للخبَّازِ مِقْدَارًا من الدِّرَاهِمِ فَيُعطيَهُ الخَبَّازُ بها مِقْدَارًا من الخُبْز بدُون تَلَفُّظِّ بايجَابٍ وقَبُولِ او أَن يُعطِي المشتري (الثمنَ١٥٢) (للبا مُع ِ ١٦٠) ويأُخُذَ السِّلِعَةَ ويَسكُتَ البَائِعُ · وكذا لوجًا ۚ رَجُلُ الى بارِثُم ِ الحِنْطَةِ ودَفَعَ لَهُ خَمْسَةَ دَنَانِيرَ وقالَ بِكُمْ تَبِيعُ المُدُّ مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ فَقَالَ بدينار فَسَكَتَ المشتَرسيك ثم طَلَبَ منهُ الحنطَةَ فقالَ لَهُ البائِمُ أَعْطِيْكَ ايَّاهَا غَدًّا (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (البَيْعُ ١٠٥) ايضاً وإنْ لم يَجْر بَيْنَهُماَ الايجاَبِ والقَبُولُ • وفي هذِهِ الصُّورةِ لو تَرَقَّى سعْرُ مُدَّ الجنطَةِ في الغَدِ الى دِيْنَارِ ونصْفٍ يُجْبِرُ البَّائِمُ على إعْطَاءِ الحِنْطَةِ بسِعْرِ المُدِّي بدينار · وكذا بالعَكْس لو رَخُصَتِ الحِنْطَةُ وتَدَنَّتْ فَيْثَتُهَا فالمشتَري مَجْبُورٌ على قَبُولِهَا بالنَّمَنِ الاوَّلِ وكَذَا لوقالَ المشتَرِي القَصَّابِ ٱقْطَعْ لي بخمسة غُروش لِما مِن هذا الجَانِبْ مِن هذِهِ الشَّاةِ فَقَطَعَ القَصَّابُ اللَّحْمَ وَوَزَنَهُ وَأَعْطَاهُ ايَّاهُ انْعَقَدَ البَّيْمُ ولَيْسَ للشتَرِي الامتناعُ من قَبُولِهِ وأخْذِهِ [انظرالمادة ٣]

﴿ مادة ١٧٦ ﴾ اذا تَكُرَّرَ (عَقْدُ ١٠٣) (البَيْعِ ١٢٠) بتبديل (الثَّمَنِ ١٥٢) او تَزْيَبْدِهِ او تَنْقِيصِهِ يُعْتَبَرُ العَقْدُ الثَّاني فلو تَبَايَعَ رَجُلانِ (مَالاً ١٣٦) معلوماً بمائة غِرِشٍ . ثم بعد انعقادِ البَيْعِ تَبَايَعا ذلك المالَ بدينارٍ او بمائة وعشرة او بتسعين غِرِشاً يُعْتَبَرُ العَقْدُ الثَّاني

الفصل الثاني

في بيان ِ لزوم ِ مُوافَقَةِ (القَبُول ِ ١٠٢) (للايجاب ِ ١٠١)

﴿ مادة ١٧٧ ﴾ اذا أَوْجَبَ أَحَدُ (العَاقِدِ الْآخَرِ على الوَجْهِ الْمُطَابِقِ للايجَابِ ولِيس لَهُ يَلزَمُ لِصِحَةِ العَقْدِ قَبُولُ العاقِدِ الْآخَرِ على الوَجْهِ الْمُطَابِقِ للايجَابِ ولِيس لَهُ تبعيضُ (الثَّمَنِ ١٥٢) او (المُتَمَّنِ ١٥٠) وتَقْرِيقُهُما فلو قالَ (البائعُ ١٦٠) للمُشترِي ١٦١) بِعْتُكَ هذَا النُوبَ بَمائةِ قِرشِ مَثَلًا فإذا قَبِلَ المُشترِي البَيْعَ على الوَجْهِ المَشْرُوحِ أَخَذَ النَّوبَ جَمِيعَهُ بَمائةٍ قِرشٍ ولِيس لهُ أَنْ يَقبلَ جَمِيعَهُ الوَعِلْ الْمُعْتَلِي اللَّهِ اللهِ اللهُ وخسمائةً وخسمائةً اللهُ وخسمائةً اللهُ ال

﴿ مادة ١٧٨ ﴾ تَكْفِي مُوَافَقَةُ (القَبُولِ ١٠٢) (للايجابِ ١٠١) وَمُنَّا فَلُو قَالَ (البَائِعُ ١٦٠) (للشَّتَرِي ١٦١) بِمُنَّكَ هذا (المالَ ١٢٦) بأَ لُفِ فِرْشٍ وقالَ المُشتَرِي اشْتَرِيتُهُ منكَ بأَ لُفٍ وَخَسِماِئَةِ فِرْشٍ (انعقد ١٠٦) وَرَشٍ وقالَ المُشتَرِي اشْتَريتُهُ منكَ بأَ لُفٍ وَخَسِماِئَةٍ فِرْشٍ (انعقد ١٠٦) (البيعُ ١٠٠ و ١٢٠) على الأَلفِ الأَ انهُ لُو قَبِلَ البَائِعُ هذِهِ الزِّيادَةَ فِي (الجَلْسِ (١٨١) يلزمُ المُشترِيك حيِنْئِذٍ انْ يُعِطيهُ الخَمْسَماِئَةَ قِرِشِ التي زادها ايضاً وكذا لُو قالَ المشترِي للبائِع ِ اشتريتُ منكَ هذا المالَ بأَ لَفٍ قَرْشٍ فقالَ وكذا لُو قالَ المشترِي للبائِع ِ اشتريتُ منكَ هذا المالَ بأَ لُفٍ قَرْشٍ فقالَ

البِثْرِ شِيئًا [انظر المواد ٢٩٩و ٧٩٠و ٨٢٤و ١٥٠٠]

﴿ مادة ٩٢﴾ الْبَاشِرُ (ضَامِنُ ٤١٦) وإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدُ [انظرالمواد ٩١٢) الد ٩١٤و ١٩ الد ٩٢١]

﴿ مادة ٩٣﴾ المتسبِّبُ لا (يَضمَنُ ٤١٦) الابالتَّعمَّدِ [انظر المواد ٨٨٨ م

﴿ مادة ٩٤ ﴾ جِنَايَةُ العَجْمَاءُجُبَارٌ [انظر المواد ٩٣٩و ٩٣٠ و٩٣١ والفقرة الاولى من المادة ٩٣١]

﴿ مادة ٩٥﴾ الأَمْرُ بالتَّصَّرفِ في (مُلْكِ ١٢٠) الغَيْرِ (باطِلُ ١١٠) ﴿ مادة ٩٦﴾ لا يَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ يتصرَّفَ في (مُلْكِ ١٢٠) الغيرِ بلا (ا ذنهِ ٩٤٢و٣٠٣و٣٠)

﴿ مادة ٩٧﴾ لا يَجوزُ لِأَحدِ أَنْ يَأْخُذَ (مالَ ١٢٦) أَحَدِ بلا سببِ شَرْعيّ [انظر المادتين ٨٩١و٨٩٠]

﴿ مَادة ٩٨ ﴾ تَبَدُّلُ سَبَبِ (الْمُلْكِ ١٢٥) قَائُم مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ [انظر منهوم المواد ٨٦٩و٠٧٨و١٧٨و [١٧١]

﴿ مادة ٩٩﴾ مَن استَعْجَلَ الشيءَ قَبْلَ أَوانِهِ عُوقِبَ بِحِرِمانِهِ [مثِلاً لو قَتَلَ انسانُ وارثهُ ' بِحِرَمُ من إِرثهِ وكذلك مَن طلَقها في مرض موته بلا رضاها فاصدًا ﴿ بذلك حِرِمانها من الارث فانها ترثُهُ] ﴿

﴿ مادة ١٠٠﴾ مَنْ سَعَى في نَقْضِ مَا تَمَ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعَيْهُ مَرَدُودٌ عليه [انظر المواد ٩٨٩و١٢٥٤ و١٦٥٩ او١٦٥٩]



الكتاب الاول

«في (البيوع ١٢٠) وينقسمُ الى مقدَّمةِ وسبعةِ ابواب»

ألمقدمة

في بيان ِ الاصطلاحاتِ الفِقهيَّةِ المتعلقةِ (بالبُّوع ِ ١٢٠)

﴿ مَادَةُ ١٠١﴾ الإِيجَابُ اوَّلُ كَلَامٍ يَصدَرُ مِن أَحَدِ الْعَاقِدَينِ لأَجلِ إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ وَبِهِ يُوجَبُ ويَثَبُّتُ التَّصَرُّفُ

﴿ مادة ١٠٢﴾ القَبُولُ ثاني كَلاَم مِ يَصدرُ من أَحَدِ العَاقِدَ بنِ لأَجلِ انْشَاءِ التَّصَرُّفِ وبهِ يتمُّ (العَقْدُ ١٠٣)

﴿ مادة ١٠٣ ﴾ العَقْدُ التِزَامُ الْمُتَعَافِدَينِ وتَعَهَّدُهُمَا أَمْرًا وهو عِبارَةٌ عن ارتباطِ (الايجابِ ١٠١) (بالقَبُول ١٠٢)

﴿ مادة ١٠٤﴾ أَلانْعِقَادُ تَعَلَّقُ كُلِّ من الايجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) بالآخَرِ على وجهِ مَشروع ِ يَظْهَرُ أَثَرُهُ في مُتَعَلَّقِهِمَا

﴿ مادة ١٠٥ ﴾ البَيْعُ ١٠٠) مُبَادَلَةُ (مَالِ ١٢٦) بَالِ ويكُونُ (مُنعَقِدًا ١٠٦) و(غَيْرَ مُنْعَقِد ١٠٧)

﴿ مادة ١٠٦ ﴾ البيعُ المُنعقِدُ هو (البَيعُ ١٠٠٥) الذي يَنعقِدُ

١٠٤)على الوجه ِ المذكور ويَنقسِمُ الى (صَعَبِح ٢٠٨) و(فاسِدِ ١٠٩) و(نافذِ ١١٣) و(مَوقُوفِ ١١١و١١٢)

﴿ مادة ١٠٧ ﴾ البَيْعُ الغَيْرُ المُنعَقِدِ هو البيعُ (الباطِلُ ١١٠) ﴿ مادة ١٠٨ ﴾ البَيْعُ الصَّحِيثُ هو البيعُ الجَائِزُ وهو البيعُ المشروعُ ذَاتًا وَصَفْمًا

﴿ مادة ١٠٩ ﴾ البَيْعُ الفاسِدُ هو المشروعُ أَصْلاً لا وَصْفاً يعني انهُ يكونُ (صَحِيحًا ١٠٨) باعتبِارِ ذاتهِ · فَاسِدًا باعتبارِ بعضِ أَوْصَافِهِ الحَارِجة (راجع الباب السابع)

﴿ مادة ١١٠﴾ البَيْعُ البَاطِلُ ما لا (يَصِحُ ١٠٨) أَصْلاً · يعني انه لا يكونُ مشروعًا اصلاً

﴿ مادة ١١١﴾ البَيْعُ المَوقُوفُ (بَيْعُ ١٢٠) يتعلَّقُ بهِ حَقَّ الغَيرِ كبيع ِ (الفُضُولِيِّ ١١٢) .

﴿ مادة ١١٢﴾ الفُضُوليُّ هو مَن يَتَصَرَّفُ بَحِق ِ الغيرِ بدونِ (إِذْ نَ عَلَى الْغَيْرِ بدونِ (إِذْ نَ عَلَ ٣٠٠هـ ٣٠٠) شرْعي

﴿ مادة ١١٣ ﴾ البيعُ النَّافِذُ (بيعٌ ١٢٠) لا يتعلَّقُ بهِ حقُّ الغيَرِ وهو ينقسِمُ الى (لازم ١١٤) و(غيرِلازم ١١٥)

﴿ مادة ١١٤ ﴾ البَيْعُ اللَّازَمُ هُو (البَيْعُ النافِذُ ١١٣) العَارِب عَنِ (الجِيَارَاتِ ١١٦)

﴿ مادة ١١٥ ﴾ البَيْعُ الغَيْرُ اللَّازمِ هو (البَيْعُ النافِذُ ١١٣) الذي فيهِ

احَدُ (الحَيَاراتِ ١١٦)

﴿ مادة ١١٦ ﴾ الحيَارُ كُونُ أُحَدِ العَاقِدَين مُغَيِّرًا على ما سَيَجِي * في بابهِ [انظرالمادة ٣٠٠]

﴿ مادة ١١٧ ﴾ البيعُ البَاتُ هو البَيعُ القَطْعِيُّ المَثْمَرِي ١٦١ ﴾ بيعُ الوَفَاءَهو البَيْعُ شِرُطِ انَّ (المُشْتَرِي ١٦١)متى رَدَّ (الثَمْنَ ﴿ مادة ١١٨ ﴾ ١٥٢) يَرُدُّ (البَائعُ ١٦٠) اليهِ (المبيعَ ١٥١) وهو في حُڪُم (البَيْع ِ الجَائِزِ ١٠٨) بالنظرِ الى انتِفاع المشتريب به وفي خُكْم (البَيْع ِ الفَاسِدِ ١٠٩) بالنظر الى كُونْ كُلُّ من الطَرَفَينِ مُقْتَدِرًا على ﴿ الفَسْخِ ٣٠٤و٣٠٣و؟ ٣ وفي خُكُم ِ (الرَّهْن ِ ٧٠١) بالنظرِ الى انَّ المشتري لايَقْدِرُ على (بَيعِهِ ١٢٠) الى الغَيْر [انظر المادة ٣٢]

﴿ مادة ١١٩ ﴾ بَيْعُ الاستِغلالِ هو بَيْعُ (اللَّالِ ١٢٦) (وَفَاءَ ١١٨) على أَنْ (يَستأجرَهُ ٤٠٤) (البائِمُ ١٦٠)

﴿ مادة ١٢٠ ﴾ (البيعُ ١٠٠) باعتبارِ (المبيع ١٠١) يَنْقُسِمُ الى اربعة اقسام القِسمُ الأوَّلُ بَيْعُ (اللَّال ِ١٢٦) (بِالثَّمَنِ ١٥٢) وبما انَّ هذا القِسمَ أَشْهَرُ الْبَيْوعِ ِ يُسْمَى بالبيع ِ · القِسمُ الثاني هو (الصَّرْفُ ١٢١) · والقِسْمُ الثَّا لِثُ (بَيْعُ المُقَايَضَةِ ١٢٢) • والقسمُ الرابعُ (السَّلَمُ ١٢٣)

﴿ مادة ١٢١ ﴾ الصَّرْفُ (بيعُ ١٢٠) (النَّقْدِ ١٣٠) بالنَّقْدِ

﴿ مادة ١٢٢ ﴾ بَيْعُ المُقَايَضَةِ بَيْعُ (العَيْنِ١٥٩) بالعَيْنِ أَي مُبَادَلَةُ (مَال ١٢٦) بَمَال غير (النَّقَدَينَ ١٣٠) ﴿ مادة ١٢٣ ﴾ السَّلَمُ (بَيغُ ١٢٠) (مُوَجَّلِ ١٥٦) بُعَجَّلِ السَّنعَةِ على ﴿ مادة ١٢٤ ﴾ السَّنعَةِ على السَّنعَةِ على السَّعَةِ على السَّعَةُ الْعَاقُ السَّعَةُ الْعَاقُ السَّعَةُ السَّعَةُ السَّعَةُ السَّعَةُ السَّعَةُ السَّعَةُ

﴿ مَادَة ١٢٦﴾ المَالُ هو مَا يَمِلُ اليهِ طَبْعُ الانسَانِ ويُمكِنُ اذِّ خَارُهُ الى وَتَعَانُ اللَّهِ عَلَمُ النَّانِ ويُمكِنُ اذِّ خَارُهُ الى وقتِ الحَاجةِ (مَنْقُولًا ١٢٨) كانَ او (غَيْرَ مَنْقُولُ ١٢٩)

﴿ مادة ١٢٧ ﴾ المالُ المُتَقَوَّمُ يُستَعَمَلُ فِي مَعْنَيَين · الأوَّلُ بمعنى ما (يُبَاحُ الاَتْفَاعُ بهِ والثاني بمعنى المَالِ المُحرَزِ · فَالسَّمَكُ فِي البَحْرِ غَيْرُ مُتَقَوَّمُ واذا اصْطِيدَ صادَ مُتَقَوَّمًا بِالإِحْرَاز

﴿ مادةً ١٢٨ ﴾ المَنْقُولُ هو الشَّيِ الذي يُمكِنُ نَقْلُهُ من مَعَلَّ الى آخَرَ فيشمُلُ (النَّقُودَ ١٣٠) و (العُرُوضَ ١٣١) و (الحَيَوَانَاتِ ١٣٥) و (الكيلاتِ ١٣٣) و (الموزوناتِ ١٣٤)

﴿ مادة ١٢٩ ﴾ غَيرُ المنقُولِ ما لا يُمكِنُ نَقْلُهُ من مَعَلِّ الى آخَرَ كالدُّورِ والاراضي مما يُسمَّى بالعَقَار

﴿ مَادَة ١٣٠ ﴾ النَّقُودُ جَمَعُ نَقَدٍ وهو عِبَارَةٌ عَنِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ﴿ مَادَة ١٣٠ ﴾ العُرُوضُ جَمَعُ عَرْضٍ بالتحريكِ وهي ما عَدَا (النَّقُودِ اللَّهُ مادة ١٣١ ﴾ العُرُوضُ جَمَعُ عَرْضٍ بالتحريكِ وهي ما عَدَا (النَّقُودِ ١٣٠) و(الحَيَوَانَاتِ ١٣٠) كالمَتَاعِ ِ ١٣٠) والقُماشِ

﴿ مَادَةُ ١٣٢ ﴾ الْمُقَدَّرَاتُ مَا نَتَعَبَّنُ مَقَادِيرُهَا (بَالكَيْلِ ١٣٣) او الوَزْنِ ١٣٤) او (العَدَدِ ١٣٠) او (الذِّرَاعِ ١٣٦) وهي شَامِلَةُ (المُكِيْلاَتِ ١٣٣) و (المَوزُونَاتِ ١٣٤) و (العَدَدِبَّاتِ ١٣٥) و (المذرُوعَاتِ ١٣٦)

﴿ مادة ١٣٣ ﴾ الكَيْلِيُّ والمَكِيلُ هوما يُكَالُ

﴿ مادة ١٣٤ ﴾ الوَزْ نِيُّ والمَوزُونُ هُوما يُوزَنُ

﴿ مادة ١٣٥ ﴾ العَدَدِئُ والمَعْدُودُ هُو مَا يُعَدُّ

﴿ مادة ١٣٦ ﴾ الذَّرْعِيُّ والمَذْرُوعُ هو ما يُقَاسُ بالذِّررَاع

﴿ مادة ١٣٧ ﴾ المَحْدُودُ هو (العَقَارُ ١٢٩) الذي يُمكِنُ تَعيبِنُ حُدُودِهِ وَأَطْرَافِهِ

﴿ مادة ١٣٨ ﴾ الْشَاعُ ما يَعِنُوي على حِصَصِ شائعةٍ

﴿ مَادَة ١٣٩ ﴾ الحِصَّةُ الشَّائِعَةُ هِي السَّهُمُ السَّارِي الى كُلِّ جُزْءُ مَن أَجزاء (المالِ ١٢٦) (المشتَرَكِ ١٠٤٥)

﴿ مادة ١٤٠ ﴾ الجِنْسُ ما لا يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ تَفَاوُتُ (فاحِشْ ١٦٥) بالنِّسبَةِ الى الغَرَض مِنهُ

﴿ مادة ١٤١ ﴾ الجِزَافُ والْجَازَفَةُ (بَيْعُ ١٢٠) عَجْمُوعٍ بِلاَ نَقْدِيرٍ

﴿ مَادَةَ ١٤٢ ﴾ حَقُّ الْمُرُورِ هُوحَقُّ الْمُشِي فِي (مُلْكِ ١٢٥) الفَيرِ

﴿ مادة ١٤٣ ﴾ حَقُّ (الشُّرْبِ ١٢٦٢) هو نَصِيبٌ (مُعَيِّنُ ٥٩٠٩) مَعَلُومٌ ٥٠٠٠

من النَّهُرِ

﴿ مَادَةُ ١٤٤ ﴾ حَقُّ المَسِيلِ حَقُّ جَرَيَانِ المَاءُ والسَّيْلِ والتَّوْكَافِ مِن

دَارِ الى الخارِج

لَّهِ مادة ١٤٥ ﴾ المِثْلَيُّ ما يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي السُّوقِ بِدُونِ تَفَاوُتٍ يُعْتَدُّ بِهِ [انظر المادة ١١١٩]

﴿ مَادَة ١٤٦ ﴾ القيميُّ مَا لاَ يُوجَدُ لهُ مِثْلٌ فِي السُّوقِ او يُوْجَدُ لَكَ عِنْ مِاللَّهُ فِي السُّوقِ او يُوْجَدُ لَكِينْ مِعِ التَّفَاوُتِ المُعْتَدِّ بِهِ فِي (القِيمة ١٥٤)

﴿ مادة ١٤٧ ﴾ العَدَدِيَّاتُ المُتَعَارِبَةُ هِي (المعدوداتُ ١٣٥) التي لا بكونُ بَيْنَ افرادِهَا وآحادِهَا تَفَاوُتُ فِي (القِيمةِ ١٥٤) فِجميعُهَا من (المِثْليَّات ١١١٩) ﴿ مادة ١٤٨ ﴾ العَدُدِيَّاتُ المُتَفَاوِتَةُ هِي (المعدُودَاتُ ١٣٥) التي يكونُ بَيْنَ افرادِهَا وآحادِهَا تَفَاوُتُ فِي (القِيمةِ ١٥٤) فِجميعُها (قِيميَّاتُ ١٤٦) بَيْنَ افرادِهَا وآحادِهَا تَفَاوُتُ فِي (القِيمةِ ١٥٤) فِجميعُها (قِيميَّاتُ ١٤٦) ﴿ مادة ١٤٩ ﴾ البَيْعُ يَعْنِي مَاهِيَّتُهُ عِبَارَةٌ عَن مُبَادَلَةِ (مَالِ ١٢٦) بمالِ

﴿ مَادَةَ ١٤٩ ﴾ البيعَ يعنِي مَاهِيتُهُ عِبَارَةً عَنْ مَبَادَلَةِ (مَالِ ١٢٦) بَمَالَ ويُطْلَقُ على (الايجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) ايضاً لِدَلاَلتِهِماً على الْبَادَلة [انظر ً المادة ١٦٧]

﴿ مادة ١٥٠ ﴾ مَحَلُّ البَيْع ِ هو (المَبِيعُ ١٥١)

﴿ مادة ١٥١ ﴾ المَبِيعُ ما يُبَاعُ وهو (الْعَيْنُ ١٥٩) التي نَتَعَيَّنُ في (البَيْعِ ِ ١٢٠) وهو المَقْصُودُ الأَصْلِيُّ من البَيْعِ لانَّ الانتِفَاعَ المَا يكونُ (بالأَعْيَانِ ِ ِ ١٥٩) و و (أَلاثُمَانُ ١٥٢) وَسيلةٌ للْبَادَلَة

﴿ مادة ١٥٢﴾ التَّمَنُ ما يكونُ بَدَلاً (للمبيع ١٥١) ويَتَعَلَّقُ (بالدِّمَةُ ١٥٨) ﴿ مادة ١٥٣﴾ التَّمَنُ النُسَمَّى هو (الثمنُ ١٥٢) الذيب يُسمِّيهِ ويُعيِّنُهُ العَاقِدَانِ وَقْتَ (البيع ١٦٠) بالتَّرَاضِي سَوَانِكَانَ مُطَابِقًا (لقَيمَةِ ١٥٤) الحَقيِقيَّةِ

او نَاقِصًا عنها اوزَائِدًا عليها

﴿ مادة ١٥٤ ﴾ القِيمَةُ هي (الثمنُ ١٥٢) الحقيقيُّ للشَّيَّ

﴿ مادة ١٥٥ ﴾ الْمُتَمَّنُ الشيءُ الذي (يُبَاعُ ١٢٠) (بالثَّمَنِ ١٥٢)

﴿ مادة ١٥٦ ﴾ التَّأْجِيلُ تَعْلَيْقُ (الدَّينِ ١٠٨) وتَأْخِيرُهُ الى وقْتِ مُعَيَّنِ ﴿ مادة ١٥٧ ﴾ التَّقْسِيطُ (تَأْجِيلُ ١٥٦) أَدَاء (الدَّينِ ١٥٨) مُفَرَّقًا الى

اوْقَاتِ مُنْعَدِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ

﴿ مادة ١٥٨ ﴾ الدَّينُ ما يَثْبُتُ في الذَّيمَّةِ كَمِقْدَارِ من الدَّرَاهِمِ في ذِمَّةِ رَجُل ومِقْدَارٍ منها لَيْسَ بحاضِرٍ • والمِقْدَارُ المُعَيِّنُ مِن الدَّرَاهِمِ اومِن صُبْرَةِ الحِنْطَةِ الحَاضِرَتِينِ قَبْلَ الإِفْرَازِ ۖ فَكُلْهَا مِن قَبِيلِ الدَّينِ

﴿ مادة ١٥٩ ﴾ العَيْنُ الشَّيِ المُعَيِّنُ المُشَخَّصُ كَبَيْتٍ وحِصَانٍ وكُرْسي ۗ وصُبْرَة حِنْطَةٍ وصُبْرَة دراهِمَ حَاضِرَتَينِ · فَكُلُّهَا مِنَ الأَعْيَانِ

﴿ مادة ١٦٠ ﴾ البَائِعُ هومَنْ (يَبِيعُ ١٦٠)

﴿ مادة ١٦١ ﴾ المُشْتَرِي هو مَنْ يَشْتَرِي

﴿ مادة ١٦٣ ﴾ الإِقَالَةُ رَفْعُ (عَقْدِ ١٠٣) (البَيْعِ ١٠٠) وإِزَالَتُهُ [انظر الطّر المَعْمُ ١٠٠] وإِزَالَتُهُ [انظر المواد ١٠٠و ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٠ و ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ و ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ و ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ و ١٩٠٩ و ١٩٠٩ على المواد ١٩٠٩ و ١٩٠٩

﴿ ماده ١٦٤ ﴾ التَّغْرِيرُ تَوصِيفُ (المَبِيع ِ ١٥١) (للشتري ١٦١) بِغَيْرِ صِفَتِهِ الحَقِيقيَّةِ ﴿ مادة ١٦٥ ﴾ الفَبْنُ الفَاحِشُ غَبْنُ عَلَى قَدْرِ نِصْفِ العُشْرِ فِي (العُرُوْضِ ١٣١) والعُشْرِ فِي الحَيَوَانَاتِ والحُمْسِ فِي (العَقَارُ ١٢٩) او زِبَادَةُ ﴿ ١٣٥ ﴾ والعُرُونُ اوَّلَهُ [انظر العَدَ مَنْ يَعْرُفُ اوَّلَهُ [انظر المادة ٦]

الباب الاول

في بيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بَعَقْدِ ١٠٣) (البَيع ِ ١٠٥) وفيهِ خمسةُ فُصُولِ

الفصل الاول

في ما يتعلقُ (بِرُ كُنِ البيعِ ١٤٩)

﴿ مادة ١٦٧ ﴾ (البَيْعُ ١٢٠) (يَنْعَقَدُ ١٠٠) بايجَابِ ١٠١) و (قَبُولِ ١٠٠) ﴿ مادة ١٦٨ ﴾ (البَيْعِ ١٠٠) و (القَبُولُ ١٠٢) في (البَيْعِ ١٢٠) عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ لَفْظَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ لِإِنشَاءِ (البيع ١٠٠) في (عُرْفِ البَلْدَةِ ٣٦ اله ٣٩ و١٤٠٥)

﴿ مَادَةَ ١٦٩ ﴾ (الإيجَابُ ١٠١) و (القَبُولُ ١٠٢) يَكُونَانِ بَصِيْغَةِ اللَّاضِي كَبِعِثُ والتَّانِي كَبِعِثُ والثَّانِي كَبِعِثُ والثَّانِي كَبِعِثُ والثَّانِي كَبِعِثُ والثَّانِي فَكُو الْجَابُ والثَّانِي قَبُولٌ وَ فَلُو قَالَ (المُشتَرِي ١٦١) اشتَرَيْتُ او قَبُولُ وَفُلُو قَالَ (المُشتَرِي ١٦١) اشتَرَيْتُ او

قَالَ المُشْتَرِي اوَّلاً اشْتَرَيْتُ ثُمَّ قَالَ البَائِمُ بِعْتُ (انْفَقَدَ ١٠١) (البَيْعُ ١٢٠) ووي الثانِية بالعَكْسِ ويَكُونُ لَفْظُ بِعْتُ فِي الْأُولَى ابْجَابًا واشْتَرَيْتُ (قَبُولاً ١٠٠) وفي الثانِية بالعَكْسِ ويَنْفَقَدُ البَيْعُ ابضًا بُكلِّ لَفْظِ يُنْبِئُ عَنِ إِنْشَاءَالتَّمْلِيكِ والتَّمَلُكِ كَفُولِ البَائِعِ ويَغْقِلُ البَائِعِ أَعْظَيْتُ او مَلَكْتُ او رَضِيْتُ وأَمثالِ ذلك أَعظَيْتُ او مَلَكْتُ وقَوْلِ المُشْتَرِي أَخَذْتُ او تَمَلَّكُتُ او رَضِيْتُ وأَمثالِ ذلك السَّقَبْلُ ذَلك اللَّمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ عَلَى الوَعْدِ الْجَوْدِ مثلُ اللَّهُ وَسَلَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

﴿ مَادَةَ ١٧٢ ﴾ (لا يَنْهَقِدُ ١٠٠) (البَيغُ ١٠٠٥) بَصِيْعَةِ الأَمْرِ كَيْعُ وَاشْتَرِ الْآ اذَا دَلَّتْ بِطَرِيقِ الاقتضاء على الحال فحينئذ يَنْعَقِدُ بها البَيْعُ فَلُوقالَ (المَشْتَرِي ١٦١) بِعِنِي هذا الشيءَ بكذا من الدَّرَاهِم وقالَ (البَائِعُ فَلُوقالَ (المَشْتَرِي خُذْ هذا (المَالَ ١٢٦) بِعَنْكَ لا يَنْعَقِدُ البَيْعُ امَا لَوقالَ البَائِعُ للمُشتري خُذْ هذا (المَالَ ١٢٦) بكذا من الدَّراهِم وقالَ المُشتَرِي أَخَذْتُهُ أوقالَ المَشْتَرِي أَوَّدُ ثُنَّهُ اوقالَ المَشْتَرِي أَوَّلًا أَخَذْتُ هَذَا اللَّيَّ بَكذا من الدَّراهِم وقالَ البَائِعُ خُذْهُ أوقالَ المَشْتَرِي أَوَّلًا أَخَذْتُهُ الْعَقَدَ البَيْعُ فَانَ وَقَالَ الْعَنْ يَبَارِكُ لُكَ وَأَمْثَالَهُ انْعَقَدَ البَيْعُ فَانَ قَوْلَهُ خُذْهُ واللَّهُ الْعَمْتُ فَخُذْ

﴿ مادة ١٧٣ ﴾ كَمَا يَكُونُ (الايجَابُ ١٠١) و(القَبَولُ ١٠٢) بالمُشَافَهَةِ يَكُونُ بِالْمُكَاتَبَةِ ايضًا

﴿ مادة ١٧٤ ﴾ (يَنعقدُ ١٠٦) (البَيْعُ ١٠٠٥ و ١٢٠) بالإِشَارَةِ المَعرُوفَةِ للأَخْرَسِ [انظر المادة ٧٠] ﴿ مادة ١٧٥ ﴾ حَيْثُ انَّ المَقْصَدَ الأَصْلِيُّ من (الايجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) هو تَرَاضِي الطَّرَفَين (فَينعَقِدُ ١٠٦) (البَيْعُ ١٠٠و١٠) بالمُبَادَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاضِي ويُسَمَّى هذا بَيْعَ التَّعَاطِي مثالُ ذلكَ أَن يُعْطِي (المشتَرِي ١٦١) للخبَّازِ مِقْدَارًا من الدّرَاهِمِ فيُعطيَهُ الخَبَّازُ بها مِقْدَارًا من الخُبْز بدُونِ تَلَفَّظُ بِايجَابٍ وقَبُولِ او أَن يُعطِي المشتري (الثمنَ١٥٢) (للبائع ١٦٠) ويأخُذَ السِّلِعَةَ ويَسكُتَ البَائِمُ • وكذا لوجًا وَجُلُّ الى بائِمِ الحِنْطَةِ ودَفَعَ لَهُ خَمْسَةَ دَنَانِيْرَ وقالَ بِكُمْ تَبِيعُ المُدُّ مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ فَقَالَ بدينار فَسَكَتَ المشتَرَــيــ ثم طَلَبَ منهُ الحَنْطَةَ فقالَ لَهُ البارِئُمُ أَعْطِيْكَ ايَّاهَا غَدًّا (يَنْعَقِدُ ١٠٦) (البَيْعُ ١٠٥) ايضاً وإنْ لم يَجْر بَيْنَهُماَ الايجاب والقَبُولُ . وفي هذِهِ الصُّورةِ لو تَرَقَّى سعْرُ مُدِّ الحَنْطَةِ في الغَدِ الى دِيْنَارِ ونصْفٍ يُجْبِرُ البَائِمُ على إعْطَاءُ الحِنْطَةِ بسِعْرِ المُدِّ بدينار · وكذا بالعَكْس لو رَخُصَتِ الحِنْطَةُ وتَدَنَّتْ فَيْنُتُهَا فالمشتَري مَجْبُورٌ على قَبُولِهَا بالنَّمَنِ الاوَّلِ وكَذَا لوقالَ المشتَري للقَصَّابِ ٱقْطَعْ لي بخمسة غُروش لِمَّا مِن هذا الجَانِبْ مِن هذِهِ الشَّاةِ فَقَطَعَ القَصَّابُ اللَّحْمَ وَوَزَنَهُ وَأَعْطَاهُ ايَّاهُ انْعَقَدَ البَّيْمُ ولَّيْسَ للشتَرِي الامتناعُ من قَبُولِهِ وأَخْذِهِ [انظرالمادة ٣]

﴿ مادة ١٧٦ ﴾ اذا تَكُرَّرَ (عَقْدُ ١٠٣) (البَيْعِ ١٢٠) بَبدِيلِ (الثَّمَنِ ١٥٠) او تَزْيَبْدِهِ او تَنْقِيصِهِ يُعْتَبَرُ العَقْدُ الثَّانِي فلو تَبَايَعَ رَجُلانِ (مَالاً ١٢٦) معلوماً بمائة غِرِش . ثم بعد انعقادِ البَيْعِ تَبَايَعا ذلك المال بدينارٍ او بمائة وعشرة او بتسعين غَرِشاً يُعْتَبَرُ العَقْدُ الثَّانِي

الفصل الثاني

في بيان ِ لزوم ِ مُوافَقَةِ (القَبُول ِ ١٠٢) (للايجاب ١٠١)

﴿ مادة ١٧٨ ﴾ تَكْفِي مُوَافَقَةُ (القَبُولِ ١٠٢) (للايجابِ ١٠١) وَمُنَا فَلُو قَالَ (البَائِعُ ١٦٠) (للشَّتَرِي ١٦١) بِعَنْكَ هذا (المال ١٢٦) بأَ لْفِ وَمُسَمَانَةِ قِرْشِ (العقد ١٠٦) قِرْشٍ وقالَ المُشتَرِي اشْتُريتُهُ منكَ بِأَ لْفِ وَخَسَمَانَةِ قِرْشِ (العقد ١٠٦) و (البيعُ ١٠٠٥) على الأَلفِ الأَ انهُ لوقبِلَ البَائِعُ هذهِ الزِّيادَةَ فِي (الجَالِسِ (١٨١) يلزمُ المُشتَرِيك حِينَاذٍ انْ يُعطِيهُ الجَسَمَائة قِرْشِ التي زادها ايضاً وكذا لو قالَ المشترِي للبائِع اشتريتُ منكَ هذا المالَ بأَ لْفِ قَرْشِ فقالَ وكذا لو قالَ المُشترِي للبائِع اشتريتُ منكَ هذا المالَ بأَ لْفِ قَرْشِ فقالَ

البائع ُ بِعِنَهُ مِنكَ المَانِمِ اللهِ قرش يَنْعَقَدُ البَيْعُ ويَلْزُمُ تَلْزِيلُ المَائِينِ مِن الأَلفِ البَائع ُ بِعَنَهُ مِنكَ الْمَالِيَةِ قَرْشِ وَلَيْنَ مَهُ الْمَنْ الْمَائِعِينِ ١٩٢ ﴾ اذا (أَوْجَبَ ١٠١ أُحدُ (المُتَبَايِعِينِ ١٩٢) على حِدَةِ ام لا متعدِّدَة يِصِفْقَة واحِدَة سَوَا عَيْنَ لَكُلُّ منها (ثَمَنًا ١٥٢) على حِدَةِ ام لا فلا خَرِ النَّ وَيَنْ اللهُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ مَن اللهِ اللهُ اللهُ

﴿ مَادَةَ ١٨٠ ﴾ لو ذَكَرَ أَحَدُ (المُتَبَايِعَيْنِ١٦٢) اشيَاءَ مُتَعَدِّدَةً وبَيْنَ لِكُلِّ عَلَى الاَنْهَرَادِ (ايجابًا ١٠١) و قَبِلَ لِكُلِّ عَلَى الاَنْهِرَادِ (ايجابًا ١٠١) و قَبِلَ لِكُلِّ عَلَى الاَنْهِرَادِ (ايجابًا ١٠١) و قَبِلَ ١٠٢) الآخَرُ بَعْضَهَا (بَالتَّمَنِ السَّمَّى ١٠٣) لهُ (انْعَقَدَ ١٠١) (البيعُ ١٠٠٥) و ١٦٠) في ما قبِلَهُ فَقَطْ مَثَلًا لو ذَكَرَ (البائعُ ١٦٠) اشياءَ مُتَعَدِّدةً وبَيْنَ لِكُلُّ مِنها ثَمَنَا مُعَيِّنًا عَلَى حِدَةٍ وكرَّرَ لَفُظُ الايجابِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنها عَلَى الإِنْفِرادِ لَكُلُّ مِنها ثَمَنَا مُعَدِّدًةً وبَيْنَ لَهُ الْفَيْنِ (فَالمَشْتَرِيَ ١٦١) حِينَدُ لَهُ انْ يَقْبِلُ وَيَأْخُذَ ايَّهُمَا شَاءَ (بَالتَّمَنِ ١٥) الذي عُيْنَ لَهُ اللهُ ان يَقْبِلُ وَيَأْخُذَ ايَّهُمَا شَاءَ (بَالتَّمَنِ ١٥) الذي عُيْنَ لَهُ

الفصل الثالث

﴿ فِي حَقِّ (مَجْلُسِ ١٨١) (الْبَيْعِ ١٠٥ و ١٢٠) ﴾

﴿ مادة ١٨١ ﴾ مَجْلِسُ البَيع ِ هُوَ الاجْلِمَاعُ الوَاقِعُ (لِعَقْدِ ١٠٣) (البَيع ِ

﴿ مادة ١٨٢ ﴾ (المُتَبَايِعَانِ ١٦٢) بالخِيَارِ ١١٦) بَعْدَ (الايجَابِ ١٠١) الحَيَارِ ١١٦) بَعْدَ (الايجَابِ ١٠١) الى آخرِ (الجَلْسِ ١٨١) مَثَلًا لُو أَوْجَبَ أَحَدُ المُتَبَايِعَيْنِ (البيعَ ١٠٠٠) في مجلسِ البيع بأن قالَ بِعْتُ هذا (المالَ ١٢٦) او اشْتَرَيْتُ وَلَمْ يَقُلِ الآخَرُ على الفَوْرِ اشْتَرَيْتُ أو بِعْتُ بَلْ قالَ ذلكَ مُتَرَاخِيَّاقَبْلَ انتِهَا عَلَيْسِ (يَنْعَقَدُ ١٠٤) البَيعُ و إِنْ طَالَتْ تلكَ المُدَّةُ

﴿ مادة ١٨٣ ﴾ لو صَدَرَ مِنْ أَحَدِ (العَاقِدَينِ ١٦٢) بَعْدَ (الايجابِ اللهِ عَبْلَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

﴿ مادة ١٨٤ ﴾ لورَجَعَ أُحَدُ (الْمُتَبَايِعَينِ ١٦٢) عَن (البيعِ ٥٠٠و١٢٠)

الفصل الرابع

﴿ فِي حَقِّ (البِيعِ ١٠٠٥ بِالشَّرْطِ ﴾

﴿ مَادَةَ ١٨٦ ﴾ البَيْعُ ١٠٠و ١٢٠) شِمَرْطٍ يَقْتَضِيهِ (العَقْدُ ١٠٠) (صَحِيَمُ اللهُ مَادَةُ ١٨٦) والشَّرْطُ مُعْتَبَرُ مَ مَثَلًا لُو باعَ بِشَرْطِ أَنْ يَعْبَسَ (المَبِيْعَ ١٠١) الى أَنْ يَقْبَضَ (النَّمْنُ لُمُ مُعْتَبَرُ مَ مَثَلًا لُو باعَ بِشَرْطُ لَا يَضَرُّ فِي البيع ِ بل هو بيانٌ لُمُقَتَضَى العَقَدِ يَقْبَضَ (النَّمْنَ ١٥٦) فَهَذَا الشَّرْطُ لَا يَضَرُّ فِي البيع ِ بل هو بيانٌ لُمُقتَضَى العَقَدِ [انظر المادة ٨٣]

الشَّرْطُ المَّقُدُ المَيْعُ ١٠٠ و ١٠٠) بِشَرْط يُوَيِّدُ (الْمَقْدُ ١٠٠) صَحيحُ ١٠٨ و الشَّرْط الفَّرْط المَّفْتَرِي ١٠١) صَحيحُ ١٠٨ والشَّرْط الفَّرْط الفَّرَ المُشْتَرِي ١٦١) عند والشَّرْط الفَّرَ المُشْتَرِي ١٦٠) هذا (البَائِع ١٦٠) شيئًا معلومًا او ان (يَكْفَلَ ١١٨) لهُ (بالثَّمَنِ ١٠٠) هذَا الرَّجُلُ (صَحَ ١٠٨) البَيْعُ ويَكُونُ الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا حتى انهُ إذا لَمْ يَف المُشتَرِي الشَّرْط فللبائع (فَسْخُ ١٠٣و٣٠٣و٤٠) العَقْدِ لانَّ هذَا الشَّرْط مُويِّدُ للتَسليم الذي هو مُقْتضى العَقْدِ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مَادَةَ ١٨٨ ﴾ (البَيْعُ ١٠٠٥) بِشَرْطِ مُتَعَارَفِ يعني الشَّرْطُ المُرْعِيُ مَادَةَ ١٨٨ ﴾ (البَيْعُ ١٠٠٥) (صحيحُ ١٠٨) والشَّرْطُ مُعْتَبَرُ مَثلًا في (عُرْفِ البَلَدَة ١٣٦ له ١٨٥) (صحيحُ ١٠٨) والشَّرْطُ مُعْتَبَرُ مَثلًا لو باع الفَرْوَةَ على أَنْ يَغِيْطَ بِهَا الظَّهَارَةَ او القِفْلَ على ان يَسمُرَهُ في البابِ او التُوْبَ على أَنْ يَغِيْطَ بِهَا الظَّهَارَةَ البيعُ ويَلزَمُ (البَائِعَ ١٦٠) الوفاء بهذِهِ الشَّرُوطِ [انظر المادتين ١٣٦ه]

﴿ مَادَةَ ١٨٩ ﴾ (البيعُ ١٠٠٥) بِشَرْطٍ لِيسَ في مِ نَفْعُ لأَحدِ (العَاقِدَ بِنِ ١٦٢) (يَصِعُ ١٠٨) والشَّرْطُ لَغُوْ ، مثلًا بَيعُ الحَيَوَانِ على ان لا يَبِيعَهُ (المُشترِي ١٦١) لآخَرَ او على شَرْطِ أَنْ يُرسِلَهُ في المَرْعَى (صَحِيحُ ١٠٨) والشَّرْطُ لغوْ

الفصل الخامس

﴿ فِي (إِقَالَةِ ١٦٣) (البيعِ ١٠٠ و ١٢٠) ﴾ ﴿ مادة ١٩٠ ﴾ (لِلْمَاقِدَ بنِ ١٦٢) أَنْ (يَتَقَايَلا ١٦٣) (البَيعَ ١٠٠ و ١٢٠)

بِرِضَاهُمَا بِعدَ (انعقَادِهِ ١٠٣)

َ ﴿ مَادَةَ ١٩١ ﴾ (الإِقالةُ ١٦٣) (كالبَيعِ ١٠٠) تَكُونُ (بالاَيجَابِ
١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) مثلاً لو قالَ أَحَدُ (العَاقِدَينِ ١٦٢) أَقَلْتُ البَيعَ او (فَسَخْتُهُ ٢٠٣و٣٠ ٣٠٤) وقالَ الآخَرُ قبَلْتُ او قالَ احدُهُمُ للآخَرِ أَقلْنِي البَيْعَ فقالَ الآخَرُ قد فَعَلْتُ صَعَّتِ الإِقَالَةُ ويَنْفَسِخُ البَيْعُ

﴾ مادة ١٩٢ ﴾ (الإِقَالَةُ ١٦٣) (بالتَّعَا طِي ١٧٠) القائم مَقَامَ الايجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) صحيحة ١٠٨)

﴿ مادة ٣٩ أَ ﴾ كَانِمُ اتِّجَادُ (الْمَجْلِسِ ١٨١) في (الإِقَالَةِ ١٦٣) كَالبَيعِ مِنْ مَادة ٣٩ أَنْ يُوْجَدَ (الْقَبُولُ ١٠٢) في مَجْلِسِ (الايجابِ ١٠١) وأَمَّا اذَا قَالَ أَحَدُ (الْعَاقِدَ بَنِ ١٦٢) أَقَلْتُ البَيعَ وقَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ الآخَرُ الفَاقِدَ بَنِ ١٦٢) أَقَلْتُ البَيعَ وقَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ الآخَرُ انفَضَ المَجلِسُ او صَدَرَ من أَحَدِهِمَا فِعْلُ او قَوْلُ يَدَلُّ على الإعراضِ ثم قَبِلَ الآخَرُ لا يُعْتَبَرُ قَبُولُهُ ولا يُفيدُ شَيئًا حِينَدُ

﴿ مادة ١٩٤ ﴾ يَلْزَمُ ۚ أَنْ يَكُونَ (المبيعُ ١٥١) قائمًا وموجُودًا فِي يدِ (المشتَرِ ـــِك ١٦١) وَقْتَ (الاِقِالةِ ١٦٣) فلوكانَ المَبِيعُ قد تَلَفَ لا (تَصِحُ ثُـُ ١٠٨) الإقالةُ

﴿ مادة ١٩٥ ﴾ لوكانَ بَعْضُ (المبيع ١٥١) قد تَلِفَ (صَحَّتِ ١٠٨) الْإِقَالَةُ ١٩٥ ﴾ الْإِقَالَةُ ١٦٥) الْرَضَةُ التي (مَلَكَهَا ١٢٠) مع الزَّرْع و بعدَ أَنْ حَصَدَ (المشترِي ١٦١) الزَّرْع نَقَايَلًا البَيع صَحَّتِ الإِقالَةُ في حقَّ الارْض بِقَدْر حِصَّتِهَا من (الثَّمَنِ المُسَمَّى ١٥٣)

* 19 *

﴿ مادة ١٩٦﴾ هَلَاكُ (الثَّمَنِ١٥٢) اي تَلَفُهُ لا يكونُ مانِعًا من (رَصِعَةِ ١٠٨) (الاِقِالةِ ١٦٣)

الهاب الثاني

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بالمبيع ِ ١٥١) وينقسمُ الى اربعةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي حَقِّرَ شُرُوطِ (الْمَبِيعِ ١٥١) وأُوصافِهِ ﴾

﴿ مادة ١٩٧﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (المبيعُ ١٠١) موجُودًا ﴿ مادة ١٩٨﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (المبيعُ ١٠١) مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ ﴿ مادة ١٩٩﴾ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (المبيعُ ١٠١) (مالاً ١٢٦) (مَتَقَوِمًا

ِ ﴿ مادة ٢٠٠﴾ يَلْزَمُ ۚ أَنْ يَكُونَ (الَّبَيِعُ ١٥١) معلومًا عندَ (المُشتَرِي ١٦١)

﴿ مَادَةُ ٢٠١﴾ يَصِيْرُ (النَّبِيعُ ١٥١) مَعْلُومًا بِبِيَانِ أَحْوَالِهِ وَصَفَاتِهِ التي تُمَيِّزُهُ عَن غَيْرِهِ مثلًا لو (باعَهُ ١٢٠) كذا مُدًّا من الحَيْطَةِ الحورَانِيَّةِ او باعَهُ أَرْضًا مع بيان ِ (حُدُودِها ١٣٧) صَارَ النَّبِيعُ معلومًا و(صَحَّ ١٠٨)

(البيعُ ١٠٠ و١٢٠)

﴿ مادة ٢٠٢﴾ اذا كَانَ (المبيعُ ١٠١) حَاضِرًا في (مَجْلِسِ البَيعِ ١٨١) تَكْفي الإِشَارَةُ الى (عَيْنِهِ ١٥٩) • مثلاً لوقالَ (البَائِعُ ١٦٠) (المُشتَرِيكِ كُفي الإِشَارَةُ الى (عَيْنِهِ ١٠٥) • مثلاً لوقالَ (البَائِعُ ١٦٠) (المُشتَرِي اشتَرَيْنُهُ وهو يَرَاهُ (صَحَّ ١٠٨) (البَيعُ ١٠٠٥)

﴿ مَادَة ٢٠٣﴾ ۚ يَكُنِي كُونُ (المبيع ِ ١٥١) مَعَلُومًا عِنْدَ (الْمُشتَرِيكِ ١٦١) فلا حَاجَةَ لِوَصْفِهِ وتعريفِهِ بوَجْهِ آخَرَ

﴿ مادة ٢٠٤﴾ (المَبِيغُ ١٥١) يَتَعَيَّنُ بَتَعْيِنِهِ فِي (العَقْدِ ١٠٣) · مثلاً لوقالَ (البائِعُ ١٦٠) يِعْنُكَ هذه السَّلْعَةَ وأَشَارَ الى سَلِّعَةِ مَوجُودَةٍ فِي (المجلسِ ١٨١) وقَبِلَ (المُشتَرِي ١٦١) لَزِمَ البَائِعَ (تسليمُ ٢٢٧١،٢٦٢) تِلْكَ السَّلْعَةِ بِعَيْنِهَا وليسَ لهُ أَنْ يُعْطِيَ سِلْعَةً غَيْرَهَا مِن جِنْسِهَا

الفصل الثاني

﴿ فِي ما (يجوزُ ١٠٨) (بيعهُ ١٠٠٥) وما لا يجوزُ ﴾ ﴿ مادة ٢٠٥ ﴾ بَيعُ ١٢٠) المَعْدُومِ (باطِلُ ١١٠) فَيَبْطُلُ بَيعُ ثَمَرَةً لَم تَبْرُزُ اصلاً ﴿ مادة ٢٠٦ ﴾ التَّمَرَةُ التي بَرَزَتْ جَمِيْعُهَا (يَضِعُ ١٠٨) (بَيْعُهَا ١٢٠) وهي على شُجَرِهَا سَوَا ﴿ كَانَتْ صَالَحِةٌ للأَكْلِ ام لا

﴿ مَادَةَ ٢٠٧﴾ مَا نَتَلَاحَقُ أَفْرَادُهُ يَعَنِيَ اَنَّ مَا لَا يَبْرُنُزُ دَفْعَةً واحِدَةً بِل شَيئًا بَعْدَ شِيءُ كَالفَوَاكِهِ وَالأَزْهَارِ وَالوَرَقِ وَالْحَضْرَ اوَاتِ اذَاكَانَ بَرَزَ بَعْضُهَا (يَصِحُ ١٠٨) (بَيْعُ ١٢٠) مَا سَيَبْرُنُزُ مَع مَا برزَ تَبَعًا لَهُ بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ

﴿ مادة ٢٠٨ ﴾ اذا (باع ١٢٠) شَيْئًا وبَيْنَ جِنْسَهُ فَظَهَرَ (المبيعُ ١٠١) من غير ذلك الجنس (بَطَلَ ١١٠) (البَيعُ ١٢٠) فلَو بَاعَ زَجَاجًاعَلَى انهُ أَلِماسٌ بَطَلَ البيعُ ١٢٠) ﴿ مادة ٢٠٩ ﴾ (بَيعُ ١٢٠) ما هو غَيْرُ مَقْدُورِ التَّسْلِيمِ (بَاطِلْ ١١٠) كبيع سَفينة غَرِقَتْ لا يُمكِنُ إِخْرَاجُهَا من البَحْرِ او حَبَوَانٍ نَادَ لا يُمكِنُ مَسْكُهُ و (تَسْلَيمُ ٢٧٢)

﴿ ادة ٢١٠ ﴾ (بَيع ُ ١٢٠) ما لا يُعدُّ (مالاً ١٢٦) بين الناسِ والشِّرَاءُ بهِ (بَاطِلُ ١١٠) مثلاً لو بَاعَ جيْفَةً او آدَمِياً حُرًّا واشترى بِهِمَا مَالاً فالبيع ُ والشِّراءُ بَاطِلاَنِ

﴿ الدَّهُ ٢١١ ﴾ (بَيْعُ ١٢٠) غيرِ (الْمُتَقَوِّمِ ١٢٧) من (المالِ ١٢٦) (باطلُّ ١١٠)

﴿ مادة ٢١٢ ﴾ الشِّرَاءُ بِغَيْرِ (المُتَقَوِّمِ ١٢٧) مَن (المالِ ١٢٦) (فاسدُ

﴿ مادة ٢١٣ ﴾ (بَيعُ ١٢٠) المجهول (فاسدٌ ١٠٩) فلوقالَ (البائعُ ١٦٠) (المُشتَرِي ١٦١) بِعْنُكَ جَمِيْعَ الأَشْياءِ التي هي (مُلْكي ١٢٥) وقالَ المشتَرِي اشتَرَيْنُهَا وهو لا يَعْرِفُ تلكَ الاشْيَاءَ فالبيعُ (فاسدٌ ١٠٩) ﴿ مادة ٢١٤ ﴾ (بَيعُ ١٢٠) حِصَّةً (شَائِعَةِ ١٣٩) مَعْلُومَةً كَالثَّلُثِ والنَّصْفِ والعُشْرِ مِن (عَقَارِ ١٢٩) مِمُولَّةٍ قَبْلَ الإِفْرَازِ (صَحِيحُ ١٠٨) ﴿ مادة ٢١٥ ﴾ (يَصِحُ ١٠٨) (بَبْعُ ١٢٠) الحِصَّةِ المعلومَةِ (الشَّائِعَةِ ١٣٩) بدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣و٤٠٣) الشَّرِيكِ

﴿ ملاة ٢١٦﴾ يَصِعُ ١٠٨) (بَيعُ ١٢٠) حَقِّ الْمُرُورِ ١٤٢) و (حَقِّ الْمُرُورِ ١٤٢) و (حَقِّ الشِّرْبِ ١٤٣) (والمَسِيْلِ ١٤٤) تَبَعًا لِلأَرْضِ والماء تَبَعًا لِقَنَواته [انظر المادة ٥٠]

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ الْمُسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بَكِيفَيَّةِ (بَيْعِ ١٠٠و ١٢٠) (المبيع ١٠١) ﴾

﴿ مَادة ٢١٧ ﴾ كَمَّ (يَصِحُ ١٠٨) (بَيعُ ١٢٠) (الْمَكِيلَاتِ ١٣٣) و (الْمَوْزُونَاتِ اللهُ مُوادة ٢١٧) و (الْمَدُوبَاتِ ١٣٥) و (الْمَدُوبَاتِ ١٣٥) و (الْمَدُوبَاتِ ١٣٥) و (الْمَدُوبُاتِ ١٣٥) و (الْمَدُوبُاتِ ١٣٥) و (الْمَدُوبُاتِ ١٣٥) و (اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

Digitized by Google

من (المبيع ١٠١) · مثلًا لو بَاعَ تَمَوَةَ شَجَرَةٍ واستَثْنَى مِنْهَا كذا رَطْلًا على انهُ لَهُ (صَحَ ١٠٨) البَيْعُ

﴿ مَادة ٢٢٠ ﴾ (بَيغُ ١٢٠) (المَعْدُودَاتِ ١٣٥) صَفَقَةً واحِدَةً مع بِيَانِ (ثَمَنِ ١٥٢) كُلِّ فَوْدٍ وقِسْمٍ مِنْهَا (صَحِيحُ ١٠٨) • مثلاً لو بَاعَ صَارَةً حِنْطَةٍ او وَسْقَ سَفَيِنَةٍ من حَطَّبٍ او قَطْبِعَ غَنَم او قِطْعَةً من جُوْخٍ على أَنَّ كُلُّ كَيْلٍ من الحِنطَةِ او قِنْطَارٍ من الحَطَبِ او رَأْسٍ من العَنَم أو ذِرَاعٍ من الجُوخ بكذا (صَحَّ ١٠٨) البععُ

﴿ مَادَةً ٢٢١﴾ كَمْ (يَصِحُ ١٠٨) (بَيْعُ ١٢٠) (العَقَارِ ١٢٩) (المُحدُّودِ ١٣٧) بالذِّرَاعِ والجَرِيْبُ يَصِحُ بَيْعُهُ بَنْعِيْنِ حَدُّودِهِ ايضًا

﴿ مادة ٢٢٢ ﴾ انما يُعْتَبُرُ القَدْرُ الذي يَقَعُ عليهِ (عَقَدُ ١٠٣) (البَيْعِ ِ ١٠٠) لا غَيْرُهُ

﴿ مادة ٢٢٣ ﴾ (اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

خَمْسُونَ كَيْلَةً كُلُّ كَيْلَةٍ منها بعشَرة فُرُوشِ بخسبائةٍ قِرْشِ ، فاذا ظَهَرَتْ خَمْسَةً وَأَدْبَعِينَ وَقْتَ التَّسلِيمِ خَمْسِينَ كَيْلَةً لَزِمَ البَيْعُ وَإِنْ شَاءً أَخَذَ الْحَمْسَةَ وَاربعينَ كَيْلَةً فَالْمَمْسَةَ وَلَا شَاءً أَخَذَ الْحَمْسَةَ وَاربعينَ كَيْلَةً فَالْحَمْسُ كَيْلَةً بَاربعيائةٍ وخمسينَ قِرْشًا وَإِنْ ظَهَرَتْ خَمْسَةً وخمسينَ كَيْلَةً فَالْحَمْسُ كَيْلَةً بَاربعيائةٍ وخمسينَ قِرْشًا وَإِنْ ظَهَرَتْ خَمْسَةً وخمسينَ كَيْلَةً فَالْحَمْسُ كَيْلَةً بَاربعينَ قِرْشًا فَإِنْ ظَهَرَتْ عَندَ التَّسْلِيمِ مَائَةُ بَيْضَةً فَالْمَشَرِي عَنَيْرُ إِنْ شَاءً فَسَخَ البَيْعَ وَإِنْ شَاءً أَخَذَ تَسْعِينَ بَيْضَةً مَائَةُ بَعْمَةً وَالْمَشْرُ وَرَشًا فَإِنْ شَاءً فَسَخَ البَيْعَ وَإِنْ شَاءً أَخَذَ تَسْعِينَ بَيْضَةً يَشْمَ بَيْضَاتٍ فَالْعَشْرُ الزَّائدةُ بَعْمَسَةً وَأَدُونَ الْحَرْتُ مَائَةً وَعَشَرَ بَيْضَاتٍ فَالْعَشْرُ الزَّائدةُ البَّائِع وكذلك لو بَاعَ زِقَ سَمْنِ على أَنَّهُ مَائَةٌ وَعَشْرَ بَيْضَاتٍ فَالْعَشْرُ الزَّائدةُ اللّهَ عَلَى اللّهُ مَائَةُ وَطُلْ يَكُونُ الْحُكُمْ على اللّهُ مَن وكذلك لو بَاعَ زِقَ سَمْنِ على أَنَّهُ مَائَةٌ وَطُلْ يَكُونُ الْحُكُمْ على اللّهَ وَلَالِ يَكُونُ الْحُكُمْ على السَمْوحِ المَسْرُوحِ الْمَشْرُوحِ الْمَشْرُوحِ الْمَشْرُوحِ الْمَشْرُوحِ الْمَاسُونَ الْمُورَةِ الْمَشْرُوحِ الْمَاسُونَ الْمُورُةَ الْمُورَةِ الْمَشْرُوحِ الْمَاسُونُ الْمَرْوَحِ الْمَاسُونُ الْمُ الْمُؤْمِدِ الْمُسْرُوحِ الْمَاسُونَ الْمُورَاتِ الْمَاسُونُ الْمُؤْمُونَ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُونَ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمُ الْمُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤُمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤُ

﴿ مادة ٢٢٤ ﴾ لو بَاعَ مَجْمُوعًا من (المَوْزُونَاتِ ١٣٤) التي في تَبعيضها ضَرَرٌ وبَيِّنَ قَدْرَهُ وَذَ كَرَ (تَمَنَ ١٥٢) جموعه فقط وحين وَزْنِهِ و (تَسَلِيمهِ ضَرَرٌ وبَيِّنَ قَدْرَهُ وَذَ كَرَ (تَمَنَ ١٥٢) جموعه فقط وحين وَزْنِهِ و (تَسَلِيمهِ ٢٧٣) ظَهَرَ ناقِصًا عن القَدْرِ الذي بينَهُ (فالمشتَرِي ١٦١) (مُخَيَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ أَخَذَ القَدْرِ المَوجُودَ بجميع (فَسَخَ ٢٠٣ و إِنْ شَاءَ أَخَذَ القَدْرِ المَوجُودَ بجميع النَّمْنِ المُستَى ١٥٠) وإِنْ ظَهَرَ الدي بَيْنَهُ فالزِ يادَةُ للشتريك (النَّمَنِ المُستَى ١٥٠) وإِنْ ظَهَرَ زائدًاعلى القَدْرِ الذي بَيْنَهُ فالزِ يادَةُ للشتريك ولا خيارَ (البَائِع ١٦٠) مثلًا لو بَاعَ فَصَّ أَلماسٍ على أَنَّهُ خمسةُ قرارِيْطَ فِرْسُ واذا ظَهَرَ عَمْهُ مَا اللهِ عَرْشُ واذا ظَهَرَ خمسةً قراريطَ ونِصْفًا كَانَ المشتري مُغَيِّرًا إِنْ شَاء فَرَشُ واذا ظَهَرَ خمسةً قراريطَ ونِصْفًا كَانَ المشتري مُغَيِّرًا إِنْ شَاء فَرَشُ واذا ظَهَرَ خمسةً قراريطَ ونِصْفًا كَانَ المشتري مُغَيِّرًا إِنْ قراريطَ ونِصْفًا أَخَذَهُ المُشتَرِي بعِشْرِينَ الف قرشُ واذا ظَهَرَ خمسةً قراريطَ ونِصْفًا أَخَذَهُ المُشتَرِي بعِشْرِينَ الف قرشُ والا خَيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ مَا اللهُ عَرْشُ ولا خَيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خَيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ الف قرشُ ولا خيَّارَ البَائِع مِنْ الف ولا فَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ ا

هَذِهِ الصُّورة

الأراضي او من الامتعة والاشياء السَّائِرة وبُيْنَ مَقْدَارُهُ وجُمْلَةُ (ثَمَنهِ ١٥١) الاراضي او من الامتعة والاشياء السَّائِرة وبُيْنَ مَقْدَارُهُ وجُمْلَةُ (ثَمَنهِ ١٥١) العراضي او من الامتعة والاشياء السَّائِرة وبُيْنَ الصُّورتَينِ يَجْرِي الحُكِمُ فقط او فُصِّلَ أَثْمَانُ ذَرْعَانِهِ فَني هَاتَينِ الصُّورتَينِ يَجْرِي الحُكِمُ فقط على مُقْتَضَى حُكُم (المَوزُونَاتِ ١٣٤) التي سِفْ تَبعيضِهَا ضَرَرُ وا ما الامتعة والاشياء التي ليسَ في تبعيضِها ضَرَرُ كَالجُونِ والكِرْبَاسِ فالحُكْمُ فيها والاشياء التي ليسَ في تبعيضِها ضَرَرُ كَالجُونِ والكِرْبَاسِ فالحُكْمُ فيها كَالحُكُمُ والكَرْبَاسِ فالحُكْمُ فيها كَالحُكُمُ واللَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ والله

ظَهَرَتْ زائدَةً أَخَذَهَا الْمُشتري ايضاً بأَلْفِ قِرش ِ فَقَطْ · وَكَذَا لُو بِيْعَ نَوْبُ قُاش على أَنهُ كَكِفِي قَبَاءُواً نَهُ ثَانِي أَذْرُع ٍ باربعائةِ قِرشِ فَظَهَرَ سَبْعَ أَذْرُع يِخُيّرَ الْمُشْتَرِي ان شَاءَ تَوَكُهُ وان شَاءَ أَخَذَ ذلكَ الثَّوْبَ بِأَ رْبَعِمائَةِ قِرش و إِنْ ظَهَرَ تِسْعَ أَذْرُعِ أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي بِتَمَامِهِ بِأَرْبِعِمِائَةِ قِرْشِ ايضًا • كَذَلْكَ لو بِيْهَتْ عَرْصَةٌ على انَّهَا مِائَةُ ذِرَاعِ كُلُّ ذِرَاعٍ بِعَشَرَةِ قُرُوشٍ فَظَهَرَتْ خَمْسًا وتِسعيْنَ ذِرَاعًا اومَائةً وخَمْسَ أَذْرُع خُبِيَّ المشتَرِي إِنْشَاءَ تَرَكَهَا وإِنْ شَاءً أَخَذَهَا اذا كَانَتْ خَمْسًا وتِسْعِينَ ذِرَاعًا بتسعِمائةٍ وخمسينَ واذا كَانَتْ مائةً وخَمْسَ أَذْرُع مِ بِأَلْفٍ وخمسينَ فِرِشًا وَكَذَا اذَا بِيْعَ ثَوْبُ قُاشٍ عَلَى أَنَّهُ يَكُفِّي لِعَمَلِ قَبَاءُ وأَنهُ ثَانِي أَذْرُع كُلُّ ذِرَاع بِخمسينَ قِرشًا فاذا ظَهَرَ تِسْعَ أَذْرُع ۗ أَوْسَبْعَ اذْرُع كَانِ الْمُشْتَرِي مُخَيِّرًا إِنْ شَاءَ تَرَكَ التَّوْبَ و إِنْ شَاءَ أَخْذَهُ اذَاكَانَ تَسْمَأُ ذْرُع باربه مائة وخمسينَ و إِنْ كَانْ سَبْعَ أَذْرُع بِبْلاثْمَائَة وخمسينَ قِرِشًا وَامَا لُو بِيْعَ نُوْبُ جُوْخٍ عِلَى أَنهُ مَائَةٌ وَحَسُونَ ذِرَاعًا بسبعةِ آلافٍ وَحَسِمائةٍ قِرْشِ او أَنَّ كُلُّ ذِرَاعٍ منهُ بخمسينَ قِرشًا فاذا ظَهَرَ مائةً وأَرْبِعينَ ذِرَاعًاخُيِّرَ المشتري إِنْ شَاءَ (فَسَخَرَ ٣٠٠ و٣٠٠ و ٢٠ البيعَ و إِنْ شَاء اخَذَ المَاثَةَ والاربعيْنَ ذِرَاعًا بسبعةِ آلاف ِفرش فقط · واذا ظَهَرَ زائدًا على المائة وخمسينَ ذِراعًا كانَتِ الزيادةُ (للبا ِئم ِ١٦٠) َ ﴿ مادة ٢٢٧ ﴾ اذا بِيعَ مَجْمُوعٌ من (العَدَديَّاتِ المُتَفَاوتَةِ ١٤٨) وبُينَ مِقْدَارُ (ثَمَنِ ١٥٢) ذلكَ المجموع ِ فقط · فإنْ ظَهَرَ عند(التسليم ٢٧٠) تاماً (صَحَّ ١٠٨) (البيعُ ١٢٠) و(لَزِمَ ١١٤) وإن ظَهَرَ نَاقِصاً أَو زائدًا كان البيعُ فِي الصُّورَتِينِ (فاسِدًا ١٠٩) • مَثَلًا اذا بِيْمَ قَطِيعُ غَنَمَ على أَنَّهُ خمسونَ رأْسًا بأَلْفٍ وخمسمائةِ قِرش ِفاذا ظَهَرَ عِنْدَ (التسليمِ ٢٧٥)خمسةً واربعينَ رأْسًا او خمسةً وخمسينَ فالبيعُ فاسيد

﴿ مادة ٢٢٩ ﴾ في الصَّورِ ﴿ التِي يُخَيِّرُ فيها (المُشتري ١٦١) من المَوادِ ۗ السَّابِقَةِ إذا (قَبَضَ٢٦٢ ال ٢٧٧) المشتَرِي (المبيعَ ١٥١) مع عِلْمِهِ إنهُ ناقص لا (يُخبَرُّهُ ١١٦) في (الفَسْخ ٢٠٣و٣٠٣) بعدَ القَبْضِ

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ مَا يَدَخُلُ فِي (البِيعِ ١٠٠و ١٢٠) بِدُونِ ذِكْرٍ صَرَيحٍ وَمَا لَا يَدَخُلُ ﴾ ﴿ مَادَةَ ٢٣٠ ﴾ كُلُّ مَا جَرَى (عُرْفُ البَلْدَةِ ١٣٦لِ ٣٨ و١٤٠ل ٤٠) على أَنَّهُ من مُشْتَمَلَآتِ (المَبيع ١٥١) يَدْخُلُ في (البَيْع ١٢٠) مِن غير ذِكْر · مثلاً في بَيْع حَدِيقَة رَيْتُون تَدخُلُ اشجارُ في بَيْع حَدِيقَة رَيْتُون تَدخُلُ اشجارُ الزَّيْتُون من غير ذِكْر لانَّ المَطْبَحَ والكيلارَ من مُشتَمَلاتِ الدَّارِ · وحَديقةُ الزَّيْتُون من غير ذِكْر لانَّ المَطْبَحَ والكيلارَ من مُشتَمَلاتِ الدَّار · وحَديقةُ الزَّيْتُون مَنْ عُلْلَقُ على أَرْض تحنوي على أَشجارِ الزَّيْتُونِ فلا يُقالُ لارضِ خاليةٍ حديقةُ زَيْتُون [انظر المادتين ٣٦و٤٤]

المجهد مادة ٢٣١ المنفِكَاكَ عن المبيع نظرًا الى غَرَضِ الاشتراء يَدخُلُ في (البيع ما لاَ يَقبَلُ الانفِكَاكَ عن المبيع نظرًا الى غَرَضِ الاشتراء يَدخُلُ في (البيع ١٢٠) بدونِ ذِكْر مثلاً اذا بيع قَفْلُ دَخَلَ مِفتاحُهُ واذا اشتُريَتْ بَقَرَةٌ حَلُوبٌ كَلُو اللَّبَنِ يَدخُلُ فِلْوُهِ الرَّضِيعُ في (البيع ١٢٠) بدونِ ذِكْر [انظر المادة ٤٧] المجلِ اللَّبَنِ يَدخُلُ في البيع الله في (البيع مادة ٢٣٢ الله توابعُ (المبيع ١٥٠) المتصلةُ المُستقرَّةُ تَدخُلُ في (البيع الله فقالُ المُسترةُ المُدَّةُ لِوَضْعِ فَرْشُ وَالدُّوالِبُ أَي الجَزنُ المُستَقِرَّةُ والدُّفُوفُ المُستَرةُ المُعدَّةُ لِوَضْعِ فَرْشُ والبُستانُ الذي هو دَاخِلُ حُدودِ الدارِ والطُّرُقُ المُوصِلَةُ الى الطريقِ العام والمُستَانُ الذي هو دَاخِلُ حُدودِ الدارِ والطُّرُقُ المُوصِلَةُ الى الطريقِ العام والمُستَقرِّ لانَّ جميعَ المذكوراتِ لا تُفْصَلُ عنِ المبيعِ فتدخُلُ في البيع بدون ذِكْرُ ولا تَصْرِيحِ [انظر المادة ٤٤]

﴿ مادة ٢٣٣﴾ مَا لاَ يكُونُ من مُشْتَمَلاَتِ (المبيعِ ١٥١) ولا هو من تَوَابِعِهِ الْمُتَّصِلَةِ الْمُستَقِرَّةِ أَوْ لَم يَكُنْ فِي حُكْمٍ (جُزُّ ٢٣١) من المبيعِ أَوْ لَم تجرِ (العادةُ والعُرْفُ ٣٦١ل ٣٩و١٤ الله ٤٠) ببيعِهِ معهُ لا يدخلُ في البيعِ ١٢٠) ما لم يُذْكُرُ وَقَ البيعِ مَ أَمَّا مَا جَرَتْ عَادَةُ البَلْدَةِ وَالْعُرْفُ ببيعهِ تَبَعًا للبيعِ فَيَدَخُلُ فِي البيعِ مِن غَبرِ ذِكْرٍ مَثلًا الاشياءُ غَبرُ المُستَقِرَّةِ التِي تُوضَعُ لِأَنْ تُستَعَمَلَ وَتُنقلَ مِن عَلَيْ الْي آخَرَ كَالصَّندُوقِ وَالكُرْسِيِ وَالتَّخْتِ المُنفَصِلاتِ لا تُدْخُلُ فِي بيعِ الدارِ بلا ذَكْرٍ وكذا أَحْوَاضُ الليمونِ والأَزْهَارِ المُنفَصِلَةُ والاشجارُ الصغيرةُ المغروسةُ على أَنْ تُنقلَ لمِحلِ آخَرَ وهي المُسمَّاةُ فِي عُرْفِنا بلونِ ذِكْرٍ كَا لا يَدخُلُ الزَّرْعُ فِي بيعِ النَّصْبِ لا تَدخُلُ في بيع السَّاتِينِ بدونِ ذِكْرٍ كَا لا يَدخُلُ الزَّرْعُ فِي بيعِ الأَرْاضِي وَالشَّمَرُ فِي بيعِ الاسَّجَارِ مَا لَم تُذْكُو صَرِيحًا حَيْنَ البيعِ لِلْكِنَّ لِجَامَ النَّرَاضِي وَالشَّمَرُ فِي بيعِ الاسْجَارِ مَا لَم تُذْكُو صَرِيحًا حَيْنَ البيعِ لِلْكِنَّ لِجَامَ النَّرَاضِي وَالشَّمَرُ فِي بيعِ الاسْجَارِ مَا لَم تُذْكُو صَرِيحًا حَيْنَ البيعِ لِلْكِنَّ لِجَامَ النَّرَكُوبِ وخِطَامُ البَعِيرِ وأَمثالَ ذلك في ما كانَ العُرْفُ والعادةُ فيها أَنْ تُبَاعَ تَبعًا فَهذهِ تَدخُلُ فِي البيعِ بدونِ ذِكْنِ [انظر المادة ٢٦]

﴿ مَادَةَ ٢٣٤ ﴾ مَا دَخَلَ فِي (البيع ِ ١٣٠) تَبَعًا لا حِصَّةَ لَهُ مِن (الثَّمَنِ ١٥٢) مثلاً لوسُرِق خِطَامُ البعيرِ المبيع فَبْلُ (القبض ٢٧٢) لا يكزمُ عِنْ مُقَالِمتِهِ تَنْزيلُ شيءً مِن (الثَّمَنِ المُستَّى ١٥٣) [انظر المادنين ٤٤و٤٨]

﴿ مادة ٢٣٥ ﴾ الاشياء التي تَشْمُلُها الأَلفاظُ العموميةُ التي تُزادُ في صيغةِ العَقْدِ وَقْتَ (البَيْعِ ١٦٠) تَدخُلُ فِي البيعِ مِثلاً لوقال (البَائِعُ ١٦٠) بِعنكُ هذه الدارَ بجميع حُقُوقِهَا دَخَلَ في البيع (حَقُ المُرُورِ ١٤٢) و (حَقُ الشَّرْبِ الدَّهُ وَالمَّالِ ١٤٢)

﴿ مَادَةُ ٢٣٦﴾ ﴿ الزِّيادَةُ الحَاصِلَةُ فِي (المبيعِ ١٠١) (بعدَ العَقْدِ ١٠٣) وقبلَ القَبْضِ كَالتَّمْرَةِ واشباهِهَا هِي (المُشتري ١٦١) · مثلاً اذا بِيْعَ بُسْتَانٌ ثُمْ قَبْلَ (القَبْضِ ٢٧٠) حصلَ فيه ِ زِيادةٌ كَالتَّمْرِ والخَضْرَ اواتِ تَكُونَ تِلْكَ الزيادةُ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بالبيع ِ ١٢٠) بالنَّسِيثَةِ و (التأجيلِ ١٥٦) ﴾

﴿ مادة ٢٤٥﴾ (البيعُ ١٠٠و١٢٠) مع (تأُجْيِلِ ١٠٦) (الثَّمَنِ ١٠٢) و(نَقْسيطِهِ ١٠٧) (صحيحُ ١٠٨)

﴿ مادة ٢٤٦﴾ يَلزَمُ أَنْ تَكُونَ الْمُدَّةُ مَعَلُومَةً فِي (البيع ِ ١٠٠ و ١٢٠) (بالتأجيلِ ٢٠٦) و (التَّقْسِيطِ ١٠٠)

ﷺ مادة ٢٤٧ ﷺ (اذا عُقِدَ ١٠٣) (البيعُ ١٠٠٥) على الْمَجيل ١٥٦) (البيعُ ١٥٠٥) على الْمُجيل ١٥٦) (النَّمَنِ ١٥٠١) الى كذا يوماً اوشهراً او سَنَة أو الى وقت معلُوم عند (العاقد ينِ ١٦٢) كَيَوْم ِ قاسمَ او النَّوْرُ وْزِ (صحَ ١٠٨) البيعُ

﴿ مادة ٢٤٨ ﴾ (تأجيلُ ١٥٦) (التَّمَنِ ١٥٢) الى مُدَّةِ غيرِ مُعيَّنةٍ كَا مُطَارِ السَّمَاءِ يَكُونُ (مُفْسِدًا ١٠٩) (للبيع ١٢٠)

﴿ مَادَة ٢٤٩ ﴾ اذا (باعَ ١٢٠ نَسِيئَةً بَدُونِ بِيانِ مُدَّةٍ تَنْصَرِفُ الْمُدَّةُ الى شَهْرِ واحِدٍ فقط

﴿ مَادَةَ ٢٥٠﴾ يُعتبرُ ابتداءُ مُدَّةِ (الأَجَلِ ١٥٦) و(القِسْطِ ١٥٧) المذكورَينِ فِي (عَقدِ ١٠٣)(البيعِ ١٢٠) من وَقْتِ (تسليمِ ٢٢٦١، ٢٧٧) (المبيع ِ ١٥١) · مثلاً لو بِيْعَ مَتَاعَ عَلَى أَنَّ (ثَمَنَهُ ١٥٢) (مُؤَجَّلُ ١٥٦) الى سَنَةٍ فَحَبَسَهُ (البائعُ ١٦٠) عِندَهُ سَنَةً ثم سَلَّهُ (المشتري ١٦١) اعتُبِرَ اوَّلُ السَّنَةِ التي هِي الأَجَلُ من يوم التسليم فليسَ للبائع حينئذ أَنْ يُطَالِبَهُ بالتَّمنِ الى مُضِيُّ سَنَةٍ من وَقْتِ التَّسليم وسَنَتينِ من حيْنِ العَقْد

الباب الرابع

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ المتعلقةِ بالتصرُّفِ فِي (التَّمَنِ ١٥٢) (والْمُثَمَّنِ ﴾ ﴿ وَيُشْتَمَلُ عَلَى فَصَلَمِنَ ﴾ ﴿ وَيُشْتَمَلُ عَلَى فَصَلَمِنَ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ حَقِّ تَصرُّفِ (البائعِ ١٦٠) (بالتَّمَّنِ ١٥٢) ﴿

عَشْرًا و (فَبَلِ ٢٠٠) (المُشتري ١٦١) في (المجلس ١٨١) يَصِيْرُ كَأَنَّهُ بَاعَ عَشْرَ بَطِيخَاتٍ بِعِشَرةِ فُروش حتى أَنَّهُ لو تَلْفَتِ البَطِيخَتَانِ المَزِيدَتَانِ فَبْلَ القَبْضِ لَلْمِ عَنْ فَيْنِ مِنْ أَصْلِ (ثَمَنِ ١٥٢) البَطِيخِ فليسَ للبائِع أَنْ يَطَلُبَ حِينَهُ فِي مَن المُشتري سوى ثَمَن ثَمَاني بَطِيخاتٍ ، كذلكَ لو باعَ من يَطلُب حِينهُ فِي مَن المُشتري سوى ثَمَن ثَمَاني بَطِيخاتٍ ، كذلكَ لو باعَ من أَرْضِهِ أَلْفَ ذِرَاع يِعِشَرةِ آلافِ فِرش ثم بَعْدَ الْعَقْدِ زَادَ البائِع مَائةً ذِرَاع وَفَيلَ المُشتري في المجلسِ فَتَملَّكَ رَجُلُ الارضَ المَبِعَة بالشَّفْعَة ، كان لهذا و السَّفْيع و المَنْ فَي الله و المَائةِ ذِرَاع المَيْعَة و المَزْيدة بعشرة والمَنْ فَرْش

المُعْمُوعُ الثّمَنِ مع الزّيادَةِ مُقَابِلاً لِجَمِيمِ (المَبيعِ ١٠١) في (فَمَن ١٠٥) شيئًا كان عَمُوعُ الثّمَنِ مع الزّيادَةِ مُقَابِلاً لِجَمِيمِ (المَبيعِ ١٠١) في حَقّ (العاقد بن عَمُوعُ الثّمَنِ مع الزّيادَةِ مُقَارًا ١٠١) بِعشَرةِ الآفِ قِرْشِ فَرْادَ المشترِيكِ قَبْلَ ١٠١) • مثلاً لواشترى (عَقَارًا ١٠١) بِعشَرةِ الآفِ و فَيلَ ١٠٠) (البائع أن مَن ناك النَّمنِ خَسَمائة قِرْشِ و (قَبِلَ ١٠٠) (البائع أن أن نَدَنُ ذلك العقارِ عَشَرةَ الآفِ و خسمائة قِرْشِ حتى لوظهرَ مُستَحِقٌ للعَقَارِ فَأَ ثَبَتَهُ وَ (حُصيمَ مَا اللهُ بهِ وَ (تَسلَّمةُ فَرْشِ حَلَى لوظهرَ اللهُ بهِ وَ السَّمَةِ فَرْشِ وَلَمْ اللهُ مَن لَا اللهُ مَن البائع عَشَرةَ الآفِ و خسمائة قِرْشِ وَأَمَّا لوظهرَ (شَفِيعٌ للشَّري أَنْ اللهُ مَن البائع عَشَرةَ الآفِ و خسمائة قِرْشِ و أَمَّا لوظهرَ (شَفِيعٌ للشَّري أَنْ اللهُ مَن حَيْثُ إِنَّ حَقَّ الشَّفِيعِ يَتَعلَّقُ بأَ صُلِ (التَّمَنِ السَّمَى المَقْدِ تَلْحَقُ بأَ صُلِ العَقْدِ فِي حَقِ المَافِدَ مِن لا يُسْقِطُ حَقَّ ذلكَ الشَّفِيعِ فَلَذَا لا تَلْزَمُهُ تلكَ الزّيادة والتي صَدَرَث بعدَ العَقْدِ تَلْحَقُ بأَ صُلِ العَقْدِ فِي حَقِ العَقَدِ بَنْ اللهَ اللهُ ا

بالخَسِمائةِ قِرْشِ التي زادها المُشْتَرِي بعد (العَقْدِ ١٠٠٠)

﴿ مَادة ٢٦٠﴾ أذا حَطَّ (البَّائِعُ ١٦٠) من (ثَمَنِ بَعْدَ التَّنْزِيْلِ والحَطِّ الْمَانِ مِقْدَارًاكانَ جميعُ المَبيعِ مُقَابِلًا للبَاقِي مِنَ الثَّمَنِ بَعْدَ التَّنْزِيْلِ والحَطِّ مَثَلًا لو (بِيغَ ١٢٠) (عَقَارٌ ١٢٩) بِعِشَرةِ الآفِ قرْش ثَمْ حَطَّ البَائِعُ من الشَمنِ أَلْفَ قرْش كانَ ذلك العَقَارُ مُقَابِلًا للتَّسِعةِ الآفِ قرْش الباقية وبناة عليه لوظهرَ (شفيعٌ ١٠٠) للعَقَارِ المذكور أَخَذَهُ بتسعةِ الآفِ قرْش فقط عليه لوظهرَ (شفيعٌ ١٠٠) للعَقَارِ المذكور أَخَذَهُ بتسعةِ الآفِ قرْش فقط القَبْضِ لكِنْ لا يَلْحَقُ هذا الحَطَّ بأَصْلِ (العَقْدِ ١٠٢)) مثلاً لو (باع ١٠٠) البَائِعُ (الشَّمْنِي الرَّا المَقْدِ ١٠٠١) مثلاً لو (باع ١٠٠) (المَشْري الرَّا المَقْدِي اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ الْبَائِعُ السَّمْرِي النَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ حَميعِ التَّمْنِ كَانَ (الشَّفِيعِ ١٠٠) أَنْ يَأْخُذُ ذلكَ (المُشْتَرِي ١٦١) مَنْ جَميعِ التَّمَنِ كَانَ (الشَّفِيعِ ١٠٠) أَنْ يَأْخُذُ ذلكَ (المُشْتَرِي ١٦١) مِنْ جَميعِ التَّمَنِ كَانَ (الشَّفِيعِ ١٠٠) أَنْ يَأْخُذُ ذلكَ المَقَارَ بِعِشْرةِ الآفِ قِرْشِ وليسَ لهُ أَنْ يَأْخُذُهُ بِدُونِ ثَمَنِ أَصُلاً

الباب الخامس

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بالتَّسْلِيمِ والتَّسَلَّمِ ٢٦٢ اله ٢٧٧) وفيه ﴾
﴿ سِتَةُ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ حقيقةِ (التّسليمِ والتَّسَلُّمِ ٢٦٦ ال ٢٧٧ وكيفيتِهِمَا ﴾

﴿ مادة ٢٦٢ ﴾ القَبْضُ لِيسَ بِشَرْطٍ فِي (البَيْعِ ١٢٠) إِلاَّ أَنَّ (العَقْدَ ١٠٣) متى تَمَّ كَانَ على (المشتري ١٦١) أَنْ يُسَلِّمَ (الثَّمَنَ ١٥٢) أَوَّلاَّ ثُمَّ (يُسَلِّمَ (يُسَلِّمَ الثَّمَنَ ١٥٢) أَوَّلاً ثُمَّ (يُسَلِّمَ ١٢٦٢ ل ٢٧٧) (البَائِمُ ١٦٠) (المبيعَ ١٥١) اليهِ

﴿ مادة ٢٦٣ ﴾ تَسلِيمُ (المبيع ١٥١) يَعْصَلُ بالتَّحْلِيَةِ وهوأَنْ (يأْذَنَ ٣٠٣و٢٠) (البائعُ ١٦٠) (المشتري ١٦١) بِقَبْضِ المبيع مع عَدَم وجودِ مانع مِن تَسلِيم المشتري ايَّاهُ مانع مِن تَسلِيم المشتري ايَّاهُ

﴿ مادة ٢٦٤﴾ متى حَصَلَ تَسْلِيمُ (الَمبيع ِ١٠١) صَارَ (المُشتري ١٦١) قَابِضًا لهُ

﴿ مادة ٢٦٥﴾ تَعَتَلِفُ كَيْفِيَّةُ التَّسْلِيمِ بِاخْتِلافِ (الَّبَيْعِ ١٠١) ﴿ مادة ٢٦٦﴾ ﴿ مادة ٢٦٦﴾ (المشتري المبيعةِ العَرْصَةِ او الأَرْضِ المبيعةِ او كانَ يَرَاهُما مَنْ طَرَفِهِما يكونُ (إِذْنُ ٣٠٣و٤٠٣) المشتري لهُ بالقَبْضِ

﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ اذا (بِيْعَتْ ١٢٠) أَرْضُ مَشْغُولَةٌ بالزَّرْعِ نَجْبَرُ (البائِعُ ١٦٠) على رَفْعِ الزَّرْعِ بِحِصَادِهِ او رَعْيِهِ و (تَسْلِيم ٢٦٦١ ٢٧٧) الارضِ حاليةً (للشتري ١٦١)

﴿ مادة ٢٦٨ ﴾ اذا بِيْعَتْ أَشْجَارٌ فَوْقَهَا ثِمَارٌ نُجْبَرُ (البائِعُ ١٦٠) على جَزِّ الثِّمَارِ وَرَفْعِها وتَسْلِيمِ الاشجارِ خاليةً (للمشتري ١٦١)

﴿ مادة ٢٦٩ ﴾ اذا (بِيْعَتْ ١٢٠) ثِمَارٌ على أَشْجَارِهَا يَكُونُ (إِذْنُ ٣٠٣ وَمَا يَكُونُ (إِذْنُ ٣٠٣ و ٣٠٠) (البائع ِ ١٦٠) (المشتري ١٦١) بَجِزِّهَا تسليمًا

﴿ مَادَةَ رَبِهِ الْمُشَارُ ١٢٩ ﴾ (المَقَارُ ١٢٩) الذي له بَابُ وقفِلُ كَالدًارِ والكَرْمِ اذَا وُجِدَ المُشتري ١٦١) دَاخِلَهُ وقالَ له (البائع ١٦٠) سَلَّمْتُهُ إِلِيكَ كَانَ قَوْلُهُ ذَلِكَ تَسْلِيماً واذا كَانَ المُشتري خَارِجَ ذلك العَقَارِ فَإِنْ كَانَ قَرِيباً منهُ بَحِيثُ يَقْدِرُ عَلَى إِغْلاَقِ بِابِهِ وقفْلِهِ فِي الحَالِ بَكُونُ قَوْلُ البائع للمُشتري مَنْ منهُ قريباً بهذهِ المَرْتَبَةِ فاذا مَضَى وقتُ مُكِنْ فيهِ ذَهَابُ المُشتري الى ذلك العَقَارِ ودُخُولُهُ فيهِ يكونُ تسليماً يُمْا لِي ذلك العَقَارِ ودُخُولُهُ فيهِ يكونُ تسليماً يُما لِي ذلك العَقَارِ ودُخُولُهُ فيهِ يكونُ تسليماً

﴿ مادة ٢٧١﴾ إِعْطَاءُ مِفتَاحِ (العَقَارِ ١٢٩) الذي لَهُ قِفْلُ (للشَّتري ١٦١) يكونُ تَسلِيمًا

﴿ مَادَةَ ٢٧٢ ﴾ الحَيَوَانُ يُمْسَكُ بِرَأْسِهِ او أَذُنُهِ او رَسَنِهِ الذي فِي فَي رَأْسِهِ فَيُسَلِّمُ وَكَذَا لُو كَانَ الحَيَوَانُ فِي مَعَلَّ بِحِيَثُ يَقْدِرُ (المُشتري ١٦١) على تَسَلَّمَهِ بَدُونِ كُلْفَةٍ فَارَاهُ (البَائِمُ ١٦٠) إِيَّاهُ وَ (أَذِنَ ٣٠٣و٣٠٢) لهُ بِقَبْضِهِ كَانَ ذَلِكَ تَسْلِيمًا ايضًا

﴿ مادة ٢٧٣﴾ (كَيْلُ ١٣٣) (المَكِيلاَتِ ١٣٣) وَ وَزُنْ ١٣٢) وَ (وَزُنْ ١٣٤) (المَوْرُونَاتِ ١٣٤) وَ الذي هَيَّأُهُ (المَوْرُونَاتِ ١٣٤) بأَ مْ (المُشتري ١٦١) وَوَضْعُهَا فِي الظَّرْفِ الذي هَيَّأُهُ لَهُ اللهِ يَكُونُ تَسليمًا

﴿ مادة ٢٧٤ ﴾ تَسلِيمُ العُرُوضِ يكُونُ بِإِعْطَائِهَا لِيَدِ (المُشتري ١٦١) أَوْ وَضْعِهَا عِنْدَهُ أَوْ بِإِعْطَاء (الإِذْنِ ٣٠٣و٢٠٥) لهُ بالقَبْضِ بِإِرَائَتِهَا لهُ بُومادة ٢٧٥ ﴾ الاشياء التي (بِيْعَتْ ١٢٠) جُملَةً وهي دَاخِلُ صُنْدُوقٍ أَوْ أَنْبارٍ أَوْ مَا شَابَهَهُ مِنِ الْحَلَّاتِ التي نُقْفَلُ بكُونُ إِعطَاءُ مِفْتاحِ ذِلْكَ المَحَلِ (المشترسيك ١٦١) و (الانْفَنْ ٣٠٠ و ٣٠٠) لهُ بالقَبْضِ تَسلِيمًا مثلاً لو (بِيعَ ١٢٠) أَنْبَارُ حِنْطَةٍ او صُنْدُوقُ كُتُبِ جُمْلَةً يكونُ إِعْطَاهُ مِفِتاحِ الْأَنْبَارِ أَو الصُّنَدُوقِ المُشترسيك تَسلِيمًا

﴿ مَادَةُ ٢٧٦﴾ عَدَمُ مَنْعِ (البائِعِ ١٦٠) حِيْنَ يُشَاهِدُ قَبْضَ (المُشتري الله مَادَةُ ٢٧٦) (المبيع ١٥١) يكونُ (إِ ذَنَا ٣٠٠و ٣٠٤) مِنَ البَائِعِ بِالقَبْضِ [انظر المادة ٢٧٦] ﴿ مادة ٢٧٧﴾ قَبْضُ (المُشْتَرِي ١٦١) (المبيعَ ١٥١) بِدُونِ (إِذْنَ ٣٠٠و ٣٠٠) (البائِع ١٦٠) قَبْلَ أَدَاءُ (التَّمَنِ ١٥٢) لا يكونُ مُعْتَبِرًا لا يَكونُ مُعْتَبِرًا لا يَكونُ مُعْتَبِرًا لا يَكونُ المَعْتِر وَهَلَكَ في يَدِهِ او (تَعَبَّبَ ٣٣٨) يكونُ القَبْضُ مُعْتَبِرًا حِيْنَادٍ

الفصل الثاني

﴿ فِي المَوَادْ المُتَعَلِّقَةِ بِحَبْسِ (المبيع ِ١٥١) ﴾

﴿ مَادَةَ ٢٧٩﴾ اذا (باعَ ١٢٠) اشيئة مُتَعَدِّدَةً صَفْقَةً واحِدَةً لَهُ أَنْ يَحِبِسَ جَمِيعَ (المَبِيعِ ١٩١) حتى يَقْبَضَ (الثَّمَنَ ١٩٢) جَمَيْعَهُ سَوَا ۗ بُيْنَ

لِكُلِّ منها ثَمَنُّ على حِدَتِهِ أَوْ لم يُبَيِّنْ

﴿ مادة ٢٨٠﴾ ﴿ إِعْطَاءُ (المشتري ١٦١) (رَهْنَا ٢٠١) أَوْ (كَفِيلًا ٦١٨) (بالتَّمَن ١٥٢) لايُسْقِطُ حَقَّ الحَبْسِ

﴿ مَادَةُ ٢٨١﴾ اذا (سَلَّمَ ٢٦٦ل ٢٧٦) (البَائعُ ١٦٠) (العبيعَ ١٥١) قَبْلَ قَبْضِ (الثَّمَنِ ١٥٢) فَقَدْ أَسْقَطَ حَقَّ حَبْسِهِ وَفِي هذهِ الصُّوْرَةِ لِيسَ للبارِّعِ أَنْ يَسْتَرِدُ المبيعَ مِنْ يَدِ (المُشْتَرِي ١٦١) ويَجْبِسَهُ الى أَنْ يَسْتَوفِيَ الثَّمَنَ

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا أَحَالَ (البائعُ ١٦٠) إِنْسَانًا (بِثَمَنِ ١٥٢) (المَبعِ مِلهُ مادة ٢٨٢) وَقَبِلَ (المُشتري ١٦١) (الحَوَالة ٢٨٢) فَقَدْ أَسْقَطَ حَقَ حَبْسِهِ ولي فَا الشّورةِ يَلزمُ البائعَ أَنْ يُبَادِرَ (بِتَسْلِيم ٢٦٦ ال ٢٧٧) المَبع للشتري

﴿ مَادَة ٢٨٣ ﴾ في (بَيْع ١٢٠) النَّسِيئَةِ لِيسَ (لِلْبَائِع ١٦٠) حَقُّ حَبْسِ (المبيع ِ١٠١) بَلْ عليهِ أَنْ (يُسَلِّم ٢٦٢ ال ٢٧٧) المَبِيعَ (للمُشتري ١٦١) على أَنْ يَقْبُضَ (الثَّمَنَ ١٥٢) وَقْتَ حُلُولِ الْأَجِلَ

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا (بَاعَ ١٢٠) حَالاً أَيْ مُعَجَّلًا ثُمْ (أَجَلَ ١٠١) (البَائِعُ اللهُ مَادة ٢٨٤ ﴾ اذا (بَاعَ ١٠٠) حَالاً أَيْ مُعَجَّلًا ثُمْ (أَجَلَ ١٠٠) وعليهِ حينئذٍ أَن السَّمَ ١٠٠) (الشَّمَنَ ١٥٠) العَبيعَ (المُشترَبِ ١٦١) على أَنْ يَقْبَضَ الشَّمَنَ وَقَنْ حَلُولِ الأَجَلِ

الفصل الثالث

﴿ فِي حَقِّ مَكَانِ التَّسْلِيمِ ﴾

﴿ مَادة ٢٨٥ ﴾ (مُطْلَقُ ٢٤) (العَقِدِ ١٠٣) يَقْتَضِي (تَسَلِيمَ ٢٧٣) (المبيعِ ١٥١) في الْحَلِّ الذي هو مَوجُودٌ فيهِ حينئذٍ مثلاً لو (باعَ ١٢٠) رَجُلُ وهو في اسلامبول حِنْطَتَهُ التي لِي فَ تَكَفُور طَاغَى يَلْزَمُهُ تَسَلِيمُ الحِنْطَةِ العَرقُومَةِ في تكفور طاغى وليسَ عاليهِ أَنْ يُسَلِّمَهَا في اسلامبول [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٢٨٦﴾ اذا كانَ (المشتري ١٦١) لا يَعْلَمُ أَنَّ (المبيعَ ١٠١) فِي أَيِّ مَادة ٢٨٦﴾ إن شاءً في أَيِّ مِحَلِّ وَقَتَ (العَقْدِ ١٠٣) وعَلِمَ به بَعْدَ ذلكَ كانَ (مُخَيِّرً ١٦١١) إِنْ شاءً (فَسَخَ ٣٠٣و٣٠،٣٠٢) (البيعَ ١٢٠) و إِنْ شَاءَ أَمْضَاهُ و (قَبَضَ ٣٦٦ الله ٢٧٧) المبيعَ حَيْثُ كانَ موجودًا

﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ اذا (بِيغَ ١٢٠) (مَالُ ١٢٦) على أَنْ يُسَلَّمَ في مَعَلُ كَذَا لَزِمَ تَسلِيمُهُ في الْحَلِّ المذكور [انظر المادة ٨٣]

الفصل الرابع

﴿ فِي مُوْنَةِ التَّسليمِ وَلَوازِمِ إِ تُمَامِهِ ﴾

﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ المَصَارِيفُ المُتَعَلِّقَةُ (بِالثَّمَنِ ١٥٢) تَلزَمُ على (المشتري المشتري مثلاً (أُجْرَةُ ٤٠٤) عَدِّ (النَّقُودِ ١٣٠) وَوَزْنِهَا وما اشبَهَ ذلكَ تَلْزُمُ على المشتري وَحْدَهُ

﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ المصاريفُ المتعلقةُ (بتسليم ٢٢٦٢) (المبيع ِ ١٥١) تازمُ على (البائع ِ ١٦٠) وحدَّهُ مثلاً (أُجرةُ ٤٠٤) الكَيَّالِ (المكيلاتِ ١٣٣) والوزَّانِ (اللوزوناتِ ١٣٤) المبيعةِ تازمُ البائعَ وحدَّهُ

﴿ مَادَةَ ٢٩٠﴾ الاشياء المبيعةُ (جِزَافًا ١٤١) مُؤُنَّهُا ومصاريفُهَا على المُشتري ١٦١) مثلاً لو (بِيْعَتْ ١٢٠) ثَمَرَةُ كُرْم جِزَافًا كانت (أُجرةُ ٤٠٤) قَطْع تلكَ الثَّمرَةِ وجَزِّها على المُشتري وكذا لو بِيعَ أَنبارُ حِنِطةٍ (مُجازَفة ١٤١) فأجرةُ إخراج الحِنطة من الأنبار ونقلِها على المشتري

﴿ مَادَةُ ٢٩٦﴾ ما (بُباعُ ١٢٠) محمولًا على الحَيْوَانِ كَالْحَطَبِ وَالْغَمْمِ تَكُونُ (أُجرة ٤٠٤) نقلِهِ وإِيصالِهِ الى بيتِ (المشتري ١٦١) جارِيةً على حَسبِ (عُرْفِ البلدةِ وعادَتِها ٣٦ الـ ٣٨ و ٤٠ الـ ٤٥ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٢٩٢﴾ (أُجرةُ ٤٠٤) كتابةِ السنداتِ والحِجَجِ وصُكُوكِ المبايعاتِ تلزمُ (المشتري ١٦١) لكن يلزمُ (البائعَ ١٦٠) نقريرُ (البيعِ

الفصل الخامس

﴿ فِي بِيانِ الموادِّ المترتبةِ عَلَى هَلَاكِ (المبيع ١٠١) ﴾

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ (المبيعُ ١٥١) اذا (هَلَكَ ١٦٦) في يد ِ (البائع ِ ١٦٠)

قَبْلَ أَنْ (يَقْبَضَهُ ٢٦٢ الى ٢٧٧) (المشتري ١٦١) يكونُ مِن (رمال ١٣٦) المائع ولا شيء على المشترسيك

بعد (القبض ٢٩٤ اذا هَلَكَ (المبيعُ ١٠١) بعد (القبض ٢٦٢ الد ٢٧٧) (هَلَكَ ٤١٦) مِن (مَالِ ١٢٦) (المشتري ١٦١) ولا شيءَ على (البائع ١٦٠) ﴿ مَادة ٢٩٥ ﴾ اذا (قَبَضَ ٢٢٢ له ٢٧٧) (المشتري ١٦١) (المبيعَ المار) ثم مَاتَ مُفْلِسًا قبلَ أَدَاء (الثَّمَن ٢٥١) ليسَ (البائع ١٦٠) استردادُ المبيع بل يكونُ مثلَ الغُرَماء

﴿ مادة ٢٩٦ ﴾ اذا مات (المشتري ١٦١) مُفلِساً قَبْلَ (قَبْضِ ٢٦٢ الم ٢٧٧) (المبيع ١٠١) وأَداء (الثمن ١٥٠ (كان (المبائع ١٦٠) حَبْسُ المبيع الله أَنْ يَستوفي الثمن من تَرِكَة المشتري وحيف هذه الصورة (بَبيع من ١٢٠) (الحاكم ١٧٨٥) المبيع فيُوفِي حَق البائع بتمامه وان بينع بأنقص من الثمن الاصلي أَخذَ البائع الثمن الذي بينع به ويكون في الباقي كالفرَماء وإن بينع بأذيد اخذ البائع الثمن الاصلي فقط وما زاد يُعظى الى الفرَماء

﴿ مادة ٢٩٧ ﴾ اذا قَبَضَ (البائعُ ١٦٠) (الثَّمَنَ ١٠١) وماتَ مُفلِساً قَبْلَ (تسليم ٢٦٢ اله ٢٧٧) (المبيع ١٠١) الى (المُشتري ١٦١) كانَ المبيعُ (امانةً ٧٦٢) في يد البائِع وفي هذه الصورة يأخذُ المُشتري المبيعَ ولا يُزاحمهُ سائرُ الغُرَماء



الفصل السيادس

﴿ فِي مَا يَتَعَلَقُ (بِسَوْمِ الشِّرَاءُ ٢٩٨) و (سَوْمَ ِ النَّظرِ ٢٩٩) ﴾

﴿ مادة ٢٩٨ ﴾ ما قَبَضَهُ (المشتري ١٦١) على أن يشتريهُ مع (تسمِيةِ يأخُذَ المشتري من (البائع ١٦٠) (مالا ١٢٦) على أن يشتريهُ مع (تسمِيةِ النَّمَنِ ١٥٣) فهلكَ او ضَاعَ في يدهِ فإن كانَ من (القيماتِ ١٤٦) لَزِمَتْ عليهِ (قِيمَهُ ١٤٠) وإن كانَ من (المثلياتِ ١٤٠) لزمَتُ أداءُ مثلِهِ للبائع عليهِ (قِيمَهُ ١٤٠) وإن كانَ من (المثلياتِ ١٤٠) لزمَتُ أداءُ مثلِهِ للبائع وأمًا اذا اخذَهُ بدونِ أَنْ بُبَنِ ويُسمِّي لهُ ثمنًا كان ذلكَ المالُ (امانة ٢٩٦) في يد المشتري فلا (يَضْمَنُ ٢١٤) اذا هَلَكَ اوضاعَ بلا تعد مثلاً لوقالَ البائعُ للمشتري ثَنُ هذهِ الدَّابةِ الفُ قَرْشِ إِذْهِبْ بها فإن أَعْبَتُكَ اشترِهَا فأخذَها للمشتري على هذهِ الصورة ليشتريَها فَهَلَكَ الدابةُ في يدهِ لزمَهُ أَدَاءُ قيمتها للمشتري على هذهِ الصورة ليشتريَها فَهَلَكَ الدابةُ في يدهِ لزمَهُ أَدَاءُ قيمتها للمشتري على هذهِ المشتري على أنه اذا اعبته يقاوِلُهُ على النَّمَنِ ويشتريها فبهذه الصورةِ اذا هَلَكَ في بد المشتري بلا تعد لا يَضْمَن [انظر المادة ٥]

﴿ مادة ٢٩٩ ﴾ ما (يُقْبَضُ ٢٦٦ اله ٢٧٧) على سَوْمِ النَّطَرِ وهو أَنْ يَقْبَضَ (مالاً ٢٦٦) لِينظُرَ اليهِ او يُرِيَهُ لا خَرَ سَوَا ﴿ بَيَّنَ (ثَمَنَهُ ٢٠٢) او لا فيكونُ ذلكَ المالُ (امانةً ٢٦٢) في يد القابضِ فلا (يضمن ٤١٦) اذا هلكَ اوضاع بلا تَعَدَّرِ [انظر المادة ٩١]

الباب السادس

﴿ فِي بِيانِ (الحِيَاراتِ ١١٦) ويشتملُ على سبعةِ فصولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ ﴿ رِخِيارِ ١١٦) الشَّرْطِ ﴾

﴿ مادة ٣٠٠﴾ يَجُوزُ أَنْ يُشْرَطَ (الحِيَارُ ١١٦) (بفسخ ٣٠٣و٣٠٠ و٣٠٤) (المبيع ١٥١) او (إِجَازَتِهِ ٣٠٣و٤٣٠) مُدَّةً معلُومةً لكل مِنَ (البائع ِ ١٦٠) وَ (المشتري ١٦١) او لاَّ حَدِهِما دُونَ الآخَرَ [انظر المادة ٨٣]

﴿ ادة ٣٠١﴾ كُلُّ مَنْ شُرِطَ لهُ (الحِيارُ ٣٠٠) في (البيع ِ ١٢٠) يَصِيرُ مُغَيِّرًا (بفَسَغْ ٢٠٣و٣٠٣و٤٣) البيع ِ في المُدَّة ِ المعينةِ للخيار

﴿ مادة ٣٠٢﴾ (فَسَغُ ٣٠٣) (البيع ١٠٠) و (إِجَازَتُهُ ٣٠٣) في مُدَّة

(الخِيَارِ ١١٦) كما يكونُ (بالقَولِ ٣٠٣) يَكُونُ (بالفِعلِ ٣٠٠) ايضاً

﴿ مادة ٣٠٣ ﴾ الإِجازةُ القَوْليةُ هِي كُلُّ لفظٍ يَدُلُّ على الرِّضَى بلزومِ (البيعِ ١٠٠٥) كَأَ جَزْتُ وَرَضِيْتُ والفَسْخُ القَوليُّ هو كُلُّ لفظٍ يَدُلُّ على عَدَم الرِّضَى كَفْسَخْتُ وتركتُ

﴿ مادة ٣٠٤﴾ الإِجَازَةُ الفِعليةُ هِي كُلُّ فِعلٍ يَدَلُّ عَلَى الرِّضَى والفَسْخُ الفَعلِيُّ هُو كُلُّ فِعلٍ يَدَلُّ عَلَى عَدَم ِ الرضى · مثلاً لو كانِ (المُشتري ١٦١)

(مُخَيِّرًا ١١٦) وتَصرَّفَ في (المبيع ِ ١٠١) تَصَرُّفَ الْمَلَّاكِ كَأَنْ يَعْرِضَ المبيعَ (للبيع هـ ١٠١) او (يَوهِنَهُ ٢٠١) او (يُؤجِرَهُ ٤٠٤) كَانَ إِجَازَةً فِعليةً يلزمُ بها البيعُ واذا كانَ (البائعُ ١٦٠) (مُخَيِّرًا ١١٦) وتَصَرَّفَ بالمبيع على هذا الوجه كان فَسْخًا فِعليًا للبيع

﴿ مادة ٣٠٥﴾ ۚ اذا مَضَتْ مُدَّةُ (الحِيَارِ ١١٦) ولم (يَفسخِ ٣٠٣و٣٠٣ و٣٠٤) او لم (يجُزْ ٣٠٣و٤٣٠) مَنْ لهُ الحيارُ لزمَ (البيعُ ١٢٠) وتَمَّ

﴿ مادة ٣٠٦﴾ (خيَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) لايُورَثُ فاذا كانَ (الحِيَارُ ١١٦) (للبائع ِ ١٦٠) وماتَ في مُدَّتِهِ مَلَكَ (المشتري ١٦١) (المبيعَ ١٥١) واذا كانَ للشتري فماتَ مَلَكَه ورثـتُهُ بلا خِيارِ

﴿ مادة ٣٠٧﴾ اذا شُرِطَ (الحِيَارُ ١١٦) (البائِع ِ ١٦٠) وَ (المُشتري الله) معًا فأ يُعْمَا (فَسَخَ ٣٠٢ و٣٠٣ و ٣٠٤) في اثناء المُدَّة و انفسخَ (البيعُ ١٢٠) وأ يُعْمَا (أَجازَ ٣٠٠ و٣٠٠) سقطَ خِيارُ السُجِيزِ فقط وبقيَ الحِيارُ للآخرِ الى انتهاء المُدَّة فِي

﴿ مادة ٢٠٨﴾ اذا شُرِطَ (الحِيارُ ١١٦) (البائِع ١٦٠) فقط لا يَخرُجُ (المبلِعُ ١٠١) مِن (مُذْكِهِ ١٢٠) بل ببتى معدودًا من جملة (اموالهِ ١٢٦) فاذا تلف المبيعُ في يد (المشتري ١٦١) بعد (قَبْضِهِ ٢٢٦ اله ٢٧٧) فلا يلزمُهُ (الشَّمَنُ المُسَمَّى ١٥٣) بل يلزمُ أَداءُ (قيمته ١٥٤) البائع يومَ قَبْضِهِ [انظر المادة ٥٠] المستمَّى ١٥١) بل يلزمُ أَداءُ (قيمته ١٥٤) البائع يومَ قَبْضِهِ [انظر المادة ٥٠] ﴿ مادة ٢٠٩﴾ اذا شُرِطَ (الحِيَارُ ١١٦) (المشتري ١٦١) فقط خَرَجَ (المبيعُ ١٥١) مِن (مُلْكِ ١٢٥) (البائع ١٦٠) وصارَ مُذُكَا المُشتري فإذا

(هَلَكَ ٤١٦) المبيعُ في يدِ المشتري بَعْدَ (قَبْضِهِ ٢٦٢ الد٢٦٧) يلزمُهُ أَدَاهُ (تُمْتِهِ المُسَمَّى ٢٥٣) للبائع ِ [إنظر المادة ٥٣]

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ (خَيَارِ الوَصْفِ ٢١٠و١١٩٥١) ﴾

﴿ مادة ٣١٠ ﴾ اذا (باع ٢٠٠) (مالا ١٢٦) بوصف مرغوب فظهر المبيع ١٠١) خاليًا عن ذلك الوصف كان (المشتري ١٦١) (مُخَبَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ (فَسَخ ٣٠٠٣) وإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بجميع إِنْ شَاءَ (فَسَخ ٣٠٠٣) وإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بجميع (النَّمنِ السمَّى ١٥٣) ويسمَّى هذا الخِيَارُ خيارُ الوصف مثلاً لو باع بَقَرَةً على انها حَلُوبُ فظهرت غيرَ حَلُوبِ يكونُ المشتري مُخَبَّرًا وكذا لو باع فَصًّا ليلاً على أَنَّهُ ياقوت أَحرُ فظهراً أصفراً يُخَيَّرُ المشتري [انظر المادة ١٠]

﴿ ادة ٣١١﴾ (خيارُ الوصفِ ٣١٠) يُورَثُ مثلًا لو ماتَ (المشتري ١٦١) الذي له خِيارُ الوصفِ فظهر (المبيعُ ١٠١) خاليًا من ذلكَ الوصفِ كانَ للوارِثِ حقُّ (الفَسَغُ ٢٠٣و٣٠٣و٤٣)

﴿ مادة ٣١٢﴾ (المشتري ١٦١) الذي له (خيارُ الوصف ٣١٠) اذا تصرَّفَ في (المبيع ١٥١) تَصَرُّفَ الملاَّكِ بَطَلَ (خِيارُهُ ١١٦)

الفصل الثالث

﴿ فِي حَقِّ (خِيَارِ النَّقَد ٣١٣) ﴾

﴿ مَلَدَةُ ٣١٣﴾ أَذَا تَبَايِعاً عَلَى أَنْ يُورَدِّيَ (المُشْتَرِي ١٦١) (الثَّمَنَ ١٥٢) في وقتِ كذَا وإِنْ لَم يُورَدِّهِ فلا بَيْعَ بِينَهُمُ (صَعَّ ١٠٨) (البيعُ ١٢٠) وهذا يُقالُ له خِيارُ النَّقْدِ

﴿ مَادَةَ ٣١٤﴾ اذا لم يُو تَرِّ (المُشتري١٦١) (النَّمَنَ ١٥٢) في المُدَّةِ المُعيَّنَةِ كَانَ (البَيغُ ١٠٠٠) الذي فيه (خِيَارُ النقد ٣١٣) (فاسِدًا ١٠٠١) الذي فيه (خِيَارُ النقد ٣١٣) (فاسِدًا ١٠٠١) ﴿ يَارِ هُمَادَةُ ٣١٥﴾ اذا مات (المُشتريب ١٦١) (النَّغَيَّرُ ١١٦) (بَخِيَارِ النَّقَدِ ٣١٣) في اثناء مُدَّةِ الحَيَارِ (بَطَلَ ١١٠) (البَيغُ ١٢٠)

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ (خِيَارِ التعيين ٣١٦) ﴾

﴿ مادة ٣١٦﴾ لو بَيْنَ (البَائعُ ١٦٠) (أَثَمَانَ ١٥٢) شيئينِ او اشياءَ من (القيميات ١٤٦) كُلاَّ على حدَة على أَنَّ (المشتريَ ١٦١) يَأْخُذُ أَيَّا شاءً ، الشَّمَنِ الذي بَيْنَهُ لهُ إو البائع يُعْطِي أَيَّا ارَادَ كَذَلك (صحَّ ١٠٨) (البيعُ ١٢٠)

وهذا يُقالُ لهُ خِيَارُ التعيينِ

﴿ مَادَةُ ٣١٧﴾ يَلْزَمُ فِي (خِيَارِ التعيينِ ٣١٦) تَعيينُ المُدَّةِ ايضًا ﴿ مَادَةُ ٣١٨﴾ مَن له (خِيَارُ التعيينِ ٣١٦) يلزمُهُ أَنْ يُعيِّنِ الشِيَّ الذي يأْخُذُهُ فِي انقضاءُ المُدَّةِ التي عُيِّنَتْ

﴿ مادة ٣١٩ ﴾ (خيارُ التعينِ ٣١٦) يَنْتَقِلُ الى الوارِث مثلاً لو المحضَرَ (البائع ١٦٠) ثلاثة اثواب أعلى وأوسط وأذنى من جنس واحد وبين كِكُلِّ منها (ثمنا ١٥٠) على حِرَة و (باع ١٢٠) احدَها لا على التعيين على أن (المشتري ١٦١) في مُدَّة في الاثنة واربعة إيام يأخُذُ أيها شاء بالثمن الذي تعين له و (قبل ١٠١) المشتري على هذا المنوال (انعقد ١٠١) (البيع الذي تعين له و (قبل ١٠١) المشتري على هذا المنوال (انعقد ١٠٠١) (البيع فلو مات قبل التعيين ميكون الوارث ايضاً عَبُورًا على تعيين احدها و دَفع ثمنه و دُفع شمنه و دُفع و دُف

الفصل الخامس

﴿ فِي حَقِّ (خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٢٢٠و٣٢٣) ﴾

﴿ مادة ٣٢٠﴾ مَن اشتَرَى شَيْئًا ولم يَرَهُ كَانَ لَهُ (الخِيَارُ ١١٦) الى أَنْ يَرَاهُ فَإِذَا رَآهُ إِنْ شَاءَ (قَبِلَهُ ١٠٢) وإن شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٠و٣٠٠، ٣٠٤) (البيعَ ١٢٠) ويُقالُ لهذا الحَيَارِ خِيَارُ الرؤيّة

﴿ مادة ٣٢١﴾ (خِيَارُ الرؤُيةِ ٣٢٠) لا يَنْتَقِلُ الى الوارثِ فاذا ماتَ (المشتري١٦١) قَبْلَ أَنْ يرى (المبيع َ ١٠١) لَزِمَ (البيعُ ١٢٠) ولا (خِيَارَ ١١٦) لوارثه

﴿ مادة ٣٢٢﴾ لا (خِيَارَ ١١٦) (للبائع ِ ١٦٠) ولوكانَ لم يرَ (المبيعَ ١٠١) مثـــلًا لو (باعَ ١٢٠) رَجُلُ (مالاً ١٣٦) دَخَلَ في (مُلْكِهِ ١٢٠) بالإرثِ وكانَ لم يَرَهُ (انعقدَ ١٠٦) البَيْعُ بلا خِيَار للبائع ِ

﴿ مَادة ٣٢٣ ﴾ الْبُرَادُ من الرُّوْبِةِ فِي بَحْثِ (خِيَارِ الرَّوْبِةِ مِن ٣٠٠) هو الرُّقُونُ على الحالِ والحَلِّ الذي يُعرَّفُ بهِ المقصودُ الأَصليُّ من (المبيع ١٠١) مثلاً الكِرْباسُ والقُاشُ الذي يكون ظاهرُ وباطنهُ متساوِبَينِ تكني روْبة ظاهرِهِ والقائشُ المنقوشُ والمُدرَّبُ تَلزَمُ رُوْبةُ نقشهِ ودُرُوبِهِ والشاةُ المُشتَراةُ للجلِ التناسلِ والتَوَالُدِ يلزمُ رَوْبةُ ثَدْيِهَا والشَّاةُ المُأخوذَ للجلِ اللهم يقتضي لأَجلِ التناسلِ والتَوَالُدِ يلزمُ رَوْبةُ ثَدْيِهَا والشَّاةُ المُأخوذَ للجلِ اللهم يقتضي جَسَّ ظَهرِها وأَلْبَتِهَا والما كولاتُ والمشروباتُ يكزمُ أَنْ يُذَاقَ طَعَمُهُمُ (فَالمُستري جَسُّ ظَهْرِها وأَلْبَتِها والما كولاتُ والمشروباتُ يكزمُ أَنْ يُذَاقَ طَعَمُهُمُ (فَالمُستري الله عَرَفَ هذه (الأَموالَ ١٢٦) على الصُّورِ المذكورةِ ثم اشتراها ليس له خيارُ الرَّوْبة

﴿ مادة ٣٢٤ ﴾ الاشياء التي (تُباعُ ١٢٠) على مُقْتَضَى أُنمُوذَ جِها تَكني رَبُّاعُ ١٢٠) على مُقْتَضَى أُنمُوذَ جِها تَكني رَبُّايةُ الأَنْمُوذَج منها فقط

﴿ مادة ٣٢٥ ﴾ ما (بِيغَ ١٢٠) على مِقتضى الأُنْمُوذَجِ اذا ظهرَ دُونَ الأُنْمُوذَجِ يَكُونُ (المُشْتُرِي ١٦١) (مُخَيَّرًا ١١٦) انْ شَاءَ (قَبِلَهُ ١٠٢) وانْ شَاءَ رَدَّهُ · مثلاً الحِنِطةُ والسَّمْنُ والرَّيتُ ومَا صِنْعَ على نَسَقِ واحِدِ من الكَرْباسِ والجُوْخِ وأَشباهِهَا اذا رأَى المُشارِي أَنْمُوذَ جَهَا ثم اشتراها على مقتضاهُ فَظَهَرَت أَدنى من الأَّنْمُوذَجِ بِمُغَيَّرُ المُشترِي حيائذِ

﴿ مادة ٣٢٦﴾ في شِرَاء الدَّارِ والحَانِ ونحوِهِمَا من (الهَقَادِ ١٢٩) تَلزَمُ رؤيةُ كُلِّ بيتٍ منها الاَّ أَنَّ ما كانت بُيوْتَهَا مصنوعةً على نَسَقِ واحدِ تكنى رُؤيةُ بيتٍ واحِدِ منها

﴿ مادة ٣٢٧ ﴾ اذا اشتُريَتُ اشياء (مُتَفَاوِتَهُ ١٤٨) صَفَقَةً واحدِةً تلزمُ رُؤْيةُ كُلُّ واحدٍ منها على حدَّتِهِ

﴿ مادة ٣٢٨ ﴾ اذا اشتُريَتُ اشياءُ (مُتفَاوِتَهُ ١٤٨) صَفْقَةً واحِدَةً وكان (المشتري ١٦١) وأى بعضَها ولم يرَ الباقي فمتى وأى ذلك الباقي إنْ شاءَ اخَذَ جميع الاشياء (المبيعة ١٩١) وإنْ شاءَ ردَّ جميعَهَا وليس له أَنْ بأُخُذَ ما وآهُ ويتركَ الباقى

﴿ مَادِةَ ٣٢٩ ﴾ (بَيْعُ ١٢٠) الأعمى وشِرَاؤُهُ (صحيح ١٠٨) إِلاَ أَنَّهُ (المَّالِ ٣٢٩) إِلاَ أَنَّهُ (المَالِ ٣٢٩) الذي يَشْتَرِ بِهِ بِدُونِ أَنْ يَعْلَمَ وَصْفَهُ • مثلًا لو اشْتَرَى دَارًا لا يَعْلَمُ وَصْفَهَا كان مُخَيِّرًا فَتَى عَلِمَ وَصُفْهَا انْ شَاءَ أَخَذَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا

﴿ مادة ٣٣٠﴾ اذا وُصِفَ شَيْ للْأَعْمَى وعُرِّفَ وَصَفُهُ ثُم اشْتَرَاهُ فلا يَكُونُ (مُغَيِّرًا ١١٦)

﴿ مِادَةِ ٢٣١ ﴾ الْأَعِي يَسْفُطُ (خِيارُهُ ١١٦) بلس ِ الأَشْيَاءِ التِي تُعْرَفُ

بِاللَّمْسِ وَشَعِيِّ المُشْمُومَاتِ وَذَوقِ المُذُوقَاتِ بِعَنِي إِنَّهُ اذَا لَمَسٌ وَشُمَّ وَذَاقَ هذه الأَشياءَ ثم اشتراها كان شِراؤَهُ (صحيحاً ١٠٨) لازماً

﴿ مَادَةَ ٣٣٢﴾ من رأَى شيئًا بِقَصْدَالشِّرَاءِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعَد مُدَّةٍ وَهُو يَعْلَمُ أَنَّهُ الشّيءِ الذي كَانَ رآهُ لا (خيارَ ١١٦) له إِلاَّ أَنَّهُ اذَا وَجَدَ ذلك الشّيءَ قد نَعْيَرَ عن الحالِ الذي رآهُ فيهِ كَانَ لهُ الخِيَارُ حينتُذ

﴿ مادة ٣٣٣﴾ (الوكيلُ ١٤٤٩) بِشِراء شيء والوكيلُ (بِقَبْضِهِ ٢٢٢١٤ ٢٧٧) تكونُ رُوُيَتُهُماً لذلك الشيء كَرَوْيَةِ الأَصِيلِ[انظر المادة ٤٠]

﴿ مادة ٣٣٤﴾ (الرَّسُولُ ١٤٥٠) يعني مَن أُرْسِلَ مِن طَرَفِ (المشتري ١٦١) لأَخْذِ (المبيع ِ ١٠١) و إِرْسالِهِ فقط لا تُسْقِطُ رُوْيَتُهُ (خِيَارَ ١١٦) المشتري

﴿ مادة ٣٣٠﴾ تَصَرُّفُ (المشتري ١٦١) في (المبيع ١٠١) تَصَرُّفَ اللَّاكِ يُسْقِطُ (خيَارَ رؤيتِهِ ٣٢٠)

الفصل السادبس

🎉 في بيان ِ (خيِارِ العَيْبِ ٣٣٧و٣٣٧) 🦟

﴿ مَادَةُ ٣٣٦﴾ البَّيْعُ (المُطْلَقُ ٢٤) يَقْتَضِي سَلَامَةَ (البيع ِ ١٠١)

من (العُيوب ِ ٣٣٨) يعني إِنَّ (بَيْعَ ١٢٠) (المالِ ١٢٦) بدونِ البرَاءَةِ مِنَ العُيوبِ وبلا ذِكْرِ انهُ مَعَيْبٌ او سالمُ يقتضي أَنْ يكونَ المبيعُ سَالمًا خَاليًا من العَيْبِ

﴿ مادة ٣٣٧﴾ ما بِيغ (بَيْعًا مُطْلَقًا ١٤) اذا ظَهَرَ بهِ (عَيْبٌ قديمٌ مَادة ٣٣٧) يكونُ (المُشْتَري ١٦١) (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ ردَّهُ وإِنْ شَاءَ (قَبِلَهُ ٣٣٩) يكونُ (المُشَمَّى ١٠١) وليسَ لهُ أَنْ يَسُكَ (المبيعَ ١٠١) ويأخُذَ ما نَقَّصَهُ (العببُ ٣٣٨) وهذا يُقالُ لهُ خِيَارُ العيبِ

﴿ مادة ٣٣٨﴾ العَبْبُ هوما يُنَقِّصُ (ثَمَنَ ١٠٢) (المبيع ِ ١٠١) عندَ التَّجَارُ وأَرْبَابِ الحَبْرَة

﴿ مادة ٣٣٩﴾ العَبْ القديمُ هوما يَكُونُ مُوجُودًا في (المبيع ِ ١٠١) وهو عندَ البائع ١٦٠)

﴿ مادة ٣٤٠﴾ العَبْ الذي (يَعْدُنُ ٣٤٧) في (المبيع ١٠١) وهو في يدِ (البائع ١٦٠) بعد (العَقْد ١٠٣) وقَبْلَ (القَبْضِ ٢٦٦١، ٢٧٧) حُكُمُهُ حُكُمُ (العَببالقديم ٣٣٦) الذي يُوجِبُ الردَّ

﴿ مادة ٣٤١﴾ اذا ذَكَرَ (البائعُ ١٦٠) أَنَّ فِي (المبيعِ ١٠١) عَيْبَ ٣٣٨)كذا وكذا و(قَبِلَ ١٠٢)المشتري ١٦١)مع علمه بالعَيْبِ فلا يكونُ لهُ (الجِيَارُ ١١٦) بِسَبَبِ ذلك العيبِ

﴿ مادة ٣٤٢﴾ اذا (باع َ ١٠٠ و ١٢٠) (مالاً ١٢٦) على أنَّه بَرِي ۗ من كُلِّ (عَيْبِ٣٣٨) ظهرَ فيهِ فلا ببقى (للشتري ١٦١) (خَيَارُ عَيْبِ٣٣٧) ﴿ مَادَةُ ٣٤٣﴾ مَنِ اشْتَرَى(مَالاً ١٢٦) و قَبِلَهُ ١٠٢) بَجِمِيعِ (الْعُيُوبِ
٣٣٨) لا تُسْمَعُ منهُ دعوى العَيبِ بعدَ ذلكَ · مَثْلاً لو اشْتَرَى حَيَوَانًا
بَجِمِيعِ الْعُيُوبِ وَقَالَ قَبِلْتُهُ مُكَسِّرًا مُحَطَّاً أَعْرَجَ مَعِيبًا فَلا صَلَاحِيَةَ له بعدَ ذلكَ
أَنْ (يَدَّعِيَ ١٦١٣) (بَعَيْبِ قديمِ ٣٣٩) فيهِ

بعدَ اطِّلَاعِ (المُشتري ١٦١) على (عَبْبِ ٣٤٤) على (عَبْبِ ٣٣٨) في (المُبيعِ مادة ٤٤٤) اذا تَصَرَّفَ فيهِ تَصَرُّفَ اللَّلَاكِ سَقَطَ (خِبَارُهُ ٣٣٧) مثلاً لو عَرَضَ المُشتري المبيعِ (البيعِ ١٢٠) بعد أطلِّلَ عِهِ على (عَبْبِ قديمِ ٣٣٩) فيهِ كَانَ عَرْضُ المبيعِ للبيعِ رضى بالعَبْبِ فلا يردُّهُ بعدذلك

المشتري ١٦١) ثم ظَهَرَ فيهِ (عَبْثُ ٣٤٧) في (المبيع ١٠١) (عَبْبُ ٣٣٨) عند (المشتري ١٦١) ثم ظَهَرَ فيهِ (عَبْثُ قديم ٣٣٩) فليس (المشتري ١٦١) أنْ يردَّهُ بالعَبْ القديم بل لهُ المطالبةُ بنقصان (الثَّمَن ١٠٢) فقط مثلاً لو اشترى ثوبَ فماش بعد أَنْ قَطَعَهُ وفَصَلَّهُ بُرُودًا اطلَّعَ على عَبْ قَديم فيه فيما أَنَّ قَطْعَهُ وفصلَهُ بُرُودًا اطلَّعَ على عَبْ قَديم فيه فيما أَنَّ قَطْعَهُ وفصلَهُ عَرْدُهُ على (البائع عَبْ قديم فيه فيما أَنَّ قَطْعَهُ وفصلَهُ عَبْ حَادِثُ لِسَ له رَدُهُ على (البائع ١٦٠) بالعَبْ القديم بل يرجم عليه (بنقصان الثَّمَن ٣٤٦) فقط [انظر المادتين ٢٠ و ٣١]

﴿ مَادَةُ ٣٤٦﴾ أَنْ نَقْصَانُ (النَّمْنِ ١٠٢) يَصِيرُ مَعْلُوماً بِإِخْبَارِ اهْلِ الْخَبْرَةِ الْحَالَيْنَ عَنِ الْغَرَضِ وَذَلْكَ بَأَنْ يُقَوَّمَ ذَلْكَ النُّوبُ سَالِماً ثَمْ يُقَوَّمَ (مَعِيباً فَمَا كَانَ بَيْنَ الْعَمْسَيْ ١٠٣) وعلى مُقْتَضَى فَمَا كَانَ بَيْنَ الْعُسْمَى ١٠٣) وعلى مُقْتَضَى قَلْكُ النِّسْبَةِ يَرْجِعُ (المُشْتَرِي ١٦١) على (البَّائِعِ ١٦٠) بالنَّقْصَان مَثْلًا لو السَّبَةِ يَرْجِعُ (المُشْتَرِي ١٦١) على (البائع ١٦٠) بالنَّقْصَان مَثْلًا لو السَّبَةِ وَفَصَّلَهُ الطَّلَعَ المُشْتَرَسِيكُ على السَّرِي ثُوشًا وبعد أَنْ فَطَعَهُ وَفَصَّلَهُ الطَّلَعَ المُشْتَرِسِيكُ على السَّرِي وَوَسَلَّهُ الطَّلَعَ المُشْتَرِسِيكُ على السَّرِي وَوَسَلَّهُ الطَّلِعَ المُشْتَرِسِيكُ على السَّرِي وَوَسَلَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُلِي اللَّهُ الْمُؤْلِقُهُ الْمُؤْلِقُ اللْهُ اللَّهُ الْمُلْعَالَةُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

(عَيْبِ قديمِ ٣٣٩) فيهِ فَقَوَّمَ أَهْلُ الحَيْرِةِ ذَلْكَ النَّوْمِ َ سَالْماً بِسَتَيِنَ قَرِّهَا ايضاً وَمَعِيباً بِالعَيْبِ القديمِ بِخمسةٍ واربعينَ قِرْشاً كان نُقصانُ النَّمْنِ بَهذهِ الصورةِ خَسَةَ عَشَرَ قِرِشاً (فيرَ جعُ ١٦١٣) بها المشتري على البائع ولو أَخْبَرَ اهلُ الحَيْرةِ أَنَّ قَيمةَ ذَلْكَ الثوبِ سَالماً ثمانونَ قِرشاً ومَعِيباً سِثُونَ قِرشاً فَها أَنَّ التفاوُتَ الذي بينَ القيمتينِ عِشرونَ قِرشاً وهي رُبعُ الثانينَ قِرشاً فللشتري أَنْ يُطالِبَ بخمسةَ عَشَرَ قِرشاً الذي هي رُبعُ التَّمَنِ المُسمَّى ولو أَخْبَرَ اهلُ الحَبْرةِ أَنْ يُطالِبَ بخمسةَ عَشَرَ قِرشاً الذي هي رُبعُ التَّمَنِ المُسمَّى ولو أَخْبَرَ اهلُ الحَبْرةِ أَنْ لَتفاوُتَ الذي بين الثوبِ سَالماً خسونَ قرشاً ومَعيباً اربعونَ قِرشاً فَها أَنَّ التفاوُتَ الذي بين القيمتينِ عَشَرةُ قُرُوشٍ وهي خُمْسُ الحَسينَ قِرشاً يُعْتَبَرُ النَّقْصَانُ خُمْسَ الخَسينَ قِرشاً يُعْتَبَرُ النَّقْصَانُ خُمْسَ الخَسينَ قِرشاً يُعْتَبَرُ النَّقْصَانُ خُمْسَ الخَسينَ قِرشاً يُعْتَبَرُ النَّقْصَانُ خُمْسَ النَّمَى وهو اثناً عَشَرَ قِرشاً

﴿ مادة ٣٤٧ ﴾ اذا زَالَ (العَيْبُ ٣٣٨) الحادثُ صَارَ (العَيْبُ القديمُ القديمُ مُوجِاً للردِّ على (البائع به ١٦٠) مثلاً لواشترى حَيَوَاناً فَرِضُ عند (المشتري ١٦١) ثم اطَّلَعَ على عَيْبِ قديم فيه ليس المشتري ردُّهُ بالعَيْبِ القديم على البائع بل يَرْجِعُ عليهِ (بنُقْصان الثَّمَن ٣٤٦) · لكن اذا زالَ ذلك المرض كان المشتري أنْ يَرُدُّ الحَيُوانَ للبائع بالعَيْبِ القديم الذي ظهرَ النار المادة ٢٤]

﴿ مادة ٣٤٨ ﴾ اذا (رَضِيَ ١٠٢) (البائِمُ ١٦٠) أَنْ يَأْخُذَ (المبيعَ الدي ظَهَرَ بهِ (عَبْثُ قَدِيمُ ٣٣٦) بعد أَنْ (حَدَثَ بهِ عبْ ٣٤٧) عندَ (المشتري طَهَرَ به وَكَانَ لم يُوجَدُ مَا نِمُ للرقِ فلا تَبْقَ للشّتري صَلَاحِيَةُ الادعاءُ (المشتري الثّمَن ٢٤٦) بل يكونُ مجبورًا على ردِّ المبيع الى البائع او (قَبُولِهِ (بَنْقُصانِ الثّمَن ٢٤٦) بل يكونُ مجبورًا على ردِّ المبيع الى البائع او (قَبُولِهِ

١٠٢) حتى أنَّ المشتري اذا (باع ٢٠٠) المبيع بعد الاطّلاع على عَبهِ القديم فلا ببق له حق في أنْ يدَّعي بنقصان النَّمَن مثلاً لو أنَّ المشتري قَطَعَ الثوبَ الذي اشتراهُ وفصَّلهُ فَيصا ثم وَجَد بهِ (عبباً ٣٣٨) وبعد ذلك باعهُ فليس له أنْ يَطلبَ نُقصانَ الثَّمَن من البائع لأنَّ البائع لهُ أَنْ يقولَ كتُ اقبلُهُ بالعَبْ الحَادِثِ فِها أَنَّ المشتري باعهُ كأن قدأ مشكهُ وحبَسَهُ عن البائع

﴿ مادة ٣٤٩ ﴾ الزيادةُ وهي ضَمُّ شيءً من (مال ١٣٦) (المشتري ١٦١) وعِلاَوَتُهُ الى (المبيع ِ ١٠١) تكونُ مانعًا من الردِّ · مثلًا ضَمُّ الخَيْطِ والصَّبغ الى التوب بالخياطة والصِّباعَة وعَرْسُ الشَّجَر في الارض من جانب المشتري مانع للردِّ ﴿ مادة ٣٥٠ ﴾ اذا وُجِدَ (مانِعُ للردِّ ٣٤٩) فليسَ (للبائع ِ ١٦٠) أَنْ يَستردُّ (المبيع ٢٠١) ولو (رَضِيَ ٢٠٢) (بالعَيْبِ الحادثِ ٣٤٧) بل يَصيرُ مجبورًا على إعطاء (نُقْصان الثُّمَن ٣٤٦)حتى إنَّهُ بهذهِ الصورةِ لو (باع ١٠٥٠و١١٠) (المشتري ١٦١) المبيعَ بعد اطَّلاعِهِ على (عَيبِقديم ٣٣٩) فيهِ كانَ لهُ أَنْ يَطْلُبَ تُقصانَ الثُّمَن من البائع ويأخذَهُ منه ٠مثلًا إنَّ مشتريَ الثوبِ لوفَصَّلَ منهُ فميصًا وَخَاطَهُ ثُمُ اطَّلَعَ على عَبْبِ قديم فيهِ ليسَ للبائعِ أَنْ يَسْتَرِدُّهُ ولو رَضِيَ بالميبِ الحادث بل يُجْبَرُ على إعطاء نُقصانِ النَّمَنُ للشَّتري ولو باعَ المشتري هذا الثوبَ ايضاً لا يكونُ بيعُهُ مانِعاً لهُ من طَلَبِ نُقصانِ الثَّمَنِ · وذلك لانهُ حيثُ صارَ مَمُّ الجَيْطِ الذي هو من (مالِ ١٢٦) المشتري للبيع ِ مانعاً من الردِّ وليس للبائم في هذمِ الحالةِ استرادادُ المبيعِ عَغِيْطًا فلا يكونُ (بَيعُ ١٢٠) المشتري حينئذ حَبْسًا وإمْسَاكًا للبيع

﴿ مَادة ٣٥٣﴾ اذا اشترى شَخْصُ مِقْدَارًا (مُعَيَّنًا ١٠٩) من جِنْسِ واحِدٍ من (المكيلاتِ ١٣٦) و (الموزوناتِ ١٣٤) وما (قَبَضَهُ ٢٢٧١ ل ٢٧٧) ثم وَجَدَ بَعْضَهُ مَعِيبًا كان (مُخْيرًا ١١٦) إِنْ شَاءَ (قَبِلَهُ ١٠٢) جميعًا و إِنْ شَاءَ ردَّهُ حميعًا

﴿ مادة ٣٥٣ ﴾ اذا وَجَدَ (المُشتري ١٦١) في الحِنْطَةِ والشَّمِيرِ وأَمثالِهِمَا مِن الحُنْطَةِ والشَّمِيرِ وأَمثالِهِمَا مِن الحُنُوبِ المُشْتَرَاةِ تُرابًا فإن كانَ ذلكَ التَّرابُ يُعَدُّ قليلاً سِفْ (العُرْفِ مِن الحُبُوبِ المُشْتَرَاةِ تُرابًا فإن كانَ كثيرًا مجيثُ يُعَدُّ (البَيْعُ ١٢٠) وإن كانَ كثيرًا مجيثُ يُعَدُّ (عيبًا عِندَ الناسِ يكونُ المشتري مُغَيِّرًا [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٤٥٤ ﴾ البيضُ والجَوْزُ وما شَاكَلَهُمَا اذَا ظَهَرَ بَعْضُهَا فَاسِدًا فَمَا لا يُسْتَكُثُرُ فِي (العادةِ والعُرْفِ بِ١٣٥ له ١٤٥) كالاثنينِ والثَلاثَةِ فِي المَائَةِ يَكُونُ مَعْفُوًا و إِنْ كَانَ الفَاسِدُ كَثيرًا كَالعَشَرةِ سِيفِ المَائَةِ كَانَ الفَاسِدُ كَثيرًا كَالعَشَرةِ سِيفِ المَائَةِ كَانَ (لَمُنْتَرِي ١٦١) وأستردادُ (ثَمْنِهِ ١٦٢) منهُ كَاملًا [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٣٥٥﴾ اذا ظَهَرَ جَمِيعُ (المَبيع ١٥١)غيرَ مُنتَفَع به اصلاً كان (البيعُ ١٢٠) (باطلاً ١١٠) وَ (المُشتَرَي ١٦١) استِردَادُ جَمَيع الثَّمَنِ من (البائع ِ ١٦٠) · مثلاً لو اشترى جوزًا او بيضاً فَظَهرَ جَميِعُهُ فاسدًا لا يُنتَفَعُ به كان المشتري استردادُ (ثمنه ٢٥٢) كاملاً من البائع

الفصل السابع

﴿ فِي (الغَبْنِ ١٦٥) و (التغرير ١٦٤) ﴿

﴿ مَادَةَ ٣٥٦﴾ اذَا وُجِدَ (غَبَنُ فَاحِشُ ١٦٥) في (البيع ١٢٠) ولم يُوْجَدُ (تَغْرِيرُ ١٦٤) فليسَ للمَغْبُونِ أَنْ (يَفَسَخَ ٣٠٣و٣٠٣٥) (البَيعَ ١٢٠) الأَّ أَنَّهُ اذَا وُجِدَ الغَبْنُ وَحْدَهُ في (مال ١٢٦) (البتيم ٩٤٣) فلا (بضِحُ ١٠٨) البيعُ ، ومالُ الوقفِ وبَنْتُ المالِ حُكْمَهُ حُكُمُ مالِ البتيمِ ﴿ مادة ٣٥٧﴾ اذا (أَغرَّ ١٦٤) أَحَدُ (الْمُتبَايِعَيْنِ ١٦٢) الآخَرَ وتَحَقَّقَ أَنَّ فِي (البيع ِ ١٢٠) غَبْنًا (فَاحِشًا ١٦٥) فَللْمَغْبُونِ أَنْ (يفسخَ ٣٠٣٥٣٠٢ و٣٠٤)البيعَ حينئذ

﴿ مادة ٣٥٨ ﴾ اذا ماتَ من أُغِرَّ (بِغَبْنِ فَاحِشِ ١٦٠) فلا تَنْتَقِلُ (دعوى ١٦١) التَغْرِير الى وارثِهِ

﴿ مادة ٣٥٩ ﴾ (المشتري ١٦١) الذي حَصَلَ له (نغرير ١٦٤) اذا اطَّلَعَ على (الغَبْنِ الفَاحِشِ ١٦٠) ثم تصرَّفَ في (المبيع ِ ١٠١) تصرُّفَ الملاَّكِ سَقَطَ حقُّ (فَسَخِهِ ٣٠٣ و٣٠٣ و٣٠٤)

﴿ مادة ٣٦٠﴾ اذا هَلَكَ او استُهْلِكَ (المبيعُ ١٥١) الذي صار في (بيعهِ الله مادة ٣٤٠) الذي صار في (بيعهِ الم من المعرف في المعرف أن المعرف المعرف

الباب السابع

﴿ فِي بِيانِ انواعِ (البيعِ ١٢٠) وأَحكامهِ وينقسمُ الى ستةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ انواعِ (البيعِ ١٢٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ٣٦١﴾ يُشتَرَطُ فِي (انعِقَادِ ١٠٣) (البَّبَعِ ٢٠٠٠) صُدُورُ (رُكُنهِ ١٤٩) مِنْ أَهْلِهِ اللهِ العاقلِ المميِّزِ وإِضَافَتُهُ الى محلّ قابل لِعُكُمهِ

﴿ مَادَةُ ٣٦٣﴾ (البيعُ ١٢٠) الذي في (رُكنهِ ١٤٩) خَلَلُ كبيع ِ (المجنونِ ٩٤٤)(باطِلُ ١١٠)

﴿ مَادَةَ ٣٦٣﴾ الْحَلُّ القَابِلُ لَحُكُمْ (البيع ١٢٠) عِبَارَةٌ عن (المبيع ١٢٠) عِبَارَةٌ عن (المبيع ١٥١) الذي يكونُ موجودًا ومَقدورَ (التَّسْلِيمِ ١٢٦ له ٢٧٢) وَ (مالاً مُتَقَوِّمًا ١٢٧) فَبَيعُ المَعدومِ ومَا ليس بَقدورِ التَّسْلِيمِ ومَا ليس بَالَ متقوِّمٍ (باطلُ ١١٠)

﴿ مادة ٣٦٤﴾ اذا وُجِدَ شَرْطُ (انعِقَادِ ١٠٣) (البَيْعِ ١٢٠) ولم يكُنْ مشروعًا باعتبار بعض ِ اوصافهِ الحَارِجةِ كما اذا كانَ (المَبيعُ ١٥١) مجهولاً او كانَ في (الثَّمَنِ ١٥٢) خَلَلُ صارَ البيعُ (فاسدًا ١٠٩)

﴿ مَادَةَ ٣٦٥ ﴾ يُشْتَرَطُ (لنَفَادِ ١١٣) (البيعِ ١٢٠) أَنْ يَكُونَ (البائعُ ١٦٠) مَالَكًا (للبيعِ ١٥١) او (وَكِيــلاَّ ١٤٤٩) لمَالَكِهِ او (وليَّهُ ٩٧٤) او (وصيَّهُ ٩٧٤) وأَنْ لا يَكُونَ في المبيع ِ حَقُّ الغير

﴿ مَادَةُ ٣٦٦﴾ (البَيْعُ الفاسِدُ ١٠٩) يَصِيرُ (نافِذًا ١١٣) عَندَ (القبض ٢٦٦٢ ل ٢٧٧) بعني يَصيرُ تَصرُّفُ (المُشْتَري ١٦١) في (المَبيع ١٥١) (جائزًا ١٠٨) حينئذ

﴿ مادة ٣٦٧﴾ اذا وُجِدَ في (البيع ١٢٠) أَحَدُ (الحَيِارَاتِ ١١٦)

فلا يكونُ (الازماء١١)

﴿ مادة ٣٦٨﴾ (البيعُ ١٢٠) الذي يتعلَّقُ بهِ حقُّ الغَيْرِ (كبيعِ ِ الفُضُولِيِّ ١١٢) و (بيع ِ المرْهُونِ ١١٨) (ينعقدُ ١٠٦) موقوفًا على إِجازَةِ ذلكَ الغير

الفصل الثاني

﴿ فِي بيانِ احكامِ انواعِ البيُّوعِ ﴾

﴿ مَادَةَ ٣٦٩﴾ حُكُمُ (البِيعِ ١٢٠) (الْمُنْعَقِدِ ١٠٦) الْلُكِيَّةُ يعني صَبْرُورَةَ (المُسْتَرِي ١٦١) مَالِكًا (اللَّبِيعِ ١٥١) و (البَــائِعِ ١٦٠) (الشَّمَنِ ١٠١) و (البَــائِعِ ١٦٠)

﴿ مَادة ٣٧٠﴾ (البَيْعُ البَاطِلُ ١١٠) لا يُفيدُ الحُكُمَ أَصَلَا فَإِذَا (فَبَضَ ٢٦٢ اللهُ ٢٧٠) (المشتري ١٦١) (المبيع ١٥١) (بإِذَن ٣٠٣و٤٠٥) (البائع ١٦٠) في البيع الباطلِ كانَ المبيعُ (المانة ٢٦٢) عندَ المشتري فلو هَلَكَ بلا تَعَدِّ لا (بضمَنُهُ ٤١٦)

﴿ مَادَةُ ٢٧١﴾ (البَيْعُ الفَاسِدُ ١٠٩) نَفْيِدُ حُكُماً عَنَدَ الْقَبْضِ بَ الْمَاسِدُ ١٠٩) (المَيْعُ الْمَاسِدُ ١٠١) (المُبِيعَ ١٠١) (المُجْوَنِ٣٠٠٥) لَعَنِي أَنَّ (المُبِيعَ ١٠١) (المُخْرِقِ٣٠٠٠) (المُبْيعُ ١٥١) بَيْعًا فَاسِدًا (الْبَائع ١٦٠) صار مَالِكًا لهُ مَ فَاذَا هَلَكَ (المُبِيعُ ١٥١) بَيْعًا فَاسِدًا

عندَ المشتري لَزِمَهُ (الضمانُ ٤١٦) يعني أَنَّ المبيعَ اذا كَانَ من (المِثلِيَّاتِ اللهُ المُثلِيَّاتِ اللهُ واذا كان (قِيمِيًّا ١٤٦) لزمتُهُ (قيمتُهُ ١٥٤) يومَ قَبْضِهِ

﴿ مَادَةُ ٣٧٣﴾ أَذًا (فُسِخَ ٣٠٣و٣٠٣و٢٠) (البَيْعُ الفاسِدُ ١٠٩) فإِنْ كَانَ (البَائعُ ١٦٠) قَبَضَ (الثَّمَنَ ١٥٢) كَانَ (للشَّتري ١٦١) أَنْ يَجبِسَ (المبيعَ ١٥١) الى أَنْ يَأْخُذَ الثَمنَ ويسترِدُّهُ من البائع

﴿ مَادَةَ ٣٧٤ ﴾ (البيعُ النافذُ ١١٣) يُفيدُ الْحُكَمَ في الحال ﴿ مَادة ٣٧٥ ﴾ اذا كان (البَيْعُ لازماً نافِذًا ١١٤) فليسَ لأَحَدِ (الْمُتَبَايِعَيْنِ ١٦٢) الرجوعُ عنهُ

﴿ مادة ٣٧٦﴾ اذا كانَ (البَيْعُ غيرَ لازم ١١٥) كانَ حقُّ (الفَسْخِ ِ ٣٠٠و٣٠٣و٣٠) لمنْ لهُ (الحِيَار ١١٦)

﴿ مادة ٣٧٧ ﴾ (البَيْعُ الموقوفُ ١١١) يُفيِدُ الحُكُمَ عندَ (الإِجَازَةِ بِ مادة ٣٧٧)

﴿ مادة ٣٧٨﴾ (بَيعُ ١٢٠) (الفُضُولِيِّ ١١٢) اذا (اجَازه ٣٠٣و٣٠) ماحبُ (المال ١٢٦) او (وكِنْلُهُ ١٤٤٩) او (وصِيْهُ ١٧٤) او (وَلَيْهُ ١٧٤) (نَفَذَ ١١٤) او (وصِيْهُ ١٧٤) او (وَلَيْهُ ١٧٤) (نَفَذَ ١١١) وإلاَّ أَنَّهُ بُشْتَرَطُ (نَفَذَ ١١١) وإلاَّ أَنَّهُ بُشْتَرَطُ (الفسخ ٢٠٢ و ٣٠٤) و (المشتري ١٦١) (الصِحَّةِ ١٠١) الإِجَازَةِ أَنْ يكونَ كُلُّ من (البائع ١٦٠) و (المشتري ١٦١) والمُجِيز و (المبيع ١٥١) قائمًا فاذا كانَ أَحَدُ المذكور بْنَ هَالِكًا فلا تَصِحُّ الإِجازة

﴿ مادة ٢٧٩ ﴾ بما أَنَّ لِكُلِّ مِن البَدَلَيْنِ فِي (بَيْعِ الْمُقَايَضَةِ ١٢٢) حُكْمَ (المبيع ١٠١) تُعتبرُ فيهما شَرَائطُ المَبيعِ فاذا وقعت مُنَازَعَةٌ فِي أَمْرِ (التسليمِ ٢٢٦١ ل ٢٧٧) لَزِمَ أَنْ يُسَلِّمَ ويَتَسَلَّمَ كُلُّ مِن (المتبايعَيْنِ ١٦٢) معاً

الفصل الثالث

﴿ فِي حَقِّ (السَّلَمَ ١٢٣) ﴾

﴿ مادة ٣٨٠﴾ (السَّلَمُ ١٢٣) (كالبيع ١٢٠) (ينعقدُ ١٠٦) (البائع ِ الله يجابِ ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) يعني اذا قالَ (المشتري ١٦١) (اللبائع ِ ١٦٠) (اللبائع ِ ١٦٠) الفَّدَ وَقَبِلَ اللهَ كَبْلِ من الحِنطة وقبِلَ اللهَ وَنَالَ اللهَ وَنَالَ اللهُ وَنَالَ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ ال

﴿ مادة ٣٨١ ﴾ (السَّلَمُ ١٢٣) انما يكونُ صحِيحًا في الاشياء التي نَقبَلُ

التعيينَ بالقَدْرِ والوَصْفِ كَالْجُودَةِ والخِسَة

﴿ مادة ٢٨٣﴾ (المَكِيلاَتُ١٣٣) و(الموزُونَاتُ ١٣٤) و(المذُرُونَاتُ ١٣٤) و(المذْرُوعاتُ ١٣٦) و(المذْرُوعاتُ ١٣٦)

﴿ مادة ٣٨٣﴾ (العَدَدياتُ المنقاربةُ ١٤٧) كما نتعيَّنُ مقاديرُهَا (بالعدِّ ، ١٣٠) لتعيَّنُ (بالكَيْلِ ١٣٣) و (الوزنِ ١٣٤) ايضاً

﴿ مادة ٣٨٤ ﴾ ما كانَ من (العددياتِ ١٣٠) كاللَّبِنِ والأَجْرِ يَلزمُ أَنْ يكونَ قالَبُهُ ايضاً (مُعَيِّناً ١٠٩)

﴿ مادة ٣٨٥﴾ الكَرِّبَاسُ والجُوْخُ وأَمثالُهُمَا من (المذروعاتِ المَّرَابُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ وَمَ اللهُ وَمَنْ اللهُ وَمِنْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

﴿ مَادَةَ ٣٨٦﴾ ﴿ يُشْتَرَطُ لَصِحَةِ (السَّلَمِ ١٢٣) بِيانُ جِنْسِ (المبيع ١٠١) مثلاً إِنَّهُ حِنْطَةُ او أَرُزُّ او تَمْرُ و نوعِهِ ككونِهِ يُسْقَى من مَاءُ المَطَر ﴿ وهو الذي نُسِمّيهِ فِيعُرْفنَا بَعْلاً ﴾ او بماء النَّهْرِ والعَيْنِ وغيرِهَا ﴿ وهوما يسمى عندنا سَقْياً ﴾ وصفتِهِ كالجيّدِ والحَسِيْسِ وبيانُ مقدار (الثَّمَنِ ١٥٢) والمبيع وزَمانِ (تسليم عندنا) ومكانه ومكانه

﴿ مادة ٣٨٧﴾ يُشْتَرَطُ لِصِعَةِ بِقَاءُ (السَّلَمِ ١٢٣) تَسَلَيمُ (الثَّمَن ١٥٢) في (مجلِسِ العَقْدِ ١٨١) فاذا نفرَّقَ (العَاقِدَانِ ١٦٢) قَبْلَ تَسَلَيمِ رأْسِ مالِ السَّلَمِ (انفَسِخَ ٣٠٠و٣٠٠٠) (العَقْد ١٠٣) [انظر المادة ٥١]

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ (الاستصناع ١٢٤) ﴾

﴿ مَادَة ٣٨٩﴾ كُلُّ شَيُّ (تَعُومِلَ ٣٧) (استِصنَاعُهُ ١٢٤) بَصِحُ فيهِ اللَّهُ مَادَة ٣٨٩) وأَمَّا مَا لَم يُتَعَامَلُ بِاستِصْنَاعِهِ إذا بُيِّنَ فيهِ اللَّهُ اللَّهُ مَا مَا لَم يُتَعَامَلُ بِاستِصْنَاعِهِ إذا بُيِّنَ فيهِ اللَّهُ كَانَ صَارَ (سَلَمًا ١٢٣) وتُعتبرُ فيهِ حينتُذِ شروطُ السَّلَمِ واذا لَم بِبيَّنَ فيه المُدَّةُ كَانَ مِن قبيلٍ الاستَصْنَاعِ إيضًا [انظر المادة ٣٧]

لَّ مَادَة ٣٩٠ ﴾ يَلزَمُ في (الاستِصْنَاع ِ١٢٤) وَصْفُ (المَصنُوع ِ١٣٤) وَصَفُ (المَصنُوع ِ١٣٤) وتعريفُهُ على الوجهِ الموافق ِللمَطْلُوب

﴿ مادة ٣٩١ ﴾ لا يَلزمُ في (الاستِصْناع ١٢٤) دَفَعُ (الثَّمَن ٢٥٢) حَالاً

اي وفت(العَقْد ١٠٣)

القصل الخامس

﴿ فِي احكام (بيع ِ١٢٠) المَريض ﴾

﴿ مَادَةُ ٣٩٣﴾ اذا (باع ٢٠٠) شَخْصُ فِي (مَرَضِ مُوتَهِ ١٠٩٠) شيئًا من (مَالِهِ ١٢٦) لاَّ حَدِ وَرَثَتِهِ فَيَصِيرُ ذلكَ مُوقُوفًا على (إِجَازَةِ ٣٠٣ و٣٠٤) سائرِ الوَرَثَةِ فَإِن أَجَازُوا بعد مَوتِ المريضِ (يَنفُذُ ١١٣) (البيعُ ١٢٠) و إِنْ لم يُجيزوا لا يَنفُذُ [انظر المادة ٣٣]

﴿ مَادَة ٣٩٤﴾ اذا (باع ١٢٠) المريضُ في (مَرَضِ مُوتِهِ ١٥٩٠) شيئًا المجنبي شَمَنِ المِثْلِ (صَحَ ١٠٨) (بيعُهُ ١٢٠) وإنْ باعَهُ بدونِ ثَمَنِ المِثْلِ وَ (سَلَّمَ ٢٢٦ له ٢٧٧) (المَبيعَ ١٥١) كانَ بيعَ مُحَاباة يُعتبرُ من ثُلْثِ المِثْلِ وَ (سَلَّمَ كَانَ الثَّلْثُ لا بني بها كَزِمَ (مَالِهِ ٢٢١) فإنْ كانَ الثَّلْثُ لا بني بها كَزِمَ (مَالِهِ ٢٢١) فإنْ كانَ الثَّلْثُ لا بني بها كَزِمَ (المَثْتَرِيَ ١٦١) إكالُ ما نقصَ من ثَمَنِ المِثْلُ و إعطاؤُهُ للورثة فإنْ اكملَ لزمَ (البيعُ ١٦٠) و إلا كانَ للورثة (فَسَخْهُ ٢٠٣٥ ٣٠٢ ٣٠٤) ، مثلاً لو

كَانَ شَخْصُ لا (يَملِكُ ١٢٥) إِلاَّ دَارًا تَسَاوِي الفَّا وَخَسَمَا نَهْ قِرْشَ فَباعَ الدَّارَ المَّذَكُورةَ فِي مَرَضِ مُوتهِ لاجنبي غير وارِثِ لَهُ بأَلْفِ قِرْشَ وَ (سَلَّمَهَا ٢٧٠) له ثم ماتَ فَهَا أَنَّ ثُلْثَ مَالَهِ بِنِي بَا حَابَى بَهِ وَهُو خَسُما نَهُ قِرْشِ كَانَ هذا البيعُ صحيحاً مُعتبرًا وليسَ للورثة فَسِخُهُ حينئذ واذا كانَ المَريضُ قد باع هذه الدارَ بخمسِمائة قِرْشَ وسلَّمَها للشتري فَهَا أَنْ ثُلْثَ مَالِهِ الذي هو خَسُما نَة قِرْشِ فينئذ للورثة أَنْ يَطلُبُوا من المُشتري فِصْفَ ما حابى به وهو الفُ قِرْشِ فينئذ للورثة أَنْ يَطلُبُوا من المُشتري فِصْفَ ما حابى به وهو خَسُما نَة قِرْشَ فإن أَدًاها للتَّرِكَة لم يكن للورثة فِسَعُ البَيْعِ ما حابى به وهو خَسُما نَة قِرْشَ فإن أَدًاها للتَّرِكَة لم يكن للورثة فِسَعُ البَيْعِ وإنْ لم يؤدِّ ها كان للورثة الفسخُ واستردادُ الدار [انظر المادة ٢٣]

﴿ مادة ٣٩٥﴾ اذا (باع ١٢٠) شَغْصُ فِي (مَرَضِ مُوتِهِ ١٥٩٥) (مالَهُ ١٢٦) بِأَ قُلَ مِن ثَمَنِ المِثْلِ ثَمَ ماتَ مديونًا وتَرَكَنُهُ مُستغرَقَةٌ كان (الاصحابِ الدُّيُونِ ١٥٨) أَن يُكَلِّفُوا (المُشتري ١٦١) بإبلاغ (قبمة ١٥٤) منا اشتراهُ الى ثَمَنِ المِثْلِ و إِكَالِهِ وأَ دائِهِ للتَرَكَةِ فَإِنْ لَم يَفْعَلُ (فسخوا منا اشتراهُ الى ثَمَنِ المِثْلِ و إِكَالِهِ وأَ دائِهِ للتَرَكَةِ فَإِنْ لَم يَفْعَلُ (فسخوا

الفصل السادس

﴿ فِي حَقِّ (يَبْعُ الْوَفَاءُ ١١٨) ﴾

﴿ مادة ٣٩٦ ﴾ كما انَّ (البائعَ وَفَاءَ ١١٨) لهُ أَنْ يَرُدُّ (الثَّمَنَ ١٥٢)

ويَأْخُذَ (المَبيعَ ١٠١) كذلكَ (للمشتري ١٦١) أَنْ يَرُدُّ المبيعَ ويستردِّ الثَّمَنَ [انظر المادة ٣]

﴿ مادة ٣٩٧﴾ ليسَ (للبائع ِ ١٦٠) ولا (للشتري ١٦١) (بَيْعُ ١٢٠) (مَبيعُ ١٥١) (الوفاء ١١٨) لشخص آخَرَ [انظرالمادة ٣]

﴿ مَادة ٣٩٨﴾ اذا شُرِطَ في (بَيْعِ الوَفاءِ ١١٨) أَنْ يكُونَ قَدْرٌ من منافع (المبيع ١٠١) (للشتري ١٦١) (صَحَّ ١٠٨) ذلك مثلاً لو نقاولَ (المبائعُ ١٦٠) والمشتري وترَ اضيًا على أَنَّ الكَرْمَ المبيعَ بيعَ وَفَاءُ تكونُ عَلَّهُ مُنَاصَفَةً بين البائع والمشتري صَحَّ ولَزِمَ الإيفاءُ بذلكَ على الوجه المشروح [انظر المادة ٣٨]

﴿ مادة ٣٩٩﴾ اذا كانتُ (قيمةُ ١٥٤) (المال ِ١٢٦) (المبيع بالوفاء ١١٨) مُساَويةً (للدَّين ِ١٥٨) وهلَكَ المالُ في يد ِ (المشتري ١٦١) سقطَ الدَّينُ في مُقابَلتِهِ

﴿ مادة ٤٠٠ ﴾ اذا كانت (قيمة ١٥٠) (المال ١٢٦) (المبيع ١٥١) المقصة عن (الدَّيْنِ ١٥٨) وهَلَكَ المبيعُ في يد المشتري سقط من الدَّينِ بقَدْرِ قيمتِهِ واستَردَّ المشتري الباقيَ وأَخذَهُ من (البائع ١٦٠) الدَّينِ بقَدْرِ قيمتِهِ واستَردً المشتري الباقيَ وأخذَهُ من (البائع ١٦٠) ﴿ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ ١٢٠ ﴾ (المال ١٢٦) (المبيع وَفَاءً ﴿ مَا اللَّهِ مَقْدَارِ (الدَّيْنِ ١٥٨) وهَلَكَ المبيعُ في يد (المشتري ١٦١) سقَطَ من قيمتِهِ قَدْرُ ما يُقابِلُ الدِّينَ و (ضَمِنَ ١٦١) المشتري اراك الزيادة إن كان هلاكُهُ بالتعدّي وأمًا إن كان بلا تعدّ فلا يلزمُ المشتريك أدَاءُ إِنْ كَانَ عَلَى اللَّهِ عَلَى المُسْتَرِيكِ أَدَاءُ إِنْ كَانَ بَلا تعدّ فلا يلزمُ المشتريكِ أَدَاءُ إِنْ كَانَ بَلا تعدّ فلا يلزمُ المشتريكِ أَدَاءُ إِنْ كَانَ بَلا تعدّ فلا يلزمُ المشتريكِ أَدَاءُ إِنْ كَانَ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ المُنْ عَلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّه

تلك الزيادة

﴿ مادة ٤٠٢﴾ اذا ماتَ أَحَدُ (المتبايِعَيْنِ ١٦٢) (وَفَاءَ ١١٨) انتقلَ حقُّ (الفسخ ٢٠٣و٣٠٣ و٣٠٤) للوارثِ

﴿ مادة ٤٠٣﴾ ليس لسائرِ الغُرَمَاءِ التَعَرُّضُ (للمبيع ِ وَفَاءَ ١١٨) ما لم يَستوف ِ (المشتري ١٦١) (دينَهُ ١٠٨)

تحريرًا في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية من اعضاء شورى الدولة ناظر ديوان الاحكام العدلية الحمد خاوصي سيف الدين احمد جودت

من اعضاء الجمعية من اعضاء شورى الدولة من اعضاء ديوان الاحكام العدلية علاء الدين عمد امين احمد حلى



الكتاب الثاني

﴿ فِي (الْإِجَارَاتِ ٤٠٠) ويشتملُ على مُقَدَّمَةً ﴾ ﴿ وثمانيةِ ابواب ﴾

المعدمة

﴿ فِي الاصطلاحاتِ الفِقِهيَّةِ المتعلقةِ بالإِجارة ﴾

﴿ مادة ٤٠٤﴾ الأُجْرَةُ الكِرَاءُ اي بَدَلُ المنفعةِ والإِيجارُ المُكاراةُ والاستئجارُ الأكبراءُ

﴿ مادة ٤٠٥ ﴾ الإِجَارةُ في اللغَةِ بمعنى (الأُجْرةِ ٤٠٤) وقد استُعمِلَتْ في معنى الايجارِ ايضاً وفي اصطلاح الفُقهاء بمعنى (بيع ِ ١٢٠) المنفعة المعلومة ِ في مُقابَلةِ عِوَضِ معلوم

﴿ مادة ٢٠٦ ﴾ (الإِجارةُ اللازمةُ ١١٤) هي (الإِجارةُ ٤٠٥) (الصحيحةُ مادة ٢٠٠) العاريةُ عن (خيارِ العَيْبِ ٣٣٨ له ٣٠٨) و (خيارِ الثَّمْرُطِ ٣٠٠) و (خيارِ الثَّمْرُطِ ٣٠٠) و (خيارِ الثَّمْرُطِ ٣٠٠) و ليس لأَحدِ (الطرفين ِ ١٦٢) (فسخُهَا ٣٠٣ و٣٠٣ و ٣٠٠) بلا عُذْر

﴿ مادة ٤٠٧﴾ الإِجارَةُ الْمُنْجَزَةُ (إِيجارٌ ٤٠٤) مُعتبرٌ من وقت

(العَقَد ِ ١٠٣)

﴿ مادة ٤٠٨ ﴾ الإِجَارَةُ اللَّضَافَةُ (إِيجَارٌ ٤٠٤) مُعتبرٌ من وقت مُعيَّنِ مُستقْبَلِ · مثلاً لو استُوْجِرَتْ دارٌ بكذا (نُقودِ ١٣٠) لكذا مُدَّةِ اعتبارًا من اوَّلِ الشهْرِ الفلانيِّ الآتِي (تنعقد ١٠٦) حالَ كونها إِجارةً مُضَافَةً [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٤٠٩ ﴾ الآجِرُ هو الذي أَعْطَى المأْجُورَ بالإِجارةِ ويقالُ له ايضاً المُكاريَ بِضَمِّ الميم ومُؤْجِرُ بكسرِ الجيم

﴿ مادة ٤١٠ ﴾ المُستأجِرُ بكسرِ الجيم هوالذي (استأجَر ٤٠٤)

﴿ مادة ٤١١ ﴾ المأجُورُ هو الشيُّ الذي أُعطِي بالكِراءُ ويقالُ لَهُ المُؤْجَرُ والمستأُجَرُ بفتح ِ الجبم فبهما

﴿ مادة ٤١٢ ﴾ الْمُستأَجِرُ فيه بفتح الجيم هو (المالُ ١٢٦) الذي (سَلَّمَهُ اللهُ مادة ٤١٢ ﴾ الذي التزمهُ (المستأجِرُ ٤١٠) (للأجير ٤١٣) لأَجلِ ايفاء العَمَلِ الذي التزمهُ (بِعَقْدِ ١٠٣) (الإجارة فع ٤٠٠) كالثيابِ التي أُعْطِيَتْ للخيَّاطِ على أَنْ يَخْيطَهَا والحُمُولَةِ التي أُعطيتُ للحمَّال لينقُلْهَا

﴿ مَادَةُ ١٣٤ ﴾ (الأَجِيرُ ٤٢٢) هوالذي آجَرَ نفسَهُ

﴿ مادة ١٤٤﴾ أَجْرُ المِثْلِ هو الأُجْرَةُ التي قَدَّرَتُهَا اهلُ الحَبْرةِ السَالِمِينَ عن الغَرَضَ

﴿ مادة ٤١٥﴾ الأَجْرُ الْسَمَّى هو (الأُجْرَةُ ٤٠٤) التي ذُكِرَتْ و (تعيَّلَتْ ١٥٩) حينَ (العَقْد ١٠٣) ﴿ مادة ٤١٦﴾ الضَّمَانُ هو إِعْطَاءُ مثِلِ الشَّيِّ إِنْ كَانَ من (المُثْلِيَّاتِ مِنْ المُثْلِيَّاتِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ لِيَّاتِ ١٤٥) وقيمتِهِ إِنْ كَانَ من (القِيميات ١٤٦)

﴿ مادة ١٨٤﴾ المُستَرضِعُ هوالذي الترَّمَ ظِئْرًا (بِالأَجْرَة ٤٠٤) ﴿ مادة ١٩٤﴾ (الْمُهَايَّاةُ ١١٧٤) عِبَارَةٌ عن نقسيم المنافع كإعطاء القرارِ على انتفاع أَحدِ الشريكين ِ سَنَةً والآخرِ أُخْرَى مُنَاوَبَةً في الدارِ (المُشْتَرَكَةِ ١٠٤٥) مثلاً



الباب الاول

﴿ فِي بيانِ الضوابطِ العموميَّة ﴾

﴿ مادة ٢٠٠﴾ (المَعْفُودُ ١٠٣) عليهِ فِي (الاِجارةِ ٤٠٥) في المنفعةُ ﴿ مادة ٢١٤ ﴾ (الإِجَارة و ٤٠٠) باعتبار (المعقود عليه ١٠٠) على نَوعَينِ النَّوعُ الاوَّلُ (عَقَدُ ١٠٠) الإِجَارةِ الواردُ على منافِع (الأعيان ١٠٩) ويقالُ الشيِّ المُوْجَرِعَيْنُ (اللَّاجُورِ ١١١) وعَيْنُ (المُستأجَرِ ١١١) وهـذا النوعُ ينقسمُ الى ثلاثة اقسام و القسمُ الاولُ (إِجَارَةُ ٤٠٠) (العَقَار ١٢٩) (كإيجارِ ٤٠٤) الدُّورِ والاراضي والقسمُ الثاني إِجَارةُ (العُرُوضِ ١٣١) كإيجارِ الملابِسِ والأَواني والقسمُ الثالثُ إِجارَةُ الدُّواتِ النَّوعُ الثاني عَقَدُ الإِجارةِ الواردُ على المَملَ وهنا يقالُ للمُّ جُورِ (أَجير ١٣٠٤) كاستئجارِ الخَدَمةِ والعَملَةِ وَ السَّنْجَارُ الخَدَمةِ والعَملةِ وَ السَّنْجَارُ ٤٠٤) الربابِ الحَرفِ والصَّنَائِع هو من هذا القبيلِ حيثُ انَّ يقطع أَنْ إِجارةً على العَمل كَما انَّ نقطيعَ الثُوبِ على انَّ السِّلْعة للخَيَّاطِ مثلاً لَيْخِيطُ ثُوبًا يَصِيرُ إِجارةً على العَمل كَما انَّ نقطيعَ الثُوبِ على انَّ السِّلْعة من عندِ الخيَّاطِ استصناعُ

﴿ مادة ٢٢٤ ﴾ الأجيرُ على قسمُ الأوّلُ هو الأجيرُ الحَاصُ الذي استُوْجِرَ على أَن يَعْمَلَ (المُستأجرِ ١٤٠) فقط كالحَادِمِ الموظف الذي استُوْجِرَ على أَن يَعْمَلَ (المُستأجرِ ١٤٠) فقط كالحَادِمِ الموظف القسمُ الثاني هو الأجيرُ المُشتَرَكُ الذي ليسَ بُقيدٍ بِشَرْطِ أَنْ لا يَعْمَلَ لغيرِ المستأجرِ كالحَالِ والدلال والحَيَّاطِ والساعاتي والصائع واصحابِ كروساتِ الكَراء واصحابِ الزَّوَارِقِ الذينَ هم يُكارُونَ في الشَوارِع والجَوَّالِ مثلاً فإنَّ كُلاً من هوُلاء أجيرٌ مُشتَرَكُ لا يختصُّ بشخص واحد ولهُ أَنْ يَعْمَلَ لكلِّ أَحَد لكنَّهُ لو استُوْجِرَ أَحَدُ هوُلاء على أَن يَعْمَلَ المُستأجرِ الى وقت معين بكونُ اجِيرًا خاصًا في مُدَّةِ ذلكَ الوقت وكذلك لو استُوْجِرَ حَمَّالُ او ذو يكونُ اجِيرًا خاصًا في مُدَّةِ ذلكَ الوقت وكذلك لو استُوْجِرَ حَمَّالُ او ذو كوسةِ او ذو زَورَقِ الى مُعَلِّ مُعَيَّنِ بشرُطِ أَنْ يَكُونَ مخصوصاً بالمستأجرِ وأَنْ كروسةٍ او ذو زَورَقِ الى مُعَلِّ مُعَيَّنِ بشرُطِ أَنْ يَكُونَ مخصوصاً بالمستأجرِ وأَنْ

لا يَعمَلَ لغيرِهِ فَإِنَّهُ أَجِيرٌ خاصُّ الىأَنْ يَصِلَ الى ذلك المَحَلِّ

﴿ مادة ٢٣٤ ﴾ كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ (مُسْتَأْجِرُ ١٠٠) (الأَجِيْرِ الحَاصَ ٢٢٤) شَخْصاً واحِدًا كذلك يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الاشخاصُ المتعدّدةُ الذينَ هم في حُكْمِ شخص واحِد مستأجِرِي أَجير خاصِّ بناءً عليهِ لو (استأجَرَ ٤١٠) اهلُ قريةٍ رَاعياً على أَنْ يكونَ مخصوصاً لهم (بِعَقْدِ ١٠٣) واحِد يكونُ الرَّاعي أَجِيرًا خاصًا ولكن لو جَوَّزُوا أَنْ يَرْعَى دَوَابٌ غَيْرِهِمْ كانَ حينئذٍ ذلكَ الرَّاعي (أَجِيرًا مشتَرَكاً ٢٢٤)

﴿ مادة ٤٢٤ ﴾ (الأَجيرُ المُشْتَرَكُ ٢٢٤) لا يستحقُّ (الأُجْرَةَ ٤٠٤) إِلاَّ بالعَمَلِ

ُ ﴿ مَادَةَ ٤٢٥ ﴾ (الأَجِيرُ الخَاصُّ ٤٢٢) يَشْتَحِقُّ (الْأَجْرَةَ ٤٠٤) اذا كَانَ فِي مُدَّةِ الإِجَارَةِ حَاضِرًا للعَمَلُ ولا يُشْتَرَطُ عَمَلُهُ بالفِعْلِ ولكِنْ ليسَ لهُ أَنْ يَتَنِعَ مِنَ العَمَلِ واذا امتنعَ فلا يَسْتَحِقُ الْأَجْرَةَ

﴿ مَادَة ٤٢٦﴾ مَن السَّعَقُ مَنْفَعَةً مُعَيَّنَةً (بِعَقْدِ ١٠٣) (الإِجَارَةِ ٤٠٠) لَهُ أَنْ يَستوفي مَا لَهُ أَنْ يَستوفي مَا فَوْقَهَا مَثْلًا لو (استأْجَرَ ١٠١) الحِدُّادُ حَانُوتًا عَلَى أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ ١ لَهُ أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ مَثْلًا لو (استأْجَرَ ١٤) الحَدُّادُ حَانُوتًا عَلَى أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ ١ لَهُ أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ صَنْعَةً مُساوِيةً فِي المَضَرَّةِ لصَنعةِ الحَدَّادِ ولكن لِيسَ لمن استأْجَرَ حانوتًا للعظارةِ أَنْ يَعْمَلُ فِيهِ صَنْعَةً الحَدُّادِ

﴿ مادة ٤٢٧ ﴾ كل ما اخَتَلَفَ باختلافِ السَّعْمِلِينَ يُعتبرُ فيهِ التقييدُ · مثلًا لو استكرى أحدُ لركوبهِ دابَّةً ليسَ له أَنْ يُرْكِبَهَا غَيْرَهُ

﴿ مادة ٤٢٨ ﴾ كلُّ ما لم يَخلِتف باختلافِ المستعملِينَ فالتقييدُ فيهِ لَغُوْ مَثْلًا لواستأْجَرَ أَحَدُ دارًا على أن يَسكُنَهَا لهُ أَن يُسكِنَ غيرَهُ فيها

﴿ مَادَة ٤٢٩ ﴾ لِلهَالِكِ أَنْ (يُؤْجِرَ ٤٠٤) (حِصَّتُهُ الشَّائِعَةَ ١٣٩) من الدَّارِ (المُشْتَرَكَةِ ١١٠٠) الشريكِهِ إِنْ كانتْ قابلةً (للقسمة ١١١٠) او لم تكن وليس له أَنْ يُؤْجِرَهَا لغيرهِ ولكن بعد (المهابأةِ ٤١٩) لهُ أَن يُؤْجِرَ نَوبتَهُ للغير

﴿ مادة ٤٣٠﴾ الشَّيُوعُ الطَّارِئُ لا يُفسِدُ (عَقْدَ ١٠٣) (الإِجارة ٤٠٥) مثلًا لو آجَرَ احدُ دارَهُ ثَم ظَهَرَ لنِصْفِهَا مُسْتَحِقٌ تَبقى الإِجارَةُ في نصفِهَا الآخَر (الشائع ١٣٩)

﴿ مادة ٣١٤ ﴾ يسوغُ للشَّرِيكَينِ أَنْ (يُؤَاجِرَا ٤٠٤) (مالَهُمَا ١٢٦) (المُشْتَرَكَ ١٠٤٥) لآخَرَ معاً

﴿ مَادَةُ ٤٣٢ ﴾ يجوزُ (إِيجازُ ٤٠٤) شي ً واحِد لشخصين وكلُّ منها لو أَعْطَى من (الأُجرةِ ٤٠٤) مِقْدَارَ ما ترتّبَ على حِصّتِهِ لم يُطَالَبْ بأُجْرَةِ حِصَّةِ الآخرِ ما لم بكن (كفيلاً ٨٦١) لهُ

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ المُسَائِلِ المُتَعَلَّقَةَ (بَالْأَجْرَةِ ٤٠٤) ﴾ ﴿ وَيَشْتَمُلُ عَلَى أَرْبِعَةِ فَصُولُ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ مَسَائِلِ رُكُنِ (الْإِجَارَة ٤٠٠) ﴾

﴿ مادة ٣٣٤﴾ (تَنعقدُ ١٠٦) (الاِجَارةُ ٤٠٥) (بالاِيجاب ١٠١) و(القَبُولِ ١٠٢) (كالبيع ١٢٠)

﴿ مَادَةَ ٤٣٤ ﴾ (الايجابُ ١٠١) و (القَبُولُ ١٠٢) في (الاجارةِ ٤٠٠) هُو عِبارَةُ عن الكَاتِ التي تُسْتَعْمَلُ (لِعِقْدِ ١٠٣) الإِجَارةِ كَآجَرْتُ وَكَرَيْتُ واستأُجرتُ وقَبِلتُ

﴿ مادة ٤٣٥﴾ (الإِجَارةُ ٤٠٠) (كالبيع ١٢٠) ايضاً (تَنعقدُ ١٠٦) بصيغة الماضي ولا تَنعقدُ بصِيغة المستقبَل · مثلاً لو قالَ احدُ سأُوجِرُ وقالَ الآخَرُ (استأُجَرْتُ فَعَلَى كَلِمَا الصورتين لا تنعقدُ الإِجَارة

﴿ مادة ٢٣٦ ﴾ كما أنَّ (الإِجارةَ ٤٠٠) (لنعقدُ ١٠٦) (بِالمُشَافَهَةِ ١٧٣)

كذلك ننعقد بالمُكاتبة وبإِشارَة الاخرس (المعروفة ٤٣ اله ٤٠ و٢٣ اله ٤٠ و٢٠ اله عدم الله عدم

﴿ مادة ٤٣٧﴾ و (تنعقدُ ١٠٦) (الإجارةُ ٤٠٠) (بالتَّعَاطِي ١٧٠) ايضاً كالرُّكُوبِ فِي باخِرَةِ المسافِرِينَ وزَّوَارِقِ الشوارعِ ودوابِ الضَّا كالرُّكُوبِ فِي باخِرَةِ المسافِرِينَ وَزَّوَارِقِ الشوارعِ ودوابِ الكَرَاءِ من دُونِ مُقاولةٍ فإن كانتِ (الأَجرةُ ٤٠٤) معلومةً أُعطِيتُ والأَّ (فَأُجْرَةُ المِثْلُ ٤١٤)

﴿ مادة ٣٨٤ ﴾ السُّكُوتُ في (الإِجارةِ ٥٠٥) يُعَدُّ (فَبُولاً ١٠٢) ورضاء مثلاً لو (استأُجَرَ ٤٠٤) رَجُلُّ حانوتاً في الشَّهرِ بخمسينَ فِرِشاً و بعد اللَّ مَلَىٰ فيهِ مُدَّةً أَشْهُرِ التى (الآجِرُ ٤٠٩) وقالَ إِنْ رَضِيْتَ بستينَ فاسْكُنْ والاَّ فاخْرُجُ وَرَدَّهُ (المستأجِرُ ٤١٠) وقالَ لم ارضَ واستمرَّ ساكناً يلزمهُ واللَّم فاخْرُجُ من الحانوتِ واستمرَّ ساكناً يلزمهُ إعطاء ستينَ قِرشاً كذلك لو قالَ صاحبُ الحانوتِ مائة قرش وقالَ المستأجرُ ثمانينَ وأبقى المالكُ المُستأجرَ وبقي هو ساكناً ايضاً يلزمهُ فرش والرَّ الطرفانِ في كلامها واستمرَّ المستأجرُ ساكناً تلزمهُ (أُجْرَةُ ثمانونَ ولو اصرَّ الطرفانِ في كلامها واستمرَّ المستأجرُ ساكناً تلزمهُ (أُجْرَةُ النِّلُ ٤١٤) [انظر المادة ٢٠]

﴿ مادة ٤٣٩ ﴾ لو نَقَاوَلا بعدَ (العَقْدِ ١٠٣) على تبديلِ البَدَلِ او تزبيدِهِ او نَنْزيلِهِ بُعْتَبَرُ العَقْدُ الثاني [انظر المادة ١٧٦]

﴿ مَادَة ٤٤٠﴾ (الإِجارةُ المُضافةُ ٤٠٨) (صحيحةُ ١٠٨) وَتَلزَمُ قَبْلَ حُلولِ وقتِها · بناءً عليهِ ليسَ لأَحَدِ (العاقِدَينِ ١٦٢) (فَسخُ ٣٠٣٥٣٠٢ و ٣٠٤) (الاجارة و٤٠٠) بمجرِّدِ قولهِ ما آنَ وقتْهَا [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٤٤١ ﴾ (الاجارةُ ٤٠٠) بعد ما (انعقدتُ ١٠٦) (صحيحةً المدر مادة ٤٤١) ﴿ صحيحةً للسَّوْغُ (اللَّ جَرِ ٤٠٠) ﴿ فَسَخُهَا ٣٠٤٥٣٠٢ و٣٠٤) بعجرٌ دِ ضَمِّ الحَارِجِ على (الأَجرة ٤٠٠٤) لكن لو آجرَ (الوَصِيُّ اوالمُتَوَلِّي ٩٧٤) (عَقَارَ ١٢٩) الحَارِجُ على (الأَجرةُ بَا لَكُن لُو آجرة المَيْلُ عَاءً) تكونُ الإِجارةُ فَاسِدَةً وَالزَمْ أَجْرةُ للنِّلُ عَاءً) تكونُ الإِجارةُ فَاسِدَةً ويازمُ أُجْرةُ للنِّلُ

﴿ مادة ٤٤٢﴾ لو (مَلَكَ ١٢٠) (المستأجِرُ ٤١٠) (عَيْنَ ١٥٩) (المأجُورِ ٤١١) بإِرْثُ أو (هِبَةٍ ٨٣٣) يَزُولُ حُكُمُّ (الا جارَة ٤٠٠)

بالإمادة ٤٣٤ ﴾ لو حَدَثَ عُذْرٌ مانِعٌ لاجراء مُوجَبِ (العَقْدِ الْحَقْدِ الْفَقْدِ الْفَقْدِ الْفَقْدِ الْفَعْدِ) (الإِجارةُ ٤٠٠) · مشلاً لو (المتوجرَ ٤٠٤) طَبَّاخُ للعُرْسِ وماتَ أَحَدُ الزَّوجينِ تنفسخُ الإِجارة · وكذلك مَنْ كان في سنِهِ أَلَمْ وقاوَلَ الطبيبَ على إِخْرَاجها بخمسينَ قِرشاً مُ زَالَ الأَلَمُ بنفسهِ تنفسخُ الإِجارةُ · وكذلك ننفسخُ الإِجارةُ بوَفَاةِ الصبيّ او الظائر ولا ننفسخُ بوفاة (المُسْتَرضِع ٤١٨)



الفصل الثاني

﴿ فِي شُرُوطِ (انعقادِ ١٠٤) (الاجارةِ ٤٠٥) ونَفَاذِهَا ﴾

﴿ مادة ٤٤٤ ﴾ يُشْتَرَطُ في (انعِقَادِ ١٠٤) (الإِجارةِ ٤٠٠) اهليةُ (العاقِدَينِ ١٦٢) يعني كونَهُما (عاقِلَين مُمْيِّزَين٩٨٦و٩٨٦)

﴿ مَادَةً ٤٤٥﴾ فَيُشْتَرَطُ مَوَافَقَةُ (الايجابِ ١٠١) (القَبُولَ ١٠٢) والتَّبُولَ ١٠٢) والتِّجادُ (البيوع والتِّحادُ (مجلسِ العَقْدِ ١٨١) في (الإِجارةِ ٤٠٠) كما سيف (البيوع ١٠٠و ١٢٠)

﴿ مادة ٤٤٦﴾ يلزمُ أَنْ يكُونَ (الآجِرُ ٤٠٩) مُتَصَرِّفًا بَمَا (يُؤْجِرُهُ ُ ٤٠٤) او (وكيلَ ١٤٤٩) المتصرِّفِ او (ولبَّهُ او وَصِبَّهُ ٩٧٤)

﴿ مادة ٤٤٧ ﴾ (لنعقدُ ١٠٦) (إِجَارَةُ ٤٠٠) (الفُضُولِيّ ١١٢) مَوْقُوفَةً على (إِجَارَةَ ٣٠٣ و٣٠٤) المُتَصَرِّ فِ وإِنْ كَانَ المتصرِّ فُ (صَغيرًا ٤١٣) المُتَصَرِّ فِ وإِنْ كَانَ المتصرِّ فُ (صَغيرًا ٤١٣) المُتَعَدِّدُ وَهُوفَةً على (إلاَّ جَرَةُ ٤٠٤) (أُجرَةَ المَثْلُ ٤١٤) المُتعقدُ الفضوليّ موقوفةً على اجازة (وليّهِ او وصيّهِ ٤٧٤) لكن يُشْتَرَطُ في اجازة (وليّهِ او وصيّهِ ٤٧٤) لكن يُشْتَرَطُ في (حَعْقَةً ١٠٠٨) الإَجَازَة قيامُ وبقاءُ اربعة اشياءَ (العاقد ين ١٦٢) و (المال ١٢٦) (المعقود عليه ٢٠٤) و (بَدّل ٤٦٤) (الاجارة ٥٠٠) ان كانَ من (المُروض (المعقود عليه ٢٤٠) و (بَدّل ٤٦٤) (الاجارة ٥٠٠) الإَجازَة

الفصل الثالث

﴿ فِي شُرُوطِ (صِعَةِ ١٠٨) (الإِجارة ١٠٠) ﴿

﴿ مَادَةُ ٤٤٨﴾ يُشْتَرَطُ فِي (صِعَةِ ١٠٨) (الإِجَارَةِ ٤٠٠) رِضَاءُ (العاقد يُن١٦٢)

﴿ مَادَةَ ٤٤٩﴾ يلزمُ تعيينُ (المَّاجُورِ ١١١) بناءً عليهِ لا (يَصِحُ ١٠٨) (ايجارُ ٤٠٤) أَحَدِ الحانوتَيْنِ من دونِ تَعيينِ او (تَخَيْيُر ١١٦)

﴿ مادة ٤٥٠ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ تكونَ (الأَجرةُ ٤٠٤) معلومة

﴿ مادة ٤٥١﴾ يُشْتَرَطُ في (الاِجَارَةِ ٤٠٥) أَنْ تَكُونَ المنفعةُ معلومةً بوجه يكونُ مانعًا للمنازعة [انظر المواد ٤٣٦ و٤٥٢ الـ٤٥٧]

﴿ مادة ٤٥٢ ﴾ المنفعة تكونُ معلومةً ببيانِ مُدَّةِ (الإِجارةِ ٤٠٠) في أَمثالِ الدار والحانوتِ والظِيَّر

﴿ مَادَة ٤٥٣﴾ لِلزُمُ عِنِدَ (استُثجارِ ٤٠٤) الدَّابَّةِ تَعَيِينُ المَنفعةِ بكونِهَا للرُّكوبِ اوللحَمْلِ او إِركابِ مَنْ شَاءَ على التَّمميمِ مَع بيانِ المسافةِ او مُدَّةٍ (الإجَارَةِ ٤٠٩)

﴿ مَادَةَ ٤٥٤ ﴾ يَلزمُ في (استئجارِ ٤٠٤) الاراضي بيانُ كُونِهَا لايّ

شيء استوجرَتْ مع تعيينِ المُدَّة فإِنْ كانت للزرع ِ يلزمُ بيانُ ما يُزرَعُ فيها او تخييرُ (المستأجرِ ٤١٠) بأَنْ يزْرَعَ ما شاءَ على التعميم

﴿ مادة ٥٥٥ ﴾ تكونُ المنفعةُ معلومةً في (استئجار ٤٠٤) اهلِ الصنعةِ بيانِ العملِ يعني بتعيينِ كيفيةِ بيانِ العملِ يعني بتعيينِ ما يَعْمَلُ (الاجيرُ ٤٢٢) او تعيينِ كيفيةِ (عَمَلِهِ ٤٢١) فاذا أُريدَ صَبْغُ الثيابِ يلزمُ إِراءَتُهَا للصَّبَّاغِ او بَيَانُ لَوَنَهَا او إِعْلامُ رِقَّتِهَا مَثَلًا

﴿ مادة ٤٥٦﴾ تكونُ المنفعةُ معلومةً في نَقْلِ الاشياءِ بالاشارةِ وبتعيينِ الحلِّ الذي يُنْقَلُ اليهِ · مَثَلًا لو قيلَ للعمَّالِ أَنقُلْ هذا الحِمْلَ الى المحلِّ الفلانيِّ تكونُ المنفعةُ معلومةً لكونِ الحِمْل مُشَاهَدًا والمسافةِ معلُومةً

﴿ مادة ٤٥٧ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ المنفعةُ مَقْدُوْرَةَ الاستيفاء بناة عليهِ لا (يَصِحُ ١٠٨) (أَيجِارُ ٤٠٤) الدَّابَةِ الفارَّة

الفصل الرابع

﴿ فِي (فَسَادِ ١٠٩) (الأَجَارَةِ ٤٠٠) و (بُطُّلانَهَا ١١٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ٤٥٨ ﴾ (تَبْطُلُ ١١٠) (الإِجارةُ ٤٠٠) إِنْ لَمْ يُوجَدُّ أَحَدُ شُرُوطِهَا · مَثَلًا (ايجارُ ٤٠٤) (المجنونِ ٤٤٠) و (الصبيّ غيرِ المميزِ ٣٠٣) (كاستئجارِهما ٤٠٤) باطلِ · لكن لا (تنفسخُ ٣٠٣ و٣٠٣ و٤٠٠) الاجَارةُ

بجنونِ (الآجرِ ٤٠٩) بعدَ انعقادِها

﴿ مادة ٤٥٩ ﴾ لا تَلزمُ (الأُجْرةُ ٤٠٤) في (الإِجَارةِ ٤٠٠) (الباطلةِ اللهِ مادة ٤٥٩) (الباطلةِ ١١٠) بالاستعالِ . لكن يَلزمُ (أَجْرُ المثِلْ عَاءً) إِنْ كانَ (مالَ ١٢٦) الوقفِ او البتيمِ . و (المجنونُ ٤٤٤) في حُكْم البتيمِ

﴿ مادة ٤٦٠﴾ (نَفَسُدُ ١٠٩) (الإِجارةُ ٤٠٠) لو وُجِدَتْ شُرُوطُ (انعقاد ِ ١٠٤) الإِجَارَةِ ولم يُوْجَدُ احدُ (شُرُوطِ الصِّحَةِ ٤٤٨ اله ٤٥٧)

﴿ مَادَةَ ٤٦١﴾ (الاَجِارَةُ ٤٠٠) (الفاسِدَةُ ١٠٩) (نافِذَةُ ١١٣) لَكُنَّ (الآجِرَ ٤٠٩) وَلا يَملِكُ لَكُنَّ (الآجِرَ ٤٠٩) وَلا يَملِكُ (الأَجْرَ المُثِلُ ٤١٤) وَلا يَملِكُ (الأَجْرَ المُشِلِّ ٤١٤)

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ التِي نُتعلَّقُ (بِالأُجرَةِ ٤٠٤) ﴾ ﴿ ويحتوي على ثلاثة ِ فصول ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي ﴿ بَدَلِ ٢٦٣) (الاجَارَةِ ٤٠٠) ﴾

﴿ مادة ٤٦٣٤ ﴾ ما صَلَحَ أَنْ يكونَ بدَلاً فِي (البيع ١٢٠) يَصِلُحُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً فِي الإِجَارَةِ ٤٠٥) ويجوزُ أَنْ يكُونَ بَدَلاً فِي الإِجَارَةِ الشيءُ الذي لم يَصْلُحُ أَنْ يكونَ (ثَمَنَا ١٥٢) · مثلاً يجوزُ أَنْ (يُستأَجَرَ ٤٠٤) بُستانٌ فِي مُقَابَلَةِ دابَةٍ أو دارِ

﴿ مَادَةَ ٤٦٤﴾ (بَدَّلُ ٤٦٣) (الإِجَارَةِ ٤٠٠) يَكُونُ مَعَلُومًا (بَعَيْنِ ١٥٩) مَقْدَارِهِ إِنْ كَانَ (نَقْدًا ١٣٠) (كَشَمَنِ ١٥٢) (المَبِيعِ ١٥٠١)

﴿ مَادة ٢٥٠٤ ﴾ يلزمُ بيانُمقِدَارِ (بَدَلِ ٢٦٠) (الإِجَارَةِ ٢٠٠) وَوَصْفَهِ إِنْ كَانَ مِن (العُرُوضِ ١٣١) او (المَكِيْلاَتِ ١٣٣) او (الموزوناتِ ١٣٤) او (العَدَدِيَّاتِ المُتَقَارِبةِ ١٤٧) ويلزمُ (تسليمُ ١٣٦٦ لـ ٢٧٧) ما يَحْتَاجُ الى الْحَمْلِ والمُؤْنَةِ فِي الْحَلِّ الذي شُرِطَ تسليمُهُ فيهِ وَإِنْ لَم بُبيَّنْ مَكَانُ التسليمِ (فالمُأْجُورُ ٤١١) إِنْ كَانَ (عَقَارًا ١٢٩) يُسلَّمُ في الْحَلِّ الذي هو فيه وإن كانَ (عَمَلاً ١٤١) يُسلَّمُ في الْحَلِّ الذي هو فيه وإن كانَ حُمُولةً فني مكانِ (كانَ (عَمَلاً المَا في الأشياء التي ليستْ مُحَاجَةً الى الحَمْلِ والمُؤْنةِ فني الْحَلِّ الذي يُخْتَارُ للتسليمِ فني الْحَلْ الدي السَّنْ عُمَانِ النَّهُ الْحَلْ اللَّهُ الْحَلْ الْحَلْ الْحَلْ الْحَلْمُ اللَّهِ الْحَلْ الْحَلْونَ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْمُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْحُلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ اللَّهُ الْحَلْمُ الْحُلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْم

القصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ المُتعلَّقَةِ بَسَبِ لِرُومٍ (الْأُجْرَةِ ٤٠٠) ﴾ ﴿ وَكَيْفَةِ اسْتحقاقِ (الآجِرِ ٤٠٠) الْأُجْرَةَ ﴾

﴿ مادة ٤٦٦﴾ لا تلزمُ (الأُجْرَةُ ٤٠٤) بالعَقْدِ (المُطْلَق؟) · يعني لا يَلْزَمُ تَسْلِيمُ (بَدَلِ ٤٦٣) (الإِجارَةِ ٤٠٠) بمجرَّدِ (انعِقادِهــا ١٠٦) حالاً

﴿ مادة ٤٦٧﴾ تلزمُ الأُجْرَةُ ٤٠٤) بالتَّعْجِيلِ بعني لوسَلَّمَ (المُستأجِرُ ٤١٠) الأُجْرَةَ (نَقْدًا ١٣٠) (مَلَكَهَا ١٢٥) (الآجِرُ ٤٠٩) وليسَ للمستاجر استردادُها

﴿ مَادة ٤٦٨ ﴾ تلزمُ (الأَجْرَةُ ٤٠٤) بِشَرْطِ التعبيل بيني لو شُرِط كونُ الأَجْرَةِ مُعجَلَّةً يلزمُ (المُستأجرَ ٤١٠) تسليمُ الله شُرِط كونُ الأَجْرَةِ مُعجَلَّةً يلزمُ (المُستأجرَ ٤١٠) (الأَعْيَانِ إِنْ كَانَ (عَقْدُ ١٠٣) (الإَجارَةِ ١٠٤) واردًا على (مَنَافِع ٢٠٤) (الأَعْيَانِ ١٠٩) او على (العَمَلِ ٢١٤) فني الصورةِ الأُولى للآجِرِ أَنْ يَمْتَغِعَ عن (تسليم ١٩٥) اللَّجورِ ١١٤) ويفي الصورةِ الثانيةِ (للاجيرِ ٤١٣) أَنْ يستوفيا الأَجرَة وعلى كِلْتَا أَنْ يَمْتَغَ عن الايفاءِ فلها الصورتينِ لها مُطالبةُ الأُجْرَةِ نَقْدًا فإنِ امتنعَ المستأجِرُ عن الايفاءِ فلها (فَسْخُ ٢٠٣٥ مَ ٢٠٤) الإجارةِ

﴿ مادة ٤٦٩﴾ تلزمُ (الأُجْرَةُ ٤٠٤) باستيفاء (المنفعة ٤٢٠) · مثلاً لو (استأجرَ ٤٠٤) أَحَدُ دابَّةً على أَنْ يَركَبَهَا الى مَحَلَّ ثُم رَكِبَها وَوصَلَ الى ذلكَ الحل يستحقُ (آجِرُهَا ٤٠٩) الأُجرَة

﴿ مادة ٧٠٤ ﴾ تلزمُ الأُجْرَةُ ٤٠٤) ايضاً في (الإِجارَةِ الصحيحةِ ١٠٨) بالاقتدارِ على استيفاء (المنفعةِ ٢٠٤) • مثلاً لو (استأجرَ ٤٠٤) أَحَدُ دارًا بإجارة صحيحة فبعدد (قَبْضِها ٢٧٠ و ٨٢ ه) يلزمُهُ إِعْطاءُ الأُجْرة و إِنْ لَم يَسْكُنْها

﴿ مادة ٤٧١﴾ لا يُقتَدَرُ على استيفاءِ (المنفعةِ ٤٠٠) فِي استيفاءِ (المنفعةِ ٤٠٠) فِي اللهِ اللهِلمُ المِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المِلْمُله

﴿ مادة ٤٧٢ ﴾ من استعمل (مال ١٢٦) غيره من دُوْنِ (عَقْدِ ١٠٣) فإنْ كَانَ (مُعَدُّاً للاستغلال ٤١٤) تلزمُهُ (أُجْرَةُ المِثْلِ ٤١٤) وإلاَّ فلا لكن لو استعملَهُ بعد مُطالَبةِ صاحبِ المالِ (الأُجْرة ٤٠٤) وإنْ لم يكُنْ مُعَدًّا للاستغلالِ يلزمُهُ إعْطاءُ الأُجرة لائهُ باستعالِهِ في هذا الحالِ يكونُ راضياً بإعطاء الأُجرَة [انظر المادتين ٤٣ و ٢٧]

ُ ﴿ مادة ٤٧٣ ﴾ يُعتَبَرُ ويُراعَى كُلُ ما اشتَرَطَهُ (العاقِدَان ِ١٦٢) في (تعبيل ٤٦٧) (الأُجْرَة ٤٠٤) و (تأجيلِها ١٥٦)

﴿ مَادَةَ ٤٧٤﴾ اذَا شُرِطَ (تَأْجِيلُ ١٥٦) (البَدَلِ ٤٦٣) يلزمُ على السَّخُورِ ٤٦١) اوَّلًا (تسليمُ ٨٢٠) (المسَأْجُورِ ٤١١) وعلى

(الأَجِيرِ ٤١٣) إِيفَاءُ (العَمَلِ ٤٢١) وَ (الأُجْرَةُ ٤٠٤) لا تلزمُ إِلاَّ بعدَ انقضاء المُدَّةِ التِي شُرطَتْ

﴿ مَادَةُ ٥ُ٧٤﴾ يَلَوْمُ عَلَى (الْآجِرِ ٤٠٩) اوَّلاً (تسليمُ ٨٢) (اللَّهُ مُورِ ١١١) في (الأِجارةِ (اللَّهُ مُورِ ١١١) في (الأَجِيرِ ١١٣) إِيفَاءُ (العَمَلِ ٢١١) في (الإِجارةِ ٥٠٤) (المُطْلَقَةِ ٤٦١) التي (عُقَدَتْ ١٠٣) من دون شَرْطِ (التعبيل ٤٦٧) و (التأجيلِ ٢٥٦) على كل حال يعني إِنْ كانَ عَقْدُ الاجارةِ على (منافع و (التأجيلِ ١٥٦) او على العمل ٤٢٠) (الأُعيانِ ١٥٩) او على العمل

﴿ مَادَةُ ٤٧٦ ﴾ إِنْ كَانَت (الأُجْرَةُ ٤٠٤) مُوَقَّتَةً بِوَقْتُ مُعَيَّنَ كَالشَّهْرِيَّةِ او السَّنوِيَّةِ مِثلًا يلزمُ إِيفَاؤُهَا عندَ انقضاء ذلك الوقت

﴿ مَادَةُ ٤٧٧﴾ ﴿ تَسَلَيمُ ٤٨٠ ﴾ (اللَّأَجُورِ ٤١١) شَرَطُ فِي هَذَا لُزُومِ (اللَّجُوةِ ٤٠٤) شَرطُ فِي هَذَا لُزُومِ (الأُجُرةِ ٤٠٠) يعني تَلزمُ الأُجْرةُ اعتبارًا مِن وقتِ التَّسْلِيمِ فَعَلَى هذا لِيسَ (للآجِرِ ٤٠٩) مُطالبةُ أُجْرةً مُدَّةً مَضَتْ قَبْلَ التسليمِ و إِن التَّفْضَتُ مُدَّةً الإَجْرُ شَيئًا مِن الأُجْرَة

﴿ مَادَةَ ٤٧٨ ﴾ لُو فَاتَ الانتِفَاعُ (بِاللَّاجُورِ ٤١١) بِالكُلِيَّةِ سَقَطَتِ (الأَجْرَة ٤٧٨) و مثلاً لواحتاجَ الحُمَّامُ الى التعميرِ وتَعَطَّلَ في اثناء تعميرهِ تَسْفُطُ حِصَّةُ تلك المُدَّةِ من الأَجْرَةِ وكذلك لو انقطع ما الرَّحَى وتعطَّلت تَسقُطُ الأَجْرةُ اعتبارًا من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع (المستأجرُ وتعطَّلت تَسقُطُ الأَجْرةُ اعتبارًا من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع (المستأجرُ 13) بغيرِ صُورةِ الطَّيْنِ من بيت الرَّحَى يلزمهُ اعطاءُ ما اصابَ حِصَّةَ ذلك الانتفاع من (بَدَلِ ٤٦٣) (الاجارة ٤٠٥)

لسنة بكذا دراهم مندون بيان ِ شَهْرِ يَّتِهِ ايضاً

﴿ مَادَةَ ٤٨٨ ﴾ اذاً (عُقِدَتِ ١٠٣) (الإِجارةُ ٤٠٠) في اوَّلِ الشَّهْرِ على شَهْرٍ واحِدٍ أَوْ أَزيدَ مَن شَهْرٍ انعقدتْ مُشَاهَرَةً وبهذهِ الصُّورةِ يَلزمُ دَفْعُ أُجْرَةٍ شَهْرٍ كَامَـلِ وإِنْ كَانَ الشَّهْرُ نَاقَصاً عن للاثنِنَ يوماً

﴿ مادة ٤٨٩ ﴾ لو ٱشتُرطَ على أَنْ تكونَ (الاِجَارةُ ٤٠٠) لِشهرِ واحدٍ فقط وكانَ فد مضى من الشهرِ جُزْءُ يُعْتَبَرُ الشهرُ ثلاثينَ يوماً

﴿ مادة ٤٩٠﴾ اذا أُشتُرِطَ أَنْ تكونَ (الإِجَارَةُ ٤٠٠) لكذا شُهُورٍ وكانَ قد مضى من الشَّهْرِ بَعْضٌ يَتِمُّ الشهرُ الاوَّلُ الناقِصُ على أَنْ يكونَ ثلاثينَ يومـاً من الشهرِ الأَخِيرِ وتُوْفَى أُجْرَتُهُ بحسابِ اليوميةِ وتُعْتَبَرُ الشهورُ التي بَينهُما بالأَهلَّةِ

﴿ مادة ٤٩١ ﴾ كما يُعْتَبَرُ الشَّهْرُ الأوَّلُ الناقِصُ ثلاثينَ يوماً اذا أَشتُر طَ أَنْ تَكُونَ (أُجْرَةُ ٤٠٤) كلِّ شَهْرٍ كذا دراهمَ من دونِ بيانِ عَدَدِ الأَّشَهْرِ عندَ مُضِيِّ بعضٍ من الشهرِ كذلكَ يُعتبرُ سائرُ الشهورِ التي ستأتي ثلاثينَ ثلاثينَ على هذا الوجه

﴿ مادة ٤٩٢﴾ لو (عُقِدَتِ ١٠٣) (الإِجَارَةُ ٤٠٠) في أَوَّلِ الشَّهْرِ لِسَنَةٍ تُعْتَبِرُ اثني عَشَرَ شهرًا

﴿ مادة ٤٩٣ ﴾ لو (عُقِدَثِ ١٠٣) (الإِجارةُ ٤٠٠) لِسَنَةٍ وكانَ قد مَضَى من الشَّهْرِ بَعْضُ يُعْتَبَرُ منها شَهْرُ المَا وباقي الشهورِ الأَحَدَ عَشَرَ بالهلال

الشهر الأول لكل من (الآجر ١٠٤) (عَقَارُ ١٢٩) شَهْرِ يَّنَهُ كذا دراهِمَ من دُونِ بيانِ عدد الأَشهر (بَصِحُ ١٠٨) (العَقْدُ ١٠٣) لكنْ عند خِتَامِ من دُونِ بيانِ عدد الأَشهر (بَصِحُ ١٠٨) (العَقْدُ ١٠٠١) لكنْ عند خِتَامِ الشهر الاول لكل من (الآجر ٤٠٠) و (المستأجر ٤١٠) (فسخ ٣٠٣٥٣٠ و٤٠٣) (الإجارة ٥٠٤) في اليوم الاول وليلته من الشهر الثاني الذي يليه وأمًا بعد مُضِي اليوم الاول وليلته فليس لها ذلك وإن قال أحدُ (العاقِدَينِ وأمًا بعد مُضِي اليوم الإول وليلته فليس لها ذلك وإن قال أحدُ (العاقِدَينِ وأمًا بعد مُضِي اليوم الإول وليلته فليس لها ذلك وإن قال أحدُ (العاقِدَينِ النه الشهر وإن قال في النه الشهر في نهاية الشهر الآتي ننفسخ النه الشهر الآتي ننفسخ النه الشهر الآتي ننفسخ عند حلُولِهِ وإن كانَ قد قَبِضَتْ أَجْرَةُ شهرينِ او أَزيدَ فليسَ لاحدهِما فسخ إجَارة الشهر المقبوض أُجْرَتُهُ

مَّ مَادة ٤٩٥ ﴾ لو (استأُجر ٤٠٤) أَحَدُ (أَجِيرًا ٤١٣) على أَنْ يَعمَلَ يَعمَلَ مَادة ٤٩٥) على أَنْ يَعمَلَ يومًا يَعملُ من طُلُوعِ الشّمسِ الى العَصْرِ او الى الغُرُوبِ على وَفْقِ (عُرْفِ يومًا يَعملُ ٢٥ و ٤١ انظر المادة ٣٦] ٢٦ الهَمَلُ ٢٦ ا انظر المادة ٣٦]

﴿ مَادَةَ ٤٩٦ ﴾ لو (استُوْجِرَ ٤٠٤) نَجَّارٌ على أَنْ يَعْمَلَ عَشَرَةَ ايام تُعتبرُ الايامُ التي تَلي (العَقْدُ ١٠٣) وإِنْ كَانَ قد استُوْجِرَ في الصَّيفِ على أَنْ يَعْمَلَ عَشَرَةَ ايام لم (تَصِحِ ١٠٨) (الإِجارةُ ٤٠٥) ما لم يُعَيِّنُ انهُ يَعْمَلُ اعتبارًا من اي شهر واي يوم



الباب الخامس

﴿ فِي (الْحِيَاراتِ ١١٦) و يحتوي على ثلاثة ِ فُصُول ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ (خِيارِ الشَّرْطِ ٣٠٠) ﴾

﴿ مادة ٤٩٧﴾ يَجري (خِيَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) في (الإجارةِ ٤٠٠) كَمَا جَرَى في (الإجارةِ ٤٠٠) كَمَا جَرَى في (البيع ١٢٠) ويجوزُ (الايجارُ والاستئجارُ ٤٠٤) على أَنْ يكونَ أَحَدُ الطرفينِ اوكلاهما (مُخيَّرًا ١١٦) كذا ايام

﴿ مادة ٤٩٨ ﴾ (المُخبَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٠٣و٣٠٠٠) (الاِجارة َ ٤٠٠) وإنْ شَاءَ كَان مُخبَّرًا فِي مُدَّةِ خَيَاره

﴿ مادة ٤٩٩ ﴾ كَمَا أَنَ الفَسِخَ والإِجازَةَ على ما بُيِّنَ الفَسِخَ والإِجازَةَ على ما بُيِّنَ الفَسِخَ مادة ٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ يكونان قولاً كذلك يكونان فعلاً بناءً عليه لوكانَ (الآجِرُ ٤٠٩) (مُخيَّرًا ١١٦) وتَصَرَّفَ في (المأْجُورِ ٤١١) بوجه من لوكانَ (المَّاجُورِ ١٤١) المُغَيَّرِ في المأُجورِ كازم التَّملُكِ فهوفَسْخُ فِعليُّ وتَصَرُّفُ (المستأجرِ ٤١٠) المُغَيَّرِ في المأجورِ كتصرُّفِ المستأجرِ بنَ إِجازَةٌ فِعلِيةٌ

﴿ مادة ٥٠٠ ﴾ لو أنقَضَتْ مُدَّةُ الخِيَارِ قَبْلَ (فسخ ٢٠٣و٣٠٣و٢ ٢)

(المُغَيَّرِ ١١٦) و (إِنْفَـاذِهِ ١١٣) (الإِجارةَ ٤٠٠) يَسقُطُ الخِيار وتلزمُ الاِجَارة

﴿ مَادَةُ ١٠٠ ﴾ مُدَّةُ (الخِيَارِ ١١٦) تُعْتَبَرُ من وَقَتِ (العَقْدِ ١٠٣)

﴿ مادة ٥٠٢ ﴾ ابنداء مُدَّةِ (الإِجارةِ ٤٠٠) يُعتَبَرُ من وقتِ سُقُوطِ (الحِيَار ١١٦)

﴿ مادة ٣٠٥ ﴾ لو (استُوْجِرَتْ ٤٠٤) أَرْضْ على أَنْ تَكُونَ كُونَ هَادة وَاقْصَةً (تَصِحُ كَذَا ذَرَاعًا او دُونِمًا وَخَرَجَتْ زائدةً او ناقصةً (تَصِحُ ١٠٨) (الإَجَارَةُ ٤٠٠) ويلزمُ (الأَجْرُ المُستَى ١١٥)لكنَّ (المُستأجِرَ ١٠٨) (مُخَبَّرُ ١٦٦) حالَ نُقصانِهَا له أَنْ (يَفسخَ ٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤) الإجارة إنْ شاءً

﴿ مادة ٤٠٥ ﴾ لو (استُوْجِرَت ٤٠٤) أَ رْضُ على أَنْ يكونَ كُلُّ دُوْنَمْ مِ منها بكذا دراهمَ يلزمُ إعطاء (الأُجرَةِ٤٠٤) بحسابِ الدُّونِمْ ِ

﴿ مَادة ٥٠٥ ﴾ (بجوزُ ١٠٨) (عَقَدُ ١٠٣) (الإِجَارةِ ٢٠٠) على (عَمَلِ ٢٢١) عُبَلَتْ (أُجْرَتُهُ ١٠٤) وشُرِطَ إِيفَاؤُهُ فِي الوقتِ الفلانِيِّ ويكونُ الشرطُ مُعتبرًا · مثلًا لو أعطَى أَحَدُ للغَيَّاطِ ثِيابًا على أَن ' يُفَصِّلُها و يَجْمِطُهَا هذا اليومَ أَو لو استكرى أَحدُ ذَانُولًا بِشَرْطِ أَن يُوصِلَهُ فِي عَشَرَةِ النَّمْ الى مَكَّةَ تجوزُ الإِجَارة · و (الآجِرُ ١٤٠١) إِنْ أُوفَى الشَّرْطَ اَن لا يَتجاوَزَ (الأَجْرُ المِنْلِ ١٤٤) بِشَرْطِ أَن لا يَتجاوَزَ (الأَجْرُ المِنْلِ ١٤٤) بِشَرْطِ أَن لا يَتجاوَزَ (الأَجْرُ المِنْلِ ١٤٤) بِشَرْطِ أَن لا يَتجاوَزَ الإِجَارة و إِلاَّ اسْتَحَقَّ (أَجْرَ المِنْلِ ١٤٤) بِشَرْطِ أَن لا يَتجاوَزَ

الأَجْرَ الْمُسمَّى [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ٥٠٦ ﴾ (يَصِحُ ١٠٨) تَرْدِيدُ (الأُجْرَةِ ٤٠٤) على صُورتين او ثلاثٍ في (العَمَل ٤٢١) والعامِل والحِمْلِ والمسافةِ والزمانِ والمكانِ ويلزمُ إعطاءُ الأجْرَةِ على مُوْجَبِ الصورةِ التي تَظهرُ فِعْلاً. مثلاً لو قِيلَ للخيَّاطِ إِنْ خِطْتَ دَمْيَقًا فَلَكَ كَذَا وَإِنْ خِطْتَ خَشِنًا فَلَكَ كَذَا فَأَيُّ الصورتين عَمَلَ لَهُ أُجْرِتُهَا أُولُو (استُوْجِرَ ٤٠٤) حانوت بِشَرْطِ أَنَّهُ إِنْ أَجْرَى فيهِ عَمَلَ العِطارَة فأُجْرُنُهُ كَذَا وَإِنْ أَجِرِى فِيهِ عَمَلَ الحِدادةِ فَكَذَا فَأَيُّ العملين أَجرى فيه يُعطِيأُ جِرِنَّهُ التي شُرطَتْ • وكذا لو (استُكْريَتْ ٤٠٤) دابَّةٌ بِشَرْطِ إِنْ مُمِلَّتَ حِنِطةً فأجْرُتُهَا كذا وإنْ حُمِلَتْ حديدًا فكذا فايَّهما حَمَّلَ يُعْطِي أُجرَتَهُ التي (عُيْنَتْ ١٥٩) او لوفِيلَ (المُكاري ٤٠٩) استَكْرَيْتُ منكَ هذهِ الدَّابَّةَ الى « حورلي » بكذا والى «أُدِرْنَه » بكذا والى « فلبَّه » بكذا فإلى ايُّهما ذهبَ المستأجرُ يلزمُهُ أُجرةُ ذلك وكذا لو قالَ (الآجرُ ٤٠٩) آجَرْتُ هذهِ الْحُعْرَةَ بَكَذا وهذهِ بكذا فبعدَ (قَبُولِ ١٠٢) المستأجر يلزمُهُ أُجْرَةُ الحُجْرَةِ التي سَكَنَهَا وَكَذَلَكَ لُو سَاوَمَ أَحَدُ الْحَيَّاطَ على أَنْ يَغْيِطُ لَهُ جُبَّةً بشرْطِ إِنْ خاطَهَا اليومَ فله كذا وإنْ خاطَهَا غدًا فله كذا تُعتبَرُ الشروط [انظر المادة ٨٣]



الغصل الثأني

﴿ فِي (خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ٣٢٠) ﴾

﴿ مادة ٥٠٧ ﴾ (المستأجر ٤١٠) ﴿ خِيَارُ الرُّؤية ٢٢٠)

﴿ مَادَةُ ٥٠٨ ﴾ رُوْنِيَةُ (اللَّأَجُورِ ٤١١) كُرُوْنِيَةِ (المُنافِعِ ٤٢٠) ﴿ مَادَةُ ٥٠٩ ﴾ لو(استأُجِرَ ٤٠٤) أَحَدُ (عَقَارًا ١٢٩) مَن دُونِ أَن يراهُ يكونُ (مُخَيِّرًا ١١٦) عندَ رُؤْنِتهِ

﴿ مَادَةَ ١٠ ٥ ﴾ مَن (استأُجَرَ ٤٠٤) دارًا كَانَ قدرآها من قَبْلُ لِيسَ لهُ ا (خِيَارُ الرؤْيةِ ٣٢٠) الآلو نغيَّرتْ هَيئَتُهَا إِلاَّ ولى بانهِدَام ِ محل ِ يكونُ مُضِرًّا بالشُّكْنَى فحينئذٍ يكونُ (مُغَيَّرًا ١١٦)

﴿ ادة ١١٥ ﴾ كُلُّ (عَمَلِ ٢١) بَختِلفُ ذاتًا باختلافِ المحلّ (فللأَجيرِ ١٦٤) فيهِ (خِيَارُ الرُّؤْية ٣٢٠) · مثلاً لو سَاوَمَ أَحَدُ الحَيَّاطَ على أَنْ يَخْيِطَ لهُ جُبَّةً فَالْحَبَّاطُ بالحِبَارِ عندَ رُؤْيَةِ الجُوخِ او الشَّالِ الذي يَخْيِطُهُ

﴿ مادة ١٢ ٥ ﴾ كُلُّ (عَمَلِ ٤٢١) لا يَختلِفُ باختلافِ الْحَلِّ فليسَ فيهِ (خِيارُ الرُّوْيَةِ ٣٢٠) مثلاً · لُو (استوْجرَ ٤٠٤) (أَ جِيرُ ٤١٣) على أَنْ يُخْرِجَ حَبَّ خَمْسِ أَواقِ قُطْنِ بعشَرةِ دراهمَ ولم يرَ الأَجْبِرُ القُطْنَ فليسرَ للأجبرِ فيه خِيارُ الرُّوْية

الفصل الثالث

﴿ فِي (خِيَارِ العَيْبِ ٣٣٧) ﴾

﴿ مادة ١٣٥﴾ في (الاِجَارةِ ٤٠٠) ايضًا (خِيَارُ العَيْبِ ٣٣٧) كما في (البيع ١٢٠)

﴿ مادة ١٤٥ ﴾ العَيْبُ المُوجِبُ للخِيَارِ فِي (الإِجارة ٤٠٠) هو ما يكونُ سببًا لِفَوَاتِ (المنافع المقصودة ٤٢٠ و ٤٢١) بالكليَّة او إخلا لِمَا كَفَوَاتِ المنفعة المقصودة من الدار بالكلية بانهدا مِهَا ومن الرَّحَى با نقطاع ما ثِهَا او كإخلالِها بِبُوط سَطْح الدار او بانهدام مَعَلَّ مُضِرِ بالسُّكنى او با نجراح ظَهْ الدَّابَة فهو لا عمن العُيُوبِ المو جبة للخيار في الإِجَارة وأمَّا النواقصُ التي لا تُخِلُ بالمنافع كانه دام بعض عَالَ الحُجْرَاتِ بحيثُ لم يَدخل الدار بَرْدُ ولا مَطَرُ وكا نقطاع عُرف الدَّابَة وذيلِها فليست مؤجبة الخيار في الإجارة في الإجارة

﴿ مادة ١٥٥﴾ لوحَدَثَ في (اللَّاجُورِ ١١٤) (عَيْثُ ٣٣٨) فَبْلَ اَسْتِيفَا ۗ (المنفعة يـ٤٢٠) فإنَّهُ كالموجُودِ في وقتِ (العَقْد ١٠٣٠)

﴿ مادة ١٦٥﴾ لوحَدَثَ في (المأْجُورِ ٤١١) (عَيْبُ ٣٣٨) (فالمستأْجِرُ ٤١٠) (بالخِيَارِ ١١٦) إِنْ شَاءَ ٱستَوْفَى (المنفعــةَ ٤٢١) مع العَيْبِ وأَعْطَى تَمَامَ (الأُجْرَةِ ٤٠٠) وإِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٣,٣٠٣ (٣٠٤) (الإجارةَ ٤٠٠)

﴿ مادة ١٧٥﴾ إِنْ أَزَالَ (الآجِرُ ٤٠٩) (العَيْبَ ٣٣٨) الحَادِثَ قَبْلَ (فَسْخِ ٣٠٣و٣٠٢ و٣٠٤) (المستأْجِرِ ٤١٠) (الإِجَارةَ ٤٠٠) لا ببق للمستأْجِرِ حقَّ الفسخِ وإِنْ ارادَ المستأْجِرُ التصرُّفَ في بقيَّةِ المُدَّةِ فليسَ للآجر منعُهُ ايضاً

﴿ مَادة ١٨٥ ﴾ إِن أَرَادَ (المستأجِرُ ٤١٠) (فَسَخُ ٢٠٣٣ ٣٠٠) الحادث الذي أَخَلُ (بالمنافع ٢٤٠) فَلَهُ فَسِخُهَا فِي حَضُورِ (العبب ٢٣٨) الحادث الذي أَخَلُ (بالمنافع ٢٤٠) فَلَهُ فَسِخُهَا فِي غَيابِهِ وإِنْ فَلَهُ فَسِخُهَا فِي غَيابِهِ وإِنْ فَلَهُ فَسِخُهَا فِي غَيابِهِ وإِنْ فَسَخَهَا فِي غَيابِهِ مِن دُونِ أَنْ يُخْبِرَهُ لَم يُعْتَبُرْ فَسْخُهُ و (كُراهُ ٤٠٤) و اللَّهُ جُورِ ١١٤) يستمرُ كَما كان وأَمًا لو فاتَتِ (المنافعُ المقصودةُ ١٤٥) بالكليةِ فلهُ فَسِخُهَا فِي غِيابِ الآجِرِ ايضاً ولا تازمُهُ الأُجرَةُ إِنْ فَسِخَ او لَم بِفَسِخُ كَمَا فَلُهُ فَسِخُهَا فِي عَيابِ الآجِرِ ايضاً ولا تازمُهُ الأُجرَةُ إِنْ فَسِخَها فِي حُضُورِ الآجِرِ . بينَ فِي مادة ٤٧٨ ٠ مثلًا لو انهدم معل يُخِلِّ بالمنافع مِن الدارِ المأجُورَةِ فللمستأجِرِ فَسُخُها فِي حُضُورِ الآجِرِ . وَالاَ فَلَوْخَرَجَ مِن الدارِ مِن دُونِ أَنْ يُغِيرَهُ يازمُهُ إِعْطَاءُ (الْأُجْرَةِ كَأَنَّهُ مَا فَلَا عَرْجَ وَأَمَّا لُو انهدمتِ الدارُ بالكُليةِ فَمِن دُونِ احتباجِ الى حُضُورِ الآجِرِ فَخَرَجَ وأَمَّا لو انهدمتِ الدارُ بالكُليةِ فَمِن دُونِ احتباجِ الى حُضُورِ الآجِرِ فَلَمْ خَرَجَ وأَمَّا لو انهدمتِ الدارُ بالكُليةِ فَمِن دُونِ احتباجِ الى حُضُورِ الآجِرِ المَستأجِرِ فَسْخُهَا وعلى هذا الحالِ لا تازَمُ الأَجْرَةُ المُحْرَةُ وَمَلَ هَذَا الحالِ لا تازَمُ الأَجْرَةُ المُستأجِرِ فَسْخُهَا وعلى هذا الحالِ لا تازَمُ الأَجْرَةُ المُسْتَأْجِرِ فَسْخُهَا وعلى هذا الحالِ لا تازَمُ الأَجْرَةُ المُحْرَةُ وَالْمُورِ الْرَبْلُونَ المَصْوِرِ الْمُعَالَةُ وَلَمُ هُونِ الْمُعْرَةِ الْمُعْرِونَ احْرَاءُ المُعْرَةُ المُونِ الْمُسْتَأُجِرِ فَيْسِونَا الْمُورِ الْمُعْرَةِ الْمُعْرَاءُ الْمُونِ احْرَاءُ المُعْرَاءُ المُعْرَاءُ المُعْرَةُ المُورِ الْمُورِ الْمُعْرَاءُ المُعْرَاءُ المُورِ الْمُورِ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْمِرِ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِرُونِ الْمُؤْمِرُ الْمُؤْمِرُمُ الْمُؤْمُورُ الْ

﴿ مَادَةُ ١٩٥﴾ لو أُنهدَمَ حائطُ الدارِ اواحدى حُجَرِها ولم (يَفَسَخَ ِ ٣٠٠٣و٣٠٣ و٣٠٤) (المستأجِرُ ٤١٠) (الإِجارةَ ٤٠٠) وسَكَنَ في باقيها لم

يسقط شي لا من (الأجرة ٤٠٤)

﴿ مَادَةً ٢٠٥ ﴾ لو (استأُجرَ ٤٠٤) أَحَدُ دَارَينِ بَكَذَا دراهمَ وانهدمتْ إحداهُما فَلَهُ أَنْ يَترِكَ الاثنتينِ مِعاً

﴿ مَادَةُ ٢١٥ ﴾ (المستأُجِرُ ٤١٠) (بالخِيَارِ ١١٦) في دارِ استأُجَرَهَا على أَنْ تَكُونَ كَذَا حُجُرَةً وظَهَرَتْ نافِصَةً إِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٣و٣٠٣و٤٣) (الإِجارةَ ٤٠٠) و إِنْ شَاءَ (قَبِلَهَا ١٠٢) (بالأَجْرِ المسمَّى ٤١٠) ولكنْ ليس له ايفاءُ الإِجارةِ ولنقيصُ مقِدارٍ من الأُجْرَة

الباب السادسن

﴿ فِي بِيانِ انواع ِ (المَّاجِورِ ١١١) وأَحكامهِ ﴾ ﴿ ويشتملُ على اربعةِ فُصُول ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ مسائلَ نُتعلِّقُ (بِإِجارَةِ العَقَارِ ٤٢١) ﴾

﴿ مادة ٥٢٢ ﴾ (يجوزُ ١٠٨) (استئجارُ ٤٠٤) دارٍ لو حانوتٍ بدونِ بيانِ انها لسُكْنَى احَدِ ﴿ مَادَةُ ٢٣ ﴾ مَنْ (آجَرَ ٤٠٩) دارَهُ او حانوتَهُ وكانت فيه ِ امتعتُهُ ولشياؤُهُ (تَصِحُ ١٠٨) (الإِجارةُ ٤٠٥) ويكونُ مجبورًا على تخليتهِ من امتعتِهِ واشيائِهِ و (تسليمه ِ ٨٠٨)

﴿ مَادَةَ ٢٤ ﴾ من استأجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يَعْمِنْ مَا يَزْرَعُهُ فَيْهَا وَلَمْ يُعْمِمْ عَلَى اللَّهِ مَا يَزْرَعُهُ فَيْهَا وَلَمْ يُعْمِمْ عَلَى أَنْ يُزْرَعَ مَا شَاءَ (فَإِجَارَتُهُ ٤٠٠) (فَاسِدَةً ١٠٠) وَلَكُنْ لُو عَيَّنَ قَبْلُ (الفسخ ٢٠٢ ال ٣٠٤) وَ (رَضِيَ ١٠٢) الآجِرُ لَنْقَلْبُ الى (الصّحة ١٠٨)

﴿ مادة ٥٢٥﴾ من (استأجَرَ٤٠٤) ارضًا على أَنْ يزرَعَهَا ما شاء فلهُ أَنْ يَزرَعَهَا مُكرَّرًا فِي ظرفِ السَّنَةِ صَيفيًا وشِتا ئِيًّا

﴿ مَادَةُ ٥٢٦﴾ لو انقضَتْ مُسدَّةُ (الاِجَارَةِ ٤٠٠) قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرَعِ (فللمستأُجِرِ ٤١٠) أَنْ بُبقِيَ الزَّرَعَ فيالارضِ الى إِدْرَاكِهِ ويُعطِيَ (أُجِرَةَ الشِّل ٤١٤)

﴿ مَادَةُ ٥٣٧ ﴾ (يَصِحُ ١٠٨) (استشجارُ ٤٠٤) الدارِ والحانوتِ مع عدم ِ بيانِ كُونهِ لاي شيءُ وأَمَّا كيفيةُ استمالِهِ فَتُصرَفُ الى (العُرْفِ والعادة ٣١٤ ٣٨ و١٤ له ٤٠) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مَادَةُ ٢٨ ﴾ كَمَا انهُ (يَصِيحُ ١٠٨) لِمَنْ (اسْتَأْجَرَ ٤٠٤) دَارًا مِع عَدَم بِيانِ كَوْنِهَا لَاي شِيءً أَنْ يَسَكُنهَا بنفسِهِ كَذَلْك يَصِيحُ لَهُ أَنْ يُسْكِنهَا غيرَهُ ايضاً ولهُ أَنْ يَضَعَ فيها أَشياءَهُ ولهُ أَنْ يَعمَلَ فيها كُلُّ عَمَلِ لا يُورِثُ الوَهْنَ والضَّرَرَ للبِنَاء • ولكن ليسَ لهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُورِثُ الضَّرَرَ والوَهْنَ للبناء إلا (بإذن ٢٠٣ و٣٠٣) صاحبِهَا وأَمَّا فِي خصوص رَبْطِ الدَّوَابِ (فَعُرْفُ البلدة وعادَتُهَا ٣٦ له ٣٨ و ٤٠ اله ٤٥) مُعتبرُ ومَرْعيُّ وحُكمُ الحانوتِ على هذا الوجه [انظر المادة ٣٦]

﴿ مَادة ٢٩٥﴾ ﴿ إِعْالُ الأَشياء التي تُخِلُ المَانفعة المقصودة عائدة الى (الآجر ٢٠٤) · مثلاً تطهيرُ الرَّحَى على صاحبِها كذلكَ تعميرُ الدَّارِ وطُرُنِ الماء و إصلاحُ مَنَافذه وإنشاء الاشياء التي تُغِلُ الشّكْنَى وسائرُ الأُمورِ التي نتعلَقُ بالبناء كلّها لازمة على صاحب الدَّارِ واذا امتنعَ صاحبُها عن إعمال هوُلاء (فللمستأجر ١٤٠) أَنْ يَخْرُجَ منها إلاَّ أَنْ يكونَ حينَ (استشجارِهِ هوُلاء (فللمستأجر ٢١٠) أَنْ يَخْرُجَ منها إلاَّ أَنْ يكونَ حينَ (استشجارِهِ ٤٠٤) إيَّاها كانت على هذا الحال وكانَ قد راها فائهُ حينيذ يكونُ قد (رَضِيَ عَملَ هذه الاشياء المُستأجرُ منهُ كانت من قبيل التبرُّع فليسَ لهُ عَملَ هذه الاشياء المُستأجرُ منهُ كانت من قبيل التبرُّع فليسَ لهُ طَلَبُ ذلك المصروف من الآجرِ

﴿ مادة ٣٠٠ ﴾ التعميراتُ التي أَنشاَ هَا (المستأجِرُ ٤١٠) (بإذَن بِ همادة ٣٠٠ و٣٠٠) (الآجِرِ ٤٠٠) إِنْ كانت عائدةً لإصلاح (المأجُورِ ٤١١) وصِيانته عن تَطَرُق الحَلل كتنظيم الكرَميْت اي القِرْميْد «وهونوعُ آجُر يُوضعُ على السَّطُوح لمحافظتها من المَطر » فالمستأجِرُ بأخذُ مَصْرُوفَ مِثل هذه التعميرات من الآجِر و إِنْ لم يَجْر بينهُما شَرْطُ على أَخْذِه و إِنْ كانت عائدةً (لمنافع ٢٤٠) المستأجر فقط كتعمير المطابخ فليسَ للمستأجرِ أَخْذُ مَصْرُوفها ما لم يُذكرُ شَرْطُ أَخْذِه بينها

﴿ مادة ٣١٥ ﴾ لوأحدَث (المستأجرُ ٤١٠) بِنَاءٌ في (العَقَارِ ١٢٩) (المُأْجُورِ ١١١) او غَرَسَ شَجْرةً (فَالآجِرُ ٤٠٩) (مُخْيَرُ ١١٦) عند انقضاء مُدَّة (الإِجَارَة فَ ٤٠٠) إِنْ شَاءً قَلَعَ البناءَ والشَّجْرةَ و إِنْ شَاءَ أَ بْقَاهُمَا وأَعْطَى (قَيَتَهُ ١٥٤) كثيرةً كانت او قليلةً

﴿ مادة ٣٢٥ ﴾ إِزَالَةُ التَّرَابِ والرِّ بْلِ الذي يَتَرَاكُمُ فِي مُدَّةِ (الإِجارةِ فِي مَدَّةِ (الإِجارةِ ٤٠٠) والتَّطهيرُ عنها على (المستأجرِ ٤١٠)

﴿ مادة ٣٣٥﴾ إِنْ كان (الْسَتَأْجِرُ ١٠) يُخَرِّبُ (الْمَأْجُورَ ٤١١) و ولم يَقْتَدِرِ (الآجِرُ ٤٠٩) على مَنْفِهِ رَاجِعَ (الحَاكِمَ ١٧٨٥) و (فَسَخَ ٣٠٢ و٣٠٣و٤٣) (الإِجَارَة ٤٠٠)

الفصل الثاني

﴿ فِي (إِجَارةِ العُرُوضِ ٤٢١) ﴿

﴿ مَادَةَ ٣٤٤ ﴾ (يجوزُ ١٠٨) (إِجَارَةُ ٤٠٥) الأَ لِبَسَةِ وَالأَسْلَعَةِ وَالْأَسْلَعَةِ وَالْجَسَلَمَةِ مَا وَأَمِثًا لِمَا الْمَنْ وَالْجَيَامِ وَأَمِثًا لِهَا مِن (المَنقُولاتِ ١٢٨) الى مُدَّةً معلومةٍ في مُقَابَلَةِ (بَدَلِ ٤٦٤) معلوم إ

﴿ مادة ٥٣٥ ﴾ لو (استأجَرَ ٤٠٤) أَحَدُ ثَيَابًا على أَنْ يَذَهَبَ

بها الى محل أُثُمَّ لم يَذْهَبُ وَلَبِسَهَا في بيتهِ او لم يَلْبَسُهَا يلزمُهُ إعْطَاهُ (أُجْرَتُهَا ٤٠٤)

﴿ مَادة ٥٣٦ ﴾ مَنِ (استأْجَرَ ٤٠٤) ثيابًا على أَنْ يَلْبَسَهَا بنفسهِ فليسَ لهُ أَنْ يُلْبَسَهَا بنفسهِ فليسَ لهُ أَنْ يُلْبِسَهَا غيرَهُ *

﴿ مادة ٣٧٥﴾ الْحِلِيُّ كَاللِّبِاسَ

الفصل الثالث

﴿ فِي (إِجَارَةِ الدُّوابِّ ٢١١) ﴾

﴿ مَادَةَ ٣٨٥ ﴾ كَا (يَصِحُ ١٠٨) (اسْتِكْرَاءُ ٤٠٤) دابَّةٍ (مُعَيَّنَةٍ الْمِعَالَ الْمُكَارِبِ ٤٠٩) الإيصال الْمُكَارِبِ ٤٠٩) الإيصال الى محل مُعَيَّن

﴿ مَادَة ٣٩٥ ﴾ لو (استُوْجِرَتْ ٤٠٤) دَابَّةٌ (مُعَيَّنَةٌ ١٥٩) الى محلّ مُعَيَّنٌ وتَعَبِتْ فِي الطريقِ (فالمستأجِرُ ٤١٠) يكونُ (مُخَيَّرًا ١١٦) إِنْ شَاءً انتَظَرَها حتى تستريح و إِنْ شَاءَ نَقَضَ (الاَيِجَارة مَن ٤٠٠) وبهذا الحال يلزمُ المستأجِرَ أَنْ يُعْطِيَ حَصَّةَ مَا أَصَابٌ تلكَ المسافة مِن (الأَجْرِ المُسَمَّى بلزمُ المستأجِر أَنْ يُعْطِيَ حَصَّةَ مَا أَصَابٌ تلكَ المسافة مِن (الأَجْرِ المُسَمَّى اللهَ عَر اللهَ عَر اللهَ عَر اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

﴿ مَادة ٤٠ مَ ﴾ لو اشتُرطَ إِيصالُ حِمْلِ (مُمَيَّن ِ ١٥٩) الى مَحَلِّ

مُعَيِّنَ وَتَعِبَتِ الدَّابَّةُ فِي الطريقِ (فَالْمُكَارِي ٤٠٩) مَجْبُورٌ على تحميلهِ على دابَّةٍ أُخرَى و إيصالِهِ الى ذلك الهول ً

﴿ وَالْكُونَ إِنْ عُيْنَتُ بِعِدُ (الْمَقْدِ ١٠٣) وَ (قَبِلَ ١٠٢) (الْمَسَأُ جِرُ ١٠٥) وَلِكُونَ إِنْ عُيْنَتُ بِعِد (الْمَقْدِ ١٠٣) وَ (قَبِلَ ١٠٠) (الْمَسَأُ جِرُ ١٠٠) وَ يَضَوَفُ عِلَى الْمَسَارُ فِي مَا هُو الْمُعَادُ بِلا تعيين يَجُوزُ ويُصْرَفُ عِلَى (الْمُسَارُ فِي ١٣٦ هـ ١٨٥ و ١٤ الله ١٤٥) (الْمُطْلَقِ ١٤) و مثلاً لواستُونُ عِلى (الْمُسَارُ فِي ١٣٦ هـ ١٨٥ و ١٤ الله ١٤٥) (الْمُطْلَقِ ١٤) و مثلاً لواستُونُ عِلى الْمُسَادُ بِدابَةِ الْمُذَكَ الْمَكُلُ عِلَى الوجِهِ المُعتاد [انظر المادة ٣٦] الله على الوجه المعتاد [انظر المادة ٣٦] ﴿ مَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

﴿ مَادَةُ ٤٣٥ ﴾ لو (اَستُوْجِرَتْ ٤٠٤) دَابَّةُ الى مَكَانِ وَكَانَ يُطْلَقُ اسمُهُ على بَلدَتينِ فَأَيَّتُهُمَا قُصِدَتْ يَلزَمُ (أُجْرَةُ الْمِثْلِ ٤١٤) · مَشْلًا لو استُكْزِيَتْ دَابَّةٌ مِن اسلامبولَ الى « چَكْمَجَه » وَلَم يُصَرَّحْ هِلَ الى كبيرِهَا او الى صَغيرِهَا فَأَيَّتُهُمَا قُصِدَتْ يلزمُ أُجْرُ الْمِثْلِ بنِسِبَةِ مَسَافَتِهَا

لَهِ اسْتُوْجِرَتْ دَابُّةُ الى الشَّامِ يَصِحُ [انظر المادة ٢٦].

﴿ مادة ٤٤٥ ﴾ لو (استُكْرِيَتْ ٤٠٤) دابَّسَةٌ الى بَلْدة ِ بلزم ُ إِيصالُ

(مستأجرِ هَا ٤١٠) الى دارِه

﴿ مَادَةَ ٥٤٥ ﴾ مَن (اَسْتَكَرَى ٤٠٤) دَابَّةً الى مَعَلِّ مُعَيَّنِ فليس له تجاوزُ ذلك المحلِّ بدونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٤) (الْكُمَارِي ٤٠٩) فاذًا تجاوزَ فالدَّابَّةُ فِي (ضَمَانِ ٤١٦) (المستأجرِ ٤١٠) الى أَن يُسلِّمهَا سَالِمَةً وإِنْ تَلْفَت في ذَهَابِهِ او إِيابِهِ يلزمُ الضَّمانُ [انظرالمادتين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٤٦٥ ﴾ لو (استُكْرِيَتُ ٤٠٤) دَابَّةُ الى مَعَلَ آخَرَ فَإِنْ ذَهَبَ فَلِيسَ (للمستأْجِرِ ٤١٠) أَنْ يَذْهَبَ بَتلكَ الدَّابَّةِ الى مَعَلَ آخَرَ فَإِنْ ذَهَبَ وَلَيْسَ (للمستأجِرِ ٤١٠) أَنْ يَذْهَبَ بَتلكَ الدَّابَّةِ الى «اسلَميه» بالدابةِ التي وتَلِفَتِ الدابةُ (يَضَمَنُ ٤١٦) · مثلًا لو ذَهَبَ الى «اسلَميه» بالدابةِ التي استكراها على انَّهُ يَذَهِبُ بها «الى تكفور طاغ» وعَطِبَتْ يلزمُ (الضمان استكراها على انَّهُ يَذَهِبُ بها «الى تكفور طاغ» وعَطِبَتْ يلزمُ (الضمان ٤١٦) [انظر المادنين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٤٧ ﴾ لو (استُوْجرَ ٤٠٤) حَيَوانُ الى مَعَلَ مُعَيِّنِ وَكَانِتَ طُرُقُهُ مُتَعَدِّدةً (فللمستأُجرِ ٤١٠) أَنْ يَذْهَبَ بَأَيِّ طريق شاءً من الطُّرُقِ التي يَسَلُكُهَا الناسُ ولو ذَهَبَ المستأُجرُ من طريق غير الذي عَيَّنَهُ صَاحبُ الدابة وتَلْفَتْ فإنْ كَانَ ذَلِكَ الطريقُ أَصْعَبَ من الطريق الذي عَيَّنَهُ يلزمُ (الضمانُ ٤١٦) وإنْ كَانَ مُسَاويًا او أَسْهَلَ فلا [انظر المادة ٨٦]

﴿ مادة ٤٨ ﴾ ليس (للستأجرِ ٤١٠) استعالُ دَابَّةٍ أَزْيَدَ من المُدَّةِ التي عيَّنَهَا وإِن ِ استعْمَلَهَا وتَلِفَتْ فِي يَدِهِ (يَضِمنُ ٤١٦) [انظر المادتين ٢٠ و٨٦]

﴿ مادة ٤٩٥ ﴾ كما (يَصِحُ ١٠٨) (استكراء ٤٠٤) دَابَّةِ على أَنْ

يَرَكَبَهَا فلانْ كذلكَ يَصِحُ استِكْرَاءُ دَابَّةٍ على أَنْ يُركِبَهَا (المستأجِرُ ٤١٠) مَنْ شَاءَ على التعميم ِ ايضًا

﴿ مادة ٥٠٠ ﴾ الدَّابَّةُ التي (استُكرِيَتُ ٤٠٤) للرُّكوبِ لا تُحَمَّلُ وإِنْ حُمُلِّتُ وتَلِفَتْ يلزمُ (الضمانُ ٤١٦) وبهذا الحالِ لا تلزمُ (الأُجرَةُ ٤٠٤) انظر الى مادة ٨٦

﴿ مادة ٥٥١ ﴾ الدَّابَّةُ التي (استُكرِيَتْ ٤٠٤) على أَنْ يَركَبَهَا فلانَّ لا (يَصِحُ ١٠٨) على أَنْ يَركَبَهَا فلانَّ لا (يَصِحُ ١٠٨) إركابُها غَيْرَهُ [انظر المادنبن ٤٤٤٤]

﴿ مَادَةُ ٥٥٢ ﴾ من (استكرى ٤٠٤) دَابَّةً على أَنْ يُركِبَهَا مَنْ شَاءً فَإِنْ شَاءً لَكِنَ إِنْ رَكِبَهَا هُو أُو فَإِنْ شَاءً أَركَبَهَا غَيْرَهُ وَلَكُنْ إِنْ رَكِبَهَا هُو أُو غَيْرُهُ مُعَد تعيينِ الْمُرَادِ وتخصيصِهِ بَرُكُوبِ أَحَدٍ لا (يَصِحُ ١٠٨) إركابُ الغيرِ [انظرالمادة ٢٠]

﴿ مادة ٥٣ ﴾ لو (استكرى ٤٠٤) أَحَدُ دابَّةً للرُّكوبِ من دُونِ تعينِ مَنْ يَركَبُهَا ولا التعميم على أَنْ يُركِبَهَا مَنْ شَاءَ (تفسُدُ ٤٦٢) (الإِجارةُ ٤٠٠) ولكن لو عَيَّنَ وبَيَّنَ قَبْلَ (الفسخ ٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤) نَقلِبُ الى (الصّحة ١٠٨) وعلى هذه الصورة ابضاً لا يَرْكَبُ غيرُ مَنْ تعينَ على تلكَ الدَّابَة

﴿ مادة٤٥٥ ﴾ لو (استُكْرِيَتُ٤٠٤) دابَّةُ الْعَمْلِيُعْتَبَرُ فِي الْأَكَافِ والْحَبْلِ والعُدْل (عُرْفُ ١٣٦ له ٣٨ و ١٤ اله ٥٤) البَلْدَةِ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مَادة ٥٥٥ ﴾ لو (استُكرِيَتْ ٤٠٤) دَابَّةٌ مَنْ دُونِ بيانِ مِقدَار

الحِمْلِ وِلا التعيينِ بإِشَارَةٍ يُحْمَلُ مِقْدَارُهُ على (العُرْفِ والعادة ١٣٦ ١٣٨ و ١٤ ال ٥٠ ال

﴿ مَادَةَ ٥٦٩ ﴾ ليس (للمستأجرِ ٤١٠) ضَرْبُ دَابَّةِ (الكِرَاء٤٠٤) من دُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٣) صَاحِبِهَا ولو ضَرَبَهَا وتَلَفَتْ بسببهِ (يَضَمَنُ ٤١٦) [انظر المادة ٢٠]

﴿ مَادَةَ ٥٥٧ ﴾ لو (أَذِنَ ٣٠٣ و٣٠٤) صاحبُ دَابَّةِ (السَّواءُ الْحَواءُ) بَضَرْبِهَا فَلِيسَ (للسَّتَأْجِرِ ٤١٠) إلاَّ الضربُ على الموضِعِ المُعتَادِ وَإِنْ ضَرَبَهَا على غَيْرِ الموضِعِ المُعتَادِ مثلاً لو كانَ المُعتَادُ ضَرْبُهَا على عُرْفِها وَضَرَبَهَا على مَرْفِها وَضَرَبَهَا على دأسِهَا وتَلفَتْ يلزمُ (الضهانُ ٤١٦) [انظر المادتين ٢٠ و ٨٦]

﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ (يَصِيحُ ١٠٨) الرُّكُوبُ على دَابَّةٍ (استُكْرِيَتْ ٤٠٤) للحَمْلِ

﴿ مَادة ٥٩٥ ﴾ لو (استُكرِيَتْ ٤٠٤) دَابَّةٌ (عُبِنَ ١٩٩) نوعُ حَمْلِهَا وَمَقْدَارُهُ (يَصِحُ ١٠٨) تَعْمِيلُهَا حَمْلًا آخَرَ مَاثِلًا لهُ او أَهْونَ منهُ في المضرَّةِ ايضًا ولكن لا يَصِحُ تحميلُ شيء أَزيدَ في المَضَرَّة · مَثلًا مَن استكرَى دَابَّةً على أَنْ يُحَوِّلُهَا خُسنَة أَكِيالِ حِنْطَة كَا يَصِحُ لهُ أَنْ يُحَمِّلُهَا مِن (مالهِ ١٢٦) على أَنْ يُحَوِّلُهَا خُسنَة أَكِيالِ حِنْطَة كَا يَصِحُ لهُ أَنْ يُحَمِّلُهَا مِن (مالهِ ١٢٦) او مَال غيرهِ اي نوع كانَ خسة اكيالِ حِنطة كذلك يجوزُ لهُ أَنْ يُحَمِّلُهَا خُسة اكيالِ حِنطة دَابَّة استُكْرِيَتْ خُسة اكيالِ حِنطة دَابَّة استُكْرِيَتْ على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية حديدٍ دابة استُكُريَتْ على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية حديدٍ دابة استُكْرِيَتْ على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية حديدٍ دابة استُكْرِيَتْ على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية حديدٍ دابة استُكْرِيَتْ على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية على الله يَصِيعُ أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية حديدٍ دابة استُكْرِيَتْ على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية على الله يَصِعْ أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية حديدٍ دابة الستكريَّة على أَنْ تُحَمَّلُ مَائة اوقية قِطْن

﴿ مَادَةُ ٥٦٠ ﴾ وَضِعُ الْحِمْلِ عَنِ الدَّابَّةِ عَلَى (المُكَارِي ٤٠٩) ﴿ مَادَةُ ٥٦١ ﴾ نَفَقَةُ (اللَّاجُورِ ٤١١) على (الآجِرِ ٤٠٩) · مثلاً عَلَفُ الدَّابَّةِ التِي (استُكرِيَتُ ٤٠٤) وإِسْقَاوُها على صاحِبِها ولكنْ لو أَعطَى المستأجِرُ عَلَفَ الدَّابَّةِ بدونِ (إِذْنِ ٣٠٤و٤٣) صاحِبِها (تَبَرُّعًا ٧٥) ليسَ له أَخْذُ (ثمنهِ ١٥٢) من صَاحِبِها بَعْدُ

الفصل الرابع

﴿ فِي (إِجَارةِ ٤٠٠) (الآدَمِيِّ ٢٢٥) ﴿

﴿ مادة ٢٦٥ ﴾ العَمل المالة من الباب الناني مُدّة او بتعيين العَمل بصُورة الحرَى كما بُينَ في الفصل الثالث من الباب الناني المَدّة او بتعيين العَمل بصُورة الحرَى كما بُينَ في الفصل الثالث من الباب الناني المالة من دُون مقاولة (أجرة الحراء على طلبه من دُون مقاولة (أجرة على علله المالة (أجر المثل عاد) إن كان مِن يَخدِم بالأجرة و إلا فلا هذا العَمل أكر من والمالة العَمل أكر من والم بُين مقدار ما بكرمه به فعَمل العَمل المأمور به استحق (أجر المثل عاد) مقدار ما بكرمه به فعَمل العَمل المأمور به استحق (أجر المثل عاد) المعمل أجرة من دُون تسمية (أجرة عنه) المعمل أخرة من دُون تسمية (أجرة عنه) مقطى أجرة من النكان معلومة و إلا (فأجر المثل عاد) ومعاملة الأصناف

الذينَ يُماثِلُونَ هُؤُلاءُ على هذا الوجهِ

﴿ مَادَة ٢٦٥ ﴾ لو (عَفْدَتِ ١٠٦) (الإِجَارَةُ ٤٠٤) على أَنْ يُعْطَى (الجَرُ المَثْلِ (اللَّجِيرِ ١٤٣) شيء من القيميَّاتِ ١٤٦) لا على التعيين يلزم (الجَرُ المَثْلِ اللَّجِيرِ ١٤٦) و مَثْلًا لو قالَ أَحَدُ لِأَحَدِ إِنْ خَدَمْتَنِي كَذَا أَيَاماً أَعْطَيْتُكَ بَقَرَتَينَ لا يلزمُ البَقَرُ ويلزمُ أَجْرُ المِثْلُ ولكنْ يجوزُ (استشجارُ ٤٠٤) الظَّيْرِ على أَنْ يَعمَلَ لها أَلبسةٌ كما جَرَتِ (العادةُ ١٣٦ل ٣٨و١٤١٥) وإِنْ لم تُوصَفِ الأَلبسةُ ولم تُعرَّف يلزمُ من الدرجةِ الوُسطى

﴿ مادة ٣٦٥ ﴾ العَطِيَّةُ التي أُعْطِيَتْ لِلغَدَمَةِ من الحَارِجِ لا تُعْسَبُ من (الأُجرة ٤٠٤)

﴿ مَادَةَ ٢٨٥ ﴾ لو (استُوْجِرَ ٤٠٤) أُستاذُ لتعليم عِلْم او صَنْعَةٍ فَإِنْ ذُكِرَتْ مُدَّةً (انعَقَدَتِ ١٠٦) (الإِجَارَةُ ٤٠٥) على المُدَّة حَتى أَنَّ الأُستاذَ يَستحِقُ (الأُجرةَ ٤٠٤) بكونهِ حَاضِرًا ومُهيَّنًا للتعليم قَرَأَ التلميذُ او لم يَقْرَأُ وإِنْ لم تُذْكَرُ مُدَّةُ انعَقَدَتْ إِجارةً (فاسدةً ٤٦٢) وعلى هذه الصورة إِنْ قَرَأَ التلميذُ فالأُستاذُ يَستحِقُ الأُجرَةَ و إِلاَّ فلا

﴿ مادة ٥٦٩ ﴾ من أَعْطَى ولَدَهُ لِأُستاذِ لِيُعلِّمَهُ صَنْعَةً مِنْ دُونِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَحَدُهُمَا للآخَرِ (أُجْرَةً ٤٠٤) فَبَعْدَ تَعَلَّم الصَّبِيّ لِوطَالَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ بأُجْرَةٍ يُعْمَلُ بِعُرْفِ البَلْدَةِ وَ (عَادَتِهَا ١٣١٤ ٣٨و١٤ ٤٠)

﴿ مادة ٧٠ ﴾ لو (استأجَرَ ٤٠٤) أَهْلُ قريةٍ مُعَلَّمًا او إِمَامًا او مُؤَذِّنًا وأُوفَى خِدْمَتَهُ يأْخذُ (أُجرتَهُ ٤٠٤) من أَهْلِ تلكَ القَرية [انظرالمادة ٣٦]

﴿ مادة ٧١ه ﴾ (الأَجِيرُ ٤١٣) الذي (استوُجِرَ ٤٠٤) على أَنْ يَعْمَلَ بنفسهِ لِيسَ لهُ أَنْ يَستعملَ غيرَهُ · مثلاً لواً عطى أَحَدُ جُبَّةً لحيَّاطً على أَنْ يَخِيطَهَا بنفسهِ بكذا دراهمَ فليسَ للخيَّاطِ أَنْ يَخِيطَهَا بِغيرِهِ وإِنْ خَاطَهَا بغيرِهِ وَإِنْ خَاطَهَا بغيرِهِ وَالْمَامِنْ ٤١٦)

﴿ مادة ٧٧٠﴾ لو (أُطاقِقَ ٦٤) (العَفْدُ ١٠٣) حَيْنَ الاستَبْجارِ (فللاَّ جَيْر ٤١٣) أَنْ يَستعملَ غَيْرَهُ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٧٣ ﴾ قُولُ (المُستأجرِ ٤١٠) (للاَّجيرِ ٤١٣) أعملُ هذه الجُبَّةَ بكذا هذا الشُّفلَ (إطلاقُ ٦٤) • مثلًا لوقالَ أَحَدُ للغيَّاطِ خَطْ هذه الجُبَّةَ بكذا دراهمَ من دونِ نقييد بقوله خِطْهَا بنفسكَ او بالذاتِ وخَاطها الخَيَّاطُ بخليفتهِ أو خَيَّاطُ آخَرَ يَستحِقُ (الأَجْرَ المُسَمَّى ١٤٥) وَإِنْ تَلفَتِ الجُبَّةُ بلا تَعَدُ لا (يَضَمَنُ ٤١٦) [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ٧٤ ﴾ كُلُّ ماكانَ من توابع ِ العَمَلِ ولم يُشْرَطُ على (الأَجِيرِ ٤١٣) يُعتبرُ فيه ِ (عُرْفُ البلدة ِ وعادُتُها ٣٦ اله ٣٨ و ١٤ اله ٥٥) كما أنَّ العادة في كُون الحَيْطِ على الحَيَّاط [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٥٧٥ ﴾ يلزمُ (الحَمَّالَ ٤١٣) إِدخَالُ الحِمْلِ الى الدَّارِ ولكنَّ لا يلزمُهُ وَضْعُهُ في مَعَلَّهِ · مثلاً ليسَ على الحَمَّالِ إِخْرَاجُ الحِمْلِ الى فوقِ الدارِ ولاوَضْعُ الذَّخِيرَةِ فِي الأَنْبَارِ

﴿ مادة ٧٦٦ ﴾ لا يَلزم (المستأجرِ ٤١٠) إِطْعَامُ (الأَجيرِ ٤١٣) إِلاَّ أَنْ يكونَ (عُرُفُ البلدة ِ ١٣٦ل ٣٨و١٤١ل ٥٤) كذلك [انظر المادة ٣٦] ﴿ مَادَةَ ٧٧٥ ﴾ إِنْ دَوَّرَ (دَلَّالُ ٤١٣) (مَالاً ١٢٦) ولم (بَبِعْهُ ١٢٠) وبم (بَبِعْهُ ١٢٠) وبمدّ ذلك باعهُ صَاحِبُ المالِ فليسَ للدَّلاَّلِ أَخْذُ (الأُجْرَةِ ٤٠٤) و إِنْ باعهُ دَلاَّلُ آخَرُ فليسَ للاوَّلِ شِيءٌ وَمَامُ الْأُجْرَةِ لِلنَّانِي

﴿ مادة ٧٨ ﴾ لو أَعطَى أَحَدُ (مالَهُ ١٢٦) (للدَّلاَّلِ ١٣) وقال (بِعهُ ١٢٠) (للدَّلاَّلِ ١٣٠) وقال (بِعهُ ١٢٠) بكذا دراهمَ فإنْ باعَهُ الدلاَّلُ بأَ زْيَدَ من ذلكَ فَالفَاضِلُ ايضاً لِصاَحِبِ المالِ وليسَ للدَّلاَّلِ سِوَى (الأَجْرةِ ٤٠٤)

﴿ مادة ٧٩ه ﴾ لو خَرَجَ مُسْتَحِقٌ بَعْدَ أَخْذِ الدَّلَالِ (أُجرَتَهُ ٤٠٤) وضُبِطَ (اللَّبِيعُ ١٠١) او رُدَّ (بعيبِ ٣٣٨) لا تُسْتَرَدُّ أُجْرَةُ الدَّلَالِ

﴿ مادة ٨٠٠ ﴾ من (استأجر ٤٠٤) حَصَّادِ بَنَ لِيحصِدُوا زَرْعَهُ الذي فِي مَادة ٥٨٠ ﴾ من (استأجر ٤٠٤) حَصَّادِ بِنَ لِيحصِدُوا زَرْعَهُ الذي فِي أُرْضِهِ وَبعدَ حَصَادِهِم مِقدَارًا منهُ لو تَلْفَ الباقي بِنُزُولِ الحَالُوبِ او بقضاء آخَرَ فلهم أَنْ يأخذوا من (الأَجْرِ المسمَّى ١٤) مِقْدَارَ حَصَّة ما حصدوهُ وليسَ لهم أَخْذُ أَجْرِ الباقي

﴿ ادة ٨١ ﴾ كَمَا أَنَّ لَلظَّأْرِ (فَسَخُهُ ٣٠٣ و٣٠٣ و٣٠٠) (الإِجارة و٤٠٠) لو تَمَرَّضَتْ أو حَمَلَتْ أو لم لو تَمَرَّضَتْ كذلك (للمُرْضِع ١٨٤) فَسْخُهُا اذا تمرَّضَتْ أو حَمَلَتْ أو لم يأْخُذِ الصِيُّ ثَدْيَهَا أواستَفْرَغَ لَبَنَهَا



الباب السابع

﴿ فِي وَظَيْفَةِ (الْآجِرِ ٤٠٩) وَ (الْمُسَأَجِرِ ٤١٠) وَصَلَاحِيَّتِهِمَا ﴾ بعدَ (العَقَدِ ١٠٣) ويشتملُ على ثلاثة فصولِ ﴾ .

الفصل الاول

﴿ فِي (تسليم ٢٠٥) (المأجور ٤١١) ﴾

﴿ مادة ٥٨٢ ﴾ تَسليمُ (اللَّاجِرِ ٤١١) هو عِبَارَةٌ عن (إِجَازَةِ ٣٠٣و٣٠٣) (الآجِرِ ٤٠٩) ورُخْصَتِ و (للستأُجِرِ ٤١٠) بأَنْ يَنتفعَ به ِ بلا مانع ٍ

﴿ مادة ٥٨٣ ﴾ اذا (انعقدت ١٠٣) (الإجارَةُ الصحيحةُ ١٤٨ اللهِ مادة ٥٨٣ ﴾ على المُدَّةِ او المَسافَةِ فيلزمُ (تسليمُ ٥٨٢) (الما جور ١١١) (للستأجر ١٤٠) على أَنْ ببق في يدَيْهِ متَّصِلاً ومُستمرًّا الى انقضاء المُدَّةِ او خلم المسافة مثلاً لو (استأجر ٤٠٠) احَدُ كروسةً لكذا مُدَّةٍ او على أَنْ يَشْعَمِلُ الكروسةَ المذكورةَ في ظَرْفِ تلكَ المُدَّةِ او الى أَنْ يَصِلَ ذَلِكَ الْحِلُّ وايسَ لصاحبِهَا أَنْ يَستعملَهَا في تلكَ الاثناء في أَمُورهِ

﴿ مَادَةَ ٤٨٤ ﴾ لو (آجَرَ أَحَدُ ٤٠٩) (مُلْكَةُ ١٢٥) وكانَ فيهِ (مَالُهُ ١٢٦) لا تلزمُ (الأُجرةُ ٤٠٤) مسالم (يُسلِّمهُ ٥٨٢) فارغًا إِلاَّ أَنْ يكونَ قد (باعَ ١٢٠) المالَ (المستأجرِ ٤١٠) ايضًا

رُ مادة ٥٨٥ ﴾ لو (سَلَّمَ ٥٨٠ و ٢٧٠و ٢٧٠) (الآجِرُ ٤٠٩) الدَّارَ ولم يُسلِّمُ عُجْرَةً وَضَعَ فيها اشياءً في يَسقُطُ من (بَدَلِ الإِجَارَةِ ٤٦٣) مِقدَارُ حِسَّةِ للكَ الحُجْرةِ وَ (المستَّاجِرُ ٤١٠) (مُخَبَّرُهُ ١١٦) في باقي الدارِ وإن أَخْلَى الآجِرُ الدَّارَ وسَلَّمَهَا قبلَ (الفسخ ٢٠٠و٣٠٣ و٢٠٠) تلزمُ (الإِجَارَةُ ٤٠٠) يعني لا ببقى للستأجِرِ حَقُّ الفسخ

الفصل الثاني

﴿ فِي تَصرُّفِ (العاقِدَينِ ١٦٢) فِي (المُأْجورِ ٤١١) ﴾ ﴿ بعدَ (العَقْد ١٠٣) ﴾

﴿ مادة ٨٦٥ ﴾ (للمستأجرِ ٤١٠) (إيجارُ ٤٠٤) (المأْجُورِ ٤١١) لآخَرَ قَبْسُلَ (القَبْضِ ٨٢٠) إِنْ كانَ (عَقَارًا ١٢٩) وإِنْ كانَ (منقولًا ١٢٨) فلا

﴿ مادة ٥٨٧﴾ (للمستأجرِ ٤١٠) (إِيجارُ ٤٠٤) ما لم يَتَفَاوَتِ استعالُهُ وانتفاعُهُ باختلافِ الناس لآخرَ ﴿ مادة ٨٨٥ ﴾ إِنْ (آجَرَ ٤٠٤) (المستأُجِرُ ٤١٠) (بإِجَارَةِ فاسِدَةٍ ٢٦٠ و ٤٦١) (المأجُورَ ٤١١) لآخَرَ (بإِجَارةٍ صحبحةٍ ٤٤١١ ٤٥٧) (يجوز ١٠٨)

﴿ مادة ٥٨٩ ﴾ لو (آجَرَ أُحدُ ٤٠٩) (مَالَهُ ١٢٦) على مُدَّة معلومة الآخَرَ (بِإِجَارَة لازِمَة ٤٠٦) ثم (آجَرَهُ ٤٠٤) ايضاً تلكَ الْمُدَّةَ تَكْرَارًا لِغَيرِهِ لَا تُعتبر (لا تنعقدُ ١٠٧) الإِجَارَةُ الثانيةُ ولا تُعتبر

﴿ مادة ٥٩٠ ﴾ لو باعَ (الآجِرُ ٤٠٩) (المأْجُورَ ٤١١) بدون (إذْنِ ٣٠٣و؟٣) (المستأجِرِ ٤١٠) يكونُ (البيعُ ١٣٠) (نَافِذًا فِي حقّ المستأجِرِ ١١١) وإنْ لم يكُنْ نافِذًا فِي حقّ المستأجِرِ على أَنَّهُ بعدَ انقضاء مُدَّةِ الإِجَارَةِ (يلزمُ البيعُ ١١٤) فِي حقّ المشتري وليسَ لهُ الامتناعُ عن الاشتراء الأ أَنْ يَطْلُبَ المشتري (تسليم ١٦٦٢ له ٢٧٧) (المبيع ١٥١) من البائع قبلَ انقضاء مُدَّةِ الإِجارَةِ وا يَفسخ ١٣٠٠٣٠٣٠٥ (٣٠٤٥٣) المستأجرُ (القاضي ١٧٨٥) البيعَ لِعَدَّم إِمكان تسليم وإنْ (أَجازَ ٣٠٣و٣٠٣٥) المستأجرُ اللهِ يَكُونُ نافِذًا فِي حَقِّ كُلِّ مَنْهُم ولكن لا يُؤخذُ المأجُورُ من يدهِ البيعَ يكونُ نافِذًا فِي حَقِّ كُلِّ مَنْهُم ولكنْ لا يُؤخذُ المأجُورُ من يدهِ ما لم يَصِلُ البِهِ مَقْدَارُ ما لم يستوفِهِ من (بدل الإجارَةِ ٣٠٤) الذي منقطَ حقُّ حبسه [انظرالمادة ٤٦]

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ مُوادًّ نَتَعَلَّقُ بِرَدُ (المَّأْجُورِ ١١١) و إعادتِهِ ﴾

﴿ مادة ٥٩١﴾ للزمُ (المستأجرِ ٤١٠) رَفْعُ يَدِهِ عن (المأجُورِ ٤١١) عِنْدَ انقِضَاء (الإِجارَة ٤٠٠)

﴿ مادة ٥٩٢ ﴾ ليسَ (للمستأُجِرِ ٤١٠) استعالُ (المأْجورِ ٤١١) بعدَ انقضاء (الإجارة ٤٠٠)

﴿ مادة ٥٩٣ ﴾ لو انقضتِ (الإِجارَةُ ٤٠٥) وأَرادَ (الآجِرُ ٤٠٩) قَبْضَ مالِهِ يلزمُ (المستأجِرَ ٤١٠) (تَسليمُهُ ٢٢٦١ ل ٢٧٧) إِيَّاهُ

﴿ مادة ٥٩٥﴾ إِنِ أحتاجَ رَدُّ (المأجورِ ١١١) و إعادتُهُ الى الحَمْلِ والمُؤْنَةِ (فَأُجِرَةُ ٤٠١) و إعادتُهُ الى الحَمْلِ والمُؤْنَةِ (فَأُجِرَةُ ٤٠٤) نقليتِه على (الآجرِ ٤٠٩)

الباب الثامن

﴿ فِي بِيانِ (الضماناتِ ٤١٦) ويحتوي على ثلاثة ِ فُصُول ﴿

الفصل الاول

﴿ فِي (ضَمَانِ ٤١٦) (المُنفعة ٥٩٦) ﴿

﴿ مادة ٥٩٦ ﴾ لو استَعْمَلَ أَحَدُ (مَالاً ١٢٦) بدون (إذَن ٣٠٣ و كُنْ وَ ١٢٠) صاحبِه فهو من قبيل (الفاصب ١٨٨) لا يكزمُهُ أَدا مَنَافِعِه وَلَكُنْ وَ كَانَ مَالَ وَقْفِ او مَالَ يَتِيم فعلَى كُلِّ حَالَ بِلزمُ (أَجُرُ النِّلُ الله كَانَ مَالَ وَقْفِ او مَالَ يَتِيم فعلَى كُلِّ حَالَ بِلزمُ (أَجُرُ النِّلُ مَالًا) وَإِنْ كَانَ (مُعَدًّا للاستغلال ٢١٤) فَعَلَى أَنْ لا يكُونَ (بتأويل مُلْكُ و ١٠٥٥) وَ (عَقْدِ ١٨٥) بلزمُ ضهانُ المنفعة يعني أَجْرَ المِنْل مَثلًا لو سكنَ أَحَدُ فِي دَارِ آخَرَ مُدُّةً بدونِ (عَقْدِ ١٠٠) (إِجَارَةٍ هُ ٤٠٤) لا تلامُهُ الأَجْرَةُ عُ٤٠٤) لكنْ إنْ كانت تلكَ الدارُ وَقَفًا او مَالَ يتيم فعلى كلّ حَالَ يعني إنْ كانَ ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ او لم يكن ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ او لم يكن ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ اللهِ يَكِنْ اللّهُ تَالَيْلُ وَعَقْدِ اللهُ يَكُنْ أَمْ تَأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ اللهُ يَكُنْ أَمْ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ اللهُ يَكُنْ ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ اللهُ يعني إِنْ كانَ ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ الو لم يكن ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ اللهُ يَكُنْ ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ الو لم يكن ثَمَّ تأُويلُ مُلْكِ وعَقْدِ يلزمُ أَجْرُ المِنْلُ و وَكَذَالُ اللهُ اللهُ اللهُ وَيَهُ وَكُذَالُ و الطَر المادة ٨٦] إذْن صاحبِهَا يلزمُ أَجْرُ المِنْلُ [انظر المادة ٨٦]

﴿ مادة ٥٩٧ ﴾ لا يلزم (ضمانُ المنفعة ٥٩٠) في (مال ١٢٦) استُعملَ بتأويل مُلْك ولو كان (مُعدًّا للاستغلال ٤١٧) مثلاً لو تَصَرَّفَ مُدَّةً أَصَدُ الشَّرَكِ مِنْ المُشتَرَكِ ١٠٤٥) بدون (إِذْنِ ٣٠٣و٤٣٠) أَصَدُ الشَّرَكِ مُسنَقِلاً فليسَ للشَّريكِ الآخرِ أَخْذُ (أُجْرَة ٤٠٤) حِصَّتِهِ لانَّهُ استعملَهُ على أَنَّهُ (مُلْكُهُ ١٢٥)

استُعْمِلَ بَأُويلِ عَقْدِ وَإِنْ كَانَ (مُعَدَّا لَلاستغلال ١٠٤) في (مال ١٢٦) استُعْمِلَ بَأُويلِ عَقْدِ وَإِنْ كَانَ (مُعَدَّا لَلاستغلال ٤١٧) ومثلاً لو (باعَ استُعْمِلَ بَأُويلِ عَقْدِ وَإِنْ كَانَ (مُعَدَّا لَلاستغلال ٤١٧) بدون إِذْنِ شَرِيكَهِ وَتَصَرَّفَ فَيهِ (المُشترِب ١٦١) مُدَّةً ثُمَّ لم (يُجِزِ ٣٠٣و٤٣) البيعَ الشرِيْكُ وضَبَطَ حِصَّتَهُ لِيسَ لهُ أَنْ يُطَالِبَ (بأُجْرَة ٤٠٤) حِصَّتِهِ و إِنْ كَانَ الشرِيْكُ وضَبَطَ حِصَّتَهُ لِيسَ لهُ أَنْ يُطَالِبَ (بأُجْرَة ٤٠٤) حِصَّتِهِ و إِنْ كَانَ مُعَدًّا للاستغلالِ لانَّ المشتري استعملَهُ بتأويل (العَقْدِ ١٠٣) يعني حَيثُ الْهُ تَصَرَّفَ فيهِ بعَقْدِ البَيعِ فلا يَلزَمُ ضَمَانُ المنفعةِ كذلك لو باعَ أَحَدُ لاَخَرَ رَحَى على أَنَهَا مُذْكُهُ وسَلَمهَا ثُمَّ بَعْدَ تَصَرُّفِ المُشترِي لو ظَهَرَ لها مُستحِقٌ رَحَى على أَنَهَا مُذْكُهُ وسَلَمهَا ثُمَّ بَعْدَ تَصَرُّفِ المُشترِي لو ظَهَرَ لها مُستحِقٌ وَأَخَذَهَا مِن المُشترِي بَعْدَ الإِثِباتِ وَ (الحُكُمْ ١٢٧٨) لِيسَ لهُ أَنْ يأخذَ أُجْرَةً وَالمَدَّ فِي المُذَّةِ المَذَى وَقَدْ النِصَا تَأُو بلَ عَقْدِ

﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ لواستَخدَمَ أَحَدُ (صغيرًا ٩٤٣) بدون (إِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٤) (وَلَيّهِ ٩٧٤) فاذا (بَلَغَ ٩٨٦) يأْخُذُ (أَجْرَ مِثْلِ ٤١٤) خِدَمَتِهِ ولو تُوُ فِيّ الصغيرُ فلِوَرَثْتِهِ أَن يأخذُوا أَجْرَ مِثْلِ تلكَ الْمُدَّةِ مِن ذلك الرَّجُل

الفصل الثاني

﴿ فِي (ضَمَانِ ١٦٤)(الْمُسَأَجِرِ ٤١٠) ﴾

. ﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ (المأجُورُ ٤١١) (أَمَانَةُ ٢٧٦) في يدرِ (المستأجرِ ٤١٠) إِنْ كَانَ (عَقْدُ ١٠٣) (الإِجَارَةِ ٤٠٠) (صحبحًا ١٠٨) او لم يكن ﴿ مادة ٢٠١ ﴾ لا يلزمُ (الضمانُ ٤١٦) اذا تَلِفَ (المأجورُ ٤١١) في يدرِ (المستأجرِ ٤١٠) ما لم يكن بتقصيرِهِ او تعدّيهِ او مُخَالفتهِ (لمأذونيتهِ ٣٠٣و٤٠٣)

﴿ مَادَةَ ٢٠٢ ﴾ يلزمُ (الضَمَانُ ٤١٦) على (المُستَأْجِرِ ٤١٠) لو تَلَفَ (المُأْجُورُ ٤١١) او طَرَأً على (قيمتِهِ ١٥٤) نُقصانُ بَتعدِيهِ ، مثلاً لو ضَرَبَ المُستَأْجِرُ دَابَّةَ (الكِرَاءُ ٤٠٤) فماتِتْ منهُ او ساقها بِعُنْفٍ وشِيَّةً فِهَلَكَتْ لَزمَهُ ضَمَانُ قَيْمَتُهَا [انظرالمادة ٢٠]

﴿ مَادَة ٢٠٣ ﴾ حَرَكَةُ (المستأجرِ ١٠) على خِلافِ (المُعتادِ المُعتادِ الله ١٣٥ ﴾ الفَرَرَ والحَسَارَ الذي يتولَّدُ منها مثلًا لو استعملَ الأَلبسةَ التي (استكراها ٤٠٤) على خِلافِ (عادة ٣٦) مثلًا لو استعملَ الأَلبسةَ التي (استكراها ٤٠٤) على خِلافِ (عادة ٣٦) الناسِ وبَلِيَتْ يَضْمَنُ كَذَلكُ لو احترقتِ الدارُ (المأَجورةُ ٤١١) بظُهُورِ حَرِيقِ فيها بسببِ إِشْعَالِ المستأجرِ النارَ أَزْيدَ من العادةِ وسائرِ الناسِ يَضْمَنُ [انظرالمادة ٢٠]

﴿ مَادَةَ ٢٠٤ ﴾ لو تَلَفَ (المَأْجُورُ ٤١١) بَتَقَصِيرِ (المُستأَجِرِ ٤١٠) فِي أَمْرِ الْمُعَافِظَةِ او طَرَأً على (قيمتهِ ١٥٤) نُقْصَانُ يلزمُ (الضمانُ ٤١٦) مثلاً لو تَرَكَ المستأجِرُ دَابَّةَ (الكَرِّاءُ ٤٠٤) خاليـة الرَّأْسِ وضاعَتْ يَضْمَنُ [انظرالمادة ٢٠]

﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ مُخَالفُ أَ (المستأجر ٤١٠) (مأ دُونيتَهُ ٣٠٠و٢٠٠) بالتجاوُز الى ما فوق المشروط تُوجِبُ (الضمانَ ٤١٦) وأمّا مُخَالفَتهُ بالمُدُولِ الى ما دُونَ المشروط او مِثْلِهِ لا تُوجِبُهُ ، مثلًا لو حَمَّلَ المستأجِرُ خمسينَ أُقّةً حديد على دَابَّةِ (استكراها ٤٠٤) لِأَن يُحِمِّلهَا خسينَ أُقَّةً سَمْنِ وعَطَبَتْ يَضْمَنُ وأمّا لو حَمَّلهَا حَمُولةً مُساويةً للدُّهْنِ فِي المضرَّةِ او أَخَفَّ وعَطَبَتْ لا يَضْمَنُ

﴿ مادة ٢٠٦ ﴾ ببتى (المأجورُ ٤١١) (كالوديعة ٢٠٣) (أمانة الآمادة ٢٠٠) في يسد (المستأجرِ ٤١٠) عند انقضاء (الإجارة ٤٠٠) كما كان وعلى هذا لو استعمل المستأجرُ المأجُورَ بعد انقضاء الإجارة وتلف (يَضْمُنُ ٤١٦) كذلك لو طلب (الآجرُ ٤٠٩) (مالَهُ ١٢٦) عند انقضاء الإجارَة من المستأجرِ ولم يُعْطِهِ إِيَّاهُ ثم بعد الإمساكِ تلف يَضْمَنُ [انظر المادة ٢٠]



¥ 189 À

الفصل الثالث

﴿ فِي (ضَمَانَ ٤١٦) (الأَجير ٤١٣) ﴾

﴿ مَادَةُ ٢٠٧﴾ لوتَلَفِ (المُستأُجَرُ فيهِ ٤١٢) بَنَعَدْ ِي (الأَجيرِ ٤١٣) أَ وَنْقَصِيرِهِ (يَضْمَنُ ٤١٦) [انظر المواد ٢٠ و٣٥ و ٨٩]

﴿ مَادة ٢٠٨ ﴾ تَعَدْي (الأَجبرِ ١٣٤) هوأَنْ يعملَ عَمَلاً او يَتحرَّكَ مُخَالِفَينِ لِأَمْرِ الآجِرِ صَرَاحةً كَانَ او دَلَالةً مثلاً بعدَ قَوْلِ المُستأجِرِ للرَّاعِي الذي هو (أَجبرُ خَاصُ ٤٢٢) إِرْعَ هذه الدَّوابُ في المحلِّ الفلانيِّ ولا تَذَهَبْ بِهِنَّ الى محلِّ آخَرَ فَإِنْ لَم يَرْعَهُنَّ الرَاعِي في ذلكَ المحلِّ وذهبَ بِهِنَّ الى محلِّ آخَرَ ورعاهُنَّ يكونُ متعدِّيًا فإِنْ عَطَبَتِ الدَّوابُ عندَ رَعْبِهِنَّ بِهِنَّ الى محلِّ آخَرَ ورعاهُنَّ يكونُ متعدِّيًا فإِنْ عَطَبَتِ الدَّوابُ عندَ رَعْبِهِنَّ هِنَاكَ يلزمُ (الضهانُ ١٦٤) على الراعي كذلك لواً عطى أَحَدُ فَمُاشًا لحياطً هناكَ يلزمُ (الضهانُ ١٦٤) على الراعي كذلك لواً عطى أَحَدُ فَمُاشًا لحياطً وقالَ إِنْ خَرَجَ قَبَاءً لهُ وَاللَّ الخَيَاطُ يَخِرُجُ وَفَصَلَهُ فَإِنْ لَم يَخْرُجُ قَبَاءً لهُ أَنْ يُضَمِّنَ الخَيَاطُ القُمَاشَ [انظرالمواد ٢٠و٣٥ و ٨٩]

﴿ مادة ٢٠٩ ﴾ نقصيرُ (الأجيرِ ٤١٣) هو قُصُورُهُ في مُحَافَظَةِ (المستَأْجَرِ في مُحَافَظَةِ (المستَأْجَرِ في مُحَافَظَةِ (المستَأْجَرِ في مُحَافَظَةِ (المستَأْجَرِ في اللهِ عُذْرِ مثلاً لو فَرَّتْ شَاةٌ وَلَمْ يَذْهَبِ الراعي لقبضِها تَكَاسُلاً وإِ هالاً (يَضمنُ ١٦٤) حيث انَّهُ يكونُ مُقصِّرًا وإِنْ كَانَ عَدَمُ ذَهَابِهِ قَد نشأَ عن غَلَبَةٍ احتال ضِياع الشَّاء الباقياتِ عند ذَهَابِهِ يكونُ معذورًا ولا يلزمُ الضَّانُ

﴿ مادة ٦١٠ ﴾ (الأجيرُ الحاصُّ ٤٢٢) أَمينُ حتى انَّهُ لا (يَضمنُ ٤١٦) (المالَ ١٢٦) الذي تَلِفَ في يدهِ بغيرِ صُنعهِ وكذا لا يَضمنُ المالَ الذي تَلِفَ بِعِمَلِهِ بلا تَعَدِّ ايضاً

﴿ مَادَةُ ٢١١﴾ (الأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ ٢٢٤) (يَضْمَنُ ٢١٦) الضَّرَرَ والْحَسَارَ الذي تَولَّدَ عن فعِلهِ وصُنْعِهِ إِنْ كَانَ بَتَعَدِّيهِ وَلْقَصَيْرِهِ او لَمَ يَكُنْ [انظر المواد ٢٠ و٥٣ و ٨٩]

الكتاب الثالث

﴿ فِي (الكَفَالَةِ ٢١٢) ويحتوي على مُقدِّمةٍ وثلاثةِ ابواب ﴿

المقدمة

﴿ فِي اصطلاحاتِ فِقْهِيَّةٍ نَتعلَّقُ بِالكَّفَالَةِ ﴾

﴿ مَادَةَ ٢١٢ ﴾ الكَفَالَةُ ضَمُّ ذِمَّةً الى ذِمَّةً فِي مُطَالَبَةً شِي مُعَالَبَةً بِعِنِي أَنْ يَضُمَّ أَحَدُ ذَمِّتَهُ الى ذِمَّةِ آخَرَ ويلتزمَ ايضًا المطالبة التي لَزِمَتْ في حُقِّ ذلك

﴿ مادة ٦١٣ ﴾ الكَفَالةُ بالنَّفْسِ هِي (الكَفَالةُ ٦١٢) بشخص أَحَدٍ ﴿ مادة ٦١٤ ﴾ الكَفَالةُ (بالمال ِ ١٢٦) هِي (الكَفَالةُ ٦١٢) بأَ دَاء مال ﴿ مادة ٦١٥ ﴾ الكَفَالةُ بالتسليمِ هِي (الكَفَالةُ ٢١٢) بتسليمِ الكَفَالةُ ٢١٢) بتسليمِ الكَفَالةُ ٢١٢) بتسليم الله الما ١٢٦)

﴿ مَادَةَ ٢١٦﴾ الكَفَالَةُ بِالدَّرَكِ هِي ﴿ الكَفَالَةُ ٢١٢) بِأَدَاءِ (ثَمَنِ الكَفَالَةُ ٢١٢) بِأَدَاءِ (ثَمَنِ ١٥٢) (البائع ١٦٠) إِنْ أَمْنَحِقً المَبيعُ المُبيعُ المَبيعُ المَبيعُ المُبيعُ المُبي

﴿ مادة ٦١٧ ﴾ الكَفالةُ المُنْجِزَةُ هِي (الكَفَالةُ ٢١٢) التي ليستْ مُعَلَّقةً بشرط ولا مضافةً الى زمان مُسْنقبَلِ

﴿ مادة ٦١٨ ﴾ الكفِيلُ هوالذي ضَمَّ ذِمَّتَهُ الى ذِمَّةِ الآخَرِ اي الذي تَمَّدُ بهِ الآخَرِ اي الذي تَمَّدُ با تَمَّدُ بِهِ الآخَرُ ويقالُ لذلك الآخَرِ الأَصيلُ والمكفولُ عنه

﴿ مَادَةَ ٦١٩ ﴾ المكفولُ لَهُ هو الطالبُ والدائنُ فِي خصوصِ . (الكَفَالة ٦١٢)

﴿ مادة ٦٠٠﴾ الكفولُ به ِ هو الشيءُ الذي تعَهِّدَ (الكفيلُ ٦١٨) بأَدَائهِ و (تسليمهِ ٢٦٢ له ٢٧٧) وفي (الكَفَالَةِ بالنَّفْسِ ٦١٣) (الكفولُ عنهُ ٦١٨) والكفولُ بهِ سَوَاءُ

الباب الاول

﴿ فِي (عَقْدِ ١٠٣) (الكَفَالَةِ ٦١٢) ويحتوي على فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي (زُكُنِ ١٤٩) (الكَفَالَة ٦١٢) ﴾

﴿ مادة ٦٢١ ﴾ (الكفيل ١٠١) و الكفالة ١٠١) و الكفالة ١١٢) و (أَنْفُذُ ١١٣) ﴿ إِيجابِ ١٠١) (الكفيل ١١٨) وَحدَ مُ ولكنَ إِنْ شَاءَ (المكفولُ لهُ وعلى هذه لو كَفِلَ رَدَّهَا فلهُ ذلك وتبق الكفالة ما لم يَرُدَّهَا المكفولُ لهُ وعلى هذه لو كَفِلَ أَحدُ في غيابِ المكفولِ لهُ (بِدَيْنِ ١٥٨) له على أَحدٍ وماتَ المكفولُ لهُ فبلَ أَنْ يَصِلَ اليهِ خبرُ الكَفالَة يُطالَبُ الكفيلُ بكَفَالته هذه ويؤاخَذُ بها فبلَ أَنْ يَصِلَ اليهِ خبرُ الكَفالَة يُطالَبُ الكفيلُ بكَفَالته هذه ويؤاخَذُ بها فبلَ أَنْ يَصِلَ اليهِ خبرُ الكَفالَة يُطالَبُ الكفيلُ بكَفَالته هذه ويؤاخَذُ بها فبلَ أَنْ يَصِلَ اليهِ خبرُ الكَفالَة يُطالَبُ الكفيلُ بكَفَالته هذه ويؤاخَذُ بها اللهُ في الكفالُ (الكفيل ١٠١) والكفيل ١١٨) أي الفاظُ (الكفالة على التعبُّد والألتزام في (العرف والعادة والمادة ١٦٢) و فالمن الله وقالَ كَفلِتُ أَو أَنا كفيلُ أَو أَنا كفيلُ أَو (ضامنُ ١٦٢) (نعقدُ ١٠١) الكفالة [انظر المادة ٢٦]

﴿ مادة ٦٢٣ ﴾ تكونُ (الكَفَالةُ ٦١٣) بالوَعْدِ المُعلَّقِ ايضاً أَنظُرُ اللهِ مادة ٦٤ ، مثلًا لو قالَ إِن لم يُعطِكَ فلانٌ مطلوبَكَ فأَنا أعطيكهُ تكونُ كفالةً ولو طالبَ الدائنُ المديونَ بحقّهِ ولم يُعطِهِ يُطالِبُ (الكفيلَ ١١٨)

﴿ مادة ٦٢٤ ﴾ لوقالَ أَنا (كفيلٌ ٦١٨) من هذا اليوم ِ الى الوقتِ الفلانيِّ (تنعقدُ ١٠٦) (مُنْجِزًا ٦١٧) حالَ كونها (كَفَالةٌ ٦١٢) موقتةً ﴿ مادة ٦٢٥﴾ كما (تنعقدُ ١٠٦) (الكفالةُ ٦١٢) (مُطْلَقَةً ٦٤) كذلك تنعقدُ بقيد التعبيل و(التأجيل ١٥٦) بأن يقول انا (كفيل ٦١٨) على أن يكونَ الإيفاء في الحال او في الوقت الفلاني على أن يكونَ الإيفاء في الحال او في الوقت الفلاني مادة ٦٢٦﴾ تصبحُ ١٠٨) (الكفالةُ ٦١٢) عن (الكفيل ١١٨) ﴿ مادة ٦٢٦﴾ يجوزُ تَعَدُّدُ (الكفلاء ١١٨)

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ شُرائطِ (الكَفَالَةِ ١١٢) ﴾

﴿ مادة ٢٢٨ ﴾ يُشتَرَطُ في (انعقادِ ١٠٤) (الكَفَالَةِ ٢١٣) كُونُ (الكَفَيلِ ٢١٨) عاقلاً و(بالغاً ٩٨٦و٩٨) فلا (تَصِحُ ١٠٨) كفالةُ (المجنون ٩٤٤) و(المعتوه ٩٤٠) و(الصبيّ ٩٤٣) ولوكَفَلَ حالَ صبّاهُ لايؤاخذُ وَإِنْ (أَقرَّ ١٠٧٢) بعد البلوغ بهذه الكَفَالة [انظر المواد ١٧ و و ٩٠٠ و ٩٠٠]

﴿ مادة ٦٢٩﴾ لا يُشتَرَطُ كُونُ (المَكَفُولِ عنهُ ٦١٨) عَاقَلاً و(بالغَا ٩٨٢و/٩٨٦) (فتَصِحُ ١٠٨) (الكَفَالةُ ٦١٢) (بدَين ِ١٥٨) (المجنون ِ٩٤٤) وَ (الصبيِّ ِ٩٤٣)

﴿ مادة ٦٣٠ ﴾ ان كانَ (المكفولُ بهِ ٦٢٠) (نفساً ٦١٣) يشتَرَطُ أَن

يكونَ معلومًا وإِنْ كَانَ (مَالاً ١٢٦) لا يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ معلومًا فَلُوقَالَ انَا (كَفَيلٌ ٦١٨) (بدَينِ١٠٨) فلان على فلانٍ (تَصِحُ ١٠٨) (الكَفَالةُ ٦١٢) وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِقْدَارُهُ معلومًا

﴿ مَادة ٦٣١ ﴾ يُشتَرَطُ فِي (الكَفَالَةِ بِالمَالِ ٦١٤) أَنْ يكُونَ (الْكَفُولُ بِهِ ٢٠٠) (مضمُونًا ٤١٦) على الأَصيلِ يعنِي أَنَّ ايفاءَهُ بِلزمُ الاصيلَ (فَتَصِحُ ١٠٨) (الكَفَالَةُ ٦١٢) (بشَمَنِ ١٥٢) (المبيع ١٠١) و بدل (الإِجَارة ِ ٤٠٠) وسائر الدُّيونِ الصحيحة كذلك تَصِحُّ الكَفَالةُ بالمال المغصوب وعندَ المطالبة ِ يكونُ (الكفيلُ ٦١٨) مجبورًا على إِيفائه ِ عينًا او بَدَلًا وكذلكَ تَصِحُ الْكَمْفَالَةُ بِالمَالِ المَقْبُوضِ عَلَى (سَوْمِ الشِّراء ٢٩٨) إِنْ كَانَ فَ لَهُ شَمِّيَ تْمُنَّهُ وَأَمَّا الْكَفَالَةُ (بعين ١٥٩) المبيع قبلَ (القبض٢٦٢ ١٤٧٧) فلا تَصِيحُ لأنَّ (البيمَ ١٢٠) لما كان (ينفسخُ ٣٠٤٤١٣٠٢) بتَلَفِ المبيم في يدر البائم ١٦٠) لا يكونُ عَيْنُ المبيع مضمونًا عليهِ بل إنَّما يلزمُهُ رَدُّ ثَمْنِهِ إِنْ كَانَ قد قَبَضَهُ وَكَذَلَكَ لا تَصِحُ الْكَفَالَةُ بعين المال (المرهون ٢٠١) و (المستعار ٧٦٠) وسائر (الأَماناتِ ٢٦٢) لَكُونها غيرَ مضمونة على الأَصيل لَكنْ لو قالَ انا (كفيل ٦١٨٠) إنْ أَضَاعَ (المكفولُ عنه ٦١٨) هذه الاشياء واستهلكها تَصِحُ الكَـفَالَةُ وايضًا تَصِحُ الكَفَالَةُ (بتسليم ٢٦٦ ك ٢٧٧) المبيع وبتسليم هؤلاء وعندَ المطالبة لولم يكنُ للكفيلِ حقُّ حَبْسِهَا منجهةٍ يكونُ مجبورًا على تسليمِهَا إِلَّا أَنَّهُ كَا أَنَّ فِي (الكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ ٦١٣) بِبرأَ الكَفْيلُ بُوفَاةٍ (المكفولِ به ٢٠٠) كذلكَ لو تَلِفَتْ هذه ِ المذكوراتُ لا يلزمُ الكفيلَ شيمُ ﴿ مادة ١٣٢ ﴾ لا تجري النيابة في العقوباتِ فلا (تَصِحُ الكَفَالةُ ١٢٢) (الكَفَالةُ ١٦٢) بالقصاصِ وسائرِ العقوباتِ والحجازاةِ الشخصية ولكن تَصِحُ الكَفَالةُ بالأَرْشِ والدِّيَّةِ اللذينِ يلزمانِ الجَارِحَ والقاتل ﴿ مادة ١٣٣ ﴾ لا يُشتَرَطُ يَسَارُ (المكفولِ عنه ١١٨) و (تَصِحُ ١٠٨) الكَفَالةُ ١٢٢) عن المُفْلِسِ ايضًا

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ احْكَامِ (الْكَفَالَةِ ١١٢) وَبِحْتُويَ عَلَى ثَلَاثُةً فُصُولُ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ حُكْمِ (الكَفَالَةِ الْمُنجِزَةِ ٢١٧) وَ (الْمُلَّقَةِ ﴾ ﴿ ٢٣٣) و (الْمُضَافَة ٢٣٦) ﴾

﴿ مادة ٣٤٤ ﴾ خُكُمُ (الكَفَالَةِ ٢١٢) المطالبةُ يعني (المكنفولِ لهُ 119) حقَّ مُطالبةٍ (المكفولِ به ٢٠٠) من (الكفيل ١١٨)

﴿ مَادَةَ ٦٣٥ ﴾ يُطَالَبُ (الكَفيلُ ٦١٨) في (الكَفالَةِ اللَّنْجَزَةِ ٢١٧) والكَفالَةِ اللَّنْجَزَةِ ٢١٧) مُعجَّلًا في حقّ الأَصيل وعندَ خِتَامِ اللُدَّةِ المعيَّنةِ إِنْ كَانَ (موَّجلًا ١٥٦) · مثلاً لو قالَ احَدُّ انا كَفيلُ عن دَيْنِ

فُلان فللدائن أَنْ يُطالِبَ الكفيلَ في الحالِ إِنْ كَانَ مُعَجَّلًا وعندَ خَتِام ِ مُدَّتِه إِنْ كَانَ مُؤْجِلاً

﴿ مادة ٣٣٦﴾ أَمَّا في (الكفالةِ ٦١٢) التي (انعقدت ١٠٦) مُعَلَّقَةً بشرُطٍ او مُضافةً الى زمانِ مُستقبَل فلا يُطالَبُ (الكفيلُ ٦١٨) ما لم يُتَحقَّق الشرطُ ويَحُلُّ الزمانُ · مثلاً لو قالَ إِنْ لَم يُعْطِكَ فلانُّ مطلوبكَ فانا كَفيلُ ـ بادَائه ننعقدُ الكَّفَالةُ مشروطَةً ويكونُ الكفيلُ مُطالبًا إِنَّ لَم بُعْطِهِ فلانْ المذكورُ ولا يُطالَبُ الكفيلُ قبل المطالبةِ من الأُصيلِ كذا لوقالَ إِنْ سَرَقَ فلانُّ مالَكَ فانا (ضامنٌ ٤١٦) (تَصِحُ ١٠٨) اَلكَفَالَةُ فإذا ثَبَتَتْ سِرقَةُ ذلكَ الرجل يُطالَبُ الكفيلُ وكذا لو كَفِلَ على أَنَّهُ متى طالبهُ (المكفولُ لهُ ٦١٩) فله مُهلة كذا يوماً فمن وقتِ مُطالبةِ المكفول لهُ تُعطى مُهلة " لَكَفَيلِ الى مُضِيِّ تلكَ الايامِ وبعدَ مُضِيَّهَا يُطالِبُ المَكَفُولُ لَهُ الكَفَيلَ في ايّ وقت شاء وليسَ للكفيلِ أَنْ يَطلُبَ ثانيًا مهلةً كذا يومًا · وكذا لوقالَ أَنا كَفيلٌ بما يَثْبُتُ لكَ على فلانِ من (الدُّين ١٥٨) او بالمبلغ ِ الذي نُقرضُهُ فلانًا او بما (يفصِبُهُ ٨٨١) منك فلانَّ او (بشَمَن ١٥٢) ما (تَبيعُهُ ١٢٠) لفلانِ فلا يُطالَبُ الكفيلُ إِلَّا ء: د تَحَقَّقِ هذه الاحوالِ اي عندَ ثبوتِ الدَّين والإقراض وتحقَّق الغَصْبِ و(بيع ١٢٠) المال و(تسليمهِ ١٢٦٢ له ٢٧٧) وكذا لو قالَ انا كفيلُ (بنفسِ ٦١٣) فلانِ على ان أحضِرُهُ في اليومِ الفلاني لا يُطالَبُ الكفيلُ بإحضار (المكفول به ِ ٦٢٠) قبـلَ ذلكَ اليوم [انظر المادتين ٨٢ و ٨٣]

﴿ مادة ٢٣٧ ﴾ يازم عند تَعَقَّقِ الشرط ِ تَعَقَّقُ الوصف والقيد ايضاً مثلاً لو قالَ انا (كفيلُ ٦١٨) بأَ داء اي شيء يُعكَم به على فلان و (اقر ١٥٧٢) فلان المذكور بكذا دراهم لا يلزم الكفيل أَ داؤه ما لم يَلحقه (حُكم ٢٨٨٦) (الحاكم ١٧٨٦) [انظر المادئين ٨٥٣٨]

﴿ مَادة ٢٣٨ ﴾ لا يؤاخَذُ (الكفيلُ بالدَّرَكِ ٢١٦) اذا ظهرَ مُسْتَحِقُ مَا لَم (يُخْكَمَ 17) برَدِّ (الشَّمَن ١٥١) ما لم (يُخْكَمَ المَعَامَة على (البائع ١٦٠) برَدِّ (الشَّمَن ١٥١) ﴿ مَادة ٢٣٩ ﴾ لا يُطالَبُ (الكفيلُ ١٦٨) في (الكَفَالة المُوقَّة مِعَادة ٢٣٩) إلَّا في مُدَّة الكَفَالة ممثلًا لو قالَ انا كفيلٌ من هذا اليوم الى شهر لا يُطالَبُ الكفيلُ إلَّا في ظَرْف ِ هذا الشهر وبعدَ مروره إبراً من من الله الكفيلُ إلَّا في ظَرْف ِ هذا الشهر وبعدَ مروره إبراً من (الكَفَالة ٢١٢)

﴿ مادة ١٤٠﴾ إلى الكفيل ١٦٨) أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ مَنْ (الكفالة ١٦٢) الله المعد (انعقادِ ها ١٠٤) ولكنْ لهُ ذلك قبل ترتُّبِ (الدَّينِ ١٥٨) هـ في ذِمَّة المديون في (الكفالة المعلَّقة ١٦٣) و (المضافة ١٣٦) و في انه ليس لمن كفِلَ احدًا عن (نفسه ١٦٣) او دينه (منجزَّ ١٧١١) أَنْ يُخْرِجَ نفسهُ من الكَفالة كذلك لوقال ما يَثْبُتُ لك على فلان من الدَّين فانا (ضامن ١٦٤) له ليس لهُ الرجوعُ عن الكفالة لانهُ وإنْ كانَ ثُبُوتُ الدَّينِ مؤخرًا عن (عَقْدِ ١٠٣) الكفالة لكنَّ ترتُّبهُ في ذِمَّة المديون مُقَدَّمٌ على عَقْدِ الكفالة وأمًا لوقالَ ما تَبيعُهُ لفلان (فشمنهُ ١٥٢) على الوقالَ انا (كفيل ١٦٨) بثمن وأمال إلى الذي (ستَبيعُهُ ١٢٠) لفلان يُضمَنُ (المكفول له ١٦٩)

ثمنَ المال الذي بَبِيعُهُ المكفولُ لهُ لفلانِ المذكور إلاَّ انَّ لهُ أَنْ يُخْرِجَ نفسَهُ مِن الكَفَالَةِ قِبلَ البيع بأَنْ يقولَ رَجَعْتُ عن الكَفَالَةِ فلا تَبِع لذلكَ الرجلِ مالاً فلو باعَ المكفولُ لهُ شيئًا لهُ بعدَ ذلكَ لا يكونُ الكفيلُ ضامنًا لشَمَن ذلك (المبيع ١٠١)

﴿ مادة ٦٤١﴾ من كانَ (كفيلاً ٦١٨) بردِّ (المالِ ١٢٦) (المفصوبِ مادة ٦٤١) (المفصوبِ مادة ١٤١) (المفصوبِ مادة ١٤١) (المستعارِ ٢٦٥) و (تسليمِهِما ٢٦٦١) اذا سلَّها الى صاحبِهِا يَرجِعُ (باجْرَة ٤٠٤) نقلِها على (الفاصيبِ ٨٨١) و (المستعبر ٢٦٧) اي يأخذُها منهما

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ حُكُم ِ (الكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ ٦١٣) ﴾

﴿ مادة ٢٤٢ ﴾ خُكُم (الكَفَالَة بِالنَّفْسِ ٢١٣) هوعبارة عن إحضار الكَفول به يلزمُ الكَفول به يلزمُ الكَفول به يلزمُ الكَفول به يلزمُ إحضارُهُ على (الكَفيل ١١٨) بطلب (الكَفول لهُ ١١٦) في ذلك الوقت فإن أحضرَهُ فَهِا و إِلاَّ يُعِبَرُ على إحضاره



الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَحْكَامِ (الكَّفَالَةِ بِالمَالِ ٢١٤) ﴾

﴿ مادة ١٤٣ ﴾ (الكفيلُ ٦١٨) (ضامنُ ٤١٦)

﴿ مادة ٦٤٣ ﴾ الطالبُ (مُخَيَّرُ ١١٦) في المطالبة إِنْ شَاءَ طَالَبَ الْأَصِيلَ وَإِنْ شَاءَ طَالَبَ (الْكَفِيلَ ١١٨) ومُطالبَنُهُ أَحَدَهُما لا تُسقِطُ حَقَّ مُطالبَتِهِ الْآخَرَ وبعدَ مُطالبَتِهِ أَحَدَهُما لهُ أَنْ يُطَالِبَ الْآخَرَ ويُطالبَهُما معاً

﴿ مادة ٦٤٥﴾ لو (كَفِلَ ٦١٨) أَحَدُ المبالغَ التي لَزِمَتْ ذِمَّةَ (الكفيلِ بالمالِ ٦١٤) حَسَبَ (كَفَالتِهِ ٦١٢) فللدائنِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ شاءً منهما

﴿ مادة ٦٤٦﴾ عليهما (دَ يَنْ ١٠٨) من جهةٍ واحدةٍ وقد (كفلَ ٦١٨)كلُّ عن صاحبهِ يُطالَبُ كلُّ منهما بمجموع الدين

﴿ مادة ٢٤٧ ﴾ لوكانَ (لِدَيْنِ ١٥٨) (كُفَلاَ ١٨٤) متعدِّدةُ فإنَّ كَانَ كُلُّ منهم بمجموع الدَّيْنِ وإِنْ كَانَ كُلُّ منهم بمجموع الدَّيْنِ وإِنْ كَانَ كُلُّ منهم بمجموع الدَّيْنِ ولِكُنْ لوكانَ كَانُوا قد كَفِلوا معاً يُطالَبُ كُلُّ منهم بمقدار حِصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ ولكَنْ لوكانَ قد كَفِل كُلُّ منهم المبلغ الذي لزم في ذِمَّة الآخر فعلى هذا الحال يُطالَبُ كُلُّ منهم بمجموع الدَّيْن مثلاً لوكفِلَ أَحَدُ آخَرَ بأَ لْفِي ثُمْ كَفِلَ ذلكَ .

المبلغ غَيْرُهُ ايضًا فللدائنِ أَنْ يُطالِبَ من شاءَ منها وأمَّا لو كَفِلاَ معًا يُطالَبُ كُلُّ منها بنِصفِ المبلغِ المذكورِ إِلاَّ أَنْ يكونَ قد كَفِلَ كُلُّ منها المبلغ الذي لزم ذِمَّة الآخرِ فعلى ذلك الحال يُطالَبُ كُلُّ منها بالأَلْف

﴿ مادة ٢٤٩ ﴾ (الحوالة ٢٧٣) يِشْرُطِ عدم براءَةِ (الْحَيلِ ٢٧٤) (كفالةُ ٢١٢) فلو قالَ احدُ للمديونِ أَحِلْ بَمَا لِي عليكَ من (الدَّينِ ١٥٨) على فلان بِشَرُط ِ أَنْ تَكُونَ انتَ (ضامناً ٢١٦) ابضاً فاحالهُ المديونُ على هذا الوجه فللطالب ِ أَنْ يَأْخُذَ طَلَبَهُ مَن شاءَ [انظر المادة ٣]

﴿ مادة ٢٥٠ ﴾ لو (كفِل ٢١٨) أَحَدُ (بدَ بْنِ ١٥٨) أَحَدُ اللهَ عَلَى أَنْ يُوْدُّ يَهُ مِن (المال ١٢٦) المُوْدَع عندَ أَ يجوزُ وَيُجْبَرُ (الْكَفَيلُ 11٨) على أَدائِهِ مِن ذلكَ المَالُ ولو تَلْفَ المَالُ لا يلزمُ الْكَفَيلَ شَيْ وَلَكُنْ لُورَدَّ ذلكَ المَالَ المُودَعَ بعدَ الكَفَالة يكونُ (ضامنًا ٤١٦)

﴿ مادة ٢٥١ ﴾ لو (كفِل ٢١٨) أَحدُ (بنفَس ٢١٣) شخص على الله مُعْضِرَهُ فِي الوقتِ المذكورِ فعليهِ أَدَاهُ (يَضْضِرَهُ فِي الوقتِ المذكورِ فعليهِ أَدَاهُ (دَينهِ ١٥٨) فإذا لم يُحْضِرُهُ فِي الوقتِ المُعَيْنِ المذكورِ يلزمُهُ أَداهُ ذلكَ الدَّينِ واذا تُونِقِي الكفيلُ فإنْ سَلَّمَتِ الورثةُ (المكفولَ بهِ ٢٢٠) الى الوقتِ المُعيَّنَ واذا تُونِقِي الكفيلُ فإنْ سَلَّمَتِ الورثةُ (المكفولَ بهِ ٢٢٠) الى الوقتِ المُعيَّنَ

او سَلَّمَ الْكَفُولُ بِهِ نَفْسَهُ مِن جِهَةِ (الكَفَالَةِ ١٦٢) لا يَتَرَتَّبُ على طَرَفِ (الكَفَيلِ ١٦٨) شيء من (المال ١٢٦) و إنْ لَم يُسَلِّم الورثة المَكفُولَ بِهِ او هو لم يُسَلِّم نفسَهُ يلزمُ أَدَاءُ المال من تَركَة الكَفيلِ ولو ماتَ (المكفولُ لهُ او لهُ ١٦١٦) طالَبَ وارثهُ ولو أحضرَ الكَفيلُ الكَفولَ بِهِ واختنى المكفولُ لهُ او نعيبَ راجعَ الكَفيلُ (الحاكمَ ١٢٨٥) على أَنْ يَنصِبَ (وكيلاً ١٤٤٩) على أَنْ يَنصِبَ (وكيلاً ١٤٤٩) عوضاً عنهُ ويستلمَهُ [انظر المادة ٨٢]

﴿ مادة ٢٥٢ ﴾ إِنْ كَانَ (الدَّينُ ١٥٨) مُعَجَّلًا على الأَصيلِ بِيغَ (الكَفَالَةِ الْمُطْلَقَةِ ١٢٠) فني حقِّ (الكفيلِ ١١٨) ايضاً يَثبُتُ مُعَجَّلًا وإنْ كَانَ (مؤجلاً ١٠٦) على الأَصيلِ فني حق ِ الكفيلِ ايضاً يَثَمُّتُ مؤجلاً

﴿ مادة ٢٥٣ ﴾ يُطالَبُ (الكفيلُ ٢١٨) فِي (الكفالةِ ٢١٢) (اللَّقيَّدةِ ٢٠٥) بالوَضْفِ الذي قُيِّدَتْ بهِ من التعجيلِ وَ (التأجيل ٢٥٦) ﴿ مادة ٢٥٤ ﴾ كما (تَصِيحُ ١٠٨) (الكَفَالةُ ٢١٢) مؤجَّلةً بالدَّةِ المعلومةِ التي أُجِّلَ بها (الدَّينُ ١٥٨) كذلكَ تَصِحُ (مُؤجَّلةً ٢٥٦) بُدَّةٍ أَزْيَدَ من تلكَ المُدَّة ايضاً

﴿ اللَّهُ اللّ يكونُ مؤجّلًا في حقّ (الكفيل ١١٨) وَ (كفيل الكفيل ١٢٦) ايضاً والتأجيلُ في حقّ الكفيل الاول تأجيلٌ في حقّ الكفيل الثاني ايضاً واما تأجيلُهُ في حتى الكفيل فليسَ بتأجيل في حقّ الأصيل ﴿ مادة ٢٥٦ ﴾ المديونُ (مؤجَّلاً ١٥٦) لو ارادَ الذهابَ الى دِيار أُخرَى وراجعَ الدَّائنُ (الحاكمَ ١٧٨٠) وطَلَبَ (كفيلاً ٦١٨) يكونُ مجبورًا على إعطاء الكفيل

﴿ مادة ٢٥٧ ﴾ لوقالَ أَحَدُ لآخَرَ آكُفَلْنِي عن (دَ بني ١٥٨) الذي هولفلان فبعد أن (كفِلَ ١٦٨) وأدى عوضًا بدلَ الدَّبنِ بحسب (كفَالته هولفلان فبعد أن (كفِلَ ١٦٨) وأدى عوضًا بدلَ الدَّبنِ بحسب (كفَالته لا ١٥٢) لو ارادَ الرجوع على الأصبل يرجعُ بالشيء الذي كفِلَهُ ولا اعتبارَ للمؤدّى واما لو (صالح ١٥٣١) الدائن على مقدار من الدَّبن يرجعُ ببدل الصّلح وليسَ لهُ الرُّجوعُ بمجموع الدَّبن مثلًا لو كفِلَ بِدَرَاهِمَ جيادٍ فأدّاها زُيوفًا رجعَ على الأصبل بدراهم جيادٍ وبالعكس لو كفِلَ برُبوف وأدّى جيادًا رَجعَ على الأصبل برُبوف لا بجيادٍ كذا لو كَفِلَ بكذا دَرَاهِمَ فَصَالَحَ على عُروض رَجعَ على الأصبل بالدَّراهم التي كفِلَها وامًّا لو كفِلَ بألف غرش وأدّى خسَمائة صُلحًا رجعَ على الأصبل بالدَّراهم الني كفِلَها وامًّا لو كفِلَ بأَلف قرش وأدّى خسَمائة صُلحًا رجعَ على الأصيل بالدَّراهم الني كفِلَها وامًّا لو كفِلَ بأَلف قرش وأدّى خسَمائة صُلحًا رجعَ على الأصيل بخسِمائة

﴿ مَادة ٢٥٨ ﴾ لوغَرَّ أَحَدُ آخَرَ فِي ضِمْنِ (عَقَدِ ١٠٣) المعاوضة والله مَادة ٢٥٨ ﴾ لوغَرَّ أَحَدُ عَرْصة وابنى عليها (يَضْمَنُ ٢١٦) ضرَرَهُ . مشلا لو اشترى أَحَدُ عَرْصة وابنى عليها ثُمَّ استُحقِّتُ أَخَذَ (المشتري ١٦١) من (البائع ١٦٠) (ثَمَنَ ١٥٨) الارض مع (قيمة ١٥٥) البناء حين (التسليم ٢٦٦) كذلك لو قال أَحَدُ لاهل السُّوقِ هذا (الصغيرُ ٩٤٣) وَلَدِي بيعوهُ بِضَاعةً فاني (أَذِنتهُ ٣٠٣ و٣٠٤) للتَّجارة ثم بعد ذلك لو ظَهَرَ أَنَ الصبيًا فاني (أَذِنتهُ ٣٠٣ و٣٠٤) للتَّجارة ثم بعد ذلك لو ظَهَرَ أَنَ الصبيًا

* 17F *

وَلَدُ غيرِهِ فلْأَهلِ السوقِ أَنْ بُطالبُوهُ (بُنَمَنِ ١٥٢) البِضاعةِ التي باعوها للصبي

الباب الثالث

﴿ فِي (البراءة ِ ١٥٣٧ و ١٥٣٨) من (الكَفَالَة ِ ٦١٢) ﴾ ﴿ ويحتوي على ثلاثة ِ فُصُول ﴾

الفِصل الاول

🤏 في بيانِ بعض الضوابط ِ العمومية 💸

﴿ مَادة ٢٥٩ ﴾ لو سُلِّمَ (الكفولُ به ٢٠٠) من طرَف الأصيلِ أو (الكفيل ٢١٨) الى (الكفول له ٢١٩) بِبرأُ الكفيلُ من (الكفالة ٢١٢)

﴿ مادة ٦٦٠ ﴾ لوقالَ (الكفولُ لهُ ٦١٩) (أَبرأَتُ ١٥٣٧ و ١٥٣٨) (الكفيلَ ٦١٨) او ليسَ لي عندَ الكفيلِ شي ﴿ بَبْرَأُ الكفيلُ

﴿ مادة ٦٦١ ﴾ لا تازمُ براءَهُ الاصيـل ِ ببراءَهِ (الكفيل ٦١٨) ¥ 171 €

﴿ مَادَةَ ٢٦٢ ﴾ براءةُ الاصيلِ توجِبُ بَرَاءةَ (الْكَفَيل ٢١٨) [انظر المادة ٥٠٠]

الفصل الثاني

. ﴿ فِي البراءَةِ مِن الكَفالَةِ بِالنَّفْسِ ﴾

﴿ مادة ٦٦٣ ﴾ لو (سَلَّمَ ٢٢٧١ / ٢٧٧) (الكفيلُ ٦١٨) (الكفولَ المُحفولَ اللهُ مادة ٦٦٣) في محلِّ بمكنُ فيه المُخَاصَّمَةُ كالمِصْرِ او القَصَبَةِ الى (الكفولِ اللهُ 1٩٥) ببرأُ الكفولُ لهُ او لم يَقْبَلُ ولكنْ لو شُرِطَ تسليمُهُ في بلدةٍ مُميَّنةٍ لا ببرأُ بتسليمهِ في بلدةٍ أُخرَى ولو كفلَ على أَنْ يُسلِّمهُ في (عجلس ١٨١) (الحاكم ١٧٨٥) وسلَّمةُ في الزَّقاقِ لا ببرأً من الكفالة ولكنْ لو سلَّمةُ في حضورِ ضابطٍ ببرأً

﴿ مادة ٦٦٤ ﴾ ببرأ (الكيفيلُ بمجرَّد (تسليم ٢٢٦٤ ٢٧٧) (الكفولِ به ر٦٢) بطلَب الطَّالِب واما لوسلَّمَهُ بدونِ طلَب الطَّالِب فلا ببرأُ ما لم يقُلُّ سلَّمتُهُ بِحُكْم الكَفَالة ِ

﴿ مادة ٦٦٥ ﴾ لو (كيفِل ٦١٨) على أَنْ (يُسلِّمَهُ ٢٢٢ ال ٢٧٧) في اليوم الفلانيّ وسلَّمَهُ قَبْلَ ذلكَ اليوم بِبرأَ من (الكَفَالة ٢١٢) وإن لم (يَقْبَلِ ١٠٢) (المكفُولُ لهُ ٦١٩)

المحقومادة ٦٩٦ الله المحقول به ١٦٠ كما ببرأ (الكفيل ٦١٨) من الكفالة عام ١٦٠) كذلك ببرأ (الكفيل ١٦٨) كذلك لو من الكفالة كذلك ببرأ كفيله ايضاً وأفي الكفيل كما برأ كفيله ايضاً ولكفالة ببوفاة (المكفول له ١١٦) ويُطَالِبُ وارثُهُ

الفصل الثالث

﴿ فِي البراءَةِ مِن (الكَفَالَةِ بِالمَالِ ٢١٤) ﴾

﴿ مادة ٦٦٧ ﴾ لو تُو بِنِي الدَّائِنُ وكانت الوراثَةُ مُنْحصِرَةً في المديونِ بِبرأُ (الكفيلُ ١٦٧) من الكَفالةِ وإنْ كانَ للدائنِ وارثُ آخَرُ بِبرأُ الكفيلُ من حِصَّةِ الوارثِ الآخَرِ

﴿ مادة ٦٦٨ ﴾ لو (صالح ١٥٣١) (الكفيلُ ٦١٨) او الاصيلُ الدائنَ على مقدارٍ من (الدَّينِ ١٥٨) ببرآنِ إنِ اشتُرطَتْ براءَ هُمَا او براءَ أَ الكفيلِ براءَ أَ الاصيلِ فقط او لم يُشترَطْ شي وإنَّ اشتُرطَتْ براءَ أَ الكفيلِ فقط ببرأَ الكفيلُ فقط ويكونُ الطالبُ (مُغَيَّرًا ١١٦) إنْ شاهِ أَخَذَ مجموعَ دَينِهِ من الاصيل وإنْ شاء أَخَذَ بدلَ (الصَّلح ١٥٣١) من الكفيلِ والباقي من الاصيل

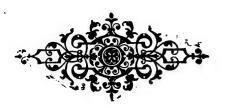
﴿ مادة ٦٦٩ ﴾ لو (أَحالَ ٦٧٣) (الكفيلُ ٦١٨) (الكفولَ لُه ٦١٩) على أَحَدٍ و (قَبِلَ ١٠٢) المكفولُ لهُ و (المُحالُ عليه ٢٧٦) ببرأُ الكفيلُ و (المُحالُ عنه ٦١٨) ايضاً

﴿ مادة ٦٧٠ ﴾ لو ماتَ (الكفيلُ بالمالِ ٦١٤) يُطَالَبُ (بالمالِ ٢٢٦) (المكفولِ به ٢٢٠) مِنْ تَرَكَتِهِ

﴿ مادة ٢٧١ ﴾ (الكفيلُ ٦١٨) (بتَمَنِ ١٥٢) (المبيعِ ١٠١) اذا (انفسخ ٣٠٣ و٣٠٣ و٣٠٤) (البيعُ ١٢٠) او استُحِقَّ المبيعُ او رُدَّ (بعيبِ ٣٣٨) بِبرأُ من (الكفالة ٦١٢)

﴿ مادة ٢٧٢ ﴾ لو (استُوْجِرَ ٤٠٤) (مالُ ١٢٦) الى تمام مُدَّةِ معلومةٍ (وكَفِلَ ١١٨) أَحَدُّ (بَدَلَ ٤٦٣) (الإِجارةِ ٤٠٠) التي سُميَّت لنتهي (كفالتُهُ ٦١٢) عند انقضاء مُدَّة الإِجارة فإن (انعقدت مُميَّت لنتهي (كفالتُهُ ٦١٢) عند انقضاء مُدَّة الإجارة فإن (انعقدت المُعَدَّة بعد ذلكَ على ذلكَ المال لا تكونُ تلكَ الكفالة شاملةً لهذا (العَقْد ١٠٣)

تحريرًا في غرَّة ربيعُ الأول سنة ١٢٨٧



الكتاب الرابع

﴿ فِي (الْحَوَالَةِ ٢٧٣) و يحتوي على مُقَدَّمَةٍ وَبِالْبَيْنِ ﴾

المعدمة

﴿ فِي بِيانِ الاصطلاحاتِ الفِقِهِ قِي المتعلقةِ (بِالْحَوَالَةِ ١٧٣) ﴾

﴿ مَادَةُ ٢٧٣ ﴾ الحَوَالَةُ نَقُلُ (الدَّينِ ١٥٨) مِن ذِمَّةِ الى ذِمَّةِ الى ذِمَّةِ أَخْرَى

﴿ مادة ٢٧٤ ﴾ الْعِيلُ هو المديُونُ الذي أَحَالَ

﴿ مادة ٢٧٥ ﴾ الْحَالُ لَهُ هو الدَّائنُ

﴿ مَادَةُ ٦٧٦ ﴾ الْحَالُ عَلَيه ِ هُو الذِّبِ (قَبِلَ ١٠٢) على نفسِهِ (الحَوَالةَ ٦٧٣)

﴿ مادة ٢٧٧ ﴾ الْحَالُ به ِ هو (المالُ ١٢٦) الذي أُحيلَ

﴿ مَادَةَ ٢٧٨ ﴾ الحَوَالَةُ الْمُقَدَّدَةُ هِيَ (الحَوَالَةُ ٢٧٣) التي قُيْدَتْ بأَنْ تُعْطَى مِنْ (مَالِ ١٢٦) (الحُمِيلِ ٢٧٤) الذي هو في ذِمَّةِ (الْحَالِ عليهِ ٢٧٦) أَوْ فِي يَدِهِ

₩ 117 ¾

﴿ مادة ٦٧٩ ﴾ الحَوَالَةُ المُطْلَقَةُ هِي التي لم نُقَيَّدُ ﴿ بَأَنْ تَعْطَى مِنْ (مالِ ٦٧٦) (الْحِيلِ ٤٧٠) الذي هو عنِدَ (المُحَالِ عَلَيهِ ٦٧٦) [انظر المادة ٦٤]

الهاب الاول

﴿ یِفْ بِیانِ (عَقْدِ ۱۰۳) (الحَوَالَّةِ ۲۷۳) ﴿ وَیَنْقَسَمُ الی فَصَلَیْنَ ﴾ ﴿ وَیَنْقَسَمُ الی فَصَلَیْنَ ﴾ ﴿

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ رُكُن ِ (الحَوَالَةِ ١٧٣) ﴾

﴿ مادة ٦٨٠ ﴾ لو قالَ (اللَّحيِلُ ٦٧٤) لدائنهِ (أَحَلَتُكَ ٦٧٣) على فلان و (قَبِلَ ١٠٢) المحالُ لهُ والمحالُ عليهِ (ننعقدُ ١٠٦) (الحُوَالة ٦٧٣)

﴿ مَادة ٢٨١ ﴾ (يَصِحُ ١٠٨) (عَقَدُ ١٠٣) (الحَوَالَةِ ٢٧٣) بينَ (الْحَالَ أَحَدُ لَآخَرَ (الْحَالِ عليهِ ٢٧٦) وحدَ هُمَا ، مثلًا لو قالَ أَحَدُ لَآخَرَ خُذُ ما يَا على فلان من (الدَّبنِ ١٠٨) وقدْرُهُ كذا قِرشًا حَوَالَةً عليك فقالَ لهُ الآخَرُ قَبِلْتُ أو قالَ لهُ أَقْبَلِ الدَّبنَ الذي لكَ بذمَّة فلان وقدرهُ كذا قِرشًا حوالةً علي فقبِلَ تصِحُ الْحَوَالةُ حتى انَّهُ لو ندِمَ الْحَالُ عليهِ بعدَ كذا قِرْشًا حوالةً عليَّ فَقَبِلَ تَصِحُ الْحَوَالةُ حتى انَّهُ لو ندِمَ الْحَالُ عليهِ بعدَ

ذلك لا تفيد ندامته

﴿ مَادَةُ ٢٨٢ ﴾ (الحَوَالَةُ ٢٨٣) التي أُجْرِيَتْ بينَ (الْهَيلِ ٢٧٤) وحدَّهُما إذا أُخبِرَ بها (الْحَالُ عليهِ ٢٧٦) (فَقبِلَها ١٠٢) صَعَّتْ وَمَّتْ مَثلًا لو أَحَالُ أَحَدُ دائنَهُ على آخرَ وهو في ديارٍ أُخرى فبعدَ إعْلام للحالِ عليهِ إِنْ قَبِلْهَا نَتْمُ الحوالةُ

﴿ مَادَةُ ١٨٣ ﴾ (الحَوَالَةُ ١٧٣) التي أُجْرِيَتْ بِينَ (الْحَيلِ ١٧٤) و(الْحَالِ عليهِ ٦٧٦)(تَتْعَقِدُ ١٠٦) موقوفَةً على قَبولِ (اللَّعَالِ لهُ ١٧٥). مثلاً لو قالَ أَحَدُ لآخَرَ خُذْ عليكَ حوالةَ (دَبني ١٥٨) الذي بذِمَّتِي لفلانٍ وقَبِلَ الْحَالُ عليهِ ذلكَ نَنْعَقِدُ الحَوَالةُ مَوْقُوفةً فإذا قَبِلَها الْحَالُ لهُ (تَنفُذُ ١١٣)

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ شروطِ (الحَوَالَةِ ٦٧٣) ﴾

﴿ مَادَةُ ١٨٤ ﴾ يُشْتَرَطُ فِي (انعِقَادِ ١٠٦) (الحَوَالَةِ ١٧٣) كُونُ (الحَيلِ ١٨٤) عَاقِلاً (الحَيلِ ١٧٤) و (الحَالِ اللهُ ١٧٥) عاقلَيْن وكُونُ (المُحَالِ عليهِ ١٧٦) عَاقِلاً (الحَيلِ ١٧٤) و (الحَجَالُ اللهُ ١٨٥ و ١٨٧) فكما أنَّ إحالة (الصبي غيرِ المُميَّزِ ١٩٤٣) دائنهُ على آخَرَ و (قَبُولَ ١٠٢) الحَوَالَةِ لِنَفْسِهِ مِن آخَرَ (بَاطِلُ ١١٠) فكذلك على آخَرَ و (مُميَّزِ المَا ١٤٤) الوا عَيرَ مُميِّزٍ (مأذونًا ١٤٢) الوا (محجورًا ١٤١) النا الصبي (مُميَّزِ المأذونًا ١٤٢) الوا المحجورًا ١٤١) النا الصبي (مُميَّزً المؤلِّ اللهُ ١٤١) النا الله عنيرَ مُميِّزٍ (مأذونًا ١٤٢) الوا (محجورًا ١٤١) النا الصبي (مُميَّزً المؤلِّ اللهُ ١٠٠) النا الله الله المؤلِّر المؤلَّر المؤلِّر المؤلِّر المؤلِّر المؤلِّر المؤلِّر المؤلِّر المؤلِّ

فَبِلَ حُوالةً على نفسه ِ مِنْ آخَرَ تَكُونُ باطلةً

* الحَوْرُ الْحَيْلِ اللّهُ ١٠٥ ﴾ اللّه يُسْتَرَطُ في (نَفُودُ ١١٣) (الحَوَالَةِ ١٧٣) كُونُ (الْحَيْلِ ١٧٤) و (اللحال لهُ ١٠٥) (بالغين ١٨٦ و ١٨٩ و ١٨٩ عليه حَوَالَةُ (الصبيّ الْمُيزِ ١٩٤) و (قَبَوْلُهُ ١٠٢) الحَوالَةَ لنفسه موقوفةٌ على (إِجَازة ٣٠٣ و ٣٠٤) (وليّهِ ١٩٧٤) فإن أَجازها نَنفُذُ و بصورة قبولِهِ الحوالة على نفسه يُشتَرَطُ كُونُ (الْحَالُ عليه مِ ١٩٠٦) أَمْلًا يعني أَغْنَى من الحُيلِ وإنْ (أَذِنَ وَسِرَةً وَسِرَةً عَنَى من الحُيلِ وإنْ (أَذِنَ وَسِرَةً وَسِرَةً عَنَى من الحُيلِ وإنْ (أَذِنَ وَسِرَةً وَسِرَةً عَنَى من الحُيلِ وإنْ (أَذِنَ وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَالْ اللّهُ عَلَى مِنْ الْحَيلُ وإنْ (أَذِنَ وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَةً وَسِرَالْ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُونَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُونَ وَاللّهُ وَالْهُ وَاللّهُ وَ

﴿ مادة ٦٨٦﴾ لا يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ (المحالُ عليهِ ٦٧٦) مديونًا (السُحيلِ ٦٧٤) (فتَصِحُ ١٠٨) حوالتُهُ و إِنْ لم يكُنْ السُحيلِ (دَ يُنْ السُحيلِ (دَ يُنْ السَحيلِ (دَ يُنْ السَحيلِ المحالِ عليهِ عليهِ المحالِ المحالِ

﴿ مادة ٦٨٧﴾ كُلُّ (دَ بْنِ ١٠٨) لا (تَصِحُ ١٠٨) (اَلكَفَالَةُ ٦١٢) به لا تَصِحُ (الحوالةُ ٦٧٣) به ِ

﴿ مَادَةَ ١٨٨ ﴾ كُلُّ (دَيْنِ ١٥٨) (تَصِيحُ ١٠٨) (اَلكَفَالَةُ ١١٢) بهِ تَصِيحُ (الْحَالُ بهِ ١٧٣) معلوماً تَصِيحُ (الْحَالُ بهِ ١٧٧) معلوماً فلا تَصِيحُ حوالةُ الدَّينِ المجهولِ · مشلاً لو قالَ (قَبِلْتُ ١٠٢) دَينكَ الذي سَيَثَبُتُ على فلان لا تَصِيحُ الْحَوالةُ الذي سَيَثَبُتُ على فلان لا تَصِيحُ الْحَوالةُ

﴿ مادة ٦٨٩ ﴾ كما (تَصِيحُ ١٠٨) (حوالةُ ٦٧٣) (الدُّيونِ ١٠٨) الْمُتَرَبِّةِ فِي الدِّمَّةِ اصَالةً كذلكَ تَصِحُ حوالةُ الديونِ التي نُثرَّبُ فِي الدِّمَّةِ من جَهَتَى (الكَفَالةِ ٦١٢) والحوالة

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ احْكَامِ (ٱلْحُوالَة ١٧٣) ﴿

﴿ مَادَةَ ١٩٠ ﴾ حُكُمُ (الحوالةِ ١٧٣) هُو أَنَّهُ يَبْرَأُ (الحيلُ ١٧٤) مِنَ (الدَّيْنِ ١٩٨) وَكَفَيْلُهُ مِن (الكَفَالةِ ١١٣) إِنْ كَانَ لَهُ كَفَيْلُ وَيَثَبُّتُ مِنَ (الدَّيْنِ مِن (الْحَالَ عليهِ ١٧٦) وَكَفَيْلُ مِنْ اللَّايِّنِ مِن (الْحَالَ عليهِ ١٧٦) وَلَا مُطَالَبةِ ذَلْكَ الدَّيْنِ مِن (الْحَالَ عليهِ ١٧٦) وَلَا مَرَدًا على (الراهنِ ٢٠٤) فلا بَبقى لهُ حَقَّ حَبْسِ (الرهنِ ٢٠١) ولا صَلَاحِيَةُ توقيفِهِ

﴿ مَادَةَ ٦٩٦﴾ اذا أَحَالَ (الْحِيلُ ٦٧٤) (حوالةً ٦٧٣) (مُطلَقةً ٦٧٩) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَندَ (الْحَالُ عليهِ على الْحِيلُ ١٠٨) يَرْجِعُ الْحَالُ عليهِ على الْحِيلِ بعدَ الأَدَاء وإنْ كَانَ لَهُ دَينُ على الْحَالُ عليهِ يكونُ نُقاصًا بِدَيْنهِ بعدَ الأَدَاء

﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ ينقطعُ حقُ مطالبةِ (الحيلِ ٢٧٤) (بالمحالَ بهِ ٢٧٧) في (الحوالةِ المقبَّدةِ ٢٧٨) ويسَ (المحالَ عليهِ ٢٧٦) بعدَهُ أَنْ يُعطِيَ المحالَ بهِ المحيلِ و إِنْ أَعطاهُ (يَضْمَنُ ٢١٦) وبعدَ الضمانِ يرْجعُ على المحيل ولو تُوُفِيّ للحيلُ قبلَ الأَدَاءُ وكانت (دُيونُهُ ١٥٨) أُذْيَدَ مَن تَرِكَنهِ فليسَ لسائرِ الغرَماءَ حقُ في المحالَ بهِ

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ لا (تَبطُلُ ١١٠) (الحوالة ٢٧٣) المقيَّدةُ. بأَنْ يُؤدِّى

ما في ذِمَّةِ (المُشتري ١٦١) (البائع ١٦٠) من (أَمَنَ ١٥٢) (المَبع ١٥١) اذا هَلَكَ المبيعُ قَبْلَ (التسليم ١٦٦١ ل ٢٧٧) وسقطَ الثَّمَنُ أو رُدَّ (بخِيارِ الشَّرْطِ٠٣٠) أو خِيارِ (الرَّوْيَةِ ٢٣٠) أو خِيارِ (العَيْبِ٣٣٧) أو (أُقيلَ ١٦٣) الشَّرْطِ٠٣٠) أو رُوَّية ٢٢٠) أو خِيارِ (الجَالُ عليه ٢٧٦) بعد الأَداء على (الحيل ١٦٤) يعني يأخُذُ ما ادَّاهُ الحَمَالِ لهُ من الحيلِ أمَّا لوتبيَّنَ برأَةُ المحالِ عليهِ من ذلكَ الدَّيْنَ برأَةُ المحالِ عليهِ من ذلكَ الدَّيْنِ بأَنْ استَمْقَ وأَخَذَ المَبيعَ فَتَبْطُلُ الحَوالةُ

﴿ مَادَةً عَ ٢٩٤﴾ ﴿ تَبْظُلُ ١٠٠) (الحَوالَةُ ٢٧٣) الْمُقيَّدَةُ بَأَنْ يُؤدَّى مَن (مال ١٢٦) (المحيل ٢٧٤) الذي هو في يدِ (المحالِ عليهِ ٢٧٦) (امانة ٢٦٧) اذا ظهرَ مُستَحَقَّ وأَخَذَ ذلكَ المالَ ويعودُ (الدَّيْنُ ١٥٨) على المُحيل

﴿ مادة ١٩٥ ﴾ اذا كانت (الحوالة ١٧٣) مُقيَّدة أَن يُودَى من مبلغ (المحيل ١٧٤) الذي هو في بد (المحال عليه ١٧٦) فهلك ذلك المال فإن لم يكن (مضمونا ١١٤) (بَطلَت ١١٠) الحوالة وعاد (الدَّينُ ١٠٨) على الحيل وإن كان مضمونا لا تَبطُلُ الحوالة ن مثلاً لو أحال أحد دائنة على الحيل وإن كان مضمونا لا تَبطُلُ الحوالة ن مثلاً لو أحال أحد دائنة على آخر على أن يؤدي من دراهم التي هي عنده (امانة ٢٩٦) ثم تلفت الدراهم قبل الأداء بلا تَعَد تَبطُلُ الحوالة ويعودُ (دَينُ ١٥٨) الدائن على المحيل واماً لو كانت تلك الدراهم (مفصوبة ١٨٨) او أمانة مضمونة بإتلاف فلا تَبطُلُ الحوالة

﴿ مادة ٢٩٦﴾ لو (احالَ ٢١٨) أَحَدُ دائنَهُ على آخَرَ على أَنْ ببيعَ (مالاً ١٢٦) (معينًا ١٥٩) لهُ ويُؤدي َ (الدَّينَ ١٥٨) من (ثَمَنه ١٥٧) و (قَبِلَ ١٠٢) (المحالُ عليه ٢٧٦) (الحوالة ٦٨٣) بهذا الشَّرْطِ (تَصِيحُ ١٠٨) وُ يُجْبَرُ الْمُحالُ عليه على (بيع ١٢٠) ذلك المالَ وأداء دَينِ الْمُحِيلِ من الْمُحالُ عليه على (بيع ١٢٠) ذلك المالَ وأداء دَينِ الْمُحِيلِ من الْمُحالُ الله ١٨٣٥]

﴿ مادة ٢٩٧ ﴾ (الحوالة ٢٧٣) المُبهمة اي التي لم يُبيَّن فيها تعبيلُ (الحَالِ به ٢٩٧) و(تأجيلهُ ١٠٥) إن كانَ (الدَّينُ ١٠٨) فيها مُعَبَّلًا على (الحيلِ ١٠٨) ويلزمهُ على (المحيلِ ٢٧٤) ويلزمهُ الأدآء في الحالِ وإن كانَ الدَّينُ مُؤَجَّلًا تكونُ حَوَالةً مُؤَجَّلًا تكونُ حَوَالةً مُؤَجَّلًا ويلزمُ الأَداهُ بحلول الأَجَلِ

﴿ مادة ٢٩٨ ﴾ ليس (الشحَالِ عليهِ ٢٧٦) أَنْ يَرْجِعَ على (الْحِيلِ عليهِ ١٧٦) أَنْ يَرْجِعَ على (الْحِيلِ ٢٧٤) يعني رَجِعَ بِلاً (بالْمُحالِ به ٢٧٧) يعني يَرْجِعَ بِجنسِ ما (أُحِيلَ ٢٧٣) عليه من الدَّراهِم و إلاَّ فليسَ لهُ الرجوعُ بالمؤدَّى · مثلًا لو أُحِيلَ عليه بِفضة وأَعْطَى ذهبًا يأخُذُ فضة وليسَ لهُ أَنْ يُطَالِبَ بالذَّهَبِ كَذَلكَ لو أَدَّاها (بأَموال ٢٦٦) واشياء أُخَرَ فليسَ لهُ إِلاَّ أَخَذُ ما أُحِيلَ عليهِ إِنْ أَموال ١٢٦) واشياء أُخَرَ فليسَ لهُ إِلاَّ أَخَذُ ما أُحِيلَ عليهِ

﴿ مادة ٢٩٩ ﴾ كما يكونُ (المحالُ عليه ٢٧٦) بريئًا من (الدَّيْنِ ١٥٨) بأَدَاء (المُحالِ به ٢٧٧) او (بحوالته ٢٧٣) اليَّاها على آخَرَ او (بإبراء ١٥٣٧) المُحَالِ لهُ إِيَّاهُ كذلكَ ببرأُ من الدَّيْنِ لو (وهبَهُ ٣٣٨) المُحَالُ به ِ او تصدَّقَ به عليه و (قَبِلَ ١٠٢) ذلك

﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ لو تُوْ قِيَ (الْمُعالَ لَهُ ٢٧٠) فَوَرِثُهُ (الْمُعالُ عليه ٢٧٦)

***** 145 **¾**

لا بيتى (حُكُمْ ١٩٠) (الحَوَالَةِ ٦٧٣)

﴿ بِسَمُ اللهُ الرحمٰنِ الرحيم ﴾

« بعد صورة الحط المايوني »

(ليعمل بموجبه ِ)

الكتاب الخامس

﴿ فِي (الرَّهنِ ٧٠١) ويشتملُ على مقدَّمةٍ وثلاثة ِ ابواب ﴾

﴿ فِي بِيانِ الْإِصطلاحاتِ الفِقهِيَّةِ المَتَعَلَقَةِ (بَالرَّهْنِ ٢٠١) ﴿

﴿ مَادَةَ ٧٠١ ﴾ الرَّهْنُ حَبِسُ (مَالَ ١٢٦) وتَوقيفُهُ في مُقَابَلَةِ حَقَّ

يُمكنُ استيفاؤُهُ منهُ ويُسمَّى ذلِكَ المالُ مرهوناً ورهناً

﴿ مادة ٢٠٢ ﴾ ألارتهانُ أَخْذُ (الرَّهْنِ ٢٠١)

﴿ مادة ٧٠٣ ﴾ الرَّاهنُ هو الذي أَعْطَى (الرَّهْنَ ٧٠١)

﴿ مَادَهُ ٢٠٤ ﴾ الْمُرَةِنُ هُو آخِذُ (الرَّهن ٢٠١)

﴿ مادة ٧٠٥ ﴾ العَدْلُ هو الذي ائتَمَنَّهُ (الراهنُ ٢٠٣) و (المرتَهِنُ ٢٠٤)

وسلَّمَاهُ وأُوْدَعَاهُ (الرَّهن ٢٠١)

H ST

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ المَسَائِلِ المَتَعَلَّقَةِ (بِعَقْدِ ١٠٣) (الرَّهْنِ ٢٠١) ﴾ ﴿ وبنقسمُ الى ثلاثةِ فُصُول ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي الْمُسَائِلِ الْمُتَعَلَّقَةِ بَرَكُنِ (الرَّهْنِ ٢٠١) ﴾

﴿ مادة ٢٠٦﴾ (ينعقدُ ١٠١) (الرَّهْنُ ١٠١) (بإيجاب ١٠١) (وقَبُولُ مَا مَنُ (الرَّاهِنِ ١٠٠) و (المُرتِنِ ١٠٠) لكنْ ما لم يُوجَدِ القبضُ لا يَتِمُ ولا يلزمُ فلراهنِ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الرَّهْنِ قبلَ (التسليم ١٣٦٢ له ٢٧٧) ولا يلزمُ فلراهنِ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الرَّهْنِ قبلَ (التسليم ١٣٦٢ له ٢٧٧) هو ﴿ مَادة ٢٠٧﴾ ﴿ (إيجابُ ١٠١) (الرَّهْنِ ١٠٠) و (قَبُولُهُ ١٠٠) هو قُولُ (الرَّاهِنِ ٢٠٣) وَهَا اللَّيْ فِي مُقَالِلَةٍ (دَبِني ١٥٨) او لَقَظُ آخَرُ فِي هذا اللَّآلِ وقولُ (المُرتِينِ ١٠٤) قبِلتُ او رَضِيتُ او لَفظُ آخَرُ يَدُلُ على الرضى ولا يُشتَرَطُ ايرادُ لفظِ الرَّهْنِ ٠ مثلاً لو اشترى أَحَدُ شيئاً وأَعطَى (البائع ١٦٠) (مالا ١٣٦) وقالَ لهُ أَبْقِ هـذا المالَ عندكَ الى أَنْ أَعطِيكَ (ثَمَنَ ١٥٢) (المَبِيعِ ١٠١) يكونُ قد رَهَنَ عندكَ الى أَنْ أُعطِيكَ (ثَمَنَ ١٥٠) (المَبِيعِ ١٠١) يكونُ قد رَهَنَ المالَ ذلكَ المالَ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ شُرُوطِ (انعقادِ ١٠٤) (الرَّهْنِ ٢٠١) ﴾

﴿ مَادَةُ ٧٠٨﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الرَّاهِنُ ٢٠٣) و (المُرتهِنُ ٢٠٤) عاقلِةَنِ ولا يُشتَرَطُ أَنْ يَكُو، (بالعِينِ ٩٨٦و ٩٨٧) حتى جازَ (رَهنُ ٧٠١) (الصبيِّ المُميِّزِ ٩٤٣) وأرْتِهانُهُ

﴿ مادة ٧٠٩﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ (المرهونُ ٧٠١) صالحاً (البيعرِ ١٢٠) · فيلزمُ أَنْ يكونَ موجوداً و(مالاً مُتَقَوِّماً ١٢٧) ومَقَدُورَ (التسليمِ

﴿ مَادَةَ ٧١٠﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُقَابَلُ (الرَّهْنِ ٢٠١) (مَالاً ١٣٦) (مضمونًا ٤١٦) (فيجوزُ ١٠٨) أَخْذُ الرَّهْنِ لأَجلِ مَالٍ (مفصوبِ ٨٨١)* ولا (يَصِحُ ١٠٨) أَخْذُ الرَّهْنِ لِأَجلِ مَالٍ هُو (أَمَانَةُ ٢٦٢)

الفصل الثالث

﴿ فِي زَوَائِدِ (الرَّهْنِ ٢٠١) (المتصلة ٢١١) وفي تبديلِ ﴾ ﴿ الرَّهْنِ وزيادَ تِهِ بعِدَ (عَقْدِ١٠٣) الرَّهْنِ ﴾ ﴿ مَادَةُ ٧١١﴾ كَمَا أَنَّ الْمُشْتَمَلاتِ الدَاخَلَةَ فِي (البيعِ ١٢٠) بلا ذَكْرٍ تَدَخُلُ فِي (الرَّهْنِ ٢٠١) ايضاً كذلك لو رُهنِتْ عَرْصَةٌ تَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ اشجارُها وأَثَارُها وسائرُ مغروساتِها ومزروعاتِها وإن لم تُذكرُ صَرَاحةً

﴿ مادة ٢١٢﴾ بيجوزُ تبديلُ (الرَّهْنِ ٢٠١) برهن آخَرَ · مثلًا لو رَهَنَ أَحَدُ سَاعَةً في مُقَابِلَةِ كَذَا درِاهِمَ (دَينه ١٥٨) ثم بَعدَ ذلكَ لو اتى بسَيْفٍ وقالَ خُذْ هذا بَدَلَ الساعةِ وَرَدًّ (المرتبِنُ ٢٠٤) الساعةَ وأَخَذَ السيفَ يكونُ السيفُ (مرهونًا ٢٠١) في مُقَابِلَةِ ذلكَ المبلغ

﴿ مَادَةُ ١٠٣﴾ عِبَوْزُ أَنْ يَزِيدَ (الراهنُ ٢٠٣) فِي (المرهونِ ٢٠١) بعدَ (المَقَدِ ٣٠٠) بعدَ (المَقَدِ ٣٠٠) بعني يَصِحُ علاوةُ (مَال ١٢٦) بأَنْ يكونَ ايضًا (رَهنَا ٢٠١) على شيء كانَ قد رُهنِ حالَ كونِ العَقْدِ باقيًا وهذا الزائدُ يلتَحِقُ بأَ صلِ العَقْدِ بعني كأنَّ العَقْدَ كانَ قد وَرَدَ على هذينِ المالَين وجموعُ هذين ِ المالَين يكونُ مرهونًا (بالدَّين ِ ١٥٨) القائم حينَ الزيادة

﴿ مَادَةَ ١٤٤ ﴾ اذَا رُهِنَ (مَالُ ١٢٦) في مُقَابِلَةِ (دَينِ ١٠٨) تَصِحُ وَيادَةُ الدَّيْنِ فِي مُقَابِلَةِ ذلكَ (الرَّهْنِ ٢٠١) ايضاً · مثلاً لو رَهَنَ أَحَدُ في مُقَابِلَةِ أَلْف ِ مُقَابِلَة ِ أَلْف ِ وَمْنَ السَّاعة في مُقَابِلَة ِ فَكَ الرَّهْنِ مِن الدَّائِنِ خَسَمائة مِيكُونُ قد رَهَنَ السَّاعة في مُقَابِلَة ِ فَكُونُ قد رَهَنَ السَّاعة في مُقَابِلَة ِ أَلْف وخسمائة

﴿ مادة ٧١٥ ﴾ الزائد ُ الذي يُتولَّدُ من (المرهون ِ ٧٠١) يكون ُ

الهاب الثاني

﴿ فِي بِيانِ مِسَائِلَ نُتَعَلَقُ (بِالرَّاهِنِ ٢٠٣) و(الْمُرْتَهُنِ ٢٠٤) ﴾

﴿ مَادَةَ ٢١٦﴾ (الْمُرْتَهِنُ ٢٠٤) لهُ أَنْ (يَفْسَخَ ٣٠٢و٣٠٣و؟ ٣٠٠ (الرَّهْنَ ٢٠١) وحدَهُ

﴿ مادة ٧١٧﴾ ليسَ (للراهنِ ٢٠٣) (فسخُ ٣٠٠و٣٠٣و؟٣٠) (عَقَدْ ١٠٣) (الرَّهْنِ ٢٠١) بدونِ رِضَى (المُوْتَهِنِ ٢٠٤)

﴿ الدَّهُ ٢١٨﴾ (للرَّاهنِ ٢٠٣) و (الْمُرْتَهِنِ ٢٠٤) أَنْ (يفسخا ٢٠٠٤) أَنْ (يفسخا ٣٠٤) (الرَّهنَ و إِمساكَهُ الدَّبَنِ حَبْسَ الرَّهْنِ و إِمساكَهُ الى أَنْ يَستوفِيَ ما لهُ فِي ذِمَّةِ الراهن بُعْدَ الفسخ

﴿ مادة ٧١٩﴾ بجوزُ أَنْ يُعْطِيَ (الكَفُولُ عنهُ ٦١٨) (رهنا ٧٠١) (لكفيله ِ ٦١٨)

﴿ مادة ٧٢٠ ﴾ يجوزُ أَنْ يأخُذَ الدائنانِ من المديونِ (رَهناً ٧٠١) واحدًا سَوَالا كانا شريكَينِ فِي (الدَّيْنِ ١٥٨) أَوْ لا وهذا الرهْنُ يكونُ (مرهوناً ٢٠١) في مُقابَلَة ِ مجموع ِ الدِّينَينِ

﴿ مَادِةَ ٢٢١ ﴾ يجوزُ للدَّائِنِ أَن يأْخُذَ (رهنَّا ٢٠١) واحِدًا في مُقابِلَةِ

₩ 179

(دَينه ِ ١٥٨) الذي على اثنينِ وهذا ايضاً يكونُ (مرهوناً ٧٠١) فِي مُقَابَلَة ِمجموع ِ الدَّينَينِ

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ التي نتعلقُ (بالمرهونِ ٢٠١) ﴾ ﴿ وينقسمُ الى فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ مُؤْنَةِ (الْمَرْهُونِ ٢٠١) ومَصَارِيفُهِ ﴾

﴿ مادة ٧٢٧ ﴾ على (المرْتَهِنِ ٢٠٠) أَنْ يَعِفَظَ (الرَّهْنَ ٢٠١) بنفسِهِ او ِمِن هو أَمينهُ كَفِيالهِ وشريكِهِ وخادمِهِ

﴿ مادة ٧٢٣﴾ المصاريفُ التي تلزمُ لمحافظة ِ (الرَّهْنِ ٢٠١) (كَأُجِرَةِ عَلَى اللَّهُ عَلَى (الْمُرْتَمِنِ ٢٠٤)

﴿ ملدة ٢٧٤ ﴾ (الرهنُ ٢٠١) إِنْ كَانَ حَيَوَانَا فَعَلَفُهُ (وأُجْرَةُ ٤٠٤) والله على (الراهنِ ٢٠٣) وإنْ كانَ (عَقَارًا ١٢٩) فتعميرُهُ وسَقَيْهُ وتلقيحُهُ وتطهيرُ خَرْقِهِ وسَائرُ مصاريفِهِ التي هي لاصلاح منافعه وبقائِه عائدة الى الراهن ايضاً

﴿ مادة ٢٠٥﴾ كُلُّ منَ (الراهنِ ٢٠٣) و (الْمُرْتَهِنِ ٢٠٠) اذا صرف على (الرهنِ ٢٠٠) ما ليسَ عليه بدون ِ (إذن ٣٠٣و٣٠٣) الآخَرِ يَكُونُ (مُتبرِّعًا ٧٠) وليسَ لهُ أَنْ يُطالِبَ الآخَرَ بما صَرَفَا ُ

الفصل الثاني

﴿ فِي (الرَّهِنِ ٢٠١) (الْمُسْتَعَارِ ٢٦٠) ﴾

﴿ مَادَة ٢٢٦﴾ يجوزُ أَنْ (يَستعيرَ ٢٦٧) أُحَدُ (مَالَ ١٢٦) آخَرَ و (يَرْهِنِهُ ٢٠١) (بإِذٰبِهِ ٣٠٣و٣٠٠) ويُقالُ لهذا (الرَّهنُ ٢٠١) (المُستعارُ ٧٦٠)

﴿ مَادَةُ ٢٢٧﴾ إِنْ كَانَ (إِذْنُ ٣٠٣ و٣٠٤) صاحب ِ (المال ِ ١٢٦) (مُطلقًا ٦٤) (فللمُستعير ِ ٧٦٧) أَنْ (يَرْهِنِكُ ٢٠١) بَأَيِّر وجه ِ شَآءَ

﴿ مادة ٧٢٨ ﴾ اذا كانَ (إِذْنُ ٣٠٣ و٣٠٤) صَاحِبِ (المَالِ ١٢٦) مُقَيَّدًا بِأَنْ (يَرْهِنِهُ ٧٠١) في مُقابَلَة كذا دراهِمَ او في مُقابَلَةِ مال جِنِسَهُ كذا او عندَ فلان او في البلدةِ الفلانيةِ فليسَ (للستعيرِ ٧٦٧) أَنْ يُرْهِنِهُ إِلاَّ على وَفْقِ فَيدِهِ وَشُرِطِهِ [انظر المادة ٨٣]

الهاب الرابع

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامٍ (الرَّهُن ٢٠١) وينقسمُ الى اربعةِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ أَحْكَامِ ِ (الرَّهْنِ ٢٠١) العمومية ﴾

﴿ مادة ٧٢٩ ﴾ حُكمُ (الرهن ٢٠١) هو أَنْ يكونَ (للْمُوتَهِنِ ٢٠١) هو أَنْ يكونَ (للْمُوتَهِنِ ٢٠٤) حقُّ حَبْسِهِ الى حِينِ فَكِّهِ وأَنْ يكونَ أَحَقَّ من سائرِ الغُرَماء باستيفاء (الدَّينِ ١٠٨) من الرهن اذا تُوُفِي (الراهنُ ٢٠٣)

﴿ مادة ٧٣٠ ﴾ لا يكونُ (الرهنُ ٢٠١) مانعًا عن مُطالبةِ (الدَّيْنِ ٢٠١) مانعًا عن مُطالبةِ (الدَّيْنِ ١٠٨) و (للمُرْتَهِنِ ٢٠٢) صَلَاحِيَةُ مُطالبتِهِ بعدَ (فبضِ ٢٦٢ ال

﴿ مَادة ٧٣١ ﴾ اذا أُوفِيَ مِقْدَارٌ مِن (الدَّينِ ١٥٨) فلا يلزمُ ردُّ مِقِدارِ مِن (الرَّيْنِ ٢٠٠) صَلَاحِيَةُ مِقْدارِ مِن (الرهنِ ٢٠٠) الذي هو في مُقابلتِهِ و (لَلْرْتَهِنِ ٢٠٠) صَلَاحِيَةُ حَبْسُ مِجْمُوعِ الرهنِ و إمساكُهُ الى أَنْ يَستَوفِيَ تَمَامَ الدَّينِ ولكنْ لو كانَ المرهونُ شيئينِ وكانَ تَعيَّنَ لكل منها مقِدَارٌ مِن الدِّينِ إذا أَدَّى مقِدَارَ ما تعيَّنَ لاحدِهِما (فللراهنِ ٢٠٣) تخليصُ ذلك فقط

﴿ مَادَةَ ٧٣٢﴾ لصاحب (الرهن ٢٠١) (المستعار ٧٢٦) أَنْ يُوَاخِذَ (الراهنَ ٢٠٣) (المستعبر ٧٦٧) لتخليصه و (تسليمه ٢٢٦له ٢٧٧) إيَّاهُ واذا كانَ المستعبرُ عاجزًا عن أَداه (الدَّين ١٥٨) لِفَقْرِهِ (فللمعبر ٢٦٦) أَنْ يُؤدِّيَ ذلكَ الدَّينَ ويستخلصَ (مالَهُ ١٢٦) من الرَّهن

﴿ مادة ٧٣٣﴾ لا (يَبطُلُ ١١٠) (الرَّهنُ ٧٠١) بوفاةِ (الراهن ِ ٧٠٣) و(المُرْتَهِنِ ٢٠٤)

﴿ مادة ٧٣٤ ﴾ اذا تُوُفِيَ (الراهنُ ٢٠٣) فإنَّ كَانَ الوَرَثَةُ كِبارًا قَامُوا مَقَامَهُ ويلزمُهُم أَدا اللهُ إللَّهِ إلَّهُ مِن التركة وتخليصُ (الرهن ٢٠١) و إنْ كانوا (صِفارًا ١٤٣) او كِبارًا إللَّه إنَّهم غائبونَ عن البَلَدِ أَيْ هم في معلل بعيد عنها مُدَّة السَّفر (فالوصيُّ ١٧٤) (ببيعُ ١٢٠) الرَّهْنَ (باذِن صِحل بعيد عنها مُدَّة السَّفر (فالوصيُّ ١٧٤) (ببيعُ ١٢٠) الرَّهْنَ (باذِن صَحل بعيد عنها مُدَّة السَّفر (فالوصيُّ ١٧٤) (ببيعُ ١٢٠) الرَّهْنَ (باذِن صَحل بعيد عنها مُدَّة السَّفر (فالوصيُّ ١٧٤) (ببيعُ ١٢٠)

﴿ مَادَةَ ٧٣٥﴾ لِيسَ (المُعيرِ ٢٦٦) أَنْ يَأْخُذَ (مَالَهُ ١٣٦) من (المُرْتَهِنِ ٢٠٠) ما لَم يُؤْدِّ (الدَّينَ ١٥٨) الذي هو في مُقَابَلَةِ (الرهنِ ٢٠٠) (المُستعارِ ٢٠٦) حيًّا أو كانَ قَد ماتَ وَبُلَ فَكَّ الرهن .

﴿ مادة ٧٣٦ ﴾ لو تُوُفِيَ (الرَّاهِنُ ٧٠٣) (المُستعيرُ ٧٦٧) حالَ كونهِ مفلساً مديوناً يَبقَى (الرهنُ ٧٠١) (المستعارُ ٧٢٦) في يد (المرتبن ٧٠٤) على حالهِ مرهوناً ولكن لا (بُباعُ ١٠٠) بدون (رضَى ١٠٢) (المعير ٢٦٦) واذا ارادَ المعيرُ (يمَ ١٠٠) الرهن وايفاءَ (الدَّين ١٥٨) فإنْ كانَ ثَمَنُهُ بَنِي

الدِّينَ فيُباعُ من دونِ نَظَرِ الى رِضَى المُوْتَهِنِ و إِنْ كَانَ (ثَمَنُهُ ١٥٢) لا بِني الدِّينَ فلا يُباعُ من دونِ رضى المُوْتَهِن

﴿ مادة ٧٣٧ ﴾ لو تُوُفِي (المعبرُ ٢٦٦) و (دَينُهُ ١٥٨) أَزْيَدُ من تَركَتهِ يُؤْمَرُ (الراهنُ ٢٠٠) بتأدية دَينه وتخليصهِ (الرهنَ ٢٠١) (المُستعارَ ٢٠٢) و إنْ كَانَ عاجزًا عن تأدية الدَّين بسببِ فَقْرِهِ ببقى ذلكَ المُستعارُ عند (المُرتِن ٤٠٠) (مرهونًا ٢٠٠) على حالهِ ولكن لورثة المُعيرِ أَداءُ الدَّينِ وتخليصُهُ واذا طالَبَ غُرَماءُ المُعيرِ (بَيْعَ ١٠١) الرَّهْنِ المُعيرِ أَداءُ الدَّينِ وتخليصُهُ واذا طالَبَ غُرَماءُ المُعيرِ (بَيْعَ ١٠١) الرَّهْنِ المُرتِن كانَ (بْمَنُهُ ١٠٢) بَنِي الدِّينَ يُباعُ مِن دُونِ نَظَرِ الى (رضَى ١٠٢) المُرتِن وإنْ كانَ (بْمَنُهُ ١٥٠) بَنِي الدِّينَ يُباعُ مِن دُونِ نَظَرِ الى (رضَى ١٠٠) المُرتِن وإنْ كانَ (بْنَى فلا بُنِي فلا بُنِي الدِّينَ يُباعُ مِن دُونِ نَظَرِ الى (رضَى ١٠٠)

﴿ مادة ٧٣٨﴾ اذا تُوُفِيَ (الْمُرْتَهِنُ ٢٠٤) (فالرهنُ ٢٠١) يَبقى (مرهونًا ٢٠١) عندَ وَرَثَتِهِ

﴿ مَادَةُ ٧٣٩﴾ اذا (رهَنَ ٧٠١) شخصُ (رهناً ٧٠١) عندَ رَجُلَينِ على (دَينِ ١٥٨) لها بذرمَّيهِ فأدَّــ لأَّحَدِها ما لَهُ بذمَّيهِ فليسَ لهُ استردادُ نِصِفِ الرهنِ وما لم يقضِهما جميع ما لها بذرمَّيهِ ليسَ لهُ تخليصُ الرهن منهُما

﴿ مادة ٧٤٠﴾ مَنْ أَخَذَ من مَديونِيهِ (رهناً ٧٠١) فلَهُ أَنْ يُمسِكَ الرهنَ الى أَنْ يَستوفيَ جميعَ ما لهُ من (الدَّينِ ١٥٨) بذِمَّتِها

﴿ مادة ٧٤١﴾ آذاً أَتلَفَ (الراهنُ ٢٠٣) (الرهنَ ٢٠١) او (عَيَّبَهُ ٣٣٨) (يَضمَنُ ٤١٦) وَكذلكَ (المرتبِنُ ٢٠٤) اذا أَتلفَهُ اوعيَّبهُ يَسقُطُ من (الدَّينِ ١٥٨) مِقِدَارُ (قَيمِتِهِ ١٥٤) [انظرالمادتين ٥٣ و ٨٩] ﴿ مَادَة ٧٤٢ ﴾ اذا أُتلَفَ (الرهنَ ٧٠١) شخصٌ غيرُ (الراهنِ ٧٠٣) و (المُرْتَهِنِ ٢٠٤) ضَمِنَ (قيمتَهُ ١٥٤) يومَ إِتلافهِ وتكونُ ثلكَ القيمةُ رهنًا عندَ المرتبِنِ [انظرالمادتين ٥٣ و ٨٩]

الفصل الثاني

﴿ فِي تَصَرُّفِ (الرَّاهِنِ ٢٠٣) و (المرتهنِ ٢٠٤) ﴾ ﴿ فِي (الرَّهْنِ ٢٠١) ﴾

﴿ مادة ٧٤٣﴾ رَهْنُ كُلِّ واحِدٍ من (الراهِنِ ٢٠٣) و (المُوتَهِنِ ٢٠٤) (المرهون ٢٠١) عند شخص بدون ِ (أَوْن ِ ٣٠٣ و ٣٠٠) الآخَر (باطلِلُ ١١٠)

﴿ مادة ٤٤٤﴾ اذا (رَهَنَ ٢٠١) (الراهنُ ٢٠٣) (الرهنَ ٢٠٣) (الرهنَ ٢٠٠) (الرهنَ ٢٠٠) (الرقنُ الأوَّلُ الْمَانِي صحيحًا اللهِ اللهُ ا

﴿ مَادَةَ ٢٤٥﴾ اذا (رَهَنَ ٢٠١) (المُرتَهِنُ ٢٠٤) (الرهنَ ٢٠٠) (الرهنَ ٢٠٠) (الرهنُ ٢٠٠) (الرهنُ ١١٠) الرهنُ الأونُ و(يَصِحُ ١٠٠) الرهنُ الثاني ويكونُ من قبيل الرهن (المُستعارِ ٢٦٢)

﴿ مادة ٧٤٦﴾ لو باع َ (الْمُنْتِينُ ٢٠٤) (الرهنَ ٢٠١) بدونِ (رِضَى ١٠٢) (الراهن ِ ٢٠٣) يكونُ الراهنُ (مُخْيَّرًا ١١٦) إِن شاة (فسخَ ٣٠٣ و٣٠٣ و ٣٠٤) (البيع َ ١٢٠) وإِنْ شاءَ (أَنفذَهُ ١١٣) (بالإجازة ٣٠٣ و٣٠٤)

﴿ مَادة ٧٤٧ ﴾ لو (باع ١٠٠) (الراهن ٢٠٠) (الوهن ٢٠٠) بدون (رضى المرتبن ٢٠٠) لا (يَنفُذُ ١١٣) (البيعُ ١٢٠) ولا يَطرأُ خَلَلُ على حق حَبْسِ المرتبنِ ولكن اذا أَوْفَى (الدَّينَ ١٥٨) يكونُ ذلكَ البيعُ نافذًا وكذا اذا (أَجازَ ٣٠٣ و ٣٠٠) المرتبنُ البيعَ يكونُ نافذًا ويَخرُجُ الرهنُ من الرهنية ويبقى الدَّينُ على حالهِ ويكونُ (فَمَنُ ١٠١) (المبيع ١٠١) رهناً في الرهنية ويبقى الدَّينُ على حالهِ ويكونُ (فَمَنُ ١٠١) (المبيع ١٠١) رهناً في مقام المبيع وإن لم يُجنِ المرتبينُ البيعَ (فالمشتري ١٦١) يكونُ (مُخَبَرً ١٦١) إنْ شاءَ انتظرَ الى أَنْ يَنفَكُ الرهنُ وإنْ شاءً رَفَعَ الأَمرَ الى (الحاكم ١٧٨٠) حتى (يَفسَخَ ٣٠٣ و ٢٠٣) البيعَ

﴿ مادة ٧٤٨ ﴾ لكل من (الراهن ٢٠٣) و (المرتبين ٢٠٤) (إعارةُ ٢٦٦) (الرهن ٢٠١) (بإذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبه ولكل منهم إعادتهُ الى الرهنيَّة بعدَ ذلك

﴿ مادة ٧٤٩﴾ (للمرتبِنِ ٢٠٤) أَنْ (يُعيرَ ٢٦٦) (الرهنَ ٢٠١) (للراهن ٢٠٣) وبهذهِ الصورةِ لو تُوْفِيَ الراهنُ فالمرتبِنُ يكونُ أَحَقَّ بالرهن ِ من سائرِ غُرَمَاء الراهن

﴿ مادة ٧٠٠ ﴾ ليسَ (للمرتبنِ ٢٠٤) الانتفاعُ (بالرهنِ ٢٠١) بدونِ

★ 141 →

(إِنْ نِ٣٠٣و٤ ٣٠) (الرَّاهنِ ٢٠٣) أَمَّا اذِلِا أَذِنَ الرَاهِنُ واباحَ الانتفاعُ فللمرتبنِ السَّيِعِ السَّيعالُ الرهنِ وأَخَذُ قَمَرهِ ولَيَنِهِ ولا يَسْقُطُ من (الدَّين ِ ١٠٥٨) شِيءٌ في مُقَالِلَةِ ذلك،

﴿ مادة ٧٥١ ﴾ اذا ارادَ (المرْتَهِنُ ٧٠٤) الذَّ هابَ الى بلدر آخِرَ فِلهُ أَنْ بِأَخُذَ (الرَّهِنَ ١٠٤) معهُ إِنْ كَانَ الطريقُ آمِناً

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَحَكِامٍ (الرَّمِنِ ٢٠١) الذِي مُو ﴾ ﴿ فِي يَدِ (المَدْلِرِ ٢٠٠) ﴾

﴿ مَادِةِ ٢٩٢﴾ ﴿ يَدُ (الْهَدُلُ ٢٠٠) كَيْدٍ (الْمُرْتَهِنَ ٢٠٠) يعني أو الشَّرَطُ (الراهِنُ ٢٠٣) عند امين الشَّرَطُ (الراهِنُ ٢٠٣) والمرتبينُ (إيداع ٢٦٣) (الرَّهِنَ الرَّهِنُ والزَمَ وقامَ والرَمَ والزَمَ وقامَ الرَّهِنُ مِنْ مَقَامَ المُرتبينَ و (وَبَضَ ٢٣٢ ال ٢٧٧) الرَّهْنَ يَمَّ الرَهْنُ والزَمَ وقامَ ذلكَ الأَمِينُ مَقَامَ المُرتبين

﴿ مِادة ٢٠٠ ﴾ أَو اَشِغُرِطَ حِينَ (العَقْدِ ٢٠٠) قَبْضُ (المُرْتَهِنِ ٢٠٠) فَبْضُ (المُرْتَهِنِ ٢٠٠) والمرتهِنُ بالاتفاقِ في يد (عَدْلُ ٢٠٠) يجوزُ الرَّهِنَ ١٠٠) والمرتهِنُ بالاتفاقِ في يد (عَدْلُ ٢٠٠) يجوزُ ﴿ وَالْمَالُ ١٠٠) أَنْ يُعْطِيَ ﴿ المُرْهِنَ ١٠٠) بِهُولِ (رَضَى ٢٠١) المَلاَخِرِ ما عام (بالدِّينُ (رَضَى ٢٠١) المَلاَخِرِ ما عام (بالدِّينُ ١٠٨) باقياً وإنْ أعطاهُ كَانَ لهُ استردادُهُ واذا أُتلِفَ قيلَ الاستردادِ فِالعَدْلُ (يَضِيمَهُ مَا ١٠٠) (فِيهِمَهُ مَا ١٠٠)

للمؤماذة ٥٥٥ ﴾ الذا تُوانِيَ (العدلُ ٧٠٠) (عَيُودَعُ ٧٩٣) (االوهنُ ٧٠١) عندَ عَدْلُ غيرِهِ (بتراضي ١٠٢) الطرفينِ واإِنْ الم المجعنلُ بينحُماً الانفاقُ (فالحاكم (١٧٨٥) بضائة في بَدِ غَدْلي

الغضبل الرابع

﴿ فِي (بِيمِ ١٢٠) (الرهن ١٠٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ٢٥٦﴾ لَهِمَ لَكُلِّ مِنَ (الرَّهِنِ ٢٠٢) و (المرتبِنِ ٢٠٤) (بيعُ مَادَة ٢٥٦) و (المرتبِنِ ٢٠٤) (بيعُ مَادَة ٢٥١) (الرَّهِنِ ٢٠١) بدونُ (رَضَى ١٠٢) صَاحبِهِ [انظرالمادة ٤٦٤] ﴿ مَادة ٢٥٧﴾ أَجَلُ (الدِّينِ ١٥٨) وَامتنعَ (الرَّهِنُ ٢٠٠) مِن أَداثِهِ (فَالحَاكمُ ١٢٨٥) يأمرُهُ (ببيع ١٢٠) (الزَهِنِ ٢٠١) وأَداء الدَّينَ فَإِنْ أَبِي وَعَانَدَ بَاعَهُ الحَاكِمُ وأَدَّى الدِّينَ

﴿ مَادَةَ ٢٥٨ ﴾ اذا كَانَ (الرَاهِنُ ٢٠٣) غَائبًا وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَانَهُ وَلَا مَانَهُ (فَالْمُوْتَهِنُ ٢٠٤) يُرَاجِيعُ (الْحَارِكُمْ ١٧٨٥) على أَنْ بَبِيعَ ١٢٠) (الرهنَ ٢٠١) ويَستوْفِيَ (الدَّيْنَ ١٥٨) .

﴿ مادة ٢٥٩﴾ اذا خِيْفَ فَسَادُ (الزَّهْنِ ٢٠١) (فللمرْتهنِ ٢٠٤) (بيعُهُ ١٢٠) وإِبقَاءُ (ثَمَنِهِ ١٥٢) رَهْنَا فِي يَدُورُ (بإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الحاكم ١٧٨٥) واذا باعَهُ بدونِ إِذْنِ الحاكم يكونُ (ضامنًا ٤١٦) كذلك لو أَدْرَكَ ثَمَرُ البُستانِ (المرهون ٢٠١) وخُضْرَثُهُ وخِيفَ تَلَفُهُ فَلِيسَ لِلْمُرْتَهِنِ بِيَعُهُ إِلاَّ بِإِذْنَ الحَاكَمِ وَإِنْ بَاعَهُ بِدُونِ إِذْنَ الحَاكَمِ يَضْمِنُ [انظر المادتين ٥٣ و ٨٩]

﴿ مادة ٢٦٠﴾ اذا حَلَّ وقْتُ أَدَاهِ (الدَّينِ ١٠٨) فَيَصِحُّ (تُوكِلُ ١٤٤٩) (الراهنِ ٢٠٣) (المرتهنَ ٢٠٤) او (العَدْلُ ٢٠٠) او غيرَهُما (ببيعِ ١٢٠) (الرهنِ ٢٠١) وليسَ للراهنِ عَزْلُ ذلكَ (الوكيلِ ١٤٤٩) بَعْدُ ولا ينعزِلُ بوفاقٍ أَحَدٍ من الراهنِ والمرتبينِ إيضاً

﴿ مادة ٢٦١﴾ (الوكيلُ ١٤٤٩) (ببيع ١٢٠) (الرهن ٢٠١) المي المبيع ألرهن اذا حَلَّ أَجَلُ (الدَّينِ ١٥٨) ويُسلِّمُ (ثمنَهُ ١٥٢) الى المرتهن ٢٠٤) فإن أبى الوكيلُ يُجْبَرُ (الراهنُ ٢٠٣) على بيعه واذا أَبَى وَعاندَ الراهنُ ايضاً باعَهُ (الحاكمُ ١٧٨٥) وإذا كان الراهنُ او وَرَثْنَهُ غائبِينَ يُجْبَرُ الوكيلُ على بيع الرهن فإن عاندَ باعَهُ الحاكمُ الحاكمُ الماكمُ الماكمُ الماكمُ الماكمُ الماكمُ الحاكمُ الحَدْدُ الحَدُونُ الحَدُونُ الحَدْدُ الحَدْدُ الحَدُونُ الحَدُونُ الحَدْدُ الحَدْدُ الحَدْدُ الحَدْدُ الحَدْدُ ا

تحريرًا في ١٤ محرَّم سنة ١٢٨٨



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ « بعد صورة الخط الهما يوني » (ليعمل بموجبه ِ)

الكتاب السادس

﴿ فِي (الاماناتِ ٢٦٢) ويشتملُ على مقدَّمةٍ وثلاثة ِ ابواب ﴾

المعدمة

﴿ فِي بِيانِ الاصطلاحاتِ الفَقِهِيَّةِ المتعلقةِ بِالأَماناتِ ﴾

﴿ مَادَةَ ٢٦٢ ﴾ الأَ مَانَةُ هِي الشّي ُ الذّي يُوجَدُ عندَ الأَمِينِ سَوَا ُ كَانَ أَمَانَةً ضَمْنَ عَقَدٍ أَمَانَةً (بَعَقَدٍ ١٠٣) الاستحفاظ (كالوديعة ٢٦٣) او كانَ أَمانَةً ضَمْنَ عَقَدٍ (كالمأجورِ ٤١١) و(المستعارِ ٢٥٠) او دَ خَلَ بطريقِ الأَمانَةِ في يد شخصِ بدونِ عَقْدٍ ولا قَصْدٍ كَمَا لُو أَلَقْتِ الرّبِحُ في دارٍ أَحَدٍ (مالَ ١٢٦) جارِ مِ في كانَ ذلكَ بدونِ عَقْدٍ فلا يكونُ وديعةً بل أَمانَةً فقط

﴿ مادة ٢٦٣ ﴾ الوديعةُ هي (المالُ ١٢٦) الذي يوضعُ عندَ شخصٍ لأُجْلِ الحِفظرِ

﴿ مَادة ٢٦٤ ﴾ الإيداع ُ هو (إحالة ٦٧٣) المَالِكِ مُحافظة (مالهِ ١٢٦) لاَ خَرَ ويُسمَّى المستحفظُ مُوْدِعاً « بكسر الدال » والذي يَقبَلُ (الوديعة ٣٦٣) وديعاً ومُستودَعاً « بفتح الدال »

﴿ مادة ٧٦٥﴾ العاريَّةُ هي (المالُ ١٢٦) الذي تُمَلَّكُ مَنفعتُهُ لاخَرَ عَجَّانًا اي بلا بدَلِ ويُسمَّى مُعَارًا ومُستعارًا ايضاً

﴿ مادة ٧٦٦ ﴾ الإِعَارةُ إِعْطَاءُ الشيءَ (عاريّةٌ ٧٦٠) والذيك يُعْطِيهِ يُسَمَّى مُعْيرًا

﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ الاستعارةُ أَخْذُ (العاريَّةِ ` ٢٦٠) ويُقالُ للآخِذِ مُسْتَغِيرًا

الباب الاول

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامٍ عُمُوميَّةٍ نَتَعَلَّقُ ﴿ بِالْأَمَانَاتِ ٢٦٢ ﴾ ﴿

﴿ مَادَةُ مَادَةٌ مِهِ ﴿ الْأَمَانَةُ ٢٩٦ ﴾ لا تكونُ مَضَمُونَةً لِينِي اذا هَلَكَتُ اوضَاعَتُ بلا صُنْع الأَمِينِ ولا نَقصيرِ مَنَهُ فلا يلزمُهُ (الضّمَانُ ٤١٦) ﴾ ﴿ مَادُةٌ مُادُةٌ مُهُ وَلَا مَنْع الطّريقِ او في تحكل آخَرَ شيئاً فأَخَذَهُ على سبيلِ (التملُكِ و١٢٠) يكونُ حُكُمُ حُكُم (الفاصِبِ المَهُ) وعلى هذا اذا هلك (المالُ ١٢٦) اوضاع ولو بلا صُنْع او تقصير منه فيصيرُ (ضامنا ١١٤) وأمّا لو أخذه على أن يَرُده للكهِ فإن كانَ مالكُهُ معلوماً كانَ (ضامنا ٢١٤) وأمانة معلوماً كان في يُدِهِ (أمانة ٢٧١) ويلزم (تسليمه عبر مُلتَقِطِهِ أي آخذه أمانة في يُدِهِ (أمانة معلوماً فهو القُطة ويكونُ في يد مُلتَقِطِهِ أي آخذه أمانة الطرائادة ٢]

هُ مادة ٧٧٠ ﴾ يلزمُ الملتقطَّ أَنْ يُعْلِنَ أَنهُ وَجَدَ لَقُطَةً وَيَحْفَظَ (المالَ اللهُ عَلَيْ أَنهُ وَجَدَ لَقُطَةً وَيَحَفَظَ (المالَ اللهُ الله

﴿ مادة ٧٧١ ﴾ اذا هَلَكَ (مالُ ١٣٦) شَغْص في يد ِ آخَرَ فإِنْ كانَ اخْذُهُ إِيَّاهُ بدونِ ﴿ إِذْنِ ٣٠٣ و ٢٠٤ ﴾ المالكِ ﴿ ضَمِنَ ٤١٦ ﴾ بكل حال و إنْ كَانَ أَخَذَ ذلكَ المَالَ بَاذِنِ صَاحِبِهِ لِا يَضِمَنُ لِأَنَّهُ (أَمَانَةُ ٢٦٢) في يدِهِ إِلَّا اذَا كَانَ اخَذَهُ عَلَى (سَوْمِ الشَّيرَاء ٢٩٨) وِسُمِّيَ (النَّمَنُ ١٥٢) فَهَلَكَ المَالُ لَزَمَهُ الضَّمَانُ · مثلًا اذا أُخَذَ شخصٌ إناءَ بلور من دكانِ (البائم ١٦٠) بدون إذنه فَوَقَعَ من يدِهِ وانكسرَ ضَمِنَ (قيمتَهُ ١٥٤) وامًّا اذا أَخَذَهُ بإذْن صاحبِهِ فَوَقَعَ مَن يَدِهِ بِلا قَصْدُ اثناءُ النظرَ وَانْكُسَرَ فَلَا يَلْزُمُهُ الضَّمَانُ ولو وَقَعَ ذِلِكَ الإِناا على آنيةٍ أُخْرِي فِانكُسَرِتْ تلكِ الآنيةُ إيضًا لزمَهُ ضَمَانُهَا فقط وامَّا الإناء الإوَّلُ فِلا يلزمُهُ ضَمَانُهُ لائَّهُ أَمَانَهُ في يدِهِ وامَّا لِوقالَ لصاحب اللَّ كَانِ بِكُمْ هِذَا الْإِنَاءُ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ إِللَّهُ كَانِ بِكَذَا فِرْشًا خُذُهُ فَأَخَذَهُ بيدهِ فوقعَ اللَّادْضِ وَانكُسرَ ضَمِنَ ثِمنَهُ وكذا لو وَقَعَ كأسُ الفُقَاعِي من يد اَحِدِ قَانَكُسرَ وهو يَشربُ لا يلزمُهُ الضَّمانُ لانَّهُ أَمَانَةٌ من قبيل (العاريَّةِ ٢٦٠) واما لووقعَ بسبب سُوء استعالِهِ فَانْكُسرَ لزَمَهُ الضَّمَانُ

﴿ مَادَةَ ٢٧٧﴾ (الاَذِنُ ٣٠٣ و٣٠٤) دَلاَلةً كَالاِذِنِ صَرَاحَةً وإما إذا وُجِدَ النَّهِيُ صَرَاحةً فلا عِبْرَةً بالاِذِن دَلاَلةً · مثلًا إذا دَخَلَ شخصُ دارَ آخَرَ بِإِذِنهِ فَوِجَدَ إِنْهِ مُعَدًّا للشَّرْبِ فَهِو مَا ذُونٌ دَلاَلةً بالشَّرِبِ بِهِ فاذا أَخَذَ ذلكَ الإِنَاءُ لِشربَ بِهِ فَوقعَ مَن يَدِهِ وَهُو يَشْرِبُ فَلا (ضَمَانَ ٤١٦) عليه ِ وَامَّا اذا نهاهُ صَاحَبُ الدَّارِ عَن الشَّرِبِ بِهِ ثُمَّ اخَذَهُ لَيْسُربَ بِهِ فَوقعَ مَن يَدِهِ وَامَّا اذا نهاهُ صَاحَبُ الدَّارِ عَن الشَّرِبِ بِهِ ثُمَّ اخَذَهُ لَيْسُربَ بِهِ فَوقعَ مَن يَدِهِ وَانْكَسَرَ فَيَضْمَنُ (قَيْمَتَهُ ١٥٤٤) [انظر المادتين ١٣ و ٢٢]

الياب الثاني

﴿ فِي (الوديمة ِ ٧٦٣) ويشتملُ على فصلين ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ المتعلقةِ (بِعَقْدِ ١٠٣) ﴾ ﴿ (الاِيداع ِ ٢٦٤) وشروطهِ ﴾

﴿ مادة ٣٧٣ ﴾ (يَنعقِدُ ١٠٦) (الإيداعُ ٢٧٤) (بالايجابِ ١٠١) و (القَبُولِ ٢٠٢) صرَاحَةً او دَلالةً مثلًا اذا قالَ صاحبُ (الوديعة ٢٦٣) و (القَبُولِ ٢٠٢) صرَاحَةً و دَلالةً مثلًا اذا قالَ صاحبُ (الستودَعُ ٢٦٢) أَوْدَعَتُكَ هذا الشيءَ او جَعَلتُهُ (أمانةً ٢٧٦) عندكَ فقالَ (المستودَعُ ٢٦٤) قبَلْتُ انعقَدَ الإيداعُ صَرَاحةً وكذا لو دَخَلَ شخصُ خانًا فقالَ لصاحبِ الحان ابنَ أَربِطُ دابّتي فأ راهُ معلاً فَرَبَطَ الدَّابَة فيه انعقدَ الإيداعُ دَلالةً وكذلك ان أَربُطُ دابّتي فأ راهُ معلاً فَرَبَطَ الدَّابَة فيه انعقدَ الإيداعُ دَلالةً وكذلك تَمْ اذا وَضَعَ رَجُلُ (مالَهُ ١٢٦) في دُكان فرآهُ صاحبُ الدُّكَانِ وسكتَ ثم تَركَ الرجُلُ ذلك المالَ وانصرَف صارَ ذلك المالُ عند صاحبِ الدُّكَانِ وديعةً واما لو ردَّ صاحبُ الدُّكَانِ الإيداعَ بأَنْ قالَ لا أَقبَلُ فلا يَنعقدُ وديعةً واما لو ردَّ صاحبُ الدُّكَانِ الإيداعَ بأَنْ قالَ لا أَقبَلُ فلا يَنعقدُ الإيداعُ حينيْذٍ وكذا اذا وضعَ رَجَلُ مالَهُ عندَ جاعة على سبيل الوديعة الإيداعُ حينيْذٍ وكذا اذا وضعَ رَجَلُ مالَهُ عندَ جاعة على سبيل الوديعة إلا يداعُ حينيْدٍ وكذا اذا وضعَ رَجَلُ مالَهُ عندَ جاعة على سبيل الوديعة إلى سبيل الوديعة إلى الإيداعُ حينيْدُ وكذا اذا وضعَ رَجَلُ مالَهُ عندَ جاعة على سبيل الوديعة الإيداعُ حينيْدُ وكذا اذا وضعَ رَجَلُ مالَهُ عندَ جاعة على سبيل الوديعة الإيداعُ حينيُهُ عندَ عليه المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ من المؤلِّ المؤلِّ عندَ عالمَهُ على سبيل الوديعة المؤلِّ الإيداعُ عندَ عالمَهُ عندَ عنه المؤلِّ ا

وانصرف وَهُمْ يَرَونَهُ وبَقُوا سَاكِتِينَ صَارَ ذَلَكَ المَالُ وديعةً عندَ جميمِهِم فَاذَا قَامُوا واحِدًا بعد واحِدٍ وانصرفُوا من ذلك المحل فَهَا أَنَّهُ بِتَعَيِّنُ حينئذ الحِفظُ على مَنْ بَقِيَ منهم آخِرًا يَصيرُ المالُ وديعةً عندَ الأُخيرِ فقط [انظر المادة ٢٧]

﴿ مادة ٧٧٤﴾ لَكُلِّ من (الْمُودِع ِ ٧٦٤) و (المستودَع ِ ٧٦٤) (فَسْغُ ُ ٣٠٣ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (عَقْد ِ ١٠٣) (الإيداع ِ ٧٦٤) متى شاءً

﴿ مادة ٧٧٥ ﴾ يُشتَرَطُ كُونُ (الوديعة ٢٦٣) قابلة لوضع ِ اليدِ عليها وصالحة للقبض ِ فــلا (يَصِحُ ١٠٨) (إيداعُ ٢٦٤) الطَّيْرِ فِي الْهَوَآءُ

﴿ مَادَة ٢٧٦﴾ ﴿ يُشتَرَطُ كُونُ (الْمُورِعِ ٢٦٤) و (المستودَعِ ٢٦٤) عاقلَينِ (مُمَيِّزَينِ ٩٨٧ ال و أُمَّا كُونُهُما (بَالِغَينِ ١٩٨٥ ال ٩٨٧) فليسَ بِشَرْطَ فلا (يَصِحُ ١٠٨) (إيداعُ ٢٦٤) (المجنون ١٤٤) و (الصبيّ غير المُميِّز ٩٤٣) ولا (قَبُولُهُما ١٠٠) (الوديعة ٣٦٣) وأَمَّا (الصبيّ المُميِّزُ ٩٤٣) (المأذونُ ٩٤٢) فيصِحُ إيداعُهُ وقَبُولُهُ الوديعة

الفصل الثاني

﴿ فِي أَحَكَامِ الوديعةِ وضَمَانِهَا ﴾

﴿ مادة ٧٧٧ ﴾ (الوديعةُ ٧٦٣) (أَمانةُ ٧٦٢) في يدر (الوديع ٢٦٤)

بناة هليه إذا هَلَكَتْ بلا تَعَدّ من المستودَع وبدونِ صُنعِهِ وتَقصيرهِ في الحِفْظِ فلا يلزم (الفهان ٤١٦) إلا إنّه اذا كان (الإيداع ٤٠٤) (بأُجرَة الحِفْظِ فلا يلزم (الفهان ٤١٦) إلا إنّه اذا كان (الإيداع ٤٠٤) (بأُجرَة ٤٠٤) على حِفظِ الوديعة فَهَلَكَتْ او ضاعَت بسبب بُمكنُ التَّحرُّزُ منه لَزِم (المستودَع ٤٧٦) ضَمانُها مثلاً لو وقعَت الساعة المؤدَّعة من يد الوديع بلا صُنعِهِ فانكسرت لا يلزم الفهانُ أمّا لو وُطئِت الساعة بالرِّجلِ او وَقعَ من اليد عليها شي فانكسرت لا يلزم الفهانُ أمّا لو وُطئت اذا أودَع رَجلُ مالَهُ عند آخرَ وأعطاهُ أُجرة على حفظِهِ فضاع (المال ١٢٦) بسبب يُمكنُ التحرُّذُ منه كُل السّرقَةِ فيلزم المستودَع الفهانُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مادة ٧٧٨ ﴾ اذا وقع من يدِ خادم (المستودَع ٢٦٤) شي على (الوديعة ٣٦٣) فَتَلَفَتْ لزِمَ الحادمَ (الضمانُ ٤١٦) [انظر المادة ٥٠] ﴿ مادة ٧٧٩ ﴾ فعلُ ما لا (يَرْضى ١٠٣) به (المودِعُ ٢٦٤) سيف حَق (الوديعة ٣٧٣) تَعَدَّ من الفاعل

﴿ مادة ٧٨٠﴾ (الوديعةُ ٧٦٣) يَحفظُها (المستودَعُ ٧٦٤) بنفسِهِ او يَستحفظُهَا أَمينَهُ كَالَ نفسِهِ فاذا هَلَكَتْ في بدِهِ او عندَ أَمينهِ بلا تَمَدَّ ولا نقصير فلا (ضمانَ ٤١٦) عليهِ ولا على أَمينهِ

﴿ مادة ٧٨١ ﴾ (للستودَع ٢٦٩) أَنْ يَعِفظَ (الوديعة ٢٦٣) في الْحَلِّ الذي يَعِفَظُ فيهِ (مالَهُ ١٢٦)

﴿ مَادَةَ ٧٨٧﴾ بِلزمُ حِفْظُ (الوديعةِ ٣٦٣) في حِرْزِ مِثْلِهَا بناءً عليهِ وَضَعُ مِثْلِ (النَّقُودِ ١٣٠) والْجُوهَراتِ في إصْطَبَلِ الدَّواتِ او التِّبْنِ نقصيرٌ سيف الحِفظ وبهذهِ الحالِ اذا ضَاعتِ الوديعةُ او هَلَكَتْ لَزِمِ (الضهانُ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

و مادة ٧٨٣ على اذا كان (المستودّع ٤٦٤) جماعة متعدّد بن فإن الم تحكن (الوديعة ٧٦٣) قابلة (القسمة ١١١٤) بجفظها أحدُهُ (بإذن المحكن (الوديعة ١٦٠٤) قابلة (القسمة وبهاتين الصورتين اذا هلكت الوديعة بلا تَعَدّ ولا نقصير فلا (ضمان ٤١٦) على أحد منهم وإن كانت الوديعة قابلة القسمة بقسيم المستودّعُون بينهم بالسوية وكل منهم بجفظ حصّته منها وبهذه الصورة ليس لأحدهم أن يُسلِم حِصّته لِمستودّع آخر بلا بدون إذن المودع واذا سلمها فهلكت في يد المستودّع الآخر بلا بدون إذن المؤدع واذا سلمها فهلكت في يد المستودّع الآخر بلا محصّته منها [انظر المادة ٢٥]

﴿ مَادَةَ ٤٨٤ ﴾ الشّرْطُ الواقعُ في (عَفْدِ الإيداعِ ٢٧٣) اذا كانَ مَكُنَ الْإِجِرَا وَمُفْيدًا يَكُونُ مُعْتَبِرًا وَإِلاَّ فَهُولَغُوْ مَثْلًا اذا كانَ قد شُرِطَ مُكُنَ الْإِجِرَا وَمُفْيدًا يَكُونُ مُعْتَبِرًا وَإِلاَّ فَهُولَغُوْ مَثْلًا اذا كانَ قد شُرِطَ وَقْتَ الْعَقْدِ أَنْ يَجْفَظُ (المستودَعُ ٤٦٤) (الوديعة ٢٦٣) في دارهِ لا يُعْتَبِرُ ذلكَ الشرطُ المستودَعُ الى محلِّ آخَرَ بسبب و أقوع حريق في دارهِ لا يُعْتَبِرُ ذلكَ الشرطُ وجهذهِ الصورةِ اذا نَقَلَهَا فَهَلَكَتْ بلا تَعَدَّ ولا نقصير لا يلزمُ (الضانُ ٤١٦) وجهذهِ الديعة ونَهَاهُ عن أَنْ يُسَلِّمُهَا وَكَذَا اذَا أَمَرَ (المودِعُ ٤٦٤) المستودَع بمحفظ الوديعة ونَهَاهُ عن أَنْ يُسَلِّمُهَا لَوْوجتهِ او أَبْدِهِ او خادمِهِ او لمَن يأمنَهُ على حفظ (مال ١٣٦) نفسهِ فاذا لاوجتهِ او أَبْدِهِ او خادمِهِ او لمن يأمنَهُ على حفظ (مال ١٣٦) نفسهِ فاذا كانَ ثَمَةً آمَرِ (مُبْبِرُ ١٤٨ و ١٤٢ و ١٠٠٠ ال ١٠٠٠) على (تسليم ١٢٦١ ل ٢٧٧)

الوديعة لِأَحد هؤلاء كانَ ذلكَ النَّهِيُ غيرَ معتبر وبهذه الصورة ايضاً اذا هَلَكَتِ الوديعة بلا تَعَدُّ ولا نقصير لا يلزمُ الضانُ واذا سلَّمها بلا مجبورية فَهَلَكَتْ لزِمَهُ الضانُ . كذلكَ اذا شُرِطَ أَنْ تُحفظَ في حُجْرة مُعينة فخفظَها المستودَعُ في حُجْرة عيرِها فإن كانت حُجْرُ تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكونُ ذلكَ الشرطُ معتبرًا وحينئذ اذا هلكت الوديعة فلا ضانَ وامًا اذا كانَ بينَ الحُجرِ تَفَاوُتُ كَأَنْ كَانَتْ إحدى الحُجرِ بُنِيتُ بالأَحجار والأُخرى بالأَخشابِ فيمتبرُ الشَّرطُ ويكونُ المستودَعُ مجبورًا على حفظها في الحُجرَة باللَّحار والأُخرى التي تَعَيَّنَتْ وقت (العَقْدِ ١٠٠٣) وإذا وضعها في حُجْرة دونَ تلكَ الحُجرَة في الحُجرة في الحُجرة ألله المنات الحُجرة الله المنات المُحرّة الله المنات الله المنات المُحرّة على المُحرّة الله المنات المُحرّة الله المنات الله المنات المُحرّة الله المنات الله المنات الله المنات المُحرّة الله المنات الله المنات المنات المُحرّة الله المنات المنات المنات المنتون الله المنات المنتون الله المنات المنتون الله المنتون المنتون المنتون المنتون الله المنتون المنتون المنتون المنتون المنتون الله المنتون المن

﴿ مادة ٧٨٥ ﴾ اذا كانَ صاحبُ (الوديعةِ ٧٦٣) غائبًا غَيبةً مُنقطِعةً عِيثُ لا يُعلمُ مَوْتُ كِيثُ لا يُعلمُ مَوْتُ ولا حياتُهُ يَعفظُهَا (المستودَعُ ٧٦٤) الى أَنْ يُعلَمَ مَوْتُ صَاحِبِها او حياتُهُ ولا حياتُهُ اذا كانتِ الوديعةُ مما يَفسُدُ بالمَكْ (فيبَيعُها ١٣٠) المستودَعُ (بإذنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الحاكم ١٧٨٥) ويَحفظُ (ثَمَنَهَا ١٥٢) (أمانةً ٢٦٧) عندهُ لكنْ اذا لم بَبعها فَفسَدَتْ بالمكثرِ لا (يَضمَنُ (أَمانةً ٢٦٢) [انظر المادنين ؟ و ١٠]

﴿ مادة ٧٨٦ ﴾ (الوديعةُ ٢٦٣) التي تحتاجُ الى النَّفَقَةِ كَالْحَيْلِ والبَّغَرِ نَفَقَتُهَا على صاحِبِها واذا كانَ صاحِبُها غائباً فَيرفَعُ (المُستودَعُ ٢٦٤) الأَمرَ الى الحاكم ماحبها غائباً فَرَفَعُ المُستودَعُ ٢٦٤) والحاكمُ حينتُذ يأمُرُ بإجراء الأَنفع والأَصلح في حقّ صاحب الوديعة فإن كانَ يُمكنُ (إيجارُ ٤٠٤) الوديعة يُوْجِرُها المُستودَعُ

برأي الحاكم ويُتفِقُ عليها من (أُجْرَتِها ٤٠٤) او (بَبِيمُ ١٣٠) (بِثَمَن ١٥٠) (مِثْلِهَ ١٤٠) وأَدْا لم يُمكن إيجارُها فيبيمُ افُورًا بِثَمَن الثِل او يُنفِقُ عليها المُستودَع من (مالهِ ١٢٠) ثلاثة ايَّام ثُمَّ يَبِيمُ الثِمَن مِثْلِهَا ثُمَّ يَطلُبُ نفقة تلك الأَيَّام الثلاثة من صاحبِها واذا أَنفَق عليها بدون (إذْن ٣٠٣ و٣٠٤) (الحاكم ١٧٨٠) فليسَ له مُطالبة صاحبها بما أَنفَقهُ عليها

﴿ مادة ٧٨٧﴾ اذا هَلَكَتِ (الوديعةُ ٧٦٣) او نقصير الفيانُ ٤١٦) مثلاً اذا بسبب تَمَدِي (المستودَع ٤٣٠) او نقصير الزمةُ (الفيانُ ٤١٦) مثلاً اذا صرَفَ المستودَعُ (نُقُودَ ١٣٠) الوديعة في أُمور نفسهِ او استهلّكها ضمينها وبهذهِ الصّورةِ اذا صَرَفَ النقودَ التي هي (أمانةُ ٧٦٢) عندَهُ على الوجهِ المذكودِ ثم وَضَع بَدَلَ تلكَ النّقودِ في الكِيْسِ المُعدِ لما فَهَلَكَتْ او ضَاعَتْ بدونِ تَعَدِّ ولا تقصير منهُ ضَمِنَ وكذا لو ركب دَابَّةَ الوديعة بدون (إذن ٣٠٣ و ٢٠٤) (المُودِع ٤٦٤) فَهَلَكَتْ وهو ذاهب بها ضَمِنَ بيتِ مِرْعَةِ السّبِ فوق الوجهِ المُعتَادِ اللهِ اللهُ كَانَ هَلاكُهُ اللهِ بسبب مِرْعَةِ السّبِ فوق الوجهِ المُعتَادِ الوبسبب آخرَ او بلا سبب وكذا يَضَمنُهَا اذا سُرِقَت وكذا اذا وقعَ حريقُ ولم يَنقُلِ الوديعة الى محل آخرَ مع قُدْرَتِهِ على ذلك فأحترفَتْ ولم الله المُعرَقةِ السّبِ الفرالمادة ٥٠)

﴿ مادة ٧٨٨ ﴾ خَلْطُ (الوديعة ٢٦٣) (بمال ١٣٦) آخَرَ بحيثُ لا يَكُنُ تَمْيَوُهَا وَتَفْرِيقُهَا عَنهُ بدونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (المُودِع ٢٦٤) يُمَدُّ تَمَدِّياً · بناءً عليهِ لو خَلَطَ (المستودَعُ ٢٦٤) دَنانيرَ الوديعةِ بدَنانيرَ لَهُ او

دنائيرِ ودينةِ عندهُ لآخَرَ مثافِلةِ بلاإِذن فضاعَتْ اوسُرِقَتْ لَزِمَّهُ (الضَّانُ 17) وَكذا لو خَلَطَهَا غَيرُ المعتودُع ِ على الوجهِ المشروح ِ ضَمِنَ لَـُكَالِطُ [انظرالهادة 18]

الراع الراعة ٢٩٠ الوريعة إلى (المستودّع ٢٦٤) (إيداع ٢٦٤) (الوديعة ٢٦٣) عنه أخَرَ بدونِ (إذْن ٣٠٣ و٣٠٤) واذا أودَعَها فَهَلَكَتْ صارَ (مُهامنًا ١٤٤) ثُمَّ اذا كانَ هَلاَ كُهَا عندَ المُستَودّع الثاني بتقصير او تَعَدَّ منه (المُهوع الثاني بتقصير او تَعَدَّ منه (المُهوع ١٦٤) (مُخَيَّر ١١٦) إنْ شاء ضَعَنها للمستودّع الأول وإن شاء ضَعَنها للمستودّع الأول وإن شاء ضَعَنها للثاني فاذا ضَعَنها للمستودّع الأول فيرْجع على الثاني جما فَمَنهُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَةُ ٧٩١﴾ اذا (أُودَعَ ٧٦٤) (المستودَعُ ٧٦٤) (الوديمةُ ٧٦٣) عندَ آخَرَ (بِإِفَانِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (المودع ٢٦٤) خَرَجَ المستودَعُ الأَوَّلُ من

المهدة وصار الثاني مستودعا

﴿ مادة ٧٩٢ ﴾ كَا أَنَّهُ يَسوغُ (المستودَع ٢٦٤) استعالُ (الوديعةِ ٢٦٣) (باذن ٣٠٣ و ٣٠٤) صاحبِها فلَهُ أَنْ (يُوْجِرَهَا ٤٠٤) او (يُعيرَها ٢٦٢) لآخَرُ وأَنْ (يَرْهِنَهَا ٧٠١) ايضاً وأَمَّا لو آجَرَها او أَعازَها لآخَرُ او ٢٦٦) لآخَرُ وأَنْ (يَرْهِنَهَا وَعَلَمَا وَأَمَّا لو آجَرَها او أَعازَها لآخَرُ او رَهَنَهَا بدونِ إِذْنِ صاحبِها فَهَلَكَتْ او نَقَصَتْ (قيمتُها ١٩٤) سيف يد رَهَنَها بدونِ إِذْنِ صاحبِها فَهَلَكَتْ او نَقَصَتْ (قيمتُها ١٩٤) سيف يد (المستأجرِ ١٩٤) او (المُرْبُونِ ٢٠٤) و (المستعبر ٢٩٧) او (المُرْبُونِ ٢٠٤) و فَعَمِنَ ٢٠٤) [فَعَمِنَ ٢٠٤]

* الله الموريعة ٢٦٢) والم أيجر ماحبُهَا ضَمِنِهَا المستودَعُ ٢٦٠) دراهم (الموريعة ٢٦٠) الآخرَ بلا (إذن ٣٠٣ و ٢٠٤) ولم أيجر ماحبُهَا ضَمِنِهَا المستودَعُ ، وكذا لو أَدَى المستودَعُ (دَيْنَ ١٠٨) (المُورِع ٢٦٤) المذي بلاِمته لآخرَ من الدراهِم المُودَعة التي بيده فلم يرْضَ المودِعُ (ضَمِنَ ١٦٤) ايضاً [انظرالمادة ٣٠]

﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ يلزم ردُّ (الوديعة ٢٧٣) لصاحبها اذا طَلَبَهَا ومُوْنَةُ الرَّدِ و (التسليم ٢٦١ ل ٢٧٧) اي مَصَارِ فَهُمَا وَكُلْفَتُهُما عائدة الى (المودع ٢٦٤) واذا طلَبَها للودع فلم يُسَلِّمها لهُ (المستودَع ٢٦٤) وَهَلَكُتْ او مُماعت ﴿ ضَمَنِهَا ١٤٤) المستودَع م لكن اذا كلنَ عدَم تسليمها وقت ضاعت ﴿ ضَمَنِهَا مَن مُدرِكاً فَى تَكُونَ حيناذٍ في محل بيد ثم هَلَكَتْ او ضَاعَت فلا يلزمُ الضهانُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَةَ ٧٩٥﴾ يَرُدُّ (المستوةَعُ ٢٩٤) (الوديعةَ ٧٦٣) (ويُسلِّمُهُا

٢٢٧ له ٢٧٧) بذاته او على يد أمينه واذا أرسلها وَرَدَّهَا بواسطة أمينه فَهَلَكَتْ او ضَاعَتْ قبلَ وُصُولِها للمودِع بلا تَعَدَّ ولا نقصير فلا (ضمانَ ٤١٦) [انظرالمادة ٩١]

﴿ مَادَةُ ٧٩٦ ﴾ اذا (أُودَعَ ٢٦٤) رَجُلانِ (مَالاً ١٢٦) (مُشَتَرَكاً ١٠٤٠) لَهَا عندَ شَغْصِ ثُم جَاءً أَحَدُ الشريكَيْنِ فِي غَيبةِ الآخرِ وطَلَبَ حِصَّتَهُ مِن (المستودَع ٢٦٤) فإن كانت (الوديعة ٢٦٣) من (المِثْلِيَّاتِ ١٤٥) أَعطاهُ المستودَعُ حِصَّتهُ وإنْ كانت من (القِيميَّاتِ ١٤٦) لا يُعطيه إيَّاها

﴿ مادة ٧٩٧﴾ يُعتبرُ مكانُ (الإيداع ٢٦٤) في (تسليم ٢٦٢ الـ ٢٧٧) (الوديعة ٢٦٣) · مثلاً لو أُودِعَ (مالُّ ١٣٦) في استانبولَ يُسَلَّمُ في استانبولَ ايضاً ولا يُجْبَرُ (المستودَعُ ٢٦٤) على تسليمه في أَدِرْنَه

﴿ مادة ٧٩٨ ﴾ مَنافعُ (الوديعة ٢٦٣) لِصاحبِهَا · مثلًا نِتاجُ حَيَوانِ الوديعةِ أَيْ فِلْوُهُ وَلَبَنْهُ وشَعْرُهُ لصاحبِ الحَيَوانِ

﴿ مادة ٢٩٩﴾ اذا كانَ صاحبُ (الوديعة ٢٦٣) غائبًا ففرَضَ (الحاكمُ المعادَ ٢٩٩) من الدراهِم المُودَعَة (نَفَقَةُ ١٠٠٤) لِمَنْ يَلزمُ صاحبَ الوديعة الانفاقُ عليه بِطَلَبِهِ فَصَرَفَ (المستودَعُ ٢٦٤) تلكَ النَّفقةَ المفروضةَ من الدراهِم المُودَعة لا يلزمُ (الضمانُ ٤١٦) وامًا اذا صَرَفَ بدون أَمْم الحاكم فيضَمنُ [انظرالمادة ٢٠]

﴿ مادة ٨٠٠ ﴾ اذا عَرَضَ (للستودَع ٢٦٤) جُنُونٌ بحيثُ لا تُرْجَى

إفاقته ولا صفوه منه وكان قد (أستودع ٢٦٤) (مالا ١٢٦) قبل جنوبه أم أم يُوجَد عنده المال اللذكور بعينه كان (المودع ٢٦٤) أن يُعظِي (كم بعنه كان (المودع ٢٦٤) أن يُعظِي (كم عنده المال المنون أم الأا أقاق المجنون الم المخون أم الأا أقاق المجنون (فاد عم ١٦١٣) وأسمال المواعة الصاحب الوهالا لكما بلا تعد ولا نقسير المداق (المواعة المواعة الصاحب المواعة المنافق ما أخذ من مالة بلل المدينة النوالمادة ٥٠ الوديعة [انظر المادة ٥٠]

﴿ مَادَةُ ١٠٠١ ﴾ اذا مات (المستودَعُ ٢٦٤) ووُجِدَتِ (الوديعةُ ٢٧٦) وأجدَتِ (الوديعةُ ٢٧٦) في بد وارثِهِ فَيَرُدُهُما لصاحبِها وامًا اذا لم تُوجَدُ عنا في تَركَتهِ فإنَّ أَنْبَتَ الوارِثُ أَنَّ المستودَع قد وامًا اذا لم تُوجَدُ عنا في تَركَتهِ فإنَّ أَنْبَتَ الوارِثُ أَنَّ المستودَع قد يَنْ حالَ الوديعة في سَيَاتِهِ كَانَ قالَ رَدَدَاتُ الوديعة لِصَاحبِها الو قالَ ضاعَت بلا تَمَدُ فلا يَلزِمُ (الضَّانُ ٢١٦) وكذا لو قالَ الوارثُ نحنُ نعرفُ الوديعة وفسَّرَهَا ببيانِ أوصافِها ثم قالَ إنها هلككت او ضاعت بعد وفاقِ المُستودع منديق (بينينَ حالَ الموديعة بكون أن حينته واذا مات المُستَودَعُ بدونِ أَنْ رَبِيتِينَ حالَ الموديعة بكون أن عَمَن تَركَتهِ كَسَاتُو (مَنْ يُونِهِ رَبِيتِينَ حالَ الموديعة بكون أنوديعة بدون أن يُعَسِرَهَا ويصَغِهَا لا يُعْتَبِدُ قُولُهُ إِنَّها ضاعَت وجهذه الصورةِ اذا لم يُقْدِتْ أَنَّها ضاعَت يلزمُ الفيانُ من التَّركَةِ إلى المواطِقِ اذا لم يُقْدِتْ أَنَّها ضاعَت يعزمُ الفيانُ من التَّركَةِ إلى المواطِقِ اذا لم يُقْدِتْ أَنَّها ضاعَت يعزمُ الفيانُ من التَّركَةِ إلى المواطِقِ اذا لم يُقْدِتْ أَنَّها ضاعَت يعزمُ الفيانُ من التَّركَةِ إلى المواطِقِ اذا لم يُقْدِتْ أَنَّها ضاعَت يعزمُ المودية إذا لم يُقْدِتْ أَنَّها ضاعَت يعزمُ الفيانُ المنابَ المؤلِّ المنابِ المنابِقِ المنابِ المنابِقُ المنابِ المنابِقُ المنابِ المنابِقُ المنابِ المنابِقُ المنابِ المنابِقُ المنابِ المنابِقُ المنابِ المنابِقُ ال

﴿ مَادَةُ ٨٠٢﴾ اذا ماتَ (المودِعُ ٢٦٤) تُسَلَّمُ (الودِيعَ ٢٦٠٠) اللهُ مَادَةُ ٨٠٢) اللهُ مَادُ اللهُ الله

(الحاكم ِ ١٧٨٥) فإن (سَلَّمها ٢٧٧١١٢٦)(المستودَّعُ ٧٦٤) الى الوارثِ بدونِ (إِذْن ِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الحاكم ِ فأستَهْلَكَهَا هو (ضَمَنِ ٤١٦) المستودَّعُ [انظرالمادة ٥٣]

﴿ مَادَة ٨٠٣﴾ (الوديعَةُ ٢٦٣) اذا لَزِمَ (ضَمَا نُهَا ٤١٦) فإن كانَتْ مِن الثِلْيَاتِ ١٤٥) تُضَمَّنُ بِمِثْلِهَا و إِنْ كانَتْ منَ (القِيميَّاتِ ١٤٦) تُضَمَّنُ (بقيمتِها ١٥٤) يومَ لُزُومِ الضَّمانِ [انظر المادة ٥٣]

الباب الثالث

﴿ فِي (الْعَارِيَّةِ ٢٦٠) ويَشتملُ على فَصَلَين

الفصل الاول

﴿ فِي المسائلِ المتعلَّقةِ (بِعَقْدِ ١٠٢) (الإِعارَةِ ٢٦٦) وشروطها ﴾ الإعارة ٤٠٤) (بالإبجابِ ١٠١) ﴿ مَادَة ٤٠٤) (بالإبجابِ ١٠١) و (القَبُولِ ١٠٢) و (بالتَّعاطِي ١٧٥) · مثلاً لو فالَّ شخصُ لاَّخَرَ أَعرْتُكَ (مالي ١٢٦) هذا أو قالَ أعطيتُكَ إِيَّاهُ عَارِيَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ او قالَ أَعطيتُكَ إِيَّاهُ عَارِيَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ او قالَ أَعطيتُكَ إِيَّاهُ عَارِيَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ او قالَ رَجُلُ لا إِنسانٍ أَعْطِني هذا المالَ عَارِيَّةً فأَعطاهُ إِيَّاهُ انعقدتِ الإعارةُ

﴿ مادة ٨٠٥﴾ سُكُوتُ (الْمُعيرِ ٧٦٦) لا يُعَدُّ (قَبُولًا ١٠٢) فلو طَلَبَ

شَخْصٌ مِنْ آخَرَ (إِعارةَ ٧٦٠) شي * فَسكَتَ صاحبُ ذلكَ الشيءُ ثُمَّ أَخَذَهُ (المستعيرُ ٧٦٧) كانَ (غاصبًا ٨٨١) [انظر المادة ٦٧]

َ ﴿ مَادَةُ ٨٠٦ ﴾ (للمُعيرِ ٢٦٦) أَنْ يَرْجِعَ عَنِ (الإِعَارَةِ ٢٦٠) متى شآءً

﴿ مادة ٧٠٧﴾ (تَنفسِخ ٣٠٣ و٣٠٣ و ٣٠٤) (الإعارةُ ٧٦٦) بموتِ (المُعيرِ ٧٦٧) و(المُستعير ٧٦٧)

﴿ مادة ٨٠٨﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ الشيءُ (المُستَعارُ ٢٦٠) صالحًا للانتفاع به بناءً عليه (لا تَصِحُ ١١٠) (إعارةُ ٢٦٦) الحَيَوَانِ النادِ الفارِ ولا (أستعَارْتُهُ ٢٦٧)

﴿ مَادة ٨٠٩﴾ يُشْتَرَطُ كُونُ (الْمُعير ٢٦٦) و (الْمُستَعير ٢٦٧) عاقلَينِ (مُميزّينِ ٩٨٧) ولا يُشْتَرَطُ كُونُهُما (بالغَينِ ٩٨٥ ال ٩٤٧) بناة عليه لا (تجوزُ ١٠٨) (إعارةُ ٢٦٦) (المجنونِ ٤٤٢) و (الصبيّ غير المُميزِ عدد و ١٠٠٣) ولا استِمَارتُهُما وأُمَّا الصّبيُّ (المأذونُ ٣٠٣ و ٣٠٠) فتجوزُ إعَارتُهُ واستِمَارتُهُ

﴿ مادة ٨١٠﴾ القَبْضُ شَرْطُ فِي (العاريَّةِ ٧٦٠) فلا حُكْمَ لِمَا قَبْلَ (القَبْضِ ٢٦٦١، ٢٧٢)

﴿ مادة ٨١١﴾ يَلزمُ تعيينُ (الْمُستَعَارِ ٧٦٠) وبناءً عليهِ اذا أَعَارَ شَخْصٌ إِحْدَى دائِتَينِ بدونِ تَعْيِيْنِ ولا (تخيير ١١٦) (لا تَصِحُ ١١٠) (الإَعَارَةُ ٧٦٦) بل يلزمُ أَنْ يُعَيِّنَ (الْمِيرُ ٧٦٦) مِنْهُمَا الدَّابَّةَ التِي يُرِيدُ لَّطَاوَتَهَا لَكُنْ اذَا قَالَ الْمُعِيرُ (للمستَّعِيرِ ٧٩٧) عُدَّ أَيَّهُمَا شَيْتَ عَارِيَّةً وخَبَّرَهُ صَحَّتِ العَارِيَّةُ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامِ (العَارِيَّةِ ٢٦٠) (وضَمَانَاتِهَا ١٦١) ﴾

عَلَوْ مَادَةً ١٨ ٪ ﴾ (النُستميرُ ٧٦٧) يَمْلِكُ مَتْفَعَةَ (الْعَلَوِيَّةِ ٣٦٠) بِدُونِ بَدَلُ فَلِيسَ (للمُعيرِ ٣٦٦) أَنْ يَطَلُّبَ مِنَ الْمُستعيرِ (أُجَرَةً ٤٠٤) بعدَ الاستعمالِ

﴿ وَادَةُ عَا لَا اللَّهِ اوَا حَصِلَ مِن (الْمُستِمِيرِ ٢٦٧) تَعَدَّرُ او نَقَصِيرٌ بِحِقَّ (الْعَارِيَّةِ ١٩٤) فَبَأَيُ سَبِهِ كَانَ الْعَارِيَّةِ ٢٦٥) فَبَأَيْ سَبِهِ كَانَ الْعَارِيَّةِ ١٩٤) فَبَأَيْ سَبِهِ كَانَ الْعَلَاكُ او النَّقْصُ يَلزمُ الْمُستَعِيرَ (الصَّانُ 13) مَثْلًا اذَا ذَهَبَ الْمُستِعِيرُ بِالدَّابَةِ (اللَّمَارَةِ ٢٦٧) الى محل مَسافَتُهُ يومانِ فِي يوم واحِدٍ فَتَلِفَتْ تلكَ بِالدَّابَةُ او هَزِلَتْ ونَقَصَتْ قَيمَنُهَا لِرْمَ الضَّهَانُ وكذا لوا سَتَعَادَ دَابَةً لَيذَهَبَ بَهَا الدَّلَةُ أو هَزِلَتْ ونَقَصَتْ قَيمَنُهَا لِرْمَ الضَّهَانُ وكذا لوا سَتَعَادَ دَابَةً لَيذَهَبَ بَهَا

الى على ممين فتجاوز بها ذلك الحل ثم مَلَكَت الدّابّ حَنْفَ أَنْهَا لَرْمَ الضافة وكذلك منه المنافة وكذلك منه السياد السائل حَلْما فَوَضَعَهُ على (صَبِي من عَنْفَ أَنْهَا لَرْمَ الضافة وكذلك من عند الصبي من يَعْفَظُهُ فَسُرِقَ الحَلْيُ ظَلِنْ كَانَ (الصبي من يَعْفَظُهُ فَسُرِقَ الحَلْيُ ظَلِنْ كَانَ (الصبي من يَعْفَظُهُ فَسُرِقَ الحَلْيُ ظَلِنْ كَانَ (الصبي من عَفَظُهُ فَسُرِقَ الحَلْيُ عَلِنْ كَانَ (الصبي على حفظ الأشباء التي عليه لا يكن الضان وإن الم يكن قادور الزم المستجهو الفهائ وإن الم يكن قادور الزم المستجهو الفهائ وإن الم يكن قادور الزم المستجهو الفهائ والنه المنافق النادة ١٠٠

﴿ مادة ١٥٥ ﴾ (نَفَقَةُ ١٥٠٨) (الْمُسِعَلُو ٢٦٥) على (الْسَعِيرِ ٢٦٧) على (الْسَعِيرِ ٢٦٧) بناء طلب و لَو تَوَلَتَ الْمُسْتَعِيرُ الدَّالِيَّةُ (اللَّمَارَةَ ٢٦٧) بدون عَلَف فَهَلَكَتْ (عَلَف عَلَمَاتُ الْمُسْتَعِيرُ الدَّالِيَّةُ (اللَّمَارَةَ ٢٦٧) بدون عَلَف فَهَلَكَاتُ (عَلَف عَلَمَاتُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الللْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الللْمُؤْمِنُ الللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الللْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الللْمُؤْمِ الللْمُؤْمِ الللْمُؤْمِ الللْمُؤْمُ ال

المُومَدُدُ اللهُ اللهُ

﴿ مادة ٨١٧ ﴾ اذا كانت (الإعارةُ ٢٦٦) مُقَيِّدَةً بؤمانو او مكانو

يُعتَبَرُ ذلكَ القَيْدُ فليسَ (للمُستعيرِ ٢٦٧) مُخالفتُهُ · مشللًا اذا (استعارَ المُعارَ ٢٦٧) مُخالفتُهُ · مشللًا اذا (استعارَ برَكبَهَا أُدبعَ المستعيرِ أَنْ يَرْكبَهَا أُدبعَ ساعاتٍ ، وكذا اذا استعارَ فَرَسًا ليَرْكَبَهُ الى مَحَلَّ فليسَ لهُ أَنْ يَركبَهُ الى مَحَلَّ فليسَ لهُ أَنْ يَركبَهُ الى محلَّ غيرِهِ [انظر المادة ٦٤]

الإعارة ٢٦٦ المنتعار المادة ٢٦٨ المادة ٢٦٨ المنوع من انواع الانتفاع المنتعار المستعار (المستعار ٢٦١) أنْ يَتَجَاوَزَ ذلك النوع الى ما فَوَقَهُ لَكُنْ لهُ أَنْ يُعَالِفَ باستعال الذي فَيدَتْ يُخَالِفَ باستعال الذي فَيدَتْ بِعَالَمِ باستعال الذي فَيدَتْ به او بنوع أخف منه مثلاً لو استعار دابة ليُحَمِّلُها حِنطة فليسَ لهُ أَنْ يُحَمِّلُ عليها حَديدًا او أَحْجَارًا و إِنَّمَا لهُ أَنْ يُحَمِّلُها شيئًا مُساوِيًا الحِنطة أو أَخَفَّ منها وكذا لو استعار دابة للرُّكُوبِ فليسَ لهُ أَنْ يُحَمِّلُها حَمْلًا وأَمَّا الدَّابة المُستَعارة للحَمْل فإنَّها تُركَبُ

﴿ مادة ١٩٩٨ ﴾ اذا كانَ (المُعِيرُ ٢٦٦) (أَطَلَقَ ١٤) (الإِعارَةَ ٢٦٦) عِيثُ لم يُعيِّنِ المنْفَعَةَ كانَ (المستعيرِ ٢٦٧) أَنْ يَستعملَ (العارِيَّةَ ٢٦٥) على إطلاقها يَعني إنْ شاءَ استعملَها بنفسه و إنْ شاء أَعارَها لغيرِهِ لِيَستعملَها سَوَا * كانتُ مَّا لا يَختَلِفُ با ختِلافِ المُستعملينَ كالحُجْرَةِ اوكانت مَّا يختلفُ باختِلافِ المُستعملينَ كدابَةِ الرُّكُوبِ مثلًا لو قالَ رَجُلُ لَآخَرَ أَعَرْتُكَ مُجْرَتِي فالمُستعيرُ له أَنْ يَسكُنَها بنفسهِ وأَنْ يُسكِنَها غيرَه وكذا لو قالَ أَعَرْتُكَ هذا الفرَسَ كانَ المُستعِيرِ أَنْ يَرْكَبَهُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبه أَنْ يُوانْ يُرْكَبه أَنْ يُرْكُبه أَنْ يُرْكَبه أَنْ يُرْكُ المُستعِيرِ أَنْ يَرْكَبه أَنْ يَوْلِيَا الله أَنْ يُرْكُبه أَنْ يَوْلُونُ يُرْكُ أَنْ يُسْعِيرُه أَنْ يُرْكُم أَنْ يُولِيَا الْمُالمَادِه عَلَى الْمُسْتِعِيرِ أَنْ يَرْكَبه أَنْ يُسْتَعِيرُ أَنْ يُرْكُبه أَنْ يُرْكُنه أَنْ يُرْكُونِ أَنْ يُرْكَبه أَنْ يُرْكُونِ أَنْ يُرْكُونُ أَنْ يُرْكُونُ أَنْ يُرْكُونُ أَنْ يُنْ يُسْتِعِيرُه أَنْ يُسْكُنُه أَنْ يُولُونُ يُسْكِنه أَنْ يُونُونُ يُولُونُ يُرْكُونُ أَنْ يُولُونُ يُرْكُونُ يَعْرُونُ يُرْكُبّه أَنْ يُولُونُ يُونُ يُونُ يُنْ يُونُ يُنْ يُولِي الْمُؤْمِنُ أَنْ يُولِي الْمُؤْمِنُ أَنْ يُولُونُ يُونُ يُولُونُ يُسْتُونُ يُولُونُ يُولُونُ يُولُونُ يُولُونُ يُ ﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ يُعتَبرُ تعيينُ المنفعةِ في (إعارةِ ٢٦٦) الأشياء التي تختلفُ به تغتلفُ به الله المنعملين ولا يُعتَبرُ في إعارة الاشياء التي تختلفُ به الله إنه اذا كانَ المُعيرُ نهي (المُستَعيرَ ٢٦٧) عن أن يُعطِيهُ لغيرهِ فليسَ المُستَعيرِ أن يُعطِيهُ لغيرهِ فليسَ المُستَعيرِ أن يُعيرَهُ لآخرَ ليستعمِلهُ مثلاً لو قالَ (المُعيرُ ٢٦٦) للمُستعيرِ أن يُعيرَهُ وأماً لوقالَ لهُ أَعَرْتُكَ هذا الفرسَ لِتَركَبَهُ أنتَ كانَ للمُستعيرِ أَنْ يَركِبهُ خادِمهُ وأماً لوقالَ لهُ أَعَرْتُكَ هذا البيتَ لتَسكُنهُ أنتَ كانَ للمُستعيرِ أَنْ يَسكُنهُ وأَنْ يُسكِنَ فيه غيرَهُ لا أن الله عندُ أن يُسكِنَ فيه غيرَهُ [انظر المادة ٢٤]

﴿ مادة ٢٦١ ﴾ ان (أستُعيرَ ٢٦٧) فَرَسُ لِأَنْ يُرْكَبَ الى محلّ مُعيّنِ فإنْ كَانَ الطَّرْقُ الى ذلكَ المحلّ مُتعدِّدةً كَانَ (المُستعير ٢٦٧) أَنْ يَذْهبَ من أَي طريق شاءً من الطُّرُق التي اعتادَ الناسُ الذَّ هابَ فيها وأمّا لوذهبَ في طريق ليسَ مُعتادًا السُّلوكَ فيهِ فَهَلَكَ الفرَسُ لزِمَ (الضمانُ لوذهبَ في طريق غير الذي عينه (المُعيرُ ٢٦٦) وكذلك لو ذَهبَ من طريق غير الذي عينه (المُعيرُ ٢٦٦) فَهَلكَ الفرَسُ فإنْ كَانَ الطريقُ الذي سَلكَهُ المستعيرُ أَطولَ من الطريق الذي سَلكَهُ المستعيرُ أَطولَ من الطريق الذي سَلكَهُ المستعيرُ المُعتادِ لزِمَهُ الطريق الفيرَ أَمين او خلاف المُعتادِ لزِمَهُ الضمانُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَة ٨٢٢﴾ اذا طَلَبَ شخصٌ من ِ أَمراً ۚ هِ (إِعارَةَ ٣٦٣) شيء هو (مُلْكُ ١٢٠) زَوْجِها فأَعارَتهُ إِيَّاهُ بلا (إِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٣) الزَّوْجِ فضاعَ فإنْ كانَ ذلكَ الشيءُ مِنَّا هُوَ داخلَ البَيْثِ وَفِي يَدِ الزُوجِةِ عادةً لا (المَضْعَمَّىُ ١٦٤) (المُستَغِيرُ ٧٢٧) ولا الرَّوجَةُ ايضًا وإنْ لَمْ يَكُنُّ ذَلَكَ اللَّتِي اللهُ عَن ذَلَكَ اللَّتِي اللهُ عَن ذَلَكَ اللَّهِ عَن الاَثْعَبَاء المَّتِي فَكُونُ الي يلهِ المُنسَاء عَالَمُونَ فَالرَّوجُ مُعْتَدِّ بِمِنْ شَاءَ ضَعَتهُ الرَّوجَ عَنْ مُعْتَدِ إِلَّانُ عَناء ضَعَتهُ المَنسَاءِ بِهِ إِللهُ اللهُ ١٤٥]

الله علدة ١٦٧ ﴾ منى طَلَبَ (المُعِيرُ ٢٦٢) ﴿ العلدِيَّةَ ٢٧٠ ﴾ أَزِيمَ (المُعلدِيَّةُ ٢٦٠) ﴿ العلدِيَّةُ اللهِ فَورًا وإذا وقَفْهَا وأَخْرَها بلا عُذرٍ فَتَلِفَتْ العلدِيَّةُ الوانَقَصَتْ ﴿ ١٩٤ ﴾ [العلدِيَّةُ اللهُ ١٤٠] ﴿ العَلْمُ اللهُ الل

﴿ مَا مِنْ مَا اللهِ مَا مِنْ مَا اللهِ مَا مِنْ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا مِنْ اللهُ مَا اللهِ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مِنْ اللهُ ا

٧٦٧) أمراً أن حَلْيًا على أَنْ تَسْتَعملِهُ الى عَصْرِ البومِ الفُلانِيِّ لَرَّمَ رَدُّ الْحَلْيِ الْمُسْتَعَارِ فِي حُلُولِ ذَلكَ الوقتِ وكذلك لو استَعارت حَليًا على أَنْ تَلْبَسَهُ فِي عُرْسِ فُلانِ لَرِّمَ إِعادَ تُهُ فِي خِتِامِ ذَلكَ العُرْسِ لَكُنْ يُعْنَى عَن مُرودِ مُدَّةً لا يُحْرَسُ فَلانِ لَرَّمَ إِعادَ تُهُ فِي خِتِامِ ذَلكَ العُرْسِ لَكُنْ يُعْنَى عَن مُرودٍ مُدَّةً لا يُحْرَسُ فَلانَ لِرَّمَ والإعادةِ عادةً [انظر الملادتين ٣٦ و ٣٣]

﴿ مَادِة ٨٢٧﴾ اذا (استُعِيرَ ٢٦٧) شي اللاستعالِ في عَمَلِ مخصوصِ فَمَتَى انتهى ذلكَ العَمَلُ بَقِيَتِ (العاريَّةُ ٧٦٠) في يد (اللُستَعِيرِ ٧٦٧) فم أَنْ يَستعملُها ولا (أَمَلنَةً ٢٦٢) (كالوديعة ٢٦٣) وحينشذ ليس لهُ أَنْ يَستعملُها ولا أَنْ يُستعملُها ولا أَنْ يُستعملُها لو أَمْسَكُهَا فَهَلَكَ (فَسَعنَ ١٦٤) [انظر المادة ٥٣]

﴿ مَادَةَ ٨٢٨﴾ (الْمُستِمِيرُ ٧٦٧) يَرُدُّ (العَارِيَّةَ ٧٦٠) الى ﴿ الْمُعِيرِ ٧٦٧) بنفسِهِ او على يَدِ أَمينة فاذا رَدَّهَ على يَدِ غيرِ أَمينــة مُهَلَكَتُ صَارَ (ضَامِنًا ٤١٦) [انظر المادة ٣٠]

الله المعادة ١٢٩ المارية (ألعارية ٢٦٠) اذا كانت مِنَ الأَشْسِاءِ النَّفِيسَةِ كَالْجُوهِرَاتِ يَلْزَمُ فِي رَدِّهَا أَنْ تُسَلَّمَ الى يَدِ (المُعِيرِ ٢٦٦) نَفْسِهِ وأَمَّا مَا مَوَى ذلك مِن الاشباء فإيصالها الى الحلّ الذي يُعَدُّ النَّسليمُ فيهِ في (العُرْفِ فيهِ والعادَة بِ١٣٦ هِ ١٤٠ هِ ٤) تَسلِيمًا وكذا إعطاؤها الى خادم المعير رَدُّ فيهِ والعادَة بِ١٣١ هِ ١٤٠ هُ أَسلِيمًا إِيصَالُهَا الى إصْطَبْلِ المُعِيرِ او تَسلِيمًا وَسَلِيمًا إِيصَالُهَا الى إصْطَبْلِ المُعِيرِ او تَسلِيمًا ولَي سائِسِهِ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٨٣٠﴾ مَصَارِيفُ رَدِّ (العارِيَّةِ ٧٦٠) ومُؤْنَةُ نَقَلْهِــا على

(المُستعير ٧٦٧ ِ)

الإمادة ١٠٨ الله المناوة ١٩٦١) الارض لِغَرْسِ الأشجارِ والبِنَاء عليها (صحيحة ١٠٨) لكن (المعير ٢٦٦) أن يرجع (بالإعارة ٢٧٦) متى شاء فاذا رَجَعَ لَزِمَ (المستعير ٢٧٦) قَلْمُ الأشجارِ وَرَفْعُ البِنَاء ثُمَّ اذا كانت مُوقَّتَهُ فَرَجَعَ المُعِيرُ عنها قَبْلَ مُضِيَّ الوقْتِ وكلَّفَ المستعيرَ قَلْعَ الاشجارِ وَرَفْعَ البناء فَرَجَعَ المُعِيرُ عنها قَبْلَ مُضِيَّ الوقْتِ وكلَّفَ المستعيرَ قَلْعَ الاشجارِ وَرَفْعَ البناء (ضَمِنَ ١٦١) للمستعيرِ تَفَاوُتَ (فِيمِيمَاء ١٠) بَيْنَ وقتِ القَلْمِ وانتِهاء مُدَّة الإعارة و مثلاً اذا كانت قِيمةُ البِنَاء والأشجارِ (مقلُوعة ١٨٨٤) حين الرجوع عن الإعارة النبي عَشَرَ دينارًا وقيمتُها لو يَقِيتُ الى النباء وقتِ المستعير الإعارة عشرُونَ دينارًا وَطَلَبَ المُعِيرُ قَلْمَا لَزِمَهُ أَنْ يُعْطِي المستعير ثَمَانيَةَ دَنانِيرَ

﴿ ادة ٨٣٢﴾ اذا كانت (إعارَةُ ٢٦٦) الأَرْضِ للزَّرْعِ سَوَالَا كَانَتْ مُوَقَّتَةً او غَيْرَ مُوَقَّتَةٍ فليسَ (المُستعير ٧٦٧) أَنْ يَرْجِعَ بالإِعارَةِ ويَستَرِدً الارضَ فبلَ وفت ِ الحَصَادِ

في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ « بعد صورة الخط الهايوني » (ليممل بموجبه ِ)

الكتاب السابع

﴿ فِي (الهِبَةِ ٨٣٣) ويَشْتَملُ على مُقَدَّمَةٍ وثلاثَةِ ابوابٍ ﴾ المُعدمة

﴿ فِي بِيانِ الاصطلاحاتِ الفَقِهِيَّةِ المُتعلَّقَةِ بالهِبَةِ ﴾

﴿ مِادة ٨٣٣﴾ أَلهِبَهُ هِي تمليكُ (مال ١٢٦) لِآخَرَ بلا عِوَض و يُقالُ لِفاعِلِهِ واهِبُ ولذلك المال ِ مَوهُوبُ ولِمَنْ قَبِلَهُ مَوهُوبُ لهُ والاَتْهَابُ بمعنى (قَبُولِ ١٠٢) الهِبَةِ أَ يضاً

﴿ مَادَةَ ٨٣٤﴾ ۚ أَلَمَدِيَّةُ فِي (المَالُ ١٣٦) الذي يُعطَى لِأَحَدِ او يُرْسَلُ البهِ آكرامًا لهُ

﴿ مَادَةَ ٥٣٨﴾ أَلَصَّدَقَةُ هِيَ (المَالُ ١٢٦) الذيب (وُهِبَ ٨٣٣) لِأَجِلِ الثَّوابِ

﴿ مادة ٨٣٦﴾ ألإِباحةُ هِيَ عِبَارَةٌ عن إعطاء ٱلرُّخصَةِ و (الإِذِنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) لِشخص أَنْ يَأْ كُلَ أَو يَتناوَلَ شيئًا بلا عِوَضِ [انظر المواد ١٢٣٤ الله ١٢٣٤] الله ١٢٣٩ و ١٢٤٣ و ١٢٤٣]

٢٢٧ ١٢٦٣) بذاته او على يد أمينه واذا أرسلها وَرَدَّ هَـَا بواسطة ِ أَمينه فَهَلَكَتْ او ضَاعَتْ قبلَ وُصُولِها للمودع بلا تَمَدَّ ولا نقصير فلا (ضمانَ ٤١٦) [انظر المادة ٩١]

﴿ مَادَةُ ٢٩٦ ﴾ اذا (أُودَعَ ٢٦٤) رَجُلانِ (مَالاً ١٢٦) (مُشَتَرَكاً ١٠٤٥) لَهَا عندَ شَخْصِ ثُم جَاءً أَحَدُ الشَرِيكَيْنِ فِي غَيبةِ الآخَرِ وطَلَبَ حِصَّتَهُ مِن (المستودَع ٢٦٤) فإن كانتِ (الوديعة ٢٦٣) من (المِثْلِيَّاتِ ١٤٥) أَعطاهُ المستودَعُ حِصَّتهُ و إِنْ كانت مِن (القِيميَّاتِ ١٤٦) لا يُعطيه إيَّاها

﴿ مادة ٧٩٧ ﴾ يُعتبرُ مكانُ (الإيداع ٧٦٤) في (تسليم ٢٦٧ ال ٢٧٧) (الوديعة ٢٩٣) · مثلاً لو أُوْدِعَ (مالُ ١٢٦) في استانبولَ يُسَلَّمُ في استانبولَ ايضاً ولا يُغِبَرُ (المستودَعُ ٢٦٤) على تسليمه في أَدِرْنَه

﴿ مادة ٧٩٨﴾ منافعُ (الوديعة ٣٦٣) لِصاحبِهَا · مثلًا نِتاجُ حَيَوانِ الوديعةِ أَيْ فِلْوُهُ وَلَبَنْهُ وشَعْرُهُ لصاحبِ الحَيَوانِ

﴿ مادة ٢٩٩﴾ اذا كانَ صاحبُ (الوديعة ٢٦٣) غائبًا ففرَضَ (الحاكمُ المهمدة ٢٩٨) من الدراهم المُودَعَة (نَفَقَة ١٠٠١) لِمَنْ يَلَومُ صاحبَ الوديعة الايفاقُ عليه بطلّبه فَصَرَفَ (المستودَعُ ٢٦٤) تلكَ النَّفقة المفروضة من الدراهم المودَعة لا يلزمُ (الضمانُ ٤١٦) وامًا اذا صَرَفَ بدون أَمْرِ الحاكم فيضمنُ [انظرالمادة ٣٠]

﴿ مادة ٨٠٠﴾ اذا عَرَضَ (للستودَع ٢٦٤) جُنُونٌ بحيثُ لا تُرْجَى

إِفَاقَتُهُ وَلا صَمَّوْهُ مِنهُ وَكَانَ قَدِ (السَّوْدِعَ ٢٧١) (مالاً ١٢٦) قَبْلَ جَنُونِهِ أَمَّ لَمْ يُوجَد عندَهُ المَالُ اللذكورُ بِعَينهِ كَانَ (اللودِيعِ ٢٦٤) أَنْ يُعْظِيَ لَمُ لَمْ يُوجَد عندَهُ المَالُ اللذكورُ بِعَينهِ كَانَ (اللودِيعِ ٢٦٤) أَنْ يُعْظِيَ (حَفْيلاً ٢١٨) مَا لِيًّا ويُضَمِّنهَا من مالِ الجنونِ ثَمَّ الأَا الَّقَاقَ الجنونُ (خَمْ الأَا الَّقَاقَ الجنونُ (عَلَي الله عليه ولا المقسير الخاديم المواجعة الصاحبِها الوهلاكما بلا تعد ولا القسير يُصَدَّقُ (يَمَينهِ ١٦٨١) ويُسترَدُ ما أُخِذَ مِن مَالِهِ مِلَلَ الوديعة [انظر المادة ٥٠]

﴿ مَادَهُ ١٠٠١ ﴾ اذا مات (المستودَعُ ٢٦٤) ووُجِدَتِ (الوديعةُ ٢٦٣) ومُجِدَتُ (الوديعةُ ٢٦٣) في يد وارثِهِ فَيَرُدُهُمَا لصاحبِها وامًا اذا لم تُوجَدُ عِناً في تَرِكَتِهِ فَإِنَّ أَنْبَتَ الوارِثُ أَنَّ المستودَعُ قد وامًا اذا لم تُوجَدُ عِناً في تَرِكَتِهِ فَإِنَّ أَنْبَتَ الوارِثُ أَنَّ المستودَعُ قد يَنْ حالَ الوديعة في حيّاتِهِ كَانْ قالَ ردّدَدَّتُ الوديعة لصاحبِها الو قالَ ضاعت بلا تَمَدُ فلا يكزمُ (الضّانُ ٢١٤) وكذا لو قالَ الوارثُ نحنُ نعرفُ الوديعة وفسَّرَهَا ببيانِ أوصافِها ثم قالَ إنها هلككت او ضاعت بعد وفاةِ المُستودع مُنْ الوديعة (يَنْيُونِهِ صَدِّقَ (لِيَحِينِهُ ١٦٦٨) ولا خَوْمُ الوديعة مِن تَرِكَتِهِ كَسَاتُو (يَنْيُونِهِ رَبِيقِينَهُ ١٦٨٨) ولا خَوْمُ الوديعة بدونِ أَنْ يُمَوفُ الوديعة بدونِ أَنْ يُمَوفُ الوديعة بدونِ أَنْ يُمَيْرَهَا ويصِقِهَا لا يُعْتَبُو وَوْلُهُ إِنَّها ضاعتُ وجهذه الصورةِ اذا لم يُثَيِّنُ مَا ضاعت عليمُ الفيانُ مَن اللهُ المُنْ المُعَن عليمُ الفيانُ المَا المُودية الماتَ عَلَيْمُ المُعَن عليمُ الفيانُ مَن اللهُ المُنْ المُعَن عليمُ الفيانُ المُن المُعَن عليمُ المُعَن عليمُ الفيانُ المُنْ المُعْلِمُ المُعَن عليمُ المُعْلِمُ المُعَن عليمُ المُعَن عليمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلِيمُ المُعْلَى المُعْلِمُ المُعْلَى المُعْلِى المُعْلَى المُعْ

﴿ مَادَةُ ٨٠٢﴾ اذا ماتَ (المودِعُ ٢٦٤٠) تُسَلَّمُ (الودِيعَــةُ ٢٦٠٠) اللهُ مَادَةُ ٨٠٢) فَيُرْفَعُ اللاَّمَرُ الى الودِيدِ اللهُ اللهُ

(الحاكم ِ ١٧٨٥) فإن (سَلَّمها ٢٧٧٥١٣١٢)(المستودَّعُ ٢٦٤) الى الوارث ِ بدون ِ (إِذْن ِ ٣٠٣ و ٣٠٤) الحاكم ِ فأستَهْلَكُهَا هو (ضَمَنِ ٤١٦) المستودَّعُ [انظرالمادة ٥٣]

﴿ مادة ٨٠٣﴾ (الوديعة ٢٦٣) اذا لَزِمَ (ضَمَا نُهَا ١٦٦) فإن كانَتْ مِن الثِلْيَاتِ ١٤٠) تُضَمَّنُ بِمِثْلِهَا و إِنْ كَانَتْ مِنَ (القِيميَّاتِ ١٤٦) تُضَمَّنُ (بقيمتِها ١٥٤) يومَ لُزُومِ الضَّمانِ [انظر المادة ٥٣]

الباب الثالث

﴿ فِي (الْعَارِيَّةِ ٢٦٠) ويَشتملُ على فَصَلَينِ ﴾

القصل الاول

﴿ فِي المسائلِ المتعلَّقةِ (بِعَقْدِ ١٠٢) (الإِعارَةِ ٢٦٦) وشروطها ﴾ الإعارة ٤٠٤) (بالإبجابِ ١٠١) ﴿ مادة ٤٠٤) (بالإبجابِ ١٠١) و (القَبُولِ ١٠٢) و (بالتَّعاطِي ١٧٥) · مثلاً لو فالَ شخصُ لَآخَرَ أَعرُ تُكَ (مالي ١٢٦) هذا أو قالَ أعطيتُكَ إِيَّاهُ عَاريَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ او قالَ أَعطيتُكَ إِيَّاهُ عَاريَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ او قالَ أَعطيتُكَ إِيَّاهُ عَاريَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ او قالَ أَعطيتُكَ إِيَّاهُ عَاريَّةً فقالَ الآخَرُ قَبِلتُ عَلَى مَا اللَّهُ الْإِنسانِ أَعْطِني هذا المالَ عَاريَّةً فَأَعطاهُ إِيَّاهُ انعقدتِ الإعارةُ عَاريَّةً فَأَعطاهُ إِيَّاهُ انعقدتِ الإعارةُ الإِنسانِ أَعْطِني هذا المالَ عَاريَّةً فَأَعطاهُ إِيَّاهُ انعقدتِ الإعارةُ الإِنسانِ المَعْدِقِ الإِنسانِ المَعْدِقِ الإِنسانِ أَعْطِني هذا المالَ عَاريَّةً فَأَعطاهُ إِيَّاهُ انعقدتِ الإعارةُ المَعْدِقِ الإِنسانِ اللهَ عَلَى اللهُ الله

﴿ مادة ٥٠٨﴾ سُكُوتُ (الْمعيرِ ٧٦٦) لا يُعَدُّ (قَبُولًا ١٠٢) فلو طَلَبَ

شَخْصٌ مِنْ آخَرَ (إِعارةَ ٧٦٠) شي ً فَسكَتَ صاحبُ ذلكَ الشيءُ ثُمَّ أَخَذَهُ (المستعيرُ ٧٦٧) كانَ (غاصباً ٨٨١) [انظر المادة ٦٧]

َ ﴿ مَادَةُ ٨٠٦ ﴾ (للمُعيرِ ٢٦٦) أَنْ يَرْجِعَ عَنِ (الْإِعَارَةِ (٢٦٠) مَنَى شَآءَ

﴿ مادة ٨٠٧﴾ (تَنفسِخ ٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤) (الإعارةُ ٧٦٦) بوتِ (المُعيرِ ٧٦٧) و(المُستعير ٧٦٧)

﴿ مادة ٨٠٨﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ الشيءُ (المُستَعارُ ٢٦٠) صالحًا للانتفاع به بناءً عليه (لا تَصِحُ ١١٠) (إعارةُ ٢٦٦) الحَيَوَانِ النادِّ الفارِّ ولا (اُستَعَارَتُهُ ٢٦٧)

﴿ مادة ٨٠٩﴾ يُشْتَرَطُ كُونُ (المُعيرِ ٢٦٧) و (المُستَعيرِ ٢٦٧) عاقلَينِ (مُميزِّينِ ٩٨٧) ولا يُشْتَرَطُ كُونُهُما (بالغَينِ ٩٨٥ ال ٩٨٧) بناة عليهِ لا (تَجوزُ ١٠٨) (إعارةُ ٢٦٦) (المجنونِ ٤٤٩) و (الصبيِّ غَيرِ المُميزِّ ٣٠٣ و ٣٠٣) فتجوزُ المُميزِّ عَارتُهُما وأُمَّا الصَّبِيُّ (المَّذُونُ ٣٠٣ و ٣٠٣) فتجوزُ إعَارتُهُ واسْتِعَارتُهُ

﴿ مادة ٨١٠﴾ القَبْضُ شَرْطٌ فِي (العاريَّةِ ٢٦٠) فلا حُكْمَ لِمَا قَبْلَ (القَبْض ٢٦٢ ل ٢٧٢)

﴿ مَادَةُ ٨١١﴾ يَلزمُ تعيينُ (الْمُسْتَعَارِ ٢٦٠) وبناءً عليهِ اذا أَعَارَ شَخْصٌ إِحْدَى دابَّتِينِ بدونِ تَعْيِينِ ولا (تخيير ١١٦) (لا تَصِحُ ١١٠) (الإَعَارَةُ ٢٦٦) بل يلزمُ أَنْ يُعَيِّنَ (المُعِيرُ ٢٦٦) مِنْهُمَا الدَّابَّةَ التِي يُرِيدُ و اعلمه م

1 स

کرز کون عد

الملل

(قد

1)

إَعَلَوْتَهَا لَكُنْ اذَا قَلَلَ اللَّهِيرُ (للمستعبرِ ٧٩٧) خُذْ أَيَّهُمَا شَئِتَ عارِيَّةً وخَيِّرَهُ صَحَّتِ العاريَّةُ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامِ (العارِيَّةِ ٢٦٠) (وضَمَاناتَهَا ٢١٦) ﴿

عَلَوْ مادة ١١٦ ﴾ (اللُّستميرُ ٧٦٧) يَمْلِكُ مَتْفَعَةَ (العَلَوِيَّةِ ٧٦٥) بدونِ بَدَلَ فليسَ (للمُعيرِ ٣٦٦) أَنْ يَطَلُّبَ مِنَ الْمُستعيرِ (أُجِرَةً ٤٠٤) بعدَ الاستعمالِ

* السّعبد (السّعبد ١٦٧) في يد (السّعبد ١٦٧) في يد (السّعبد ٢٦٧) في يد (السّعبد ٢٦٧) فإذا هَلَكَتْ او ضَاعَتُ او نَقَصَتْ (قِيمَتُهُكُ ١) بلا تَعَدْ ولا نَقصِير فلا بلومُ (الضّانُ ٤١٦) مثلاً اذا سَقَطَتِ المِرْآةُ الْمُعَارَةُ من يَدِ الْمُستعِيرِ بلا عَمد او ذَلَقَتْ رَجْلُهُ فَسَقَطَتِ المِرْآةُ فَانكسرَتْ لا يَلومُهُ الضّانُ وكذا أو وقع على البساطِ المُعار شيء فتلوّث به ونقصَتْ قِيمتُهُ فلا ضانَ

الى صلْ مُعين فَتَجاوزَ بها ذلكَ الحلُّ ثم مَلَكَت لِللَّهُ مَعْفَ أَنْهَا لَزِمَ الضافة وكذلكَ إذا لستعارَ انسانُ حَلْبًا فَوَضَعَهُ على ﴿ صَبِّي مِ ١٤٣ }. وتَوَ كُمُّ بعون ِ أَنْ بِكُوْنَ عَندَ الصِّي مِنْ مَعْفَظُهُ ضُمُوقَ الْحَلِّي عَلِيْ كَانَ (الصَّبِي ٤٤٣) قَلَهُ وَا على حفظِ الأشباء التي عليه لا يكن الضانُ وإنْ لم يَكُنْ قادِرًا لرِّمَ النُّستيهِوَ الضيانُ [انظر للادهم]

﴿ مادة ١٥٨ ﴾ (نَفَقَةُ ١٠٤٨) ﴿ الْمُسِمَلُو ١٢٥) على (النُّستمِير ٢٢٧) بناة عليه لو تَوَكَّ الْمُستَعِيرُ الدَّابَةُ (اللَّمَارِةَ ٢٦٧) بدون عَلَف فَهَلَكُتُ

و عَسَينَ 17) ا

ادا كانت (الإعادة ٢٦٦) (مطلَّقة ١٤) أي لم يُعَرِدُها ﴿ الْمِيرُ ٧٦٦ ﴾ برمانولو مكان أو بنوع من أُنواع الانتفاع كانَ (للسُمْعُومِدِ ٧٦٧) استمالُ (العاريَّةِ ٧٦٠) في أيِّ مكان ِ وزمانٍ شاءً على الوجهِ الذي يُرِيدُهُ لَكُنِّ يُعَيِّدُ ذَلِكِ ﴿ بِالعُرْفِ وَالْعِلْمُومِ ٢٦ إِلَى ٢٨ وَ٤٠ لَا ٥٠) · مثالِجُ اذا أَعَاوَ رَجُلُ دالَّةً على الوجه للذكور إعارَةً مُطلَقَةً فللسَّعِيرُ لَهُ أَنْ يَرَكَبُهَا لَلَى حَبْثُ شَاءً فِي الوقتِ الذي يُرِيدُهُ و إِنَّمَا لِيسَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ بِهَا الْي الْمُعَلِّ الذي مَسَافَةُ الذَّمَابِ البِهِ سَاعِتُكُنِ فِي سَاعَةِ وَاحِدَةٍ ﴿ كَذَلِكُ ۚ اذَا اسْتَعَارَ شَخْصٌ حَجْرَةً فِي خَانِ كَانَ لَهُ أَنْ يَسْكُنْهَا وأَنْ يَفْسَعَ فيها أَمْتِعَةً • وأَمَّا استمالُهَا بَا يُخَالِفُ العادةَ كَأَنْ يَشتغلَ فيها بصَنْعَةِ الجدَّادِ فليسَ لَهُ ذلك [انظر المادنين ٣٦ و ١٠]

﴿ مادة ٨١٧﴾ اذا كانت (الإعارةُ ٢٦٦) مُقَيِّدَةً بؤمانو او مكانو

يُعتَبَرُ ذلكَ القَيْدُ فليسَ (للمُستعيرِ ٧٦٧) مُخالفتُهُ · مثــلاً اذا (استعارَ ٧٦٧) مُخالفتُهُ · مثــلاً اذا (استعارَ ٧٦٧) دَابَّةً لِيَرْكَبُهَا ثلاثَ ساعاتِ فليسَ للمستعيرِ أَنْ يَرْكَبُهَا أَربِعَ ساعاتٍ ، وكذا اذا استعارَ فَرَسًا ليَرْكَبُهُ الى مَحَلَّ فليسَ لهُ أَنْ يَركَبُهُ الى محلَّ غيرهِ [انظر المادة ٦٤]

الله مادة ٨١٨ كله اذا قُيدَت (الإعارةُ ٢٦٦) بنوع من انواع الانتفاع فليس (المستعير ٢٦٧) أَنْ يَتَجَاوَزَ ذلك النوع الى ما فَوقَهُ لَكُنْ لهُ أَنْ يُعَالِف باستعال (العاربَّة ٢٦٥) با هو مُساو لنوع الاستعمال الذي قُيدَتْ بيُالِف باستعال الذي قُيدَتْ به او بنوع أَخفَ منهُ مثلاً لو استعارَ دابَّةً لِبُحَمِّلُهَا حِنِطةً فليسَ لهُ أَنْ يُحَمِّلُهَا شيئًا مُساوِيًا الحِنْطةِ أَو أَخَفَ منها وكذا لو استعارَ دابَّة الرُّ كُوبِ فليسَ لهُ أَنْ يُحَمِّلُهَا شِيئًا مُساوِيًا الحِنْطةِ أَو أَخَفَ مَنها وكذا لو استعارَ دابَّة الرُّ كُوبِ فليسَ لهُ أَنْ يُحَمِّلُهَا حَمْلًا وأَمَّا الدَّابَةُ السَّعَارةُ الحَمْل فانْها تُركَبُ

﴿ مادة ١٩٨﴾ اذا كانَ (المُعِيرُ ٢٦٧) (أَطَلَقَ ١٤) (الإِعارَةَ ٢٦٧) عِيثُ لم يُعَيِّنِ المَنْفَعَةَ كَانَ (المستعيرِ ٢٦٧) أَنْ يَستعملَ (العارِيَّةَ ٢٦٥) على إطْلافها يَعني إِنْ شَاءَ استعملَها بنفسه و إِنْ شَاءَ أَعارَها لِغيرِهِ لِيَستعملَها سَوَالُّ كَانَتُ مَا لا يَعْتَلِفُ باُخْتِلافِ المُستَعملِينَ كَالحُبْرَةِ اوكانتُ مَا يختلفُ باختِلافِ المُستعملِينَ كَالحُبْرَةِ اوكانتُ مَا يختلفُ باختِلافِ المُستعملِينَ كَدابَّةِ الرُّكُوبِ مَثلًا لو قالَ رَجُلُ لَآخَرَ أَعَرْتُكَ حُبْرَتِي فالمُستَعيرُ لهُ أَنْ يَسكُنَها بنفسهِ وأَنْ يُسكِنَها غيرَهُ وكذا لو قالَ عَرْقُ وكذا لو قالَ أَعَرْتُكَ هذا الفرَسَ كَانَ للمُستِعيرِ أَنْ يَرْكَبُهُ بنفسهِ وأَنْ يُركَبَهُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبَهُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبَعُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبُهُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبَهُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبَهُ بنفسهِ وأَنْ يُرْكَبَهُ بنفسه عَيْرَهُ [انظرالمادة ٢٤]

﴿ مَادة ٢٠٠﴾ الأشياء التي تغيينُ المنفعةِ في (إعارة ٢٦٦) الأشياء التي تغتلف به تغتلف بأختلاف المستعملين ولا يُعتبرُ في إعارة الاشياء التي تغتلف به الله إنه اذا كان المُعيرُ نهي (المُستَعير ٢٦٧) عن أنْ يُعطِيهُ لغيره فليسَ للمُستَعير أنْ يُعيرهُ لآخرَ ليستعملهُ مثلاً لو قال (المُعيرُ ٢٦٦) للمستعير أمّ تُكَ هذا الفرَسَ لِتَرْكَبُهُ أنتَ فليسَ لهُ أَنْ يُرْكِبَهُ خادِمَهُ وأمّا لو قالَ لهُ أَعَرْتُكَ هذا الفرَسَ لِتَرْكَبُهُ أنتَ كانَ للمستعير أَنْ يَسْكُنهُ وأَنْ يُسكِنَ فيه غيرَهُ لكن اذا قالَ لهُ ايضاً لا تُسكِنْ فيه غيركَ فليسَ لهُ حينتذ أن يُسكِنَ فيه غيرَهُ [انظر المادة ٢٤]

﴿ مادة ٢٦١﴾ ان (أستُعِيرَ ٢٦٧) فَرَسُ لِأَنْ يُرْكَبَ الى محلَّ مُعيّن فإن كانتِ الطَّرْقُ الى ذلكَ المحلِّ مُتعدِّدةً كانَ (المُستعير ٢٦٧) أَنْ يَذْهبَ مِن أَيِّ طريق شَاءً مِنَ الطَّرُقِ التِي اعتادَ الناسُ الذَّ هابَ فيها وأمّا لوذهبَ في طريق ليسَ مُعتادًا السُّلُوكَ فيهِ فَهَلَكَ الفرَسُ لوم (الضمانُ لودهبَ في طريق يعير الذي عينه (المُعِيرُ ٢٦٦) فَهَلَكَ الفرَسُ فإنْ كانَ الطريقُ الذي سَلَكَهُ المستعيرُ أَطُولَ من فَهَلَكَ الفرَسُ فإنْ كانَ الطريقُ الذي سَلَكَهُ المستعيرُ أَطُولَ من الطريقِ الذي الفيرية المُعيرُ أَو غَيرَ أَمينِ الو خلافَ المُعتادِ لومَهُ الضمانُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مادة ٨٢٢﴾ اذا طَلَبَ شخصٌ من ِ أَمراً ۚ هِ (إِعارَةَ ٢٦٦) شيء هو (مُلْكُ ١٢٥) زَوْجِها فَأَعارَتهُ إِيَّاهُ بلا (إِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٤) الزَّوْجِ فضاعَ فإنْ كانَ ذلكَ الشيءُ مَّــا هوَ داخلَ البَيْثِ وفي يَدِ الزوجةِ عادةً لا

المعلوية ١٦٠ (المعلوية ١٦٠) أنْ (يُودِع ٢٦٤) (المعلوية ٢٧٠) أنْ (يُودِع ٢٠٤) (المعلوية ٢٠٠) بعد آنخر فاذا مملّمكُنْ في يد (المُستودِع ٢٠٠٤) بلا تَعَوِّ لولا تَقْصير فالا يُعَلِّم (المُضَعانُ ٢١٦) معنى لا اذا (المُنتَعلر ٢٠١٧) دابَّة على أنْ يَذَهب بيا اللي محل كذا مُم يَمود فَوَصلَ اللي ذلك المحل فيَعبت الدّابَّةُ وعَجِزَتْ عَن المَعْني فَأَوْدَعَهَا عند شخص مُ مُ هَلكَ المحل عَتْف المَنْها فعلا ضعلا عن المُعلى في المُعلى عن المُعلى المُعلى

﴿ مَلَدَةُ لَهُ ٨٧٨﴾ مَتَى طَلَبَ ﴿ اللَّهِيمُ ٢٦٢ ﴾ ﴿ المُعَلِّينَةَ ٣٧٠) أَزِيمَ (الْمُستِمِيرَ ٧٦٧) رَدُّهَا اليهِ فَورَّا و إِذَا وَقَفْهَا وأَخْرَهَا بِلا عُذَرٍ فَتَلِفَتِ العَلَمِينَةُ او نَقَصَتُ (الْحِيمَتُهَا ١٠٤) ﴿ ضَمِينَ ٤١٦ ﴾ [انظر الملاة ٣٠٠]

﴿ مَا مِنْ وَ لَالْةَ بِلَانِمُ ﴿ الْمَارِيَّةُ مَهُ ﴾ (اللمارِيَّةُ مَهُ اللهُ فَقَتَةُ خَمَنًا الو دَلالَةَ بِلَامُ وَدُلالَةً بِلَامَ مُنْ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّ

٧٦٧) أمراً أَ حَلْمًا على أَنْ تَسْتَعمِلَهُ الى عَصْرِ اليومِ الفُلانِيِّ لَرْمَ رَدُّ الْحَلْيِ الْمُسْتَعَادِ فَي حُلُولِ ذَلك الوقتِ وكذلك أَو اُستَعادت حَليًا على أَنْ تَلْبَسَهُ فِي عُرْسٍ فُلانِ لَرَّمَ إِعادَتُهُ فِي خِتِامِ ذَلكَ العُرْسِ لَكُنْ يُعْنَى عَن مُرودِ مُدَّةً لِا بُدَّ مِنْهَا لِلرَّدْ والإعلامِ عادةً [انظر الملادنين ٣٦ و ٣٠]

﴿ مَادِة ٨٢٧﴾ اذا (استُعِيرَ ٢٦٧) شي اللاستعال في عَمَل مخصوص فَمَتَى انتهى ذلكَ العَمَلُ بَقِيَتِ (العاريَّةُ ٢٦٠) في يد (المُستَعِيرِ ٢٦٧) وَمَانَةُ ٢٦٠) في يد (المُستَعِيرِ ٢٦٧) (أَمَانَةُ ٣٦٣) (كَالوديعة ٣٦٣) وحينشذ ليسَ لهُ أَنْ يَستعملُها ولا أَمْلَكُمَا زيادةً على المُعتادِ واذا استعملُها او أَمْسَكُمَا فَهَلَكَتْ (فَسَعَنَ ١٦٤) [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَةَ ٨٢٨﴾ (الْمُستِمِيرُ ٧٦٧) يَرُدُّ (العَارِيَّةَ ٢٧٥) الى ﴿ الْمُعِيرِ ٣٦٩﴾ بنفسِهِ او على يَدِ أَمينة إِ فَاذَا رَدَّهَا على يَدٍ غيرِ أَمينــة إِ فَهَلَكَتْ صَارَ (ضَامِنًا ٤١٦) [انظر المادة ٥٠]

﴿ مادة ٨٢٩ ﴾ (ألعاريّةُ ٧٦٠) اذا كانت مِنَ الأَشياء النّفِيسَةِ كَالْجُوهَرَاتِ يَكْزِمُ فِي رَدِّهَا أَنْ تُسَلَّمَ الى يَدِ (المُعِيرِ ٢٦٦) نَفْسِهِ وأَمَّا ما سَوَى ذلك من الاشياء فإيصالها الى الحلّ الذي يُعَدُّ النّسلِيمُ فيهِ فِي (العُرْفِ فيهِ والعادّة به والعادّة به والعادّة به والعادّة به والعادّة به مثلاً الدّابّة المُعارّةُ تَسلِيمًا إِيْصَالُها الى إصْطَبْلِ المُعِيرِ او تَسلِيمًا وَسَلِيمًا إِيْصَالُها الى إصْطَبْلِ المُعِيرِ او تَسلِيمًا والى سائِسِهِ [انظر المادة ٣٦]

﴿ مادة ٨٣٠ ﴾ مَصَارِيفُ رَدِّ (العارِيَّةِ ٧٦٠) ومُؤْنَةُ نَقَلِهِــا على

(الْمُستِمِيرِ ٧٦٧)

﴿ ادة ٨٣٢﴾ اذا كانت (إعارَةُ ٢٦٦) الأَرْضِ للزَّرْعِ سَوَالِ كَانتْ مُوَقَّنَةً او غَيْرَ مُوَقَّنَةٍ فليسَ (المُستعبر ٧٦٧) أَنْ يَرْجِعَ بالإعارَةِ ويَسنَرِدً الارضَ قبلَ وقتِ الحَصَادِ

في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ « بعد صورة الخط الممايوني » (ليصمل بموجبه ِ)

الكتاب السابع

﴿ فِ (الهِبَةِ ١٣٣) ويَشْمَلُ على مُقَدَّمَةٍ وثلاثةِ ابوابٍ ﴾ المُعدمة

﴿ فِي بِيانِ الاصطلاحاتِ الفَقِهِيَّةِ المتعلَّقَةِ بالهِبةِ ﴾

﴿ مِادة ٨٣٣﴾ أَلهِبَهُ هِي تمليكُ (مال ١٢٦) لِآخرَ بلا عِوَض ويُقالُ لِفاعِلِهِ واهِبُ ولذلك المال ِمَوهُوبُ ولِمَنْ قَبِلَهُ مَوهُوبُ لهُ والاَتْهَابُ بمعنى (قَبُولِ ١٠٢) الهِبَةِ أَيضاً

﴿ مادة ٨٣٤﴾ ۚ أَلَمَدِيَّةُ هِي (المالُ ١٢٦) الذي يُعطَى لِأَحَدِ او يُرْسَلُ اليهِ اكرامًا لهُ

﴿ مَادَةَ ٥٣٨﴾ أَلصَّدَقَةُ هِيَ (المَالُ ١٢٦) الذي (وُهِبَ ٨٣٣) لِأَجِلِ الثَّوَابِ

﴿ مَادة ٨٣٦﴾ أَلْإِبَاحَةُ فِيَ عِبَارَةٌ عَن إعطاء ٱلرُّحْصَةِ و (الأَذِنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) لِشَخْصِ أَنْ يَأْ كُلَ أَو يَتَنَاوَلَ شَيْئًا بِلا عِوَضٍ [انظر المواد ١٢٣٤ الله ١٢٣٤]

* 111. *

الباب الاول

﴿ في بيان ِ المسائلِ المُتعلِقةِ (بِعَقْدِ ١٠٢) (الهِبَةِ ٨٣٣) ﴾ ﴿ وَيَشْتَمِلُ على فَعلَمِن ِ ﴾ العُصلِ اللول

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ الْمُعلِّقَةِ (بِرُ كُن ِ الْهِبَةِ ٨٣٣) ﴾ ﴿ (وَمَبِشْهِا ٢٦٢ ال ٢٧٧) ﴾

﴿ مادة ٨٣٧﴾ (تَنعَقِدُ ١٠٤) (الهِبَهُ ٨٣٣) (بالإيجاب (١٠١) و(القَبُول (٢٠٢) ونَيَتُمُ (بالقَبْض ٢٦٧ نا ٢٧٧)

﴿ مَادَة ٨٣٨﴾ (الإيجابُ ١٠١) فِي (الهِبَةِ ٨٣٨) هُوَ الْأَلْفَاظُ الشَّعْمَلَةُ فِي مَنَى تَمَلِيكِ (المللِ ١٠١) عَبَّانًا كَأَكُومَتُ وَ (وَهَبْتُ ٨٣٨) والتَّمْيُواتُ التِي تَدُلُّ على التَّمْلِيكِ عَبَّانِكَ إيجابُ و (أَهْدَيْتُ ١٣٨) والتَّمْيُواتُ التِي تَدُلُّ على التَّمْلِيكِ عَبَّانِكَ إيجابُ للبَّةِ أَيْضًا كَإِعطَ الرَّوْجِ فَوْجَتَهُ فَوْطًا الوَ حَلْبًا وَقُولِهِ لَمَا خُذِي للبَّةِ أَيْضًا كَإِعطَ الرَّوْجِ فَوْجَتَهُ فَوْطًا الوَ حَلْبًا وَقُولِهِ لَمَا خُذِي هذا وَعَلِقَهُ مِ

﴿ مادة ٨٣٩﴾ (نَعْقِدُ ١٠٤) (الهِبَةُ ٨٣٣) (بالثَّعَاطِي ١٧٠) ايضاً ﴿ مادة ٨٤٠﴾ ألارسالُ و (القَبْضُ ١٢٦١ ٧٧٧) فِي (الهِبَةِ ٨٣٣) و (الصَّدَقةِ ٨٣٥) يَقُومُ مقامَ (الإيجابِ ١٠١) و (القَبُول ِ ١٠٢) لفظاً ﴿ مَادَةُ ٤٠١ ﴾ (أَلْقَبُضُ ٢٢٧ ل ٢١٧) فِي (الْعِبَةُ ٢٢٣) (كَالْقَبُولَ الْعِبَةُ الْعِبَةُ الْعِبَةُ الْعِبَةُ الْعِبَةُ الْعَبَقُ (الْجَوهُولُ فَهُ الْعِبَةُ الْعَبَةُ الْعَبَةُ الْعَبَقُ (الْجَوهُولُ فَهُ الْعِبَةُ الْعَبَةُ اللَّهُ اللّلَالَ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ ا

﴿ مَادَة ٤٤٨ ﴾ يَازِمُ إِذْنُ ﴿ الوَاهِبِ ٢٣٣ ﴾ (صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً ٤٤٨) في (القَبْض ٢٢٧ ٤٤ ٢٧٧)

﴿ مِادَة ٤٣٣﴾ ﴿ إِلَيْهِ أَمَّا إِلَيْهِ اللهِ الْمُواهِبِ ١٠٢ ﴾ (الواهِبِ ١٠٢) ﴿ إِذْنُهُ مَادَة اللهِ فَلَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ ا

*﴿ مادة ٤٤٨ ﴾ اذا أَ ذِنَ (الواهبُ ١٨٣) (حَمَرًا عَهُ ١ ١٨) (بَالْقَهُ هُو ٢٧٧) المُوهُوبُ ١٣٩) (المُوهُوبُ ١٣٩) المُ وَمَدَ الأُوهُ وَاللّهُ ١٧٩) (المُوهُوبُ ١٣٩) (المُوهُوبُ ١٣٩) في (جَلِس ١٨١) (المُوهُوبُ اللّهُ اللّ

﴿ مادة ٤٥٠﴾ (المُشتري ١٦١) أَنْ (يَهِبَ ٨٣٣) (الَمبيعَ ١٠١) قَبْلَ (قَبْضِهِ ٢٦٢اك ٢٧٧) منَ (البائع ٢٦٠)

﴿ مادة ٨٤٦﴾ مَنْ (وَهَبَ ٨٣٣) (مالَهُ ١٢٦) الذي هوَ في يدر آخَرَ لَهُ نَتِمْ (الهِبَهُ ٨٣٣) ولا حَاجةَ الى (القَبْضِ والتَّسلِيمِ ٢٦٦١ ٤٧٧) * مَرَّةً أُخْرَى

﴿ مَادَةُ ٨٤٧﴾ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدٌ (دَيْنَهُ ١٥٨) للديونر او (أَبرأَ ١٠٣٦) ذِمَّنَهُ عنِ الدَّيْنِ ولمْ يَرُدَّهُ المديونُ (فَيَصِحُ ١٠٨) (الهِبَةُ ٨٣٣) ويَسقُطُ عنهُ الدَّينُ فِي الحَالِ [انظر المادة ٦٢]

﴿ مَادَةُ ٨٤٨﴾ مَنْ (وَهَبَ ٨٣٣) (دَيْنَهُ ١٠٨) الذي هوَ في ذِمَّةِ أَحَدٍ لِآخَرَ وأَذِنَهُ (صرَاحَةً ٨٤٣) (بالقَبْضِ ٢٢٧١ لـ ٢٧٧) بقولِهِ أَذَهَبْ فَخُذْهُ فَذَهَبَ (المَوهُوبُ لهُ ٩٣٣) وَقَبَضَهُ نَتِمُ الهِبَهُ

﴿ مادة ٨٤٩ ﴾ اذا تُوُ فِي (الواهِبُ ٨٣٣) او (المَوهُوبُ لهُ ٩٣٣) قَبْلَ (القَبْضِ ٢٦٧ له ٢٧٧) فَتَبْطُلُ الهِبَةُ [انظر المادة ٧٠]

﴿ مَادَة ٥٠٠﴾ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُ ۖ لِأُبْنِهِ الكَبيرِ العاقلِ (البالِغِ _ ١٩٨٥ له ٩٨٧) شيئًا فَيَلزَمُ (التَّسلِمُ ٢٦٢ له ٢٧٧)

﴿ مادة ٨٥١ ﴾ تَبْلُكُ (الصَّغِيرُ ١٤٣) (المالَ ١٢٦) الذي (وَهَبَهُ ٨٣٣) إِيَّاهُ (وَصِيْهُ ١٧٤) او مُرَيِّيهِ يعني مَنْ هُوَ سِفْ حُبُرِهِ وتَريِيَّهِ الذي في يَدِهِ او الذي كانَ (وديعة ٢٧١) عند غيرِهِ بمُجرَّدِ (الإيجابِ ١٠١) أَسِه بمجرَّدِ قَوْلِ الوَاهِبِ وَهَبْتُ ولا يَجتَاجُ الى

(القَبْضِ ٢٦٦ اله ٢٧٧)

﴿ مادة ٨٥٢ ﴾ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أُحَدُ شيئًا لِطِفِّلٍ فَتَتَمِّ (الهِبَةُ ٨٣٣) (بِقَبْضِ ٢٦٢ اله ٢٦٢) (وَلِيَّهِ ٩٧٤) أَو مُربَّيِهِ

﴿ مادة ٨٥٣ ﴾ اذا (وُهِبَ ٨٣٣) شيءُ (للصبيّ ِ الْمُميْزِ ٩٤٣) فَتَتِمْ (الهِبَةُ ٨٣٣) (بِقَبْضِهِ ٢٦٦ الـ ٢٧٧) إِيَّاهُ و إِنْ كَانَ لَهُ (وَلِيْ ٩٧٤)

﴿ مادة ١٠٨﴾ (أَلهِبَةُ ٨٣٣) (الْمُضافَةُ ٤٠٨) ليستُ (بِصَحيحةٍ . ١٠٨) · مثلاً لو قالَ وَهَبْتُكَ الشيءَ الفُلانِيَّ في رأْسِ الشَّهْرِ الآتِي لا تَصِحُّ الهِبَةُ

الشرط عوض ويُعتبرُ الشَّرْطُ وَمَادَةُ ١٥٥ اللَّهِ السَّرْطِ عَوَض ويُعتبرُ الشَّرْطُ وَمَا اللَّهُ مِثْلًا لِوَوَهَبَ أَحَدُ لَآخَرَ شَيْئًا بِشَرْطِ أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا عَوَضًا الْ يُوَدِّيَ مِثْلًا لُووَهَبَ أَحَدُ اللَّهُ اذَا رَاعَى (المَوهُوبُ لَهُ ١٣٨) الشَّرْطَ وَإِلاَ (فَلِلُواهِبِ ١٣٣) الرُّجُوعُ عن الهِبَةِ و كذلك لو وَهَبَ أَحَدُ الشَّرْطَ وَإِلاَ (فَلِلُواهِبِ ١٣٣) الرُّجُوعُ عن الهِبَةِ و كذلك لو وَهَبَ أَحَدُ و اسَلَّمَ ٢٧٠ و ٢٧١) (عَقَارًا ١٢٩) مَمُوكًا لَهُ لِآخَرَ بِشِرْطِ أَنْ يَقُومَ بِنِفَقَةِ واسْتِردَادَ ذلك الواهِبِ الى وفاتِهِ ثُمَّ نَدِمَ فَأَوادَ الرُّجُوعَ عَن الهِبَةِ واسْتِردَادَ ذلك المُقارِ فليسَ لهُ ذلك ما دامَ المَوهُوبُ لهُ راضِيًا بإنْفَاقِهِ على وَفَق ِ ذلك الشرطِ [انظر المادة ٨٣]



الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ شُولُنَطِ (الْمِبَةِ ١٣٣٪) ﴾

﴿ مَادِهُ ٥٩٨﴾ يُشْتَرَطُ وُجُودُ (للَّوهُوبِ ٨٣٣) في وقتِ (اللهِبَةِ ِ ٨٣٣) بناءُ عليهِ (لا تَصِيحُ ١١٠) هِبَةُ عِنَبِ بُستَانٍ سيْدْرِكُ او وَلَّدٍ فَرَسَ سَيُولَهُ

﴿ مادة ٨٥٧﴾ يَلَوْمُ أَنْ يَكُونَ (الْمَوهُوبُ ٨٣٣) (مَــالَ ١٢٦) (الواهِبِ ٨٣٣) بناءً عليهِ لو وَهَبَ أَحَدُ مَالَ غيرِهِ (لا تَصِيحُ ١١٠) ولكن بعدَ (النِّهِبَةِ ٣٣٣) لو أَجانزَها صاحبُ المال تَصِيحُ

﴿ مادة ٨٥٨ ﴾ يَلزم أَنْ يكونَ (المَوهُوبُ ٨٣٣) معلوماً ومُعبَّناً بنا عليه لو (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُمُا عليه لو (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُمُا اللهِ ١٣٦) شيئاً او مِنَ الفَرَسَبْنِ أَحَدُهُا لا على التَّميين (الا تَصِيحُ ١٠٠) ولوقالَ أَيَّما أَرَدْتَ من هاتَبْنِ الغَرَسَينِ فَعِي لكَ قَانِ عَبِنَ (المَوهُوبُ لهُ ٨٣٣) في (عَبِلِسِ ١٨١) (الهِبَهُ ٨٣٣) فعي لكَ قانِ عَبْنَ (المَوبَهُ مُوبُ لهُ ١٨٣) في (عَبِلِسِ ١٨١) (الهِبَهُ من المَدَاهُمُ (تَصِيحُ ١٠٨) وإلا قلا فاتِدَةً في تعيينهِ بعد المُفارَقَةِ من عَبِلِسِ المُهَبَةِ

﴿ مَادَة ٥٠٨﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الوَاهِبُ ٨٣٣) عاقِلاً (بِالنِمَّا ٩٨٧هـ١٩٨٥) بناءً عليهِ (لا تَصِيحُ ٤٤٠) (هِبَهُ ٨٣٣) (الصَّفِيرِ ٩٤٣) و(الْحَنونِ ٤٤٤) و(المَعَنُومِ ٩٤٠) وأمَّا الهِبَةُ لِمَوْلاَهِ (فَصَحِيحةُ ١٠٨) ﴿ مادة ٨٦٠﴾ يَلزمُ في (الهِبَةِ ٨٣٣) (رِضَاءُ ١٠٢) (الواهِبِ ٨٣٣) (فــلا تَصِيحُ ١١٠) الهِبَةُ التِي وَقَعَتْ (بِالجَبْرِ ٨٤٨ و١٠٠٣) و(الإكْراهِ ٩٤٩ و١٠٠٤ و١٠٠٠)

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامٍ (الهِبَةِ ٨٣٣) ويَشتمِلُ على فَصلَينِ ﴾

القصل الاول

﴿ فِي حَقِّ الرُّجُوعِ عِن (الهِبَةِ ٨٣٣) ﴾

﴿ مادة ٨٦١ ﴾ يَمْلِكُ (المَوهُوبُ لهُ ٨٣٣) (الموهوبَ ٨٣٣) (بالقَبْض ٢٦٢ له ٢٧٧)

﴿ مادة ٨٦٢﴾ (للواهبِ ٨٣٣) أَنْ يَوْجِعَ عَنِ (الهِبَـةِ ٨٣٣) أَنْ يَوْجِعَ عَنِ (الهِبَـةِ ٨٣٣) فَبُلُ (القَبْضِ ٢٦٢ ال ٢٧٧) بدون ِ (رِضَاءُ ١٠٢) (المَوهوبِ لهُ ٨٣٣) [انظر المادة ٧٠]

﴿ مادة ٨٦٣﴾ نَهْيُ (الواهِبِ ٨٣٣) (المَوهُوبَ لهُ ٨٣٣) عربِ (القَبْضِ ٢٦٢ الهِ ٢٦٢) عرب (القَبْضِ ٢٦٢ اله ٢٦٢) بعد (الايجابِ ١٠١) رُجُوعُ

﴿ مادة ٨٦٤﴾ (لِلواهبِ ٨٣٣) أَنْ يَرجِعَ عن (الهِبَةِ ٨٣٣) و(الْهَدِيَّةِ ٨٣٤)بِعدَ (القَبْضِ ٢٦٢ لِ ٢٧٧) (بِرِضَى١٠٢) (اللَّوهوبِ لهُ ٨٣٣) و إِنْ لَمْ يَرْضَ المُوهُولِ لَهُ رَاجَعَ الواهِبُ (الْحَاكِمُ ١٧٨٠) والْحَاكِم (لَمَسْخُ الواهِبُ (الْحَاكِمُ ١٧٨٠) والْحَاكِم (لَمَسْخُ الرَّبُوعِ اللَّهِي سَتُذَكَّرُ فِي اللَّهِ مِنْ مَوالِم الرُّجُوعِ اللَّهِي سَتُذَكَّرُ فِي المُوادِّرِ الآتِيةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةً مَا نِعْ مِنْ مَوالِم الرُّجُوعِ اللَّهِي سَتُذَكَّرُ فِي المُوادِّرِ الآتِيةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةً مَا نِعْ مِنْ مَوالِمِ الرُّجُوعِ اللَّهِي سَتُذَكَّرُ فِي المُوادِّرِ الآتِيةِ

﴿ مادة ٨٦٥﴾ لو أَسَّمَرَدُّ (الواهِبُ ٨٣٣) (المَوهُوبَ ٨٣٣) بعدَ (ٱلقَبْضِ ٢٦٧ ال ٢٧٧) بدونِ (حُكُم ٢٧٨١) (الحَمَا به ١٧٨١) و(قَضَائِهِ ١٧٨٤) وبدونِ (رضَي ١٠٢) (المَوهُوبِ لهُ ٨٣٣) يكونُ (غاصِبًا ٨٨١) وبِهَذِ والصورَةِ لو تَلِفَ أو ضَاعَ في يدِهِ يُكُونُ (ضَامِنًا ٤١٦)

﴿ مَادَة ٨٦٦ ﴾ مَنْ وَهَبَ ٨٣٣ ﴾ الْإَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ او لِأَخِبِهِ اوِ آختِهِ او لِأَولادِهِمِا او لِعَمِّهِ وَعَمَّتِهِ شَيْئًا فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعِ ُ

﴿ مَادَةَ ٨٦٧﴾ لو (وَهَبَ ٨٣٣) كُونُ الزَّوجِيَّةِ قَائَمَةً يَيْنَعُمُا فَبَعَدَ (النَّسلِيمِ ٣٦٧ ال ٢٧٧) ليس لهُ الرُّجُوعُ

﴿ ملدة ٨٦٨﴾ الها أُعطِي (اللهِبَةِ ٨٣٣) عِوَّضُ (فَبَضَةُ ٢٢٧٤) اللهِبَةِ ٨٣٣) عِوْضُ (فَبَضَةُ ٢٢٧٤) اللهُ ملاء ٨٣٤) عِوْضُ اللهُ ملاء ملكُ أَنْ يَكُونَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الرَّجُوعُ إِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ (المَوهُوبِ لَهُ عَوْضًا لِمُبَتِهِ وَقَبَضَةُ فليسَ لَهُ الرَّجُوعُ إِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ (المَوهُوبِ لَهُ عَوْضًا لِمُبَتِهِ وَقَبَضَةُ فليسَ لَهُ الرَّجُوعُ إِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ (المَوهُوبِ لَهُ اللهِ اللهُ اللهُ

﴿ مادةُ ٩٦٩ ﴾ اذا حَصَلَ في (المَوهُوبِ ٣٣٣) (زيادَهُ مُتَّصِلَةُ ٧١٩) كأَنْ كانَ أَرْضًا وأَحْدَثُ (المَوهُوثِ لهُ ٩٣٣) عَلَيْهَا بِنَا ۗ او غَرَسَ فيها شَهِرًا او كانَ حَبَوانًا ضَعِيفًا فَسَمِنَ عندَ المَوهُوبِ لهُ أَو غُيْزَ المَوهُوبُ على وجه قَبَدُّلَ بهِ أَسَمُهُ كَأَنْ كَانَ حِنْطَةً فَطَحْضَتْ وَجُمِلَتْ دَفِيقًا فَلَا يُصِيعُ الرُّجُوعُ عن (الهِبةِ ٨٣٣) حيننذ وأَمَّا الرِّيادَةُ النُّنْصَلَةُ فلا تكونُ مانِعَةً للرُّجُوعِ فَصَلُو حَمَلَتُ الْفَرَّنُ التِي وَعَبَهَا أَسَدُ لِعَبَرِهِ فَلْيَسَ لَهُ الرُّجُوعُ عن الهِبَهِ لكنْ لهُ الرُّجُوعُ بِعدَ الولادَة و وبهذه الصُّورة يكونُ فَلُوْهِا للمَوعُوبِ لهُ [انظر المادة ٩٨]

﴿ مَادَةَ ٠ ٨٧﴾ اذا (باعَ ١٢٠) (المَوهُوبُ لهُ ٨٣٢) (المَوهُوبَ الْمَاهِ) (المَوهُوبَ ٨٣٣) او أَخْرَجَهُ من (مُلْكِةٍ ١٢٠) (بالهِبَةِ ٨٣٣) و (التَّسلِيمِ ٢٦٢ ١٤٧٠) فلا يَبَقَى (الْمُواهِبِ ٨٣٣) مَلاَجِبَّةُ الرُّجُوعِ [انظرالمادة ٨٨]

﴿ مادة ٨٧١﴾ اذا أستُهلِكَ (المَوهُوبُ ٨٣٣) في يَدِ (المَوهُوبِ لهُ ٨٣٣) فل يَدِ (المَوهُوبِ لهُ ٨٣٣) فلا بَعْنَى للرُّجُوعِ مِعَلَ [انظر المادة ٩٨]

﴿ مَادَةُ ٨٧٢﴾ وَفَاةُ كُلِّ مِنَ (الوَاهِبِ ٨٣٣) و (ٱلمَوهُوبِ لهُ ٨٣٣) مانِعَـةٌ مِنَ الرُّجُوعُ عِن (الهِبَةِ ٨٣٣) مانِعَـةٌ مِنَ الرُّجُوعُ عِن (الهِبَةِ ٨٣٣) اذَا تُوُفِيِّ المُوهُوبُ لَهُ كَذَلَكَ لِيسَ لِلوَرَثَةِ اسْتِرِدَادُ المَوهُوبِ اذَا تُوُفِيِّ المُواهِبُ [انظر الملادَ ١٣] الواهبُ [انظر الملادَ ١٣]

﴿ ملدة ٨٧٣﴾ أذا (وَهِبُ ٨٣٣) الدَّائنُ (الدَّينَ ١٥٨) للديونِ فليسَ له الرَّجوعُ أَنظُرُ الى مادةِ ١٠ ومادةِ ٨٤٧

﴿ مادة ٨٧٤ ﴾ لا يَصِحُ الرُّجوعُ عن ِ (الصَّدَقَةِ ٨٣٠) بعدَ القَبْضِ بِوَجْهِ مِنْ الوُّجوهِ

﴿ مَادَة ٥٧٠ ﴾ اذا ﴿ أَبِلَحَ ٢٣٦ ﴾ أَحَدُ لِآخَرَ ثَيثًا مِنْ مَطَمُومَاتِهِ

فليسَ لهُ التَّصَرُّفُ فيهِ بِوَجْهِ مِن لَوَازِمِ التَّمَلُّكِ (كَالبَيْعِ ١٢٠) و (الهِبَةِ السَّيِّ ١٢٠) و (الهِبَةِ ١٣٨) ولكن لهُ ٱلأكُلُ والتَّنَاوُلُ مَنْ ذلكَ الشيُّ وبعدَ هذا ليسَ لِصَاحِبِ مُطَالَبَةُ قَيْمِتِهِ مَثْلًا اذا أَكِلَ أَحدُ مِن بُسَتَانِ آخَرَ بالسَّتَانِ مُطَالَبَةُ قِيمتِهِ بالسَّتَانِ مُطَالَبَةُ قِيمتِهِ بِعَدَ ذلكَ

﴿ مَادَةُ ٨٧٦﴾ ﴿ أَلَمْدَامًا ٨٣٤) التي ثَرِدُ في الخِتَانِ والعُرْسِ تَكُونُ لَمْ تُدُونُ لَمْ يُذْكُرُ لَمْ الْخَتُونِ والعَرُوسِ والوالِدِ والوالِدَةِ • و إِنْ لَمْ يُذْكَرُ لَمْ تُرَدُ فَا الْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَالْعَلَى وَلَا اللّهُ وَالْعَقِيقُ عَنْهَا فَعَلَى ذَلَكَ يُرَاعَى (عُرْفُ البَّنَا وَرَدَتُ لِمَا لَكُونُ اللّهُ وَعَادَتُهَا ١٣٦ل ٣٨ و ١٤٤ له ٥٤) [انظر المادة ٣٦]

الفصل الثاني

﴿ فِي (هِبَةِ ٨٣٣) المريضِ ﴾

﴿ مَادَةُ ٨٧٧﴾ أَذَا (وَهَبَ ٨٣٣) مَنْ لاوارِثَ لَهُ جَمِيعَ (أَمُوالِهِ ١٢٦) لِأَحَدِ فِي (مَرَضِ مَوتِهِ ١٥٩٥) و (سَلَّمَا ٢٦٧ لا ٢٧٧) (فَيَصِحُ ١٠٨) وبعدَ وفاتِهِ لِيسَ لِأَمينِ ييتِ المالِ المُدَاخَلَةُ في تَرِكَثِهِ

﴿ مَادَةَ ٨٧٨﴾ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) و (سَلَّمَ ٢٦٢ اله ٢٧٧) كُلُّ مِنَ الزَّوجِ والزَّوجَةِ جميعَ (مِالِهِ ١٢٦) لِصَاحِبِهِ في (مَرَضِ مَوتِهِ ١٠٩٠) ولم َيَكُنْ لَهُ وَارِثُ سِوَاهُ (فَيَصِيعُ ١٠٨) وبعدَ الوفاةِ لِيسَ لِأَمينِ يبت ِ المالِ الْمَدَاخَلَةُ فِي تَرَكَتِهِ

اذا (وَهَبَ ١٥٩٥) أَحَدَّ فِي (مَرَضَ مَوتِهِ ١٥٩٥) أَحَدَّ فِي (مَرَضَ مَوتِهِ ١٥٩٥) شيئًا لِأَحَدِ وَرَثَتِهِ وبعدَ وفاتِهِ لِم نَجْزِ ٱلوَرَثَةُ الباقونَ (فلا تَصِحُ ١١٠) تلكَ (الهِبَةُ ١٣٣) وأَمَّا لو وَهَبَ و (سَلَّمَ ٢٦٦ لا ٢٧٧) لِغَيْرِ ٱلوَرَثَةِ فَإِنْ كَالَّ ثُلْثُ (مالِهِ ١٢٦) مُساعِدًا لِتَهَامِ (المَوهُوبِ ٨٣٣) تَصِحُ و إِنْ لَم يَكُنْ مُساعِدًا وَلُم (نَجْزِ ٣٠٠) أَلُورَثَةُ الهِبَةَ تَصِحُ فِي المِقدَارِ المُساعِدِ ويكونُ المَوهُوبُ لهُ مَجَبُورًا على رَدِّ الباقي [انظر المادة ٣٠٣]

ُ عَلَىٰهُ مَادة ٨٨٠ ﴾ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) مَنِ ٱستُغرِقَتْ تَرَكَتُهُ (بالدُّ يونِ ١٠٨) (أَموالَهُ ١٢٦) لِوَارِثِهِ أَو لِغَيرِهِ و (سَلَّمَهَا ٢٦٢ ال ٢٧٧) ثُمَّ تُوُفِيَ فلِأَصحابِ الدُّيونِ إلِغاء (الْمَبِةِ ٣٣٣) و إِدْخَالُ أَموَالِهِ في (قِسْمَةِ ١١١٤) النُرُمَاء [انظر المادة ٧٣]

تحريراً في ٢٩ يُحرَّم سنة ١٢٨٩



بسم الله الرحمن الرحيم الله الرحمن الرحيم « أبعد صورة الحط الهايوني » (ليعمل بموجه)

الكتاب الثان

﴿ فِي الغَصْبِ والإِبْلافِ ويَشْتَسِلُ عَلَى مُقَدَّمَةٍ وَبَابَيْنِ ﴾ المُقَدِّمَةِ

﴿ فِي بِيانِ ٱلاصطلِاحاتِ الفَقِهِيَّةِ المَعلَّقَةِ ﴾ ﴿ بالفَصبِ والاتلافِ ﴾

﴿ مَادَةُ ٨٨١﴾ العَصْبُ هُوَ أَخَذُ (مَالِ ١٢٦) أَحَدِ وَضَبَطُهُ بِدُونِ (إِذْنِهِ٣٠٣ و٣٠٤) ويُقَالُ للآخِذِ غَاصِبٌ وللهالِ المَضْهُوطِ مَغُصوبٌ ولِصَاحِبِهِ مَغْصُوبٌ منهُ

﴿ مَادَةُ ٨٨٢﴾ ﴿ فِيمِهُ إِنْ الشَّيْمُ قَائِمًا فِي قِيمَةُ ٱلأَبْنِيَةِ أَوِ الْأَشْجَارِ حَالَ كُونِهَا قَائِمَةً فِي مَعَلِّهِ الْهُومَ أَنْ نُقُومَ الْأَرْضُ تَارَةً مِعَ الْأَبْنِيَةِ أَوِ الْأَشْجَارِ وَتَارَةً نُقُومٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً عَهُما فَالتّفَاضُلُ وَالتّفَاوُنُ الذي يَحْصَلُ بينَ الْقِيمِتَينِ هُوَ قِيمَةُ الأَبْنِيَةِ أَوِ الأَشْجَارِ قَائِمةً الأَبْنِيَةِ أَوِ الأَشْجَارِ قَائِمةً الأَبْنِيَةِ أَوِ الأَشْجَارِ قَائِمةً

﴿ مَادة ٨٨٣ ﴾ ﴿ قِيمةُ ١٠٤ ﴾ الشيء مَبْنَيًّا فِيَ قِيمةُ البِنَاءُ قَائِمًا

﴿ مَادَهُ ٨٨٤﴾ ﴿ قِيمَةُ ١٠٤﴾ الشيءُ مَقَلُوعًا ﴿ فِي قِيمَةُ أَنْقَاضِ ٱلْأَبْنِيَةِ بَعَدَ القَلْمِ أَو فِيمَةُ الأَسْجَارِ الْمَقْلُوعَةِ

﴿ مَادَةً ٥٨٠﴾ ﴿ قِيمَةُ ١٠٤ ﴾ الشيءُ حالَ كُونِهِ مُستَحِقًا لِلقَلْمِ فِيَ ٱلقِيمَةُ البَافِيَةُ بعدَ نَنزِيلٍ ﴿ أُجْرِبَةٍ ٤٠٤ ﴾ ٱلقَلْع ِ مِنْ ﴿ فِيمةِ ٱلمَقَلُوعِ ٨٨٤ ﴾

﴿ مَادَة ٨٨٦﴾ نُقْصِكُنْ الْأَرضِ هُوَ الْفَرْقُ وَالتَّفَاوْتُ الذي تَحْصَلُ بِينَ (أُجْرَبُهُا بِعَدَها

﴿ مَادَةِ ٨٨٧﴾ أَلْإِتَلَافُ مُبَاشَرَةً هُوَ إِنَلَافُ النِّيءِ بِاللَّالَٰتِ وِيقَالُ لِمَنْ فَمَلَهُ فَاعِلْ مُبَاشِرٌ

الله الله المادة ١٨٨ الماله الماله المسلم السبب المادة الله المادة المادة المادة المادة ويقال الفاعله المرفي شيء بفضي الى تلف شيء آخر على جري العادة ويقال الفاعله منسبب كما أنَّ من قطع حبل فنديل مُعلَّى يكونُ مبياً مُفضياً لسُفُوطِهِ على الأرض وأنكساره ويكونُ حبثة قد أَبْلَفَ الحَبْلَ مُباشَرة وكسر القنديل بَسَنْ وتلف ذلك السَّمْنُ يكونُ الفرا المدة ٢٠٠ السَّمْنُ يكونُ قداً تَلَفَ الظَّرْف مُباشَرة والسَّمْنَ تَسَبِّباً [انظر المادة ٣٠]

﴿ مادة ٨٨٩ ﴾ أَلتَقَدُّمُ هُوَ التَّنْبِيةُ والتَّوصِيَةُ بِدَفْع ِ الضَّررِ الْمُلحُوظِ وإِزَالَتِهِ قبلَ وُقوعِهِ



الباب الأول

﴿ فِي النَّمْسِ وَبَحْتُويَ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولِ ﴾ النَّمْسِ وَبَحْتُويَ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ ﴾

القصل الاول

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامِ النَّصْبِ ﴾

المنصوب المناه المناه المن ماحبه في مكان (المنصوب ١٨١) إن كان و (تَسلِيمُهُ ١٠٦١ له ٢٧٧) الى صاحبه في مكان (الفصب المم) إن كان موجُودًا وإن صادف صاحب المال الفاصب في بَلْدَة أخرے وكان المال الفصوب ممّنه فإن شآء صاحبه المعترقة أسترده مناك وان طلب ردة الى مكان الفصب فيصاريف نقل ومؤنة رديم على الفاصب [انظرالمادة ٢٠]

﴿ مادة ٨٩١ ﴾ كما أنّه يكزمُ أنْ يكونَ (الفاصِبُ ٨٩١) (ضامنًا ٤١٦) اذا استَهْلَكَ (المالِ ١٢٦) (المفصُوبَ ٨٨١) كذلكَ اذا تَلِفَ أو ضاعَ بتَمَدِّيهِ أو بِدُونِ تعدِّيهِ يكونُ ضامنًا أيضًا فإنْ كانَ مِنَ (القِيمِيَّاتِ ١٤٦) يكزمُ الفاصِبَ (قِيمتُهُ ١٥٤) في زمانِ الفصبِ ومكانِهِ وإنْ كانَ من (المِثْلِيَّاتِ ١٤٠) يكزمُهُ إعطاء مِثْلِهِ [انظر المواد ٢٠ و ٣١ و ٢٧]

﴿ مادة ٨٩٢ ﴾ اذا (سَلَّمَ ٢٢٢١٤ ٢٧٧) (الفاصيبُ ٨٨١) (عَيْنَ

١٥٩) (المَفْصُوبِ ٨٨١) فِي مَكَانِ (الغَصْبِ ٨٨١) فَيَبْرَأُ مِنَ (الفَصْبِ ٨٨١) فَيَبْرَأُ مِنَ (الضَّمَان ٤١٦)

﴿ الْمَادَةِ ٨٩٤﴾ لو (سَلَّمَ ٢٦٢ ال ٢٧٧) (الفاصِبُ ٨٨١) (عَيْنَ ١٥٩) (المَعْصُوبِ ٨٨١) الى صاحبِهِ في محلِّ يَخُونُ فِي فَلَهُ حَقَّ فِي عَدَم ِ قَبُولِهِ ولا بَبْرًأُ الفاصِبُ مِنَ (الضمان ِ ٤١٦) بهذه ِ الصورةِ

﴿ مادةُ ٥٩٥﴾ اذا أَعطى (الغاصِبُ ٨٨١) (قِيمَةُ ١٥٤) (المال ٢٢٦) (المَغصُوبِ ٨٨١) الذي تَلِفَ لصاحبِهِ ولم يَقبَلُهُ رَاجَعَ (الحاكِمَ ١٧٨٥) وأَمَرَهُ (بالقَبُولِ ١٠٢)

﴿ مَادَةُ ٨٩٦﴾ اذَا كَانَ (الْمَصُوبُ مِنَهُ ٨٨١) (صَبِيًّا ٩٤٣) وَرَدًّ (الفاصِبُ ٨٨١) اليه المَعْصُوبَ فإنْ كَانَ (مُمَيِّزًّا ٩٤٣) وأَهْلًا لحِفْظِ المالِ (يَصِيحُ ١٠٨) الرَّدُّ وإلاَّ (فلا ١١٠)

﴿ مادة ٨٩٧﴾ اذا كانَ (المَفصُوبُ ٨٨١) فَاكِهَةً فَتَغَبَّرَتْ عندَ (الفاصِبِ ٨٨١)كَأْنْ بَبِسَتْ فصاحبُهُ بالخِيارِ إِنْ شَاءَ ٱستَرَدَّ المَفصُوبَ (عَينًا ١٠٩) وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ ٤١٦) [انظر المادة ٣٠] ﴿ مادة ٨٩٨ ﴾ اذا غَيْرَ (الغاصِبُ ٨٨١) بعضَ أوصافِ (المَغَصُوبِ مِنهُ ٨٩٨) بِزِيادةِ شيءُ عليهِ مِن (مَالِهِ ١٢٦) (فالمفصوبُ مِنهُ ٨٨١) (مُخَيَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ أَعطَى (قِيمَةً ١٥٤) الرِّيادةِ واُستَرَدَّ المغصُوبَ (عِناً ١٥٩) و إِنْ شَاءَ (ضَمَّنَهُ ٢١٦) · مثلاً لو كان المغصُوبُ ثَوبًا وكان قد صَبَغَهُ الغاصبُ فالمغصُوبُ مِنِهُ مُخَيِّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ وكانَ قد صَبَغَهُ الغاصبُ فالمغصُوبُ مِنِهُ مُخَيِّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ النُّوبِ وَكَانَ قد صَبَغَهُ الغاصبُ فالمغصُوبُ مِنِهُ مُخَيِّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ النُّوبِ وَكَانَ قد صَبَغَهُ الغاصبُ فالمغصُوبُ مِنهُ مُخَيِّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ وَكَانَ قد صَبَغَهُ الغاصبُ فالمغصُوبُ مِنهُ مُخَيِّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ وَكَانَ قد صَبَغَهُ الغاصبُ فالمغصُوبُ مِنهُ مُناهِ وَاستَرَدً التَّوبَ عَنْ الطَّبْعِ واستَرَدً التَّوبَ عَنا [انظر المادة ٣٠]

﴿ مادة ٨٩٩ ﴾ اذا غَيْرَ (الغاصِبُ ٨٨١) (المالَ ١٢٦) (المَغصُوبُ لهُ . ٨٨١) جيثُ يَتَبَدَّلُ ٱسمُهُ يكونُ (ضامناً ٤١٦) وبَبقَى المالُ المَغصُوبُ لهُ . مثلاً لوكانَ المالُ المغصُوبُ حِنطَةً وجَعلَها الغاصِبُ بالطَّمْنِ دَقِيقاً يَضْمَنُ (قيمةَ ١٥٤) الحِنطَةِ ويكونُ الدَّقِيقُ لهُ كَا أَنَّ مَن (غَصَبَ ٨٨١) حَنْطَةً غيرِهِ وَزَرَعَهَا فِي أَرْضِهِ يكُونُ ضامناً للحِنطةِ ويحونُ الحصولُ لهُ [انظر المادة ٣٠]

 يَسيرًا يعني لم يكُنْ بالغا رُبْعَ قِيمةِ المغصُوبِ فَعَلَى الغاصِبِ ضَمَانُ نَقَصَانِ قِيمتِهِ و إِنْ كَانَ (فاحشًا ١٦٠) أعني إِنْ كانَ النَّقْصَانُ مساويًا لِرُبْعِ قِيمتِهِ او أَذِيدَ (فالمغصوبُ منهُ ٨٨١) (بالخِيَارِ ١١٦) إِنْ شآءَ ضَمَّنَهُ نقصانَ القيمةِ و إِنْ شآءَ ترَكَهُ للغاصِبِ وأَخَذَ منهُ تمامَ قيمته [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٠١ ﴾ الحالُ الذي هو مُساوِ (للفصبِ ٨٨١) في إِزَالَةِ التَصرُّفِ حُكْمُهُ حُكُمُ الفَصبِ كَمَا أَنَّ (المُستودَعَ ٢٦٤) اذا أَنكَرَ (الوديعةَ ٢٦٣) يكونُ في حُكْم (الفاصبِ ٨٨١) · وبعدَ الإنكارِ اذا تَلفَتِ الوديعةُ في يَدِهِ بلا تَعَدَّر يكونُ (ضَامناً ١٦٤) [انظر المادة ٥٠]

﴿ مَادة ٢٠٠ ﴾ لو خَرَجَ (مُلْكُ ١٢٥) أحد مِنْ يَدِهِ بلا قصد مثلاً لوسَقَطَ جَبَلٌ بما عليهِ مِن الرَّوضَةِ على الرَّوضةِ التي تَعَنَهُ يَبَعُ الأَقَلُ في (القمية ١٥٤) الأَكثَرُ يعني صاحبُ الأَرضِ التي قيمتُها آكثَرُ (يَضَمَنُ ١٤١) لصاحبِ الأَقلِ ويَتَملَّكُ تلكَ الأَرضَ مثلاً لوكانَ قبلَ الاُنهدام فيمةُ الرَّوضَةِ الفَوقَانِيَّةِ خَمْسَمائة وقيمةُ التحتانيَّة أَلْقًا يَضْمَنُ صاحبُ الثانية لِصاحبِ الأُولَى قيمتها ويَتملَّكُها كما اذا سقطَ مِن يدِ أَحَد يُولُونُ فِيمَنهُ النَّانِة لِصاحبِ الأُولَى قيمتها حَسْةُ فصاحبُ اللوُلوء يُعظِي الحَسة ويأخذُ الدُّجَاجَة انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ [وانظر المادة ٥٠]

﴿ مادة ٩٠٣ ﴾ زَوَائِدُ (المَعْصُوبِ ٨٨١) لصاحبِهِ واذا أَسْتَهْلَكُهَا (الْعَاصِبُ لَبُنَ الْحَبُوانِ (الْعَاصِبُ لَبُنَ الْحَبُوانِ (الْعَاصِبُ لَبُنَ الْحَبُوانِ

المفصوب او فلُوهُ الحاصلَينِ حالَ كونِ المفصوبِ في يدِهِ او ثَمَرَ البُستانِ المفصوبِ الذي حَصَلَ حالَ كونِ المفصوبِ في يدِهِ ضَمِنهَا حيثُ أَنَّهَا (أَموالُ المفصوبِ الذي حَصَلَ حالَ كونِ المفصوبِ في يَدِهِ ضَمِنهَا حيثُ أَنَّهَا (أَموالُ ١٢٦) (المفصوبِ منه ٤ مكذلكَ لو اغتصبَ أَحَدُ بَيْتَ غَلِ المَسلِ مع تَخلِهِ واستردَّهَا المفصوبُ منه أَخُذُ أَيضًا العَسلَ الذي حَصَلَ عند الفاصب [انظر المادة ٥٠]

﴿ مَادَة ٤٠٤ ﴾ عَسَلُ النَّحْلِ التي اتَّخَذَتْ في رَوْضَــةِ أَحَدِ مَأْوَّــك هو لِصَاحِبِ الرَّوضَةِ واذا أَخَذَ واستَهَلَكُهَا غَيْرُهُ (يَضمَنُ ٤١٦) [انظر المادة ٥٣]

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ المتعلقةِ (بغصبِ ١٨٨) (العَقَارِ ١٢٩) ﴾ ﴿ مادة ٩٠٥﴾ (المغصوبُ ٨٨١) إن كانَ (عَقَارًا ١٢٩) يَلزمُ

الناصب ١٠٥ عن المنصوب ١٨١ إن كان (عقارا ١٠١) يلزم (الناصب ١٨٨) رَدُّهُ الى صاحبه مِنْ دُونِ أَنْ يُغيِّرَهُ ويُنقِّصَهُ واذا طَرَأَ على (قيمة ١٠٤) ذلك العقار نقصان بِصُنع الناصب وفعله (يضمن ٢١٦) على (قيمتَهُ مثلاً لوهدَمَ احد معلاً من الدَّارِ التي (غَصَبَها ١٨٨) او انهدم بسبب سكناه وطراً على فيمتِها نقصان يضمن مقدار النقصان بسبب سكناه وطراً على فيمتِها نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدَّارُ مِنَ النَّارِ التي أُوقدَها الناصب يَضْمَنُ (قيمتَها مَنهُ الله الناصب يَضْمَنُ (قيمتَها مَنهُ الناصب النظر المادة ٣٦]

الله المرادة ٩٠٦ المناصب المن

﴿ مَادَهُ ١٠٧﴾ ﴿ لَو (غَصَبَ ١٨٨) أَحَدُ عَرْصَةَ آخَرَ وَزَرَعَهَا ثُمُ اسْتَرَدُّهَا صَاحِبُهَا (يُضَمِّنُهُ ١٠٤) (نَهُ صَانَ الأَرْضِ ١٨٨) الذي تَرَتَّبَ عَلَى ذِراعَتِهِ وَكَذَلك لو زَرَعَ أَحَدُ مُسْتَقِلاً العَرْصَةَ التي يَملِكُهُا (مُشْتَرَكاً ١٠٤٠) مع آخَرَ بلا (اذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) فبعد أَخْذِ حِصَّتِهِ مِنَ العَرْصَةِ يُضَمِّنُهُ (نُقصانَ حِصَّهِ مِنَ العَرْصَةِ يَاللّهُ مِنَ العَرْصَةِ يُصَانِّ مِنَ العَرْصَةِ يَعْمَى اللّهُ وَاعْتِهِ مِنَ الْعَرْصَةِ يَصَانَ حَصِيَّهِ مِنَ العَرْصَةِ يَعْمَى اللّهُ مِنْ العَرْصَةِ يَعْمَى اللّهُ مِنْ الْعَرْصَةِ يَعْمَى اللّهُ وَالْعَرْصَةِ عَلَيْهِ الْعَرْصَةُ الْعَرْصَةُ الْعَرْصَةُ الْعَرْصَةُ الْعَرْصَةُ اللّهُ الْرَقَ الْعَرْصَةُ اللّهُ الْعَرْصَةُ اللّهُ الْعَلَالَّةُ الْعَرْصَةُ اللّهُ اللّهُ الْعَرْصَةُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَرْصَةُ اللّهُ اللّهُ

₩ YF. 脉

الفصل الثالث

ُ ﴿ فِي بِيان ِحُكْمٍ عَاصِبِ الغاصِبِ ﴾

﴿ مادة ١٠٠ ﴾ غاصب الغاصب حُكمهُ حُكمُ (الغاصب ١٨٨) فاذا (غَصَب المناصب ١٨٨) فإذا (غَصَب المناصب المناصب (المال ١٢٦) المنصوب المنحص آخَرُ وأَ ثَلْقَهُ اوَ تَلَفَ فِي يَدِهِ (فَالمنصوبُ منهُ ١٨٨) (مُخيرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ (ضَمَّهُ ١٤٦) الغاصب الأول وإنْ شاء ضمَّن الغاصب الثاني ولهُ أَنْ يُضمِّن مقدارًا منهُ الأول والمقدار الآخر الثاني وبتقدير تضمينه الغاصب الأول فهو يرجع منهُ الأول والمقدار الآخر الثاني فليس للثاني أَنْ يَرْجع على الأول [انظر المادة ١٣] الحالثاني وأما اذا ضَمَّنهُ الثاني فليس للثاني أَنْ يَرْجع على الأول [انظر المادة ٣٥] ﴿ مادة ١١١ ﴾ (المال ١٢٦) (المنصوب المنصوب الأول بَبرأ وَحْدَهُ و إذا رَدَّهُ الى (المنصوب منهُ ١٨٨) ببرأ هو والأول

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ الْإِيْلَافِ وَبَحْنُويِ عَلَى ارْبِعَةِ فَصُولَ ۗ ﴾

القصل الاول

﴿ فِي (مُباشَرَةِ الإِثْلافِ ٨٨٧) ﴾

﴿ مَادَةُ ١٢ ﴾ ﴿ اذَا أَ تُلُفَ أَحَدُ (مَالَ ١٢٦) غيرهِ الذي في يَدِهِ او في يدِ أَمينهِ

قصدًا أو من غَير قصد (يَضْمَنُ ٤١٦) وأَمَّا اذا أَثَلَفَ أَحَدُ المَالَ (المنصوبُ منهُ (المنصوبُ على المُتلِفِ (المنصبِ وهو يَرجيعُ على المُتلِفِ والمن (المنطقِ الرَّجوعُ على المنطقِ الرَّجوعُ على الناصبِ [انظر المواد ٢٠ و ٩٢ و ٥٣)

﴿ مَادِهُ ٩١٣﴾ اذا زَالِقَ أَحَدُ وَسَقَطَ على (مالِ ١٢٦) آخَرَ وأَ ثُلْفَهُ (يَضْمَنُ ٤١٦) [انظر الموادِ ٢٠ و ٩٢ و ٥٣]

﴿ مَادَةَ ١١٤﴾ ﴿ لَوَأَ تُلَفَ أَحَدُ ﴿ مَالَ ١٢٦ ﴾ غيرِهِ على زَعْمِهِ أَنَّهُ مَالُهُ ﴿ مِالُهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالُو

ﷺ مادة ٩١٥ ﴾ لوجر أَحد ثَبَابَ غيرِهِ وشَقَهَا (يَضَمَنُ ١١٦) تَمَامَ (فَيمنِهَا ١٥٤) وأَمَّا لو تَشبَّتُ بها وانشقَّتُ بِجَرِّ صاحبِهَا يَضمَنُ نِصْفَ القيمة ب كذلك لو جَلَسَ أَحد على أَذَبال ثباب ونَهَضَ صاحبُهَا غيرَ عالم مجلُوسِ الآخرِ وأنشبَّتْ يَضَمَنُ ذلك نِصْفَ القيمة [انظر المادنين ٩٢٥]

﴿ مادة ١٦ ﴾ ﴿ اذا أَ تُلَفَ (صبي ٤٣) (مالَ ١٣٦) غيرهِ فيلزمُ (الضانُ ٤١٦) مِنْ مالِهِ و إِنْ لم يكن لهُ مَالٌ يُنْتَظَرُ الىحَال ِيَسَارِهِ وَلا يَضَمَنُ (وَلَيْهُ ٩٧٤) [انظر المواد ١٨ و ٢٠ و ٩٣ و ٣٠]

﴿ مَادَةُ ٩١٧﴾ ﴿ لُو أَطُرَأً أَحَدُ عَلَى (مَالَ ١٢٦) غيره نُقَصَانًا مِن جِهَةِ (القِيمة عِلَمُ الله تين ١٠٩٠) فَصَانَ القِيمة [انظر المادتين ١٠٩٠]

﴿ مَادَهُ ١١٨ ﴾ اذا هَدَمَ أَحَدُ (عَقَارَ ١٢٩) غيرِهِ كَالْحَانُوتِ وَالْحَانِ فصاحِبُهُ (بِالْحِيَارِ ١١٦) إِنْ شَاءَ تَوَكَ أَنْفَاضَهُ للهَادِمِ وَ (ضَمَّنُهُ ٤١٦) فصاحِبُهُ مَنْيًا ٨٨٣) وإِنْ شَاءَ حَطَّ مِن قِيمتِهِ مَبنيًا (قيمة ١٥٤) الأَنقاضِ وضمَّنَهُ القيمةَ الباقيةَ وأَخَذَ هو الأَنقاضَ ولكنْ اذا بناهُ (الفاصِبُ ٨٨١) كالاوّل فيبرأُ من الضهانِ [انظر المادنين ١٥٤٥]

الله مادة ١٩٠٠ الله الموقطع أحد الأشجار التي في رَوضة غيره بغير حق فصاحبُها (مُخيَّرُ ١١٦) إنْ شَاءَ أَخَذَ (فيمة الاشجار قائمة ١٨٨) وتَرَكُ فصاحبُها (مُخيَّرُ ١١٦) إنْ شَاءَ أَخَذَ (فيمة الاشجار قائمة (فيمتها مقطوعة الأشجار المقطوعة ، مثلاً لوكانت (فيمة ١٥٤) وأخَذَ المبلغ الباقي والاشجار المقطوعة ، مثلاً لوكانت (فيمة ١٥٤) الروضة حال كون الأشجار قائمة عَشَرَة آلاف وبيلا اشجار خسة آلاف وقيمة الاشجار الفين فصاحبُها بالخيار إنْ شاء تَرَكَ الأشجار المقطوعة القاطع وأخذ خسة آلاف وإنْ شاء أخذ ثلاثة آلاف والأشجار المقطوعة النظر المواد ١٩ و ٩٠ و٥٠]

﴿ مادة ٩٢١﴾ ليس للظلوم أَنْ يَظلِمَ آخَرَ بَمَا أَنَّهُ ظَلِمَ • مثلًا لو إِنَّ الْفَ زَيْدُ (مالَ١٢٦) عَمْرُو مُقَابِلَةً بَا أَنَّهُ أَتلَفَ مالَهُ يكونانِ (ضامنِين ٤١٦) وكذا لواً ثُلَفَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرُو الذي هو مِنْ قَبِيلَةٍ طَيِّ بِمَا أَنَّ بَكْرًا الذي هو مِنْ قَبِيلَةٍ طَيِّ بِمَا أَنَّ بَكُرًا الذي هُ أَنَّهُ مَنْ تَلْكَ اللَّهِ الذي أَ تُلْفَهُ كَمَا أَنَّهُ لَكُ مَنْهُمَا المَالَ الذي أَ تُلْفَهُ كَمَا أَنَّهُ لَكُ اللَّهِ الذي أَ تُلْفَهُ كَمَا أَنَّهُ لَكُ اللَّهِ الْفَلَا اللَّهُ أَنَّ يَصَرِفَهَا اللَّهِ الْفَلْوَ المُوادَ ١٩ و ٩٣ و ٥٣]

الفصل الثاني

﴿ فِي بيان ِ الإِتلافِ تَسَبُّنا ﴾

﴿ مادة ٩٢٢ ﴾ لواً تُلَفَ أَحَدُ (مالَ ١٢٦) الآخَوِ او نَقْصَ (قِيمتَهُ اللهُ مَا) (تَسَبُّ اللهُ مَا) الآخَوِ او نَقْصَانِ اللهُ الله

﴿ مادة ٩٢٣﴾ لو جَفَلَتْ دَابَّةُ أَحَدٍ مِنْ الآخَوِ وَفَرَّتْ فَضَاعَتْ لاَ يَخِو وَفَرَّتْ فَضَاعَتْ لا يَلزمُ (الضمانُ ٤١٦) وأمَّا اذا كانَ أَجْفَلَهَا قصدٌ فَيَضْمَنُ · وكذا اذا جَفَلِتِ

الدَّابَّةُمِنْصَوْتِ البُندُنقِيَّةِ التِيرَمَاها الصَّيَّادُ قَصْدًا للصَّيْدِفَوَقَعَتْوَ تَلِفَتْ او اَنكَسَرَ أَحَدُ أَ عْضَائِهَا فلا يَلزمُ الضَّمانُ · وامَّا اذا كانَ الصيَّادُ قد رَحَى البُندُقيَّةَ بِقَصْدِ إِجْفَالِهَا فَيَضْمَنُ واجع مادة ٩٣ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مَادَة ٤١٤ ﴾ ﴿ يُشْتَرَطُ التَّعَدِّي فِي كُونِ (النَّسَبِّبِ فِي الضَّرَرِ مشروطُ النَّصَانِ الْمُسَبِّبِ فِي الضَّرَرِ مشروطُ النَّصَانِ الْمُسَبِّبِ فِي الضَّرَرِ مشروطُ بِمَمَلَةِ فِعْلَا مُفْضِيًا الى ذلكَ الضَّرَرِ بغير حَقِّ · مثلاً لوحَفَرَ أَحَدُ فِي الطريقِ العامِّ بثرًا بلا (إذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) أُولِي الأَمْرِ وَوَقَعَتْ فَيهِ دَابَّةُ لاَخَرَ وتَلَفِّتُ العامِّ بثرًا بلا (إذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) أُولِي الأَمْرِ وَوَقَعَتْ فَيهِ دَابَّةُ لاَخَرَ وتَلَفِّتُ العامِّ بُرًا بلا (إذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) وتَلْفَتُ فَلا يَضْمَنُ أَو الطرالمادتين ٣٠٥٥]

﴿ مَادَةَ ٩٢٥ ﴾ لو فَعَلَ أَحَدٌ فِعُلاً يكُونُ (سبباً ٨٨٨) لِتِلَفِ شيءً فَالَ فِي ذَلْكَ الوقتِ فِعلُ الْحَتِيَارِيُّ يَعني إِنَّ شَخْصًا آخَرَ أَ تُلَفَ ذَلْكَ الشيءَ (مُباشِرَةً ٨٨٧) الذي هو صاحبُ الفِعلِ (مُباشِرَةً ٨٨٧) الذي هو صاحبُ الفِعلِ الاختِيارِيِّ (ضامنًا ٤١٦) راجع مادة ٩٠ [انظر المادة ٣٠]

الفصل الثالث

﴿ فِي مَا يَحِدُثُ فِي الطريقِ العَامِّرِ ﴾

﴿ مادة ٩٢٦﴾ كُلُّ أَحَدٍ (حَقْ المرورِ ١٤٢) في الطريقِ العَامِّ لَكُنْ بِشَرْطِ السَّلامَةِ . يَعني مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَضُرَّ غَيرَهُ بالحالاتِ التي

يُمكنُ التَّحَرُّزُ منها فلوسَقَطَ عن ظَهْرِ الحَمَّالِ حِمْلٌ وا تُلَفَ (مالَ ١٢٦) أَحَدٍ يَكُنُ التَّحَرُّزُ منها فلوسَقَطَ عن ظَهْرِ الحَمَّالِ حِمْلٌ وا تُلَفَ (مالَ ١٢٦) أَحَدٍ يَكُونُ الحَمَّالُ (ضامناً ١٦٦) وكذا اذا أَحْرَقَتْ ثِيَابَ أَحَدٍ كَانَ مَارًا في الطريق الشَّرَارَةُ التي طَارَتْ مِنْ ذُكَّانِ الحَدَّادِ حِبْنَ ضَرْبِهِ الحَدِيدَ فَيَضْمَنُ الطَّريقِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللّ

﴿ مَادَةُ ١٧٧ ﴾ لِيسَ لِأَحَدِ الجُنُوسُ فِي الطريقِ العَامِّ وَوَضَعُ شِي الْعَلَى وَاذَا فَعَلَ (فَيَضَمَنُ ١٤) فيه و إحدَاثُهُ بلا (إذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) أُولِي الأَمْرِ وَاذَا فَعَلَ (فَيَضَمَنُ ١٤) الضَّرَرَ وَالْحَسَارَ الذِي تَوَلَّدَ مَن ذلكَ الفَعْلِ بنا عليه لو وَضَعَ أَحَدُّ على الطريقِ العَامِّ الحَجَارَةَ وَأَدُواتِ العَمَارَةِ وَعَثَرَ بها حَيَوَانُ آخَرَ وتَلِفَ الطريقِ العامِّ شيئًا يُزْلَقُ بهِ كَالدُهْنِ يَضَمَنُ وَلَكَ لُوصَبُّ أَحَدُّ على الطريقِ العامِّ شيئًا يُزْلَقُ بهِ كَالدُهْنِ وَزَلِقَ بهِ حَيُوانٌ وَتَلِفَ يَضْمَنُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادة ٢٦٨ ﴾ لو سَقَطَ حائطُ أَحَدٍ وأُورَثَ غَيرَهُ ضَرَرًا لا يَلامَ (الضمانُ ٤١٦) ولكن لو كانَ الحائِطُ مائِلاً الى الانهدام أَوَّلاً وكانَ قد (بَنَّهَ ٨٨٩) عليه أَحد (ونَقدَّمَ ٨٨٩) بقولِهِ أهدِم حَائطَكَ وكانَ مَضَى (نَبَّهَ ٨٨٩) عليه أَحد (ونَقدَّمَ ١٨٨) بقولِهِ أهدِم حَائطُكَ وكانَ مَضَى وَقَتْ بمكنُ هَذَمُ الحَائطُ فيه يكزمُ الضَّمانُ ولكنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ النَبِهُ من أَصَحابِ حَقِّ (التَّقدُم والتَّنبيه ٨٨٩) أي اذا كانَ الحائطُ سَقَطَ على دارِ الحِيرَانِ فَيكزمُ أَنْ يكونَ الذي نُقَدَّمَ من سكَّانِ تلكَ الدارِ ولا يُفيدُ نَقَدَّمُ أَحَدٍ مِنَ الحَارِج ونَنبيهُ واذا كانَ قد انهدم على (الطَّريق الحَاصُ ١٤٦) فَيلزمُ أَنْ يكونَ الذي نَقَدَّمَ مِنْ لهُ (حَقُ المُرورِ ١٤٢) الحاصِ ١٥٥) فَيلزمُ أَنْ يكونَ الذي نَقَدَّمَ مِنْ لهُ (حَقُ المُرورِ ١٤٢) في ذلك الطريق وإن كانَ الانهِدامُ على الطريقِ العامِ فلكلّ في ذلك الطريقِ العامِ فلكلّ في ذلك الطريقِ العامِ فلكلّ في ذلك الطريق وإن كانَ الانهِدامُ على الطريقِ العامِ فلكلّ

أُحَدِ حِقُّ النَّقَدُّم ِ [انظر المادة ٥٣]

الفصل الرابع

﴿ فِي جِنَايَةِ الْحَيَوانِ ﴾

الفَّرَرُ الذي أَحَدَثَهُ الحَبَوانُ بنفسِهِ لا (يَضَمَنُهُ 171) أَحَدٍ ورَآهُ الحَبُوانُ بنفسِهِ لا (يَضَمَنُهُ 171) ماحبُهُ راجع مادة ٩٤ ولكن لو استَهلك حيوان (مالَ ١٢٦) أَحَدٍ ورَآهُ صاحبُهُ ولم يَمنعُهُ يَضمَنُ و يَضمَنُ صاحبُ التَّورِ النَّطوحِ والكَلْبِ العَقُورِ ما أَتَلَقَاهُ اذا (نَقَدَّمَ ٨٨٩) أَحَدُ من اهلِ محلَّتِهِ او قَر يَتِهِ بِقَولِهِ حافظُ على حَيَوانِكَ ولم يُحافظُ عليهِ [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٠ ﴾ لا (يَضمَنُ ٤١٦) صاحبُ الدَّابَةِ التي أَضرَّتْ بِيَدَيْهَا او ذَيلِها او رِجْلِها حالَ كَونِهَا في (مُلْكِهِ ١٢٥) راكبًا كانَ او لم يكُنْ [انظرالمادة ٩٤]

﴿ مَادة ٩٣١ ﴾ اذا ادْخَلَ أَحَدُ وَابَّنَهُ فِي (مُلْكِ ١٢٠) غيرِهِ (مُلْكِ ١٢٠) غيرِهِ (بِإِذَبِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) فلا (يَضمَنُ ٤١٦) جناً يَتَهَا فِي الصُّورِ التي ذُكِرَتْ فِي المَادَةِ آنِفًا حَبْثُ إِنَّهَا تُعَدُّ كَالْكَائِنَةِ فِي مُلْكِهِ وَإِنْ كَانَ أَدْخَلَهَا بدون إِذَن صاحبِهِ يَضمنُ ضَرَرَ ثلكَ الدَّابَةِ وخَسَارَهَا على كُلِّ حال يَعني حالَ كونِهِ راكبًا او سائقًا او قائدًا او مَوجُودًا عندَها او غيرَ موجودٍ وامًّا

لَوِ ٱنْفَلَتَتْ بنفسِهَا وَدَخلَتْ في مُلْكِ النبرِ وأَضرَّتْ فــلا يَضْمَنُ [انظرالمادنين ٩٤ و٥٣]

* همادة ٩٣٢ ﴾ لكل أحد (حَقُ المُوور ١٤٢) في الطريق العام مع حَيَوَانِهِ بناءً عليه لا (يَضَمَنُ ١٦٤) المارُّ راكبًا على حَيَوَانِهِ في الطُويقِ العامِّ الضَّرَرَ والحَسَارَ اللَّذَينِ لا يُسكنُ التَّحرُّزُ عنهُا · مثلاً لو انتشَرَ من رجل الدَّابَة غُبَارُ او طَيْنُ ولوَّتَ ثِيَابَ الآخَرِ اورَفَسَتُ بِرِجْلِها المُؤخَّرَةِ او لَطَمَتُ بِذِجْلِها المُؤخَّرَةِ او لَطَمَتُ بِذِجْلِها المُؤخَّرَةِ السَّمانُ ولكن يَضَمَنُ الرَّاكِبُ الضَّمانُ ولكن يَضَمَنُ الرَّاكِبُ الفَّمررَ والحَسَارَ الذهبِ وقع مِنْ مُصَادَمَتِهَا او لَطْمَة يديقَا او رأسها [انظر المادتين ٩٤ و٣٠]

﴿ مَادَةُ ٩٣٣﴾ ﴿ أَلَقَائِدُ ٩٣١ ﴾ و (السَّائِقُ ٩٣١) في الطريقِ العامِّ كالراكِبِ يَعني لا (يَضمنان ِ ٤١٦) إِلاَّ مَا يَضمنُهُ الراكِبُ مَن انضَّرَرَ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَةُ ٩٣٤ ﴾ ليسَ لِأَحَدِ حَقُّ تُوفِيفِ دَابَّتِهِ او رَبْطِهِا فِي الطريقِ العامِ بِنَاءَ عليهِ لو وَقَفَ او رَبَطَ أَحَدُ دَابَّتَهُ فِي الطريقِ العامِ يَضَمَّنُ جنايَتَهَا على كُلِّ حال سَوَا لا رَفَسَتْ بِيدِها او رِجْلِها او جَنَتْ بسائِرِ الوجُوهِ وَإِمَّا الْحَالُ الَّي أُعِدَّتُ لتوقيفِ الدّوابِ كَسُوقِ الدّوابِ وصل وَعُلْ وُتُوفِ دَوَابِ الْكُواءُ فُسْتُنَاةٌ [انظر المادة ٥٠]

﴿ مادة ٩٣٥﴾ مَنْ سَيَّبَ دَابَّتَهُ فِي الطرِيقِ العامِّ (يَضَمَنُ ٤١٦) الضَّرَرَ الذي أَحدَثَتَهُ [انظر المادة ٥٣] ﴿ مَادَة ٩٣٦﴾ لو دَاسَتْ دَابَّةٌ مَرَكُوبَةٌ لِأَحَدِ عَلَى شَيُّ بِيَدِهَا او رَجِلِهَا فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) او فِي مُلْكِ الغيرِ واتْلَفَتْهُ يُحَدُّ الراكِبُ قَد (أَتْلَفَ ذَلِكَ الشِيَّ مُباشَرَةً ٨٨٧) (فَيضَمَنُ ٤١٦) على كُلِّ حَالَ [انظرالمادة ٥٣]

﴿ مادة ٩٣٧﴾ لوكانتِ الدَّابَّةُ جَمُوحًا ولم يَقدرِ الرَّاكِبُ على ضَبْطِهَا وأَضرَّتُ لا يَلزمُ (الضَّمانُ ٤١٦)

﴿ مَلْكِهِ ١٢٥ ﴾ لو أَتلَفَتِ الدَّابَّةُ التي كَانَتْ قد رَبَطَهَا صَاحَبُهَا فِي الدَّابَةُ التي كَانَتْ قد رَبَطَهَا صَاحَبُهَا فِي مُلْكِ ذلك بلا (مُلْكِهِ ١٢٠) دَابَّةَ غيرِهِ التي أَتى بها صَاحِبُهَا ورَبَطَهَا فِي مُلْكِ ذلك بلا (إِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٠) لا يَلزمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) واذا أَتْلَفَتْ تلكَ الدَّابَّةُ دَابَةً صَاحِبُها [انظرالمادة ٣٠]

﴿ مَادَةَ ٩٣٩ ﴾ اذا رَبَطَ شخصانِ دابَّتَيْهِا فِي مَحَلِّ لَمَا حَقُّ الرَّبَطِي فيه ِ فَأَ تُلْفَتْ إحدى الدَّابَّتِينِ الأُخرى فلا يَلزمُ (الضمانُ ٤١٦) مثلاً لو أَ تُلْفَتْ دَابَّةُ أَحَدِ (الشريكينِ ١٠٤٥) في دارٍ دابَّةَ الآخَرِ عندَما رَبطاهُما في تلكَ الدَّارِ لا يَلزمُ الضَّمانُ

﴿ مادة ٩٤٠ ﴾ لورَبَطَا ثنانِ دابَّتِهِمَا في محلِّ لِيسَ لَهَا فيهِ حقُّ رِباطِ حَيَوَانَ وِاتْلَفَتْ دَابَّةُ الرَّابِطِ اوَّلًا دابَّةَ الرَّابِطِ مُؤَخَّرًا لا يَلزمُ (الضّمانُ ٤١٦) واذا كانَ الأَمْرُ بالعَكْسِ فيكزمُ الضَّمانُ [انظر المادة ٥٣]

في ٢٣ ربيعالآخر سنة ١٢٨٩

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ « بعد صورة الخط الهابوني » (ليعمل بموجبه ِ)

الكتاب التامع

﴿ فِي الحَجْرِ والأَرِكُواهِ والشُّفَعَةِ ويشتملُ على ﴾ ﴿ مقدَّمة وثلاثة ِ ابواب ِ ﴾

المقدمة

﴿ فِي الْإِصطِلَاحَاتِ الْفَقِهِيَّةِ الْمُتعَلَّقَةِ (بِالْحَجْرِ ١٤١) ﴾ ﴿ وَ(الْإِكْرَاهِ ١٤٨ و ١٤٩) وَ(الشَّفْعَةِ ١٠٠) ﴾

﴿ مَادَةُ ٩٤١﴾ الحَبْرُ هُو مَنْعُ شَغْصٍ مخصوصٍ عَنْ تَصَرُّفِهِ الْقُولِيِّ وَيَقَالُ لِذَلِكَ الشَّخص بعدَ الحَبْرُ مَحْبُورُ ا

﴿ مادة ٩٤٢﴾ أَلاإِذْنُ هُو فَكُ (الحَجْرِ ٩٤١) و إِسْقَاطُ حَقِّ المَنْعِ وَيُقَالُ لِشَخْصِ الذي أَذِنَ مأذُونٌ

﴿ مادة ٩٤٣ ﴾ الصَّغيرُ غَيْرُ الْمُنْدِ هُو الذي لا يَفْهَمُ (البَيْعَ ١٢٠) والشَّرَاء جالبًا لهُ ولا والشَّرَاء جالبًا لهُ ولا يُمنِّرُ (الغَبْنَ الفاحِشَ ١٦٠) مثِلَ أَنْ يَغشَّ سِنْ الفَشَرَة بخمسة مِنْ الغَبْنِ اليَسيرِ والطَّفْلُ الذي يُميِّزُ هذهِ المذكوراتِ يقالُ لهُ مَنْ الغَبْنِ اليَسيرِ والطَّفْلُ الذي يُميِّزُ هذهِ المذكوراتِ يقالُ لهُ مَنْ

مي ميز مي

﴿ مَادَةَ ١٤٤﴾ ﴾ المجنونُ على قِسمينِ أَحَدُهُمَا المجنونُ الْمُطْبِقُ وهوالذي جُنُونُهُ يَسْتَوَءِبُ جَمِيعَ أَوقاتِهِ والثاني هو المجنونُ غيرُ المُطْبِقُ وهو الذي يكونُ في بعضٍ الأَوقاتِ مجنوناً ويُفيقُ في بعضِهَا

﴿ مَادَةَ ٩٤٥ ﴾ المعتُوهُ هو الذي اخْتَلَّ شُعُورُهُ بحيثُ يكونُ فَهَمُهُ قليلاً وكلامُهُ مُجْتِلِطاً وتدبيرُهُ (فاسِدًا ١٠٩)

﴿ مادة ٩٤٦ ﴾ السَّفِيةِ هو الذي يَصِرِفِهُ (مَسَالَهُ ١٢٦) في غيرِ موضعِهِ وبُدْدَرُ في مَصَارفِهِ ويُضيِّعُ امْوَاللهُ ويُتلفِهَا بالإسرافِ والذينَ لا يزالونَ يَعْفلُونَ في أَخْذِهِمْ و إعطائهِمْ ولم يَعرفوا طريقَ نِجَادتِهِم وتمتَّعْهم بِجُسَبِ بَلاَهتِهِمْ وخُلُو ً قلوبِهِمْ يُعَدُّونَ ايصًا من السُّفْهَاء

﴿ مَادَةً ٧٤٧﴾ الرَّشيدُ هوالذي يَتَقيَّدُ بَمِحَافَظَةِ (مَالِهِ ١٢٦) ويَتَوَقَّى مِنْ (السَّفَةِ ١٤٦) والتَّبِذير

﴿ مادة ٩٤٨ ﴾ أَلا كُراهُ هو إِجْبَارُ أَحَدِ على أَنْ يَعمَلَ عَمَلًا بِغِيدٍ حق من دُونِ وضاهُ بالإخافَةِ ويقالُ لهُ للْكُرْهُ (بفتح الراء) ويُقالُ لِمَن أُجْبَرَ مُجْبِرٌ ولذلكَ العمل مُكْرَةٌ عَلَيهِ وللشيء المُوجِبِ الْحَوْفِ مُكْرَةٌ بهِ

﴿ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللّ

فقط كالضّرب والحَبْس

﴿ مادة ٩٥٠ ﴾ الشَّفْعَةُ فِي تَمَلَّكُ (الْمُلْكِ ١٢٥) المُشتَرى بِمِقْدَارِ (الْمُلْكِ ١٢٥) المُشتَرى بِمِقْدَارِ (الثَّمَنِ ١٥٢)

﴿ مادة ١٥١ ﴾ الشَّفِيعُ هو مَنْ كَانَ لَهُ حَقُّ (الشُّفْعَةِ ١٩٠)

﴿ مادة ٩٥٢ ﴾ المشفوعُ هو (المُقَارُ ١٢٩) الذي تَمَلَّقَ به ِ حقُّ (الشَّفْعَة ِ ٩٠٠)

﴿ مادة ٩٥٣﴾ المشفوعُ به هو (مُلْكُ ١٢٥) (الشَّفِيع ِ ٩٠١) الذي كانَ به (الشَّفْعَةُ ٠٩٠)

﴿ مادة ٩٥٤ ﴾ الحَلِيطُ هوبمعنى المُشَارِكِ فِي حقوقِ (المُلُكِ ١٢٥) كَحِصَّة ِ المَاءُ والطريق

﴿ مادة ٩٥٥﴾ الشَّربُ الحَاصُ هوحَقُ شُرْبِ الماء الجاري الهخصوصِ اللهُ المعامَّةُ الماء المعامَّةُ فليسَ الأشخاصِ المعدُودَةِ وأَمَّا أَخْذُ الماء من الأنهُرِ التي يَنتَفِعُ بها العامَّةُ فليسَ من قَبِيلِ الشُّربِ الحَاصِ

﴿ مادة ٩٥٦ ﴾ الطَّرِيقُ الحَاصُّ هو الزُّقَاقُ الذي لا يَنفُذُ

الباب الاول

﴿ فِي بِيانِ المُسَائِلِ المُتعلَّقِةِ (بَالْعَجْرِ ١٤١) وينقسمُ ﴾ ﴿ الى أَربعة ِ فُضُول ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ صِنْوفِ (المعجورينَ ٩٤١) وأحكامهِم ﴿

﴿ مادة ٩٥٧ ﴾ (الصَّغيرُ ٩٤٣) و (المجنونُ ٩٤٤) و (المعتوهُ ٩٤٠) (محْجُورُونَ ٩٤١) لِذَاتهم [انظرالمواد ١٩٨١و٢١و٢٦]

﴿ مادة ٩٥٨ ﴾ (للحاكِم على (السَّعيهِ على السَّعيهِ السَّعيهِ السَّعيهِ على السَّعيهِ على السَّعيهِ السَّعيهِ على السَّعيهِ السَّعيهِ على السَّعيهِ السَّعيهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

﴿ مادة ٩٥٩ ﴾ (للحاكِم ِ ١٧٨٥) أَنْ (يَحْجُرَ ٩٤١) على المديون بِطلَبِ الغُرَمَاء [انظر المادة ٢٦]

﴿ مادة ٩٦٠ ﴾ (المحبُورُونَ ٩٤١) الذينَ ذُكِرُوا في الموادِّ السابقةِ وإنْ لم يُعتَبَرُ تَصَرُّفُهُمُ القَولِيُّ لَكُنْ (يَضمَنُونَ ٤١٦) حَالاً الضَّرَرَ والحِسارَةَ اللَّذِينِ نِشاً امن فعلْهِم · مثلاً يلزمُ الضمانُ على الصبيِّ إذا أَ تلَفَ مالَ الغيرِ وإنْ كانَ (غيرَ مُميِّزِ ٩٤٣) [انظر المادة ٥٠]

﴿ مادة ٩٦١﴾ اذا (حُجِرَ ٩٤١) (السَّفِيهُ ٩٤١) والمديونُ من طَرَفِ (الحاكِم ِ ١٧٨٥) يُشهِدُ ويُعلِنُ الناسَ بِبِيَان ِ سَبَبِهِ

﴿ مَادَة ٩٦٢ ﴾ لا يُشتَرَطُ حُضُورُ مَن أُرِيْدَ (حَجُرُهُ ا ٩٤) من طَرَف (ا لَمَاكُن يُشتَرَطُ مَن أُرِيْدَ (حَجُرُهُ عَيابًا ايضًا ولكن يُشتَرَطُ وَصُولُ خَبَرِ الْحَجْرِ الى ذلكَ المحجُورِ ولا يكونُ محجورًا ما لمْ يَصِلُ اليهِ

خَبَرُ أَنَّهُ قَـد خُمِرَ عليهِ وتكونُ (عُقُودُهُ ١٠٣) وأَقَارِيرُهُ مُعتبَرَةٌ الى ذلكَ الوفت

﴿ مادة ٩٦٣﴾ لا (يُحْجَرُ ٩٤١) على الفاسِقِ بَجَرَّدِ سَبَبِ فِسْقَهِ مَا لَمْ بُنَذِرْ ويُسرفْ فِي (مالهِ ١٢٦)

﴿ مَادَةَ ١٦٤﴾ ﴿ لَيُحْجَرُ ١٤١) على بَعْضِ الأَشخاصِ الذينَ تكون مَضَرَّتُهُم للعُمومِ كالطبيبِ الجاهِلِ لكنَّ المُرَادَ هُنَا مِن الحَجْرِ المنعُ مِن إِجْرَاءِ العَمَلِ لا مَنْعُ التَصرُفاتِ القَوْلِيَّةِ [انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢٦]

﴿ مَادَةَ ٩٦٥ ﴾ اذا اشْتَغَلَ أَحَدٌ بَصَنِعةِ اوْ نِجَارَةٍ فِي سُوْقِ فَلِيسَ لِأَرْبَابِ هَذِهِ الصَّنَعَةِ او التِجَارَةِ أَنْ يَحَجُرُوهُ وَيَمْعُوهُ مَنِ اشْتَغَالِهِ بَهْذِهِ الصَّنْعةِ او التَّجَارَةِ قَائِلِينَ إِنَّهُ يَطُوأُ عَلَى (رِبْجَنَا ١٠٥٨) وكَسَبِنَا خَلَلْ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ التي نَعلَقُ (بالصَّغيرِ ١٤٣) ﴾ ﴿ و (المجنونِ ١٤٤) و (المَعنُّوهِ ١٤٥) ﴾

﴿ مادة ٩٦٦﴾ (لا تَصِحُ ١١٠) تَصَرُّفَاتُ (الصغيرِ غيرِ المُميِّزِ ٩٤٣) القَولِئَةُ و إِنْ (أَذِنَ ٣٠٣ و ٣٠٤) لهُ (وَ لَيْهُ ٩٧٤)

﴿ مادة ٩٦٧﴾ يُعتَبَرُ تَصَرُّفُ (الصَّغيرِ المميِّزِ ٩٤٣) اداكانَ في حقّهِ نَفَعْ مَحْضُ و إِنْ لم (يأْذَنْ ٩٤٢) به ِ (الوَلَيُّ ٩٧٤) ولم (يُجِزْهُ ٣٠٣ و ٣٠٤)

(كَفَّبُول ِ ١٠٠) (الهَدِيَّةِ ٨٣٤) و (الهِبَةِ ٨٣٣) ولا يُعتبِرُ تَصَرُّفُهُ الذي هِو في حقِّهِ ضَرَرٌ تَعَفُّ و إِنْ أَذِنَهُ بذلك وليُّهُ وأَجَازَهُ كَأَنْ يَهِبَ لِآخَرَ شَيْئًا وأَمَّا ﴿ الْمُقُودُ ١٠٣ ﴾ الدَّائِرِةُ بينَ النَّفِعِ والضرَرِ في الْأَصِلْ فَتَنَعَقِدُ ﴿ مَوقُوفَةً ١١١) على إجازة وَليْهِ · وَوَلَيْهُ (مُغَيَّرُ ١١٦) بِـفِ إَعْطَاء الإَجَازِةِ وَعَدَمِهَا فَإِنْ رَآيَهَا مُفِيدَةً فِي حَقِّ (الصَّغيرِ ٩٤٣) أَجَازَهَا وَ إِلَّا فِلْا • مثلاً اذا باع ١٢٠) الصغيرُ المُميّزُ (مالاً ١٢٦) بلا إذْن يكونُ نَفَاذُ ذلكَ البيع مَوَةُوفًا على إجازَةِ وَلِيِّهِ وإِنْ كَانَ قد باعَهُ بأَزْيَدَ من (يُونِهِ ١٥٢) لِإِنَّ عَقْدَ البيع من المُقُودِ الْمُتَرَدِّدةِ بينَ النفع والضرَّم في الأَصْل ﴿ مَادة ٩٦٨ ﴾ (للولي ٩٧٤) أَنْ (يُسَلِّمَ ١٢٦١ ل ٢٧٧) (الصَّغيرَ الْمُهَيِّزَ ٩٤٣) مِقْدَارًا مِن (مَالِهِ ١٢٦) و (يَأْذَنَ ٩٤٢ و٣٠٣ و٣٠٤) لَهُ بِالتِّجَارَةِ لِأَجْلِ التَّجْوِبَةِ فَاذَا تَعَقَّقَ ﴿ رُشْدَهُ ١٤٧ ﴾ دَفَعَ وسَلَّمَ اليهِ باقى أمواله

﴿ مادة ٩٦٩ ﴾ (العَفُودُ ١٠٣) المُكَرَّرَةُ التِي تَدُلُّ عَلَى أَنَهُ قُصِدَ مِهَا (الرِّبِحُ ١٠٥٨) فِي (إِذْنَ ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) بالأُخْذِ والإِعْطَاء بَهُا (الرِّبِحُ ١٠٥٨) والشّعَرِ أَوْ قَالَ لَهُ مَثْلًا لَوْ قَالَ (المولِيُّ ٩٧٤) (للصّغِيرِ ٩٤٣) (بيغ ١٢٠) والشّرَاء وأَمَّا أَمْرُ الولِيْ بِعْ والشّرَاء وأَمَّا أَمْرُ الولِيْ الصّبِيّ والشّراء وأَمَّا أَمْرُ الولِيْ الصّبِيّ بإجراء عقد واحد فقط كقوله له أذهب الى السّوق واشتر الشيّ الفلانيّ أو بِعهُ فليسَ بإذْنِ بل إنّما يُعَدُّ مِن قَبِيلِ استخدام الصّغير (توكيلاً الفلانيّ أو بِعهُ فليسَ بإذْنِ بل إنّما يُعَدُّ مِن قَبِيلِ استخدام الصّغير (توكيلاً ١٤٤٩) على ما هو (المُتعَارَفُ والمُعتَادُ ١٣٦ل ٣٨ و ١٤١٠ه)

الله المراق المراق ومكان ولا يَتَغَمَّرُ (إِذْ نُ ١٤٠ و ١٠٠ و الوراء و ١٠٠ و أَذِنَ الوَلِيُّ (مَا ذُونَا ١٤٠) يوماً او شهراً يكونُ (مَا ذُونَا ١٤٠) على الإطلاق و بَعِقَى مُستَمرًا على ذلك الإذن ما لم (يَحْبُونُ وَ ١٤٠) الولِيُّ و وَكُذَا لو قَالَ لهُ مِنْ وا شَتَر في السُوق الفلائي يكونُ مأذوناً في كلِّ مِكان و وكُذا لو قالَ لهُ مِنْ وا شَتَر (المالَ ١٠٠) الفلائي فله أن بَيعِ ويَشتَري كل جِنْس مِنَ المال

﴿ مَادَةَ ١٧١﴾ ﴾ كما يكونُ (الإِذْنُ ١٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) صَرَاحَةً بكونُ دَلالةً ايضًا · مثلاً لوراً ي (الوليُ ١٧٤) (الصَّنهِرَ المُميِّزَ ٩٤٣) (يَبيعُ ١٢٠) ويَشْتِري ولم بَهْخَهُ وسَكَتَ يكونُ قد أَذْنِهُ دَلالةً [انظرالمَادة ٢٧]

﴿ مَادِهُ ٩٧٢ ﴾ لَو (أَذِنَ ٩٤٢ و٣٠٣ و٣٠٠) (الصغير ٩٤٣) من قِبَلَ (وَلِيَّهِ ٩٧٤) بِكُونُ فِي الْجُصُوصَاتِ الدَاخِلَةِ تَحْتَ الإَذِن عَبْرَلَةِ (البَّالَغ ١٩٨٥ ل ١٨٧) وتكونُ (عُقُودُهُ ١٠٣) التي هِي (كَالِبِيعِ ١٢٠) والشَّرَاء مُعْتَبَرَةً

﴿ مَادَةُ ٩٧٣﴾ ﴿ (لَلْوَلِيِّ ٩٧٤) أَنْ (يَجِجْرَ ٩٤١) (الصَّغْيِرَ ٩٤٣) بعدَ مَا (أَذِنَهُ ٩٤٣ و ٣٠٣ و ٣٠٤) و (بُبْطِلَ ١١٠) ذلك الاذِنَ وَلَكُنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَجِجُرُهُ عَلَى الوَجْهِ الذِي أَذِنَهُ به مَ مَثْلًا لُو أَذِنَ الْهِبَغْيْرَ وَلَيْهُ إِذْنَا عَامًا فصارَ ذلكَ معلوماً لِأَ هل مُوقِهِ ثُمَّ أَرادَ أَنْ يَجِجُرَ عليهِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الحَجْرُ ايضاً عَامًا فَيَصِيرُ مَعْلُوماً لِأَ كُثْرِ أَهِلِ ذلكَ السُّوقِ و (لا يَعْمِيحُ ١١٠) تحجُّرُهُ عليه ِ بمحضّرِ رَجُلَيْن ِ او ثلاثة ِ في دارهِ

الرَّمِيُّ الذِي اَخْتَارَهُ أَبُوهُ وَنَصَبَهُ فِي حَالَ حِياتِهِ اذَا مَاتَ ابُوهُ وَاللَّا الوَصِيُّ الذِي اَخْتَارَهُ أَبُوهُ وَنَصَبَهُ فِي حَالَ حِياتِهِ اذَا مَاتَ ابُوهُ وَاللَّا الوَصِيُّ الْخَتَارُ فِي حَالَ حِيَاتِهِ اذَا مَاتَ وَابِعاً جَدُّهُ الوَصِيُّ الذِي نَصَبَهُ الوَصِيُّ الْخَتَارُ فِي حَالَ حَيَاتِهِ اذَا مَاتَ وَابِعاً جَدُّهُ الصَّحِيحُ أَي أَبُ أَبِ الصَّغِيرِ او أَبُ أَبِ الأَبِ وَالمَسَا الوَصِيُّ الذي اللّهِ اللّهِ وَالْمَعِيرِ او أَبُ أَبِ الأَبِ وَالمَسَا الوَصِيُّ الذي نَصَبَهُ هذا الصَّحِيحُ أَي أَبُ أَبِ الصَّغِيرِ او أَبُ أَبِ اللّهِ وَالْمَعِيْ الذي نَصَبَهُ هذا الصَّحِيحُ أَي اللّهِ وَنَصِبَهُ فِي حَالَ حَيَاتِهِ وَالْمَوْمِ الوَصِيُّ الذي نَصَبَهُ هذا الوَصِيُّ المنصوبُ مِن قِبَلَهِ أَمَّا اذَا الْوَصِيُّ المنصوبُ مِن قِبَلَهِ أَمَّا اذَا الْوَصِيُّ المنصوبُ مِن قِبَلَهِ أَمَّا اذَا الْمَالِمُ المُولِي الْمُولِي اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الْمُولِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

﴿ مادة ٩٧٥ ﴾ (للحاكم ١٧٨٠) أَنْ (يَأْذَنَ ٩٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٠) (للصغير المُميِّز ٩٤٣) عند امتناع (الوليِّ ٩٧٤) الذي هو أَفْدَمُ منهُ عن الاذن اذا رأَى في تَصَرُّفِهِ مَنفَعةً وليسَ لِلوَليَّ الآخَرِ أَنْ (يَحْجُرَهُ ٩٤١) عليه بعد ذلك

﴿ مادة ٩٧٦﴾ اذا تُوُفِّيَ الوَلَيُّ الذي جَمَلَ الصَّغيرَ (مأْذُونًا الْحَامَ ِ بُوفَاتِ وَلاَ مَرْدُونًا الْحَامَ ِ بُوفَاتِ وَلا بَبَطُلُ إِذْنُ الْحَامَ ِ بُوفَاتِ وَلا بَعَلُ إِذْنُ الْحَامَ ِ بُوفَاتِ وَلا بَعَرُاهِ [انظر المادة ٥٠]

﴿ مادة ٩٧٧ ﴾ (الصَّغيرُ ٩٤٣) المأذونُ مِن (حاكم ١٧٨٥) يجوزُ أَنْ (بُحجَرَ ٩٤١) عليهِ من ذلكَ الحاكم او مِنْ خَلَفِهِ وليسَ لِاَّ بيْهِ او غيرِهِ مَنَ الأَولِياء أَنْ بَحجُرُ عليهِ عندَ موتِ الحاكم ِ او عَزْلِهِ ﴿ مادة ٩٧٨﴾ (المعتُوهُ ٩٤٠) هو في حُكْم (الصَّغيرِ الْمُدِّزِ ٩٤٣) ﴿ مادة ٩٧٩﴾ (المجنونُ النَّطْبِقِ ٩٤٤) هو في حُكْم (الصَّغيرِ غَيْرِ المُميَّزِ ٩٤٣)

﴿ مَادَةَ ٩٨٠ ﴾ تَصَرُّفَاتُ (الْمِنُونِ غَيْرِ الْمُطْبِقِ ٩٤٠) في حَالَ ِ إِفَاقَتِهِ كَنْصَرُّفِ (الْعَاقِلِ ٩٤٧)

﴿ مادة ٩٨١ ﴾ لا ينبغي أَنْ يُسْتَعَمِلُ فِي إعطَاء الصبيّ (مَالَهُ ١٢٦) عندَ (بُلُوغِهِ ١٩٨٥ له ٩٨٧) بَلْ يُجَرَّبَ بِالتَّأَ نِي فَإِذًا تُحْقِقَ كُونُهُ (رَشِيدًا ١٤٧) تُدفَعُ حينئذِ اليهِ أَمُوالُهُ

﴿ مادة ٩٨٢ ﴾ اذا (بَلَغَ ١٩٨٥ ال ٩٨٧) الصَّبِيُّ (غيرَ رَشيدٍ ٩٤٧) فلا تُدْفَعُ البهِ (أَموالُهُ ١٢٦) مَا لمْ يُتَحَقَّقُ (رُشْدُهُ ٩٤٧) ويُمنَعُ من التَّصَرُّفِ كما في السَّابِق

﴿ مَادَةُ ٣٨٣ ﴾ (وَصِي ٤٧٤) (الصَّغيرِ ٩٤٣) اذا دُفِعَ اليهِ (مَالُهُ ١٢٦) قَبْلَ ثُبُوتِ (رُشْدِهِ ٩٤٧) فَضَاعَ المالُ في يَدِ الصَّغيرِ او أَ تَلَفَهُ الصَّغيرُ يَصِيرُ الوصيُّ (ضَامَنًا ٤١٦)

﴿ مادة ٤٨٤ ﴾ اذا (أُعطِيَ ٢٢٢ ل ٢٧٧) (الصَّغيرِ ٩٤٣) (مَالُهُ ١٢٦) عندَ (بُلُوغِهِ ١٩٨٠ ل ١٨٩) ثُمَّ تَخُفِّقَ كُونُهُ (سَفِيها ٩٤٦) (بُحجَرُ ٩٤١) عليه ِ من قبِل ِ (الحاكِم ِ ١٧٨٥)

﴿ مادة ٩٨٥ ﴾ يُنْبُنُ حَدُّ الْبُلُوغِ بِالاَمِحْتِلَامِ والاَمِحْبَالِ وِالمَرْحُبَالِ وِالمَرْحُبَالِ

﴿ مَادَةَ ٣٨٦ ﴾ مَبْدُأُ سِنِ البُلْوَعِ فِي الرَّجُلِ اثْنَتَا عَشَرَةً حَنَةً وَفِي الرَّجُلُ اللَّهُ مِنْ عَشَرَةً سَنَةً واذا أَكُلَ الرَّجُلُ المُرَاقِيَّ وَإِنْ أَكْمَلَتِ المَرَّةُ تِسْمًا وَلَمْ تَبَلُغُ يَقَالُ لَمَا الرَّاقِيُّ وَإِنْ أَكْمَلَتِ المَرَّةُ تِسْمًا وَلَمْ تَبَلُغُ يَقَالُ لَمَا المُراهِقَةُ الى أَنْ بَبِلُغًا

﴿ مَادَةَ ٩٨٧ ﴾ مَنْ أَدْرَكَ سِنَّ (البُلُوغِ ٩٨٠ و٩٨٧) ولم تَظْهَرُ فيهِ آثَارُ البُلُوغِ يُمَدُّ بالغِا حُكُماً

﴿ مادة ٩٨٨ ﴾ (الصَّغيرُ ٩٤٣) الذي لم يُدْرِكُ مَبْداً سِنِّ (البُّلُوغِ ِ ١٩٨٠ (١٤١ (ادِّعَى ١٦١٣) البُلُوغَ َ لِإ يُقبَلُ

﴿ مادة ١٨٩ ﴾ اذا (أقر ١٠٧١) (المراهين ١٨٦) او (المراهية ٢٨١) في حُضُور (الحاكم ١٧٨٥) (بلوغه ١٨٥ له ١٨٧) فإن كانت جُنَّةُ ذلكَ المُعْقِرِ غيرَ مُحَمَّلَة للبُلُوخِ وكانَ ظاهرُ الحالِ مُكَذِبًا لهُ إِلَّا جل ذلكَ فلا يُصدَّقُ وإن كانت جُنَّتُهُ نَعَمَّلُ البُلُوخَ ولم يُكذّبه ظاهرُ الحال يُصدَّقُ وتكونُ (عُقودُهُ ١٠٣) وأقاريرُهُ نافذة مُعتبَرة ولواراد بعد ذلك أن (يَفستُ وتكونُ (عُقودُهُ ١٠٣) وأقاريرُهُ نافذة مُعتبَرة ولواراد بعد ذلك أن (يَفستُ البُلُوغ لم أكن بالله فلا يُلتَفَتُ الى قولِهِ [انظر المادة ١٠٠]



الفصل الثالث

﴿ فِي (السَّفيهِ ٩٤٦)(المَحْبُور ٩٤١) ﴾

﴿ مَادَةَ ٩٩٠﴾ (السَّفِيةُ ٩٤٦) (المحجورُ ٩٤١) هو في المعاملاتِ (كالصَّغيرِ الْمُيزِ ٩٤٣) ولكَانِّ (وليَّ ٩٧٤) السَّفيهِ (الحاكِمُ ١٧٨٥) فقط وليسَ لِأَبيهِ وجَدِّهِ وأَوصيَائِهِ عليه: حقُّ ولَايَةٍ

﴿ مَادَةَ ٩٩١﴾ تَصَرُّفَاتُ (السَّفيهِ ٩٤٦) التي نَتَعَلَّقُ بالمعاملاتِ القَوْلِيَّةِ الواقعةِ بعد (الحَجْرِ ٩٤١) ولكنَّ تَصَرُّفاتِهِ قَبْلَ الحَجْرِ كَتَصَرُّفاتِ سَائُو الناسِ

﴿ مَادَةَ ٩٩٢﴾ ﴿ يُنْفَقُ عَلَى (السَّفيه ِ ٩٤٦) (المحجُورِ ٩٤١) وعلى مَنْ لَزِمِتْهُ نَفَقَتْهُمْ مِنْ (مَالِهِ ١٢٦)

﴿ مَادَةَ ٩٩٣﴾ اذا (باعَ ١٢٠) (السَّفيةُ ٩٤٣) (الهُعِجُورُ ٩٤١) شيئًا من (أَموَالِهِ ١٢٦) فلا يكونُ بيعُهُ (نافِذًا ١١٣) ولكنْ اذا رأَى (الحاكمُ ١٧٨٥) فيهِ مَنْفَعَةً (فَيُجُيزُهُ ٣٠٣)

﴿ مَادَةَ ٩٩٤﴾ ﴿ لَا يَصِحُ ١١٠) (إِقْرَارُ ١٥٧٢) (السَّفيه ١٤٢) (السَّفيه ١٤٢) (السَّفيه ١٤٢) (الحجُورِ ١٤١) (الحجُورِ ١٤٨) لَآخَرَ مُطْلَقًا يَعني ليسَ لَا قِرارهِ نَا ثَيْرٌ فِي حقِّ (أَمَوَالِهِ ١٢٦) الموجودة في حقِّ (الحَجْرِ ١٤١) والحادثة يَعدَهُ

﴿ مادة ٩٩٥﴾ حُقُوقُ الناسِ التي هي على (المحجورِ ٩٤١) تُؤدُّ كَ من (مالهِ ١٢٦)

﴿ مَادَة ٩٩٦﴾ اذا استَقْرَضَ (السَّفية ٩٤٦) (المعجُورُ ٩٤١) دَرَاهِمَ وصَرَفَهَا فِي نَفَقَتِهِ فَإِنْ كَانَ صَرْفَهُ إِيَّاهَا بِالمعروفِ أَدَّاهَا (الحَاكِمُ ١٧٨٥) مِن (ماله ١٢٦) و إِنْ كَانَ صَرْفًا زَائدًا على القَدْرِ المعروفِ يُؤدِّي مِقدَارَ نَفَقَتِهِ و (بُبطلُ ١١٠) ازَّائدَ عليها

﴿ مَادَة ٩٩٧﴾ عند صَلاَح ِ حالَ (السَّفيهِ ٩٤٦) (المحجُورِ ٩٤١) يُفَكُّ (حَجْرُهُ ٩٤١) مِنْ قِبَلِ (الحَاكِم ِ ١٧٨٥) [انظر المادة ٢٣]

الفصل الرابع

﴿ فِي الْمُديونِ (الْمَحْبُورِ ١٩٤١) ﴾

﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لو ظَهَرَ عِنْدَ (الحاكِم ١٧٨٠) مُمَاطَلَةُ المديونِ في أَداء (دَينِهِ ١٥٨) حَالَ كُونِهِ مُقتدرًا وطَلَبَ الغُرَمَاءُ (بَيعَ ١٢٠) (مالهِ ١٢٦) وتأدينَةِ دَيْنِهِ (حَجَرَ ١٩١) الحاكمُ مالَهُ واذا امتنعَ مِنْ بَيعِهِ وتأدينَةِ الدّينِ باعهُ الحاكمُ وأدّى دَيْنَهُ فَيَبدأُ بما يَعْهُ أَهْوَنُ في حقّ المديونِ بتقديم باعهُ الماكمُ وأدّى دَيْنَهُ فَيَبدأُ بما يَعْهُ أَهْوَنُ في حقّ المديونِ بتقديم (النّقودِ ١٣٠) أولاً فإنْ لم قَفِ (فالعُرُوضُ ١٣١) وإن لم تَف العُرُوضُ ايضاً (فالمَقَارُ ١٧٩)

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ المديونُ المُفلِسُ الذي (دَينُهُ ١٠٨) مُساو ﴿ لِمَالِهِ ٢٣٦ ﴾

او أَزْيَدُ ادا خَافَ غُرَمَاؤُهُ ضِياعَ مَالِهِ بِالتِّجَارَةِ او أَنْ يَهْزِمَهُ او يَجْعَلَهُ بِأُسمِ غَيْرِهِ وراجعوا (الحاكم في (حَجْرِهِ ١٤١) من التصرُّفِ في مالِهِ او (إِقْرَارِهِ ١٠٧٢) بَدَين لِآخَرَ حَجَرَهُ الحَاكِمُ و(باعَ ١٢٠) أَمْوَالَهُ وقَسَمَها و (إِقْرَارِهِ ١٠٧٢) أَمْوَالَهُ وقَسَمَها بِينَ الغُرَمَا ولكنْ يُترَكُ لُهُ مِنَ الأَلْبِسَةِ ما يَجتاجُ اليهِ وإِن كانَ المديونِ ثِيابٌ ثمينَ الغُرَمَا ولكنْ يُترَكُ لُهُ مِنَ الأَلْبِسَةِ ما يَجتاجُ اليهِ وإِن كانَ المديونِ ثِيابٌ ثمينَ أَلَا كَتِفَاءُ بَا دُونَهَا باعَهَا واسترى لهُ مِنْ (ثَمَنَهِا ١٠٥١) ثِيابًا رَخِيصَةً وأَعطَى باقيبًا للغُرَمَاء ايضًا وكذلكَ إِن كانَ لهُ دَارٌ وكانَ يُمكنُ وَخَيْصَةً وأَعطَى باقيبًا للغُرَمَاء ايضًا وكذلكَ إِن كانَ لهُ دَارٌ وكانَ يُمكنُ وأَعطَى باقيبًا للغُرَمَاء ايضًا واشترى من ثَمنيًا دَارًا مُنَاسِةً لحَالَ المديونِ وأَعطَى باقيبًا للغُرَمَاء الله واشترى من ثَمنيًا دَارًا مُنَاسِةً لحَالَ المديونِ وأَعطَى باقيبًا للغُرَمَاء

﴿ مَادَةً ١٠٠٠﴾ يُنفَقُ على (الحَجُورِ الْفَلِسِ ٩٩٩) وعلى مَنْ لَزِمَتَهُ نَفَقَتُهُ فِي مُدَّةِ (الحَجْرِ ٩٤١) من (مالهِ ١٢٦)

﴿ مادة ١٠٠١ ﴾ (الحَبَوْرُ ٩٤١) (للدَّيْن ِ ١٥٨) يُؤثُّرُ في (مالِ ١٢٦) المديونِ الذي كانَ موجودًا في وَفْتِ الحَجْرِ فقط ولا يُؤثِّرُ سِفِ المال ِ الذي تَمَلَّكُهُ بعدَ الحَجْر

 ﴿ مادة ٩٩٦﴾ اذا استَقْرَضَ (السَّفية ٩٤٦) (المَعْبُورُ ٩٤١) دَرَاهِمَ وصَرَفَهَا فِي نَفَقَتِهِ فَإِنْ كَانَ صَرْفَهُ إِيَّاها بالمعروفِ أَدَّاها (الحَاكِمُ ١٧٨٥) من (ماله ١٢٦) و إِنْ كَانَ صَرْفاً زَائدًا على القَدْرِ المعروفِ يُؤَدِّي مِقْدَارَ نَفَقَتِهِ و (بُبطِلُ ١١٠) الزَّائدَ عليها

﴿ مَادَةُ ٩٩٧﴾ عندَ صَلاَحِ حَالَ (السَّفيهِ ٩٤٦) (المَحْبُورِ ٩٤١) يُفَكُّ (حَجْرُهُ ٩٤١) مِنْ قِبَلِ (الحَاكِمَ ١٧٨٥) [انظر المادة ٢٣]

الفصل الرابع

﴿ فِي الْمُديونِ (الْمَحْبُورِ ١٤١) ﴾

﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لو ظَهَرَ عِنْدَ (الحاكِم ١٧٨٠) مُمَاطَلَةُ المديونِ فِي أَداء (دَينِهِ ١٣٨) مُمَاطَلَةُ المديونِ فِي أَداء (دَينِهِ ١٣٨) حَالَ كُونِهِ مُقتدرًا وطَلَبَ الغُرَمَاء (بَيعَ ١٢٠) (مالهِ ١٢٦) وتأديّة وتأديّة الدّينِ باعهُ الحاكِمُ مالهُ واذا امتنعَ مِنْ بَيعِهِ وتأديّة الدّينِ باعهُ الحاكِمُ وأدّى دَيْنَهُ فَيَبدأُ بما يَبعهُ أَهْوَنَ فِي حَقِّ المديونِ جَقديمِ باعهُ الحَاكِمُ وأدّى دَيْنَهُ فَيَبدأُ بما يَبعهُ أَهْوَنَ فِي حَقِّ المديونِ جَقديمِ (النّقودِ ١٣٠) و إنْ لم تَف العُرُونُ اللهُ وَلَى العُرُونُ اللهُ وَاللّهُ وَالل

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ المديونُ الْمُلِسُ الذي (دَينُهُ ١٠٨) مُساو ﴿ لِمَالِهِ ٢٧٦ ﴾

او أَذْ يَدُ ادا خَافَ غُرَمَاؤُهُ ضِياعَ مَالِهِ بِالتِّجَارَةِ او أَنْ يَهْزِمَهُ او يَجْعَلَهُ بِأُسِمِ غَيرِهِ وراجعوا (الحاكِمَ ١٧٨٠) في (حَجْرِهِ ١٤١) من التصرُّفِ في مالِهِ او (إِقْرَادِهِ ١٥٧٢) بَدَين لِآخَرَ حَجَرَهُ الحَاكِمُ و(باعَ ١٢٠) أَمْوَالَهُ وقَسَمَها بِينَ النُرَمَاءُ ولَكَنْ يُتَرَكُ لُهُ مِنَ الْأَلِسِةِ مَا يَجْتَاجُ اليهِ وإِنْ كَانَ لِلديونِ ثِبَابٌ بِينَ النُرَمَاءُ ولَكَنْ يُتَرَكُ لُهُ مِنَ الْأَلِسِةِ مَا يَجْتَاجُ اليهِ وإِنْ كَانَ لِلديونِ ثِبَابٌ ثَمْنَا وَكُنْ يُمكِنُ الْأَكْتِفَاءُ بَا دُونَهَا باعَهَا وا شَتْرَى لَهُ مِنْ (ثَمَنْهَا ١٠٥٢) ثِيابًا رَخْيَفَةً وأَعْلَى بَافِيهًا لِلفُرَمَاء ايضًا وكذلك إِنْ كَانَ لَهُ دَارٌ وكَانَ يُمكنُ وأَعْلَى بِاقِيهًا لِلفُرَمَاء ايضًا وكذلك إِنْ كَانَ لَهُ دَارٌ وكَانَ يُمكنُ وأَعْلَى باعَهَا واشترى من ثَمْنِهَا دَارًا مُنَاسِبَةً لَحَالَ المُديونِ وأَعْلَى باقِيهًا للفُرِّمَاء الشَرَى من ثَمْنِهَا دَارًا مُنَاسِبَةً لَحَالَ المُديونِ وأَعْلَى باقِيهًا للفُرِّمَاء اللهِ واشترى من ثَمْنِهَا دَارًا مُنَاسِبَةً لَحَالَ المُديونِ وأَعْلَى باقِيهًا للفُرْمَاء

﴿ مادة ١٠٠٠﴾ يُنفَقُ على (الحَجُورِ الْفَلِسِ ٩٩٩) وعلى مَنْ لَزِمَتُهُ نَفَقَتُهُ فِي مُدَّةِ (الحَجْرِ ٩٤١) من (مالهِ ١٢٦)

﴿ مادة ١٠٠١﴾ (الحَجْرُ ٩٤١) (للدَّين ١٥٨) يُؤثِّرُ في (مال ١٢٦) المديونِ الذي كانَّ موجودًا في وَقْتِ الحَجْرِ فقط ولا يُؤثِّرُ شِفْ المال ِ الذي تَمَلَّكُهُ بعدَ الحَجْرِ

﴿ مادة ٢٠٠٢ ﴾ (العَجْرُ ١٤١) يُؤثِّرُ فِي كُلِّ مَا يُؤدِّي الى (إِبْطَالِ اللهُ مَا يُؤدِّي الى (إِبْطَالِ ١١٠) حَقْ الغُرَمَاء (كالمَبَةِ ١٣٣) و (الصَّدَقَةِ ١٣٥) و (بَيْعِ ١٢٠) (مال ١٢٠) بأَ نَقَصَ مِنْ (ثَمَن ١٥٢) مِثْلِهِ بِنَاةً عَلَيهِ لا تُعتَبَرُ تَصَرُّفاتُ (المديونِ ١٢٦) بأَ نَقَصَ مِنْ (ثَمَن ١٥٢) مِثْلِهِ بِنَاةً عَلَيهِ لا تُعتَبَرُ تَصَرُّفاتُ (المديونِ المُفلِسِ ١٩٦٩) وتَبَرُّعاتُهُ وسائرُ (عُقُودِهِ ١٠٢) المُضِرَّةِ بِجُقُوقِ الغُرَمَاء سِفَ المُفلِسِ ١٩٩٩) وتَبَرُّعاتُهُ وسائرُ (عُقُودِهِ ولكنْ تُعتَبَرُ فِي حَقِّ أَمْوَالِهِ التِي اكتَسبَهَا بعدَ الحَجْرِ ولكنْ تُعتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّ أَمُوالِهِ بعدَ الحَجْرِ ولكنْ تُعتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّ أَمُوالِهِ بعدَ الحَجْرِ ولكنْ تُعتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّ أَمُوالِهِ بعدَ المُحْرِ ولكنْ تُعتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّ أَمُوالِهِ بعدَ الحَجْرِ ولو (أَقَرَّ ١٥٧٢) لِآخَرَ بِدَيْنَ لا يُعتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّ أَمُوالِهِ بعدَ الحَجْرِ ولا أَقَرَّ ١٥٧١) للمُورِقِ وَقَلْ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ العَبْرُ ولو (أَقَرَّ ١٥٧١) لللهُ عَنْ يَدِيْنَ لا يُعتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِي أَمُوالِهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

التي كانت مَوجودةً في وَقْتِ الْعَجْرِ ويُعَنَّبَرُ بَعَـدَ زَوالَ ِ الْحَجْرِ وَيَغْمَى مَدَّ وَالَ ِ الْحَجْرِ وَيَغْمَى مَدَّ وَأَنْ يَؤُدُّى مِمَّا مَدْيُونَا بِأَدَارُهُ عَلَى أَنْ يَؤُدَّى مِمَّا يُكْنَسَبُ بَعَدَ الْحَجْرِ

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ التِي نُتعلِّقُ (بالأَ كُراهِ ١٤٨ و ١٤٩) ﴾

﴿ مادة ٣٠٠٣ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يكُونَ (الْحُبِرُ ١٤٨ و ٩٤٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠) مُقْتَدِرًا على إِيقاع ِ تَهدِيدِهِ بناءً عليهِ مَنْ لم يَكُنْ مُقْتَدِرًا على إِيقاع ِ تَهدِيدِهِ وإِجْرَائِهِ لا يُعتَبَرُ (إِكرَاهُهُ ١٤٨ و ٩٤٩)

﴿ مادة ١٠٠٤﴾ يُشتَرَطُ خَوْفُ المُكْرَهِ مِنْ وُقُوعِ (المُكْرَهِ بهِ ١٤٨) يَعني يُشتَرَطُ حُصُولُ ظَنْ غالبِ (المُكرَهِ ١٤٨ و ١٤٩) بإجراء (المجبِرِ ١٤٨ و ١٤٩) المُكرَهَ به إِنْ لمْ يَفعَلِ (المُكرَة عليهِ ١٤٨)

﴿ مادة ١٠٠٥ ﴾ إِنْ فَعَلَ (الْمُكُرَّهُ ١٤٨ و ١٤٩) (الْمُكْرَةَ عليهِ ١٤٨) في حُضُورِ (الْجَبِرِ ١٤٨ و ١٤٠ و ١٠٠٣) او مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ يكُونُ (الإِكْرَاهُ لَهُ عَنِيَابِ الْمُجْبِرِ او مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فلا يُعْتَبَرُ لِأَنَّهُ يكونُ قد فَعَلَهُ طَوعاً بعد زَوَالِ الإِكْرَاهِ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فلا يُعْتَبَرُ لِأَنَّهُ يكونُ قد فَعَلَهُ طَوعاً بعد زَوَالِ الإِكْرَاهِ ، مثلًا لو أَكْرَةَ أَحدُ آخَرَ على (بَيْع بِ ١٢٠) (مالِه ي ١٢٦) وذَهَبَ الْمُكْرَهُ وبَاعَ مَالَهُ سِفْ غَيَابِ الْجُبْرِ ومَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فلا يُعْتَبَرُ الإَكْرَاهُ ويكونُ البيعُ مالَهُ سِفْ غَيَابِ الْجُبْرِ ومَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فلا يُعْتَبَرُ الإَكْرَاهُ ويكونُ البيعُ مالَهُ سِفْ غَيَابِ الْمُبْرِ ومَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فلا يُعْتَبَرُ الإَكْرَاهُ ويكونُ البيعُ مالَهُ مِنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى الْمُعْرَاهُ ويكونُ البيعُ مالَهُ من اللهِ اللهِ عَنْ المَالِمُونُ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

(صحيحاً ١٠٨) ومُعتَبَرًا

* الله مادة ١٠٠٦ ﴾ لا يُعتَبَرُ (البيعُ ١٢) الذي وَقَعَ (بِإِكْرَاهِ ١٤٩ و ١٤٩) مُعتَبَرِ ولا الشِرَاءُ ولا الفَرَاءُ ١٥٣١) و (الإِبْرَاءُ ١٥٣١) عن (مال ١٢٦) ولا إلفَّلُ ثُمُ اللهُ عَنْ (مال ١٥٦) ولا إسقاطُ (الشَّفْعَة ١٥٠٠) مُلْجِئًا كَانَ ولا (تأجِيلُ ١٥٠١) أو لا إسقاطُ (الشَّفْعَة ١٥٠٠) مُلْجِئًا كَانَ (الإَكْرَاهُ ١٤٠٩) أو لكنْ لو (أَجازَ ٣٠٣) (المُكرَهُ ١٤٨ و ١٤٩) ما دُكرَ بعدَ زَوالِ الإِكْرَاهِ يُعتَبَرُ [انظر المادة ١٤]

﴿ مادة ١٠٠٧ ﴾ كَمَا أَنَّ (الْإِكْرَاهَ اللَّهِيَّ ١٤٩) يكونُ مُعتبرًا في التَّصَرُّفَاتِ الْقَولِيَّةِ على ما ذُكِرَ في المَادَّةِ السَّابِقةِ كَذلكَ في التَّصَرُّفَاتِ الْقَولِيَّةِ الْفِعلَيَّةِ وَأَمَّا (الْإِكْرَاهُ غيرُ المُلجِئِ ١٤٩) فيُعتبرُ في التَّصَرُّفَاتِ الْقَولِيَّةِ الْفِعلَيَّةِ بِنَاءً عليهِ لو قالَ أَحَدُ لِآخَرَ الْفِعلَيَّةِ بِنَاءً عليهِ لو قالَ أَحَدُ لِآخَرَ أَنْفُ وَلا يُعتبرُ في التَّصَرُّفَاتِ الفِعلَيَّةِ بِنَاءً عليهِ لو قالَ أَحَدُ الْحَضَائِكَ أَنْفُ (مَالَ ١٢٦) فُلاَن و إِلاَ أَفْتُلُكَ او أَقْطَعُ أَحَدَ أَعضَائِكَ وَأَنْلُفَ ذلك مَعتبرًا ويكزمُ (الفَيْمَانُ وَإِلاَ أَفْتُلْكَ اللهِ وَقَلَ وَاللَّ أَنْفُونُ اللهِ وَقَلَ أَنْفِ وَاللَّهُ فَلَانَ وَإِلاَ أَنْفُ ذلك فلا يكونُ الإكراهُ مُعتبرًا ويَكنُ الإكراهُ مُعتبرًا مِلْوَنُ الإكراهُ مُعتبرًا ويكزمُ اللهُ كَانُ الْمَعْلُونُ اللهُ كَانُ النَّالُفِ وَقَلْمُ وَالْلُفَ ذلك فلا يكونُ الإكراهُ مُعتبرًا ويكزمُ الفَعْلُونُ المُكراهُ مُعتبرًا ويكزمُ الفَعْلُونُ المُكراهُ مُعتبرًا ويكزمُ الفَعْلَ المُنْفِي وَاللَّهُ فَالَ الْمُعْلِقُ وَالْلُفَ ذلك فلا يكونُ الإكراهُ مُعتبرًا ويكزمُ الفَعْمانُ على المُنْفِي فقط



₩ 106 m

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ (الشَّفْعَةِ ١٥٠) ويَنقسمُ الى ادبعةِ فصول ي ﴿ الفَّصَلِ اللَّهِ لَ

﴿ فِي بِيانِ مَراتبِ (الشُّفعةِ ١٩٥٠) ﴾

﴿ ادة ١٠٠٨ ﴾ أَسبابُ (الشُّفعةِ ٢٥٠) ثَلَاثَةُ ۗ الاوَّلُ أَن يَكُونَ مُشَارِكًا فِي نَفْسِ (المَبِيعِ ١٥١) كاشتراكِ شَخْصَين ِ فِي أَفْسِ ١٢٩) (شَانُعًا ١٣٩) . الثاني أَنْ يَكُونَ (خَلَيطًا ١٥٤) في حَقّ المَبيع كالاشتراكِ في حَقّ (الشُّرْبِ الخاصِّ ٢٠٥) و(الطُّرِيقِ الحَاصِّ ٢٠٦) مثلاً اذا (بيمت ١٢٠) إحدى الرِّياضِ المُشتَرَكَّةِ في حَقِّ الشُّرْبِ الخاصّ فتكونُ أَصِحابُ الِّ ياض الْأُخَرِ كُلُّهُمْ (شُفَعَاء ١٥١) مُلاصِقَةً كانتْ جِيرَتُهُم ِ او لم تَكُنْ وأَمَّا اذا بِيعَتْ إحدى الرِّياضِ السَّقيَّةِ مِنْ نَهُرٍ يَنْتَفِعُ منهُ العمومُ او إِحْدى الدِّيارِ التي لها في الطريقِ العامِّ بابُ فليسَ لِأُصحابِ الرَّ ياضِ الأُخَرِ التي تُسْقى من ذلكَ النهرِ او لِأَصحابِ الديارِ الأُخَرِ التي لما ابوابٌ في الطريق العام حَقَ الشَّفْعة ِ · الثالثُ أَنْ يكونَ جَارًا ملاصقاً

﴿ مَادَةَ ١٠٠٩ ﴾ حَقُّ (الشُّفعة ِ ٩٠٠) اوَّلاً المُشارِكِ فِي

نَفْسِ (الَّبَيعِ ١٠١) · ثانيًا (للخليطِ ٤٠٤) في حَقِّ الَّبَيعِ · ثالثًا للجارِ الملاصيقِ · وما دامَ الاوَّلُ طَالبًا ليسَ للآخَرَ بن ِحقُّ الشَّفْعَةِ وما دامَ الثاني طالبًا فليسَ للثالثِ حقُّ الشُّفْعَةِ

﴿ مَادَة ١٠١٠ ﴾ اذا لم يكن مُشارِكا سبغ نَفْسِ (المَبَعِ ١٠١) وكانَ مُشارِكا وَرَكَ (شُفعتَهُ ١٠٠٠) فيكونُ حَقُ الشُفعة (للخليط ١٠٠٠) في حَقِ الشُفعة (للخليط ١٠٠٠) في حَقِ المَبَعِ إِنْ كَانَ ثَمَّ خَلِيطٌ وإِنْ لم يكن او كانَ وأسقط حَقَّهُ يكونُ المِبارُ الملاصقُ شفيعاً على هذا الحال مثلاً اذا (باع ١٢٠) أحدُ (مُلْكَهُ ١٢٠) (العَقَارِيِّ ١٢٩) المُستقِلُ او حِصَّتَهُ (الشائِعة ١٣٩) في العَقَارِ المُشترَكِ ١٠٤٠) وتَرَكَ المُشارِكُ حَقَ شُفعتِهِ فيكونُ حَقُ الشُفعة لِلنَالِيطِ في حَقِ (الشَّمْرَكِ ١٠٤٠) أو رَالطريق الخاص ١٠٩٠) أن كانَ هُناكَ خَلِيطٌ وإنْ لم يكنُ او كانَ وأسقط حق شُفعتِهِ فعلَى كُلْنَا الحالتَينِ يكونُ حَقُ الشُفعة لِلجَارِ الملاصِقِ وإنْ لم يكنُ او كانَ وأسقط حق شُفعتِهِ فعلَى كُلْنَا الحالتَينِ يكونُ حق الشُفعة لِلجَارِ الملاصِقِ الشَفعة لِلجَارِ الملاصِقِ

﴿ مَادَةُ ١٠١١﴾ اذا كانت الدَّرَجةُ العُلْيَا مِنِ البِنَاءِ (مُلْكَ ١٢٠) أَحَدِ والسَّفلَىمُلْكَ آخَرَ يُعَدُّ أَحَدُهُمَا للآخَرِ جَارًا مُلاصِقًا

﴿ مادة ١٠١٢ ﴾ المُشارِكُ بِفِ حائطِ الدَّارِ هو في حُكْمِ المُشَارِكِ فِي نَفْسِ الدَّارِ وأَمَّا اذا لَم يَكُنْ مُشارِكاً في الحائطِ ولكن كانت أخشابُ سقفهِ مُمتدَّةً على حائطِ جَارِهِ فيعَدُّ جَارًا مُلاصِقاً ولا يُعَدِّ مُريكاً و (خَلِيطاً ١٠٥) بمجرَّد وضع رُوُوسِ أَخشابِ سقفه على حائطِ جارِهِ

﴿ مادة ١٠١٣ ﴾ اذا تعدَّدَت (الشَّفَعَاء ١٠١) فَيُعتَبَرُ عَدَدُ الرُّوُّوسُ ولا يُعتَبَرُ مِقْدَارُ السِّهَامِ يَعنِي لا اعتبارَ لِقِدَارِ الحِصَصِ مثلًا لوكانَ نِصْفُ الدَّارِ لِأَحَدِ وثُلْثُهَا وَسُدسُهَا لاَخَرَيْنِ و (بَاعَ ١٢٠) صاحب النَّيْفُ حَمِيتَهُ لِآخَرَ وطَالَبَ الآخَرَانِ (بالشَّفْعَة عَنْ ١٠٠) يُقسَمُ النَّصِفُ بَيْنَهُمَا بالْمُناصَفَة وليسَ لصاحبِ الثَّلْثِ أَنْ يأْخُذَ يُمُوجَبِ حِصَّتِهِ حَصَّة رَائدةً على الآخَر

﴿ مَادَةُ ١٠١٤ ﴾ اذا اجتمع صِنفَانِ من (الخُلَطَاءُ ١٠٠٤) فَيُقَدَّمُ اللَّهُ خَصَّ على الأَعَمِّ مَثْلًا لوبِيعَتْ إحدى الرِّياضِ التي لها حقُّ (شُرْبِ و ١٠٠٠) فِي الخَرْقِ الذِي أُحدِثَ مِنَ النَّهْرِ الصَّغيرِ معَ شُرْبِها يُقدَّمُ ويُرَجِّ الذِينَ لَهُمْ حقُّ الشُرْبِ فِي ذلكَ الْحَرْقِ وَأَمَّا لُو بِيغَ إحدى الرِّياضِ التي لهَا حَقَّ شُرْبِ فِي ذلكَ الْحَرْقِ وَأَمَّا لُو بِيغَ إحدى الرِّياضِ التي لهَا حَقَّ شُرْبِ فِي ذلكَ النَّهُ مِعَ شُرْبِها (فالشَّفعةُ ١٠٠) تَعُمُّ مَنْ لَهُ حَقَّ شُرْبِ فِي خَرْقِهِ كِمَا أَنَّهُ اذا (بِيعَتْ ١٢٠) وَالْسُعِبُ مِنْ ذُقَاقِ آخَرَ غَيرِ سَالِكِ مُنْشَعِبِ مِنْ ذُقَاقِ آخَرَ غَيرِ سَالِكِ فَلا يكُونُ وَالنَّاسِةِ وَاذَا بِيعَتْ دارُ بابُها فِي زُقَاقِ غَيرِ سَالِكِ مُنْشَعِبِ مِنْ ذُقَاقِ آخَرَ غَيرِ سَالِكِ مُنْ لَكُ وَلَا يَعْتُ دارُ بابُها فِي زُقَاقِ غَيرِ سَالِكِ مُنْشَعِبِ مِنْ ذُقَاقِ آخَرَ غَيرِ سَالِكِ وَلَا يَعَتْ دارُ بابُها فِي النَّقَاقِ الْمُنْ بسَابُ دَارِهِ فِي الْمُنْعِبِ وَاذَا بِيعَتْ دارُ بابُها فِي النَّقَاقِ الْمُنْعَبِ مِنْهُ فَتَعُمُّ الشَّفعةُ مَنْ لَهُ حَقُّ الْمُؤُودِ فِي الزَّقَاقِ الْمُنْسَعِ وَالْمُنْسَعِبِ مِنْهُ الشَّفعةُ مَنْ لَهُ حَقُّ الْمُؤُودِ فِي الْوَقَاقِ الْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِبِ مِنْهُ الشَّفعةُ مَنْ لَهُ حَقُّ الْمُؤُودِ فِي الْوَقَاقِ الْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِبِ مِنْهُ الْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِبِ وَالْمُنْسَعِيمِ مِنْهُ الْمُعَلِّ مِنْهُ الْمُنْ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُنْ الْمُعْمَةُ مَنْ لَهُ حَقُ الْمُؤْودِ فِي الزُّقَاقِ الْقِيمِ اللَّهُ الْمُؤْلِقِ الْمُنْ الْمُؤْمِنِ فَي الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

﴿ مادة ١٠١٥ ﴾ اذا بَاعَ مَنْ لهُ عَقْ (شُرْبِ خَاصِ ٩٠٠) رَوْضَتَهُ فَقَطْ ولم (بَسِعْ ١٢٠) حق شُرْبِهَا فليسَ (للخُلَطَاء ١٠٤) في حق شُرْبِهِ (شُفعة ٩٠٠) وليْقُسِ (الطريق الخاص ٢٥٦) على هذا ﴿ مادة ١٠١٦﴾ حَقْ (الشَّرْبِ ١٠٥) مُقَدَّمٌ على حَقِّ (الطريقِ ١٠٦) بناة عليه لو (بيعَتْ ١٢٠) رَوضَة (خَلِيطُهَا ١٠٥) أَحَدُ فِيحَقِّ الشَّرْبِ على الخَاصِّ فِقَدَّمُ وبُرَجَّ مَاحِبُ حَقَّ الشَّرْبِ على صاحب حق الطريق

الفصل الثاني

﴿ فِي بيان ِ شرائط ِ (الشَّفعة ١٠٠) ﴿

﴿ مَادَة ١٠١٧ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ (المَشفُوعُ بهِ ٩٥٣) (مُلْكَمَّ ١٢٠) (عَقَارِيًّا ١٢٩) بناءً عليهِ لا تَجري (الشَّفعَةُ ٩٠٠) في السَّفِينَةِ وسائرِ (المَنقُولاتِ ١٢٨) وعَقَار الوَقْفِ والأَ راضي الأَ مبرِيَّة

﴿ مَادَةَ ١٠١٨ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكُونَ (الْمَشفُوعُ ١٠١٨) (مُلْكَاً ١٥٣) أَيضاً بِنَآءٌ عليه لو (بِيْعَ ١٢٠) مُلْكُ (عَقَارِي 1٢٩) لا يكونُ مُتُولِي عَقَارِ الوَقفِ الذيك في أَيْصالهِ او مُتُصَرِّفُهُ (شفيعاً ١٠١)

﴿ مادَة ١٠١٩ ﴾ الأَشجارُ والأَبنيةُ (الْمَلْوَكَةُ ١٢٥) الواقعةُ في أَرْضِ الرَقْفِ او الأَراضي الأَميرِيَّةِ هِيَ في خُكْم ِ (المَنْقُول ِ١٢٨) فلا تَجَرِي (الشُّفعةُ ٩٠٠) فيها

﴿ مَادَةُ ١٠٢٠ ﴾ لو (بِيعَتِ ١٢٠) العَرْصَةُ (الْمَلُوكَةُ ١٢٠) مع ما

عليها من الأشجار والأبنية تجري (الشَّفعةُ ٩٠٠) في الأُشجار والأَبنية ِ أَيضاً تَبَمَا للأرضِ وأَمَّا اذا بِيعَثِ ٱلأَشجارُ والأَبنيةُ فَقَط فــلا تَجري فيها الشُّفعَةُ

َ ﴿ مَادَةُ ١٠٢١ ﴾ (الشَّفْعَةُ ٤٠٠) لا نَتْبُتُ ۚ إِلاَّ (بِمَقْدِ ١٠٣) (البيع ِ ١٢٠)

﴿ مَادَة ١٠٢٢﴾ (الهِبَةُ ٨٣٣) بِشَرَطِ العِوَضِ فِي خُكْمٍ (البيعِ البيعِ مَادَة ١٠٢٢) أَحَدُ دَارَهُ (البيع ١٢٠) بناء عليسه لو (وَهَبَ ٨٣٣) و (مَلَمَ ٢٧٠) أَحَدُ دَارَهُ ((المَمْلُوكَةَ ١٢٠) لِآخَرَ بِشَرْطِ عِوَضٍ يكُونُ (جَارُهُ الملاصِقُ ١٠٠٩) (شَفِيعاً ١٠٠١)

﴿ مادة ١٠٢٣﴾ لا تَجرِي (الشَّفعَةُ ٩٠٠) في (العَقَارِ ١٢٩) الذي مُلَّكَ لِآخَرَ بِلاَ بَدَل كَتَمَلَّكِ أَحَد عَقَارًا (بِهِبَةِ ٨٣٣) بِلاَ عِوَض ِ او بِمِيراث او بوَصِيَّة ِ

﴿ مَادَةُ ١٠٢٤ ﴾ لَيْشَرَطُ أَنْ لا يَكُونَ (للشَّفِيعِ ١٠٠) (رِضَّى ١٠٢) في (عَقْدِ ١٠٣) (البَيْعِ ١٢٠) الواقع صَرَاحةً او دَلَالَةً ٠ مثلاً اذا سَمِعَ عَقْدَ البَيْعِ وقالَ هو مُنَاسِبٌ فيَسقُطُ حَقُ (شُفْعَتِهِ ١٠٠) وليسَ لهُ طَلَبُ الشَّفعة بعد َ ذلكَ وكذا اذا أرادَ أن يَشتري او (يَستُأْجِرَ ٤٠٤) الشَّفعة بعد َ ذلكَ وكذا اذا أرادَ أن يَشتري او (يَستُأْجِرَ ٤٠٤) (المَسَقَّارَ ١٢٩) بعد سَمَاعِهِ بِعَقْدِ البيعِ المَسَقَطُ حَقُ شُفعتِهِ وكذلكَ اذا كانَ (وكيلاً ١٦٤) (للبائِع ١٦٠) فليسَ فيَسقُطُ حَقُ شُفعَةٍ في العَقَارِ الذي باعَهُ راجع مادة ١٠٠

﴿ مَادَةُ ١٠٢٥ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكُونَ البَدَلُ (مَالاً ١٢٦) مَعَلُومَ المِقْدَارِ بِنا عَلَيهِ لا تَجْرِي (الشَّفْعَةُ ١٠٥٠) في (العَقَارِ ١٢٩) الذي مُلِّكَ بِالبَدَلِ الذي هُو غَيْرُ مال مَ مثلاً لا تَجْرِي الشَّفْعَةُ في الدَّارِ التي مُلِّكَت بِلدَلَ (أُجْرَةٍ ١٤٠٤) الحَمَّامِ لِأَنَّ بَدَلَ الدَّارِ هُنَا لِيسَ بَال و إِنَّمَا هِي الأُجْرِةُ التي هِيَ مَنْ قَبِيلِ المنافِعِ كَذَلك لا تَجْرِي الشَّفْعَةُ في اللَّكِ العَقَارِيِّ الذي التي هِيَ مَنْ قَبِيلِ المنافِع مِ كَذَلك لا تَجْرِي الشَّفْعَةُ في اللَّكِ العَقَارِيِّ الذي مُلِّكَ بَدَلاً مِنَ المَهْرِ

﴿ مَادَةُ ١٠٢٧﴾ لا تَجَرِي (الشَّفْعَةُ ١٠٠) فِي (نُقسيمِ ١٠٤٦) (الْمَقَارِ ١٢٩) · مثلاً لو نُقَسَّمَتْ دارٌ (مُشْتَرَكَةٌ ١٠٤٥) بينَ الْمُتشَارِكِينَ لا يكونُ (الجَارُ الملاصِقُ ١٠٠٩) (شَفِيعًا ١٥٠)



الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ طَلَبِ (الشَّفعَةِ ١٠٠) ﴿

﴿ مَادَةَ ١٠٢٨ ﴾ يَلزَمُ فِي (الشُّفعةِ ٩٥٠) ثلاثُ مُطَالَباتٍ وهِيَ طَلَبُ (الْمُوَاثَبَةِ ١٠٢٩) وطَلَبُ (التَّقْرِيرِ ١٠٣٠) و (الإشهادِ ١٦٨٤) وطَلَبُ (الْحُصُومَةِ ١٠٣١) والتَمَلُّكِ

﴿ مادة ١٠٢٩ ﴾ يَلزمُ (الشَّفِيعَ ١٠٥) أَنْ يَقُولَ كَلَامًا يَدِلُ عَلَى طَلَبِ (الشُّفعَةِ ١٠٠) في (المَجلِسِ ١٨١) الذي سَمِعَ فيهِ (عَقْدَ ١٠٣) طَلَبِ (الشَّفعَةِ (البَيعِ ١٥٠) وأَطْلُبُهُ بالشَّفعَةِ و يُقَالُ لَمذا طَلَبُ المُوانَبَةِ

﴿ مادة ١٠٣٠ ﴾ يَكُنُمُ (الشَّفيعَ ١٠٥) بَعْدَ طَلَبِ (المُواتِبَةِ ١٠٢٠) وَيَطْلُبَ التَّقْرِيرَ بِأَنْ يَقُولَ فِي حُضُورِ رَجُلَيْنِ عِندَ أَنْ (يُشْهِدَ ١٠٢٠) إِنَّ فُلانًا قَدِ الشَّتَرى هذا (العَقَارَ ١٢٩) اوعِنْدَ المشتري أنتَ قد اشتریْتَ العَقَارَ الفُلانِيُّ او عِنْدَ (البَائِع ١٦٠) إِنْ كَانَ العَقَارُ مَوْجُودًا فِي يَدِهِ أَنْتَ قد بِعِتَ عَقَارَكَ وأَنا (شَفيعُهُ ١٠٥) بهذه الجَهةِ وكُنتُ طَلَبْتُ الشَّفْعَة والآنَ أيضًا أَطْلُبُهَا إِشْهَدا و إِنْ كَانَ الشَّفِيعُ فِي محل مَّ بَعِيدٍ ولم يُمكِنْهُ طَلَبُ التَّقْرِيرِ والإِشْهَادِ بهذا الوجه يُوكِلُ آخَرَ و إِنْ لَم يَجِدُ (وكِيلًا يُمكِنْهُ طَلَبُ التَّقْرِيرِ والإِشْهَادِ بهذا الوجه يُوكِلُ آخَرَ و إِنْ لَم يَجِدُ (وكِيلًا يُمكِنُهُ طَلَبُ التَّقْرِيرِ والإِشْهَادِ بهذا الوجه يُوكِلُ آخَرَ و إِنْ لَم يَجِدُ (وكِيلًا يُمكُنُهُ الْمَرْوَا فَي مَكْنُوبًا الْمَالَةُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللللللّ

﴿ مَادَة ١٠٣١ ﴾ يَلزمُ أَنْ يَطلُبَ وَيَدَّعِيَ (الشَّفِيعُ ١٠٣) في حُضُورِ (الحَاكمِ ١٦٨٠) ويُقالُ لهذا (الحَاكمِ ١٢٨٠) و(الإشهادِ ١٦٨٤) ويُقالُ لهذا طَلَبُ الحُصُومَةِ والتَّمَلُكِ

﴿ مادة ١٠٣٢ ﴾ إِنْ أَخَرَ (الشَّفِيعُ ١٠٥) طَلَبَ (الْمُوَاثَبَةِ ١٠٢٩) مثلاً لو وُجِدَ في حال بَدِلُ على الإعْرَاضِ عِنْدَ استماعِهِ (عَقْدَ ١٠٣) مثلاً لو وُجِدَ في حال بَدِلُ على الإعْرَاضِ عِنْدَ استماعِهِ (عَقْدَ ١٠٣) أَن (البيع ١٢٠) ولم يَطلُب (الشَّفْعَةَ ١٠٥) في ذلك (المجلسِ ١٨١) بأن اشتغلَ بأ مْرِ آخَرَ او تَعَمَ عَنْ صَدَدٍ آخَرَ او قامَ مِنَ المجلسِ من دُونِ أَنْ يَطلُبَ الشَّفْعَةَ بَسَقُطُ حَقْ شُفْعَتِهِ [انظر المادة ٦٢]

﴿ مادة ١٠٣٣﴾ لو أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ١٠٥) طَلَبَ (التَّقْوِيرِ ١٠٣٠) و(الاشهَادِ ١٦٨٤) مُدَّةً يُمكِنُ إِجراؤُهُ فيها ولو بإرسال ِ مكتوبٍ يَسقُطُّ حَقُّ (شُفْعتِهِ ١٠٠)

﴿ مادة ١٠٣٤ ﴾ لو أَخْرَ (الشَّفِيعُ ١٠١) طَلَبَ (الخُصُومَةِ ١٠٣١) بَعْدَ طَلَبِ (الخُصُومَةِ ١٠٣١) بَعْدَ طَلَبِ (النَّقْوِيرِ والاشِهَادِ ١٠٣٠) شَهْرًا مِنْ دُونِ عُذْ رِ شَرْعِيَّ كَكُونِهِ فِي دِيارٍ أُخْرِي يَسْقُطُ حَقُّ (شُفْعتِهِ ٢٠٠)

﴿ مَادَةَ ١٠٣٥ ﴾ يَطْلُبُ حَقَّ (شُفُعَــة ِ ٩٥٠) (المَحْجُورينَ ٩٤١) ﴿ وَلِيْهُم ٩٧٤) و إِنْ لَم يَطْلُبِ الوَلِيُّ حَقَّ شُفعة ِ (الصَّغيرِ ٩٤٣) لا تَبقَى لهُ صَلاحِيَّةُ طَلَبِ حَقِّ الشَّفعة بِعدَ (البُلُوغ ِ ٩٨٧ له ٩٨٧)

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ حُكُمْ ِ (الشُّفعَةِ ٩٠٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ١٠٣٦ ﴾ بكونُ (الشَّفِيعُ ١٠٥) مَالِكاً (لَلَشَفُوعِ ٢٠٢) (بِتَسْلَيمِهِ ٢٦٦ ك ٢٧٧) بالتَّراضِي معَ (المشتري ١٦١) او (بَحُكُمْمِ ١٧٨٦) (الحاكِمُ ١٧٨٥)

﴿ مادة ١٠٣٧ ﴾ تَمَلُّكُ (العَقَارِ ١٢٩) (بالشَّفْعَةِ ١٠٥٠) هو بِمنزِلَةِ الاشْتِرَاء اُبتداء بناء عليهِ الأَحكَامُ التي نَثْبُتُ بالشِّرَاء اُبتِداء كالرَّدِ (بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ ٣٢٠) و (خيارِ العَبْبِ٣٣٧) نَتْبُتُ في العَقَارِ المَّاخُوذِ بالشَّفْعَةِ أَيضًا

﴿ مَادَة ١٠٣٨ ﴾ لو مَاتَ (الشَّفَيعُ ١٠٥) قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا (المُشْفُوعِ ١٠٣٠) (بتسليمهِ ٢٦٦١ / ٢٧٧) بالتَّراضِي مع (المشتري ١٦١) او (بِحُكْم ٢٨٦١) (الحاكِم ١٧٨٠) لا يَنْتَقِلُ حَقُّ (الشَّفْعَةَ .

﴿ مَادَةُ ١٠٣٩﴾ لو (بِيغَ ١٢٠) (الْمَشْفُوعُ بِهِ ٩٥٣) بَعْدُ (طَلَبَيَ ١٠٣٠٤١٠٢٩)(ٱلشَّفِيعِ ٩٠١) على الوجْهِ الْمَشْرُوحِ وَفَبْلَ تَمَلُّكِهِ (الْمَشْفُوعَ . ٩٥٢) يَسْقُطُ حَقُ (شُفْعتهِ ٩٥٠)

﴿ مَادَةَ ١٠٤٠ ﴾ لو (بِيغَ ١٢٠) (مَلْكُ ١٢٠) (عَقَارِي ١٢٩) آخَرُ مُتَّصِلٌ بِالْمُلْكِ (المشفُوع ِ ٩٥٢) قَبْلَ أَنْ يَتَمَلَّكُهُ (الشَّفِيعُ ٩٠١) على الوجه

المَشرُوحِ لا يكونُ شَفِيعًا لهذا العَقَارِ الثاني

﴿ مَادَة ١٠٤١﴾ (الشَّفْعَةُ ٩٠٠) لا نَقْبَلُ التَّجَزِّ ي بناءً على ذلكَ ليسَ (للشَّفِيع ِ ٩٠١) حَقٌ في اشتِراء مقِدَارٍ من (العَقَارِ ١٢٩) (المَشفُوعِ ٩٠٢) وتَرْكِ بِاقَيْهِ [انظر المادة ٦٣]

﴿ مَادَة ١٠٤٢ ﴾ لِيسَ لِبَعضِ (الشَّفَعَاءُ ١٠٥) أَنْ (يَهِبُوا ١٣٣) حِصَّتَهُمْ لَبَعضِ وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمْ ذَلَكَ أَسْفَطَ حَقَ (شُفعتِهِ ١٠٠) ﴿ مَادَة ١٠٤٣ ﴾ إِنْ أَسْقَطَ أَحَدُ (الشُّفَعَاء ١٠٠) حَقَّهُ فَبْلَ (حُكْمِ الْحَرِ أَنْ يَأْخُذَ تَمَامَ ١٧٨٦) (الحَاكِم فَلَاخَرِ أَنْ يَأْخُذَ تَمَامَ (المَقَارِ ١٢٩) (المَشَوعِ ٢٥٠) وإِنْ أَسْقَطَهُ بَعْدَ حُكُم الحَاكِم فليسَ للآخَرَ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ للسَّمَ لللآخَرَ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ للسَّمَ لللَّخَرَ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ

﴿ مَادَة ١٠٤٤ ﴾ لوزَادَ (المُشتري ١٦١) على البِنَاء (المَشفُوع ٢٥٢) شيئًا من مَالِهِ كَصَبْغِهِ (فَشَفَيعُهُ ٢٥٢) (مُخَبَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ تَرَكَهُ و إِنْ شَاءً تَمَلَّكَهُ بِإِعطاء (ثَمَنِ ١٥٢) البِنَاء و (قَيمة ١٥٤) الزِيادة و إِنْ كَانَ المُشْتَري قَد أَحْدَثَ على العَقَادِ المَشفُوعِ بِنَاءٌ او غرَسَ فيهِ اشجارًا فَالشَّفِيعُ بِالْحَيَارِ إِنْ شَاءً تَرَكَهُ و إِنْ شَاءً تَمَلَّكَ المَشفُوعَ بِإعطاء ثَمَنِهِ وقيمة الأَبْنِيةِ والأَشْجارِ وليسَ لهُ أَنْ يُجْبِرَ المُشتري على قَلْعِ الأَبْنِيةِ إِو الأَشجارِ وليسَ لهُ أَنْ يُجْبِرَ المُشتري على قَلْعِ الأَبْنِيةِ إِو الأَشجارِ



﴿ بَسُمُ اللهِ الرحمٰنِ الرحمِيمِ ﴾ « بعد صورة الخط المايوني » (ليعمل بموجبه)

الكتاب العاشر

﴿ فِي أَنواع الشَّرِكَاتِ ويَشْتَمِلُ على مقدَّمةٍ وثمانيةِ ابوابٍ ﴿

﴿ فِي بِيانِ بِعضِ اصطلاحاتِ فِقْهِيةٍ ﴾

﴿ مادة ١٠٤٥ ﴾ الشَّركَةُ في الأَصلِ هِيَ ٱختصاصُ ما فَوقَ الواحِيدِ بشيُّ وأَمْتِيازُهُم بِهِ لَكُنْ تُستَعَمَلُ أَيضاً ﴿ عُرْفَا ٣٦له ٣٨ و ١٤٠ له ٤٠) واصْطِلاحا في معنى (عَقْدِ ١٠٣) الشَّركَةِ الذي هوسَبُّ لَمذا ٱلاختصاص فَتَنْقَسِمُ الشَّرِكَةُ بِنَاءً على هذا الى قِسمَينِ الْأُولُ (شَرِكَةُ الْمُلْكِ ١٠٦٠) وتَعصَلُ بِسبب مِن أُسبابِ التَّملُكِ كَالاُشتِراءُ و (الا يَهَاب ٨٣٣) • الثاني (شَرَكَةُ العَقْدِ ١٣٢٩) وَتَعْصَلُ (بالإيجابِ ١٠١) و (القَبُول ِ ١٠٢) بَيْنَ الشُّرَكَاءُ وتَأْتِي تَمْصِيلاتُ القِسمين ِ في بابِهِما المخصوص ِ وسوَى هذين ِ القِسمين ِ (شَرَكَةُ الإِباحَةِ ١٢٣٤) وهيَ كُونُ العَامَّةِ مُشْتَرِكَيْنَ في صَلَاحيَّةِ التَملُّكِ بِالأَخْذِ و (الإحرازِ ١٢٧) للأَشياء الْمُبَاحَةِ التي ليست في الأَصلِ مُلكًا لأُحَدِ كَالمَاء ﴿ مَادَةُ ١٠٤٦ ﴾ (أَلْقِيسُمَةُ ١١١٤) عِبَارَةٌ عَنِ النَّقْسِيمِ · تَعْرِيفُهَا وَنَّقْصِيمُ النَّقْسِيمِ · تَعْرِيفُهَا وَنَّقْصِيلُهَا يَأْتِي فِي بَابِهَا المُخْصُوصِ

﴿ مادة ١٠٤٧ ﴾ أَلِحَائِطُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجِدَارِ والطَّبْلَةِ والْجِيْتِ (وهو ما يُعمَلُ منَ ٱلأَغصانِ) جَمْعُهُ حِيطَانُ

﴿ مادة ١٠٤٨ ﴾ أَلمارَّةُ كالعامَّةِ عِبَارَةٌ عَنِ المَارِّيْنَ والعابِرِينَ فِي الطَّرِيقِ العامِّ

﴿ ماده ١٠٤٩ ﴾ أَلقَنَاةُ بِفَتح ِ القَافِ عَجْرَى المَاءُ ثَعْتَ الْأَرضِ فَسْطَلَاً اوسِبَاقًا نُجْمَعُ على فَنَوَاتٍ

﴿ مَادَةُ ١٠٥٠ ﴾ أَلْمَسَنَّاةُ بميم مضمومة وسِبِن مفتوحة ونُوْن مَّهُدَّدَة أَلَّحَة والسَّدُ بُنِنَى في وَجْهِ المَاء وحافَاتِ فُوَّهَاتِ المَاء جَمْعُ مُسَنِّيَاتُ وَالسَّدُ بُنِنَى في وَجْهِ المَاء وحافَاتِ فُوَّهَاتِ المَاء جَمْعُ مُسَنِّيَاتُ

﴿ مادة ١٠٥١﴾ أَلا حِبَاتُهُ عِبِارةٌ عَن ِ التَّعميدِ وجَعْلِ الأَراضِي صَالِحَةً للزَّرَاعَةِ

﴿ مادةً ١٠٥٢ ﴾ أَلَتُحجيرٌ وَضَعُ الأحجارِ وغيرِهــا في أَطْرَافِ الأَراضِي مِنْ واحِدٍ لِأَجلِ أَنْ لا يَضَعَ اخَرُ بدَهُ عليها

﴿ ملدة ٣٥٠٠﴾ أَلاَنْفَاقُ عِبَارَةٌ عَنْ صَرْفِ (المَالِ ١٢٦) وخَرَّجِهِ ﴿ مادة ١٠٥٤﴾ أَلَنْفَقَةُ الدَّراهِمُ والزَّادُ والدَّخِيرَةُ التي تُصْرَفُ عِي ٱلحُوائِعِ والمُتعَيِّشِ

﴿ مَادَة ٥٠٠١ ﴾ أَتَتَقَبُّلُ نَمَيُّدُ الْمَمَلِ وَالْتِزَامُهُ

﴿ مادة ١٠٥٦ ﴾ الْفَاوِضَانِ عَاقِدَا (شَرِكَةِ الْفَاوَضَةِ ١٣٣١) ﴿ مادة ١٠٥٨ ﴾ رأْسُ المالِ عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْمَايَةِ ﴿ مادة ١٠٥٨ ﴾ الرَّبْحُ عِبَارةٌ عَنِ الكَسْبِ ﴿ مادة ١٠٥٩ ﴾ أَلَا بْضَاعُ إِعْطَاءُ شَخْصِ آخَرَ رأْسَ مال على كُوْنِ الرِّبْعِ تَمَامًا عائدًا اليهِ فَرأْسُ المالِ الْبِضَاعَةُ والمُعْطِي الْبُضِعُ والآخذُ المُستَبضِعُ

الباب الاول

﴿ فِي بِيانِ (شَرِكةِ ١٠٤٥) الْمُلْكِ ويَشْمَلُ ﴾ هو على ثلاثة فصُول ﴾ المفصل اللول

﴿ فِي تَعْرِيفُ (شَرِكَةِ ١٠٤٥) الْمُلْكِ وَلَقْسِيمِاً . ﴾

﴿ مَادة ١٠٦٠ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٠) الْمُلْكِ هِيَ كُوْنُ الشيءِ مُشْتَرَكاً بَيْنَ اَثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ أَي مخصوصاً بِهِمَا بسبب مِن أَسبابِ (الْمُلْكِ ١٢٥) كاشتراء و (اتَهَاب ٢٣٣) و (فَبُول ٢٠٢) وصيَّة وتَوَارُث او بِخَلْطِ أَموالِهِم او أُختِلاطِهَا فِي صورة لا نَقبلُ التَّمييْزَ والتَّفريْقَ كَأَنْ يَشْتَرِيَ اثنانِ مثلاً (مالاً ١٢٦) او يَهبَهُمَاواحِد " او يُوصِيَ لها ويَقبَلا او يَرِيْاهُ فيصيرُ ذلكَ (مُشْتَرَكاً ١٠٤٥) بينهُمَا ويكونُ كُلُّ منهما شَرِيكَ الآخَرِ في هذا المالِ كذلكَ اذا خَلَطَ اثنانِ ذَخِيرَتَهُمَا بِبعضِهَا او أُنخَرَقَتْ عُدُولُهُمَا بوجهِ مَا فأُختَلطَتْ ذَخِيرةُ ٱلاثنين بِبَعضِهَا فتَصيرُ هذهِ الذَّخيرةُ المَخلُوطَةُ أَوِ الْحُتَلِطَةُ بينَ الاثنينِ مالاً مُشْتَرَكاً

﴿ مَادَةُ ١٠٦١﴾ فلوكانَ لِرَجُلِ دِينَارٌ وَلآخَرَ مِنْ جِنْسِهِ دِينَارَانِ فَأَخْتَلَطَ دِينَارُ الرَّجُلِ بِهِمَا بَحِيثُ لا يَقْبَلُ التَّمْيِيزَ ثُمَّ ضَاعَ اثنانِ منها وبَقِيَ واحِدٌ يكونُ الباقي بينهُما مُشْتَرَكاً مُثَالَثَةً ثُلْثَاهُ لصاحِبِ الدِينارِينِ وثُلْثُهُ لصاحب الدِينارِ

﴿ مَادَةَ ٢٠٦٢ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْمُلْكِ ١٢٥) تَنْفُسمُ الى فِسمين ِ الْحَتِيارِيِّ وَجَبْرِي ِ

﴿ مَادَةُ ١٠٦٣ ﴾ الشَّرِكَةُ الاخْتِيارِيَّةُ الاشْتَراكُ الحَاصِلُ بِفِيْسُلِ الْمُشْتَرَاءُ وَ الاُتِيَّابِ ٨٣٣) وَ(قَبُولِ الْمُشَارِكِينَ كَالاَشْتَرَاءُ وَ(الاُتِيَّابِ ٨٣٣) وَ(قَبُولِ الْمُشَارِكِينَ كَالاَشْتَرَاءُ وَ(الاَتِيَّابِ ٨٣٣) وَ(قَبُولِ ١٠٢) الْحَرَّرَةِ قَبْلُ ١٠٢) الْوَصِيَّةِ وَبِخِلْطِ (الأَمُوالِ ١٢٦) الْحَرَّرَةِ قَبْلُ

﴿ مَادَةَ ١٠٦٤ ﴾ الشَّرِكَةُ الجَبْرِيَّةُ الاَشْتِرَاكُ الحَاصِلُ بِغِيرِ فِعْـلِ الْمُتَشَارِكِينَ كالاَشْتِراكِ الحَاصِلِ فِي صُورَتَي ِ ٱلتَّوَارُثُ وأختِلاط المَالَين ِ

﴿ مَادَةُ ١٠٦٥ ﴾ إِشْتَرَاكُ (الوُدَعَاءُ ٢٦٤) الْمُتَعَدِّدِينَ فِي حِفْظِ (الوديعة ٢٦٣) مِن قَبِيْلِ (الشَّرِكَةِ ٱلاختِيارَبَّةِ ١٠٦٣) أَمَّا اذَا هَبَّتِ الرِّيْخُ وأَلْقَتْ جُبَّةُ أَحَدٍ فِي دَارٍ (مُشْتَرَكَةٍ ١٠٤٥) فَشَرِكَةُ اصحابِ الدارِ فِي حِنْظِ هَذُو الْجُبَّةُ تَصِيرُ مِن فَهِيلِ (الشَّرِكَةِ الْجَبْرِيَّةِ ١٠٦٤)

﴿ مَادَهُ ١٠٦٦﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْلَكِ ١٢٥) تَنْقَسِمُ ايضِاً الى السَّمِ الْفَالِكِ ١٢٥) تَنْقَسِمُ الضَا الى السَمِينِ (شَرِكَةِ عَيْنِ ١٠٦٧) وشَرِكَةِ (دَيْنِ ١٥٨)

﴿ مَادَة ٢٠٦٧ ﴾ (شَرِكَةُ ٥٠٠٥) (العَيْنِ ١٠٤٠) (الأُشْتِرَاكُ ١٠٤٠) في (المال ١٢٦) المُمَيِّن والموجُودِ كَاشْقِرَاكِ الثَّيْنِ (شَائعًا ١٣٩) في شاقر او في قطيع خَنَم

﴿ مَادَةَ ١٠٩٨ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الدَّيْنَ ١٠٩٨) الاشترَاكُ في مَبْلَغ ِ الدَّيْن ِ كَاشتراك ِ اثنبين ِ في قَدْرِ كَذَا قِرْشُا سِفْ ذِمَّة ِ انسان ِ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ كَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ فِي (الأَّعْهَانِ ﴾ ﴿ ١٥١ ﴿ ١٥١ (الشَّتَرَكَةِ ١٠٤٠) ﴾

﴿ مَادِة ١٠٦٩ ﴾ كَيْفًا يَتِصرَّفْ صَاحِبُ (الْمُلْكِ ١٧٥) الْسَتَقِلُّ في مُلكِهِ يَتَصرَّفْ ايضاً في (الْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) اصحابُهُ بالاتّفاق كذلك

﴿ مَادَةَ ١٠٧٠ ﴾ يَشُوغُ لأَصِعَابِ الدَّارِ (الْمُشَقَرَكَةِ ١٠٤٥) أَنِ يَسْكُنُوا فيها جيعًا لكنْ اذا أَدْخَلَ أَجَدُهُمْ أَجنبيًا في تلكَ

الدارِ فللآخرِ مَنْهُ '

﴿ مِهُ مِهُ مِهُ ١٠٧٠ ﴾ كِيوزُ لِأَجَدِ أَصِحَابِ الحِصَصِ التَّصَرُّفُ مُستَقَلِدٌ في (الْمُلْكِيرِ المُشْتِرَلِيُّو ١٠٤٥) (بَاذِن ٣٠٣ و٢٠٤) الآخرِ ﴿ لَكُنْ لَا يَجُونِيُ لَهُ أَنْ يَنْصَرُّفَ نَصَرُّفًا مُضِرًّا بِالشَّرِيلِكِ

﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ لِيسَ لِأَ حَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُجِدِ الْآخَرِ بَهْوِلِهِ لَهُ أَشْرَ بَكَيْنِ أَنْ يُجِدِ الْآخَرِ بَهْوِلِهِ لَهُ أَشْرَ جَمِّتِي او بِعْنِي حِصَّبَكَ فَيْرَ أَنَّ الْجَلِّ (الْمُشْتَرَاكَ ١٠٤٠) بِينَهُمَا إِنْ كَانِ فَابِلَ (القيسمة ١٠٤٠) والشَّريكُ لِيسَ بَعْبَائِبٍ يُعْسَمُ و إِنْ كَانَ غَيْرَ فَابِلِ القيسمة فَلَهُمَا (التَّهَانُو ١٩٤) كَا تَأْنِي تَفْصِيلاتُهُ فِي البَالِي الثاني

﴿ مَادَةُ ١٠٢٣ ﴾ أَلاَّ مُوالُ الْمِشْئِرَكَةُ (شَيْرِكَةَ الْمُلْكِ ١٠٤٠) أَقْسَمُ السَّرِيكَةِ الشريكَيْنِ في حاصلاتُهَا بِينَ اصحابِهَا على قَدْد حِصَصِهِم فاذا فَيَرَطَ أَحَدُ الشريكَيْنِ في الحَيْوَانِ الشريكَيْنِ في الحَيْوَانِ الْمُنْتَرَكِ شَيْئًا ذَائدًا على حَصَّتِهِ مِن لَبْنِ ذَلَكَ الْحَيْوَانِ الْمُنْتَاكِمِهِ (فَلَا يَضِحُ 11)

﴿ مَادَةُ ١٠٧٤ ﴾ أَلَاوِلادُ فِي الْمُلْكِيَّةِ نَتَبَعُ الْأُمَّ . مِثْلًا اذَا كَانَ لُواحِدٍ حِضَانٌ فَعَلا على فَرَسِ لآخَرَ فَالْفَلُو الْجَاصِلُ لَصَاحَبِ الْفَرَسِ . كَذَلِكَ اذَا كَانَ لُواحِدٍ حَمَامٌ ذَ كُرْ وَلِآخِرَ أَنْثَى فَالْفِرَاخُ الْجَاصِلَةُ مَنْهُمَا لَصَاحَبِ الْأَنْثَى الْمُاعِيلَةُ مَنْهُمَا لَصَاحِبِ الْأَنْثَى الْمُاعِيلَةُ مَنْهُمَا لَصَاحِبِ الْأَنْثَى

﴿ مَادَةَ ١٠٢٥ ﴾ كُلُّ واحِيرٍ من الشَّرَكَاءُ في (شَيرِكَةِ الْمُلْكِ ١٠٤٥) أَجْدِي فِي حِصَّةِ الْمُلْكِ مِعَالًا وَكِيلًا ١٤٤٩) عن الآخَرِ فِيلا تَجُوذُ

عليها من الأشجار والأبنية تجري (الشَّفعةُ ٩٠٠) في الأَشجار والأَبنية أَيضاً تَبَعاً للأَرضِ وأَمَّا اذا بِيعَثِ ٱلأَشجارُ والأَبنيةُ فَقَط فـلا تَجري فيها الشَّفْعَةُ

َ هُمَادة ١٠٢١ ﴾ (الشَّفعَةُ ٢٠٠) لا نَتْبُتُ ۚ إِلاَّ (بعقد ٢٠٠) (البيع ِ ١٠٠)

﴿ مَادَة ١٠٢٢﴾ (الهِبَةُ ٨٣٣) بِشَرُطِ العِوَضِ فِي خُكُمِ (البيعِ البيعِ مَادَة ١٠٢٢) أَحَدُهُ دَارَهُ البيع ١٢٠) بناءً عليسه لو (وَهَبَ ٨٣٣) و (مَلَمَ ٢٧٠) أَحَدُهُ دَارَهُ (المَمْلُوكَةَ ١٢٠) لِآخَرَ بِشِرْطِ عِوضٍ يكونُ (جَارُهُ الملاصِقُ ١٠٠٩) (شَفِيعاً ١٠٠١)

﴿ مَادَةُ ١٠٢٣﴾ لا تَجرِي (الشَّفَعَةُ ٩٠٠) في (العَقَارِ ١٢٩) الذي مُلَّكَ لِآخَرَ بِلاَ بَدَل كَتَمَلَّكِ أَحَدٍ عَقَارًا (بِهِبَةٍ ٨٣٣) بِلاَ عِوَض ِ او بميراث او بوَصيَّة

﴿ مادة ١٠٢٤ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ لا يكونَ (الشَّفِيعِ ١٠٥) (رِضَّى ١٠٢) في (عَقْدِ ١٠٣) (البَّيْعِ بـ١٥) الواقع صَرَاحة او دَلَالَة بَ مثلاً اذا سَمِعَ عَقْدَ البَيْعِ وقالَ هو مُناسِبُ فيسَقُطُ حَقُ (شُفْعَتِهِ ١٠٥) وليسَ لهُ طَلَبُ الشَّفعة بعد ذلكَ وكذا اذا أَرادَ أَن يَشتريَ او (يَستُأْجِرَ ٤٠٤) الشَّفعة بعد ذلك وكذا اذا أَرادَ أَن يَشتريَ او (يَستُأْجِرَ ٤٠٤) المَّقَارَ ١٢٩) بعد سَمَاعِهِ بِعَقْدِ البيعِ المَقَارَ ١٢٩) (المَشقوع ٢٥٢) من (المُشتري ١٦١) بعد سَمَاعِهِ بِعَقْدِ البيعِ فيسقُطُ حَقَّ شُفْعَةٍ وكذلكَ اذا كانَ (وكيلاً ١٤٤٩) (البائع ١٦٠) فليسَ لهُ حَقَّ شُفْعَةٍ فِي الْعَقَارِ الذي باعَهُ راجع مادة ١٠٠

﴿ مَادَةُ ١٠٢٥ ﴾ الله يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ البَدَلُ (مَالاً ١٢٦) مَعَلُومَ البَقْدَارِ بِنَاءٌ عَلَيهِ لا تَجري (الشَّفْعَةُ ١٠٥٠) في (العَقَارِ ١٢٩) الذي مُلِكَ بِالبَدَلِ الذي هو غَيْرُ مال مَثْلاً لا تَجري الشَّفْعَةُ في الدَّارِ التي مُلِّكَت بَدَلَ (أُجْرَةُ عُنَا) الحَمَّامِ لِأَنَّ بَدَلَ الدَّارِ هُنَا لِيسَ بَال و إِنَّمَا هِي الأُجرةُ التي هِيَ مَنْ قَبِيلِ المنافِع مِ كَذَلك لا تَجري الشَّفْعَةُ في المُلْكِ المَقَارِيِّ الذي مُلِكَ بَدَلاً مِنَ المُنْفِع مِ كَذَلك لا تَجري الشَّفْعَةُ في المُلْكِ المَقَارِيِّ الذي مُلْكِ المَقَارِيِّ الذي مُلْكِ بَدَلاً مِنَ المُهْرِ

﴿ مَادَةُ ١٠٢٧﴾ لا تَجَرِي (الشَّفْعَةُ ٩٠٠) في (لقسيم ١٠٤٦) (العَقَارِ ١٢٩) · مثلًا لو نَقَسَّمَتْ دارٌ (مُشْتَرَكَةٌ ١٠٤٥) بينَ الْمُتشَارِكِينَ لا يكونُ (الجَارُ الملاصِقُ ١٠٠٩) (شَفِيعًا ٩٠١)



الفصل الثالث

﴿ فِي بيانِ طَلَبِ (الشَّفعَةِ ١٠٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ١٠٢٨ ﴾ يَلزَمُ فِي (الشُّفعةِ ٩٠٠) ثلاثُ مُطَالَباتٍ وهِيَ طَلَبُ (الْمُوَاثَبَةِ ١٠٢٩) وطَلَبُ (التَّقْرِيرِ ١٠٣٠) و (الإشهادِ ١٦٨٤) وطَلَبُ (الْحُصُومَةِ ١٠٣١) والتَمَلُّكِ

﴿ مادة ١٠٢٩ ﴾ يَلزمُ (الشَّفِيعَ ١٠٥) أَنْ يَقُولَ كَلَامًا يَدِلُ على طَلَبِ (الشَّفعَةِ ١٠٠) في (المجلسِ ١٨١) الذي سَمِعَ فيهِ (عَقْدَ ١٠٣) وأَطْلُبُهُ بالشَّفعَةِ (البيعِ ١٠١) وأَطْلُبُهُ بالشَّفعَةِ ويُقَالُ لَمذا طَلَبُ المُواثَبَةِ

﴿ مادة ١٠٣٠ ﴾ يكزمُ (الشَّفيعَ ١٠٥) بَعْدَ طَلَبِ (المُواثَبَةِ ١٠٢٠) ﴿ مَادة ١٦٨٤) ويَطْلُبَ التَّعْرِيرَ بأَنْ يَقُولَ فِي حُضُورِ رَجُلَيْنِ عِندَ (البَيعِ ١٥١) إِنَّ فُلانًا قَدِ اشْتَرَى هذا (العَقَارَ ١٢٩) او عِنْدَ المشتري أنتَ قد اشتريت العَقَارَ الفُلانِيِّ او عِنْدَ (البَائِعِ ١٦٠) إِنْ كَانَ العَقَارُ مَوجُودًا فِي يَدِهِ أَنْتَ قد بِعِتَ عَقَارَكَ وأَنا (شَفيعُهُ ١٥٩) بهذه الجَهةِ وكُنتُ طَلَبْتُ الشَّفْعَةُ والآنَ أيضًا أَطْلُبُهَا إِشْهَدا و إِنْ كَانَ الشَّفِيعُ فِي محل مَعِدِ ولم يُمكِنهُ طَلَبُ التَّقْرِيرِ والإِشْهَادِ بهذا الوجه يُوكِلُ آخَرَ و إِنْ لَم يَجِدُ (وكِيلًا يُمكِنهُ طَلَبُ التَّقْرِيرِ والإِشْهَادِ بهذا الوجه يُوكِلُ آخَرَ و إِنْ لَم يَجِدُ (وكِيلًا يُمكِنهُ الرَّبَ أَرْسَلَ مَكْتُوبًا

﴿ مَادَة ١٠٣١ ﴾ لَلَمُ أَنْ يَطلُبَ وَيَدَّعِيَ (الشَّفِيعُ ١٠٣) في حُضُورِ (الْمَاكَمِ ١٧٨٠) بَعدَ طَلَبِ (التَّقرِيرِ ١٠٣٠) و (الاِشْهادِ ١٦٨٤) و يُقالُ لَهذا طَلَبُ الْخَصُومَةِ والتَّمَلُّكِ

﴿ مادة ١٠٣٢﴾ إِنْ أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ١٠٥) طَلَبَ (الْمُوَاثَبَةِ ١٠٢٩) مَثْلًا لُو وُجِدَ فِي حَالَ يَدِلُّ على الاعْرَاضِ عِنْدَ استهاعِهِ (عَفْدَ ١٠٣) مثلاً لو وُجِدَ فِي حَالَ يَدِلُّ على الاعْرَاضِ عِنْدَ استهاعِهِ (عَفْدَ ١٠٣) بأَنِ (البيع ١٢٠) ولم يَطلُبِ (الشَّفْعَةَ ١٥٠) فِي ذلكَ (المجلسِ ١٨١) بأَنِ الشَّفَعَ بَا مَنَ المجلسِ مَن دُونِ أَنْ الشَّفْعَة بَسَقُطُ حَقْ شُفْعَتِهِ [انظر المادة ٦٢]

﴿ مادة ١٠٣٣﴾ لو أَخَّرَ (الشَّفِيعُ ٩٠١) طَلَبَ (التَّقْوِيرِ ١٠٣٠) و التَّقْوِيرِ ١٠٣٠) و (الاشِهَادِ ١٦٨٤) مُدَّةً يُمكِنُ إِجراؤُهُ فيها ولو بإرسال ِ مكتوبٍ يَسقُطُّ حَقُّ (شُفْعَتِهِ ٩٠٠)

﴿ مَادَةُ ١٠٣٤ ﴾ لو أُخَّرَ (الشَّفِيعُ ١٠٥) طَلَبَ (الخُصُومَةِ ١٠٣١) بَعْدَ طَلَبِ (الخُصُومَةِ ١٠٣١) بَعْدَ طَلَبِ (التَّقْرِيرِ والاشِهَادِ ١٠٣٠) شَهْرًا مِنْ دُونِ عُذْ رِ شَرْعِيَّ كَكُونِهِ فِي دِيارٍ أُخْرَى يَسْقُطُ حَقُّ (شُفْعتِهِ ٢٠٠)

﴿ مَادَةَ ١٠٣٥ ﴾ يَطْلُبُ حَقَّ (شُفُعَــة ِ ٩٥٠) (المَحْجُورينَ ٩٤١) ﴿ وَلِيْهُمْ ٩٧٤) و إِنْ لَم يَطْلُبِ الوَلِيُّ حَقَّ شُفْعة ِ (الصَّغيرِ ٩٤٣) لا تَبَقَى لهُ صَلاحِيَّةُ طَلَبِ حَقِّ الشَّفْعة ِ بعدَ (البُلُوغ ِ ١٩٨٥ له ٩٨٧)

الفصل الرابع

﴿ فِي بيانِ حُكُم ِ (الشُّفعةِ ١٥٠) ﴾

﴿ مادة ١٠٣٦ ﴾ كُونُ (الشَّفِيعُ ١٠٥) مالِكاً (للَّشفُوعِ ٢٠٢) (بِتَسْلَيمِهِ ٢٦٦ لـ ٢٧٧) بالتَّراضِي معَ (المشتري ١٦١) او (بَحُكُمْ ِ ١٧٨٦) (الحاكِمُ ١٧٨٥)

﴿ مادة ١٠٣٧﴾ تَمَلُّكُ (العَقَارِ ١٢٩) (بالشَّفَةَ ١٠٣٠) هو بِمنزِلَةِ الاشترَاء اَبتداء بناء عليهِ الأَحكَامُ التي نَثْبُتُ بالشِّرَاء اَبتِداء كالرَّدِ (بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ ٣٢٠) و (خيارِ العَيْبِ٣٣٧) نَثْبُتُ في العَقَارِ المَّاخُوذِ بالشَّفْعَة أَيضًا

﴿ مَادَة ١٠٣٨ ﴾ لو مَاتَ (الشَّفَيعُ ١٠٥) قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا (للشَّفُوعِ ١٠٣٠) (بتسليمهِ ٢٦٦ له ٢٧٧) بالتَّراضِي مع (المشتري ١٦١) او (بِحُكْم ٢٨٨١) (الحاكِم ١٧٨٠) لا يَنْتَقَلُ حَقَّ (الشَّفْعَة ِ

﴿ مادة ١٠٣٩ ﴾ لو (بِيغَ ١٢٠) (المَشفُوعُ به ِ ٩٥٣) بَعْدُ (طَلَبَي ِ ١٠٣٠و١٠٢٩) (اَلشَّفِيع ِ ٩٠١) على الوجْه ِ المَشرُوح ِ وَفَبْلَ تَمَلُّكِهِ (المَشفُوعَ ِ ٩٥٢) يَسقُطُ حَقُ (شُفْعتهِ ٩٥٠)

﴿ مادة ١٠٤٠﴾ لو (بِيغ ١٢٠) (مُلْكُ ١٢٥) (عَقَارِي ١٢٩) آخَرُ مُتَّصِلٌ بِالْمُلْكِ (المشفُوع ِ ٩٠٢) قَبْلَ أَنْ يَتَمَلَّكُهُ (الشَّفِيعُ ٩٠١) على الوجه

المَشرُوحِ لا يكونُ شَفِيعاً لهذا العَقَارِ الثاني

﴿ مَادَة ١٠٤١﴾ (الشَّفْعَةُ ٩٠٠) لا نَقْبَلُ التَّجَزِّي بناءً على ذلكَ ليسَ (الشَّفِيع ِ٩٠١) حَقَّ في اشتِراء مَقْدَارٍ من (العَقَارِ ١٢٩) (المَشفُوعِ ٩٠٢) وتَرْكُ ِ بِاقَبْهِ [انظرالمادة ٦٣]

﴿ مَادَة ١٠٤٢ ﴾ لِيسَ لِبَعضِ (الشَّفَعَاء ١٠٥) أَنْ (يَهِبُوا ٨٣٣) ﴿ مَادَة ٢٠٤ ﴾ أَنْ (يَهِبُوا ٨٣٣) حَصَّتَهُمْ لَبعض وإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمْ ذَلَكَ أَنْفَطَ حَقَ (شُفعته ١٠٠٠) ﴿ مَادَة ٢٠٤ ﴾ إِنْ أَسْقَطَ أَحَدُ (الشَّفَعَاء ١٠٠١) حَقَّهُ قَبْلَ (حُكْم مِ مَادَة ٢٧٨٦) (المَا يَحْ أَنْ يَأْخُذَ تَمَامَ (١٧٨٦) (المَا يُحْ رَأَنْ يَأْخُذَ تَمَامَ (المَعَار ١٢٩) (المَشْوع ٢٠٢) وإِنْ أَسْقَطَهُ بَعْدَ حُكُم الحَاكِم فليسَ للآخَر أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ للسِّرَ لَا خَرَا أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ

﴿ مادة ١٠٤٤ ﴾ لوزَادَ (المشتري ١٦١) على البِنَاء (المَشفُوع ٢٥٢) من مَالِهِ كَصَبْغِهِ (فَشَفْيعُهُ ٢٥٢) (مُخَبَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءً تَرَكَهُ و إِنْ شَاءً تَمَلَّكَهُ بِإِعْطَاء (ثَمَن ١٥٢) البِنَاء و (قبمة ١٥٤) الزيادة و إِنْ كَانَ المُشتري قد أُحْدَثُ على العَقَادِ المَشفُوع بِنَاء او غرَسَ فيه اشجارًا فالشَّفِيعُ المُشتري قد أُحْدَثُ على العَقَادِ المَشفُوع بِنَاء او غرَسَ فيه اشجارًا فالشَّفِيعُ بالحِيَادِ إِنْ شَاء تَرَكَهُ و إِنْ شَاء تَمَلَّكَ المَشفُوع بإعطاء ثَمَنيه وقيمة الأَبْنِية والأَشجارِ وليسَ لهُ أَنْ يُجْبِرَ المُشتري على قَلْع الأَبْنية إو الأَشجارِ



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ « بعد صورة الخط الهابوني » (ليعمل بموجبه) الكتاب العاش

﴿ فِي أَنواعِ الشَّرِكَاتِ ويَشْتَمِلُ على مقدَّمةٍ وثمانيةِ ابوابٍ ﴾ الشَّرِكَاتِ ولَشْتِلُ على مقدَّمةٍ وثمانيةِ ابوابٍ المُ

﴿ فِي بِيانِ بِعضِ اصطلاحاتِ فِقْهِيَّةٍ ﴾

﴿ مَادَة ٥٤٠١ ﴾ الشّرِكَةُ فِي الأَصْلِ فِي الختصاصُ مَا فَوقَ الواحِدِ بِشِي وَامْتِيازُهُم بِهِ لَكُنْ تُستَعَمَلُ أَيضًا (عُرْفَ ١٣٦ له ١٤٠٥ و ١٤٠٥) الشّرِكَةِ الذي هو سَبَبُ لهذا الاختصاصِ واصْطِلاحا فِي معنى (عَقْدِ ١٠٦) الشّرِكَةِ الذي هو سَبَبُ لهذا الاختصاصِ فَتَنقسِمُ الشَّرِكَةُ بناءً على هذا الى فِسمينِ الأُولُ (شَرِكَةُ اللّك ١٠٦٠) وتَحْصَلُ (بالإيجابِ ١٠١) و (الاتِهَابِ ١٨٣٨) والثاني (شَرِكَةُ المَقَدِ ١٣٢٩) وتَحْصَلُ (بالإيجابِ ١٠١) و (القَبُولِ ١٠٢) بَيْنَ الشَّرَكَاءُ وَنَا فِي تَفْصِيلاتُ القِسمينِ فِي بابِهِما المخصوصِ وسوى هذينِ القِسمينِ (شَرِكَةُ الإباحَةِ ١٣٢٤) وهِي كُونُ العَامَّةِ مُشْتَرَكِيْنَ فِي صَلَاحِيَّةِ التَّمَلُكِ بَالأَخْذِ و (الإحرازِ ١٢٢) للأشياء المُبَاحَةِ التي ليستُ فِي الأَصلِ التَملُكِ بالأَخْذِ و (الإحرازِ ١٢٢) للأَشياء المُبَاحَةِ التي ليستُ فِي الأَصلِ مَلْكَالاً عَدِ كَالمًا مَدِ كَاللّهُ عَدْ كَاللّهُ عَدْ كَاللّهُ اللّهُ عَدْ كَاللّهُ عَدْ كَاللّهُ عَدْ كَاللّهُ عَدْ كَاللّهُ عَدْ كَاللّهُ اللّهُ عَدْ كَاللّهُ عَدْ كَالمُ الللّهُ اللّهُ عَلْمُ عَلّهُ عَلَى اللّهُ عَدْ كَالمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ

﴿ مَادَةُ ١٠٤٦ ﴾ (أَلْقِيسُمَةُ ١١١٤) عِبَارَةٌ عَنِ النَّقَسِيمِ · تَعْرِيفُهَا وَنَفْصِيلُهَا يَأْتِي فِي بابِها المخصُوصِ

﴿ مادة ١٠٤٧ ﴾ أَلِحَائِطُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجِدَارِ والطَّبْلَةِ والْجِيْتِ (وهو ما يُعمَلُ مِنَ ٱلْأَغْصَانِ) جَمْنُهُ حِبِطَانٌ

﴿ مادة ٨٤٨ ﴾ أَلمارَّةُ كالعامَّةِ عِبَارَةٌ عَنِ المَارِّيْنَ والعابِرِينَ فِي الطَّرِيقِ العَامِّ

﴿ مَادَة ١٠٤٩ ﴾ أَلقَنَاةُ بِفَتَعِ القَافِ عَجْرَى المَاء ثَحْتَ الأَرضِ فَسْطَلًا اوسِيَاقًا نُجْمَعُ على قَنَوَاتٍ

بُرْ مَادَةً ١٠٥٠ ﴾ أَلْمُسَنَّاةُ بميم مضمومة وسِبِن مفتوحة ونُوْن مُشَدَّدَة أَلَحَة والسَّدُ بُنْنَى في وَجْهِ الماء وحافات فُوَّهات المساء جُمْها مُسَنِّياتُ

﴿ مادة ١٠٥١ ﴾ أَلا حِباءُ عِبارةٌ عَن ِ التَّعميرِ وجَعْلِ الأَراضِي صَالَحَةً للزَّ رَاعَةٍ

﴿ مادة ٢٠٥٢ ﴾ أَنْتُحِيرٌ وَضَعُ الأحجارِ وغيرِهـا في أَطْرَافِ الأَحجارِ وغيرِهـا في أَطْرَافِ الأَرافِ الأَرافِ الأَرافِ الأَرافِ الأَرافِ اللهُ ال

﴿ مَلَّدَةُ ٣٠ ١٠ ﴾ أَلَانْفَاقُ عِبَارَةٌ عَنْ صَرُفِ (المَالُ ١٢٦) وخَرَّجِهِ ﴿ مَلَّدَةُ مِلَا مُ ١٢٦) وخَرَّجِهِ ﴿ مَلَّدَةً وَالدَّخِيرَةُ التِي تُصْرَفُ فِي الزَّادُ وَالدَّخِيرَةُ التِي تُصْرَفُ فِي الدَّرَامِ وَالدَّخِيرَةُ التِي الْمَعْرَفُ فِي اللَّهُ وَالدَّخِيرَةُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللللّهُ الللللّ

﴿ عَلَمْ الْمُعَلِّمُ وَالَّذِامُهُ ۗ أَتَّقَبُّلُ نَمَيُّدُ الْعَمَلِ وَالَّتِزَامُهُ

﴿ مادة ٢٠٥٦ ﴾ المُفَاوِضَانِ عَاقِدًا (شَرِكَةِ المُفَاوَضَةِ ١٣٣١) ﴿ مادة ١٠٥٧ ﴾ رأْسُ المالِ عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْمَايَةِ ﴿ مادة ١٠٥٨ ﴾ الرِّبْحُ عِبَارَةٌ عَنِ الكَسْبِ ﴿ مادة ١٠٥٩ ﴾ أَلا بِضَاعُ إعْطَاءُ شَخْصِ آخَرَ رأْسَ مال على كُون ِ الرِّبْحِ تمامًا عائدًا اليه ِ فرأْسُ المال ِ البِضَاعَةُ والمُعْطِي المُبْضِعُ والآخذُ المُستَبضِعُ

الباب الاول

﴿ فِي بِيانِ (شَرِكةِ ١٠٤٥) الْمُلْكِ ويَشْمَلُ ﴾ ﴿ على ثلاثة ِ فُصُول ٍ ﴾ الفصل الاول

﴿ فِي تعريفِ (شَرِكَةِ ١٠٤٥) الْمُلْكِ وَنَقْسِمِهَا ﴾

﴿ مَادة ١٠٦٠﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٠) الْمُلْكِ فِي كُوْنُ الشيءِ مُشْتَرَكاً بَيْنَ اَثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ أَي مخصوصاً بِهِمَا بسبب مِن أَسبابِ (الْمُلْكِ ١٢٥) كاشتِراءُ و (انْهَاب ٢٣٣) و (فَبُول ١٠٢) وصيَّةٍ وتَوَارُثُ او بِخَلْطِ أَموالهِم او أُختِلاطها فِي صورة لا نَقبلُ التَّمييْزَ والتَّفريْقَ كَأَنْ يَشْتَرِيَ اثنانِ مثلاً (مالاً ١٣٦) او يَهبَهُمَاواحِد " او يُوصِيَ لَمَا ويَقبَلا او يَرِثَاهُ فيصيرُ ذلكَ (مُشْتَرَكاً ١٠٤٥) بينهُما ويكونُ كُلُّ منهما شَرِيكَ الْآخَرِ في هذا المالِ كذلكَ اذا خَلَطَ اثنانِ ذَخِيرَتُهُما بِبِعضِهَا او أُنخَرَقَتْ عُدُولُهُما بوجه ما فاُختَلطَتْ ذَخيرةُ ٱلاثنين بِبَعضِها فتَصيرُ هذهِ الذَّخيرةُ المَخلُوطَةُ أَوِ الْمُعْتَلِطَةُ بينَ الاثنينِ مالاً مُشْتَرَكاً

﴿ مَادَةُ ١٠٦١﴾ فلوكانَ لِرَجُلِ دِينَارٌ وَلَآخَرَ مِنْ جِنْسِهِ دِينَارَانِ فَاخْتَلَطَ دِينَارُ الرَّجُلِ بِهِمَا بحِيثُ لا يَقْبَلُ التَّمْيِيزَ ثُمَّ ضَاعَ اثنانِ منها وبَقِيَ واحِدٌ يكونُ الباقي بينهُما مُشْتَرَكاً مُثَالَثَةً ثُلْثَاهُ لصاحِبِ الدِينارَينِ وثُلْثُهُ لصاحبِ الدِينارِ

﴿ مَادَةَ ١٠٦٢ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥)(الْمُلْكِ ١٢٥) تَنَقَسَمُ الى قِسْمَينِ ِ اختياريّ وجَبْريّ إِ

﴿ مَادَةُ ١٠٦٣﴾ الشَّرِكَةُ الاختِياريَّةُ الاشتراكُ الحاصِلُ بِفِيسُلِ المُشَارِكِينَ كَالاَشتراكِ الحاصِلِ فِي صُورَةِ الاَشتراءُ و(الاُتِيَّابِ ٨٣٣) و(قَبُولِ ١٠٢) الوَصِيَّةِ وبِخَلْطِ (الأَموالِ ١٢٦) الْحَرَّرَةِ قَبْلُ

﴿ مَادَةَ ١٠٦٤ ﴾ الشَّرِكَةُ الجَبْرِيَّةُ الاَشْتِرَاكُ الحَاصِلُ بِغَيْرِ فِعْـلِ الْمُتَشَارِكِينَ كالاَشْتِراكِ الحَاصِلِ فِي صُورَتَي ٱلتَّوَارُثُ واُختِلاطِ المَالَينِ

﴿ مَادَةُ ١٠٦٥ ﴾ إِشْتَرَاكُ (الوُدَعَاءُ ٢٦٤) الْمُتَعَدِّدِينَ فِي حَفْظِ (الوديعة ٢٦٣) مِن قَبِيْلِ (الشَّرِكَةِ ٱلاختياريَّةِ ١٠٦٣) أَمَّا اذَا هَبَّتِ الرِّيْخُ وأَلْقَتْ جُبَّةُ أَحَدٍ فِي دَارٍ (مُشْتَرَكَةٍ ١٠٤٥) فَشَرِكَةُ اصحابِ الدارِ فِي حِنْظِ هَذُو الْجُبَّةُ نَصِيرُ مِن قَبِيلِ (الشَّرِكَةِ الْجَبْرِيَّةِ ١٠٦٤)

﴿ مَادَهُ ١٠٦٦﴾ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (الْمُلْكِ ١٢٥) تَنْقَسِمُ ايضاً الى السَّمِينِ (شَرِكَةِ عَيْنِ ١٠٦٧) وشَرِكَةِ (دَيْنِ ١٥٨)

﴿ مَادَةَ ٧٠٦٧﴾ ﴿ (شَرِكَةُ ١٠٤٥) (العَيْنِ ١٥٩) (الأَشْتِرَاكُ ١٠٤٩) في (المال ١٢٦) المُعَيِّنِ والموجُودِ كَأَشْقِرَاكِ الثَّيْنِ (شَائعًا ١٣٩) في شاقر او في فَطِيع ِ غَنَم

﴿ مَادَةَ ١٠٩٨ ﴾ (شَرِكَةُ ١٠٩٥) (الدَّيْنَ ١٠٩٨) الاشترَاكُ أَ في مَبْلَغ ِ الدَّيْن ِ كَاشتراكُ ِ النَّيْن ِ في قَدْر ِ كَذَا فِرْشَا لِيْهُ ذِمَّة ِ انسان ِ

الفصل الثأني

﴿ فِي بِيانِ كَيْفِيَّةِ التِصرُّفِ فِي (الأَعْهَانِ ﴾ ﴿ ١٠١ و ١٥٩) (المشترَكَةِ ١٠٤٥) ﴾

﴿ مَادِهُ ١٠٦٩ ﴾ كَيْفَا يَتَصَرَّفْ صَاحِبُ (الْمُلْكِ ١٣٥) الْمُسْتَقِلُّ في مُلُكِهِ يَتَصَرَّفْ ايضاً في (الْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٠) اصحابُهُ بالاتِّهاق كذلك

﴿ مَادِة ١٠٧٠ ﴾ يَشُوخُ لِأَصِعابِ الدَّارِ (الْمُشَكَرَكَةِ ١٠٤٥) أَنْ يَسْكُنُوا فيها جِيعًا لَكُنْ اذَا أَدْخَلَ أَجَدُهُمْ أَجِنبِنًا فِي تِلْكَ

الدار فللآخرِ مَنْهُ '

﴿ مَاهِ مَاهُ وَ ١٠٧ ﴾ كِيوزُ لِأَ جَدِ أَصِحابِ الحِصَصِ التَّصَرُّفُ مُستَقَلِدٌ في (الْمَلْكِيمِ المُشِيِّرَلِيُرِ ١٠٤٠) (بَاذْنِ ٣٠٣ و٢٠٤) الآخَرِ ﴿ لَكُنْ لَا يَجُونُهُ لَهُ أَنْ يَتَصَرُّفَ تَصَرُّفًا مُضِرًّا بِالشَّرِيكِ

﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ لِيسَ لِأَ حَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُجِدِ الْآخَرَ بَهْوِلِهِ لَهُ أَشْرَ بَكَيْنِ أَنْ يُجِدِ الْآخَرَ بَهْوِلِهِ لَهُ أَشْرَ جَمِّتِي او بِعْنِي حِصَّتَكَ عَيْرَ أَنَّ الْجَلِّ (الْمُشْتَرَاكَ ١٠٤٠) بِينَهُمَا إِنْ كَانَ قَالِلَ (القيسمة ١٠٤٠) والشَّريكُ ليسَ بغائبٍ يُعْسَمُ و إِنْ كَانَ غِيرَ قابل القيسمة فَلَهُمَا (التَّهَانُو عَبْرَ اللهَ عَيْرَ قابل القيسمة فَلَهُمَا (التَّهَانُو عَبْرَ اللهَ عَيْرَ قابل القيسمة فَلَهُمَا (التَّهَانُو عَبْرَ) كَا تَأْنِي تَفْصِيلاتُهُ فِي البَابِ الثاني

﴿ مَادَةُ ١٠٧٣﴾ أَلاَ مُوالُ الْمُشَارَكَةُ (فَيَرِكَةَ الْمُلْكِ ١٠٠٥) نُقْسَمُ السَّمَ اللَّهُ اللَّهِ ١٠٠٥) أَقْسَمُ السَّمَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ يَكُونِ فِي السَّمِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ يَكُونِ فِي اللَّهِ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

﴿ مَادَةَ ١٠٧٤ ﴾ أَلَاوِلادُ فِي الْلَّكِيَّةِ نَتْبَعُ اللَّمِ . مِثْلًا اذَا كَانَ لُواحِدٍ حِضَانٌ فَعَلا على فَرَسِ لآخَرَ فَالْفَلُو الْحَاصِلُ لَصَاحَبِ الْفَرَسِ . كَذَلِكِ اذَا كَانَ لُواحِدٍ حَمَامٌ ذَ كُرْ وَلِآخِرَ أَنْثَى فَالْفِرَاخُ الحَاصِلَةُ مِنهُمَا لَصَاحِبِ اللَّهُ فَي اللَّهِ اللَّهُ فَي اللَّهِ اللَّهُ فَي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولِلْمُ الللْهُ اللَّهُ اللْمُلْكُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْمُ اللَّهُ الللْمُولِلِمُ الللْهُ اللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُلِمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُلِمُ الللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُلِمُ اللْمُلْمُ الللِمُ ال

﴿ مَادَةَ ١٠٧٥ ﴾ كُلُّ واجِدٍ من الشَّرَكَاء في (شَيرِكَةِ الْمُلْكِ ١٠٤٥) أَجْدِي فِي حِصَّةِ الْمُلْكِ عَلَمُ وَاجِدٍ (وَكِيلًا ١٤٤٥) عن الآخَرِ فِلا تَجِوزُ

تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا فِي حِصَّةِ الآخَرِ بدونِ ﴿ إِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤) لَكُنْ كُلُّ واحِدٍ من اصعابِ الدارِ (المُشتَرَكَةِ ١٠٤٥) يُعتبَرُ صاحبَ (مُلْكُ ١٢٥) مخصوص على وجه ِ الكَمَالِ فِي الشُّكْنَى وفي الأحوالِ التابعةِ لِمَا كَالدُّخُولِ والحُرُوجِ ِ. مثلاً أَحَدُ الشريكَينِ في البرْذَوْنِ اذا (أَعَارَهُ ٢٦٦) أو (آجَرَهُ ٤٠٠) بدونِ إِذْنِ الْآخَرِ وتَلَفَ فِي يَدِ (الْمُستَعَبِرِ ٧٦٧) او (المستأجر ٤١٠) فلهذا الآخَرِ أَنْ (يُضَمِّنَهُ ٤١٦) حِصَّتَهُ كذلكَ اذا رَكِبَ أَحَدُهُمَا البرْذُونَ الْمُشَرَكَ او حَمَّلَهُ بلا إذْن يكونُ ضامنًا حِصَّةَ الآخَر وكذا اذا استَعْمَلَهُ مُدَّةً فَصَارَ مَهُزُولًا ونَقَصَتْ (قَيمتُهُ ١٥٤) يَكُونُ ضَامِنًا نُقْصَانَ قِيمةٍ حِصَّنهِ • أَمَّا أَحَدُ الشريكَينِ إذا سَكَنَ مُدَّةً في الدَّارِ بـدون إذْنِ الآخَرَ فهو ساكنٌ في مُلْكِ نفسِهِ فبهذهِ الجِهَةِ لا يَلزمُهُ إعطاءُ (أَجرةٍ ٤٠٤) لأَجلِ حِصَّة ِ شريكِهِ ولا يَلزمُهُ ايضاً ضمانٌ لَوِ ٱحتَرَقتْ هذهِ الدارُ بلا تَعَدُّ [انظرالمادة ٣٠]

﴿ مَادة ١٠٧٦ ﴾ وبزِرَاعة أَحد الشُرَكاء في الأراضي (المُشترَكة مِ اللهُ مَادة ١٠٤٥) لا صَلَاحِيَّة للآخرِ في طَلَب حِصَّبهِ من الحاصلات على (عادة البَلْدة ١٩٥١ له ١٤٠٥) مثل ثُلْث او رُبْع لكن اذا نقصت الارضُ بزِراعتهِ فَلَهُ أَنْ (يُضمِّنَ ١٩١٦) الشريك الزَّارِع وقيمة ١٠٥١) نقصان حِصَّه بزِراعتهِ فَلَهُ أَنْ (يُضمِّنَ ١٩١٦) الشريكين إذا (آجر ١٠٤٤) لآخر (المال الشَّمَرَكَ ١٠٤٥) وقبَضَ (الأُجْرَة ٤٠٤) يُعْظِي الآخر حِصَّتهِ من (المُلك ١٠٤٥) الشريكين أن ينتفع بِقَدْر حِصَّتهِ من (المُلك ١٠٤٥)

(الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٥) في حال ِغَيْبَةِ الشريكِ الآخَرِ اذا وُجِدَ رِضَاهُ دَلَالةً على الوجهِ الآتي بيانُهُ [انظر المادة ١٠٦٠]

﴿ مَادَةَ ١٠٧٩﴾ إِنْتِفَاعُ الحَاضِرِ (بِالْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٦٠) بِوَجْهِ لا يَضُرُّ الفائِبَ يُعَدُّ (رِضَّى ١٠٢) من الغائبِ

﴿ مادة ١٠٨٠ ﴾ لا يُوجَدُ من الغائب (رضى ١٠٦) دَلَالةً على الانتفاع (باللّك المُشتَرَك ١٠٦) المُختَلف باستعمال المُستعمل فلا يَجوزُ لِبْسُ الأَلبِسَة المُشترَكة بِفْ غِيَابِ أَحَد الشَّرِيكَين وكذا لا يَجوزُ رُكُوبُ البِرْذَوْنِ (المُشترَك ١٠٠٥) في غَيْبَة أَحَد الشَّرِيكَين أَمَّا في الأَشياء رُكُوبُ البِرْذَوْنِ (المُشترَك ١٠٠٥) في غَيْبَة أَحَد الشَّرِيكَين أَمَّا في الأَشياء التي لا تختلف باختلاف المُستعمل مِثل تَحْميل وحَرْث فلهُ استعالُهُ بقَدْر حِصّته كا لو غَابَ أَحَدُ الشَّرِيكَين في (الحَادِم ٢١٣) المُشتَرَك فلماضِ استخدامُهُ في نَوْبَته

﴿ مادة ١٠٨١ ﴾ السَّكْنَى في الدَّارِ لا تَخْتَلِفُ باختِلافِ الْمُسْتَعِلِ الْسَعْمِلِ اللَّهُ عَلَيهِ الدَّارِ (الْمُسْتَرَكَةِ ١٠٨٠) مُنَاصَفَةً فَسَكَنَ الآخَرُ سِنَّةَ أَشَهُرٍ وتَرَكَ سِنَّةً أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لهُ الانتِفاعُ على هذا الوجه لكن اذا كانَتْ عائِلتُهُ كَثْيَرةً تَصِيرُ مِن قَبِيلِ الْخُتَلِفِ باختِلافِ المُسْتَعْمِل وفي ذلكَ لا يُوجَدُ (رضَى ١٠٢) الفائِب دَلالةً

﴿ مادة ١٠٨٢ ﴾ لا يجوزُ للحاضرِ أَنْ بَسْكُنَ فِي حِصَّةِ الغائِبِ فِي اللهِ الْمَائِبِ فِي اللهُ الله

الْمُرَزَّةَ وَيَعْظُوا أَجْرَبَمَا ٤٠٤) للغائب

﴿ مَادَةً ٤٠٤] ﴾ أَ هَدُ الشَّرِيكَيْنِ الطَاخِرُ اذَا (آجُرَ ٤٠٤) الدَّارَ (الْمُشَرَّكَةَ ١٠٤٥) فأَ خَذَ مِنْ (أُجْرَتِهَا ٤٠٤) حِمَّةً وعَفَظَ حِمِّةً الْعَالَمِبِ جازَ وعَهِنَ عُصُورِ الفائِبِ بِأَ لَهُذُ حِمِّيتَهُ مَنهُ

وفي السّنة الآتية اذا أرادَ الزَّراعَة كذلكَ يَرْرَعُ هذا النّصِف و إلاَّ فلا يَسُوغُ لهُ أَنْ يَرْرَعَ فِي سَنَةٍ هذا الطَّرَفَ وفي السّنَةِ الثانيةِ الطَّرَفَ الآخَرَ فلو زَرَعَ كاملَ الأَراضِي فيكونُ للغائبِ عندَ حُضُورِهِ أَنْ (يُضَمّنَهُ ١٦٤) فلو زَرَعَ كاملَ الأَرضِ وهذهِ التفصيلاتُ السابقةُ في نُقديرِ عَدَم مُواجَعة الحاضِ (الحاكمَ ١٢٨٥) في ذلك و أمَّا عندَ مُواجَعة الحاضِ الحاكمَ فعلَى كل حال لاَّ جل عَدَم ضياع العشر او الحِرَاج يأذَنُ الحاكمُ فعلَى كل حال لاَّ جل عَدَم ضياع العشر او الحِرَاج يأذَنُ لهُ الحَاكِمُ بِزِراعة كاملِ الأَرضِ وعلى هذا التَّقدير لا يَسُوعُ للغائبِ عند حُضُور ه (دَعوى ١٦١٣) (نُقصانِ الأَرض مِم ١٨٨)

﴿ مَادة ١٠٨٦ ﴾ اذا غاب أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي البُستانِ (المُشْتَرَكِ النَّمَرَةِ يَا خُذُ السَّانِ وعندَ إِدْرَاكِ النَّمَرَةِ يَا خُذُ البُستانِ وعندَ إِدْرَاكِ النَّمَرَةِ يَا خُذُ حِصْتَهُ منها ولهُ ايضاً (بَيْعُ ١٢٠) حِصَّةِ الغائِبِ وحِفظُ (ثَمَنَهَا ١٥٢) لكنْ يكونُ الغائِبُ عندَ حُضُورِهِ (مُخَيِّرًا ١١٦) إِنْ شَاة (أَجَازَ ٢٠٣) يكونُ الغائِبُ عندَ حُضُورِهِ (مُخَيِّرًا ١١٦) إِنْ شَاة (أَجَازَ ٢٠٣) البَيْعَ وأَخَذَ الثَّمَنَ المحفُوظَ وإن شَاءً لم يُجِزْ و (ضَمَّنَهُ ١٦٤) حصَّتَهُ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مادة ١٠٨٧﴾ حِصَّةُ أَحَدِ الشَّريكَيْنِ فِي خُكُمِ (الوديعةِ ٢٦٣) فِي يَدِ الآخَرِ فاذا (أَودَعَ ٢٦٤) أَحَدُهُما (المالَ ١٢٦) (المُشْتَرَكَ ١٠٤٥) بدون ِ (إذْن ٣٠٣ و٣٠٣) فتَلْفَ يكونُ (ضامنًا ٤١٦) حِصَّةَ شَرِيكِهِ راجِعُ مادَّةَ ٢٩٠ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَةَ ١٠٨٨ ﴾ أَحَدُ الشَّريكينِ إِنْ شَاءَ (بَاعَ ١٢٠) حِصَّنَهُ من

شَرِيكِهِ وَإِنْ شَاءً بَاعَهَا مِن أَجنِي بِدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٠) شريكِهِ راجِعُ مَادَّةَ ١٠٥ كُنُ فِي صُورِ خَلْطِ (الأُموالِ ١٧٦) واختلاطِهَا التي يَتَنَاها في الفَصل الأَوْل لا يَسُوغُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَينِ فِي الأَموالِ الْحَلُوطَةِ أَو الْحَتَلِطَةِ أَنْ بَيْعَ حِصَّتُهُ لَآخَرَ بدُون إِذْنِ شَرِيكِهِ [انظر المادة ٢١٠]

﴿ مَادَةُ ١٠٨٩ ﴾ بعضُ الوَرَثَةُ اذَا بَذَرَ الْحُبُوبَ (الْمُشَرَّكَةَ ١٠٤٠) ﴿ بِاذْنِ ٢٠٣ و٢٠٣ ﴾ البافين الكبار او (وَصِيّ ٤٧٤ ﴾ (الصّغَار ٢٤٣) ﴿ بِاذْنِ ٣٠٣ و٢٠٣ ﴾ البافين الكبار او (وَصِيّ ٤٧٤ ﴾ (الصّغَار ٢٤٣) ﴿ بِينَهُم ولو سَخْ اللَّ واضي المَورُوثَةِ فَتَصِيرُ جُمِلَةُ الحَاصِلاتِ مُشْتَرَكَةً يَينَهُم ولو بَدَرَ أَحدُهُم حُبُوبَ نَفْسِهِ فَالحَاصِلاتُ لَهُ خَاصَةً لَكَنْ بِحُونُ بَحَونُ أَحدُهُم حُبُوبَ نَفْسِهِ فَالحَاصِلاتُ لَهُ خَاصَةً لَكَنْ بِحُونُ وَضَامِنًا ١٠٤ ﴾ لِبَقِيَّةِ الوَرَثَةِ حِصَّةً ﴿ نَقْصَانِ الأَرْضِ ٨٨٦ ﴾ بزِراعَتِهِ واجبعُ مادًةً ٧٠٢ ﴾

﴿ مَادَةُ ١٠٩٠﴾ اذا أَخَذَ أَحَدُ الوَرَثَةِ مَبَلِغًا مِن الدَّرَامِ مِن التَّرِكَةِ قَبْلُ مَادَةً ١٠٩٠) الآخَوِيْنَ وَعَمِلَ فَيهِ قَبْلُ (القِسْمَةِ ١٠٤٦) بدونِ (إِذْنِ٣٠٣ و٣٠٣) الآخَوِيْنَ وَعَمِلَ فَيهِ وَخَسِرَ فَتَكُونُ الْجِسَارَةُ عائدةً اليهِ كَا اذا رَبِحَ فلا يَسُوغُ لَبَقِيَّةِ الوَرَثَةِ وَخَسِرَ فَتَكُونُ الْجِسَارَةُ عائدةً اليهِ كَا اذا رَبِحَ فلا يَسُوغُ لَبَقِيَّةِ الوَرَثَةِ فَلَلَبُ حَصَّةٍ مِنهُ

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ الدُّيُونِ الْمُشْتَرَكَةِ ﴾

﴿ مادة ١٠٩١ ﴾ اذا كانَ لِاثْنَينِ او آكَثَرَ فِي ذِمَّةٍ واحِدٍ (دَيْنَ ١٠٨) ناشئ من سَبَبِ واحِدِ فهو دَيْنَ مُشتَرَكُ (شَرِكَةَ مُلْكِ ١٠٦٠) يَينَهُم واذا لم يكنْ سَبَبُهُ مَتَّحِدًا فليسَ بِدَيْن ِ (مُشْتَرَك يُ ١٠٤٥) كما يَظهرُ ويَتَّضِحُ فِي المُوادِّ الآتِيةِ

﴿ مَادَةَ ١٠٩٢ ﴾ كَمَا أَنَّ (أَعِيانَ ١٠٩) (مَالَ ١٢٦) الْمُتَوَفِّي الْمَتْرُوكَةَ (مُشْتَرَكَةُ ١٠٤٥) بينَ الوَرَثَة على حَسَبِ حِصَصِهِمْ كَذَلْكَ يكُونُ (الدَّيْنُ

١٠٨) الذي له في ذِمَّةِ شَغْصٍ مُشتَرَكاً بَينَهُم على حَسَبِ حِصَصِهِم الله ١٠٦٠) الأناس المشتركاً ١٠٦٠) الأناس

﴿ مَادَةُ ١٠٩٣ ﴾ من ا تلف (مالا ١٢٦) (مشتر كا ١٠٦٠) لا ناسِ فَبَلَغُ (الضَّمَانِ ٤١٦) يكونُ مُشتَرَكاً بينَ أَصحابِ ذلكَ المالِ

﴿ مَادَةَ ١٠٩٤ ﴾ اذا أَقْرَضَ شَخْصَانَ مَبَلَغًا (مُشْتَرَكًا ١٠٤٠) بِينَهُمَا لَآخَرَ صَارَ (الدَّيْنُ ١٠٤٠) الذي في ذِمَّة هذا المُستَقْرِضِ مُشْتَرَكًا بَينَهُمَا أَمَّا اذا أَقْرَضَ اثنانِ لآخَرَ دَراهِمَ على طريقِ الانفرادِكُلُّ على حِدَةٍ فلا يكونُ الدَّيْنُ الذي في ذِمَّة المُستقرِض مُشْتَرَكًا بينَ الاثنين ِ بل كُلُّ واحدٍ يكونُ الدَّيْنِ الدَّيْنِ بل كُلُّ واحدٍ دَائنٌ على حدةً

 رائل كذلك لو بَاعَ أَحَدُهُما حَصَّة (شَائِعة ١٣٥) لِرَجُلُ فَبِاعَ الآخَرُ حَصَّتُهُ لَمَذَا الرَّجُلُ فَكُلُّ واحِدٍ مَنْهَا دَائِنٌ ولا اشتراكَ في ثَمَنِ المَبِيعِ حَصَّتُهُ لَمَذَة الرَّجُلُ فَكُلُّ واحِدٍ مَنْهَا دَائِنٌ ولا اشتراكَ في ثَمَنِ المَبِيعِ اللهِ مَادة ١٠٩٦ ﴾ إفا الله الله الله المنافقة واحِدة لرَجُلُ مثلاً لوَاحِدٍ حَصَانٌ ولآخَرَ فَرَسُ فباعاهُما مَعا بكذا فُروش واحِدة لرَجُلُ مثلاً لوَاحِدٍ حَصَانٌ ولآخَرَ فَرَسُ فباعاهُما مَعا بكذا فُروش فيكونُ المَبلغُ المذكورُ (دَينًا ١٥٨) واحدًا (مُشتَرَكًا ١٠٤٠) بينَ (البائعينِ البائعينِ البائعينِ منهُما (نَمنًا ١٥٠) معلوماً صارَكُنُ واحدٍ منهُما (نَمنًا ١٥٠) معلوماً صارَكُنُ واحدٍ منهُما دَائِنًا على حِدة ولا يكونُ ثَمَنُ الحَبُوانَيْنِ دَينًا مُشتَرَكًا و كذلك لو باعَ اثنانِ مالَهُما لا خَرَكُنُ على حَدة فِأَ ثَمانُ (المَبيع يا ١٥٠) لا تكونُ دَينًا مُشتَرَكًا بل مالهُما دائِنْ مُستقلُ مُستقلُ منهما دائِنْ مُستقلُ منهما دائِنْ مُستقلُ منهما دائِنْ مُستقلُ

﴿ مَادة ١٠٩٧ ﴾ اذا ادَّے اثنانِ (دَیْنَ ١٠٩) رَجُلِ بسببِ (کَفالتِهِما ٦١٤) فإنْ أَدَّیاهُ من (مال ۱۲۲) (مُشتَرَكِ ١٠٤٠) بینهُماً فالمطلوبُ من المکفولِ دَیْنُ مُشتَرَكُ

﴿ مَادَةُ ١٠٩٨ ﴾ رَجُلُ أَمَرَ اثنين بِتأْدِيةِ (دَينهِ ١٠٩٨) كَذَا قُرُوشٍ فَأَدَّيَاهُ فَإِنْ كَانَ مِن (مَال ١٢٦) (مُشْتَرَكُ ١٠٤٥) يَينَهُما فَمَا يَطلُبُانِهِ مِن الآمِرِ يَكُونُ دَينًا مَشْتَرَكًا و إِنْ كَانَ مَا أَدَّيَاهُ مِن الدَّراهِمِ لِيسَ بُشْتَرَك وَلَكَنْ دَفَعَا ذلك مَعَا فَبِمُجرَّدِ هَذَا الدَّفْعِ لا يكُونُ مَطْلُوبُهُما منه دَننا مُشْتَرَكا

﴿ مادة ١٠٩٩ ﴾ اذا كانَ (الدَّيْنُ ١٥٨) غيرَ (مُشْتَرَكُمُ ١٠٤٠) فَكُلُّ واحِدٍ من الدائنِينِ يَستَوفِي دَينَهُ من المديون على حدِّة وما يَقْبَضُهُ كُلُّ وَاحِدٍ يُجْسَبُ مَن دَيْنِ نَفْسِهِ لِيسَ للدَّائِنِ الآخَرِ أَنْ يَأْخُذَ مَنهُ حَصَّةً

﴿ مَادَةَ ١١٠٠ ﴾ وإن كانَ (الدَّينُ ١٠٨) (مُشَتَرَكاً ١٠٤٠) فكُلُّ واحِدٍ من الدَّاثِنِينِ لهُ طَلَبُ حِصَّتِهِ منَ المديونِ وفي غَيْبَةٍ أَحَدِ الدَّاثِنِينِ عِنْدَ مُراجَعةِ الدَّاثِنِ الآخَوِ (الحَاكِمَ ١٧٨٥) وطلَبِ حِصَّتِهِ من المديونِ بأُمُرُ الحَاكُمُ ذلكَ المديونَ بأَ داء حِصَّتِهِ

﴿ مَادَةُ ١٠٠١ ﴾ مَا يَقْبَضُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّائِنَينَ مِنَ (الدَّينِ ١٠٨) (المُشتَرَكِ مِنْ الدَّينِ مِنْ اللَّينِ مِنْ اللَّمْرِيكِ الْآخَرِ أَخْذُ حِصَّتِهِ مِنْهُ وَلا يَسْوِغُ للقابِضِ أَنْ يَخْتَصَّ به ِ وَحْدَهُ

﴿ مَادَة ١١٠٢ ﴾ اذا قَبَضَ أَحَدُ الدَّاثِنَينِ مِن (الدَّيْنِ ١٥٨). (المُشتَرَكِ مِنْ (الدَّيْنِ ١٥٨). وصِتَهُ (المُشتَرَكِ مَنْ (يُضَمِّنَهُ ١١٤) حِصَّتَهُ منها مثلاً مَبلغُ أَلْفِ قِرْش دَيْنَ مُشتَرَكَ بين اَثنين مُناصَفَةً فَقَبَضَ أَحَدُهُما مِنَ الديونِ خَمسَماتَةٍ واستهلكها فللدَّاثِنِ الآخَوِ أَنْ يُضمِّنَهُ مائتين وخَمسينَ وخَمسينَ وخَمسينَ وخَمسينَ وخَمسينَ وخَمسينَ وخَمسينَ وَمُستَاتَةً بَنِي بينَ الاثنينِ مُشتَرَكةً

﴿ مادة ١١٠٣ ﴾ أَحَدُ الشَّرِيكَينِ فِي (الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشتَرَكِ الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشتَرَكِ الدَّهُ مادة ١٠٤٥) اذا اشترى بِحِصَّتهِ مَتَاعًا مِن المديونِ ولم يَقْبَضْ مِنهُ شيئًا فلا يكونُ الدَّائِنُ الآخَرُ شريكًا فِي ذلكَ المَتَاعِ لكن لهُ أَنْ (يُضمَّنَهُ ٤١٦) حِصَّتَهُ مِن الدَّائِنُ الآخَرُ شريكًا فِي ذلكَ المَتَاعِ لكن لهُ أَنْ (يُضمَّنَهُ ١٥٢) حِصَّتَهُ مِن (ثَمَن ١٥٢) ذلكَ المَتَاعِ مُشتَرَكًا بينَهُما كان كذلك [انظر المادة ٥٠]

﴿ مادة ١١٠٤﴾ اذا (صَالَعَ ١٥٣١) أَحَدُ الشريكَيْنِ فِي (الدَّيْنِ اللهِ مَادة ١١٠٤) (المُشْتَرَكِ وَقَبَضَهَا فهو ١٠٤) (المُشْتَرَكِ وَقَبَضَهَا فهو على حَقِّهِ منهُ على أَثُوابِ بَزْ وقَبَضَهَا فهو (مُثَيَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ أَعْطَى شريكَهُ مِقْدَارَ ما أَصابَ حِصَّنَهُ مِن الأَثُوابِ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ مِقْدَارَ حِصَّتِهِ مِن الحَقِّ الذي تَرَكَهُ

المُشتَرَكِ ١٠٤٥ ﴾ أحدُ الدائيَينِ إذا قَبَضَ كَامِلَ (الدَّ يْنِ ١٥٨) (المُشتَرَكِ ١٠٤٥) او بَعْضَهُ او اشترى بِحِصَّتِهِ منهُ (مالاً ١٣٦) او (صَالَحَ ١٥٣١) المديون على مَالَ يقدر حِصَّتِهِ فالدَّائِنُ الآخَرُ (مُخيَّرُ ١١٦) في جميع الصُّورِ إِنْ شَاءً أَجَازَ مُهَامَلَةَ شَرِيكِهِ ويَا خُذُ حِصَّتَهُ منهُ كَا سَبَقَ آنِفًا و إِنْ شَاءً لَم يُجِزْ ويَطلُبُ حِصَّنَهُ من المديُونِ و إِنْ هَلَكَ الدَّيْنُ عَلَى القابِضِ وعَدَمُ إِجَازَتِهِ قَبْلُ لا يكونُ مانعًا من الرُّجُوع

﴿ مَادَةُ ١١٠٧ ﴾ اذا (استأجَرَ ٤٠٤) أَحَدُ الشُّرَكَاءِ المديُونَ بِمُفَابَلَةِ حِصَّتِهِ مِنَ (الدَّيْنِ ١٠٨) (المُشتَرَكِ ١٠٤٠) فللِآخَرِ أَنْ (يُضمَّنِ ٤١٦) شَرِيكَهُ مِقْدارَ ما أَصابَ حِصَّتَهُ مِن (الأُجْرَةِ ٤٠٤) [انظر المادة ٥٣] الله المديون المديون المديون الما المنظم المديون المديون المديون المديون المديون المديون المديون المديون المعنف المديون المعنف المديون المعنف المديون المعنف المديون المعنف المديون المعنف الم

﴿ مَادَةُ ١١٠٩ ﴾ أَحَدُ الدائِنَينِ إِذَا أَخَذَ (كَفِيلاً ١١٨) مِنَ المديُونِ الْحَصَّتِهِ مَنَ (الدَّيْنِ إِذَا أَخَذَ (كَفِيلاً ١١٠٩) مِهَا على الْحَصَّتِهِ مِنَ (الدَّيْنِ الآخَوِ أَنْ يُشَارِكَهُ فِي الْمَلِغِ الذي يأخذُهُ مَنَ الكَفيلِ الْحَالُ عَلِيهِ ١٧٣) او (الْحَالُ عليهِ ١٧٣)

﴿ مَادَةَ ١١١٠ ﴾ اذا (وَهَبَ ٨٣٣) أَحَدُ الدَّائِنَينِ المديُونَ حِصَّتَهُ منَ (الدَّيْنِ ١٥٨) (المُشتَرَكِ ١٠٤٥) او (أَبْرَأَ ١٠٣٦) ذِمَّتَهُ منها (فَهِبَتُهُ ٨٣٣٨) او إِبْرَاؤُهُ (صحبح ١٠٨) ولا يكونُ (ضامناً ٤١٦) حصَّةَ شَرِيكِهِ مِنْ هذا الخصوصِ

﴿ مَادَهُ ١١١١ ﴾ اذا أَتْلَفَ أَحَدُ الدَائِنَينِ فِي (الدَّيْنِ مِكِهِ (الدَّيْنِ مِكِهِ (المُشْتَرَكِ مَا تَا ١٠١) المديُونِ وِنْقَاصًا بِحِصَّتِهِ (ضَمَانًا ٤١٦) فَلِسْرِ بِكِهِ أَخْذُ حِصَّتِهِ منهُ لَكُنْ اذا كَانَ لِأَحَدِ الدَّائِنِينِ عندَ المديُونِ دَيْنُ خَاصُّ الحَدُ عِصَّتِهِ من الدَّيْنِ المُشْتَرَكِ مَا الدَّيْنِ المُشْتَرَكِ المُشْتَرِكِ الْمُشْتَرِيكِ أَنْ يُضَمِّنَهُ حِصَّتَهُ اللَّهِ اللَّهِ الدَّيْنِ المُشْتَرَكِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

﴿ مادة ١١١٢ ﴾ ليسَ لِأَحَدِ الدَّائِنَينِ أَنْ (يُؤَجِّلَ ١٠٦) (الدَّيْنَ ١٠٨)(النُشتَرَكِ ١٠٤٥) بلا (إِذْن ٣٠٣ و ٣٠٤) الآخَرِ

لاحعة

﴿ مادة ١١١٣﴾ اذا (باعَ ١٠٠) واحد (مالاً ١٢٦) لاثُنَينِ فَيُطَالَبُ كُلُّ واحدٍ بِجِصَّتِهِ على حدَة ما لم يكُنْ أَحَدُ الْمُشَرِبَيْنِ (كَفِيلاً ٦١٨) للآخرِ لا يُطَالَبُ (بِدَبنِهِ ١٠٨)

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ (القِسمَةِ ١١١٤) ويَشتملُ على تسعةِ فَصُول ۗ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي تَعْرِيفِ (القِسْمَةِ ١١١٤) ونُقْسِيمِا ﴾

﴿ مَادَةُ ١١١٤﴾ (القِسْمَةُ ١٠٤٦) هِيَ تَعْيِينُ (الحِصَّةِ الشَّائِعَةِ ١٣٩) يَعْنِي إِفْرَازَ الحِصَصِ بَعْضِهَا مَنْ بَعْضٍ بِقِيْاسٍ مَا (كالذِّراعِ ١٣٦) و(الوَزْنِ١٣٤)و(الكَيْلِ ١٣٣)

﴿ مَادَةُ ١١١٥﴾ (القِسْمَةُ ١١١٤) تَكُونُ عَلَى وَجَهَيْنِ ِ إِمَّا جَمْعُ (الْحِصَصِ الشَّائعةِ ١٣٩) فِي فَرْدٍ مِن أَفْرَادٍ (الأَعيانِ ١٥٩)

(المُشتَرَكَةِ ١٠٤٥) في أقسامِها مِثْلَ قِسْمَةِ ثلاثينَ شاةً مُشْتَرَكَةً بَينَ ثلاثة عَشَرَ ويُقالُ لها قِسْمَةُ الجَمْعِ وإمَّا تَعْبِينُ الجِصَصِ الشائِعَةِ في (العَيْنِ ١٠٩) الواحِدةِ المُشتَرَكَةِ في أقسَامِهَا مِثْلَ قِسْمَةً عَرْصَةٍ بَيْنَ ٱثنينِ فيقالُ لها قِسِمَةُ تَفْرِيقِ وقِسِمَةُ فَرْدٍ

﴿ مادة ١١١٧ ﴾ جِهَةُ الإَفْرَازِ سِنِ الشِّلِيَّاتِ اللهُ أَخْذُ حِصَّتِهِ فِي غَبَهَ بِنَاءَ عَلِيهِ كُلُّ واحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي المِثْلِيَّاتِ لَهُ أَخْذُ حِصَّتِهِ فِي غَبَهَ الآخَوِ بدونِ (إِذْنِهِ ١٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) لكنْ لا نَتِمُّ (القِسْمَةُ ١٠٤٦) ما لم (تُسَلَّمُ ٢٢٦ له ٢٧٧) حِصَّةُ الغائبِ اليهِ ولو تَلْفَتْ حِصَّةُ الغائبِ مَا لم (تُسَلَّمُ تكونُ الحِصَّةُ الني قَبْضَهَا شَرِيكُهُ مُشْتَرَكَةً بِينَهُما

﴿ مَادَةُ ١١١٨ ﴾ جِهَةُ الْمَادَلَةِ فِي (القِيمَاتِ ١٤٦) راجِعَةٌ

وتجوزُ الْمُبَادَلَةُ بِالتَّرَاضِي او (بحُكم ٢٧٨٦) (القاضِي ١٧٨٠) (فالأَعيانُ ١٠٩) (الْمُشتَرَكَةُ ١٠٤٥) من غيرِ المِثْليَّاتِ لا تجوزُ لِأَحدِ الشَّريكَينِ أَخْذُ حِصَّتِهِ منها في غَيْبَةِ الاَّخَرِ مِدُونِ (إِذْنِهِ ٣٠٣ و ٣٠٤)

﴿ مادة ١١١٩ ﴾ (المَكِيلاتُ ١٣٣) و (المَوزُوناتُ ١٣٤) و (المَدَيَّاتُ المُتَقَارِبةُ ١٤٧) كَالَجُوْزِ والبَيْصِ كُلُّهَا (مِثْلِيَّاتُ ١٤٠) لَكِنَّ الأَوانِيَ ٱلْحَتَلِغةَ المُتَقَارِبةُ ١٤٨) لَكِنَّ الأَوانِيَ ٱلْحَتَلِغةَ الْحَتَلِافِ الصَّنْعةِ والمَوزُوناتِ (المُتَفَاوِنَةَ ١٤٨) (قِيْميةٌ ١٤٦) وكذلك الْحِيطَةُ المُتَعلِمةُ الشَّعبِرِ وكُلُّ جِنْسِ مِثْلِي خُلِطَ بِخِلافِ جِنْسِهِ فِي صُورة لا يَقبَلُ التَّفريقَ والتَّمبِيزَ هُوَ قِيْمِيُ و (الدَّرْعيَّاتُ ١٣٦) ايضاً قِيميَّةٌ لَكِنَّ الجِنْسَ الواحِدَ مِنَ الجُوخِ والبَطَائِنِ مِن أَعالِ الفَابْرِيقاتِ التي تُبَاعُ على الجِنْسَ الواحِدَ مِنَ الجُوخِ والبَطَائِنِ مِن أَعالِ الفَابْرِيقاتِ التي تُبَاعُ على أَنْ ذِرَاعَهَا بَكذا قِرْشا ولا يُوجَدُ التَّفَاوُتُ فِي أَفْرَادِهَا هُو مِثْلِيُ والمَدَوِّ التَفَاوِنَةُ التي يُوجَدُ بِينَ أَفْرادِهَا تَفَاوتُ فِي الْقِيمَةِ مِثْلُ البِطِيخِ الأَخْضَرِ والأَصْفِرِ هِي قِيميَّةٌ وكُتُبُ الخَطْ قِيميَّةُ وكُتُبُ الطَّعْ فِيميَّةُ وَكُتُبُ الطَّعْ فِيميَّةُ وكُتُبُ الطَّعْ فِيميَّةُ وَكُتُبُ الطَّعْ فِيمَالُهُ الْمُعْ فِي قِيميَّةٌ وكُتُبُ الطَّعْ فِيميَّةُ وَكُتُبُ الطَّعْ فِيمَالِهُ وَاللَّهُ عَلَيْ وَالْعَامِ وَالْأَصْفُو فِي قِيميَّةُ وكُتُبُ الطَّعْ فِيمَالِهُ وَلَا مُنْ فِي قِيميَّةُ وكُتُبُ الطَّعْ فِيمَالِهُ وَالْمُ الْمُعْ فِي قَامِينَانِ الطَاعْمِ مِثْلَيَةً المَاعِمِ فَي اللّهِ الْمَعْ فِي قِيمِيَّةُ وكُتُبُ الطَاعْمِ مِثْلَةُ الْمَامِ فَي قَامِلُ الْمَامِ فَي قَامِلُهُ الْمُؤْمِ فِي قَامِنَانُ الطَاعْمِ مِنْ اللّهِ الْمَامِ فَي قَامِنَانُ الْمَامِ فَي الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامُ الْمِلْمُ الْمُؤْمِ الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامُ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمِلْمِ الْمَامِ الْمَامِ الْمِلْمُ الْمِنْ الْمَنْهُ الْمُؤْمِ الْمِنْ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمِنْ الْمَامِ الْمَا

﴿ مَادَةً ١١٢٠ ﴾ يَنقسمُ كُلُّ مِنْ (فِسمةِ الجَمْعِ ١١١٥) و (فِسْمةِ الجَمْعِ ١١١٥) و (فِسْمةِ التَّفْرِيقِ ١١٢٥) و (فِسْمةِ ١١٢٧) و (فِسْمةِ ١١٢٧) (القَضَاءُ ١٧٨٤)

﴿ مادة ١١٢١﴾ فيسمَةُ الرَّضَى هِيَ (القِسْمَةُ ١١١) التي تَجرِي بينَ الْمُتْقَاسِمِينَ فِي (القِسْمَةُ ١١١٠) التي تَجرِي بينَ المُتْقَاسِمِينَ فِي (اللَّلْكِ المُشْتَرَكُ ِ ١٠٦٠) بالتَّرَاضِي او (برضَى ١٠٢) الكل ْ عِنْدَ (القاضِي ١٧٨٠)

Digitized by Google

₹ 774 **¾**

﴿ مَادَة ١١٢٢ ﴾ قِسْمَةُ القَضَآءِ فِي نُقْسِيمُ (القاضِي ١٧٨٥) (الْمُلُكَ الْمُشَتَرَكَ ١٠٦٠) جَبَرًا و (حُڪْمًا ١٧٨٦) بِطَلَبِ بَعْضِ الْقَسُومِ لِهُم

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ شُرائطِ (القِسْمَةِ ١٠٤٦ و١١١٤) ﴾

﴿ مَادَةَ ١١٢٤ ﴾ (لا تَصِحُ ١١٠) (القِسْمَةُ ١٠٤٦ و ١١١٤) إلاً القِسْمَةُ ١٠٤٦ و ١١١٤) إلاً المؤرّازِ الحِصَصِ وتَمبيزِها · مثلًا اذا قالَ أَحَدُ أَصِحابِ الصَّبْرَةِ المُشتَرَكَةِ مَن الحَيْطَةِ لِللّاَخَرِ خُذْ أَنْتَ ذلكَ الطَّرَفَ مَنَ الصَّبْرةِ ولكنَّ هذا الطَّرَفَ لَى فلا يكونُ قِسَمةً

﴿ مَادة ١١٢٥ ﴾ شَرْطُ (الْقَسُوم ١١٢٣) هُو كُونُهُ (مُلْكَ ١٢٠) الشَّرَكَاء حينَ (القِسمة ١١١٤) فاذا ظَهَرَ مُستَحِقٌ للقسُوم بعدَ القِسْمةِ بَطَلَتْ وكذا اذا ظَهَرَ مُستَحِقٌ لَجُزُّ (شارُّع ٢٣١) منه كيصفِهِ وثُلْثِهِ بَطَلَتْ القِسمَةُ ويَلزمُ تَكرَارُ قِسمتِهِ • كذلكَ اذا ظهرَ مُستَحِقٌ لمجموع حِصَّةٍ بَطَلَت القِسمةُ والباقي مُشْتَرَكٌ بينَ أَصحابِ الحِصَص و إنْ ظَهَرَ مُسْتَحِقْ لِقِدَارِ مُعَيَّنِ فِي حِصَّتِهِ او لَجُزَّ شَائِعٍ مِنها فصاحِبُ الحَصَّةِ (مُخَيَّرُ ١١٦) إِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٤ ١٣٠٢) القِسْمَةَ و إِنْ شَاءَ لَمْ يَفْسَخْ وَرَجَعَ بِمِقْدَارِ نَقْصَانِ حِصَّنِهِ على صاحِبِ الحِصَّةِ الأُخرى · مثلًا عَرْصَةٌ مِائَةٌ وسِنُونَ ذِراعًا بَعْدَ أَنْ قُسِمَتْ بِينَ ٱثنينِ مُناصَفَةً اذا ظَهَرَ مُستَحِقٌ ليصف حصة فصاحبُ الحِصَّةِ إِنْ شَاءُ فَسَخَ القِسْمَةَ وإِنْ شَاءَ رَجَعَ بِرُبع حِصَّنِهِ عَلَى شريكِهِ يَمني يَأْخُذُ من حِصَّتِهِ عَمَلٌ عِشرينَ ذِراعًا ولو ظَهَرَ مُستَحِقٌ لِقَدَارِ مُعَيِّن مِن كُلُّتَا الحِصْتَين فإنْ كانَ على التَّساوي لا تُفسَخُ القِسْمَةُ وإنْ كانَ في حِصَّةٍ أَكُثرَ مِنَ الأُخرى فالْمُعَبَّرُ إِنَّاهُو مِقْدَارُ الزَّيَادَةِ وَيَكُونُ كُأَنَّمَا ظَهَرَ مُستحِقٌ لِمُقدَارِ مُعَيَّن إِ في حِصَّة واحِدة ومَنْ أَصَابَ حِصَّنَهُ أَكْثَرَيَّةُ الاستحقاق يكون عَنْيُرًا كما مرَّ إن شَاءَ فَسَخَ القِسْمةُ وإن شَاءَ رَجَعَ على شريكه ِ بَقْدَ ار النَّقْصَانِ

﴿ مَادَة ١١٢٦ ﴾ (قِسْمَةُ ١١١٤) (الفُضُّولِيِّ ١١٢) مَوَفُوْفَةٌ على اللهِ مَادَة ١١٢) مَوَفُوْفَةٌ على اللهِ مَازَةِ قَوْلاً ٣٠٣) او (فِعْلاً ٣٠٤) · مثلاً اذا قَسَمَ واحِدُ (المال المُشتَرَكَ مَا اللهِ المُشتَرَكَ ١٠٦٠) لكنَّ أَصْعَابَهُ إِنْ الْقِسْمَةُ (جَائِزَةً ١٠٨) لكنَّ أَصْعَابَهُ إِنْ

أَجَازُوا قَوْلاً بِأَنْ قَالُوا أَحْسَنْتَ او تَصَرَّفُوا بِالحِصَصِ الْفُرَزَةِ تَصَرُّفُ اللَّاكِ يَعْنِي بوجه من لَوَازمِ التَّمَلُّكِ (كَبَيْع ١٢٠) و (إيجار ٤٠٤) فالقِسمةُ (صحيحةُ ١٠٨) (نافذَةُ ١١٣)

﴿ مادة ١١٢٧ ﴾ كُونُ (القِسمة بِ ١١١٤) عَادِلةً يَعني تَعديلَ الْحِصَصِ بحسَبِ الاستِحقاقِ وعَدَمَ نَقصانِهَا فاحِشًا لازِمُ (فدعوى ١٦١٣) (الغَبْنَ الفاحِشِ ١٦٠) سيفي القِسْمة تُسمعُ . لكن بَعَدَ (إِقْرَارِ ١٩٧٧) المقسُومِ لَمْم باستِيفا مُ الحَقْ اذا أَدَّعَوُا ٱلغَبْنَ لا تُسْمَمُ دَعَوَاهُمُ

﴿ مَادَةُ ١١٢٨ ﴾ يُشتَرَطُ في (قِسمةِ النَّراضي ١١٢١) (رِضَى١٠٠) كُلُّ واحِدٍ مِن الْمُتَقَاسِمَينِ بِنا عليهِ اذا فَابَ أَحَدُهُم (فلا تَصِحُ ١١٠) قِسْمَةُ الرِّضَى واذا كانَ في جُمُلِيْهِم (صَغير ١٤٣) (فَوَلِيْهُ ١٧٤) او (وَصَيَّهُ ١٧٤) قائمٌ مَقَامَهُ و إِنْ لَم يَكُنْ للصَّغيرِ وَلَيْ ولا وصِيْ كَانَ مَوْفُوفًا على أَمْرِ (الحاكم ِ ١٧٨٥) فَيُنصَبُ وَصِيْ مِن طَوَف ِ الحَاكِم ِ وَتَصَيْرُ السَّفيةِ عَرفتِهِ الحَاكِم ِ وَتَصَيْرُ الْقَسمةُ بَعَرفتِهِ

﴿ مَادَهُ ١١٢٩﴾ الطّلَبُ في (قِسْمة ِ القَضَاء ١١٢٢) شَرُطُ (فلا تَصْبِحُ ١١٠) (القِسْمَةُ ١١١٤) جَبْرًا مِنَ (الحَاكِم ِ ١٧٨٥) إِلاَّ بِطَلَبِ أَحَدِ أَصِحَابِ ٱلحِصَصِ

﴿ مادة ١١٣٠ ﴾ اذا طَلَبَ أَحَدُ أَصِمَابِ ٱلْحِصَصِ (القِسْمَةُ اللهُ مَادة ١١٣٠) وأُمَنْنَعَ الآخَرُ فَعَلَى ما ميبَيِّنُ فِي (الفَصْلِ الثالثِ ١١٣٢)

و (الرَّابع ١١٣٩) إِنْ كَانَ (المَالُ المُشتَرَكُ ١٠٦٠) قابلاً للقِسمة ِ يَقسِمُهُ (الحَاكِمُ ١٧٨٥) جَبرًا و إِلاَّ فلا يَقْسِمُهُ

﴿ مَادَةُ ١١٣١ ﴾ قَابِلُ القِسْمَةِ هُو (المَــالُ ١٢٦) (المُشتَرَكُ اللهُ مَادَةُ ١٢٦) (المُشتَرَكُ اللهُ مَادَةً) الصَّالِحُ للتَّقْسِيمِ بِحِيثُ لا تَفُوتُ المَنْفَعَةُ المَقَصُودَةُ مَن ذلكَ المَالُ (بالقِسْمَةِ ١١١٤)

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ قِسْمَةِ الجُمْعِ ﴾

﴿ مَادَةَ ١١٣٢ ﴾ تَجري (قَسْمَةُ القَضَاءُ ١١٢٢) فِي (الأَّ عَيَانِ ١٠٩) الشَّمْرَكَاءِ اللَّهِ الْمَالِكَ مَن (المِثْلِيَّاتِ ١٤٠) او (القِيميَّاتِ ١٤٦)

﴿ مَادَةُ ١١٣٧ ﴾ لِعَدَم الفَرْق و (التَّفَاوُتِ ١٤٨) بينَ أَفرادِ (المِثْلِيَّاتِ ١٤٠) المُتَّحِدَةِ الجِنْس (فَقِسْمُ اللَّالِيَّاتِ ١٤٠) المُتَّحِدَةِ الجِنْس (فَقِسْمُ اللَّال) مع كُونِها غَيْرَ مُضْرَّةٍ بِأَحَدِ الشَّوَى حَقَّهُ وحَصَلَ على تَمَاميَّةِ (مُلْكِهِ بَأَحَدِ الشَّوَى حَقَّهُ وحَصَلَ على تَمَاميَّةِ (مُلْكِهِ ١٢٥) بها كما لو كانَ مِقدَارُ حِنِطَةٍ مُشْتَرَكاً بينَ اثنين فِي فِسْمةِ ذلك بَينَهُما على حَسَبِ الحِصَصِ واستيفاء كُلِّ ما أَصابَ حِصَّنَهُ من الحَنِطَةِ بَيْنَهُما على حَسَبِ الحِصَصِ واستيفاء كُلِّ ما أَصابَ حِصَّنَهُ من الحَنِطَةِ يَكُونُ مَالكًا لها مُسْتَقِلًا ومِن هذا القَبِيلِ سَبِيكَةُ ذَهَبِ كذا دِرْهَمَا لو سَبِيكَةُ فَضَةً كذا وَزَنَا او سَبِيكَةُ فَضَةً كذا وَزَنَا او

مِقْدَارُ كَذَا مِنْ ثَوبِ جُوخٍ مُتَّحِدِ الجِنْسِ اوكذا ثَوبَ بَزْ او عدَدَ كذا مِنَ البَيْضِ

﴿ مَادَةُ ١١٣٤ ﴾ ﴿ القِيمِيَّاتُ ١٤٦ ﴾ التَّحِدَةُ الجِنْسِ و إِنْ وُجِدَ فَرْقُ مِادَةُ عَاوُثُ ١٤٨ ﴾ التَّحِدَةُ الجِنْسِ و إِنْ وُجِدَ فَرْقُ و (تَفَاوُتُ ١٤٨) بِينَ أَفْرَادِهَا لَكُنْ بِحَسَبِ كُونِهِ جُزْئَيًّا صَارَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَعُدَّتْ (قَابِلَةً للقِسْمَةِ ١١٣١) ايضًا على مَا مَرَ * مثلاً خَسُرِائَةِ شَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ بِينَ ٱثنينِ إِذَا قُسْمَتْ نِصِفَينِ فِكَأَمًّا أَخَذُ كُلُّ واحِدٍ مَهُمًا عَيْنَ حَقِّهِ وَمِنْ هذَا القَبِيلِ ايضًا مِائَةُ جَمَلٍ وَمِائَةُ بَقَرَةٍ

﴿ مَادَة ١١٣٥ ﴾ لا تَجري (قِسْمةُ القَضَاء ١١٢٧) في الأجناسِ المُختلِفة يَمنِي في (الأَعْبَانِ ١٠٥) (المُشتَرَكَة ١٠٤٥) المُختلِفة الجِنْسِ سَوَالا كَانَتْ مِنَ (الشِيْبِيَّاتِ ١٤٠) يَعني لا يَسُوغُ كَانَتْ مِنَ (الشِيبِيَّاتِ ١٤٠) يَعني لا يَسُوغُ (للْحَاكِم ١٧٨٠) أَنْ يَقْسِمَهَا (قِسْمةَ جَعْم ١١١٥) جَبْرًا بِطلَبِ أَحَدِ الشَّرَكَاء مَقْدَارَ كَذَا حِنِطَةً وَفِي مُقَابِلِهِ الشَّرَكَاء مَقْدَارَ كَذَا حِنِطَةً وَفِي مُقَابِلِهِ لاَخْرَ مِقْدَارَ كَذَا حَنِطَةً وَفِي مُقَابِلِهِ لاَخْرَ مِقْدَارَ كَذَا حَنِطَةً وَفِي مُقَابِلِهِ لاَخْرَ مِقْدَارَ كَذَا وَلِيَحْرَ مِقْدَارَ كَذَا وَلَاخْرَ مَقْدَارَ كَذَا وَلِيَّا وَلِيَحْرَ مِقْدَارَ كَذَا وَلِيَّا وَفِي مُقَابِلِهِ لاَخْرَ مِقْدَارَ كَذَا وَلِيَّا وَفِي مُقَابِلِهِ لاَخْرَ مِقْدَارَ كَذَا وَلِيَّا وَ فِي مُقَابِلِهِ لاَ يَجُوزُ وَ أَمَّا وَلِيَّا وَفِي مُقَاوِقُهُمْ ذَلِكَ وَلَاخْرَ سَرْجًا وَ لِا حَدِهِمَا دَارًا وَلِآخَرَ مَرْكَانًا وَ ضَيْعَةً بِطَرِيقِ قِسِمةِ القَضَاء لا يَجُوزُ وَ أَمَّا إِعْطَاوُهُمْ ذَلِكَ عَلَى الوَجِهِ المُشرُوحِ حَالَ كَوْنِهِ بِالتَّرَاضِي يَنِنَهُم (فَسْمة رضَى عَلَى الوَجِهِ المُشرُوحِ حَالَ كَوْنِهِ بِالتَّرَاضِي يَنِنَهُم (فَسْمة رضَى الرَّهِ اللَّهُ يَجُوزُ وَ أَمَا الْمَعْدَلُولَ الْمَالَوْلَهُ مَنْ رَضَى الوَجِهِ المُشرُوحِ حَالَ كَوْنِهِ بِالتَّرَاضِي يَنِهُم (فَسْمة رضَى الرَّهِ اللَّهُ اللَّهُ الْعَالَا أَوْنَ مُؤَلِّهُ اللَّهُ يَجُوزُ وَ أَمَا الْمَعْوَلُولُ الْمَالُولُولُولُ اللْمُولِولِهُ اللْهُ الْمُؤْمِولُ اللْمُولِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ اللْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمُولُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْ

﴿ مَادَةَ ١١٣٦ ﴾ أَلاَّ وانِي الْخَتَافِةُ بَحَسَبِ إِخْتِلافِ الصَّنْعَةِ وَلَوْ كَانْتُ (مَصنوعة ١٢٤) من جِنْسِ مَعْدَن واحِد تُعَدُّ مُخْتَلِّفَةَ الجِنْسِ ﴿ مَادَة ١١٣٧ ﴾ أَ لَمُنِي وَكِيارُ اللُّولُوهُ وَالْجَوَاهِرِ ايضاً من (الأَعْيَانِ الْعَيَانِ الْعُتَافِةِ الْحَيْفِةِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللللللَّالِمُ الللللللللللَّالِ اللللللَّاللَّ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّلْمُ الللللَّالِ

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ فِسْمَةِ التَّغْرِينِ ﴾

﴿ المُعْنَى اللَّهُ ا

واحِدٍ منَ الشَّرَكَاءُ يَصِيرُ صَلَحِبَ دَارِمُسْتَقَلِّا بِنَاءٌ عَلِيهِ (قِسْمَةُ القَضَاءُ ١١٢٢) تَجَرِي في العَرْصَةِ والمَنْزِلِ يَعني أَحدَ الشُّرَكَاءِ اذا طَلَبَ (القِسْمَةَ ١١١٤) وأُمْتَنَمَ الآخَرُ (فالحاكِمُ ١٧٨٠) يَقْسِمُ ذَلِكَ جَبْرًا

﴿ مَادَةً مِ اللّٰهُ مَا اللّٰهُ اذَا كَانَ تَبْعِيضُ (الْعَبْنِ ١٠٩) (الْمُشَرَّكَةِ ١٠٤٠) وَمُضِرًّا بِالآخَرِ يَعْنِي أَنَّهُ مُفَوِّتُ لَلْنَفَعَةِ وَمُضِرًّا بِالآخَرِ يَعْنِي أَنَّهُ مُفَوِّتُ لَلْنَفَعَةِ المُقَصُّودة مِ فَاذَا كَانَ الطَالِبُ (اللهِسْمَةِ ١١١٤) المُنتَغِعُ (فَالْحَاكِمُ ١٧٨٥) يَقْسِمُهُ (فَالْحَاكِمُ الطَّالِبُ (اللهِسْمَةِ ١١١٤) المُنتَغِعُ (فَالْحَاكَمُ ١٧٨٥) يَقْسِمُهُ (فَالْحَاكُمُ اللّٰهُ اذَا كَانَ أَحِدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ حِصَّنَهُ السِّمَ اللهُ لَا يَنتَغِعُ بَعْدَ القِسْمَةِ بِالسَّكْنَى فيها وصاحِبُ الكثيرة يَطلُبُ قِسْمَهَا فَطَاءً ١١٢٧) في اللّٰهُ فيها وصاحِبُ الكثيرة يَطلُبُ قِسْمَهَا فَطَاءً ١١٢٧)

المُشْتَرَكَةِ مِعُ ١١ اللهِ تَجَرَي (فِسمةُ القَضَاء ١١٢١) في (العَيْنِ ١٠٥) المُشَتَرَكَةِ مِعْ ١١ اللهِ تَبعيضُم وفِسمتُها تَضُرُّ بِكُلِّ واحِدٍ من الشَّرَكاء مثلاً الطَّاحُونَةُ اذا فُسمَتُ فلا تُستعملُ طاحونَةً . فَنِ هذا الوجهِ تَفُوتُ المُنعَةُ المُقصُودَةُ فلا يَسُوغُ (العالِم ١٧٨٥) فِسمتُهَا بِطَلَبِ أَحَدِ الشُّرَكاء المُنعَةُ المُقصُودَةُ فلا يَسُوغُ (العالِم ١٧٨٥) فِسمتُها بِطَلَبِ أَحَدِ الشُّرَكاء وَحَدَهُ أَمَّا بِالنَّراضِ فَتَقْسَمُ وكذلكَ الحَامُ والبَّرُ و (القَنَاةُ ١٠٤٨) والبَيْتُ العَنبُرُ و (القَنَاةُ ١٠٤٨) والبَيْتُ العَنبُرُ و (المُاتِطُ مِن ١٠٤٨) بينَ الدَّارَينِ ايضاً وكُلُ ما كانَ مُحتاجاً العَبيلِ العَنبُرُ و (القَطْع مِن (ٱلمُرُوضِ ١٣١) فو مِن هـنا القبيلِ المُسَرِ والقَطْع مِن (ٱلمُرُوضِ ١٣١) فو مِن هـنا القبيلِ المُحَوانِ والسَّرِج والعَرَبَةِ والجُبَّةِ وحَجَرِ الحَامِ لا تَجْرِي قِسمةُ القَضَاء في واحِدٍ منها [انظر الملاقة ٢٠٠]

﴿ مادة ١٤٢ ﴾ كَا أَنَّهُ لا يَجُوزُ نَفْسِيمُ أُوراق ِ الكِتابِ (الْمُشْتَرَكِ

١٠٤٠)كذلكَ لا يَجُوزُ ايضاً نَقْسِيمُ الكِتابِ الْمُتَعَدِّدِ الْأَجزا ُ والجُلُودِ جِلْدًا جِلْدًا [انظر المادة ١٩]

﴿ مادة ١١٤٣ ﴾ يُنظَرُ في الطريق (المُشتَرَكُ و ١٠٤٠) بينَ أَثنينِ فَأَكْثَرَ وليسَ لِغَيرِهِمْ فيهِ حَقَّ أَصْلاً حِيْنَ طَلَبِ أَحدِهِمْ (قِسمتَهُ فَأَكْثَرَ وليسَ لِغَيرِهِمْ فيهِ حَقَّ أَصْلاً حِيْنَ طَلَبِ أَحدِهِمْ (قِسمتَهُ ١١١٤) وأمتناع الآخر فإن كانَ بَعْدَ القِسْمَة بَبقَى لَكُلُ واحِد طَريقٌ يُغْسَمُ و إِلاَّ فلا يُقْسَمُ جَبْرًا إِلاَّ اذاكانَ لَكُلِّ واحِد طريقٌ ومَنفَذُ غيرُهُ فَإِنَّهُ في ذلكَ الحال يُقْسَمُ [انظر المادة ١١] في ذلكَ الحال يُقْسَمُ [انظر المادة ١١]

﴿ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اله

﴿ مادة ١١٤٥ ﴾ كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ (بَلِيعَ ١٢٠) شَخْصُ (طريقهُ مَادة ١١٤٥) ﴾ كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ (بَلِيعَ ١٢٠) شَخْصُ (طريقهُ أَيضاً ١٥٠) (الْمُلْكَ ١٢٥) يَجُوزُ أَيضاً أَنْ (يَقتَسِمَ ١١١٤) أثنانِ (عَقَارَهُما ١٢٩) المُشتَرَكَ يَيْنَهُما على أَنْ ثَكُونَ رَقَبَةُ (الطَّريقِ المُشتَرَكِ بِعِنِي مُلْكَئِنَهُ لِأَحْدِهِما وللثاني حَقُ المُرورِ فقط

﴿ مَادَة ١١٤٦ ﴾ كَمَا يَجُوزُ تَرُكُ (الحَائِطِ ١٠٤٧) الفاصِلِ بينَ الحِصَّنَينِ (مُشَتَرَكاً ١٠٤٥) في نَقسِيمِ الدَّادِ بينَ الشَّرِيكِينِ تَجَوزُ ايضاً (القِسْمةُ ١١١٤) على جَعْلِهِ (مُلْكًا ١٢٥) لِإَ حَدِهِمَا خاصّةً

الفصل الخامس

﴿ فِي بِيانِ كِيفِيَّةِ (القِسْمَةِ ١٠٤٦) ﴾

﴿ مَادَةُ ١١٤٧﴾ (المَالُ ١٢٦) (المُشتَرَكُ ١٠٤٥) إِنْ كَانَ مَنَ (المُكِيلُاتِ ١٣٣) فبالكَيلِ او مِنَ (اللَوزُوناتِ ١٣٤) فبالوَزْنِ او مِن (العَدَدِيَّاتِ ١٣٠) فبالعَدَدِ او مِنَ (الذَّرْعيَّاتِ ١٣٦) فبالذِّرَاعِ يَصِيرُ نَقسيمُهُ

﴿ مادة ١١٤٨ ﴾ حَيثُ كانتِ العَرْصةُ والأَراضِي مِنَ (الذَّرْعيَّاتِ ١١٤٨) فَتُقْسَمُ بِالذِّرَاعِ أَمَّا ما عليها مِنَ الأَشجارِ والأَبنِيَةِ فَيُقْسَمُ بِنَقْدِيرِ (القِيمَةِ ١٥٤)

﴿ مَادَةَ ١١٤٩ ﴾ اذاكانَ في نقسيم الدَّارِ أَبنِيَةُ إِحْدَى الحِصَّنَينِ الْخَلْيَ الْمَكْنَ تَعْدِيلُهَا بَإِعطَاءُ مِقْدَارٍ مَنْ الْعَرْصَةِ فَإِنْ أَمكَنَ تَعْدِيلُهَا بَإِعطَاءُ مِقْدَارٍ مِن العَرْصَةِ فَيِهَا و إِلاَّ فَتُعَدَّلُ (بَالنَّقُودِ ١٣٠) [انظر المادة ٥٣]

﴿ مَادَةَ ١١٥٠ ﴾ اذا أُرِبدَ (قِسْمَةُ ١١٤) دارٍ (مُشْتَرَكَةٍ ١٠٤٥) بينَ أُثنين عِلى أَنْ يكونَ فَوَقَا نِيْهَا لِوَاحِدٍ وتحتا نِيْهَا لَآخَرَ فَيَقَوَّمُ الفَوقَانِيُّ والتَّحَتانِيُّ وباعتِبارِ (القِيمَةِ ١٠٤) نُقْسَمُ

﴿ مادة ١١٥١ ﴾ يَنبغي للقَسَّامِ إذا أَرَادَ (قِسْمةَ ١١١٤) دَارٍ أَنْ

يُصَوِّرَهَا على وَرَقَةٍ وَيُمِسَعَ (بَالذَّرَاعِ ١٣٦) عَرْصَنَهَا وَيُعُوِّمَ أَبَنِيَهَا وَيُعُوِّمَ أَبَنِيَهَا وَيُعُوِّرَ الْمُصَلَ على أَنْ لا بَغَى تَعَلَّقُ لَكُلِّ حِصَّةٍ فِي الأُخرى إِنْ أَمْكَنَ وَيُعُوِزَ (الشَّرْبَ ١٤٣) و (المَطَّرِيقَ ١٤٢) ويُلُقِّبَ الْحِصَى ويُعُوزَ (الشَّرْبَ ١٤٣)) و (المَطْرِيقَ ١٤٢) ويُلُقِّبَ الْحِصَى وَيُعُوزَ (الشَّرْبَ وَالثالثِ ثُمَّ يَعَرَعُ فَتَكُونُ الْأُولَى لِمَنْ خَرَجَ أَسَمُهُ اللهَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَيَسْرِي على هذا التَّرْتِبِ إِذَا وَجِدَ زِيادَةُ حِصَّةً

النَّهُومادة ١١٥٢ كلَّ التَّكَالَيفُ الأَميريَّةُ إِنْ كَانَتَ لِأَجلِ مُحَافَظَةِ النَّمُوسِ نُقْسَمُ على عَدَدِ الرُّوُّوسِ ولا يَدخُلُ في دَفَتْرِ التَّوْزِيعِ النِّسَاءُ ولا الصَّبْيَانُ و إِنْ كَانَتْ لَحُافَظَةِ الأَملاكِ فَتُقْسَمُ على مِقْدَارِ المُلْكِ لِأَنَّ الْعُرْمَ بِالنَّسْمِ كَاذُ كُورَ فِي مَادَّةً ٨٧

الفصل السادس

﴿ فِي بِيانِ الْجِيَاراتِ ١١٦) ﴾

﴿ ماده ١١٥٣﴾ كما يكونُ (خِيَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) (وخِيَارُ الرُّوْيَةِ الرُّوْيَةِ الرُّوْيَةِ الرَّوْيَةِ الرَّوْيَةِ اللَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ اللَّلَّةُ اللَّهُ الل

(الخِيَارَ ١١٦) أَحَدُ ثُمَ الى أَيَّامِ مَعْلُومةٍ فَنِي هَذَهِ الْمُدَّةِ إِنْ شَاةَ (قَبِلَ ١٠٢) (الخِيَارَ ١١٦) و إِنْ شَاءَ (فَسَخَ ٣٠٣ و٣٠٣ و٣٠٤) و إِنْ كَانَ أَحَدُ هُمْ لَمُ يَرَ اللَّهَ (اللَّهُ سُومَ اللَّهُ عَلَيْرًا و إِنْ ظَهَرَتْ حِصَّةُ أَحَدِهِمْ مَعِيْبَةً فَإِنْ شَاءَ رَدَّ

﴿ مادة ١٥٤٤ ﴾ (خِيَارُ الشَّرْطِ ٣٠٠) و (الرُّوْيَةِ ٣٢٠) و (المَيْبِ وَالنَّوْيَةِ ١١٥٠) و (المَيْبِ ٢٣٦) يَكُونُ ايضاً فِي قِسْمة (القِيمِيَّاتِ ١٤٦) الْمُتَّحِدَة الجِنْسِ مثلاً اذا (فُسِمتُ ١١١٤) مِأْنَةُ شَاهُ مُشْتَرَكَة بِينَ أَصِحابِها على قَدْدِ الجَصَّصِ إِنْ كَانَ أَحَدُهُم شَرَطَ الجِيارَ الى كذا يوماً فني هذه اللَّذَة يكونُ (مُخَبَّرًا ١١٦١) بينَ القَبُولِ وَعَدَمِهِ و إِنْ كَانَ لَم يَرَ الفَنَمَ فَينَ يَراها يكونُ مُخْبِرًا كذلك و إِنْ ظَهَرَ (غَبْبُ قَدِيمُ هَكذلك يكونُ عُبْرًا وَيَنْ يَرَا النَّيْ أَصابتْ حِصَّةً أَحَدِهِم فَكذلك يكونُ عُبْرًا إِنْ شَاء (غَبْبُ ١٠٢) فِي الفَنَمِ التِي أَصابتْ حِصَّةً أَحَدِهِم فَكذلك يكونُ عُبْرًا إِنْ شَاء (قَبلها ١٠٢) فِي الفَنْمِ الذِي أَصابتْ حِصَّةً أَحَدِهِم فَكذلك يكونُ عُبْرًا إِنْ شَاء (قَبلها ١٠٢) و إِنْ شَاء رَدِّها

المُوْمَادة ١٠٥٥ اللهِ (خِيَارُ الشَّرْطِ ٢٠٠) و (الرُّوْيَةِ ٢٢٠) لا يكونُ في فيسمة (النَّلْيَاتِ ١٤٠) الْمُتَّحِدَةِ الجِنْسِ لَكُنْ يَكُونُ فيها (خِيَارُ العَبْبِ فِي فِسمة (النَّلْيَاتِ ١٤٠) الْمُتَّحِدَةِ الجِنْسِ لَكَنْ يَكُونُ فيها (خِيَارُ العَبْبِ الْمَثَلَّ عَلَى الْمُنْ الْمُنْسِلِ الْمَثَلَّ الْمُنْسِلِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللَّيْسِلِ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللْعُلِيلُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الللْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الللْمُولِي الللْمُؤَمِنِ الللَّهُ اللْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الْمُل

الفصل السابع

﴿ فِي بِيانِ (فَسْخِ ٣٠٣ و ٣٠٣ و ٣٠٤) (القسمة ِ ﴾ ﴿ ١١١٤) و (إقالتِها ١٦٣) ﴾

﴿ مادة ١١٥٦ ﴾ بانسيحاب القُرَع كَامِلاً نَتِم (القِسمَةُ ١١١٤)

﴿ مادة ١١٥٧ ﴾ بعد تَمام (القِسْمة ١١١٤) لا يَسوغُ الرُّجُوعُ

﴿ مَادَةُ ١١٥٨ ﴾ في أَثَنَاءُ (القِسْمَةِ ١١١٤) اذَا خَرَجَتْ قُرْعَةُ اللَّهُ كُثْرِ مَنْسَلاً وبَقِيَ وَاحِدُ فَأَرادَ أَحَدُ اصحابِ الحِصَصِ الرُّجُوعَ لَيْ اللَّهُ الرُّجُوعُ و إِنْ كَانَتُ (قِسْمَةَ يَنْظُرُ إِنْ كَانَتُ (قِسْمَةً وَضَاءُ ١١٢٢) فلهُ الرُّجُوعُ و إِنْ كَانَتُ (قِسْمَةً قَضَاءُ ١١٢٢) فلا رُجُوعَ

﴿ مَادَةُ ١١٥٩ ﴾ اذا (أَقَالَ ١٦٣) أَصَحَابُ الحِصَصِ الْحِصَصِ (القِسْمَةُ ١١١٤) بَرِضَاهُمْ بَعْدَ تَمَامِها و (فَسَخُوها ٣٠٣ و٣٠٣ و٣٠٤) فَلَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا (المَقَسُومَ ١١٢٣) مُشْتَرَكًا بَيْنَهُم كَمَا فِي السَّابِقِ

﴿ مَادَةَ ١١٦٠ ﴾ اذا تَبيَّنَ (الغَبْنُ الفَاحِشُ ١٦٥) في (القِسْمَةِ اللهِ مَادَةَ ١٦٠ ﴾ و القِسْمَةُ تَكُرَّارًا (قِسْمَةً عادِلةً ١٦٢)) و نُقْسَمُ تَكُرَّارًا (قِسْمَةً عادِلةً ١١٢٧)

﴿ مَادَةُ ١١٦١﴾ اذَا ظَهَرَ (دَيْنُ ١٥٨) على المَيْتِ بعدَ لَقَسِمِ اللَّهِ مَادَةُ ١١٦١ ﴾ إلاَّ اذا التَّرِكَةِ (فَتَفْسَخُ ٢٠٣ و ٣٠٤) إلاَّ اذا

أَدَّى الوَرَثَـةُ الدَّيْنَ او (أَبرأَهُمُ ١٥٣٦) الدَّائِنُونَ منهُ او تَرَكَ المَيْنُ اللَّايْنِ فَعِنْدَ ذلكَ تَرَكَ المَيْنِ بالدَّيْنِ فَعِنْدَ ذلكَ لا تُفْسَخُ القِسْمةُ

الفصل الثأمن

﴿ فِي بِيانِ أَحْكَامِ (القِسْمَةِ ١١١٤) ﴾

﴿ مادة ١١٦٣ ﴾ تَدْخُلُ الأَشجارُ فِي فِسْمَةِ الأَراضِي من غيرِ ذَكْرٍ وكذا الاشجارُ مع الأَبنيةِ فِي نَقسيمِ الضَّبْعَةِ يَعنِي فِي أَيِّ حِصَّةً وُجِدَتِ الأَشجارُ والأَبنيةُ تَكُونُ لِصاحِبِ الحِصَّةِ لا حاجَةً الى إِدْخَالِهَا بالتعبيرِ العامِّ حينَ القِسْمَةِ كَقُولِهِم بِجَمِيعٍ مَرَافِقِها او بجَمِيعٍ مَرَافِقِها او بجَمِيعٍ مُرَافِقِها او بالتصريح بِذِكرِها

﴿ مَادَهُ ١١٦٤ ﴾ الزَّرْعُ والفَاكِيةُ لا يَدَخُلانِ فِي نَقْسِمِ الأَراضِي والفَّيْفِ فِي اللَّهِ والفَّيْفِ فَي اللَّهِ وَالفَّيْفِ اللَّهِ وَالفَّيْفِ اللَّهِ وَالفَّيْفِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ عَيْنَ القِسْمَةِ كَتَولِفِم بِجَسِمِ وَمُنْوَقِهَا اللهِ اللَّهُ كُنْ المَّامُ عَيْنَ القِسْمَةِ صَعَولِفِم بِجَسِمِ وَمُنْوَقِهَا اللهِ اللَّهُ الللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

﴿ مَادَةُ ١١٦٥ ﴾ (حَقُ العَلَّوِ بِنَ ١٤٢) ﴿ (الْمَسِيلِ ١٤٤) فِي الأَراضِي الْجُاوِرَةِ (الْمَسِيلِ ١٤٤) فِي الأَراضِي الْجُاوِرَةِ (الْمَسُومِ ١١٢٥) عَلَى حَالً يَعني الْجُاوِرَةِ (الْمَسُومِ كُلِّ حال يَعني فِي أَي حِصَّةٍ وَقَعَ يَكُونُ مَن حُقُوقٍ مِ صَاحِبِها سَوَا ﴿ قِيلَ بِجَمِيمِ حُقُوقِها فِي الْمَسْمَةِ او لَمْ يُقُلُ

﴿ مَادَمُ ١٩٦٦ ﴾ اذا شُرِطَ حِيْنَ (القِسْمَةِ ١٩٦٦) كُوْنَ ' (طَرِيقِ عَلَى ١٩١١) كُوْنَ ' (طَرِيقِ عَلَ (طَرِيقِ ١٤٢) الحِسَّةِ او (مَسِيلِها ١٤٤) حِثْ الخِصَّةِ الأُخرَى: فالشَّرْطُ مُعْتِبِرُ ْ

الله مادة ١٩٦٧ الله الذا كان طريق حصة في حصة أخرى ولم يُشتَوَطُ بَقَالُوهُ حِبْنَ (القِسْمة ١٩٤٤) فإن كان قابِلَ التَّحْويلِ اللَّ طَرَف آخَرَ بُجُولُ بَقَالُ أَمَّا اذَا كُلَّ الطَّرْيقُ غيرَ سَوَالا قِيلَ حِبْنَ القِسْمة بجميع حُقُوقِها او لم يُقَلُ أَمَّا اذَا كُلَّ الطَّرْيقُ غيرَ قابلِ التَّحْويلِ الله طرَف آخَرَ فينُظَلُ إنْ قَيْلَ حِبْنَ القِسْمة بجميع حُقُوقِها قابلِ التَّحْويلِ الله طرَف آخَرَ فينُظَلُ إنْ قَيْلَ حِبْنَ القِسْمة بجميع حُقُوقِها فالطريق دَاخِلُ بَنِي على حاله وإن لم يُذَكِر التعبيرُ العلم كقولِهم بجميع فالطريق دَاخِلُ بَنِي على حاله وإن لم يُذكر التعبيرُ العلم كقولِهم بجميع حُقُوقِها (تَنفَسِخ ٢٠٤١ ١٣٠٢) القِسْمة و(المَسِلُ ١٤٤٤) في هذا المُصوص ايضًا كالطويق بِجَنْهِ

﴿ مَادة ١١٦٨ ﴾ دَارٌ مشتَرَكَةٌ بِينَ أَشِينِ وَفِيها (طريقيٌّ ٩٠٦).

لِصاحب دَارِ أُخْرَى فأرادًا فِسمتَهَا لِيسَ لِصَاحِبِ الطريقِ مُمانَعَتُهُما لِكُنَّهُما يَتُرُكَانِ طَرِيقَهُ على حالِهِ حَيْنَ (القِسمةِ ١١١٤) وفي (بَيْعِ ١٢٠) هذه الدَّارِ النُسْتَرَكَةِ مِعَ طريقِها ايضاً باتِفاقِ الثلاثةِ إنْ كانَ هذا الطريقُ مُشتَرَكا بينَهُم و إنْ كانت رَقبَةُ مُشتَرَكا بينَهُم و إنْ كانت رَقبَةُ الطَّرِيقِ لِصَاحِبِي الدَّارِ ولذلكَ الآخر (حَقُّ المُرورِ خالبَةً عنهُ فالفَضْلُ بينَ الْعُرْمَةُ مِعَ حَقِي المُرُورِ خالبَةً عنهُ فالفَضْلُ بينَ القسمينِ لِصَاحِبِ حَقِي المُرورِ والباقي لِصَاحِبِ الدَّارِ و (المَسِيلُ ١٤٤) ايضاً القسمينِ لِصَاحِبِ حَقِي المُرورِ والباقي لِصَاحِبِ الدَّارِ و (المَسِيلُ ١٤٤) ايضاً كالطَّريقِ بَعني اذا كانَ لواحِدِ حَقُّ مَسِيلٍ فِي دَارٍ مُشتَرَكَةٍ فني قِسمةِ الدَّارِ بِينَهُما يُتْرَكُ المَسيلُ على حالِهِ

﴿ مَادَةُ ١١٦٩ ﴾ اذا كانَ فِي سَاحَةِ دَارٍ مَنْزِلٌ لِآخَرَ وصاحبُ المَنزِلِ يَمُوْ منها فأرادَ أَصِعابُ الدَّارِ فِسْمَتُهَا بِينَهُم فليسَ لِصاحبِ المَنزِلِ منعُهُم منها لكنْ يَتَرُكُونَ طريقاً بِقَدْدِ عَرْضِ بابِ المَنْزلِ حَيْنَ (القِسْمَةِ ١١١٤)

﴿ مادة ١١٧٠ ﴾ دَارٌ قُسِمَتْ بِينَ أَثنين وبَيْنَ المَقْسَمَيْنِ (حَائِطُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اله

﴿ مادة ١١٧١ ﴾ أغصانُ الأَشْجَارِ الواقعةِ فِي قِسْمِ اذا كَانَتْ مُدَلَّةً على القِسْمِ الآخَرِ فَإِنْ لَم يَكُنْ شُرِطَ قَطْمُهَا حِينَ (القِسْمة ِ مَدَلَّةً على القِسْم الآخَرِ فَإِنْ لَم يَكُنْ شُرِطَ قَطْمُهُا حِينَ (القِسْمة ِ ١١١٤) لا نُقطَعُ

﴿ مَادَةُ ١١٧٢ ﴾ اذا قُسِمَتْ دارٌ (مُشْتَرَكَةٌ ١٠٤٠) لِمَا (حَقَّ الْمُودِ ١٠٤٠) لِمَا (حَقَّ الْمُودِ مِنْ أَصحابِ الْمُودِ مِنْ أَصحابِ الْمُومِقِ وَالِسَ لِسَائرِ أَصحابِ الْمُومِقِ وَلِيسَ لِسَائرِ أَصحابِ الطَّرِيقِ وَلِيسَ لِسَائرِ أَصحابِ الطَّرِيقِ مَنْعُهُ مُ

﴿ مَادَةُ ١١٧٣﴾ اذا بَنَى أَحَدُ أَصِحَابِ الْحِصَصِ لِنَفْسِهِ فِي الْمُلْكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٦٠) القابِلِ (للقِسْمةِ ١١١٤) بدون (إذْن اللُّكِ الْمُشْتَرَكِ ١٠٠٠) الآخَرُونَ القِسْمةَ فَتُقْسَمُ فَإِنْ أَصَابَ حَمَّةَ الآخَرِ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّف ذلكَ البِناءُ حَمَّةً بانِيهِ فَبِهَا و إِنْ أَصَابَ حَمَّةً الآخَرِ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّف بانِيهُ هَذْمَهُ وَرَفْعَهُ

الفصل التاسع

﴿ فِي بِيانِ (الْمَهَايَأَةِ ١١٤ و ١١٧٦) ﴿

﴿ مادة ١١٧٤ ﴾ (الْمَايَأَةُ ١٩٩ و ١١٧٦) عِبَارَةٌ عن (قِسَمةِ ِ ١١) المنافِع ِ

﴿ مادة ١١٧٥ ﴾ (الْهَايَأَةُ ١٩٤ و١١٧٤) لا تَجري في (المِثْلِيَّاتِ

اَل في (القِيمِيَّاتِ ١٤٦) ليكونَ ٱلانتِفاعُ بها مُمكِناً حالَ بَقَاءُ (عَيْنهَا ١٠٥)

﴿ مَادَةُ ١١٧٦ ﴾ (اللَّهَايَّا أَنُّ ١٩٤ و١١٧) نوعانِ ٱلنَّوعُ الأَولُ الْهَايَّا أَنُوعُ الْأُولُ الْهَايَّا أَوْمَا الْمَشَرَّكَةَ بِينَهُما هذا سَنَةً والآخَرُ سَنَةً والآخَرُ سَنَةً والآخَرُ سَنَةً والآخَرُ سَنَةً والآخَرُ سَنَةً والآخَرُ سَنَةً النّوعُ الثاني المُهَايَّةُ مَكَانًا كَمَا لُو تَهَاياً اكْتَانِ فِي الأَراضِي المُشتَرَكَةِ بِينَهُما على أَنْ يَرْدَعَ أَحَدُهُما نَصْفَهَا والآخَرُ نِصْفَهَا الآخَرَ و فِي الدَّارِ المُشتَرَكَةِ عَلَى أَنْ يَرْدَعَ أَحَدُهُما فِي طَرَفِها والآخَرُ فِي الطَّرَفِ الآخَرِ او فِي الدَّارِ المُشتَرَكَةِ عَلَى أَنْ يَسكُنَ أَحَدُهُما فِي طَرَفِها والآخَرُ فِي الطَّرَفِ الآخَرِ او أَحَدُهُما فِي فَوْقَانِيّها والآخَرُ فِي الطَّرَفِ الآخَرِ او أَحَدُهُما فِي فَوْقَانِيّها والآخَرُ فِي الطَّرَفِ الآخَرِ عَلَى أَنْ يَسكُنَ أَحَدُهُما الوَاحِدَةُ والآخَرُ فِي الدَّارَينِ المُشتَرَكَتَينِ عِلَى أَنْ يَسكُنَ أَحَدُهُما الوَاحِدَةُ والآخَرُ الأُخْرِي

﴿ مَادَةُ ١١٧٧ ﴾ كَمَا تَهُوزُ (الْمَايَأَةُ ١٩ و١١٧) في الحَيَوَانِ (الْمُشتَرَكِ ١٠٤٠) على أستعالِهِ بالنُنَاوَبَةِ كذلك تَجوزُ ايضاً في الحَيَوَانَينِ المُشتَرَكَين على أَنْ يَستعملَ أَحَدُهُمُا هذا والآخَرُ الآخَرَ

﴿ مَادَةَ ١١٧٨ ﴾ (الْمَايَأَةُ ٤١٩ و١١٧٤) (زَمَانًا ١١٧٦) نَوْعُ مُبادَلَةٍ فَتَكُونُ مَنفَعَةُ أَحَدِ أَصِحابِ الحِصَصِ فِي نَوْبَتِهِ مُبَادَلَةً بَنفعةِ حِصَّةِ الآخَرِ فِي نَوْبَتِهِ بناءً على ذلكَ ذِكْرُ اللَّهَ وَتَعْبَيْنُهَا فِي الْمَايَأَةِ مثلاً كذا يوماً اوكذا شَهْرًا لازمْ

﴿ مادة ١١٧٩ ﴾ (الْمَهَايَّأَةُ مَكَانًا ١١٧٦) نَوْعُ إِفْرَازِ فَالشَّرِيكَانِ فِي دَارٍ مثلاً منفعتُها شائعة يَمني حالة كَونِها شاملة لكل ِ جُزءُ من

أَجْزَائِهَا (فَالُهَايَأَةُ ١١٧٤) تَجْمَعُ مَنْفَعَةً أَحَدِهِمَا فِي قِطْعَةً مِن تِلْكَ الدَّرِ وَمَنْفَعة الآخَرِ فِي قِطْعة أُخْرَى فلا يَلزَمُ ذِكُوهُ الْمُدَّةِ وتَمْبِينُهَا فِي الْمُهَايَأَةِ مَكَانًا

﴿ مادة ١١٨٠ ﴾ كَمَا أَنَّهُ يَنبغِي إِجْرًا القُرْعَةِ بِفِ (المُهَايَأَةِ رَمَانًا ١١٧٦ و ١١٨٨) لاَ جلِ البَدْء يَعني أَيُّ أَصحابِ الحِصَصِ يَنتفِعُ أَيْ أَصحابِ الحِصَصِ يَنتفِعُ اللَّمَانَا ١١٧٦ و ١١٧٩) يَنبغي تَعبينُ المحلِّ التَّمُوعَةِ ايضًا المُهَايَّا فِي (المُهَايَّا فِي مَكَانًا ١١٧٦ و ١١٧٩) يَنبغي تَعبينُ المحلِّ التَّمُوعَةِ ايضًا

المُهَا اللهِ اللهُ الل

﴿ مَادَة ١١٨٢ ﴾ اذا طَلَبَ (القِسْمَةَ ١١١٤) أَحَدُ أَصِحَابِ (المَالَ ِ ١٢٦) (الْمِشْتَرَكِ ١٠٤٥) (القابِلِ لِلقِسْمَةِ ١١٣١) والآخَرُ الْمَايَأَةَ فَتُقْبَلُ (دعوى ١٦٢) (القِسمَةِ أَحَدُهُمَا وطَلَبَ (المَهَايَأَةَ تَاكُمُ) واحدٌ

وأمتنعَ الآخَرُ يُجْبَرُ على المهايأَ ةِ

رسم أن من المستركة الله المالة المالة المالة المالة المالة المالة الشريكين المراكبين المالة المالة

﴿ مادة ١١٨٥ ﴾ كما تجوزُ لكُلُ واحِد من أَربابِ الحِصَصِ بعدَ الْمَهَايَّةِ وَمَانًا و (مكانًا ١٩٩ و ١١٧٩ و ١١٧٦) أَنْ يَسْتَعملَ (الْعَقَارَ ١٢٩) الْمُهَايَّةِ وَمَانًا و (مكانًا ١٩٩ و ١١٧٩ و ١١٧٦) أَنْ يَسْتَعملَ (الْعَقَارَ ١٧٩) و الْقِطعَةَ التي أَصَابَتْ حَصَّنَهُ بالذاتِ يَجوزُ لهُ أَنْ (يُؤْجِرَ ٤٠٤) في نَوْبَتِهِ أو القِطعَةَ التي أَصَابَتْ حَصَّنَهُ بالذاتِ يَجوزُ لهُ أَنْ (يُؤْجِرَ ٤٠٤) في نَوْبَتِهِ أو القِطعَةَ (الأُجرةَ ٤٠٤) لِنَفْسِهِ

﴿ مَادَةُ ١١٨٦ ﴾ بَعْدَ أَنْ حَصَلَتِ (الْمَايَاةُ ١٩٤ و ١١٧٤ و ١١٧١ على السِيفَاءِ المنافِع بَدْ الذا (آجَرَ ٤٠٤) أَصِعَابُ الحِصَصِ فِي السِيفَاءِ المنافِع بَدْ الذا (آجَرَ ٤٠٤) أَصِعَابُ الحِصَصِ فِي نَوْبَتِهِمْ وَكَانَتُ عَلَّمَ الذَا (آجَرَ عَلَيْسَ لَبَقَيَّةِ الشَّرَكَاءِ مُشَارَكَتُهُ نَوْبَتِهِمْ وَكَانَتُ عَلَى الْاستغلالِ مِن أَوَّلِ الأَمْرِ مَسْلاً ادا في الزيادةِ أَمَّا اذا كانت على الاستغلالِ مِن أَوَّلِ الأَمْرِ مَسْلاً ادا بَهَا أَوْا عَلَى أَخْذِ واحِدٍ أُجْرَةً الدَّارِ المُشترَكَةِ شَهْرًا والآخَرِ شَهَرًا بِهُا أَوْا عَلَى أَخْذِ واحِدٍ أُجْرَةً الدَّارِ المُشترَكَةِ شَهْرًا والآخَرِ شَهَرًا بِهُا أَوْا عَلَى أَوْلِ عَلَى الْمُسْتِعَالِي اللهُ اللهِ اللهِ عَلَى الْعَلَيْدِ مَنْ أَوْلِ اللهُ عَلَى الْمُسْتَعَالِي اللّهُ اللهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللللللللللّهُ الللللللّهُ ال

فالزيادةُ مُشْتَرَكَةٌ · لَكُنْ اذا حَصَلَتِ الْمَهَابَأَةُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الواحِدُ غَلَّهَ هَذهِ الدَّارِينِ أَكْثَرَ هَذهِ الدَّارِينِ أَكْثَرَ هَذهِ الدَّارِينِ أَكْثَرَ فَلَا يُشَارِكُهُ الآخَرُ فَلَةَ الدارِ الأُخْرَى وَكَانَتَ غَلَّهُ إِحْدَي الدَّارِينِ أَكْثَرَ فَلا يُشَارِكُهُ الآخَرُ

الله عَيَانِ ١١٨١ الله لا تَجُوزُ (الْهَايِاءُ ١١٧٤ و١١٧١ و١١٧١ على الله عَيَانِ ١١٩ و١١٧١ والله على أَمَرَة الأَشجارِ (الله عَيَانِ ١٠٩) (فلا تَصِحُ ١١٠) الله الله أن على أَمَرَة الأَشجارِ (المُشتَرَكَة مِن ١٠٤٠) ولا على أَبَن الحَبَوانات وصُوفِها على أَن يَكُونَ لِأَحَد الشَّر بِكَين ثَمَرَةُ مِقْدَادٍ من هذهِ الأَشجارِ ولِآخَرَ ثَمَرَةُ مِقْدَادٍ من هذهِ الأَشجارِ ولِآخَر ثَمَرَةُ مِقْدَادٍ منها او على لَبَن قطع من الغَنَم المُشْتَرَك وصُوفِهِ لواحدٍ ولَبَن قَطِع آخَرَ وصُوفِهِ للآخَرِ

﴿ مَادَةَ ١١٨٨ ﴾ وإنْ جازَ (فَسَنَحُ ١١٨٠) (الْمُهَايَّا ةِ السَّرِيكَينِ لَكِنْ لَكِنْ لَكِنْ لَكِنْ لَكِنْ الْمُهَايَّا فِي التَّرَاضِي لِأَحَدِ الشَّرِيكَينِ لَكِنْ الْمُهَايَّا فِي نَوْبَتَهِ لِآخَرَ فَلَا يَجُوزُ لِشْرِيكِهِ فَسَنْحُ الْمُهَايَا فِي مَا لَمْ تَنْفَض مُدَّةُ (التَّاجُرُ ٤٠٠)

﴿ مَادَةَ ١١٨٩ ﴾ و إِنْ لَمْ يَجُزُ لُواحِدِ مِن أَرْ بَابِ الْحِصَصِ أَنْ (يَفْسَخَ الْحَرَابِ الْحِصَصِ أَنْ (يَفْسَخَ اللهَا اللهُ ا

﴿ مادة ١١٩٠ ﴾ اذا أَرادَ أَحَدُ أُصِعابِ الحِصَصِ أَنْ (بَبيعَ ١٢٠) حِصَّنَهُ او يَقسِمَهـا فلَهُ (فَسْخُ ٢٠٢١، ٣٠٤) (المُهَايـا أَمَّ ٤١٩ و١١٧٤ و١١٧٦) أَمَّا لو أَرادَ فَسْخَهَا لَيْعِيدَ (المالَ ١٢٦) (المُشتَرَكَ ١٠٤٥) الى حالهِ القديمِ بِلا سَبَبِ (فالحاكِمُ ١٧٨٥) لا يُسَاعِدُهُ على ذلكَ

﴿ مَادَةَ ١١٩١﴾ بِمَوْتِ أَحَدِ أَصِحَابِ الحِصَصِ او كُلِيمٍ لا تَبْطُلُ (الْمَهَايَأَةُ ١١٩ و١١٧٤ و١١٧٦)

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ المُتعَلِّقَةِ (بالحِيْطانِ ١٠٤٧) والجِيرانِ ﴾ ﴿ ويَشتملُ على اربعةِ فصول ٍ ﴾ الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ بِمِضِ قُواعدُ فِي أَحَكَامٍ (الأَملاكِ ١٢٥) ﴾

 ﴿ مَادَة ١١٩٣ ﴾ اذا كَانَ بَابُ الفَوقَانِيُ وَالتَّحْتَانِيَ مِن الجَادَّةِ وَاحْدًا فَصَاحِبَا الْحَلَّيْنِ يَسْتَعْمِلانِ البَابَ مُشْتَرَكاً لا يَسُوغُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْعَ الآخَرَ مِن الدُّخُولِ وَالْحُرُوجِ

﴿ مَادَة ١١٩٤ ﴾ كُلُّ مَنْ مَلَكَ مَعَلًا صَارَ مَالِكًا مَا فَوْقَهُ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ ١١٩٤ أَلَا اللَّهُ وَمَا اللَّهُ اللَّ

﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ مَنْ أَحْدَثَ فِي دارهِ بَيْتَ فَلِيسَ لَهُ أَنْ بُرْزَهُ بَيْتًا فَلِيسَ لَهُ أَنْ بُبْرِزَ وَفْرَافَهُ عَلَى هَوَاء دارِ جارهِ فَإِنْ أَبْرَزَهُ بَقْطَعُ الْقَدْرُ الذي جَاءَ عَلَى هَوَاء تلك الدَّادِ

﴿ مَادَة ١١٩٦ ﴾ مَن أَمندُتْ أَغْصَانُ شَجَرٍ بُستَانِهِ الى دَارِ جَارِهِ او بُستَانِهِ فللجَارِ أَنْ يُكَلِّفَهُ تَفْرِيعَ هَوَائِهِ بِالرَّبْطِ او القَطْعِ لَكِنْ اذا ادَّعَى الْجَارُ أَنَّ ظِلَّ الشَّجَرَةِ مُضِرُّ بَمْزِرُوعاتِ بُستَانِهِ فلا نُقطَعُ الشَّجَرَةُ

﴿ مَادة ١١٩٧﴾ لا يُمنَعُ أُحَدُ مِن التَّصَرُّفِ فِي (مُلْكِهِ ١٢٠) ابدًا إلاَّ اذا كانَ (ضَرَرُهُ لِفَيْرِهِ فاحشًا ١١٩٩ الـ ١٢٠٢ و ١٢١٢) كما يأتي تفصيلُهُ فِي الفصلِ الثاني



۳۰۰ * الفصل الثاني

﴿ فِي حَقِّ المعاملاتِ الجِوَارِيَّةِ ﴾

﴿ مَادَةَ ١١٩٨ ﴾ كُلُّ أَحدِ لَهُ التَعَلِّي على (حَائِطِ ١٠٤٧) (الْمُلْكِ ١٢٠) وبِنَاءُ مَا يُرِيدُ ولِيسَ لجارهِ مَنْفُهُ مَا لَمْ يَكُنْ (ضَرَرُهُ فاحشًا ١٢٠١ل ١٢٠٢ و١٢١٢)

﴿ مادة ١١٩٩ ﴾ والضَّرَرُ الفاحشُ هُوَ كُلُّ ما يَمْنَعُ الحَوَا ثِبَعَ الأَصليَّةَ يَعْنِي النَّفَعَةَ الأَصليَّةَ المقصُودَةَ مِنَ البِنَاءَ كالسُّكْنَى او يَضُرُّ بالبِنَاء اللهِ يَعْنُرُ بالبِنَاء اللهِ يَعْنُرُ بالبِنَاء اللهِ يَعْدُلُ لَهُ وَهُنَا ويكونُ سَبَبَ أنهِدامِهِ

المُعْمَدة الله المُعْمَدة الله المُعْمَد الفَاحِشُ الماهِ الوالمَاوِلَ المَعْمِنُ المَعْمِنُ وَجْهِ كَانَ مَثلاً لواتَّخِذَ فِي اتَصالَ دَارِ دُكَّانُ حَدَّادٍ او طاحُونُ فَمَنْ المَنْ وَجْهِ كَانَ المَعْمَرة لِلا يَستطبعُ صاحبُ الدَّارِ السَّكْنَى فيها لتأذّيهِ مِنَ الدُّخَانِ ووائِحَة المَعْصَرة فِي لا يَستطبعُ صاحبُ الدَّارِ السَّكْنَى فيها لتأذّيهِ مِنَ الدُّخَانِ ووائِحَة المَعْصَرة فِي فَهٰذَا كُلَّهُ ضَرَرُ فَاحِشُ باي وَجْهِ كَانَ يُدْفَعُ ويُوالُ وكذا لو كانَ المُعْصَرة فِي فَهٰذَا كُلَّهُ ضَرَرُ فَاحِشُ باي وَجْهِ كَانَ يُدْفَعُ ويُوالُ وكذا لو كانَ لِرَجُل عَرْصَة مُتَصَلِّة بِدَارِ آخَرَ فَشَقَ فِيها نَهْرًا الى طاحُونِهِ وجَرْيُ المَاء يُوهِنُ المَعْمَرَة والقاء (جِدَارَ المَاسِ جِدَارِ جارِهِ مَزْ بَلَة والقاء (جِدَارَ المَعْمَرة وكذلكَ لو القَّمَامَة يَضُرُ الجِدَارَ فلصاحِبِ الجِدَارِ تَكليفُهُ برَفْع الفَرَرِ وكذلكَ لو القَّمَامَة يَضُرُ الجِدَارَ فلصاحِبِ الجِدَارِ تَكليفُهُ برَفْع الفَرَرِ وكذلكَ لو أَحْدَثَ وَبِمَعِي الفَبَارِ مِنهُ يَأْدًى صاحِبُ أَحْدَثَ وَبُولُ مَنْ يَغْرُ الْجَدَارَ في قُرْبِ دَارِ آخَرَ وبِمَعِي الفَبَارِ مِنهُ يَا أَدًى صاحِبُ أَلْهُ وَالْهَاءُ وَالْقَاءُ وَالْهَاءُ وَالْهَاءُ وَالْهَاءُ وَلَوْنَ الْمُوالُونِهِ وَجَرْيُ الْمَاسِ عِدَارِ مِنْ الْمَاسِ عِدَارِ وكذلكَ لو السَّرِي وكذلكَ اللهُ عَلَى وَالْهَاءُ وَالْهُ الْمُؤْمِنُ الجِدَارَ فلصاحِبِ الجِدَارِ تَكليفُهُ برَفْع الفَبَارِ مِنهُ يَأْدُى صاحِبُ أَوْمُ وَالْمَامِي فَا الْمُوالِورِ مَنْ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمَنِ مِنْ اللهُ الْوَاهِ الْمُعْرَادِ وَالْمَامِي فَالْمُونِهُ وَالْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْ

الدَّارِحتَّى لا يُطِيقَ الإقامَةَ فيها فلَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَفْعَ ضَرَرِهِ كَا لُو أَحْدَثَ رَجُلُ بِنَا مُ مُنفِعاً فِي قُوْبِ بَيْدَرِ آخَرَ وسَدَّ مَهَبُّ رِيحِهِ فَإِنَّهُ يُكَلِّفُهُ رَفْعَهُ للضَّرَرِ الفَاحِشِ كَذَلكَ لُو أَحْدَثَ رَجُلُ دُكُانَ طَبَّاحٍ فِي سُوقِ البَرَّازِينَ وكانَ الفَاحِشِ كَذَلكَ لُو أَحْدَثَ رَجُلُ دُكُلُنَ طَبَّاحٍ فِي سُوقِ البَرَّازِينَ وكانَ الدُّخَانُ يَضُرُّ بِأَمْتِ فَ الجَادِ ضَرَرًا فَاحِشًا فَإِنَّهُ يُكَلِّفُهُ رَفْعَ ضَرَدِهِ وَكُذَلكَ اذَا كَانَ لَرَجُلُ سِيكَ فِي دَارِهِ فَأَنشَقَ وَتَضَرَّرَ جَارُهُ مِن جَرْي وَكَذَلكَ اذَا كَانَ لَرَجُلُ سِيكَ فِي دَارِهِ فَأَنشَقَ وَتَضَرَّرَ جَارُهُ مِن جَرْي مِائِهِ فَمَرَرًا فَاحِشًا فَيِنَا عَلَى (دَعُواهُ ١٦١٣) يَلزَمُ تَعَمِيرُ ذَلكَ السِياقِ وَإِصَادَهُ أَوْ انظر المَادَةُ ٢٠ السِياقِ وَإِصَادَهُ اللهِ مَنْ اللهُ المَادِهُ ١٤ انظر المَادة ٢٠]

﴿ مادة ١٢٠٢ ﴾ رُوْيَةُ الْحَلِّ الذي هُو مَقَرُّ النِّسَاءُ كَصَحْنِ الدَّارِ والْمَطْبَخِ والبِثْرِ تُعَدُّ (ضَرَرًا فاحِشًا ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١) فاذا أَحْدَثَ رَجُلُ فِي دَارِهِ شُبُّاكاً او بِنَاةً مُجَدَّدًا وجعلَ لهُ شُبَّاكاً مُطِلًا على المَحَلِّ الذي هو مَقَرُ نِسَاءُ جَارِهِ الْمُلاصِقِ أو الفَاصِلِ بِينَهُمَا طَرِيقٌ فَإِنَّهُ يُوْمَرُ بِرَفْعِ الضَّرَرِ ويَصِيرُ ذلكَ الرَّبُلُ مَجَبُورًا على دَفْع ِ هذا الضَّرَرِ بِصُورة ِ نَمْنَعُ وُقُوعَ النَّظْرِ إِمَّا بِبِناء (حائِطٍ ١٠٤٧) او وَضْع طَبْلَةٍ لَكُنْ لا يُجْبَرُ على سَدِّ الشَّبَاكِ إِمَّا بِبِناء (حائِطٍ ١٠٤٧) او وَضْع طَبْلَةٍ لَكَنْ لا يُجْبَرُ على سَدِّ الشَّبَاكِ بِالنَّالِيَّةِ كَمَا اذَا عَمِلَ سَاتِرًا مِن الأَغْصَانِ التي يُرى مِنْ بَينِهَا مَقَرُّ نِسَاء جَارِهِ فَإِنَّهُ يُوْمَرُ بِسَدِّ مَكَلَّتِ النَّظَرِ ولا يُجْبَرُ على هَدْمِهِ وبِنَاء حائِطٍ مَحَلَّهُ راجِعْ مادَّة ٢٢ [انظرالمواد ٢٠ و ٢٢ و ٣١]

﴿ مادة ١٢٠٣ ﴾ اذاكان لِوَاحِدٍ شُبَّاكُ فُوْقَ قَامَةِ الانسانِ فليسَ اللهِ مادة ١٢٠٣ ﴾ اذاكان لِوَاحِدٍ شُبَّاكُ فَوْقَ قَامَةِ الانسانِ فليسَ اللهِ مَادَّةُ لاحتمال أَنَّهُ يَضَعُ سُلَّمًا ويَنظرُ الى (مَقَرِّ نِسَاءُ ١٢٠٢) ذلك الجارِ واجِعْ مادَّة ٧٤ [انظر المادة ٤٢]

﴿ مَادَةَ ١٢٠٤ ﴾ لا تُعَدُّ الجُنيَنةُ (مَقَرَّ النِّسَاءِ ١٢٠٢) فاذا كانَ لِرَجُلِ دارٌ لا يُرَى منها مَقَرُّ نِسَاءِ جَارِهِ لكنْ تُرَى جُنيَنتُهُ فليسَ لهُ أَنْ يُكَلِّقَهُ مَنْعَ نِظَارَتِهِ مِنْ تلكَ الجُنينة يَجُرَّد خُرُوج ِ نِسَائِهِ فِي بعض ِ الأَحيانِ اليها

﴿ مادة ١٢٠٥ ﴾ اذا كان لِرَجُل شَجَرَةُ فاكِمَةٍ في جُنينَةٍ وفي صُعُودِهِ اليها يُشْرِفُ على مَفَودِهِ صَعُودِهِ اليها يُشْرِفُ على (مَفَرَّ نِسَاء ١٢٠٢) جَارِهِ فيكَزْمُهُ عندَ صَعُودِهِ إِعْطَاءُ النِّسَاءُ الْحَبَرَ لِأَجْلِ النَّسَتُّرِ فإنْ لَم يُغْبِرْ بَيْعَهُ (الحاكِمُ ١٧٨٥) من الصَّعُودِ بلا إِخْبَارِ

﴿ مَادَة ١٢٠٦ ﴾ اذا (أَقَلَسَمَ ١١١٤) أَثنانِ دَارًا (مُشْتَوَكَةً ١٠٤٥) بينَهُما كأَن يُرَى مِنَ الحِصَّةِ التي أَصابَت أَحَدَهُماً (مَقَرُّ نِسَاء ١٢٠٢) الآخَرِ يُؤْمَرَانِ أَن يَتَّخِهذا سُتْرَةً مُشْتَرَكَةً

يينَهُما [انظر المادة ٢٠]

﴿ مَادة ١٢٠٧ ﴾ رَجُلُ بَنَصَرَّفُ فِي (مُلْكِهِ ١٢٠) تَصَرُّفًا مشروعًا فِجَا الْحَرْدِ وَالْحَدَثُ مَتُصْرِرًا فَعَلَيْهِ دَفْعُ الضَّرَدِ وَالْحَدَثُ مَتُصْرِرًا فَعَلَيْهِ دَفْعُ الضَّرَدِ وَالْحَدَثَةُ مِثْلًا اذَا كَانَ لِدَارٍ قَدِيمَةٍ شُبَّاكُ مُشرِفٌ على (مَقَرِّ نِسَاء ١٢٠٢) دارٍ مُحَدَثَةٍ فَيَارَمُ صَاحِبِ الدَّارِ الْعَدَثَةِ أَنْ يَدْفَعَ هُو مَصَرَّتَهُ ولِيسَ لَهُ مَكَرَّةً وَلِيسَ لَهُ صَلاحِيَةً أَنْ (يَدَّعِيَ ١٦١٣) على صاحبِ الدَّارِ القديمةِ وَكَا لُو أَحدَثُ صَلاحِيَّةٌ أَنْ (يَدَّعِيَ ١٦١٣) على صاحبِ الدَّارِ القديمةِ وَكَا لُو أَحدَثُ صَلاحِيَّةٌ أَنْ يُعطِّلَ دُكَانَ صَدَّادٍ فليسَ لَهُ أَنْ يُعطِّلَ دُكَانَ شَعْصَ دَارًا فِي عَرْصَتِهِ المتصِلة بِدُكَانِ حَدَّادٍ فليسَ لَهُ أَنْ يُعطِّلَ دُكَانَ الْحَدَادِ بقولِهِ إِنَّهُ يَعِصَلُ لِدَارِهِ (ضَرَرُ فاحِشُ ١٩٩١ و ١٢٠٠ و ١٢٠١) من طَرْقِ الْحَدِيدِ وكذا اذَا أَحْدَثُ رَجُلُ دَارًا بالقُرْبِ مِن بَيْدَرِ مِنَ التَّذْرِيَةِ قَائِلًا إِنْ غُبَارَ البَيْدَرِ مِنَ التَذْرِيَةِ قَائِلًا إِنْ غُبَارَ البَيْدَرِ مِنَ التَذْرِيَةِ قَائِلًا إِنْ غُبَارَ البَيْدَرِي [انظر المادة ٣٠٠]

﴿ مَادَة ١٢٠٨ ﴾ اذا كانَت شَبَابِيْكُ مَنزلِ قَدِيمٍ مُشرِفَةً على عَرْصَةً خَالِيةٍ فَاحَتَرَقَ هذا اللّهٰزِلُ ثُمَّ أَحدَثَ صاحبُ العَرْصَةِ فيها دَارًا وَبَعدَهُ أَعَادَ صاحبُ العَرْصَةِ فيها دَارًا وَبَعدَهُ أَعَادَ صاحبُ المَنزِلِ مَنزِلَهُ على وَضعِهِ القديمِ فصارت شَبَابِيكُهُ مُشرِفَةً على (مَقَرَّ النساء ١٢٠٢) من الدَّارِ المُحدَّثَةِ فصاحبُ هذهِ الدَّارِ هُو يَرْفَعُ المَضَرَّةَ عنهُ وليسَ لهُ أَنْ يَقولَ لصاحبِ المَنزِلِ الْمَنْعُ نَظَرَ مَنزلكَ [انظر المادة ٣٠]

﴿ مَادَةَ ١٢٠٩ ﴾ اذا أَحْدَثَ شَخْصُ شَبَابِيكَ فِي دَارِهِ بَمِنَعُ إِشْرَافَهَا على (مَقَرُ نِساء ١٢٠٢) جَارِهِ بِنَالِا مُرْتَفِعٌ لذلكَ الجارِ فَهَدَمَ الجَارُ هذا البِنَاءَ المُرتفِع وصارتِ الشَّبابيكُ مُشرِفَةً على مَقَرِّ نِسَاءِ الجَارِ فليسَ لهُ أَنْ يَقُولَ الشَّبَابِيكِ مُحدَثَةً بل يَكنِمُ الجَارَ يَقُولَ الشَّخصِ سُدُّ الشبابيكَ بَجُرَّدِ كَونِ الشَّبَابِيكِ مُحدَثَةً بل يَكنِمُ الجَارَ أَنْ يَدفعَ هومَضَرَّتَهُ

﴿ مَادَة ١٢١١ ﴾ ليسَ لِأَحَدِ الشَّريكَينِ فِي الحَائِطِ ١٠٤٧) (المُشترَكِ ١٠٤٥) أَنْ يُحِوِّلَ مَحَلَّ أَخشابِهِ التي على الحَائِطِ يَميناً او شِمالاً ولا مِنْ أَسفَلَ الى أَعلى أَمَّا اذا كانت رُوُّوسُ أَخشابِهِ عالية وادادَ تَسفِيلَها فلَهُ ذلك

﴿ مادة ١٢١٢ ﴾ اذا كانَ لِشَخْصِ بِئِرُ ما حُلوٍ وأَرادَ جارُهُ أَنْ بَنِيَ فِي قُرْبِهِ كَنِيفًا اوسِيَاقًا مَا لِمَا وكانَ ذلكَ يُفسِدُ ما البِئْرِ فإنَّ ضَرَرَهُ يُدْفَعُ و إِنْ كَانَ (ضررُهُ لا يَقبلُ الدَّفْعَ ١١٩٩ اله ١٢٠٢) بوجه فذلك َ الكَنِيفُ او السِّياقُ يُرْدَمُ كذلكَ اذا كانَ طريقُ ما حُلوٍ فَبنَى آخَرُ عندَهُ سِياقًا مالحًا وقَذَرُهُ يَضُوْ بالماء الحُلْوِ ضَرَرًا فاحشًا ولم يُمكنُ دَفَعُ ضَوَدِهِ إِلاَّ بالرَّدْمِ فَإِنَّهُ يُرْدَمُ [انظر المادنين ٢٠ و ٣١]

الفصل الثالث

﴿ فِي الطَّرِيقِ ﴾

﴿ مادة ١٢١٣ ﴾ اذا كانَ على طَرَفَي الطريق لِأَحد دَارَان فَإِنْ الرَّهِ مادة ١٢١٣ ﴾ اذا كانَ على طَرَفَي الطريق لِأَحد وَالنَّهِ إِنْ الرَّهَ إِنْ اللهُ جَسِر مِن واحدة الى أُخرى يُمنعُ • ولا يُهدَمُ بعد إنشائه إِنْ لم يكُنْ فيه ضرَرَ على (المارّ بنَ ١٠٤٨) لكن لا يكونُ لِأَحَد حَقْ فَرَارٍ في الجِسْرِ والبُرُوزِ على الطّريق العام فاذا انهَدَمَ الجِسْرُ المَبنيُ على الطّريق العام في الجِسْرِ والبُرُوزِ على الطّريق العام فاذا انهَدَمَ الجِسْرُ المَبنيُ على الطّريق العام على العَرْمَ على الوجه المَسطُورِ فأ رادَ صاحبُهُ إِعَادَتَهُ يُمنعُ [انظر المادة ٥٠]

﴿ وَادَةَ ١٢١٤﴾ تُرْفَعُ الاشياءُ المُضرَّةُ (اللهارِّ بنَ ١٠٤٨) (ضَرَرًا فاحشًا ١٢٠١هـ ١٢٠٢ و ١٢١٢) ولو قَدِيمةً كالغُرْفَة ِ والبُرُوزِ على الطَّريق ِ العَامِّ الدَّانِيَن ِ الوَطيْثَين ِ [انظر المادنين ٧ و ٢٠]

﴿ مادة ١٢١٥ ﴾ اذا أرَادَ أَحَدُ وَضْعُ الطِّينِ فِي الطَّرِيقِ لِأَجلِ تَعْمِيرٍ دَارِهِ فَلَهُ وَضْعُهُ فِي طَرَفٍ مِنهُ وَصَرْفُهُ سريعاً الى بِنَائِهِ بِشرُط عَدَمٍ ضَرَرٍ (المارّ ينَ ١٠٤٨)

﴿ مادة ١٢١٦ ﴾ لدى الحاجَةِ يُوْخَذُ (مُلْكُ ١٢٥) كائِن مَنْ كانَ (مُلْكُ ١٢٥) كائِن مَنْ كانَ (بالقِيمة ١٥٤) بأمْرِ السُّلْطَانِ ويُلحَقُ بالطَّرِيقِ لِكِنْ لا يُوْخَذُ مِنْ يَدِهِ مِا لمْ

يَتَأَدُّ (الثُّمَنُ ١٥٢) راجع مادُّتي ٢١٥ و ٢٦٢ [انظر المادة ٥٨]

﴿ مادة ١٢١٧ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ شَخْصُ فَضْلَةَ الطَّريقِ من جانِبِ المِيرِيِّ (بَشَمَن ِ ١٥٢) مِثْلِهَا ويُلحِقِهَا بدَارِهِ حَالَ عَدَم ِ المَضَرَّةِ (اللهَرِّ بنَّ ١٠٤٨)

﴿ مادة ١٢١٨ ﴾ تجوز لكُل ِ أَحَد ِ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا مُجَدَّدًا الى الطَّريقِ العَامِّ

﴿ مادة ١٢١٩ ﴾ لا يَجوزُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ (حَقَّ الْمُرورِ١٤٢) فِي (طريق ِ خاصِّ ٩٥٦) أَنْ يَفتَحَ اليه ِبابًا

﴿ مادة ١٢٢١ ﴾ ليسَ لِأُحَدِ اصحابِ (الطَّريقِ الحَاصِّ ٢٥٦) أَنْ يَجِعَلَ مِيزَابَ دارِهِ التي بَنَاهَا مُجَدَّدًا الى ذلكَ الطَّريقِ إِلاَّ (بإِذْن ِ ٣٠٣ و٣٠٤) سائر اصحابه

﴿ مادة ٢٢٢ ﴾ اذا سَدَّ أَحَدُ بَابَهُ الذي هو الى (الطَّرِينِ الحَاصَّ ِ ٩٥٦) فلا يَسقُطُ (حَقُّ مُرُورِهِ ١٤٢) بِسَدِّهِ إِيَّاهُ فيجوزُ لهُ و لِمَن (اشترى ١٦١) منهُ أَنْ يَفتحهُ ثَانياً

﴿ مادة ١٢٢٣ ﴾ (المارِّينَ ١٠٤٨) في الطُّريقِ العَامِّ حَقُّ الدُّخُولِ فِي

(الطَّريقِ الحَاصِّ ِ ٩٠٦) عنسد الازْدِحامِ فلا يَسُوغُ لِأَصحابِ الطَّريقِ الحَاصِّ أَنْ يَقْسِمُوهُ لِينَهُم ولا الطَّريقِ الحَاصِّ أَنْ يَقْسِمُوهُ لِينَهُم ولا يَجُوزُ أَنْ يَشْدُوا فَمَهُ مُ

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيان ِ (حَقّ ِ الْمُرُور ِ ١٤٢) والمجرى ﴾ ﴿ و (المَسِيل ِ ١٤٤) ﴾

﴿ مَادَة ١٢٢٤ ﴾ يُعتبَرُ القِدَمُ فِي (حَقِّ الْمُرُورِ ١٤٢) وحَقِّ الْمَجْرَى و (حَقِّ الْمُرورِ ١٤٢) وحَقِّ الْمَجْرَى و (حَقِّ الْمَسيلِ ١٤٤) يَعني نُتْرَكُ هذه الاشياء وتَبقَى على وَجْهِهَا القديم الذي كانت عليه لِإُنَّ الشيء القديم بَبقى على حاله على حُكْم مادّة ٦ ولا يَتغيّرُ إلا أَنْ يَقُومَ الدَّليلُ على خلافهِ أمَّا القديمُ الْخَالِفُ للشَّرْعِ فلا اعتبارَ لهُ يَعني اذا كانَ الشيءُ المعمولُ غيرَ مَشرُوعٍ في الأصل فلا اعتبارَ لهُ وإنْ كانَ الشيءُ المعمولُ عنر مَشرُوعٍ في الأصل فلا اعتبارَ لهُ وإنْ كانَ الشيءُ مادَّة ٢٧٠ مثلاً اذا كانَ فيه (ضَرَرُ فاحشُ اعتبارَ لهُ وإنْ كانَ القديم وكانَ به ضَرَرٌ (للمارَّةِ ١٠٤٨) فإنَّ ضَرَرهُ في الطَّرْيقِ العام ولومِنَ القديم وكانَ به ضَرَرٌ (للمارَّةِ ١٠٤٨) فإنَّ ضَرَرهُ في الطَّرْيقِ العام ولومِنَ القديم وكانَ به ضَرَرٌ (للمارَّةِ ١٠٤٨) فإنَّ ضَرَرهُ

﴿ مَادَهُ ١٢٢٥﴾ اذا كَانَ لِأَحَدٍ (حَقُّ الْمُرُورِ ١٤٢) في عَرْصَةٍ آخَرَ فليسَ لِصَاحِبِ العَرْصَةِ أَنْ يَمنَعَهُ مِن الْمُرُورِ والعُبُورِ ﴿ مَادَهُ ١٢٢٦ ﴾ للمُبِيحِ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَرْجِعَ عَنَ (إِبَاحَتِهِ ٨٣٦) والسَّرَرُ لا يَكُنْ لِوَاحِدِ والضَّرَرُ لا يَكُونُ لازماً (بالاُذِن ٣٠٣ و٣٠٤) والرِّضي فاذا لم يَكُنْ لِوَاحِدِ والضَّرَرُ لا يَكُونُ لازماً (بالاُذِن ٣٠٣ و ٣٠٤) والرِّضي فاذا لم يَكُنْ لوَاحِدٍ (حَقُّ المُرورِ ٢٤٣) في عَرْصةِ آخَرَ ومَرَّ فيها يَجُرَّدِ إِذْ نَ صَاحِبِهَامُدَّةً فلصاحبِها بعدَ ذلك أَنْ يَمْعَهُ مِن المُرُورِ إِنْ شَاءً

﴿ مادة ١٢٢٧ ﴾ اذا كانَ لواحِد (حَقَّ المرُورِ ١٤٢) في مَمَرٌ مُعيَّن ِ في عَرْصة آخَرَ فأَحْدَثَ صاحِبُ العَرْصَةِ بناءً على هذا المَمَرُ (بإذْ ن ِ ٣٠٣ و٣٠٣) صاحب حَقِّ المرُورِ فقد سَقَطَ حَقُّ مُرُورِهِ ولم بَبقَ لهُ حَقَّ الْحَقَّ اللهِ عَقْ المُؤْدِهِ ولم بَبقَ لهُ حَقَّ الحَقِصَامِ مع صاحِبِ الْعَرْصةِ راجِع مادَّة ٥١

﴿ اَدَهُ ١٢٢٨ ﴾ اذا كَانَ لواحدٍ جَدُولُ او سِبَاقُ ما في عَرْصَةِ اَخَرَ جَارِيًا مِنَ الْقَدِيمِ فليسَ لِصاحبِ العَرْصَةِ مَنْعُهُ قَائِلًا لا أَدَعُهُ عَجِرِي فَيَا بعدُ وعندَ أَحتياجِهِما الى الإصلاحِ والتَّعميرِ يَدخُلُ صاحبُهُما في الجَرَي او الجَدُولِ ويُعمِرُهُما إِنْ امكُنَ أَمَّا اذا لم يُمكِنُ أَمْرُ التَّعميرِ في الجَرْي او الجَدُولِ ويُعمِرُهُما إِنْ امكُنَ أَمَّا اذا لم يُمكِنُ أَمْرُ التَّعميرِ إلا بالدُّخُولِ فإِنْ لمَ اللَّمُ اللَّهُ عَلَى المَّرْصَةِ فصاحبُها (يأذَنُ ١٠٠٣ و ٣٠٣) له بالدُّخولِ فإنْ لم يأذَنْ يُحْدُولِهِ المَرْصَةِ وإمَّا أَنْ تَأْذَنَ بِدُخولِهِ المَرْصَةَ وإمَّا أَنْ تُمَرِّ انتَ [انظر المادة ٢]

﴿ مادة ١٢٢٩ ﴾ لِدَارٍ مَسِيلٌ مَطَرٍ على دارِ الجارِ مِنَ القديمِ والى الآنَ فليسَ للجارِ مَنْفُهُ قائلًا لا أَدَعُهُ يَسَيْلُ بعدَ ذلك [انظر المواد ٥ و ٦ و ١٠]

﴿ مادة ١٢٣٠ ﴾ دُوْرٌ في طريق ِ لها مَيَازيبُ من (القديم _ ١٦٦)

مُنصَبَّةٌ على ذلك الطريق ومنه تمتد الى عَرْصَة واقعة في أَسفَلِهِ جَاريَة مِ مِن القديم لِيسَ لِصَاحِبِ العَرْصَة سَدُ ذلك (المَسِيلِ ١٤٤) القديم فإنْ سَدَّهُ يُرْفَعُ السَّدُ من طَرَفِ (الحَاكِم ِ ١٧٨٥) ويُعادُ الى وضعهِ القَديم [انظر المواد ٥ و ٢ و ٢٠]

﴿ مَادة ١٢٣١ ﴾ ليس لِأُحَدِ أَنْ يُجرِيَ (مَسِيلَ ١٤٤) مَمَلِّهِ الْحَدَثُ الى دَارِ آخَرَ

﴿ مَادَةُ ١٢٣٧ ﴾ (حَقُ مُسِيلِ ١٤٤) لسِياق مَالِح في دار لِيسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ او (لِمُشتَريها ١٦١) اذا باعبًا مَنْعُ جَرْيهِ بل بَبقى كما في السَّابِقِ [انظر المواد • و ٦ و ١٠]

﴿ مَادَةُ ١٢٣٣ ﴾ اذا أَمَثلاً السِّيَانُ الجَارَي بِحَقَّرٌ فِي دَارِ آخَرَ او تَشَقَّتُ وحَصَلَ مِنِهُ (ضَرَرُ فَاحِشُ ١٢٠٩١ ١٢٠٢ و١٢١٢) فلصاحِبِ الدَّارِ أَنْ يُجِبِرُ صاحِبَ السِّياقِ على دَفع ِ هذا الضَّرَرِ [انظر المادة ٢٠]



الباب الرابع

﴿ فِي بِيانِ (شَرِكَةِ ١٠٤٥) (الإباحَةِ ٨٣٦) ﴾ ﴿ وَيَشْمَلُ عَلَى سَبِعَةِ فِصُولٍ ۚ ﴾

الفصل الاول العال

﴿ فِي بِيانِ الْأَشْيَاهُ الْمُبَاحَةِ وَغَيْرِ الْمُبَاحَةِ ﴾

﴿ مَادَهُ ١٢٣٤ ﴾ الماء والكَلَأُ والنَّارُ (مُبَاحَةٌ ٨٣٦) والناسُ في هذه الأَشيآء الثَّلاَثَة ِ شُرَكآء [انظر المواد ١٢٣٥ ١٢٣٩ و ١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٧]

﴿ مادة ١٢٣٥ ﴾ أَلمَآء الجاري نحت الأرضِ ليسَ (بِمُلْكِ، ١٢٠) لِأَحَدِ

﴿ مَادَهُ ١٢٣٦ ﴾ أَلآبَارُ التي ليستُ مَنْبُوشَةً بِسَعِي شَغْصِ مخصوصٍ وعَمَلِهِ مِلْ مَادَهُ ١٢٣٦ ﴾ ألآبَارُ التي ليستُ مَنْبُوشَةً بِسَعِي شَغْصِ مخصوصٍ وعَمَلِهِ بل هِيَ من الأَشباءُ (المُبَاحَةِ عَمَا الرَّسَاءُ (المُبَاحَةِ ١٠٤٥) بينَ الناسِ

﴿ مادة ١٢٣٧ ﴾ أَلَبَعْرُ والبُرَكُ الكبيرةُ (مُبَاحَةُ ٨٣٦) [انظر المواد ١٢٤٠ ال ١٢٤٠]

﴿ مَادَةُ ١٢٣٨ ﴾ مَا لِيسَ مَمْلُوكاً مِن الأَنْهَارِ الْعَامَّةِ لِمَ التِي تَدْخُلُ فِي الْمَالِي الْمَامَةِ لِمَ التِي تَدْخُلُ فِي الْمَالِي الْمَلُوكَةِ ١٢٥) (مُبَاحُ ٨٣٦) ايضاً كالنِيلِ والفَّرْنَة والطُّوْنَة والطُّوْنَجَة [انظر المواد ١٢٣٤ اله١٢٣٧ و ١٢٤٩ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٣ و

﴿ مَادَةُ ١٢٣٩ ﴾ أَلاَ نَهَارُ ﴿ الْمَمْلُوكَةُ ١٢٠ ﴾ يَعني التي دَخَلَتْ

﴿ مادة ١٢٤٠﴾ النَّهرُ اذا جاء بطِين مِ الى أَرْضِ أَحَد ِ فهو (مُلْكُهُ ١٢٠) لِا يَسُوغُ لِآخَرَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لهُ

الله مادة ١٢٤١ كله كما أنَّ الكَلاَّ النَّابِتُ فِي الأَراضِي التي لاصاحب للما (مُبَاحُ ٢٣٠) كذلك الكَلاُّ النَّابِتُ فِي (مُلْكِ ١٢٠) شَخْصِ بلا تَعَاطِي سَبَبهِ ايضاً مُبَاحُ ١ أَمَّا اذَا تَعَاطَي ذلكَ الشَّخْصُ سَبَبَهُ كما اذَا سَقَى أَرْضَهُ البَّخِصُ سَبَبَهُ كما اذَا سَقَى أَرْضَهُ الوجعَ لَما خَنْدَقَا او أَعَدَّها وهَيَّا هَا بوجه ما لِأَجلِ الإنباتِ فالنَّباتاتُ الحَاصِلةُ فِي تلك الأراضي تكونُ (مالَهُ ١٢٦) لا يَسوعُ لِآخُرَ أَنْ يأْخُذَ منها شيئًا فإن أَخَذَ واستَهلَكَ يكونُ (ضامنًا ١٤٦) [انظر المواد ١٣٣٤ ال ١٣٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤٠]

﴿ مادة ١٢٤٢ ﴾ الكَلَّأُ والحَشِيشُ هو النَّباتُ الذي لا سَاقَ لهُ فلا يَشْمُلُ الشَّجَرَ · والفُطْرُ ايضاً في حُكْم ِ الحشيشِ

﴿ مادة ١٢٤٣ ﴾ الأَشْجَارُ الَّتِي نَنبُتُ بلا غَرْسِ فِي الجِبَالِ (الْمُبَاحَةِ ِ ١٢٣٨) يَعني غَيْرَ (الْمَلُوكَةِ ١٢٣٠) مُباحةٌ [انظر المواد ١٢٣٩ ال ١٢٣٩ و ١٢٤١ الو ١٢٤١ إ

﴿ مادة ١٢٤٤ ﴾ الأَشجَارُ النَّابِيَّةُ بلا غَرْسٍ فِي (مُلْكِ ١٢٠) أَحَدِ هِي مُلْكُهُ لِيسَ لِآخَرَ أَنْ يَحتَطِبَ منها إِلاَّ (بإِذْ نِهِ ٤٠٣ و ٣٠٤) فإنْ يَفْعَلْ يَكُنْ (ضامِنًا ٤١٦)

﴿ مادة ١٢٤٥ ﴾ اذا طَعَمَ رَجُلُ شَجَرَةً كَكَمَا أَنَّ الحِلْفَ الذي هو مِنْ قَلَم ِ التَّطعيم ِ يكونُ (مُلْكَةُ ١٢٠) كذلكَ ثَمَرَتُهُ ابضاً تكونُ لهُ

﴿ مَادَة ١٢٤٦ ﴾ مَنْ بَذَرَ لِنَفْسِهِ فَأَنْواعُ حَاصِلاتِ البِذْرِ لَهُ لَا يُتَمَرَّضُ لَهُ مِنْ طَرَفِ أَحَدِ

﴿ مادة ١٢٤٧ ﴾ (الصَّبْدُ ١٢٩٣) (مَبَاحُ ٢٣٦) [انظر المواد ١٢٣٤ ل ١٢٣٩ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣]

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ كِفِيةِ استملاكِ الأَشياء (الْمَبَاحَةِ ٨٣٦) ﴾ ﴿ مادة ١٢٤٨ ﴾ أَسبابُ (التَّملُكِ ١٢٠) ثلاثَةُ . أَلاَّ وَلُ النَّاقِلُ من مَالِكِ إلى مَالِكِ آخَرَ (كالبَيْعِ ١٢٠) و (الهِبَةِ ٨٣٣) . الثاني كُوْنُ واجِد خَلَفَ الآخَرِ كالارْثِ ، النالثُ (إِخْرَازُ ١٢٧) شيء (مُباحِ ١٣٦) لا مَالِكَ لهُ وهذا إِمَّا حقيقيُ وهو وَضْعُ ٱليَد حَقِيقةً على شيء ما و إمَّا كُمْ مُلِكِ لَهُ وَذَلكَ بِتَهِيئَة سَبَيْهِ كَوَضْع ِ إِنَّاء لَجْم ماء المَعْلَم او نَصْب ِ شَبَكَةٍ كُمْ وَنْكُ بِ الْعَلْمِ او نَصْب ِ شَبَكَةٍ لِأَجْل الصَّيد ِ [انظر المواد ١٢٣٤ له ١٢٣٩ و ١٢٤١ الـ ١٢٤٣ و ١٢٤١]

﴿ مَادَة ١٢٤٩ ﴾ كُلُّ مَن (أَحرَزَ ١٢٧) شيئًا (مُباحًا ٢٩٨) كَانَ مَالِكًا لهُ مُسْلَقِلًا • مثلًا لو أَخَذَ واحِدٌ مِنْ نَهِرٍ مَآءٌ بِيَدِهِ او بِعِمَّاءً كَالْفُلْبَةِ فَبِإِحْرَازِهِ وحفظهِ فِي ذلك الوِعَاء صَارَ مُلْكَهُ ليسَ لِعَاءً كَالْفُلْبَةِ فَبِإِحْرَازِهِ وحفظهِ فِي ذلك الوِعَاء صَارَ مُلْكَهُ ليسَ لِعَيْرِهِ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَنْتَفِعَ مَنْهُ وَإِذَا أَخَذَهُ آخَرُ بدون (إِذْنِهِ لِعَيْرِهِ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَنْتَفِعَ مَنْهُ وَإِذَا أَخَذَهُ آخَرُ بدون (إِذْنِهِ بِعَيْرِهِ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَنْتَفِعَ مَنْهُ وَإِذَا أَخَذَهُ آخَرُ بدون (إِذْنِهِ بِعَلَى فَلَاكُهُ فَيكُونُ (ضَامَنًا ٢١٦) [انظر المواد ١٢٣٩ ال ١٢٣٩ و ١٢٤١]

المُعْرِمُ فَلُو وَضَعَ شَخْصُ وِعَالَا فِي مَعْلَ بِقَصْدِ أَخْدِ مَاءُ اللَّمْ اللَّهِ اللَّمْ اللَّهِ اللَّهْ اللَّهْ اللَّهْ اللَّهْ اللَّهْ اللَّهْ اللَّهْ اللَّهُ فِي اللَّوْضِ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

﴿ مَادَةُ ١٢٥١ ﴾ يُشتَرَطُ في (إخْرازِ ١٢٧) المَاءِ أَنْفِطَاعُ جَرْيَهِ فَالْبِيْرُ الذِي بَنِزُ مَا فِيهِ مِن المَاءِ لَا يَكُونُ مَاءً مُحْرَزًا فَلُو أَخَذَ شَغْصٌ مِن الْمَاءِ الْجُتَمِعِ فِي هِكُذَا بِنُرِ يَنِزُ بِدُونِ (إِبَاحَةِ ٨٣٨) صاحبِهِ واستهلَكَهُ لا يَلزمُهُ (الضمانُ ٤١٦) · وكذلكُ الماءُ المُنتَا بِعُ الوُرُودِ يعني أَنَّ ماءُ الحَوْضِ الذي بِقَدْرِ ما تجري اليهِ الماءُ من طَرَفٍ يَحَوُبُ من طرفِهِ الاَّحَرِ بِقَدْرِهِ غَيرُ مُحُرَّزٍ

﴿ مادة ١٢٥٣ ﴾ (مُجرَزُ ١٢٧) الكَلَا أَجَمعِهِ وحصدهِ وتَجْريزهِ ﴿ مادة ١٢٥٣ ﴾ يَسُوغُ ٱلاحتِطَابُ من أَشجارِ الجِبالِ (الْبَاحَة ٢٣٦) لَكُلُّ أَحَدُ كَاثنًا مَنْ كَانَ وبِمُجْرَّدِ ٱلاحتِطَابِ يَعني بِجَمْمِها يَصيرُ (مالكاً ١٢٥) لها والرَّبْطُ ليسَ بِشَرْطٍ

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَخْكُم ِ الأَسْيَاءِ (الْبَاحَةِ ١٣٦) العُموميَّةِ ﴾

﴿ مادة ١٢٥٤ ﴾ تَجُوزُ لَكُلِّ أَحَدِ ٱلانتفاعُ (بِالْمِبَاحِ ٨٣٦) لَكُنَّهُ مَثْرُوطٌ بِعَدَم الضَّرَرِ للعامَّةِ [انظر المادة ١٩]

﴿ مَادَةَ ١٢٥٥ ﴾ قَبْلَ أَخْذِ الشيءَ (الْبَاحِ ٢٣٦) و (إِحْرَازِهِ ١٢٧) ليسَ لِأَحَدِ مَنْعُ آخَرَ منهُ

﴿ مَادَةُ ١٢٥٦ ﴾ لَكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْلَفِ حَيَوَانَهُ مَنْ مَنْ الكَلَّا النَّابِّ فِي الْمَحَلِّ الذي لاصاحِبَ لَهُ ويأْخُذَ منهُ و(يُحْرِزَ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

﴿ مَادَةُ ١٢٥٧ ﴾ الكَلَّ النَّابِتُ فِي (مُلْكِ ١٢٠) شَخَص بدونِ تَسبُّسِه و إِنْ يكُنْ (مُبَاحًا ٨٣٦) فلِصاحبِه مَنعُ الغَيرِ مِنَ الدُّغُولِ فِي مُلْكِه ِ

﴿ مَادَةَ ١٢٥٨ ﴾ اذا جَمَعَ شَخْصُ أَحْطَابًا مِنَ الجِبَالِ (الْمُبَاحَةِ ٨٣٦) وتَرَكَها فيها تَجَاءَ غيرُهُ وأَخَذَها فلذلكَ الشَّخْصِ أَن يَسْتُردًها منهُ

﴿ مادة ١٢٥٩ ﴾ لَكُلِّ أَحَدِ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَقَطُفَ فَاكَمِةً الأَشْجَارِ التي سِفْ الْجِبَالِ (الْمُبَاحَة بـ ٨٣٦) وفي ٱلأُودِيَّة والمَراعي التي لاصاحب لها

﴿ مَادَةَ ١٢٦٠ ﴾ اذا (استأُجَرَ ٤٠٤) شَخْصُ (أَجِيرًا ١٢٦) لِأَجْلِ جَمْ الْأَحْطَابِ المُنكسِرَةِ او إمْسَاكُ (الصَّيدِ ١٢٩٣) فَمَا جَمَعَهُ الأَجِيرُ مَنَ الْحَطَبِ او أَمْسكَهُ مَنَ الصَّيدِ فَهُو (المستأْجِرِ ٤٠٤)

﴿ مَادَةُ ١٢٦١ ﴾ اذا أَوْقَدَ شَخْصُ نَارًا فِي (مُلْكِهِ ١٢٥) فَلَهُ أَنْ يَمنَعَ غَيرَهُ فِي الدُّخُولِ فِي مُلْكِهِ وَالانتِفَاعِ بِهَا أَمَّا اذَا أَوْقَدَ شَخْصُ نَارًا فِي صَبْرًا َ لِيسَتَ بِمُلْكِهِ فَلِسَائِرِ النَّاسِ أَنْ يَنتَفِعَ بَهَا وَأَنْ يَدْفَأَ بَهَا وَأَنْ تَنِيطَ صَبْرًا وَلِيسَ لِصَاحِبِ النَّارِ مَنْفُهُ لَكِنْ بدونِ شَيْنًا فِي ضِيائِهَا وَأَنْ يَشْعَلَ فِندِيلَهُ وَلِيسَ لِصَاحِبِ النَّارِ مَنْفُهُ لَكِنْ بدونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) صَاحِبِهَا لِيسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنها جَرًّا



الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ (حَقِّ الشُّربِ ١٢٦٢) و (الشُّفَةِ ١٢٦٣) ﴾

﴿ الدَّهُ ١٢٦٢ ﴾ الشَّرْبُ هُونَوْبَهُ الانتِفاعِ بِسَعْيِ الْحَيَوَانِ والزَّرْغِ ِ ﴿ مادة ١٢٦٣ ﴾ حَقُّ الشَّفَةِ هُو حَقُّ شُرْبِ المَاءِ

﴿ مادة ١٢٦٤ ﴾ كَا يَنْتَفِعُ كُلُّ أَحَدِ بِالْهَوَاءِ والضِّيَاءِ يَسُوغُ لهُ أَنْ يَنْتَفِعَ ايضاً بِالبُحُورِ والبُرَكِ

﴿ مَادَةَ ١٢٦٥ ﴾ كِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَسَقِيَ أَراضِيهِ مِن الأَنهُرِ التِي لَيْسَتْ مَمْلُوكَةً وَلَهُ أَنْ يَسَقِيَ الأَراضِي و إنشاء الطاحُون لَكِنَّ عَدَمَ المَضَرَّةِ لِلعَامَّةِ شَرْطٌ فَاذَا فَاضَ المَاهُ وأَضَرَّ بِالخَلْقِ او قُطِعَ المَاءُ بِالكُلْيَّةِ او مَنْعَ سَيْرَ الفُلْكِ فَإِنَّهُ يُمنَعُ

﴿ مادة ١٢٦٦ ﴾ للإنسان ِ والحَيَوَان ِ (حَقُّ الشَّفَةِ ١٢٦٣) في الله الذي لم (يُحْرَزُ ١٢٦٣)

﴿ مَادَةُ ١٢٦٧ ﴾ أَلاَ نَهَارُ الْمَلُوكَةُ يَعَنِي الْمِاهَ الدَّاخِلَةَ فِي الْجَارِي الْمَلُوكَةُ يَعَنِي الْمِياهَ الدَّاخِلَةَ فِي الْجَارِي الْمَلُوكَةِ (حَقُّ الشَّفَةِ ١٢٦٣) لِأَصحابِها وللعامَّةِ فيها (حَقُّ الشَّفَةِ ١٢٦٣) فَقَطْ فَلَا يَسُوغُ لِأَحدِ أَنْ يَسْفِي أَراضِيةُ من نَهْرٍ مَخْصُوصٍ بِجَمَاعَةِ او جَدْوَلِ او (قَنَاةً ١٠٤٩) او بِثْر بلا (إذْ نِهِم٣٠٣ و ٣٠٤) لكن يَسُوغُ لهُ الشَّرْبُ بِسَبِ حَقِّ شَفَتِهِ ولهُ ايضًا أَنْ يُورِدَ حَيَواناتِهِ مِنَ النَّهْرِ والجَدُولِ الشَّرْبُ بِسَبِ حَقِّ شَفَتِهِ ولهُ ايضًا أَنْ يُورِدَ حَيَواناتِهِ مِنَ النَّهْرِ والجَدُولِ الشَّرْبُ بِسَبِ حَقَى شَفَتِهِ ولهُ ايضًا أَنْ يُورِدَ حَيَواناتِهِ مِنَ النَّهْرِ والجَدُولِ

والقَنَاةِ اللذَّكُوراتِ إِنَّ لَم يُخشَ مِنْ تَخْرِبِبِهَا بِحَسَبِ كَثْرَةِ الحَيَوَاناتِ وَكَذَلكَ لَهُ أَخْذُ المَاءُ منها الىجُنيَنتِهِ ودَّارِهِ بَالْجَرَّةِ والبَرْميل

الوُرُودِ سَوَا كَانَ حَوْضًا او بِثُرًا او نَهْرًا أَنْ يَعْنَعَ طَالِبَهُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الوُرُودِ سَوَا كَانَ حَوْضًا او بِثُرًا او نَهْرًا أَنْ يَعْنَعَ طَالَبِهُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الوُرُودِ سَوَا كَانَ حَوْضًا او بِثُرًا او نَهْرًا أَنْ يَعْنَعَ طَالَبِهُ مِنَ الدُّخُولِ فِي مَلْكِهِ لَكِنْ اذَا لَم يُوجَدُ فِي قُرْبِهِ مَا لا (مُبَاحُ ١٣٦) غَيْرُهُ للشَّرْبِ فَيُجْبَرُ صَاحِبُ اللَّكِ على إخْرَاجِ المُلْهُ لذلك الطالِبِ او إعْطَائِهِ (الرُّخْصَة صَاحِبُ اللَّكِ على إخْرَاجِ المُلْهُ لذلك الطالِبِ او إعْطَائِهِ (الرُّخْصَة صَاحِبُ اللَّكَ على إخْرَاجِ المُلْهُ لذلك الطالِبِ او إعْطَائِهِ (الرُّخْصَة عَقْ ٣٠٣ و ١٠ لَم يُخْرِجُ لهُ المَاءَ فَلَهُ حَقْ الدُّخُولِ فِلاَ جَلِ أَخْذِ المَاءَ و إِنْ لَم يُخْرِجُ لهُ المَاءَ فَلَهُ حَقْ الدُّخُولِ وَأَخْذُ المَاء لَكُنْ بِشَرْطِ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الضَّرَدِ مُرَّطَ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الضَّرَدِ مُرَطَ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الضَّرَدِ مُرَطْ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الضَّرَدِ مُرَاطَ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الضَّرَدِ مُرَطْ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الطَّرَدِ مُرَطْ السَّلَامَة يَعْنِي أَنْ عَدَمَ الطَّيْرِ مَا الْمُؤْلِ اللهُ اللَّذِي اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

الفصل الخلس

﴿ فِي (إِحْيَاهُ الْمُوَاتِ ١٠٠١) ﴾

﴿ مادة ب ١٢٧ ﴾ ألاراني الموات في الاراضي التي لَيست (ملكما ١٢٠)

لِأَحدِ ولا هِيَّ مَوْعَى ولا مُعَنَّظَبَّهُ لِقَصَبَةٍ او فَرْيَةٍ وهِيَّ بَمِيدَةٌ عن أَنْصَى المُسْرَانِ يَعْنِي أَنَّ جَهِيرُ الصَّوْتِ لوصَاحَ من أَقْصَى الدُّورِ التِّي في طَرَّفِ لِللَّهُ الْقُصَبِّةِ او القَرْيَةِ لا يُسْمَعُ منها صَوْتُهُ

﴿ مَادَة ١٢٧١﴾ أَلارَاضِي القربِبَةُ مِن (العُمْرَانِ ١٢٧٠) نُتَرَكُ للأَهالِي مَرْعَى ومُحْتَصَدًا و (مُحْتَطَبًا ١٢٧٠) ويُقالُ لها الأَراضي المُعْرُوكَةُ

﴿ مَادَةُ ١٢٧٧ ﴾ اذا (أَحَيَى ١٠٠١) شَخْصُ أَرْضَا مِن الأَواضي المُواضي على أَنْ لا يَكُونَ مُتَمَلِّكَا اللهُ اللهُ الانتِفاع فَذَلكَ الشخصُ يَعَصَرَّفُ بِتَلْكَ الارضِ كَا أَذِنَ لَهُ لَكُنْ لا يَكُونُ مَالِكًا للرَّضِ كَا أَذِنَ لَهُ لَكُنْ لا يَكُونُ مَالِكًا لِنَالِثُ الارضِ كَا أَذِنَ لَهُ لَكُنْ لا يَكُونُ مَالِكًا لِنَالِثُ الارضِ كَا أَذِنَ لَهُ لَكُنْ لا يَكُونُ مَالِكًا لِنَالِثُ الارضِ

﴿ مادة ١٢٧٣ ﴾ فلو (أَحَبَى ١٠٥١) شَخْصُ مِفْدَ ارَّا من الأراضي و تَرَكَ بافيها فسا أَحْيَاهُ يَكُونُ مَالِكاً لهُ وبافيه لِيسَ لهُ لكنْ اذا بَقِيَ في وَسَطِ الأراضي التي أَحْبَاها حَمَلُ خَالَ فَذلكَ المحلقُ يُكُونُ لهُ ايضاً

﴿ مَادَةَ ١٢٧٤ ﴾ اذا (أَحيَى ١٠٥١) شَخْصُ أَرْضًا مِنَ الأَراضي المَوَاتِ وبَعْدَ أُ جَاءً آخَرُونَ ايضًا وأَحْبَوُ الأَراضِيَ التِي فِي أَطرافِها الاربَعَةِ فيتَعَبَّنُ طَرِيقُ ذلكَ الشخصِ في الاراضي انتي أَحياها الْحَيِي آخِرًا يَعني يكونُ طريقُ الشخصِ منها

﴿ مادة ١٢٧٥ ﴾ كما أَنَّ البَذْرَ والنَّصْبَ (إِحْيَا ٤٠٠١) لِلأَرْضِ

كَذَلَكَ الحَرْثُ والسَّقِيُ او شَقَّ جَدُولَ لِأَجْلِ السَّقِي ايضاً إِحْيَالُا ﴿ مَادة ١٢٧٦ ﴾ اذا بَنَى شَخْصُ جِدَارًا فِي أَطْرَافٍ أَرْضٍ مِن (الاراضي المَوَاتِ ١٢٧٠) او بَنَى (مُسَنَّاةً ١٠٥٠) بِقِدْرِ مَا تَحْفَظُهَا مِنْ مَاءُ السَّيلِ فِيكُونُ قد أَحْيَى تلكَ الأَرْضَ

﴿ مَادَةُ ١٢٧٧ ﴾ وَضُمُ الأَحْجَارِ او الشَّوْكِ او أَعْصَانَ الاَشْجَارِ السَّوْكِ او أَعْصَانَ الاَشْجَارِ ا البَّابِسَةِ مُحِيْطَةً بِجَوانبِ الأَراضي الاربعةِ او نَنقِيةُ الحَشِيشِ منها او إِحْرَاقُ الشَّوْكِ او حَفْرُ البِنْرِ لِيسَ (بِإِحْيَاءُ ١٠٠١) ولكِنَّهُ (يَخْجَيِرُ ١٠٥٣)

﴿ مَادَةُ ١٢٧٨ ﴾ اذا حَصَدَ شَخْصُ مَا فِي (الأَ راضي المَوَاتِ ١٢٧٠) من الحَشِيشِ اوِ ٱلشَّوْكِ وَوَضَعَهُ فِي أَطْرافِها وَوَضَعَ عليهِ التَّرابَ بِوَجهِ ما نِع لُوْصُولِ مَا السَّيلِ اليها ولم يُتِمَّ (مُسَنَّاتَها ١٠٠٠) فلا يكونُ (أَحيى ١٠٠١) تلكَ الاراضي ولكنْ يكونُ (حَجَّرَها ١٠٠٢)

﴿ مَادَةُ ١٢٧٩ ﴾ اذا (حَجَّرَ ١٠٥٢) شَخْصُ مَكَلًا من (الأراضي المَوَاثِ مَادَةُ ١٢٧٩) فيكونُ احَقَّ مِنْ غيرِهِ بذلكَ المَحَلِّ ثَلاثَ سِنِينَ فاذا لم يُحْيِهِ الى ثَلاَث سِنِينَ لا بَبْقَى لَهُ حَقْ وَيجوزُ أَنْ يُعْطَى لِنَهُ عَلَى أَنْ يُعْطَى لَهُ عَقْ وَيجوزُ أَنْ يُعْطَى لَهُ عَقْ وَيجوزُ أَنْ يُعْطَى لَهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

﴿ مادة ١٢٨٠ ﴾ مَنْ حَفَرَ بِئُواً فِي (الأَّ راضي المَوَاتِ ١٢٧٠) (بَارِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٤) السُّلطانِ فِهُو (مُلْكُهُ ١٢٥)



الفصل السنادس

﴿ فِي بِيانَ حَرِيمِ الآبارِ المحفُورةِ والمِيَاهِ الْهُبْرَاةِ والأَشجارِ ﴾ ﴿ المغروسة ِ (بالاَذْنَ ٣٠٣ م ٣٠٠) السَّلطانيِّ ﴾ ﴿ فِي (الأَّراضي المَوَاتِ ١٢٧٠) ﴾

﴿ مادة ١٢٨١ ﴾ حَرِيْمُ البِئْرِ يَعني حُقُوقَهُ مِنْ جِهَاتِةِ مِنْ كُلِّ مَلْ عَلَمْ مَادة ١٢٨١ اللهِ مَنْ كُلِّ مِنْ كُلِّ مِنْ كُلِّ مِنْ كُلِّ مِنْ كُلِّ مِنْ كُلِّ مِنْ عَلَمْ مَادة مَنْ جَهَاتِةِ مِنْ كُلِّ مِنْ كُلِّ مِنْ عَلَمْ مَادة مِنْ مَنْ عَلَمْ مِنْ عَلَيْهِ مِنْ عَلَمْ مُنْ عَلَمْ مِنْ مِنْ عَلَمْ مِنْ عِلْمُ مِنْ عَلَمْ مِنْ عَلَمْ مِنْ

﴿ مادة ١٢٨٢ ﴾ حَرِيمُ مَنْبَعِ الأَعْيِنِ يَعني الماء السُّخرَجَ منَ الارضِ الجاري على وَجْهِما مِنْ كُلِّ طَرَف خسمُانَة ذِراع .

﴿ مَادَة ١٢٨٣ ﴾ (حَرِيمُ ١٢٨١) النَّهْرِ الكَبِيرِ الذي لا يَعِتَاجُ الى الكَرْبِي كُلُّ وَقْتُ مِنْ كُلِّ طَرْف مِقْدَارُ نِصْفهِ فَبَكُونُ مِقْدَارُ حَرِيمِهِ مِنْ جَانِبُهُ مِسْكُونُ مِقْدَارُ حَرِيمِهِ مِنْ جَانِبُهُ مِسْكُونًا لِمَرْضِهِ

﴿ مَادَةَ ١٢٨٤ ﴾ (حَرِيمُ ١٢٨١) النَّهْرِ الصَّغيرِ الْهُتَاجِ الى الكَوْيِ يَعْنِي الجَدَاولَ و(القُّنِيِّ ١٠٤٩) تَحْتَ الارضِ على مِقْدَارِ مَا يَلزَمُها مَن الْحُلِّ ا لِأَجْلِ ظَرْحِ الأَحْجَارِ والطِّبِنِ عَندَ كُوْيِها

﴿ مادة ١٢٨٥ ﴾ (حرِيمُ ١٢٨١)(الْقَنَاةِ ١٠٤٩) الجاريماوُّهَا على وَجْهِ الأَرْضِ كَالْعَبْنِ فِي كُلِّ طَرَفٍ خَسُماِئةِ ذِراعٍ

﴿ مَادَةَ ١٢٨٦ ﴾ (حَرِيمُ ١٢٨١) الآبارِ (مُلْكُ ١٢٠) أصحابِها

لَا يَجُوزُ لنَيْرِهِمِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فيها بِوَجْهِ أَمِنَ الوُجُومِ ومَنْ حَفَرَ بِئُرًّا فِي حرِيمٍ آخَرَ يُرْدَمُ وعلى هذا الوجهِ ايضاً حَرِيمُ اليَنَابِيعِ والأَنْهُرِ و (القَنَوَاتِ ١٠٤٩)

﴿ مَادَةُ ١٢٨٧ ﴾ اذا حَفَرَ شَغَصْ بِثِرًا ﴿ بِالاَذِن ِ ٣٠٣ و ٣٠٠) الشَّلطانيِّ فِي القُرْبِ من ﴿ حَرِيمِ ١٢٨١) بِثْرَ لِآخَوَ فَحَوِيمُ هذا البِثْرِ فِي الشَّلطانيِّ فِي القُرْبِ من ﴿ حَرِيمِ ١٢٨١) بِئْرِ اللَّاقِلِ لِيسَ لَهُ أَنْ شَائِرِ جِهَاتِهِ الضَّا أَرْبِعُونَ ذِراعًا لَكُنْ فِي جِهِةٍ البِثْرِ الأَوَّلِ لِيسَ لَهُ أَنْ يَتَجَاوِزَ حَرَيْمَةُ أَنْ يَتَجَاوِزَ حَرَيْمَةُ أَنْ اللَّهُ الْمَائِلُ اللَّهُ الْمَائِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَائِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَائِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَائِلُ اللَّهُ اللْمُؤْلِلْ لَلْمُؤْلِلْ الْفَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللْمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللللْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُؤَلِّ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ الللْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤَلِّ اللْمُؤْلِقُولُولُولُولُولُولُولُولُول

﴿ مَادَةَ ١٢٨٨ ﴾ اذا حَفَرَ شَخْصٌ بِثْرًا فِي خَارِجٍ (حَرِيمٍ اللهُ مَادَةُ ١٢٨٨ ﴾ اللهُ عليه عليه المالة اللهُ على الثاني فلا شيء عليه اللهُ اللهُ على اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

﴿ مَادَةَ ١٢٨٩ ﴾ ﴿ (حَرِيمُ ١٢٨١) الشَّجَرَّةِ الْمَثْرُوسَةِ (بالاَذَْن ٣٠٣و٤٣) الشَّجَرَّةِ الْمَثْرُوسَةِ (بالاَذَْن ٣٠٣و٤٣) الشَّلطانيِّ فِي (الاراضي المَوَاتِ ١٢٧٠) مِنْ كُلِّ جِهِةٍ خُسُ أَذْرُع لا يجوزُ لا يجوزُ لا يجوزُ للعَبِرهِ غَرْسُ شَجَرَةٍ فِي هَذَهِ المَسَافَةِ

بَقَدْرِ مَا يُمْسَكُ اللهِ لَصَاحِبِ السَّاقِيَةِ وَاذَا كَانَ طَرَفَاهَا مُرْتَفِعَيْنِ فَمَا النَّهَ مِنْهُما اللهِ لَصَاحِبِ السَّاقِيَةِ وَاذَا كَانَ طَرَفَاهَا مُرْتَفِعَيْنِ فَمَا الرَّفَعَ مَنِهُما ايضا لَصَاحِبِ السَّاقِيَةِ وَإِنْ لَم يكُنْ طَرَفَاهَا مُرْتَفِعَيْنِ وَلَمْ يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ أَحَدَهُما ذُو يَدِ بأَنْ كَانَ عَلَيْهِما اشْجَالُ مَعْرُوسَةٌ فَالطَّرَفَانِ لَصَاحِبِ الْعَرْصَةِ ﴿ لَكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ الْكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ الْكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ الْكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ لَكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ لَكُنْ لِصَاحِبِ الْعَرْصَةِ ﴿ لَكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ الْكُنْ لَمِنْ لَمِنْ الْمَالَّذِيقِهِ أَنْ الْمَالَّذِيقِهِ أَنْ الْمَالُونَ لَمَاحِبِ الْعَرْصَةِ ﴿ لَكُنْ لِصَاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ الْمَالُونَ لَمَاحِبِ الْعَرْصَةِ ﴿ لَكُنْ لِمِاحِبِ السَّاقِيَةِ أَنْ الْمَالِقِيقِهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْقَلَقِينَ لَمَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْقَلْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِقِيلًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمِنْ الْمُعْلِيقِ الْمُؤْلِقِيلَةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الْعَلَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

يَطَرُحَ الطَّيْنَ الى طَرَفيها وَقْتَ كُوْبِهَا

﴿ مَلَكِهِ مَادَة ١٢٩١ ﴾ لا (حَرِيمَ ١٢٨١ ؛ لِيثْرِ حَفَرَهُ شَخَصُ فِي (مَلَكِهِ مَادَة ١٢٩١) لِيثْرِ حَفَرَهُ شَخَصُ فِي (مَلْكِهِ مَلْكِ نَفْسِهِ (مَلْكِهِ مَلْكِ نَفْسِهِ عِندَ ذَلْكَ البِثْرِ ولِيسَ لذلكَ الشَّخصِ مَنْعُ جارِهِ مِنْ حَفْرِ البِثْرِ بِقُولُهِ إِنَّهُ تَجِذُبُ مَا يَبْرِي

الفصل السابع

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ العائِدةِ الى أَحْكَامِ ﴾ ﴿ وَ الصَّيْدِ ١٢٤٧ و ١٢٤٧) ﴾

﴿ مادة ١٢٩٤ ﴾ الصَّيْدُ جائِزٌ سَوَالا كَانَ بِالآلاتِ الجَارِحَةِ كَالرُّمِحِ وَالبُّنْدُقَيَّةِ او غَيْرِهِ كَالسَّبِكَةِ او بالجَيَوَانِ المُفترِسِ المُعلَّمِ كَالكَلْبِ لو بالطائِرِ الجُارِحِ كَالصَّقْرِ [انظر المادة ١٢٤٧]

عَلَمْ مَادة ١٢٩٣ ﴾ الصَّيْدُ هو الحَيَوانُ المُستَوحِشُ مِنَ الإنسانِ

البَرِّيُ الْمُستأْنِسُ بالإنسانِ ايضًا لا يُصادُ · بناة على ذلكَ الحَمَامُ المِمَاوِمُ الْمَعَامُ المُمَاوِمُ المَعَامِ الْمُستأْنِسُ بالإنسانِ ايضًا لا يُصادُ · بناة على ذلكَ الحَمَامُ المِمَاوِمُ اللَّهَ فَيَرُ بَرِّجَادِ الْجَرَسُ أَوِ الْعَرَالُ الذي بِرِجَادِ الْجَرَسُ أَوِ الْعَرَالُ الذي يَرِجَادِ الْجَرَسُ أَوِ الْعَرَالُ الذي فَي عُنْقِهِ الْجَرَسُ أَو الْعَرَالُ الذي فَي عُنْقِهِ الطَّوْقُ اذا أَمْسكَهَا أَحَدُ تَكُونُ مِن فَبِيلِ اللَّقَطَةِ فِيكُومُهُ الإَعْلانُ بَهاكِي تُعْظَى لصاحبها

﴿ مَادَهُ ١٢٩٥ ﴾ شَرْطُ (الصَّيْدِ ١٢٤٧ و١٢٩٠) كُونَهُ مُمَّتِهَا

عَنِ الإنسانِ بِقُدْرَتِهِ على الفِرارِ بِرِجْلِهِ او جَنَاحِهِ فَإِنْ صَارَ الى حَالَ ِ لا يَقْدِرُ بَهَا على الفِرَارِ والحَلَاصِ كَفَرَال مِثلًا وَقَعَ فِي بِثْرٍ فَيكُونُ قد خَرَجَ مِنْ حَالَ ِ الصَّيْدِيَّةِ

﴿ مَاذَةَ ١٢٩٦ ﴾ مَنْ أَخْرَجَ (صَيْدًا ١٢٤٧ و ١٢٩٣) مِنْ حَالَ ِ صَيْدًا ١٢٤٧ و ١٢٩٣) مِنْ حَالَ ِ

﴿ مادة ١٢٩٨ ﴾ اذا رَمَى صَيَّادَانِ (صَيْدًا ١٢٩٧ و ١٢٩٣) بِينَهُما مُنَاصِفةً بِرَصَاصِهِما وأَصَابَاهُ فَيَصِيرُ ذلك الصَيْدُ (مُشْتَرَكا ١٠٤٠) بِينَهُما مُنَاصِفةً ﴿ مَشْتَرَكا ١٠٤٠) بِينَهُما مُنَاصِفة مَرْ مَادة ١٢٩٩ ﴾ اذا أَرْسَلَ صَيَّادَانِ كَلْبَيهِما المُعلَّمينِ وأَصَابا (صَيْدًا ١٢٤٧ و ١٢٩٠) فذلك الصَيْدُ بينَ صاحبَيهِما (مُشْتَرَكُ ١٠٤٥) واذا أَمسَكَ كُلُّ واحِد مِنهُما صَيْدًا فما أَمْسَكَة كُلُّ واحِد مِنهُما يكونُ لِصَاحبِهِ وكذلك اذا أَرْسَلَ اثنانِ كَلْبَيهِما المُعلَّمينِ فأوقعَ أَحَدُهُما صَيْدًا والثانِي قَتَلَهُ فإنْ كانَ الكَلْبُ الأولُ أَوصَلَهُ الى حَالَة لا يُمكِنُ التَّخَلُصُ مَعَا فذلك الصَّيدُ لِصَاحبِهِ

﴿ مَادة ١٣٠٠﴾ في سَافيَةِ شَخْصِ وَجَدُّ وَلِهِ سَمَكُ لا يُمسَكُ مِنْ عَيْر صَيْدٍ فلا خَرَ أَنْ يَسْتَمَلِكَهُ بالصَّيْدِ

﴿ مَادَةُ ١٣٠٢ ﴾ اذا دَخَلَ (صَيْدُ ١٢٩٣ و ١٢٩٣) دارَ إِنسانِ فأَغْلَقَ بابَهُ لِأَجْلِ أَخْذِهِ فيَصيرُ (مالِكًا ١٢٥) لهُ لكنْ لا يكُونُ مالكًا لهُ بِلا إِخْرَازِ بإِغْلاَقَ بِابِهِ فلوجاءَ آخَرُ وأَخَذَهُ مَلَكَهُ

﴿ مَادَةُ ١٣٠٣ ﴾ اذا وَضَعَ شَخْصُ فِي عَلَ شَيْنًا مَا كَالشَّرَكِ وَالشَّبَكَةِ لِأَجلِ الصَّيْدِ فَوَقَعَ فِيهِ (مَيْدُ ١٢٤٧ و ١٢٩٣) فيكونُ لذلك الشَّخْصِ لَا جَلَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ كَا لُو وَقَعَ فِيها صَيْدٌ فلا يكونُ لَهُ كَا لُو وَقَعَ صَيْدٌ في حُفْرَةً في حُفْرَةً في خُفْرَةً في خُفْرَةً في خُفْرَةً في خُفْرَةً في أَراضي شَخْصِ فَإِنَّهُ يجوزُ لَا خَلَ اللهُ وَقَعَ صَيْدٌ في حُفْرَةً لِكُنْ اذا حَفَرَ صَاحِبُ الأَراضي تلك للهُ خَلْ اللهُ وَاقْعَ اللهُ وَاقْعَ اللهُ وَاقْعَ اللهُ وَاقْعَ مَنْ اللهُ وَاقْعَ مَا اللهُ وَاقْعَ مَا اللهُ وَاقَعَ مَا اللهُ وَقَعَ مَا اللهُ وَاقَعَ مِنْ اللهُ وَاقَعَ مَا اللهُ وَاقَعَ مَا اللهُ اللهُ وَاقَعَ مَا اللهُ اللهُ وَاقَعَ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاقَعَ مِنْ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

﴿ مَادَة ١٣٠٤ ﴾ اذا اتَّخَذَ حَبَوَانٌ وَحُشِيٌ عُشًا فِي بُستانِ شَغْصٍ وَ وَأَخَذَ بَيْضَهُ او وَبَاضَ فَيْ

أَفْرَاخَهُ فَلِيسَ لِصَاحِبِ البُستانِ أَنْ يَسترِدُ ذلكَ منهُ · لَكُنْ اذا هَيَّأَ صَاحِبُ البُستانِ بُستانَهُ لِأَجلِ أَنْ بَبِيْضَ او يُفَرِّخَ ذلكَ الحَيَوانُ الوَحْشِيُّ فَجَاتَ اللَّيَوانُ الوَحْشِيُّ فَجَاتَ وَبَاضَ وَفَرَّخَ فَيهِ فَبَيْضُهُ وأَفْرَاخُهُ لَهُ [انظر المادتين ٢ و ٦٨]

﴿ مَادَةَ ٥٣٠٥ ﴾ تَخْصُ ٱتَخْذَ فِي بُستانِهِ مَعَلَا النَّمْلِ فَمَسَلُهُ لَهُ لأَنَّهُ مَعْدُودٌ مِن مَنَافِع ِ بُستانِهِ لا تَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ لكَنْ يَلَزِمُهُ إِعْطَاهُ عُشْرِهِ لِيَبِتِ المَالَ [انظر المَادة ٦٨]

﴿ مادة ١٣٠٦ ﴾ النَّحْلُ الْجُتَمِعُ فِي كُوَارَةِ تَشْخُصٍ يُمَدُّ (مالاً ١٢٦) (مُحْرَزًا ١٢٧) وعَسَلُهَا ايضاً مالَ ذلكَ الشخصِ

﴿ مادة ١٣٠٧ ﴾ اذا طَلَعَ طَرْدُ النَّحْلِ مِنْ كُوَارَةِ أَحَدِ الى دارِ آخَرَ وأَخَذَهُ صاحِبُ الدَّارِ فلصاحِبِ الكُوَارَةِ أَنْ يَسْتَرِدُهُ

الباب الخامس

﴿ فِي بِيان ِ (النَّفَقَاتِ ١٠٠٤) (المُشتَرَكَةِ ١٠٤٥) ﴾ ﴿ ويَشتملُ على فَصلَين ِ ﴾ الفصل الاول

﴿ فِي بِيان ِ تَمميراتِ الأُموالِ (الْمُشترَكَةِ ١٠٤٠) ﴾ ﴿ ومَصَاريفِها السَّائِرَةِ ﴾ ﴿ مَادَةَ ١٣٠٨ ﴾ (الْمُلْكُ ١٢٠) (الْمُشَرَكُ ١٠٤٠) متى أحتاجَ الى التَّعْمِيرِ والتَّرْميمِ تُعَمَّرُهُ أصحابُهُ بالاشتِراكِ على مِقدَار حِصَصِهم [انظر المادة ٨٨]

﴿ مَادَةُ ١٣٠٩ ﴾ اذا عَمَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ (الْمُلْكَ ١٢٠) (الْمُشْتَرَكَ مَن (مَالِهِ ١٢٠) الآخَرِ وصَرَفَ مَن (مَالِهِ ١٢٦) قَدْرًا مَعَرُوفًا فَلَهُ الرَّجُوعُ بِجُصَّةٍ شَرِيكِهِ يَعْنِي يَأْخُذُ مَن شَرِيكِهِ مِقْدَارَ مَا أَصَابَ حِصَّنَهُ مِن الْمَصْرَفِ [انظر المادة ٨٨]

﴿ مادة ١٣١٠ ﴾ اذا أحتاج (الْمَلْكُ ١٢٥) (الْمُشَرَكُ ١٠٤٠) الله التَّعمير وأَحَدُ الشَّرِيكَين غائِبٌ وأرادَ الآخَرُ التَّعمير فإنَّهُ (يَستأذِنُ ١٠٠) ٣٠٠ و ١٧٨٠) ويَصِيرُ إِذْنُ الحَاكِم قائماً مَقَامَ إِذْنِ ١٠٠٠ الغائِبِ صاحبِ الحَصَّةِ الحَاضِرِ الْمُلْكَ الغائِبِ صاحبِ الحَصَّةِ الحَاضِرِ الْمُلْكَ المُسْتَرَكَ بإِذْنِ الحَاكِم هو في حُكْم اخذِهِ اللاِذْنَ مَن شَرَيكِهِ الغائِبِ فيرْجِعُ عليه يجصَّته مِن المَصْرَفِ

﴿ مادة ١٣١٢ ﴾ اذا طَلَبَ شَخْصٌ تَمِيرَ (الْمُلْكِ ١٢٠) (الْمُشَرَّرُكِ

١٠٤٥) (القابِلِ القِسْمةِ ١١٣١) وكانَ شَريكُهُ مُمَنيَّماً وعَمَّرُهُ بدونِ إِذَن ٣٠٣ و٣٠٤) فيكُونُ مُتبرَّعاً يَعني لا يَسُوغُ لهُ الرُّجُوعُ على مُريكِهِ يَجِمِّتهِ و إِنْ كانَ ذلك الشَّخصُ قد راجَعَ (الحاكِمَ ١٧٨٥) عِندَ أَمتناع شريكِهِ فِيناء على مادَّة و ٢ لا يُجبَرُ على التَّعميرِ . لكن يُجبَرُ على القِسْمة يَفعَلُ لكن يُجبَرُ على (القِسْمة يَفعَلُ ليحِمَّنه مِا يَشَاء القِسْمة يَفعَلُ بِحِمَّنه مِا يَشَاء

﴿ مَادَة ١٣١٣ ﴾ (الْمُلْكُ ١٢٥) (الْمُشَرَكُ ١٠٤٥) الذي هو غَيرُ (قَابِلِ القِسْمَة ١٣١٩) كالطاحُون والحَمَّامِ اذا أحتاجَ الى العِمَارةِ وطَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ تَعْمَيرَهُ وا مَتَنَعَ الآخَرُ فَيَصْرِفُ عليهِ قَدْرًا مَعْرُوفًا (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (الحَمَاكِمَ ١٢٨٥) ويُعترِنُ ويكونُ مقِدَارُ ما أَصابَ حَصِّةً شَريكِهِ من المصاريفِ التَّعِمِيرِيَّةِ (دَينًا ١٥٨) لهُ عليهِ ولهُ أَنْ يَستَوفِي دَينَهُ هذا من (أَجْرَتِهِ ٤٠٤) (بإيجار ٤٠٤) ذلكَ المُلْكُ المُشتَرَكِ وإِنْ عَمَّرَ مِن غَيرِ إِذْنِ الحَمَاكِمُ فلا يُنظرُ الى مقِدَارِ ما صَرَفَ ولكنْ لهُ أَنْ وانْ عَمَّرَ مِن غَيرِ إِذْنِ الحَمَاكِمُ فلا يُنظرُ الى مقِدَارِ ما صَرَفَ ولكنْ له وَقَتَ يَستَوفِيَ المقِدَارَ الذي أَصابَ حَصَّةً شَريكِهِ مِن (قِيمَة ١٥٤) البِاء و قَتَ التَّعْمِيرِ على الوَجْهِ المُشروح [انظر المادنين ١٩ و ٢٠]

﴿ اللَّهُ ١٣١٤ ﴾ اذا تَهَدَّمَ بالكُلِيَّةِ (الْمُلْكُ ١٢٠) (الْمُشَرَكُ اللهُ ١٢٥) (الْمُشَرَكُ اللهُ ١٠٤٥) الذي هو غَيرُ (قابِلِ القِسْمةِ ١١٣١) كالطاحُونِ والحَمَّامِ وصارَ عَرْصةً وطَلَبَ أَحَدُ أَصِحابِهِ بِنَاتَهُ وَامتنَعَ الآخَرُ (فَتُقْسَمُ ١١١٤) الْعَرْصَةُ ولا يُجبَرُ على البِنَاء [انظر المادة ١٩]

﴿ مَادَةُ ١٣١٦ ﴾ اذا تَهَدَّمَ (حَائِظٌ ١٠٤٧) (مُشَرَكُ ١٠٤٥) بينَ جَارَيْنِ وَكَانَ عَلِيهِ حُمُّولَةٌ لَهُمَا كَقَصْرٍ أَو رؤوسِ جُذُوعٍ وعَمَّرَ أَحَدُهُمَا عِندَ امْتِناعِ الآخَرِ فلهُ مَنْعُ شريكِهِ مِنْ وَضع حَمُّولَةٍ على ذلكَ الحائط حتى بُودِيهُ نِصْفَ مَصْرَفِهِ [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣١٧ ﴾ اذا تَهَدَّمَ (حائِطُ ١٠٤٧) بينَ دارَيْنِ فصارَ يُرى من إحدى الدَّارَيْنِ فصارَ أَرَى الأُخْرَى وارادَ صاحبُ إحْدَى الدَّارِينِ تَعمِيرَ الحَائِطِ (مُشَتَرَكاً ١٠٤٥) الأُخْرى وارادَ صاحبُ الأُخْرى فلا الدَّارِينِ تَعمِيرَ الحَائِطِ (مُشَتَرَكاً ١٠٤٥) وامتنَعَ صاحبُ الأُخْرى فلا يُجبَرُ على البِنَاء لكن يُجبَرُ من طَرَف (الحاكم ١٧٨٥) على اتّغاذ سُترَة بينَهُما بالاشتِراك من دُف او شيء غيرِه [انظر المادة ٢٢]

﴿ مادة ١٣١٨ ﴾ آذا حَصَلَ (للحائِطِ ١٠٤٧) (المُشتَرَكِ ١٠٤٥) بينَ جارَين ِ وَهْنُ وخِيْفَ مِنْ سُقُوطِهِ وأَ رادَ أَحَدُ هُما نَقْضَهُ واُ مَتَنَعَ الآخَرُ فيُجبَرُ على النَّقْضِ والهَدْم ِ بالاشتراكِ [انظر المادة ٨٧]

﴿ مَادَةَ ١٣١٩ ﴾ أَذَا أُحتَاجَ (العَقَارُ ١٢٩) (الْمُشتَرَكُ ١٠٤٥) بَيْزَ

(الصّغيرَين عِلَى الوَقْفَيْنِ الى النّعيميرِ وَكَانَ إِبْقَاوُهُ عَلَى حَالِهِ مُضِرًا وَأَحَدُ (الْمَتَولِينِ ١٧٤) يَطْلُبُ التّعِميرِ والآخَرُ يَمْنَمُ فَيُعِبَرُ عَلَى التّعِميرِ مثلًا اذا كَانَ بَينَ دَارَي صَغيرَين (حَائِطُ ١٠٤٧) مُشْتَرَكُ خِيفَ من سُقوطِهِ وَوَحِيُّ أَحَدِهِما يَطلُبُ التّعيميرَ ووحيُّ الآخَوِ مُشَتَرَكُ خِيفَ من سُقوطِهِ وَوَحِيُّ أَحَدِهِما يَطلُبُ التّعيميرَ ووحيُّ الآخَوِ يأْبَى فَيُرْسَلُ من طَرَف (الحَاكِم ١٧٨٥) أمين ويَنْظُرُ إِنْ كَانَ فِي تَرْكِ هذا الحَائِطِ على حَالِهِ فِي الواقِعِ ضَرَرٌ مَعلومٌ فِي حَقِّ الصَّغيرَينِ فَيُجَبَرُ الوحِيُّ الآخِو مِن (مال الوحيُّ الآبِي على تَعمِيرِ ذلكَ الحَائِطِ مُشْتَرَكاً مع وحِي الآخَو مِن (مال ١٢٦) الصَّغيرَ بن كذلك اذا كانت دارٌ مُشَتَركاً مع وحِي الآخَرُ فَيُجبَرُ مِنْ طَرَف الله التّعمِيرِ وطلّبَ أَحَدُ المُتَولِينِ التّعمِيرِ والمَتنَعَ الآخَرُ فَيُجبَرُ مِنْ طَرَف الحَالِمُ عَلَى الطَاكِم عَلَى اللّهَالِم الله المَعْمِيرِ والمَتنَعَ الآخَرُ فَيُجبَرُ مِنْ طَرَف الحَالَةُ عَلَى الطَاكِم على التّعمِيرِ من مَالِ الوقْفِ [انظر المادنين ١٩ و١٨]

﴿ مَادَة ١٣٢٠ ﴾ اذا كانَ حَبَوَانُ (مُشْتَرَكُ ١٠٤٠) بَينَ اَثْنَيْنِ وَأَبِى أَحَدُهُمَا تَرْبِيتَهُ وراجِعَ الآخَرُ (الحَاكِمَ ١٧٨٥) فيأَمُّوُ الحَاكِمُ الآبِيَ بِقَولِهِ إِمَّا أَنْ تَبِيعَ حِصْتَكَ وإِمَّا أَنْ تُرَبِّيَ الحَبَوانَ مُشْتَرَكاً [انظر المادة ٨٨]

الفصل الثاني

﴿ فِي حَقِّ كُرْيِ النَّهْرِ والْجَارِي و إصْلَاحِهَا ﴾

﴿ مادة ١٣٢١ ﴾ كَرْيُ النَّهْرِ الذي هو غَيْرُ مَملُوكُ و إصلاحُهُ

على بيت ِ المال ِ و إِن لَم يكُن وُسعَة ۖ فِي بَيْت ِ المال ِ يُجِبَرُ النَّاسُ على كَرْيهِ [انظر المادة ٨٧]

﴿ مَادَةُ ١٣٢٢﴾ ﴿ كُوْنِيُ النَّهْرِ الْمَلُوكِ (الْمُشتَرَكِ ١٠٤٥) على اصْحَابِهِ يَعْنِي على مَنْ لَهُ حَقَّ (الشَّرْبِ ١٢٦٢) لا يُشَارِكُهُم في مُوْنَةِ ٢٨٨) الكَرْي والإصلاح ِ اصحابُ (حَقِّ الشَّفَةِ ١٢٦٣) [انظر المادة ٨٧]

﴿ مادة ١٣٢٣﴾ اذا طَلَبَ بَعْضُ أَصِحابِ حَقِ (الشَّرْبِ ١٣٦٣) وَأَبَى البَعْضُ فَيُنظَرُ إِنْ كَانَ النَّهْرُ عَامًا يُجْبَرُ اللَّهِرِ النَّهْرُ عَلَى النَّهْرُ عَلَى البَعْضُ فَيُنظَرُ إِنْ كَانَ النَّهْرُ عَامًا يُجْبَرُ الآبِي على الكَرْي مَعَ البَقِيَّةِ بِالاَشْتِرَاكِ رَاجِعِ مَادَّةً ٢٦ و إِنْ كَانَ النَّهْرُ خَاصًا فَالطَّالِبُونَ يَكُرُونَ ذلكَ النَّهْرَ (بِإِذْنِ ٣٠٣ و ٣٠٣) (الحَاكِم ١٧٨٥) فَاصَا فَالطَّالِبُونَ يَكُرُونَ ذلكَ النَّهْرِ حَتَّى يُؤدِّي مَقِدارَ مَا أَصَابَ حِصَّنَهُ وَيَمنَعُونَ المُمْتَنِعَ مِنَ الانتفاع ِ بِالنَّهْرِ حَتَّى يُؤدِّي مَقِدارَ مَا أَصَابَ حِصَّنَهُ مِنَ المُعْرَفِ [انظر المادة ٨٧]

َ ﴿ مَادَةَ ١٣٢٤ ﴾ اذا أَمَتَنَعَ كَافَةُ أَصِعَابِ حِقِّ (الشُّرْبِ ١٣٦٢) من كَوْمِي النَّهْرِ الشُّرْبِ ١٣٦٢) من كَوْمِي النَّهْرُ عَامًا يُجْبَرُوا على الكَرْمِي و إِنْ كَانَ النَّهْرُ عَامًا يُجْبَرُوا على الكَرْمِي و إِنْ كَانَ النَّهْرُ عَامًا يُجْبَرُوا على الكَرْمِي و إِنْ كَانَ خَاصًا لَمْ يُجْبَرُوا [انظر المادنين ٢٤ و ٨٧]

﴿ مَادَةُ ١٣٢٥ ﴾ النَّهُوُ العَامُّ مَمْلُوكًا او غَيرَ مَمْلُوكِ اذَا كَانَ فِي حَافَةِ أَرْضِ لِأَحدِ وليسَ مِنْ غَيرِهَا طَرِيقٌ فللعَامَّةِ الْمُرُورُ من تلك الأرضِ لِأَجلِ الاحتِيَاجَاتِ كَشُرْبِ الما وإصلاح النّهْوِ وليسَ لِصاحِبِهَا المَنْعُ

﴿ مَادة ١٣٢٦ ﴾ (مُؤْنَةُ ٢٨٨) كَرْمِي ِ النَّهْرِ (الْمُشْتَرَكِ ١٠٤٠)

و إصْلاَحِهِ نَبْتَدِئُ مِنَ الْأَعَلَى وجُملَةُ أَربَابِ الحِصَص مُتَشَارَكُونَ في ذلك واذا جَاوَزَ أَعْلَى أَرْضِ لِصَاحِبِ حِصَةٍ بَرَى ۚ وهكذا يَنزِلُ الى آخِرِهِ لِإْنَّ الْمَرَامَةَ بِالْفَنْيِمَةَ رَاجِعْ مَادَّة ٨٧ · مثلاً نَهْوْ مُشْتَرَكْ بِينَ عَشَرَةٍ احتَاجَ الى الكُرْمي فَمَصَارِفُ أَعلى حِصَّة إلى نِهَاية أَراضِيها على الجميع وبَعدَهُ على التَّسِمُةِ واذا جَاوَزَ أرامْبِيَ الثاني فيَنقسِمُ على الثمانِيَة بِمَدَّهُ على هذا السِّياق ِ يُذْهَبُ فصاحِبُ الحِمَّةِ السُّفلَى يُشَارِكُ الجيعَ فِي المَصْرَفِ وبَعَدَهُ يَقُومُ بممارف حِصَّتِهِ وحدَّهُ فَمن هذهِ الجِهَةِ يَصيرُ مَصْرَفُ صَاحِبِ الحِصَّةِ المُلْيَا أَقَلَ مِن الجميع ومَصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ السُّفْلَى أَكْثَرَ مِنهُم ﴿ مَادة ١٣٢٧ ﴾ (مُؤْنَةُ ٢٨٨) تَعزيلِ السِّياقِ لِلمَالِحِ تَبَتدِئُ مِنَ الأسفّل مكذا الجميعُ يَشتركونَ فيمَصْرُف حِصَّةِ السِّياقِ الكَائِن ِ في عَرْصَةِ صاحبِ الحِصَّةِ السُّفلَى وَكُلُّما تَجاوَزَ منهُ الى ما فَوْقَهُ بَبَراً صَاحِبُ الحِصَّةِ وهكذا بَبْراْ وِنَ واحِدًا واحِدًا وصاحِبُ الحصَّةِ العُلْيَا يَقُومُ بجصَّتِهِ وحْدَهُ فَمِنْ هذهِ الجِهَةِ بَكُونُ مَصْرَفُ صَاحِبِ الحِصَّةِ الشُّفْلَى أُقَلُّ مِن الجميعِ ومَصرَفُ صاحب الحِصَّةِ العُلْيا أَ كُثْرَ مِنهُم [انظر المادة ٨٧]

﴿ مَادَةُ ١٣٢٨ ﴾ تَعَمِيرُ (الطَّرِيقِ الحَاصِّ ١٥٦) ايضاً كَالسِّباقِ المَالِحِ بَبَندَى مَن الأسفَلِ ويُعْتَبَرُ فَمَهُ أَيْ مَدْخَلُهُ أَسفَلَ ومُنْتَهَاهُ أَعلى وماحِبُ الحِصَّةِ التي في مَدْخَلِهِ يَصِيرُ مُشَارِكاً في المَصَارِفِ التَّعِمِيريَّةِ العائدةِ الى حَصْتِهِ وحْدَهَا وصاحِبُ الحَصَّةِ التي في مُنتَهَادُ بَعدَ مُشَارَكَتِهِ كُلُّ واحِد في مَصَارِفِ حِصَّتِهِ وَحدَهُ [انظر المادة ٨٧] في مَصَارِف حِصَّتِهِ وَحدَهُ [انظر المادة ٨٧]

الباب السادس

﴿ فِي بِيانِ شَرِكَةِ الْمَقْدِ وَيَشْتِمِلُ عَلَى سِنَّةٍ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ تَعْرِيفِ (شَرِكَةِ الْفَقْدِ ١٣٢٩) ونَقْسِيمِا ﴾

﴿ مَادَةُ ١٣٢٩ ﴾ (شَرِكَةُ العَقْدِ ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣١) عِبَارَةٌ عن عَقْدِ شَرِكَةٍ بينَ ٱثنين ِ فَأَكْثَرَ على كَون ِ (رأْس ِ المال ِ ١٠٥٧) والرَّبِح ِ (مُشتَرَكاً ١٠٤٥) بينَهُم

﴿ مَادَة ١٣٣٠ ﴾ رُكُنُ (شَرِكَةِ العَقْدِ ١٣٢١ و ١٣٣١ و ١٣٣١ و ١٣٣١ (الإيجابُ ١٠١) و (القَبُولُ ١٠٢) لفظاً او مَعنَى · مَثَلًا اذا قالَ شَخْصُ لاَخَرَ شَارَكُتُكَ بِقَدْرِ كَذَا فِرْشَا (رأْسَ مال ١٠٥٧) على أَنْ تَأْخُذَ وتُعْطِي وَقَالَ الآخَرُ فَبِلْتُ فَعُصُونُ الشَّرِكَةُ (مُنعقدةً ١٠٤) بالايجابِ وقالَ الآخَرُ فَبِلْتُ فَعُصُونُ الشَّرِكَةُ (مُنعقدةً ١٠٤) بالايجابِ والقَبُولِ لفظاً · واذا أعطَى شَخْصُ أَلفَ فِرْشَ لِآخَرُ مَثِلَ ما قالَ فَتَصِيرُ الشَّرِكَةُ مُنعقدةً بقَبُولِهِ معنى الشَّرِكَةُ مُنعقدةً بقَبُولِهِ معنى الشَّرِكَةُ مُنعقدةً بقَبُولِهِ معنى

﴿ مادة ١٣٣١ ﴾ (شَرِكَةُ العَقْدِ ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣٠) لَنَقَسِمُ الى فِيسَمِينِ فَاذَا عَقَدَ الشَّرِكَةِ بَينَهُما على الْمُسَاواةِ

التَّامَّةِ وَكَانَ (مَالُهُمَا ١٠٠١) الذي أَدخَلَا أَ فِي الشَّرِكَةِ مَمَّا يَصَلُحُ أَنْ يَكُونَ (رأْسَ مَالَ ١٠٠٧) الشَّرِكَةِ وَكَانَتْ حِصَّتُهُمَا مُنْسَاوِيَةً مِنْ رأْسِ المالِ و ١٣٦٤ ما ١٣٠١ و ١٣٦٤ ١٣٣١) و (الرّبِح ١٠٠٨) فَعْكُونُ (الشَّرِكَةُ مُفَاوَضَةً ١٣٣١ و ١٣٠٦ ا ١٣٦٤) كا لو تُوْفِيَ رَجُلُ فَاتَخَذَ أَولادُهُ جَمُوعَ أَمُوالَ مِا انْتَقَلَ اليهِم مِن أَبِيهِم كَا لُو تُوْفِيَ رَجُلُ فَاتَخَذَ أَولادُهُ جَمُوعَ أَمُوالَ مِا انْتَقَلَ اليهِم مِن أَبِيهِم رأْسَ مَالَ عِلَى أَنْ يَشْتَرُوا وبَبِيعُوا مِن سَائِرِ الأَنواعِ ويُقْسَمَ الرّبِحُ بِينَهُم على النَّسَاوِي يَكُونُ عَقْدَ شَرِكَةِ مَفَاوَضَةً وَلَكَنَّ وُنُوعَ هَكَذَا شَرِكَةً على النَّسَاوَاةِ التَّامَّةِ فَتَكُونُ الشَّرِكَةَ عِلَى النَّسَاوَاةِ التَّامَّةِ فَتَكُونُ (شَرَّكَةَ عِنَانِ ١٣٦٥ و ١٣٦٥)

﴿ مَادَةُ ١٣٣١ ﴾ الشّرِكَةُ سَوَا ﴿ كَانَتْ (مَفَاوَضَةَ ١٣٣١ و ١٣٠٥) ﴾ الله ١٣٦٤) او إمّا (مَشَوَكَةُ أُمُوال ١٣٦٤ ١٣٤٤) و إمّا (شَرِكَةُ أُمُوال ١٣٦٤ ١٣٩٩) و إمّا (شَرِكَةُ وُجُوهِ ١٣٩٩) و إمّا (شَرِكَةُ وُجُوهِ ١٣٩٩) الله (شَرِكَةُ وُجُوهِ ١٣٩٩) الله (الله مَال ١٠٠٧) معلوم الله (الله عَقَدُ الشّرِكَةَ على (رأس مال ١٠٠٧) معلوم مِنْ كُلّ واحد مِقْدَارُ مُعَيِّنُ على أَنْ يَعمَلُوا جَيماً او كُلُّ على حِدَةِ او مُطْلَقًا ٤٢) وما يَحصُلُ من (الرّبِح ١٠٠٨) يُقْسَمُ بينَهُم فتكونُ (شَرِكَةَ أَموال واذا عَقَدُوا الشّرِكَةَ وَجَعَلُوا رأسَ المال عَمَلَهُم على (نَقَبْل ِ ١٠٠٥) العَمل يَعني تَمَّدُهُ والتِزامَةُ من آخَرَ والكَسْبُ الجاصِلُ الله ويُقالُ (الأُجْرَةُ ٤٠٤) (يُقسَمُ ١١١١) بينهُم فتكُونُ شَرِكَةَ أَعال ويُقالُ الله عَمَلُهُم على وقَمَلُو وَهُولَ الله الله عَملُهُم على وقَقَلُ عَمْلُهُم عَلَى ويُقَالُ خَبَاطَيْنِ وَشَرِكَةً فَعَبُلُ كَشُوكَةً عَالًا وعَقَدُوا لَمْ يَكُنُ لَهُمْ رأسُ مال وعَقَدُوا خَبَاطُيْنِ الو خَيَّاطِ وصَبَاعَ واذا لم يَكُنْ لَهُمْ رأسُ مال وعَقَدُوا خَوَالًا فَعَدُوا خَيَّاطُيْنِ الو خَيَّاطِ وصَبَاعَ واذا لم يَكُنْ لَهُمْ رأسُ مال وعَقَدُوا خَوَالَهُمْ وَالْكُونُ اللهُمْ رأسُ مال وعَقَدُوا خَيْدُوا لَهُ مِنْ الْعَمْ وَسَرِكَةً وَعَلَانٍ وَعَقَدُوا فَيَالُ وَعَقَدُوا أَلْمَانُ إِلَيْ وَعَلَانُ مِنْ الْعَرْ وَالْكُونُ مُنْ اللهُ عَلَانُ مِنْ مَالًا وعَقَدُوا فَيْنَ اللّهُ مِنْ الْمُ وَعَقَدُوا فَيْ الْمُعْلَى وَاذَا لم يَكُنُ لَهُمْ رأسُ مال وعَقَدُوا وَقَلَانُ وَعَقَدُوا وَقَلْمُ وَمَنَانُمُ وَالْمُ وَمَنَانُ مَا وَقَلَانُ الْمُعَلِّ وَالْمَالُ وَعَقَدُوا وَالْمَالُ وَعَقَدُوا وَلَا لمَا يَعْلَ وَاذَا لمُ يَكُنُ لَهُمْ رأسُ مال و وَقَلَانُ وَمَوْلَكُونُ الْمُؤْلِ وَلَا لمَالُولُ وَعَقَدُوا وَالْمُ الْمَانُ وَالْمُؤَلِّ وَلَوْلُ وَلَا لَمْ يَكُنُ اللّهُ وَلَالُولُ وَالْمُؤَلِّ وَلَا لَمْ يَعْمَلُولُ وَلَا لَمْ يَعْمُولُ وَلَا لَمْ يَعْمُولُ وَلَا لَهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا لَمْ يَعْمُونُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَا لَمُ مُنْ اللّهُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللّهُ اللْمُولِ

الشَّرِكَةَ على (البيع ِ ١٢٠) والشِّراء نَسِيئَةٌ ونقسيم ِ ما يَجصُلُ من الرِّبْح ِ بينَهُم فتكونُ شَرِكَةَ وُجُوْو

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ الشرائِطِ العموميَّةِ فِي شَرِكَةِ العَقْدِ ﴾

﴿ مادة ١٣٣٣ ﴾ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ (شَرِكَةِ العَقْدِ ١٣٣١ ١ ١٣٣١) يَتَضَمَّنُ (الوَكَالَةَ ١٤٤٩) فَكُلُّ واحِدٍ مِنَ الشَّريكَيْنِ فِي تَصَرُّفِهِ يَعنِي فِي الأَّخْذِ و (البَّعْ ١٠٠٠) و (نَقَبُّلِ ١٠٠٠) العَمَلِ مِنَ الغَيْرِ (بالأُجْرَةِ ٤٠٤) الأَّخْذِ و (البَّعْ يِزَ ١٤٤٦) الآَّجْرَ فَكَا أَنَّ العَقْلَ و (التَّمْيِزَ ١٤٣٣) شَرْطُ فِي الوَكَالَةِ وَكَيلُ ١٤٤٩) شَرْطُ فِي الوَكَالَةِ فَكَذَلِكَ كُونُ الشَّرِيكَيْنِ عَافِلَينِ و (مُمْيِزَين ِ ١٤٣) شَرْطُ فِي الشَّرِكَةِ أَيْضًا على العُمومِ

﴿ مَادَةُ ١٣٣٤ ﴾ (شَرِكَةُ اللَّفَاوَضَةِ ١٣٣١ و١٣٥٦ ا ١٣٦٤) نَتَضَمَّنُ (الكَفَالةَ ٦١٢) أَيضًا فَأَهليَّةُ (المُتَفَاوِضِيْنِ ٢٠٠٦) للكَفَالةِ شَرْطُ أَيضًا

﴿ مادة ١٣٣٥ ﴾ (شَرِكَةُ العِنَانِ ١٣٦٥ و ١٣٣٥) لَتَضَمَّنُ (الوَكَالَةَ ١٤٤٩) خَاصَّةً ولا نَتَضَمَّنُ (الكَفَالَةَ ٦١٣) فحينَ (عَقْدِهَا ١٠٣) اذا لم تُذْكَرِ الكَفَالَةُ فَكُلُّ واحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ ليسَ بكَفِيلِ الآخَرِ فيَجُوزُ (الصَّبِيِّ عَدْهُ) (المَّاذُونِ ١٤٢) عَقْدُ شَرِكَةِ العِنَانِ لَكِنْ اذَا ذُكِرَتْ اللَّمْ كَالُّ وَاحِدٍ مَنَ الشُّرَكَاءُ الكَفَالَةُ حِيْنَ عَقْدِ شَرِكَةِ العِنَانِ فَيَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مَنَ الشُّرَكَاءُ كَفِيلَ الآخَرِ

﴿ مادة ١٣٣٦ ﴾ بيانُ (نَقسِيمِ ١١١٤) (الرَّ بْع ِ ١٠٥٨) بَينَ الشَّرِكَةُ (فَاسِدَةً ١٠٩) بَينَ الشَّرِكَةُ (فَاسِدَةً ١٠٩)

﴿ مادة ١٣٣٧ ﴾ كُوْنُ حِصَصِ (الرَّبْعِ ١٠٠٨) التي (نَنفسِمُ اللهِ مِنْ الشَّرَكَاء كَالنَّصْفُ والثَّلْثِ والرُّبْعِ جُزَّا (شَائِعًا ١٣٩) شَرْطٌ فاذا نَقَاوَلَ الشَّرَكَاء على إعطَاء أَحَدِهِم كذا قرِشًا مَقطُوعًا فتكونُ الشَّركَةُ (باطِلةً ١١٠)

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ الشَّرائطِ المخصُّوصَةِ فِي (شَرِّكَةِ الأَموالِ ١٣٣٢) ﴾

﴿ مادة ١٣٣٨ ﴾ كَوْنُ (رأْسَ ِ المال ِ ١٠٠٧) من قَبِيْلِ ِ (النُّقُودِ ١٣٠) شَرُطُ

﴿ مادة ١٣٣٩ ﴾ المَسْكُوكاتُ النَّحَاسِيَّةُ الرَّائِجَةُ معدُودَةٌ من (النَّقُودِ ١٣٠) (عُرْفًا ١٣٦ل ٣٨ و ١٤٠ل ٤٥) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مَادَةُ ١٣٤٠﴾ غَيْرُ الْمَسْكُوكِ مِنِ الذَّهِبِ وَالْفِضَّةِ إِنْ جَرَى التَّعَامُلُ فيه بَيْنَ الناس ِ (عُرْفًا وَعَادةً ٣٦١٤، ٣٨ و ١٤٥، فهو في حُكْم ِ (النَّقُودِ ١٣٠) و إِلَّا فَنِي حُكُم ِ (العُرُوضِ ١٣١) [انظر المادة ٣٦]

﴿ مَادَةُ ١٣٤١ ﴾ كُونُ (رَأْسِ المَالِ ١٠٠٧) (عَينًا ١٠٥١) شَرْطُ فلا عَبَنًا ١٠٥١) شَرْطُ فلا عَبُوزُ أَنْ يَكُونَ (الدَّينُ ١٠٥٨) يَعني الذي في ذِمَ النَّاسِ رأْسَ مالِ الشَّرِكَةِ . مثلًا اذا كانَ لا ثُنَين في ذِمَّةِ آخَرَ دَيْنُ فلا يَجُوزُ أَنْ يُتَخَذَ رأْسَ مالِ مثلًا ورأْسُ و (نُعْقَدَ ١٠٤) الشَّرِكَةُ عليهِ وكذا اذا كانَ رأْسُ مَالِ أَحدِهِما عَبنًا ورأْسُ مالِ الآخَرِ دَيْنًا فالشَّرِكَةُ عَبْرُ صحيحةً

﴿ مَادَةُ ١٣٤٣ ﴾ اذا كَانَ لِوَاحِد بِرْذُونٌ وَلِآخَرَ سَمَرٌ فَاشْتَرَكَا عَلَى اللهِ مَادَةُ ١٣٤٣ أَنْ (يُؤجِّرِاهُ ٤٠٤) يُقسَمُ بينَهُما (فَالشَّرِكَةُ أَنْ (يُؤجِّرِاهُ ٤٠٤) وما حَصَلَ من (أُجْرَتِهِ ٤٠٤) يُقسَمُ بينَهُما (فَالشَّرِكَةُ الْحَاصِلةُ تَكُونُ لِصاحِبِ البِرْذَونِ اللَّهِ مَنَ اللَّهُمْ وَنْ وَالسَّمَرُ بِسَبَبِ كُونِهِ تَابِعًا للبِرْذَونِ لا يكونُ لِصاحبِهِ حَصَّةٌ مِنَ الأُجْرَةِ وَالسَّمَرُ بِسَبَبِ كُونِهِ تَابِعًا للبِرْذَونِ لا يكونُ لِصاحبِهِ حَصَّةٌ مِنَ الأُجْرَةِ

لكَنَّهُ يَأْخُذُ (أَجْرَ مِثْلِ ١١٤) سَمَرِهِ

﴿ مَادة ١٣٤٤ ﴾ اذا كانَ لِوَاحِدِ دَابَةٌ وَلِآخَرَ أَمْتِعَةٌ وَتَشَارِكَا عَلَى عَمِيلِ الأَمْتِعَةِ عَلَى الدَّابَةِ وبَيْعِهَا عَلَى أَنَّ مَا حَصَلَ مِنَ (الرَّبْحِ ١٠٥٨) كُونُ بِينَهُمَا (مُشْتَرَكًا ١٠٤٥) فالشَّرِكَةُ (فاسِدَةٌ ١٠٩) والرَّبْحُ الحَاصِلُ يكونُ لصاحِبِ الأَمْتِعَةِ وصاحِبُ الدَّابَةِ يأْخُذُ (أَجْرَ مِثْلِ الحَامِيلُ يكونُ لصاحِبِ الأَمْتِعَةِ وصاحِبُ الدَّابَةِ يأْخُذُ (أَجْرَ مِثْلِ الدَّابَةِ عَلَى الدَّابَةِ يأْخُذُ (أَجْرَ مِثْلِ الدَّبَةِ عَلَى الدَّابَةِ عَلَى الدَّبَةِ عَلَى الدَّكَانُ المَّاتِ عَلَى الدَّبَةِ عَلَى الدَّالِي الدَّبَةِ عَلَى الدَّبَةِ عَلَى الدَّالِ اللَّهُ عَلَى الدَّبُهُ عَلَى الدَّالِ اللَّهُ عَلَى الدَّالِ اللْهُ اللَّهُ عَلَى الدَّالِهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ الْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِلْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّ

الفصل الرابع

﴿ فِي بَعْضِ ضَوَابِطَ نَتَعَلَّقُ (بِشَرِكَةِ الْعَقْدِ ﴾ ﴿ ١٣٣٩ ال ١٣٣١ و ١٣٣٣) ﴾

﴿ مادة ١٣٤٥ ﴾ الْعَمَلُ يكونُ مُتَقَوِّمًا بالتَّقُومِ يَعَنِي أَنَّ الْعَمَلَ بِتَعَيِينَ إِنَّ الْعَمَلَ بَعَيْ أَنَّ الْعَمَلُ بِتَعَيِينِ (قيمتهِ ١٥٤) يَتَقَوَّمُ ومِنَ الْجائزِ أَنْ يكونَ عَمَلُ شَخْصٍ أَخَرَ مَثْلًا اذَا كَانَ شَرِيكَانِ أَكُثَرَ قيمةً بالنِّسْبَةِ الى عَمَلِ شَخْصِ آخَرَ · مثلًا اذَا كَانَ شَرِيكَانِ (شَرِيكَانِ أَنْ مَرْيكَانِ (شَرِيكَانِ عَنَانِ ١٣٦٥ و ١٣٣٥) ورأسُ مالِهِما مُتَسَاوٍ وكِلاهُما ايضاً

مَشْرُوطٌ عَمَلُهُ وشُرِطَ إعْطَاءُ أَحَدِهِما حَصَّةً زائِدَةً من (الرَّبْعِ ١٠٥٨) فيكونُ الشَّرْطُ جائِزًا لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يكونَ أَحَدُهُما في الأَخْذِ والإعْطَاءُ أَمْهَرَ وعَمَلُهُ أَزْبَدَ وأَنْفَعَ

﴿ مادة ١٣٤٨ ﴾ اذا لم يُوجَد واحِدُ الأُمُورِ التَّلاثَةِ السَّالِفَـةِ

الذِّكِ يَعني (المالَ ١٢٦) والعَمَلَ و (الضَّمَانَ ٤١٦) فلا أستحقاق (الرِّبْحِ ١٠٥٨) · مثلًا اذا قالَ شَخْصُ لِآخَرَ أَنتَ ٱتَّجِرْ بِمَالِكَ على أَنَّ الرُّبْع َ (مُشْتَرَكُ ١٠٤٥) بيننا فلا يُوجِبُ الشَّرِكَةَ وفي هذهِ الصُّورةِ ليسَ لهُ أَخْذُ حِصَّةٍ من الرِّبْع ِ الحاصِلِ

الشَّرْطِ المَذَكُورِ فِي (عَقْدِ ١٠٠٥) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) وليسَ هو بالنَّظَوِ اللَّهُ طِ المَذَكُورِ فِي (عَقْدِ ١٠٠٠) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) وليسَ هو بالنَّظَوِ اللَّهُ المَّمَلِ الواقِعِ فالشَّرِيكُ المَشْرُوطُ (عَمَلُهُ ١٣٣٢) ولو لم يَعْمَلُ يَعْمَلُ الواقِعِ فالشَّرِيكانِ شَرِكَةً صحيحةً فِي حالِ استراطِ العَملِ على كَلَيْهِما اذَا عَمِلَ الشَّرِيكانِ شَرِكَةً صحيحةً فِي حالِ استراطِ العَملِ على كَلَيْهِما اذَا عَمِلَ الْحَدُهُما ولو لم يَعْمَلُ الآخَرُ بعُذُر او بغيْدِ عَدْ رَيْقَسَمُ الرِّبحُ بينَهُما على الوَجِهِ الذي اسْتَرَطَاهُ حَيثُ كُلُّ واحِدِ منهُما (وكيلُ ١٤٤٩) عَن الآخَرِ فَبِعَملُ شَرِيكِهِ يُعَدُّ هو أيضاً كَأَنهُ عَملَ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٥٠﴾ الشَّرِيكانِ كُلُّ واحِدٍ منهُما أَمينُ الآخَرِ (فمال ١٢٦) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٠) في يَدِ كُلِّ واحِدٍ منهُما هُوَ في حُكْم (الوَديعةِ ٢٦٣) فاذا تَلِفَ مال الشَّرِكَةِ في يَدِ واحِدٍ منهُماً بلا تَعَدِّ ولا نَقْصيرٍ فلا يكونُ (ضامناً عَلَيْ مال الشَّرِكَةِ في يَدِ واحِدٍ منهُماً بلا تَعَدِّ ولا نَقْصيرٍ فلا يكونُ (ضامناً عصَّةً شَرَيكِهِ

﴿ مَادَةَ ١٣٥١ ﴾ (رأْسُ المَالِ ١٠٥٧) فِي (شَرِكَةِ الأُمُوالِ اللهِ مَادَةَ ١٣٥١ و ١٣٣٤ و ١٣٣١ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و مُتَمَاطِيًا او مُتَمَاطِيًا ومُتَمَاطِيًا اللهِ مِن واحِدٍ والعَمَلِ مِن آخَرَ اذا

كانت المُقَاوَلَةُ على أَنَّ (الرِّبْحَ ١٠٥٨) (مُشْتَرَكُ ١٠٤٥) يبنهُما تكونُ (مُضارَبَة على أَنْ الرِّبْع بِابِها المخصُوصِ واذا كانَ الرِّبْع بَمَامًا عائِدًا الى مُضارَبَة علماً عائِدًا الى العَامِلِي فِيكُونُ قَرْضًا واذا شُرِطَ كُونُ الرِّبْع بِمَامًا عائِدًا الى صاحبِ رأس المال في يد العامِل (بِضَاعة ١٠٥١) صاحبِ رأس المال فيكُونُ وأمنُ المال في يد العامِل (بِضَاعة ١٠٥٠) ومِن كُونِ المُستَبضِع في حُصْم والعامِلُ (مُستَبضِع في حُصُم الولكيل (المُنتَبضع في حُصُم الولكيل (المُنتَبضع في حُصْم الولكيل (المُنتَبضع في حُصْم صاحب (الولكيل (المُنتَبضع في حُصْم صاحب (المال ١٢٦) المُنتَبِرِّع يَصِيرُ الرِّبْعُ أَوِ الْحَسَارُ مَامًا عائِدًا الى صاحب (المال ١٢٦)

﴿ مَادَة ١٣٥٢ ﴾ اذا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ او جَنَّ (جُنُونَا مُطْبِقًا (جُنُونَا مُطْبِقًا) لَكِنْ فِي صُورَةِ كُونَ ِ الشَّرِكَةُ ١٠٤٥) لَكِنْ فِي صُورَةِ كُونَ ِ الشَّرِكَةُ فِي حَقِّ المَّبْتِ أَوِ الْجَنُونِ ِ الشَّرِكَةُ فِي حَقِّ المَبْتِ أَوِ الْجَنُونِ وَحَدَّهُ وَتَبْقَى بِينَ الآخَرَيْنِ

﴿ مادة ١٣٥٣ ﴾ (تَنفَسِخُ ٣٠٤١٤) (الشَّرِكَةُ ١٠٤٥) بِفَسْخِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ لِكُنَّ عِلْمَ الآخَرِ بِفَسْخِهِ شَرْطُ · لا تَنفَسِخُ الشَّرِكَةُ مَا لم يكُنْ فَسْخُ أَحَدِهِما مَعلوماً للآخَرِ

﴿ مادة ١٣٥٤ ﴾ اذا (فَسَخ ١٣٠٢) الشَّرِيكَانِ (الشَّرِكَةَ الشَّرِيكَانِ (الشَّرِكَةَ النَّهُ مادة ١٣٥٤) واقتَسَماها على كَوْنِ (النَّقُودِ ١٣٠) الموجُودة لِوَاحِد و (الدَّيونِ ١٠٥٨) التي في الذَّمَم لِآخَرَ (فلا تَصِحُ ١١٠) (القِسْمةُ ١١١٤) وفي هذه الصُّورة مهما قَبَضَ الآخَرُ من النَّقُودِ الموجُودة يكُنْ مُشْتَرَكا وما في الذَّمَم من الدَّيْنِ ايضاً بَقِي مُشْتَرَكاً يَنهُما راجِعْ مادَّة ١١٢٣)

﴿ مَادَةَ ٥٥٥٠ ﴾ اذا أَخذَ أَحَدُ الشَّرِيكَينِ مِقْدَارًا مِنْ (مَالِ ١٢٦) التَّجَارَةِ وَمَاتَ وهو في حَالَ العَمَلِ مُجْهَلًا فَتُسْتَوْفَى حَصَّةُ شَرِيكِهِ من تَرِكَتِهِ مِن تَرِكَتِهِ راجِعُ ماذَة ٨٠١



الفصل الخامس

﴿ فِي بِيانِ (شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ ١٣٦١و١٥٥١١ ١٣٦٤) ﴾

﴿ مَادَةُ ١٣٥٦ ﴾ (الْمُفَاوِضَانِ ١٠٠٦) أَحَدُهُما (كَفِيلُ ١٦٨) الآخَوِكَا بُيْنَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي (فَاقِوَارُ ١٠٧٣) أَحَدِهِما كَمَا (يَنفُذُ ١١٣) فِي حَقْ نَفْسِهِ يكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ شَرِيكِهِ فَاذَا أَقَرَّ أَحَدُهُما (بِدَيْنَ ١٠٨) فِي حَقِّ شَرِيكِهِ فَاذَا أَقَرَّ أَحَدُهُما (بِدَيْنَ عَلَى أَحَدِ (فَلَلْمُقَرِّ لَهُ ١٠٧٣) أَنْ يُطَالِبَ أَيَّهُما شَاءً وَمَهَمَا تَوَتَّبَ دَبْنُ عَلَى أَحَدِ الْمُعْمَرُ لَهُ مَن أَيِّ نَوْعِ كَانَ فِي الْمُعْلَمُلاتِ الْجَارِيَةِ فِي (الشَّرِكَةِ ١٠٤٠) لَلْفَاوِضَينِ مِن أَيِّ نَوْعِ كَانَ فِي الْمُعْمَلاتِ الْجَارِيَةِ فِي (الشَّرِكَةِ ١٠٤٠) لَلْفَاوِضَينِ مِن أَيِّ نَوْعِ كَانَ فِي الْمُعْمَلاتِ الْجَارِيَةِ فِي (الشَّرِكَةِ ١٠٤٠) لَلْفَاوِضَينِ مِن أَيِّ نَوْعِ كَانَ فِي الْمُعْمَلاتِ الْجَارِيَةِ فِي (الشَّرِكَةِ ١٠٤٠) لَلْفَا أَنَّ مَا الْمَنْ الْمُعْرَ الْعَلْمِ الْمَعْرِ (بالعَيْبِ مِوزُ أَنْ يَرُدُهُ الآخَرُ (بالعَيْبِ مِعْمَا تَجُوزُ أَنْ يَرُدُهُ الآخَرُ العَيْبِ مِعْمَا تَجُوزُ أَنْ يَرُدُهُ الآخَرُ العَيْبِ الْمَعْرِ الْعَيْبِ مِوزُ أَنْ يَرُدُهُ الآخَرُ اللَّهِ الْعَيْبِ مِنْ الْعَيْبِ الْعَيْبِ الْعَيْبِ مِورُدُ أَنْ يَرُدُهُ الآخَرُ اللَّهُ الْعَيْبِ الْمُعْلِقِ الْمُعْرَقِ الْمَيْبِ الْعَيْبِ الْمُعْرَالُهُمُ الْعَيْنِ الْمُعْرَالُونَ الْمَرْمُ الْعَيْبُ الْمُعْرَالُهُمُ الْعَيْنِ الْمُعْرَالُونَ اللَّهُ الْعَيْبِ الْعَيْبِ الْمُعْلِقُ الْعَيْمُ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمُ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَلْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَلَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَيْمِ الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَامِ الْعَلَيْمِ الْعَلَيْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعُنْهُ الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَرْدُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَرَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَ

﴿ مادة ١٣٥٧ ﴾ الما كُولاتُ والأَ لِسِنَهُ وسَائِرُ الحَوَائِجِ الضَّرُوريَّةِ التِي يأْخُذُها أَحَدُ (الْمُفَاوِضَيْن ِ١٠٥٦) لنفسهِ وأَهلهِ وعَيَالِهِ لهُ خاصَّةً لا حَقَّ لِشَرِيكِهِ فيها لكن تجوزُ (للبائِع ِ ١٦٠) مُطَالَبَةُ شَرِيكِهِ (بشَمَن ِ١٥٢) هذه الاشياء بحَسَب (الكَفَالة ٢١٢) ايضاً

﴿ مَادَةُ ١٣٥٨ ﴾ (الْفَاوِضَانِ ١٠٠٦) سيفِ (شَرِكَةِ الأَمُوالِ ١٢٣٧ و ١٣٤٨ لا ١٣٤٤) كَمَا أَنَّ كُونَهُما مُنسَاوبَين بِمِقْدَارِ (رأْسِ مالِهِما ١٠٥٧) وحِصَّتِهِما من (الرَّبْحِ ١٠٥٨) شَرْطُ كَذَلِكَ عَدَمُ وُجُودِ ١٠٥٧) وحِصَّتِهِما من (الرَّبْحِ ١٠٥٨) شَرْطُ كَذَلِكَ عَدَمُ وُجُودِ فَصَلْةٍ عن رأْسِ مالِ (شَرِكَةٍ ١٠٤٥) يَعني فَصْلَةٍ عن رأْسِ مالِ الشَّرِكَةِ لا تَصَلُّحُ رأْسَ مالِ الشَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ رأْسَ مالِ الثَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ رأْسَ مالِ الشَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ رأْسَ مالِ الشَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ رأْسَ مالِ الثَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ رأْسَ مالِ الثَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ رأْسَ مالِ الشَّرِكَةِ لا تَصَلُحُ ما تَصَلَّ فَلَا تَضَرُّونَ اللَّهُ اللَّهُ الْسُرَّكَةِ لَا تَصَلَحُ مَا اللَّهُ الْمَاوَضَةَ ١٣٥٠) او دَيْنَا فِي ذِمَّةِ آخَرَ فلا تَضَرُّولَ ١٣١١) او دَيْنَا فِي ذِمَّةِ آخَرَ فلا تَضَرُّولَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَاوَضَةَ الْمَاوَضَةَ الْمَاوَضَةَ الْمُعْرَفِي الْمَالِ السَّمِولِ اللْهُ السَّمِ اللْمَاوِقِي الْمَاوِلَ اللْمُونَ اللْمَاوِقِي الْمُوالِقُولُ اللْمُ اللَّهُ الْمُولِقُولُ اللْمُولِ اللْمُولِ اللْمُولِقُولُ اللْمُولِقُولُ اللَّهُ اللْمُولِقُولُ اللْمُولِقُولُ اللْمُ الْمُؤْلِقُ اللْمُولُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَ

﴿ مادة ١٣٦٠ ﴾ واذا عَقَدَ الشُّرِكَةَ اثنانِ على أَخْذِ (المال ِ ١٢٦)

نسِيئةً وبَيعهِ وَكُوْنِ المَالِ الْمُشَرَّى و (ثَمَنهِ ١٥٢) و (رَبِحِهِ ١٠٥٨) (مُشْتَرَكاً ١٠٤٥) بَينَهُما مُنَاصَفَةً وكُلُّ واحِدٍ منهُما (كَفِيلُ ١١٨) الآخَرِ فَنكُونُ (مُفَاوَضَةَ ١٣٦٦ الـ١٣٦٤) (شَرِكَة الوُجُومِ ١٣٩١ الـ١٣٩٩)

﴿ مَادَةُ ١٣٦١ ﴾ يُشتَرَطُ فِي (عَقْدِ ١٠٣) (الْفَاوَضَةِ ١٣٣١ و ١٣٥٦ اللهُ اللهُ

الفصل على الوَجه المارِّ فَتَنقلِبُ (الْفَاوَضَةُ ١٣٦١ و ١٣٥١ الدَّ ١٣٦٤) (عِنَانًا الفصل على الوَجه المارِّ فَتَنقلِبُ (الْفَاوَضَةُ ١٣٣١ و ١٣٥٥) (عِنَانًا ١٣٦٥ و ١٣٣٥) ، مثلاً اذا دَخَلَ في يَد واحد من (المُفَاوضِين ١٠٠١) في (شَرِكَة الأَموال ١٣٣٢ و ١٣٣٨) (مالُ ١٢٦) بالارْثُ او بطَريق (الهِبَة ١٣٣٨) فأذا كان يَصلُحُ رأسَ مال الشَّرِكَة (كالنُّقُود ١٣٠) فأذا كان يَصلُحُ رأسَ مال الشَّرِكَة (كالنُّقُود ١٣٠) فأنانًا لكنْ اذا كانَ رأسُ مال الشَّرِكَة ما ليسَ بمال مالُ الشَّرِكَة ما ليسَ بمال (كالعُرُوضِ ١٣١) و (العَقَار ١٢٩) فلا يَضُرُّ بالمُفَاوَضَةِ

﴿ مادة ١٣٦٣ ﴾ كُلُّ ما كانَ شَرْطًا لِصِحَّةِ (شَرَكَةِ العِنَانِ ١٣٦٥ و ١٣٣٥ ال ١٣٦٤) ١٣٦٥ و ١٣٣٥) فهوشَرْطُ ايضًا لِصِحَّةِ (المُفَاوَضَةِ ١٣٣١ و ١٣٥٦ ال ١٣٦٤) ﴿ مادة ١٣٦٤ ﴾ كُلُّ ما جَازَ من التَّصَرُّفِ لِلشَّرِيكَينِ (شَرِكَةً

ﷺ مادة ١٣٩٤ ۞ كل ما جاز من التصرفِ للتُّ عِنَانِ ١٣٦٥ و ١٣٣٠) تيجوزُ ايضاً (للمُفَاوِضِين ِ١٠٠٦)

* rea *

الفصل الخامس

﴿ فِي حَقِّ (شَرِكَةِ العِنَانِ ١٣٦٥ و ١٣٣٥) ويَشْتَمِلُ ﴾ ﴿ على ثلاثة مباحث ﴾ المبحث الاول

﴿ فِي بِيانِ المسائلِ العائدةِ إلى (شَرِكَةِ الأَموالِ ١٣٣٧) ﴾ أمادة ١٣٦٥ ﴾ لا يُشتَرَطُ في الشَّريكَينِ (شَرِكَةَ عِنَانِ ١٣٣٥) كُونُ (رأس مالهِ عا ١٠٠٧) مُنساوِبَيْنِ بَل يَجُوذُ كُونُ رأس مال مال مال الآخر وكُلُ واحِد منهما لا يكونُ أَحَدهِما أَزيَدَ من رأس مال الآخر وكُلُ واحِد منهما لا يكونُ أَن عَبُورًا على إدخَال جميع (نَقْدهِ ١٣٠٠) في رأس المال بَلْ يَجُونُ أَن عَبُورًا على إدخَال جميع (نَقْدهِ ١٣٠٠) على مجموعِهِ او على مقدار منه فيهذه الجهة (بَعَقِدَ أَن يَكُونَ لَهُمَا فَضَلَةُ عَنْ رأس مالهِما تَصَلَّحُ أَن تَكُونُ رأس مال مَل شَركَة كَقَدْ هِمَا مثلًا

﴿ مَادَة ١٣٦٦ ﴾ كَمَا يَجُوزُ كُونُ (عَقْدِ ١٠٣) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) عَمْدُ مَادَة ١٣٠٦ ﴾ على عُمُومِ التَّجَارَاتِ كذلكَ يَجُوزُ أَيضاً عَقْدُهَا على نَوْع ِ تِجَارَةٍ خَاصَّةٍ عَلَى عَمُومِ التَّجَارَةِ الذَّخيرةِ مثلاً كَتِجَارَةِ الذَّخيرةِ مثلاً

﴿ مادة ١٣٦٧ ﴾ كَفَمَا شُرِطَ (نَقسِيمُ ١١١٤) (الرَّبْعِ ١٠٠٨)

في (الشَّرِكَة ِ١٠٤٥) (الصحيحة ِ١٠٨) فذلكَ الشَّرْطُ يُرَاعَى على كُلَّ ِ حال ِ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مَادَةَ ١٣٦٨ ﴾ (يُقْسَمُ ١١١٤) (الرَّبِعُ ١٠٥٨) في (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) (الفاسِدة ١٠٩) على مقْدَادِ رأْسَ المال فاذا شُرِطَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَين ِ زيادةٌ فلا تُعْتَبَرُ

﴿ مَادَة ١٣٦٩ ﴾ الضَّمَرُ والحَسَارُ الواقِعُ بلا تَعَدَّ ولا نَقْصِيرٍ (مُنْقَسِمُ ١١١٤) على كُلِّ حَالَ على مِقْدَ ارِ رأس ِ المال ِ واذا شُرِطَ على وَجْهِ آخَرَ فلا يُعْتَبَرُ

﴿ مَادَة ١٣٧٠ ﴾ اذا شَرَطَ الشَّريكَانِ (نَقسِيمَ ١١١٤) (الرَّبِجِ اللهُ مَنسَاوِياً او ١٠٠٨) ينتَهُما على مِقْدَادِ رأْسِ المالِ سَوَالُاكَانَ رأْسُ المالِ مُنسَاوِياً او مُتفَاضِلاً ١٣٧٢) ويُقسَمُ الرَّبِحُ ينتَهُما على مقدارِ رأْسِ المالِ كما شَرَطاً سَوَالُا شُرِطاً عَمَلُ الاثنيَنِ او شُرِطاً عَمَلُ الاثنيَنِ او شُرِطاً عَمَلُ الواحِدِ وَحَدَهُ فيكُونُ رأْسُ مالِ الواحِدِ وَحَدَهُ فيكُونُ رأْسُ مالِ الاَخْرِ في يَدِهِ في حُكْم (البِضَاعَةِ ١٠٠١) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مَادَةُ ١٣٧١ ﴾ اذا تَسَاوَى الشَّرِيكَانِ فِي رأْسِ المَالِ وَشَرَطَا مِن (الرِّبْجِ ١٠٥٨) حِصَّةً زَائِدَةً لِأَحَدِهِما مثلاً كَثُلْثَي الرِّبْجِ وَكَانَ ايضًا عَمَلُ الاَّثَنَينِ مَشْرُوطًا (فَالشَّرِكَةُ ١٠٤٥) (صحيحةُ ١٠٨) والشَّرْطُ مُعْتَبَرُ راجِعْ مَادَّة ١٣٤٥ أَمَّا اذَا شُرِطَ عَمَلُ أَحَدِهِما وَحْدَهُ فَيُنظَلُ إِنْ كَانَ العَمَلُ مَشْرُوطًا على الشَّريكِ الذي حِصَّنَهُ مِن الرِّبِحِ زَائِدَةً فَكَذَلَكَ الشَّرِكَةُ صَعِيعةٌ والشَّرْطُ مُعْتَبَرُ ويَصِيرُ ذَلَكَ الشَّرِيكُ مُستَحِقًا رَبِّحَ رَأْسِ مَالِهِ (بَالِّهِ ١٢٦) والرِّيادةَ بِعَملِهِ لَكَنْ حِيثُ كَانَ رَأْسُ مَالَ مَرْبَكِهِ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ مَالَ (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤) كانتِ الشَّرِكَةُ شَبِهَ الْمُضَارَبَةِ وِإِنْ كَانَ العَملُ مَشْرُوطًا على الشَّريكُ الذي حِصَّتُهُ مِن الرِّبِحِ المُضَارَبَةِ فَهُو غِيرُ جَائِز و (يُقْسَمُ ١١١٤) الرِّبِعُ بِينَهُما على مقد ار رأس المال قليلة فَهُو غيرُ جَائِز و (يُقْسَمُ ١١١٤) الرِّبعُ بِينَهُما على مقد ار رأس المال لِلَّذَةُ اذا قُسِمَ الرِّبعُ على الوّجِهِ الذي شَرَطًاهُ فلا يكونُ شيءٌ مُقَالِلٌ من مال او عَمَلُ او (ضَمَانَ مِهِ ١٦٤) الى الرِّيادةِ التي يأخُذُهَا الشَّريكُ الذي لم يَعْملُ واستَعقاقُ الرِّبع ِ إِنَّما هو بِوَاحِدِ مِن هذهِ الأَمُورِ الثلاثةِ راجِعْ مادةً واستَعقاقُ الرِّبع ِ إِنَّما هو بِوَاحِدِ مِن هذهِ الأَمُورِ الثلاثةِ راجِعْ مادةً الشَّريكَ ومادَّة مَا السَّرِيكَ [انظر المادة ٢٦٤]

النّساوي بَينَ السَّرِيكَينِ اللّذَينِ رأْسُ مالِهِما (مُتَعَاضِلُ ١٣٧٢) • مَثَلًا رأْسُ مالِهِما (مُتَعَاضُلُ ١٣٧٢) • مَثَلًا رأْسُ مالِ السَّخِرِ مِائَةٌ وخَسُونَ الفَا مَلَكُونُ شَرْطُ أَخْذِ حِصَّةِ الزِّيادةِ مِنَ الرِّبِحِ بالنِّسِبَةِ الى الذي رأْسُ مالِ فَيكُونُ شَرْطُ أَخْذِ حِصَّةِ الزِّيادةِ مِنَ الرِّبِحِ بالنِّسِبَةِ الى الذي رأْسُ مالِهِ قليلٌ كَشَرْطُ زيادةِ الرِّبِحِ الى أَحَدِ الشَّرِيكَينِ المُتساوِبِينِ فِي وأسِ قليلٌ كَشَرْطُ وَيادةِ الرَّبِحِ الى أَحَدِ الشَّرِيكَينِ المُتساوِبِينِ فِي وأسِ المال فايذا شُرِطَ عَمَلُ الأَثْنِينِ او عَمَلُ الشَّرِيكَةُ (صحيحة ١٠٠) والشَّرْطُ من الرِّبِح بِمني قليلَ رأسِ المال فتكونُ الشَّرِكَةُ (صحيحة ١٠٠) والشَّرْطُ معتبرًا و إن شُرِطَ عَمَلُ ذي الحَصَّةِ القليلةِ مِنَ الرِّبِح بَهنِي الشَّرِيكُ معتبرًا و إن شُرِطَ عَمَلُ ذي الحَصَّةِ القليلةِ مِنَ الرِّبِح بَهنِي الشَّرِيكُ اللهُ ويُعْمَلُ الذي رأْسُ مالِهِ كثيرٌ فَهُو غَيرُ جائزِ ويُقْسَمُ الرِّبِح بَهنِي الشَّرِيكَةُ الذي رأْسُ مالِهِما

﴿ مَادَةُ ١٣٧٣ ﴾ تَجُوزُ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِبَكَيْنِ أَنْ بَبِيعَ (مَالَ ١٣٠) أَو بَالنَّسِيئَةِ (مَالَ ١٣٠) أَو بَالنَّسِيئَةِ مِمَالَ ١٣٠) أَو بَالنَّسِيئَةِ مِمَالًا اللَّ الْكَثْرُ

﴿ اللهِ اللهِ اللهِ عَبُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَبَّهُمَا كَانَ حَالَ كُونِ رَأْسِ مَالَ (الشَّرِكَةِ ١٣٧٤) (بِالنَّقْدِ رَأْسِ مَالَ (الشَّرِكَةِ ١٢٥) (بِالنَّقْدِ رَأْسِ مَالَ (النَّمْدِ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّمْدُ النَّهُ النَّمْدِ النَّمْدُ النَّهُ النَّمْدُ النَّهُ النَّمْدُ النَّمْدُ النَّمْدُ النَّهُ النَّمْدُ النَّمُ النَّمْدُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّهُ النَّمْدُ النَّمُ النَّمُ النَّهُ النَّمْدُ النَّالُ النَّمْدُ النَّهُ النَّمُ النَّمُ النَّهُ النَّمْدُ النَّمُ النَّهُ النَّمُ النَّهُ النَّهُ النَّمُ النَّمُ النَّهُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّهُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ النَّمُ الْمُنْ النَّمُ النَّمُ الْمُنْ النَّمُ الْمُنْ النَّمُ الْمُنْ الْمُنْ النَّمُ الْمُنْ النَّمُ الْمُنْ الْ

﴿ مَادَةَ ١٣٧٥ ﴾ لا كَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الذي ليسَ في يَدِهِ رأْسُ مَالِ (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) أَنْ يَشْتَرِيَ (مَالاً ١٢٦) لِأَجلِ الشَّرِكَةِ فإن اشْتَرَى يَكُنْ ذلكَ المَالُ لَهُ

﴿ مَادة ١٣٧٦ ﴾ إذا اشترى أَحَدُ الشّرِيكَيْنِ بِدَرَاهِمَ نَفْسِهِ شَيْنًا لِيسَ مُنْ جَنْسِ بَجَارِتِهِما فَيكُونُ ذلك الشّيِءُ لَهُ خَاصَّةً لِيسَ لَمُشَارِكِهِ مَنهُ حَصَّةً لَكُنْ مَعَ كُوْنِ رأْسِ مال (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) في يَدِ أَحَدِهِما اذا اشترى (مَالاً ١٢٦) من جنس بَجَارِتِهِما ولو بمال نَفْسِهِ فَيصِيرُ للشَّرِكَةِ مَثلاً اذا عَقَدَ الشَّرِكَةَ أَثنانِ على بَجَارَةِ البَرِّ فاشترى أَحَدُهُما حِصَانًا مثلاً اذا عَقَدَ الشَّرِكَةَ أَثنانِ على بَجَارَةٍ البَرِّ فاشترى أَحَدُهُما حِصَانًا بمال نَفْسِهِ فَيكُونُ لهُ وليسَ لشَريكِهِ حَصَّةٌ في ذلك الحِصانِ لكِنْ اذا اشترى مُوبَ بَرِّ فيكُونُ للشَّرِكَة ولو (أَشَهَدَ ١٦٨٤) حالَ شَرِائِهِ بَأَنْ قالَ هذا الشّرى الشَّرِيكِي فيهِ حَصَّةٌ لا يُفِيدُ ويكُونُ ذلكَ التُوبُ مُشْتَرَبَّهُ لِيَفَسِي لِيسَ لشَرِيكِي فيهِ حَصَّةٌ لا يُفِيدُ ويكُونُ ذلكَ الثّوبُ مُشْتَرَكًا بَيْنَةُ وبَينَ شَرِيكِهِ

﴿ مَادة ١٣٧٧ ﴾ حَقُونُ (العَقْدِ ١٠٣) إِنَّمَا تَمُودُ الى (العاقِدِ ١٦٢) فاذا اشترى أَحَدُ الشَّريكَينِ (مالاً ١٢٦) (فَقَبَضَهُ ١٣٧١ الـ ٢٧٧) مع تأديّة (ثَمَنهِ ١٥٢) فيكونُ لازماً عليه وحْدَهُ . فمن هذه الجِهة كانَ مَمَنُ المالِ الذي اشتراهُ أَحَدُهُما إِنَّما يُطالَبُ بهِ هو ولا يُطالَبُ شَرِيكُهُ وكذا أَحَدُ الشَّريكَينِ اذا (باع ١٢٠) مالاً فقبَضَ ثَمَنهُ إِنّما هو حقهُ وكذا أَحَدُ الشَّريكَينِ اذا (باع ١٢٠) مالاً فقبَضَ النّمن وحدهُ ولا ومِنْ هذه الجِهة اذا أَدِى (المُشتريك ١٦١) ثَمَنهُ الى آخَرَ فيكونُ (بَرِيثًا ١٥٦١) من حصّة الشَّريكِ الذي قبَضَ النَّمن وحدهُ ولا بَولًا من حصّة الشَّريكِ العاقِدِ وكذا اذا (وكلَ ١٤٤١) الشَّريكُ العاقِدُ وكذا اذا (وكلَ ١٤٤١) الشَّريكُ العاقِدُ وكذا اذا (وكلَ مَهَا اللَّهُ لكنُ اذا وكلَ أَحَدُ الشَريكِةِ عَزْلُهُ لكنُ اذا وكلَ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنُ اذا وكلَ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنُ اذا وكلَ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنَ اذا وكلَ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنَ اذا ولكُلُ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنُ اذا ولكُلُ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنَ اذا ولكُلُ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنَ اذا ولكُلُ أَحَدُ الشَريكِة عَزْلُهُ لكنَ اذا ولكُلُ أَحَدُ النَّمَ عَرْلُهُ عَرْلُهُ اللهُ اللهُ اللهُ إللهُ اللهُ عَنْهُ عَلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ اللهُ

﴿ مادة ١٣٧٨ ﴾ الرَّدُّ (بالعَيْبِ ٣٣٨) ايضاً من حُقُوق (العَقْد ١٠٣) فما اشتَراهُ أَحَدُ الشَّريكين ِ ليسَ لِلآخَرِ رَدُّهُ بالعيب ِ ومَا (باعَهُ ١٢٠) أَحَدُهُما لا يُرَدُّ بالعَيْب على الآخَر

﴿ مَادَةُ ١٣٧٩ ﴾ كُلُّ واحِدِ مِنَ الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) ولَّهُ أَنْ يُعْطِيهُ وَ إِنْضَاعُ ١٠٤٩) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) ولَّهُ أَنْ يُعْطِيهُ وَ ١٠٤٩) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) ولَّهُ أَنْ يُعْطِيهُ (الشَّيْجارُ (الْمُضَارَبَةَ ١٤٠٤) ولهُ (عَقْدُ ١٠٣) (الْإِجَارَةِ ١٠٤٥) • مثلاً لهُ (استَبْجارُ (مُضَارَبَةً ١٤٠٤) ولهُ (عَقْدُ ١٠٣) لِأَجلِ حَفْظِ مَالِ الشَّرِكَةِ • لكنْ ليسَ لا أَنْ يَعْقِدَ شَرِكَةً مع آخَرَ بدون ِ لهُ أَنْ يَعْقِدَ شَرِكَةً مع آخَرَ بدون ِ لهُ أَنْ يَعْقِدَ شَرِكَةً مع آخَرَ بدون

(إِذْ نِ ٣٠٣ و ٣٠٤) شريكِهِ فَايْنُ فَعَلَ وَضَاعَ مَالُ الشَّرِكَةِ يَكُنُ (ضَامَنَاً ٤١٦) حصَّةً شريكِهِ [انظر المادة٣٠]

﴿ مَادَة ١٣٨٠ ﴾ لا يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُقْرِضَ آخَرَ (مَالَ ١٣٦) (الشَّرِكَةِ ١٠٤٥) مَا لَمْ (يَأْذَنْ ٣٠٣ و٣٠٤) شَرِيكُهُ لَكُنْ لَهُ أَنْ يَستقرضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الدَّراهِمِ المُنْ الدَّراهِمِ المُنْ الدَّراهِمِ المُنْ الدَّراهِمِ اللهُ اللهُ

﴿ مادة ١٣٨١ ﴾ اذا ذَهَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الى دِيارِ أُخْرَى لِأَجْلِ أُمُور (الشَّرَكَةِ ١٠٤٥) فيأْخُذُ مَصَرَفَهُ مِنْ مال ِ الشَّرِكَةِ

﴿ مَادَةُ ١٣٨٢ ﴾ اذا فَوْضَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَمُورَ (الشَّرِكَةِ مَادَةُ ١٠٤٥) اللي رأي الآخَوِ قائلاً اعْمَلُ برأ بِكَ اوِ اعْمَلُ ما تُريدُ فلَهُ أَنْ يَعْمَلَ كُلُّ شَيْءٌ مِن تَوابِعِ القِّجَارةِ فيجوزُ لهُ (رَهْنُ ٢٠١) (مال ١٢٦) الشَّرِكَةِ و (الارتبانُ ٢٠٢) لا جلِها والسَّفَرُ بمالى الشَّرِكَةِ و خَلْطُ مَالَ الشَّرِكَةِ و اللهِ عَلَا الشَّرِكَةِ مَعَ آخَرَ لكَنْ لا يجوزُ لهُ الشَّرِكَةِ بمالى ولا التَّملِيكُ بِغَيْرِ عِوض اللهِ بِصَرِيحٍ (إذْ في ٣٠٣) الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ ١٣٠٣) منهُ إلا يجوزُ لهُ أَنْ يُعْرِضَ مَنْ مَالَ الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ ١٣٠٣) منهُ إلا يَجوزُ لهُ أَنْ يُعْرِضَ مَنْ مَالَ الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ ١٣٠٣) منهُ إلا يَجوزُ لهُ أَنْ يُعْرِضَ مَنْ مَالَ الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ ١٣٨٨) منهُ إلا يَجوزُ لهُ أَنْ يُعْرِضَ مَنْ مَالَ الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ ١٣٨٨) منهُ إلا يَجوزُ لهُ أَنْ يُعْرِضَ مَنْ مَالَ الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ عَرَيْكِهِ مِنْ اللهِ يَعْرِعِ إِنْ النَّرِيكِةِ مِنْ اللهُ يَعْرَبُونَ لهُ أَنْ يُعْرِضَ مَنْ مَالَ الشَّرِكَةِ ولا أَنْ (يَهْبَ عَرَبُ اللهِ يَعْرَبُونَ اللهُ إلَّ يَعْرَبُونَ اللهُ إلَّ يَعْرَبُونَ اللهُ إلَّ يَعْرَبُونَ اللهُ إلَّ يَعْمِونُ اللهُ إلَّ يَعْمِونُ اللهُ إلَّ يُعْرَبُونَ اللهُ إلَا يَعْرَبُونَ اللهُ إلْهُ اللهُ إلْهُ إلْهُ يَعْرَبُونَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إلْهُ إلَّ يَعْرَبُونَ اللهُ اللهُ اللهُ إلَّالِهُ اللهُ الل

﴿ مَادَةُ ١٣٨٣ ﴾ اذا نَهَى أَحَدُ الشَّرِيكِينِ الآخَرَ بِقَولِهِ لا تَذَهَبُ (بِاللَّهِ مَادَةُ ١٣٨٣) المالَ (بَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ (الشَّرِكَةِ ١٠٤٠) الله ديارِ أُخرى او لا (تَبِع ١٢٠) المالَ نَسِيئَةً (فَيَضْمَنُ ٤١٦) نَسِيئَةً (فَيَضْمَنُ ٤١٦)

حِصَّةً شَريكيه من الحَسَارِ الواقع [انظر المادة ٥٣]

﴿ مادة ١٣٨٤ ﴾ (إِفْرَارُ ١٥٧٢) أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ (شَرِكَةَ عِنَانِ ١٣٦٠ و ١٣٦٥) (بِدَيْنِ ١٥٨) في مُعَامَلاتِها لا يَسري الى الآخِو عِنَانَ ١٣٦٠ و ١٣٦٥) (بِعَقْدِهِ ١٠٣٠) ومُعَاملتِهِ خَاصَّةً فَاذَا أَفَرَّ بأَنَّ هـذَا الدَّيْنَ إِنَّما لَزِمَ (بِعَقْدِهِ ١٠٣٠) ومُعَاملتِهِ خَاصَّةً فَكُونُ إِيفَاؤُهُ بَهَامِهِ لازماً عليه و إِنْ أَقَرَّ بأَنَّهُ دَيْنُ لَزِمَ مِنْ مُعَاملَةٍ شَرِيكِهِ يَكُونُ لازماً عليه تأديةُ نِصِفِهِ و إِنْ أَقَرَّ بأَنَّهُ دَيْنُ لَزِمَ مِن مُعاملَة ِ شَرِيكِهِ خَاصَّةً لا يَلزمُهُ شَيْءُ

المبحث الثأبي

﴿ فِي بِيانَ مِسَائِلَ عَائدة إِلَى (شَرِكَة الأَعالَ ١٣٣٢) ﴾

﴿ مادة ١٣٨٥ ﴾ شَرِكَةُ الأَعْالَ عِبَارَةٌ عِن (عَقْدِ ١٠٢٥) (شَرِكَةِ مَادة ١٠٤٥) (شَرِكَةِ مَادة ١٠٤٥) على (نَقَبُل ١٠٠٥) الأَعالَ (فالأَجِيرَانِ ١١٤) المُسْتَرِكَانِ يَعْقِدَانِ الشَّرِكَةَ على تَمَهُّدِ والتِزَامِ العَمَلِ الذي يُطْلَبُ ويُكلَّفُ مَن طَرَفِ يَعْقِدَانِ الشَّرِكَةَ على تَمَهُّدِ والتِزَامِ العَمَلِ الذي يُطلّبُ ويُكلَّفُ مَن طَرَفِ المُستأَجِرِيْنَ ١٤٠) في (ضَمَانِ او (مُتَفَاضِلَين ١٣٧٢) في (ضَمَانِ السَّرِكَةَ على تَمَهُّدِ العَمَلِ وضَمَانِهِ مُتَسَاوِيًا الشَّرِكَةَ على تَمَهُدِ العَمَلِ وضَمَانِهِ مُتَسَاوِيًا او شَرَطًا ثُلُثَ العَمَلِ مثلاً لِأَحَدِهِمِاواكُنْكَانِ للآخَرِ

﴿ مادة ١٣٨٦ ﴾ يَجُوزُ لَكُلُّ وَاحِدٍ مِنِ الشَّرِيكَيْنِ (نَقَبُّلُ ١٠٠٠) العَمَلِ وتَمَيَّدُهُ ويَجُوزُ ايضاً أَنْ يَتَقَبَّلَ واحِدٌ وآخَرُ يَعَمَلُ ويَجُوزُ ايضاً للخيَّاطَينِ الْمُشتَرِكَينِ (شَرِكَةَ صَنَائِعَ ١٣٣٢) أَنْ يَتَقَبَّلَ أَحَدُهُمَا المَتَاعَ ويَقُصَّهُ والآخَرُ بَخِيطُهُ

﴿ مَادة ١٣٨٧ ﴾ كُلُّ واحدٍ من الشَّريكَينِ (وكيلُ ١٤٤٩) الاَحْرِ فِي (نُقَبَّلُهُ أَحَدُهُما يكونُ الآخِرِ فِي (نُقَبَّلُهُ أَحَدُهُما يكونُ الآخِر فِي (نُقَبَّلُهُ أَحَدُهُما يكونُ إيفاقُهُ لازماً عليه وعلى شريكِهِ ايضاً (فَعِنَانُ ١٣٦٥ و ١٣٣٥) (شَرِكَةِ ايفاقُهُ لازماً عليه وعلى شريكِهِ ايضاً (المُفاوضةِ ١٣٦١ و١٣٥٠) (شَرِكَةِ الأَعالَ ١٣٦٤ و١٣٦٠) في حُكْم (المُفاوضةِ ١٣٣١ و١٣٥٠ ال١٣٦٤) في حُكْم (المُفاوضةِ ١٣٣١ و١٣٥٠ الدي نَقبلُهُ أَحَدُ الشَّريكَينِ فِي (ضَمَانِ ١٤٦) العَملَ حيثُ أَنَّ العَملَ الذي نَقبلُهُ أَحَدُ الشَّريكَينِ يَطلُبُ إيفاءَهُ (المُستأُجِرُ ١٤٠) من ايهِما أَرادَ وكُلُّ واحِدٍ من الشَّريكَينِ يكونُ جَبُورًا على إيفاء العملِ فليسَ لِأَ حَدِهِما أَنْ يَقولَ هذا العَملُ نَقبَلُهُ شَريكِي فَأَنَا لا أَخْالِطُهُ

﴿ مَادَةُ ١٣٨٨ ﴾ عِنَانُ (شَرِكَةِ الأَعِالِ ١٣٣٧ و ١٣٩٨) في أُمَّتِمَا و ١٣٩٨ ال ١٣٩٨ في حُكْم (اللُفَاوَضَة ١٣٣١ و ١٣٦٩ الد ١٣٦٤) في أُمَّتُمَا أَنَّهُ بَجُوزُ لَكُلِّ واحِد مِنَ الشَّرِيكَينِ مُطَالَبَةُ (المُستأجرِ ٤١٠) بتمام (الأَجْرُ ٤٠٠) واذا دَفَعَهُ المُستأجرُ ايضًا الى ايِّ منهُما بَرَى اللَّمْ وَاذَا دَفَعَهُ المُستأجرُ ايضًا الى ايِّ منهُما بَرَى اللَّمْ وَاذَا دَفَعَهُ المُستأجرُ ايضًا الى ايِّ منهُما بَرَى اللَّمْ وَاذَا دَفَعَهُ المُستأجرُ ايضًا الى ايِّ منهُما بَرَى اللَّمْ وَاذَا دَفَعَهُ المُستأجرُ ايضًا الى ايِّ منهُما بَرَى اللَّمْ وَاذَا دَفَعَهُ المُستأجرُ ايضًا الى ايِّ منهُما بَرَى اللَّمْ في اللَّمْ اللَّهُ وَاذَا دَفَعَهُ المُستأجرُ النَّمَ اللَّهُ الْمُلْتَا اللَّهُ الْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتُونُ الْمُلْتَالِيَّةُ وَالْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتُونُ الْمُلْتَالِيْ اللَّهُ الْمُلْتَالِيْقُونُ اللَّهُ الْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتِهُ الْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتَالَةُ الْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتِهُ الْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْتَالُةُ وَالْمُلْتِهُ الْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتَالَةُ وَالْمُلْتَالُقِيْقُونُ اللَّهُ الْمُلْتَفَالِقُونُ اللَّهُ الْمُلْتَالَةُ وَلَالِمُ اللَّهُ وَلَالِمُ لَمُ الْمُلْتَالَةُ وَلَالِمُ اللَّهُ وَلَالِمُ الْمُؤْمِنُ الْمُلْلَةُ وَلَالِمُ اللَّهُ وَلَالِمُ الْمُؤْمِنُ الْمُلْتِلَةُ وَلِيْنَا وَالْمُؤْمِنُ وَلَالِمُ الْمُؤْمِنُ الْمُلْتِلْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُلْتَالَةُ وَلَالِمُ الْمُؤْمِنُ الْمُلْتِلْمُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمِنُ الْمُلْكِالْمُؤْمُ الْمُلْكِالْمُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمِنُ الْمُلْكِالِمُ الْمُؤْمِنُونُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ ا

﴿ مادة ١٣٩٠ ﴾ (نَقسيمُ ١١١٤) الشُرَكَاء الرَّبِحَ بَيْنَهُمْ على الوَجِهِ

الذي شَرَطُوهُ يَعني إِنْ شَرَطُوا نَقيسِمَهُ مُتَسَاوِيًا يَقسِمُوهُ مُتَسَاوِيًا و إِنْ شَرَطُوا نَقسِيمَهُ (َمُتَفَاضِلاً ١٣٧٢) كالثُلْث ِ والثُلْثَين ِ مَسْلاً يُقسَمُ ۖ حِصَّتَين ِ وحصَّةً [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩١ ﴾ اذا شُرِطَ النَّسَاوِي في العَمَلِ و (النَّفَاضُلُ ١٣٧٢) في الكَسْبِ كَانَ جَائِزًا · مثلاً اذا شَرَطَ الشَّريكان ِ أَنْ يَعْمَلا مُنْسَاوِبَينِ وأَنْ يَقْسِما الكَسْبَ حِصَّنَين ِ وحِصَّةً كَانَ جَائِزًا لِأَنَّهُ تَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أُحَدُهُما أَمْهَرَ في صَنَعَةٍ وأَصْنَعَ في العَمَل [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٢﴾ الشَّريكانِ (بِضَمَانِ ١٤) العَمَلِ يَستِحقَّانِ (الْأَجْرَةُ ٤٠٤) فاذا عَمِلَ أَحَدُ الشَّريكينِ وحدَّهُ والآخَرُ لم يَعْمَلُ كَمَا لو مَرضَ او ذَهَبَ الى مَعَلِّ او جَلَسَ بَطَّالاً (فَيُقسَمُ ١١١٤) (الرِّبْحُ ١٠٥٨) والأُجْرَةُ بَيْنَهُما على الوجْهِ الذي شَرَطاهُ [انظر المادة ٨٣]

 ﴿ مادة ١٣٩٤ ﴾ (عَقَدُ ١٠٠٠) (شَرَكَةِ ١٠٤٥) الْحَمَّا لِيْنَ عَلَى (التَّقَبَّلِ ِ ١٠٠٥) والعَمَل على الاشتراك ِ (صحيح ١٠٨) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مَادَةَ ١٣٩٥ ﴾ اذا (عَقَدَ ١٠٣) (الشَّرِكَةَ ١٠٤٠) أثنانِ بِأَنْ (يَتَقَبَّلا ١٠٠٥) العَمَلَ على أَنَّ الدُّ كَانَ من أَحَدِهِمَا والآلاتِ والأَدواتِ من الآخَرِ (فَبَصِيحُ ١٠٨) [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٦﴾ اذا (عَقَدَ ١٠٣) أثنان ِ (شَرِكَةَ الصَّنائِعِ ١٣٣٧) على أَنَّ الدُّكَّانَ من ۚ أَحَدِهِما ومِنَ الآخَرِ العَمَلَ (فَبَصِحُ ١٠٨) (راجِعُ مادَّة ١٣٤٦) [انظرالمادة ٨٣]

﴿ مادة ١٣٩٨ ﴾ اذا عَمِلَ شَخْصٌ في صَنْعَةٍ هو وأُبنَّهُ الذي في

عِيلهِ فَكَأَفَّةُ الكَسْبِ لذلكَ الشَّخْصِ وَوَلَدُهُ يُعَدُّ مُعِينًا لَهُ كَمَا اذا أَعَانَ شَخْصًا وَلَدُهُ الذي في عِيَالِهِ حال غَرْسِهِ شَجَرَةً فَتَلِكَ الشَّجْرَةُ للشَّخْصِ ولا يكونُ ولَدُهُ مُشاركاً لهُ

المبحث الثالث

﴿ فِي بِيان ِ مَسَائِلَ عَائِدَةً إِلَى (شَرِكَة ِ الوُجُوهِ ﴾ ١٣٣٢ و ١٤٠٣ ما ١٤٠٣) ﴾

﴿ مَادَةَ ١٣٩٩ ﴾ كُوْنُ حِصَّةِ الشريكَينِ عِلَى التَّسَاوِي فِي (المَالِ ١٢٦) المُشتَرَى لِيسَ بِشَرْطِ · مثلاً كَا يَجُوزُ كَوْنُ مَا أَخَذَاهُ مَن المَالَ بَينَهُما عَلَى الْمُنَاصَفَةِ يَجُوزُ ايضًا أَنْ يكونَ ثُلْثَينِ وِثُلْثًا

﴿ مادة ١٤٠٠ ﴾ إستِحْقاقُ (الرَّبِح ِ ١٠٥٨) في الوُجُوهِ إِنَّما هو (بالضَّمَانِ ٤١٦)

﴿ مادة ١٤٠١ ﴾ (ضَمَانُ ٤١٦) (ثَمَن ِ ١٥٠) (المال ِ ١٢٦) الْمُشتَرَي يكونُ بالنَّظَرِ الى حِصَّةِ الشَّريكين ِ فيه ِ

﴿ مادة ١٤٠٢ ﴾ تكونُ حِصَّةُ كُلِّ واحِدٍ من الشَّريكَينِ سِفَ (الرَّبْحِ ١٠٠٨) بِقَدْرِ حِصَّتهِ فِي (المَالَ ١٢٦) المُشتَرَى و إذا شُوطَ الى واحِدٍ زيادةٌ على حِصَّتهِ فِي المَالِ المُشتَرَى فِيكُونُ الشَّرْطُ لَّغُوَّا و (يُقسَمُ ١١١٤) الرَّبْحُ بَينَهُما على مِقْدَارِ حِصَّتهِما مِنَ المَالِ المُشتَرَى · مثلاً اذا شُرِطَ كُونُ الأَشياء المأْخُوذة بينهُما مُناصَفَةً فيكونُ الرَّبِعُ ايضاً مُنَاصَفَةً وإنْ شُرِطَ كُونُهَا ثُلْثَين وثُلْثاً كان الرَّبِعُ ايضاً ثُلْثَين وثُلْثاً لكَانَ الرَّبِعُ ايضاً ثُلْثَين وثُلْثاً لكِنْ في حال مَشْرُوطيَّة الاشياء على النَّصِفِيَّة اذا شَرَطاً نَقْسِيمَ الرَّبِعُ ثُلْثَين وثُلْثاً فهذا الشَّرْطُ لا يُعتَبَرُ ويُقْسَمُ الرِّبْعُ بَينَهُما مُنَاصَفَةً [انظر المادة ٨٣]

وَاللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ الل

الباب الرابع

﴿ فِي حَقِّ (الْمُضارَبَةِ ١٤٣٠ لا ١٤٣٠) ويَشتمِلُ ﴾ على ثلاثة ِ فُصُول ٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ تَعريفِ (الْمُضارَبَةِ ١٤٠٤ اله ١٤٠٧) ونَقسِيمِ ا

﴿ مادة ١٤٠٤ ﴾ المُضارَبَةُ نَوْعُ (شَرِكَةِ ١٠٤٠) على أَنَّ (رأْسَ الطَّرَفِ الآخَرِ ويُقَالُ لِصَاحبِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ والسَّعْيَ والعَمَلَ منَ الطَّرَفِ الآخَرِ ويُقَالُ لِصَاحبِ رأْسِ المال ِ رَبُّ المال ِ والعَامِل ِ مُضَادِبٌ

﴿ مادة ١٤٠٥ ﴾ أُركُنُ (النُصَارَبَةِ ١٤٠٤ ﴿ ١٤٠٠ ﴾ (الإيجابُ ١٠١) و (القَبُولُ ١٠٠) (الإيجابُ ١٠١) و (القَبُولُ ١٠٠) مثلًا اذا قالَ (رَبُّ المالِ ١٤٠٤) (للمُضَارَبِ عَلَى اللَّمَ فَا الرَّبِعِجَ ١٠٥٨) خُذْ هذا (رأْسَ مال ١٠٥٧) مُضَارَبَةٍ فَاسْعَ وأَعْمَلْ على أَنَّ (الرِّبِعِجَ ١٠٠٨) مَنْنَا مُناصَفَةً او ثُلْثَيَن وثُلْثًا او قالَ قَوْلاً يُفيدُ مَعنى المُضَارَبَةِ كَقُولِهِم خُذْ هذه الدَّراهِمَ وأجْعَلُها رأسَ مال والرِّبْحُ بَيْنَنَا على نِسْبَة كذا مُشتَرَكُ وقَبِلَ المُضَارِبُ فَتَكُونُ المُضَارَبَةُ (مُنعقدةً ١٠٦)

﴿ مَادَةُ ١٤٠٦ ﴾ (الْمُضَارَبَةُ ١٤٠٤ الله ١٤٣٠) قِسمَانِ أَحَدُهُمَا (مُضَارَبَةٌ مُطْلَقَةٌ ١٤٠٧) والآخَرُ (مُضَارَبَةٌ مُقَيَّدَةٌ ١٤٠٧)

﴿ مَادَةُ ١٤٠٧﴾ الْمُضَارَبَةُ الْمُطْلَقَةُ هِيَ التِي لَا نَتَفَيْدُ بِزَمَانِ وَلَا مُشَكِّرِ ١٦١ ﴾ مَكَانِ ولا نَوْعِ تِجَارَةٍ ولا بِتَعْبِينِ (بائِع ١٦٠) ولا (مُشَكَّر ١٦١) وإذا نَقَيَّدَتْ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَهِ فَتَكُونُ مُضَارِبَةً مُقَيَّدةً · مثلاً اذا قالَ في الوقتِ الفُلانِيِّ أَو الشَّرِ (الأَموَالَ ١٢٦)

الفُلانِيَّةَ او عَامِلْ فُلاناً و فُلاناً او أَهالِي البَلْدَةِ الفُلانِيَّةِ فَتَكُونُ الْفُلانِيَّةِ فَتَكونُ الْمُضَارِبَةُ مُقَيَّدةً

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ شُروطِ (الْمُضَارَبةِ ١٤٠٤ ال ١٤٣٠) ﴾

﴿ مَادَة ١٤٠٨ ﴾ تُشتَرَطُ أَمْلِيَّةُ (رَبِّ المَالَ ِ ١٤٠٩) (للتَّوكيلِ ١٤٤٩) و(المُضَارِبِ ِ ١٤٠٠) (للوَ كالة ِ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٤١٠ ﴾ تَسليمُ (رأْسُ المال ِ١٠٥٧) الى (الْمُضَارِبِ ١٤٠٤) شَرْطُ

﴿ مادة ١٤١١ ﴾ بُشَرَطُ في (المُضَارَبَة ١٤٠١) (كَشَرِكَة المَقْد المَقْد مادة ١٤١١ ﴾ المتعبينُ حصّة الماقد بن من (الرّبح ١٠٠٨) جُزءًا (شائعًا ١٣٩) كالنّصف والثّلث الماقد بن من (الرّبح ١٠٠٨) جُزءًا (شائعًا ١٣٩) كالنّصف والثّلث لكن اذا عَبَر بالشّركة على (الإطلاق ١٤٠٧) كَقُولِه والرّبح (مُشْتَرَكُ مُناصَفَة الله المساواة و(يُقسَم ١١١٤) الرّبح مُناصَفَة بينَ (ربّ المال ١٤٠٤) و(المُضَارِب ١٤٠٤)

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَحكامِ الْمُضَارَبَةِ ﴾

﴿ مادة ١٤١٣ ﴾ (المُضارِبُ ١٤٠٤) أَمينُ ﴿ فَرَأْسُ المَالِ ١٠٠٧) في يَدِهِ فِي حُكم ِ (الوديعة ِ ٧٦٣) في يَدِهِ فِي حُكم ِ (الوديعة ِ ٧٦٣) ومِنْ جِهَة ِ تَصَرُّفِهِ فِي رأْسِ المَالِ هو

(وكيلُ ١٤٤٩) (رَبِّ إلمال ١٤٠٤) واذا رَ بِعَ فيكونُ شَريكاً فيه ﴿ مَادَةَ ١٤١٤ ﴾ (الْمُفَارِبُ ١٤٠٤) في (الْمُفَارَبَةِ الْمُطْلَقَةِ ١٤٠٧) بُجِرِّدِ (عَقَدْ ١٠٣) (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤ اله ١٤٣٠) يَكُونُ مَأْذُونًا بِالْعَمَلِ فِي لوازم ِ الْمُضَارَبَةِ والأَشياءِ التي نَتَغرَّعُ عنها · فاوَّلاَّ يَجوزُ لهُ (البَّيْعُ ١٢٠) والشِّراءُ لِأَجل ِ (الرَّبْح ١٠٥٨) لكنَّ اذا اشتَرَى (مالاً ١٢٦) (بالغَبْنِ ٱلفاحِشِ ١٦٥) فيكونُ أَخَذَهُ لِنَفسِهِ لا يَدخُلُ في حِسَابِ الْمُضَارَبَةِ · ثَانياً يَجُوزُ لهُ البَيْعُ سَوَا ۚ كَانَ ﴿ بِالنَّقْدِ ١٣٠ ﴾ او بالنَّسِيئَةِ بَقَلِيلَ ِ الدَّراهِم وَكَثِيرِهَا لَكِنْ يَجُوزُ لَهُ إِعْطَاءُ الْمُلْةِ فِي الْمَرْتَبَةِ التِي جَرَى (العُرْفُ والعَادةُ ٣٦ ال ٣٨ و ١٤٠ له ٤٠) بها بَينَ التُّجَّارِ و إِلَّا فليسَ لَهُ بَيْعُ الأُموَالِ إِلَى مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ لَم تُعرَفُ بِينَ الثُّجَّارِ · ثالثًا يَجَوزُ لَهُ ﴿ فَبُولُ ١٠٢ ﴾ (الحَوَالةِ ٦٧٣) (بِثِّمَن ِ ١٥٢) المال ِ الذي باعهُ · رابعاً تجوز ُ لهُ (تَوكيلُ ١٤٤٩) شَخْص آخَرَ بالبَيْعِ والشِراء · خامسًا يجوزُ لهُ (إِيْدَاعُ ٢٦٤) مال الْمُضَارَبَةِ و(الإبضَاعُ ١٠٥٩) و(الرَّمْنُ ٢٠١) و(الارتهانُ ٢٠٢)و(الإيجارُ والاستِئْجَارُ ٤٠٤) • سادساً يَحُوزُ لهُ أَن يُسَافِرَ الى بَلْدَةِ أَخْرَى لِأَجْل

﴿ مادة ١٤١٥ ﴾ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) فِي (المُضَارَبَةِ المُطْلَقَةِ ١٤٠٧) لا يكونُ (مأُ ذُونًا ٣٠٣ و٣٠٤) بمُجرَّد (عَقْد ١٠٣) (المُضَارَبَةِ ١٤٠٤) المُضَارَبَة كَنْ الدَّهُ اللَّهُ المُضَارَبَة لَكَنْ الدَّهُ اللَّهُ المُضَارَبَة بَالِهِ ولا بإعطائِهِ مُضَارَبَة لكنْ الدَّه عَالَهُ مِنْ (عَادة بِ٣١٥ / ٣٨ و ١٤١٥) المُضارِبِينَ فيها اذا كانَ في بَلْدة مِن (عَادة ٢٣١ له ٣٨ و ١٤١٥) المُضارِبِينَ فيها

الأخذ والإعطاء [انظر المادتين ٣٦ و ٦٤]

خَلْطُ مَالِ الْمُضَارَبَةِ بِمَالِهِم فِي الْمُضَارَبَةِ الْمُطْلَقَةِ فِيكُونُ الْمُضَارِبُ ايضاً مأذُونًا بذلك [انظرالمادة ٣٦]

﴿ مَادَةُ ١٤١٦ ﴾ اذا كَانَ (رَبُّ المَالِ ١٤٠٤) في (المُضَارَبَةِ المُطْلَقَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُطَارَبَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُطْلَقِ الْمُصَارِبُ (الْمُضَارَبَةِ الْمُطَلِّقِ الْمُضَارِبُ (مَأْذُونَا ٣٠٣) بِخَلْطِ الله المُضَارَبَةِ بِاللهِ وَبِإعطَائِهِ مُضَارَبَةً على كُلِّ حَالَ لَكِنْ فِي هذه الصّورة مال المُضَارَبَةِ بِاللهِ وَبِإعطَائِهِ مُضَارَبَةً على كُلِّ حَالَ لَكِنْ فِي هذه الصّورة لا يكونُ مَأْذُونَا (بِالمُبَةِ عِلَى الإَوْرَاضِ فِي مالِ المُضَارَبَةِ ولا بالدُّخُولِ لا يكونُ مَأْذُونَا (بِالمُبَةِ عِلَى اللهُ عَنْ رَبُّ المَالَ اللهُ ١٠٠٥) بَلْ إِجْراءُ هذه الأُمورِ مَوْدُونَ على صَرِيح (الإِذْن ٣٠٣) مِنْ رَبِّ المَالَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

﴿ مَادَةُ ١٤١٧ ﴾ اذا خَلَطَ (الْمُضَارِبُ ١٤٠٤) (مَالَ ١٢٦) (الْمُضَارَبَةِ ١٤٠٤ اله ١٤٣٠) بمالهِ (فالرّبْحُ ١٠٠٨) الحاصلُ (بُقْسَمُ ١١١٤) على مِقْدَارِ (رأْسِ المالِ ١٠٠٧) يَعني أَنَّهُ يأْخُذُ وبْع َ رأْسِ مَالِهِ وربْحُ مالِ المُضَارَبَةِ يُقْسَمُ يَينَهُ وبَينَ (ربِّ المالِ ١٤٠٤) على الوجهِ الذي شَرَطَاهُ

﴿ مَادَةَ ١٤١٨ ﴾ (المَالُ ١٢٦) الذي أَخَذَهُ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) بالنَّسِيئةِ زِيَادَةً على (رأسِ المَالِ ١٠٠٧) (باذْنِ٣٠٣ و٣٠٠) (ربِّ المَالِ ١٤٠٤) يَكُونُ (مُشْتَرَكًا ١٠٤٠) بَيْنَهُما (شَرِكَةَ وُجُومٍ ١٣٣٢ و١٤٠٣)

﴿ مادة ١٤١٩ ﴾ اذا ذَهَبَ (الْمُفَارِبُ ١٤٠٤) بِعَمَلِ (الْمُفَارَبَةِ

١٤٠٤ ال ١٤٣٠) إلى مَعَلَّ غيرِ البَلْدَةِ التي وُجِدِ فيها فيأُخُذُ مَصْرُوفَهُ بِالقَدْرِ المعرُوفِ من (مَال ِ ١٢٦) المُضارَبَة ِ

﴿ مادة ١٤٢٠ ﴾ مَهْمَا شَرَطَ (ربُّ المال ِ ١٤٠٠) وقيَّدَ (بالْمُضَارَبَةِ الْمُقيَّدَةِ ١٤٠٧) يَلزمُ (الْمُضَارِبَ ١٤٠٤) رعَايَتُهُ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مَادَةُ ١٤٢١ ﴾ اذَا خَرَجَ (الْمُضَارِبُ ١٤٠٤) عن (مَأْ دُونِيَّتِهِ ِ ٣٠٣) وَخَالَفَ الشَّرْطَ فيكُونُ (غَاصِبًا ٤١٦) وفي هذه ِ الحال ِ يَعُودُ (الرِّ بِعُ ١٠٠٨) والحَسَارُ في أَخْذِهِ و إعْطَائِهِ عليه ِ واذا تَلِفَ (مَالُ ١٢٦) (الْمُضَارَبَة يَاءَ١٤٠٤ له ١٤٣٠) فيكونُ (ضامنًا ٤١٦)

﴿ مَادَةَ ١٤٢٢ ﴾ اذا خَالَفَ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) (رَبُّ المَالِ ١٤٠٤) حَالَ نَهْمِهِ إِيَّاهُ بِقَولِهِ لا تَذْهَبُ (بَال ١٢٦) (المُضَارَبَةِ ١٤٠٤ ل ١٤٣٠) الى المُحَلِّ اللهُ المُفَارَبَةِ الله ١٤٣٠) الى المُحَلِّ اللهُ المُفَارَبَةِ الى المُحَلِّ اللهُ المُفَارِبَةِ اللهُ المُفَارِبَةِ اللهُ المُفَارِبُ (اللهُ مَنُ ١٥٢) او بَاعَ بِالنَّسِيئَةِ فَهَلَكَ (الثَّمَنُ ١٥٢) فيكُونُ المُفَارِبُ (ضَامنًا ١٥٦) فيكُونُ المُفَارِبُ (ضَامنًا ١٥٦)

﴿ مَادَةُ ١٤٢٣ ﴾ اذا وَقَتَ (رَبُّ المالِ ١٤٠٠) (المُضَارَبَةَ اللهُ مَادَةُ ١٤٠٠) (المُضَارَبَةَ اللهُ ١٤٠٠) بِوَقْتِ مُعَيَّنِ فِيمُضِيِّ ذلكَ الوقْتِ (تَنفَسِخُ اللهُ ١٤٠٠) المُضَارَبَةُ مُعَيَّنِ اللهُ ١٤٠٠) المُضَارَبَةُ مُ

﴿ مَادَةَ ١٤٢٤ ﴾ اذَا عَزَلَ (رَبُّ المَالِ ١٤٠٤) (الْمُضَارِبِ ١٤٠٠) فَلَزِمُ إِعَلَامُهُ بَعَزَلِهِ فَتَكُونُ تَصَرُّفَاتُ الْمُضَارِبِ الواقِعَةُ مُعْتَبَرَةً حَتَّى يَقِفَ على العَزْلِ ولا يجوزُ لهُ التَّصَرُّفُ (بِالنَّقُودِ ١٣٠) التي في يَدِهِ بِعَدَ وُقُوفِهِ على

العَزْلِ لِكُنِ اذَا كَانَ فِي يَدِهِ (أَمُوالُ ١٢٦) غيرُ النَّقُودِ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ (بَبِيمَا ١٢٠) وبُبَدِيَلَهَا بِالنَّقْدِ

بَرِهُ مادة ١٤٢٥ ﴾ (المُضَارِبُ ١٤٠٤) إِنَّمَا يَستَحِقُ (الرِّبْحَ ١٠٠٨) فِي مُقَابَلَة عَمَلِهِ والعَمَلُ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَقَوِّمًا (بالعَقْدِ ١٠٣) فَأَيُّ مِقدَارِ شُوطَ للمُضَارِبِ فِي عَقْدِ (المُضَارَبَةِ ١٤٣٠ ال ١٤٣٠) من الرِّبْح ِ يَأْخُذُ حِصَّنَهُ بَالنَّظَرَ إِلِيهِ

﴿ مادة ١٤٢٦ ﴾ إستحقاق (رَبِّ المال ١٤٠٤) (للرَّبْح ١٠٥٨) (بماله ١٢٦) فيكونُ جميعُ الرَّبْح ِلهُ في (المُضارَبَة ١٤٠٤ اله ١٤٣٠) (الفاسدة و ١٠٥) و (المُضارِبُ ١٤٠٤) بَمُنْزِلة (أَجِيْرِهِ ٤١٣) يأْخُذُ (أَجْرَالمِثِل ٤١٤) لكن لا يَتجاوَزُ المَقْدَارَ المَشْرُوطَ حِيْنَ (العَقْد ١٠٣) ولا يَستَحِقُّ أَجْرَ المِثْل إِنْ لم يكنُ رَبْعُ

﴿ مَادَةُ ١٤٢٧ ﴾ اذا تَلِفَ مِقْدَارٌ مِنْ (مَالَ ١٢٦) (الْمُضَارَبَةِ مِادَةُ مَادَةُ ١٤٠٥) ولا يَسْرِي الْحَدْرِ مِنْ (الرَّبْحِ ١٠٠٨) ولا يَسْرِي الْحَدْرُ مِقْدَارَ الرِّبْحِ وَمَرَى الى رأْسِ المَالَ ١٠٠٧) واذا تَجَاوَزَ مِقْدَارَ الرِّبْحِ وَمَرَى الى رأْسِ المَالَ فلا (يَضْمَنُهُ ١١٦) (الْمُضارِبُ ١٠٠٤) سَوَالُا كَانَ الْمُضَارَبَةُ (صَحِيحةً ١٠٨) أو (فاسِدَةً ١٠٩)

﴿ مَادَةَ ١٤٢٨ ﴾ على كُلُّ حَالَ يكُونُ الضَّرَرُ والحَسَارُ عائِدًا الى (رَبِّ المَالِ ١٤٠٤) واذا شُرِطَ كُونُهُ مُشْتَرَكًا بينَهُ وبَينَ (المُضَارِبِ ١٤٠٠) فلا يُعتَبَرُ ذلك الشَّرْطُ

﴿ مادة ١٤٢٩ ﴾ اذا ماتَ (رَبُّ المالِ ١٤٠٤) لُو جَنَّ (جَنُونَا مُطْبِقًا) وَ جَنَّ (جَنُونَا مُطْبِقًا) ٩٤٤) (فَتُفْسَخُ ٣٠٢ ال ٣٠٤)

﴿ مادة ١٤٣٠ ﴾ اذا ماتَ (المُضارِبُ ١٤٠٤) مُجْهَلًا (فالضَّمَانُ ٤١٤) في ترَكَنهِ (راجِعُ مادَّ تَي ١ ٩٨ و ١٣٥٥)

الباب الثامن

﴿ فِي بِيانِ الْمُزَارَعَةِ وَالْسَافَاةِ وَيَنْفَسِمُ الْي فَصَلَيْنِ ﴾

القصل الاول

﴿ فِي بِيانِ (الْمُزَارَعَةِ ١٤٤١ ال ١٤٤٠) ﴾

﴿ مادة ١٤٣١﴾ (الْمُزارَعَةُ ١٤٣١ ال ١٤٤٠) نَوْعُ (شَرِكَةٍ ١٠٤٠) على كَوْن ِ الأَراضِي مِنْ طَرَف والعَمَل ِ مِنْ طَرَف آخَرَ يَعني أَنَّ الأَراضِي مِنْ طَرَف والعَمَل ِ مِنْ طَرَف آخَرَ يَعني أَنَّ الأَراضِي تُزْرَعُ والحَاصِلاتِ (نُقسَمُ ١١١٤) بَينَهُما

﴿ مادة ١٤٣٢ ﴾ أَ رُكُنُ (الْمَزارَعَة بِ ١٤٣١ الر ١٤٤٠) (الإيجابُ الله مادة ١٤٣٦ ﴾ الله يجابُ الله مادة ١٤٣١ ﴾ القَبُولُ ١٠٠) و (القَبُولُ ١٠٠) فاذا قالَ صاحبُ الأَ راضي الْفَلَاحِ أَعْطَيتُكَ هذه الأَ رْضَ مُزارَعَةً على أَنَّ حِصَّتَكَ مِنَ الحَاصِلاَتِ كَذَا وَقَالَ الْفَلَاحُ قَبِلْتُ او رَضِيْتُ او يَقُولُ قَوْلاً يَدُلُ على الرِّضَى او قالَ الفَلَاحُ لِصَاحِبِ الأَرْضِ أَعْطِنِي أَرْضَكَ على وَجهِ المُزارَعَةِ لِإَعْمِلَ فيهسا وَوَضِيَ الأَرْضِ أَعْطِلَ فيهسا وَوَضِيَ

الآخَرُ (فَتَنَعَقَدُ ١٠٤) الْمُزَارَعَةُ

﴿ مَادَةُ ١٤٣٣ ﴾ كُونُ (العَاقِدَينِ ١٦٢) عَاقِلَينِ فِي (الْمُؤَارَعَةِ ِ ١٤٤١ ال ١٤٤٠) شَرْطُ وكُونْهُما (بالنِّمَيْنِ م ١٩٨ ل ١٨٨) ليسَ بِشَرْط فِيَعُوزُ (الصَّبِيِّ ١٤٧ و ١٤٣) اللَّذُونِ (عَقْدُ ١٠٣) الْمُزارَعَة ِ

﴿ مَادَة ١٤٣٤ ﴾ يُشْتَوَطُ تَعَيِيْنُ مَا يُزْرَعُ يَعَنِي مَا بُبِذَرُ لُو تَعَيِّبِمُهُ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ الفَلَاحُ مَا شَاءَ

﴿ مَادَةَ ١٤٣٥﴾ ﴿ يُشْتَرَطُ حِيْنَ (العَقْدِ ١٠٣) تَعْيِينُ حِصَّةِ الفَلَاّحِ بَوْدَا (شَائِعًا ١٤٣٥) مِنَ الحَاصِلاَتِ كَالنَّصْفِ والثَّلْثِ و إِنْ لَم نَتَعَبَّنْ حِصَّةً الوَّتَعَبِّنْ عَلَى إِعْطَاء شِيءٌ مَن غَيْرِ الحَاصِلاَتِ او على مَقْدَارِ كَذَا مُدًّا مِن الحَاصِلاَتِ او على مَقْدَارِ كَذَا مُدًّا مِن الحَاصِلاَتِ او على مَقْدَارِ كَذَا مُدًّا مِن الحَاصِلاَتِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْارَعَةُ (غَيْرُ صحيحةِ ١١٠)

﴿ مادة ١٤٣٦ ﴾ يُشتَرَطُ كُونَ الأَراضي صالِعة للزِّرَاعَةِ وَتَسلِيمُهَا الى الفَلاَّح

﴿ مَادَة ١٤٣٧ ﴾ اذا فُقِدَ شَرْطٌ من الشَّرُوطِ اللَّذْ كُورةِ قَبَلٌ فَتَكُونُ (الْمُزَارَعَةُ ١٤٣٧) (فَاسدَةً ١٠٩)

﴿ مَادَةَ ١٤٣٨ ﴾ كَيفًا شَرَطَ (العَاقِدَانِ ١٦٣) في (المُزارَعَةِ ١٤٣١ لَى ١٤٤٠) (الصحيحةِ ١٠٨) (نُقْسُمُ ١١١٤) الحاصِلاَتُ بَينَهُما كذلك َ [انظر المادة ٨٣]

﴿ مادة ١٤٣٩ ﴾ تكونُ كُلُّ الحَاصِلاتِ فِي (الْمُزارَعَة ١١٤٣ ال ١٤٤٠) (الفاسِدَة ١٠٩) لصاحِبِ البِذْرِ وللآخَرِ (أُجْرَةُ ٤٠٤) أَرْضِهِ إِنْ كانَ صاحبَ أَرْضٍ و إِنْ كَانَ فَلَاّحًا فَلَهُ (أَجْرُ الْمِثْلِ ١١٤)

﴿ مَادَةُ الْمُدَوْ الْفَكُرُ فَالْمَاتَ صَاحِبُ الأَرْضِ وَالزَّرْعُ أَخْضَرُ فَالْفَلَاحُ الدَّرْعِ وَلا يَسُوغُ لِوَرَثَةِ الْمُتَوَفَّى مَنْعُهُ الدَّارِعُ ولا يَسُوغُ لِوَرَثَةِ الْمُتَوَفِّى مَنْعُهُ واذا ماتَ الفَلَاحُ وَوَارِثُهُ قَامُ مَقَامَهُ وإنْ شَاةً دَاوَمَ عَلَى الْعَمَلِ الى أَنْ الْدَرِكَ الزَّرْعُ ولا يَسُوغُ لصاحِبِ الأَرْضِ مَنْعُهُ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ (الْمُسَاقَاةِ ١٤٤١ ال ١٤٤٨) ﴿

﴿ مَادَةَ ١٤٤١﴾ ﴿ (الْمُسَاقَاةُ ١٤٤١له ١٤٤٨) نَوْعُ (شَرِكَةِ ١٠٤٠) على أَنْ يكونَ أَشْجَارٌ مِنْ طَرَفٍ وتَرْبِيَةٌ مِنْ طَرَف آخَرَ و (يُقْسَمُ ١١١٤) ما يَجْصُلُ من الشَّمَرَةِ بَيْنَهُما

﴿ مادة بِ ١٤٤٢ ﴾ رُكُنُ (المُسَاقَافِ ١٤٤١) (الإيجابُ ١٠١) و (القَبُولُ الْمَاقَافِ مادة بِ بِ اللهُ عَلَيْتُكُ أَشْجارِي هذه بِوَجْهِ الْمُسَاقَاةِ على أَنْ تَأْخُذَ مِنْ ثَمَرَتِها كذا حِصَّةً وقبَلَ العاملُ يَعني الذي يُرَبِّي الاشجارَ (فَتَنَعَقِدُ ١٠٤) المُسَاقَاةُ اللهُ الل

﴿ مادة ١٤٤٣ ﴾ كُوْنُ (العاقِدَ بن ١٦٢) (عاقلَبْن ع ٩٤٣) شَرْطُ ﴿ مَادة ١٤٤٤ ﴾ كَوْنُ حِصَّة ِ (العَاقِدَ بْن ١٦٢) في (عَقْد ِ ١٠٣)

(الْمُسَاقَاةِ ١٤٤١ له ١٤٤٨) جُزْءًا (شائِعاً ١٣٩) كالنَّصْفِ والثَّلْثِ شَرَّطُّ ايضاً كما في (الْمُزارَعَة ِ ١٤٤٠ له ١٤٤٠)

﴿ مادة ١٤٤٥ ﴾ تَسلِيمُ الاشجار الى العَاملِ شَرُطُ

﴿ مَادَةُ ١٤٤٦ ﴾ (نُقسَمُ ١١١٤) التَّمَرَةُ فِي (الْمُسَاقَاةِ ١٤٤١ ال ١٤٤٨)

(الصَّعيحةِ ١٠٨) بَينَ (العاقدَين ِ ١٦٢) على وَجْهِ ما شَرَطا [انظر المادة ٨٣]

﴿ مَادَةُ ١٤٤٧ ﴾ تَكُونُ الثَّمَرَةُ الحَاصِلَةُ فِي (الْمُسَاقَاةِ ١٤٤١ ال ١٤٤٨)

(الفاسِدَةِ ١٠٩) بِتَمَامِهَا لِصاحبِ الْأَشْجَارِ ويأْخُذُ العَامِلُ (أَجْرَ المِثْلِ ١١٤)

﴿ مَادَةُ ١٤٤٨ ﴾ اذا ماتَ صاحِبُ الأَشْجَارِ والنَّمَرَةُ فَجُنَّةٌ فَبُدَاوِمُ المَّامِلُ عَلَى الْعَمَلِ الى أَنْ تَنْضَجَ النَّمَرَةُ ولا يَسُوغُ لِوَرَثَةِ الْمُتَوَفِّى مَنْعُهُ واذا مَاتَ العَامِلُ فَوَارِثُهُ يَكُونُ قائماً مَقَامَهُ فإنْ شَاءَ دَاوَمَ عَلَى الْعَمَلِ ولا يَسُوغُ لِصَاحِبِ الأَشْجَارِ مَنْعُهُ

فاضي دار الخلافة العلية سابقاً سيف الدين

امين الفتوى السيد خليل

عن اعضاء ديوان

احكام عدلية

احد على

عن اعضاء مجلس تدفیقات شرعیة احمد خالد

(ناظر المعارف العمومية) احمد جودت مغتي دار الشورى العسكرية احمد خلوصي

به الله الرحمن الرحيم به مورة الحله المايوني »
(ليعمل بموجبه)
الكتاب الحادي عشر

﴿ فِي الوَ كَالَةِ وِيَشْتَمَلُ عَلَى مُقَدَّمَةِ وَثَلَاثَةِ أَبُوابِهِ ﴾

المعدمة

﴿ فِي بِيانِ بِعضِ الاصطلاحاتِ الفِقهِيَّةِ الْمُتعلَّقِةِ بِالرَّكَالَةِ ﴾

﴿ مَادَةُ ١٤٤٩ ﴾ الوَكَالَةُ تَفُويْضُ أَحدٍ أَمْرَهُ الى آخَرَ وإِقَامَتُهُ مَقَامَهُ ويُقَالُ لذلكَ الشَّخْصِ مُوكِيِّلٌ ولِمَنْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ وكيلٌ ولذلكَ الأَمْرِ مُوكِّلُ بهِ

﴿ مِادة ١٤٥٠ ﴾ الرِّسالةُ هِي تَبْلِيغُ أَحدٍ كَلَامَ الآخَرِ الى غيرِهِ مِن دُونِ أَنْ يكونَ لهُ دُخْلُ فِي التَّصَرُّفِ ويقالُ للمُبَلِّغِ رَسُولٌ ولِصَاحِبِ الكَلامِ مُرْسِلٌ وللآخَرِ مُرْسَلٌ اليهِ

الباب الاول

﴿ فِي بِيانِ رُكُن ِ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) ونَقسِيمِهَا ﴾

﴿ مادة ١٤٥١ ﴾ أَنْ يَقُولَ الْمُوكِيلِ ١٤٤٩) (الإيجابُ ١٠١) وذلك بَانْ يَقُولَ الْمُوكِيلُ وكَلَّتُكَ بهذا الحُصُوسِ فاذا قالَ الوَكلَةُ الوَكِلُ قَبِلْتُ الْقَبُولِ (فَتنعَقِدُ ١٠٠) (الوَكالةُ الوَكِلُ قَبِلْتُ او قَالَ كَلَاماً آخَرَ يُشعِرُ بالقَبُولِ (فَتنعَقِدُ ١٠٠) (الوَكالةُ ١٤٤٩) · كذلكَ لو لم يَقُلُ شيئًا وتَشَبَّثُ بإجْراءُ ذلكَ الحُصُوسِ (يَصِيحُ ١٠٨) تَصَرَّفُهُ لِأَنَّهُ يكونُ قد قَبِلَ الوَكالةَ دَلالَةً ولكن لو رَدَّها الوكبلُ بَعْدَ الإيجابِ لا بَعْى لهُ حُكْمٌ · بناءً عليه لو قالَ المُوكِلُ وكَلَّتُكَ بهذا الحَكلُ به الحَصُوصِ وَرَدَّ الوكيلُ الوكلُ الوكلُ الْمَوكِلُ الوكلُ الْمَوكِلُ الوكلُ الْمَوكِلُ الوكلُ الْمَوكِلُ الوكلُ الْمَوكِلُ الوكلُ به الفَصُوصِ وَرَدَّ الوكيلُ الوكلُ الوكلَة بِقُولِهِ لا أَقْبَلُ مُنْ بَاشَرَ إِجْرَاءَ المُوكلُ به يَصَرُّفُهُ [انظر المادة ٢٠]

﴿ مَادة ١٤٥٢ ﴾ (أَلَاذُنُ والاِجَازةُ ٣٠٣ و ٣٠٠) (تَوْكيلُ ١٤٤٩) ﴿ مَادة ١٤٥٣ ﴾ (أَلا جَازةُ ٣٠٣) اللَّاحِقَةُ هِيَ فِي حُكْم (الوَكالةِ ١٤٤٩) السَّابِقَة ِ · مثلاً لو (بَاعَ ١٢٠) أَحَدُ (مَالَ ١٢٦) الإِخْرِ (فُضُولاً ١١٤) ثُمَّ أُخْبَرَ صاحبَهُ فأَجَازَهُ يكونُ كما لووكَلَهُ اوَّلاً

الرّ مادة ١٤٠٤ ﴾ (الرّ سَالةُ ١٤٠٠) لَيْسَتُ مَن قَبِيلِ (الوّ كَالَةِ الْمُوْتَانِ مَثْلًا لَوْ الرّ الصَّيْرَ فِي إِقْرَاضَ أَحَد دَرَاهِمَ وأَ رْسَلَ خَادِمَهُ للاِتْيَانِ بِهِ الْمَكُونُ الْحَادِمُ (رَسُولَ ١٤٠٠) ذلك المُستَقْرِضِ ولا يكونُ (وكيلةُ ١٤٤٩) بالاً ستقراضِ كذلك الشّخصُ الذي أَرْسَلَهُ أَحَدُ الى السّمْسَارِ على أَن يَشْتَرِيَ مَنْكَ الفَرَسَ الفُلانِيَّ وقالَ يَشْتَرِيَ مَنْكَ الفَرَسَ الفُلانِيَّ وقالَ السّمْسَارُ بِعِنْهُ إِيَّاهُ بِكذا الْفَرَسَ الفُلانِيَّ وقالَ السّمْسَارُ بِعِنْهُ إِيَّاهُ بِكذا الْفَرَسَ اليهِ و (سَلّم ٢٧٢) هذا الفَرَسَ إليهِ فَاذَا أَنَّى الشّخصُ وسَلَّمَ الفَرَسَ اليهِ و (قَبِلَ ١٠٢) المُرْسِلُ ذلكَ على فاذا أَنِّي الشّخصُ وسَلَّمَ الفَرَسَ اليهِ و (قَبِلَ ١٠٢) المُرْسِلُ ذلكَ على فاذا أَنِّي الشّخصُ وسَلَّمَ الفَرَسَ اليهِ و (قَبِلَ ١٠٠١) المُرْسِلُ ذلكَ على

المنوال المشرُوح (فينَعَقِدُ ١٠٤) (البَيْعُ ١٢٠) بَينَ الْمُرْسِلِ والسِّمسارِ ولا يكونُ ذلكَ الشَّخْصُ إلا واسطَةً ورَسُولاً وليسَ بِوَكِيلِ وكذلكَ لو قالَ أَحَدُ للجَزَّارِ أَعْطِ لِأَجلِي كُلَّ بَومِ مِقْدَارَكَذَا لَحَمَّ لِخَادِمِي فُلانِ الذي يَذْهَبُ ويَأْتِي الى السُّوقِ وأَعْطَاهُ ذلكَ على هذا الوجه يكونُ ذلكَ الحَادِمُ رَسُولَ سَبِّدِهِ ولا يكونُ وكيلَهُ رَسُولَ سَبِّدِهِ ولا يكونُ وكيلَهُ

﴿ مادة ٥ ١٤٥ ﴾ يكونُ الأَمْرُ مَرَّةً مِنْ فَبِيلِ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) وَمَرَّةً مِنْ فَبِيلِ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) وَمَرَّةً مِنْ فَبِيلِ (الرِّسَالَةِ ١٤٠٠) • مثلاً لو اُشْتَرَى خَادِمْ مِنْ تاجِرِ (مالاً ١٢٦) بالشِّراء وأَمَّا لَوِ اُشْتَرَى المَوْلَ (الرَّسَلَ خَادِمَهُ لِيَأْتِيَهُ بِهِ فَبِكُونُ (رَسُولَ ١٤٠٠) المَولَى المَالَ مِنَ التاجِرِ وأَرْسَلَ خَادِمَهُ لِيَأْتِيَهُ بِهِ فَبِكُونُ (رَسُولَ ١٤٠٠) سَيِّدِهِ ولا يكونُ وكيلَهُ

﴿ مَادَهُ ١٤٥٦ ﴾ يَكُونُ رُكُنُ (التَّوكِيلِ ١٤٤٩) مَرَّةً (مُطْلَقًا ١٤) بَيْ لا يكُونُ مُعُلَّقًا بِشَرْطٍ أَو مُضَافًا الى وَقْتِ أَو مُقَيِّدًا بِقَيْدٍ . ومرَّةً يكُونُ مُعُلِّقًا بِشَرْطٍ . مثلاً لو قالَ وكَلَّنُكَ على أَنْ (تَبِيعَ ١٢٠) فَرَسِي عَدْهِ اذَا أَتَى فُلانُ النَّاجِرُ الى هُنَا و (قَبِلَ ١٠٢) (الوكيلُ ١٤٤٩) ذلكَ (تَنعَقَدُ ١٠١) الوكلُ مُعُلَّقةً بِمَجِي التَّاجِرِ ولِلُوكِيلِ أَنْ بَبِيعَ الفَوسَ ذلكَ (تَنعَقَدُ ١٠٠) الوكلُ فلا . ومَرَّةً يكونُ مُضَافًا الى وَقْتِ . مثلاً لو قالَ وكَلَّنُكَ على أَنْ تَبِيعَ دَوابِي فِي شَهْرِ نِيسَانَ وقَبِلَ الوكِيلُ ذلكَ يكونُ وكيلاً وكلاً وكيل أَنْ بَبِيعَ الدُّوابُ فِي الشَّهْرِ اللهَ كُورِ وأَمَّا قَبْلَ عِمْلُولِ الشَّهْرِ المَذْكُورِ وأَمَّا قَبْلَ عِمْلُولِ الشَّهْرِ المَذْكُورِ وأَمَّ يَكُونُ مُقَيِّدًا بِقِيدٍ . مَثَلًا لو قالَ وكَلَّكُ خُلُولُهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ بَبِيعَ ، ومَرَّةً يكونُ مُقيدًا بِقِيدٍ . مَثَلًا لو قالَ وكَلَّكُ خَلُولُ الشَّهْرِ المَذْكُورِ وأَمَّ قَبْلَ الوكِيلُ الشَّهْرِ المَذْكُورِ وأَمَّ قَبْلَ وكُونُ مُقيدًا بِقِيدٍ . مَثَلًا لو قالَ وكَلَّكُ خَلُولُ السَّهْرِ المَذْكُورِ وأَمَّ قَبْلُ وكُونُ مُقيدًا بِقِيدٍ . مَثَلًا لو قالَ وكَلَّكُ خَلُولُهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ بَبِيغَ ، ومَرَّةً يكونُ مُقيدًا بِقِيدٍ . مَثَلًا لو قالَ وكَلَّكُ

على أَنْ تَبِيْعَ ساعتي هذهِ بأَلْفِ قِرْشِ تكونُ وَكَالَهُ الوكيلِ مُقَيَّدةً بِعَدَم ِ البَيْعِ بِأَقَلَ مِنْ أَلْفِ قِرْشِ [انظر المادتين ٨٢ و ٨٣]

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ شُرُوطِ ِ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) ﴾

﴿ مَادَة ١٤٥٧ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكُونَ (الْمُوكِلُ ١٤٤٩) مُفتَدِرًا على النَّهُ وَ الْمُوكِلُ ١٤٤٩) مُفتَدِرًا على إيفاء (الْمُوكِلُ به ١٤٤٩) بناة عليه (لا يَصِيعُ ١١٠) (تَوكِيلُ ١٤٤٩) والصّبيِّ غير الْمُيزِ عه ١٤٠٩) و (الحِنُونِ ١٤٤٩) وأمّا في الأُمورِ التي هي ضَرَرُ عَضَ في حَقْ الصّبي الْمُيزِ فلا يَصِعُ تَوكيلُهُ و إِنْ (أَذِنَهُ ١٤٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤) وغض في حَقْ الصّبي الْمُيزِ فلا يَصِعُ تَوكيلُهُ و إِنْ (أَذِنَهُ ٢٠٤ و ٣٠٣) وفي الأُمورِ التي هي نَفَعُ محض يَصِعُ تَوكيلُهُ و إِنْ لَم يأذَنهُ الوَلِيُ كَفَبُولِ الهِبَةِ والصَّدَ قَةِ وأمًا في التَّصَرُونَا عَلَى النَّهُ و إِنْ لَم يأذَنهُ الوَلِيُ كَفَبُولِ الهِبَةِ والصَّدَ قَةِ وأمًا في التَّصَرُونَا عَلَى النَّهُ و إِنْ لَم يأذَنهُ الوَلِيُ كَفَبُولِ الهِبَةِ والصَّدَ قَةِ وأمًا في التَّصَرُونَا عَلَى النَّهُ و إِنْ لَم يأذَنهُ الوَلِيُ كَفَبُولِ الهِبَةِ والصَّدَ قَةِ وأمًا في التَّصَرُونَا عَلَى إِجَازَةِ وَلِيهِ [انظر المادة ١٧] والشّراء المُدَودُ وَ قَولًا عَلَى إِجَازَةِ وَلِيهِ [انظر المادة ١٧]

﴿ مَادَةَ ١٤٥٨ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الوَكِيلُ ١٤٤٩) عاقِلاً و (مُميِّزًا ٩٤٣) ولا يُشتَرَطُ أَنْ يكونَ (النَّا ١٨٥ لـ ١٨٧) (فيَصِحُ ١٠٨) أَنْ يكونَ الصَّبِيُّ المُميِّزُ وكِيلًا و إِنْ لم يكُنْ (مَأْذُونَا ٩٤٢ و ٩٧٠ و٣٠٣ و٣٠٤) ولكنَّ حُقُوقَ (العَقْدِ ١٠٣) عَائِدةٌ الى (مُوَكِّلِهِ ١٤٤٩) ﴿ وليسَتْ بِعَائِدةٍ ۚ إِلَيْهِ

﴿ مادة ١٤٥٩ ﴾ (يَصِحُ ١٠٨) أَنْ (يُوكِلُ ١٤٤١) أَحَدُ غَيْرَهُ وَاللّهِ مَادَة عَلَيْ وَاللّهِ مَا اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامِ (الوكالةِ ١٤٤٩) ويَشتملُ ﴾ ﴿ على سِنَّةِ فُصُول ِ ﴾ الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ اللَّ حَكَامِ المُمُومِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالوَكَالَةِ ﴾

﴿ مادة ١٤٦٠ ﴾ يكنمُ أَنْ يُضِيفَ (الوَكيلُ ١٤٦٠) (العَقْدَ الوَكيلُ ١٤٤١) (العَقْدَ ١٠٣) الى (مُوَكِّلِهِ ١٤٤٩) في (الهِبَةِ ٨٣٣) و (الإَعْنِ ١٠٣) و (الرَّعْنِ ٢٠١) و (النَّمْرِكَةُ ١٠٤٥) و (النُّمَارَبَةُ ٢٠١) و (المُضَارَبَةُ ١٤٠٠) و (المُضَارَبَةُ ١٤٠٠) و (المُضَارَبَةُ ١٤٠٠) و (الصَّلْحِ عَنْ إِنْكَارٍ ١٠٣٠) و إِنْ لَمْ يُضِفْهُ الى مُوكِلِّهِ (لا يَصِيعُ ١١٠)

﴿ مَادَةَ ١٤٦١ ﴾ لا تُشْتَرَطُ إِضَافَةُ (المَقْدِ ١٠٣) الى (المُوَكِّل ١٤٤٩) في (البَّيْمِ ١٢٠) والشِّراء و (الإَجَارَةِ ٤٠٠) و (الصَّلْم عن إقرار ١٥٣٥) فإنْ لم يُضِفْهُ الى مُوَكِيلِهِ وأَكْتَفَى بإضَافَتِهِ الى نَفْسِهِ (صَحَّ ١٠٨) ايضًا وعلى كِلتَا الصُّورَتَيْن لا نَثْبُتُ (الْمُلكَّيَّةُ ١٢٥) إلاَّ لمُوكَّله ولكنْ إِنْ لَمْ يُضَفِّ الْعَقْدُ الَى الْمُوَكِّلِ تَمُودُ حُقُوقُ الْعَقْدِ الَى الْعَاقِدِ يَعْنَى (الوَكيلَ ١٤٤٩) و إِنْ أُضِيفَ الى الْمُوَكِّلِ تَعُودُ حُقُونُ العَقْدِ الى الْمُوكِّلِ ويكونُ الوكيلُ بهذهِ الصُّورةِ (كالرَّسولِ ١٤٠٠) · مثلاً لو بَاعَ الوكيلُ بالبَّيْع (مالَ ١٣٦) الْمُوكِلُ وأَكْنَفَى بإضَافَةِ العَقْدِ الى نَفْسِهِ ولم يُضِفْهُ الى مُوَكِلِهِ بِكُونُ مَجَبُورًا على (تَسلِيمِ ٢٦٢ له ٢٧٧) (المَبِيعُ ١٥١) الى (الْمُشتَري ١٦١) ولهُ أَنْ يَطْلُبَ ويَقْبَضَ (الثَّمَنَ ١٥٢) مِنَ الْمُشتَري واذا خَرَجَ للمال المُشتَرَى مُستَحِقُ وَضَبَطَهُ بَعَدَ (الحُكُم ١٧٨٦) فَيَرجِعُ المُشتَري على الوَكيلِ بالبَيْعِ يَعني يَطلُبُ النَّمَنَ الذي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ مِنهُ والوَكيلُ بِالشِّرَاءُ اذا لَم يُضِفِ العَقْدَ الى مُوكِّلِهِ على هذا الوَجْهِ يَقْبَضُ المالَ الذي اشتَراهُ ويُجْبَرُ على إِعْطَاء ثَمَنِهِ (للبائع ِ ١٦٠) من مالهِ وإِنْ لم يَتَسَلَّم ِ الثَّمَنَ

مِنْ مُوَكِّلِهِ وَاذَا ظُهُوَ (عَيْبُ قديمٌ ٣٣٩) في المالِ المُشاتَرَى فللوكيلِ حَقَّ (الْحُنَاصَمَةِ ١٠٣١) لِأَجلِ رَدْهِ ولكِنْ اذاكانَ الوكيلُ قد أَضَافَ المَقْدَ الى مُوكِّلِهِ بِقْتُ بِالْوَكَالَةِ عِن فُلانِ اوِ اُشْتَوَیْتُ لِفُلانِ مُوكِّلِهِ بِقْتُ بَالْوَكَالَةِ عِن فُلانِ اوِ اُشْتَوَیْتُ لِفُلانِ فَعَلَى هَذَا الحَالِ تَعُودُ الْحُقُوقُ الْمُبَيَّنَةُ آنِقًا كُلُهُ الى المُوكِلِ وبَبَقَى الوكيلُ فِي حُكُم الرَّسُولِ بَهذهِ الصُّورةِ

﴿ مَادَةَ ١٤٦٢ ﴾ تَعُودُ حُقُوقُ (المَقَدِ ١٠٣) في (الرِّ سَالَةِ ١٤٠٠) الى (الْمُرْسِلِ ١٤٠٠) ولا نَتَعَلَّقُ (بالرَّسُولِ ١٤٠٠) أَصْلاً

﴿ مَادَةُ ١٤٦٣﴾ (المالُ ١٢٦) الذي (قَبَضَهُ ١٢٦٢ه ٢٢٧) (الوكيلُ الدَّيْنِ مَاه) واستيفائه وقَبْضِ الدَّيْنِ ١٥٨) واستيفائه وقَبْضِ (العَيْنِ ١٥٨) واستيفائه وقَبْضِ (العَيْنِ ١٥٩) من جهَة الوَكالة هو في حُكْم (الوَدِيعة ٢٦٣) في يدهِ فاذا تَلْفَ بلا تَعَدُّ ولا تَقْصِيرٍ فلا يَكْزُمُ (الضَّمَانُ ٤١٦) والمالُ الذي في يد (الرَّسُولِ ١٤٠٠) من جِهَة (الرِّسالَة ١٤٠٠) هو ايضاً في حُكْم الوَدِيعة في الوَدِيعة في حُكْم الوَدِيعة في حُكْم الوَدِيعة في حُكْم الوَدِيعة في حُكْم الوَدِيعة في حَكْم الوَدِيعة في صَوْلَ عَلَيْمُ الوَدِيعة في الوَدِيعة في حَكْم الوَدِيعة في الوَدِيعة في حَكْم الوَدِيعة في صَوْلَة الوَدِيعة في الودِيعة في ا

﴿ مَادَةَ ١٤٦٤ ﴾ لو أَرْسَلَ المديُونُ (دَيْنَهُ ١٥٨) الى الدَّائِنِ وَقَبْلَ الوُصُولِ الدَّيُونِ يَتَلَفُ الوُصُولِ المديُونِ يَتَلَفُ مِنْ مَال الدَّيُونِ يَتَلَفُ مِنْ مَال الدَّائِنِ يَتَلَفُ مِنْ مَال الدَّائِنِ وَبَبِراً المَّدِيُونُ مِنَ الدَّيْن

﴿ مَادَةَ ١٤٦٥ ﴾ اذَا وَكُلَ أَحَدُ شَغْصَيْنِ عَلَى أَمْرٍ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَحْدَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْحُصُوسِ الذي وُكَلِا بِهِ وَلَكُنْ إِنْ كَانَا قَدَ وُكَلِا (لِخُصُومةِ ١٠٣١) او لِردِّ (وديعةِ ٢٦٣) او إيفاء (دَيْن ١٥٨) فَلِأَحَدِهِما أَنْ يُوْ فِيَ (الوَكالةَ ١٤٤٩) وَحْدَهُ وأَمَّا اذا وَكُلَّ أَحَدُ آخَرَ لِأَمْرِ ثُمَّ وَكُلَّ غَيْرَهُ رأساً على ذلكَ الأَمْرِ فأَيْهُما أَوَفَى الوَكالةَ جَازَ

﴿ مَادَهُ الْحُكُولُ الْمُوكِلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤلِلُ الْمُؤلِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤلِمُ الْمُؤلِمُ الْمُؤْلُمُ الْمُؤْلُلُمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْ

﴿ مادة ١٤٦٧ ﴾ اذا اشتُرطَت (ٱلأُجْرَةُ ٤٠٤) في (الوَكالةِ ١٤٤٩) وأَ وْفَاهَا (الوكيلُ ١٤٤٩) فيَستَحِقُها و إِنْ لَم تُشتَرَطُ ولم يكُن ِ الوكيلُ مِمَّنْ يَخِدُمُ بِالأَجْرَةِ فِيكُونُ مُتبرِّعًا ولِيسَ لَهُ مُطالَبَةُ الأَجْرَةِ [انظر المادة ٨٣]



الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ الوكالَةِ بِالشِّرِاءُ ﴾

﴿ مَادَةَ ١٤٦٨ ﴾ يَلزَمُ أَنْ يَكُونَ (الْمُوَكِّلُ بِهِ ١٤٤٩) مَعَلُومًا بحيثُ يَكُونُ إِيفَاءُ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) قابِلاً على حُكْم ِ الفَقِرْةِ الأَخْبِرةِ مِن مَادَّة ١٤٥٩ يَكُونُ إِيفَاءُ (الوَكَالَةِ ١٤٠٩) قابِلاً على حُكْم ِ الفَقِرْةِ الأَخْبِرةِ مِن مَادَّة ١٤٥٩

وهُوأُنْ بُبُيِّنَ (الْمُوَكِّلُ ١٤٤٩) جنْسَ الشَّيِّ الذي يُربِدُ أَشْتِراءَهُ وإنْ لم يكُنْ بيانُ جنسِهِ كافياً بأنْ كانت لهُ أَنواعٌ مُتفَاوِنَهُ يَلزمُ أَنْ بُبيِّنَ نَوْعَهُ ۗ او (ثَمَنَـهُ ' ١٥٢) وإنْ لم بُبيِّنْ جِنْسَ الشِّيءِ او بَيِّنَ ولكِنْ كَانَتْ لَهُ أَنْوَاعٌ مُتَفَاوِنَةٌ وَلَمْ يُعَيِّنِ النَّوْعَ او ثَمَّنَهُ (لا تَصِحُّ ١١٠) الوَكَالَةُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَكُلَّهُ بِوَكَالَةٍ عَامَّةٍ ۚ مِثْلًا لُو وَكُلِّ أَحَدُ غَيرَهُ بِقَوْلِهِ ٱشْتَرِ لِي فَرَسًا تَصِيحُ الوَكَالَةُ واذا أَرادَ أَحَدٌ أَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ عِلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ قُمَاشَ ثَيَابٍ فَيَلَزِمُ أَنْ بُبِيِّنَ جِنْسَهُ يَعْنِي قُمَاشَ حَرِيرٍ او قُماشَ قُطْن مِمَ بيان ِ نَوْعِهِ بقولهِ هِنديُ او شامِيٌ او ثَمَنَهُ بقولهِ بأن تكونَ طاقتُهُ بكذا دَراهِمَ وإنْ لم بُبيِّنْ جنْسَهُ وقَالَ ٱشْتَر لي دابَّةً او ثيابًا او قالَ حَرِيرًا ولم بُبيِّنْ نَوعَهُ او ثَمَنَهُ فلا تَصِحُ الوَكالةُ ولكِن لو قالَ أَشْتَرِ لِي قُماشَ ثِيَابِ او حَرِيرًا من أَيِّ جنْسِ ونَوْعِ كَانَ فهو مُفَوُّضٌ الى رأْبِكَ · تكونُ الوَكالةُ عامَّةً وللوَكيل أَنْ يَشتَرِيَ من أَيِّ نوع وجنس شاء

﴿ مادة ١٤٦٩ ﴾ يَختَلِفُ الجِنْسُ باختِلافِ الأَصلِ او المَقْصَدِ السَّعَةِ ايضاً مثلاً بَرُ القُطْنِ وبَرُ الكَتَّانِ مُختَلِفَ الجِنْسِ لاختِلافِ الصَّغَةِ ايضاً مثلاً بَرُ القُطْنِ وبَرُ الكَتَّانِ مُختَلِفَ الجِنْسِ بِجَسَبِ اختِلافِ المَقْصَدِ اصَلَوفُ الشَّاةِ وجِلْدُها مُختَلِفًا الجِنْسِ بِجَسَبِ اختِلافِ المَقْصَدِ المَقْصَدَ مِنَ المَقْصَدَ مِنَ المَقْوفِ إعْمَالُ الخَصُوصَاتِ لِأَنَّ المَقْصَدَ مِنَ الجُلْدِ إعْمَالُ الجُرَابِ ومِنَ الصَّوفِ إعْمَالُ الخَصُوصَاتِ المُقايِرَةِ لذلك كَنْسُجِ الجُوخِ وما أَشبة ذلك وجُوخُ الإفرنج المُقايِرة لذلك كَنْسُجِ الجُوْخِ وما أَشبة ذلك وجُوخُ الإفرنج مَعَ جُوخِ الرُّومِ بِجَسَبِ اختِلافِ الصَّنْعَةِ مع كُون مِنْسَافِ الصَّنْعَةِ مع كُون

كُلِّ منهُما مَمُولًا مِنَ الصُّوفِ

﴿ مادة ١٤٧٠ ﴾ اذا (خَالَفَ ١٤٦٩) (الوَكيلُ ١٤٠٩) في الجِنْسِ يَمْنِي لُو قَالَ (المُوكِلُ ١٤٠٩) في الجِنْسِ الفُلانِيِّ واُشتَرَى الوكيلُ مِنْ غَيرِهِ فلا يكُونُ نافِذًا في حقّ المُوكِلِ و إِنْ كَانَتْ فَائِدةُ الشيءُ الذي اشتَرَاهُ أَزيدَ يَعْنِي بَبقى (المالُ ١٢٦) الذي اشتَرَاهُ الوكيلُ عليهِ ولا يكونُ مُشترَّى للمُوكِلُ

﴿ مَادَةُ ١٤ُ٧١ ﴾ لو قالَ (الْمُوَكِّلُ ١٤٤٩) أَشْتَرِ لِي كَبْشًا واشْتَرَى (الوَكيلُ ١٤٤٩) نَعِمَةً لا يكونُ الشِّرَاءُ نافِذًا في حَقِّ الْمُوكِلِ وَتَكُونُ النَّمْجَةُ للوَكيلِ

﴿ مَادَةُ ١٤٧٢ ﴾ لوقالَ (للوَكيلِ ١٤٤٩) أَشَتَرِ لِي العَرْصَةَ الفُلانِيَّةَ وَأُنْشِيُّ عَلَى العَرْصَةَ بِنا فُلسَلُوكيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا وَلَكِنْ لوقالَ ٱشْتَرِ لِي الدَّارَ الفُلانِيَّةَ ثُمَّ أُضِيفَ اليها حائِطُ أَو صُبِغَتْ فللوكيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا (بالوكالة ١٤٤٩) على هذا الحال (بالوكالة ١٤٤٩) على هذا الحال

﴿ مَادَةُ ١٤٧٣ ﴾ لَو قَالَ (الْمُوكِّلُ ١٤٤٩) اشْتَرِ لِي لَبَنَاً ولَمْ يُصَرِّحُ بكونِهِ أَيُّ لَبَن ِ · يُحمَلُ على اللَّبَن ِ (اللَّمْرُوف ِ ١٣٦ل ٣٨ و ٤٠ اله ٤٠) في البَلْدَ وْ

﴿ مَادَةَ ١٤٧٤ ﴾ لو قالَ (الْمُوكِلُ ١٤٤٩) أَعْتَرِ أَرُزًا (فَلَوَكِلِ ١٤٤٩) أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الأَرْزِ الذي (بُباعُ ١٢٠) في السُّوق ِ أَيُّ نَوْع ِ كَانَ [انظرالمادة ٦٤] ﴿ مادة ١٤٧٥ ﴾ لو وَكُلَ أَحَدُ آخَرَ على أَنْ يَشتَرَيَ لهُ دارًا يَلزَمُ أَنْ بُبيِّنَ (ثَمَنَهَا ١٥٢) والْحَلَّةَ التي هي فيها وإن لم بُبيِّنْ (لا تَعْسِجُ ١١٠)(الوَكالةُ ١٤٤٩)

﴿ مَادَةُ ١٤٧٦ ﴾ لَو وَكُلَّ أَخَدُ آخَرَ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ لَوُلُؤُةً او يَاقُونَةً حَمْرًا عَلَى أَنْ يَبْيِنَ مِقْدَارَ (ثَمَّتِهَا ١٥٢) و إِلاَّ (فلا تَصِحُ اللَّهُ الوَكَالَةُ ١٤٤٩)

﴿ مَادَةُ ١٤٧٧﴾ لَلْمَ بِيانُ مِقدَارِ (ثَمَن ١٥٧) (الْمُوكَّلِ بِهِ ١٤٤٩) في (الْمُقَدَّراتِ ١٣٢) · مثلاً لو وَكُلَ أَحَدُ آخَرَ لِيشْتَرِيَ لَهُ حَنِطَةً يَلزَمُ أَن بُبيِنَ مِقدَارَ كَلِها او ثَمَنِها بِقَولِهِ بَكذا دَراهمُ و إِلاَّ (فلا تَصِيحُ ١١٠) (الوَكَالةُ ١٤٤٩)

﴿ مَادة ١٤٧٨ ﴾ لا بَلزم بيانُ وَصْف (الْمُوكَل به ١٤٤٩) بِقُولِهِ مِثْلًا أَعْلَى او أَذَنَى او أَوْسَطَ ولكِنْ يَلزمُ أَنْ يكونَ وَصْفُ الْمُوكَل بهِ مَثْلًا أَعْلَى او أَدْنَى او أَوْسَطَ ولكِنْ يَلزمُ أَنْ يكونَ وَصْفُ الْمُوكَل بهِ مُوافِقًا لِحَال (الْمُوكِل ١٤٤٩) · مثلاً لووَكُل الْمُكَارِي أَحَدًا باشتراء دابَّة لهُ فَلِسَ (للوكيل ١٤٤٩) أَنْ يَشْتَرَي بِمِشْرِينَ الف قِرْش فَرَسًا خَدِيًّا لهُ فَلِسَ (للوكيل ١٤٤٩) أَنْ يَشْتَرَي بِمِشْرِينَ الف قِرْش فَرَسًا خَدِيًّا وإن الشَتَرى لا يكونُ ذلك الفرَسُ مُشْتَرَى للمُوكِل بَعني لا يكونُ ذلك الفرَسُ مُشْتَرَى للمُوكِل وإنَّما بَبَقى على الوكيل

﴿ مَادَةَ ١٤٧٩ ﴾ و اذا قُيدَتِ (الوَكَالَةُ ١٤٤٩) بِقَيْدٍ فليسَ (الموكيلِ ١٤٤٩) (مُخَالفَتُهُ ١٤٦٩) فإنْ خَالَفَ لا يكونُ شِراؤُهُ نافِذًا فِي حَقِّ (المُوكِلِ ١٤٤٩) وبَبقَى (المالُ ١٢٦) الذي أشتُرِيَ عليهِ · ولكنْ اذا خَالَفَ بِصُورةٍ فَائِدَتُهَا أَرْبَدُ فِي حَقِّ الْمُوكِلِ فَلَا تُعَدُّ مُخَالَفَةً مَعْنَى مَثْلًا لَو قَالَ احد اُشْتَرِ لِي الدَّارَ الفُلَائِيَّةَ بِعَشَرَةٍ آلافٍ واشْتَراها الوكيلُ بأَ زيَدَ فلا يكونُ شِيرَةً وَ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوكِلِ وَتَبَقَى الدَّارُ عَلَيهِ وامًّا اذَا اشْتَرَاها بأَ نَفْصَ فَيكُونُ قَد اشْتَرَاها للمُوكِلِ كَذَلكَ لَوقَالَ اُشْتَرِ نَسَيْئَةً واشْتَرَى الوكيلُ نَقْدًا واشْتَرَى الوكيلُ نَقْدًا واشْتَرَى للوكيلُ نَشِيئَةً يكونُ قد اشْتَراهُ للمُوكِلُ اللهُ كَلِلُ السَّيْرِ نَقَدًا واشْتَرَى للوكيلُ نَسِيئَةً يكونُ قد اشْتَراهُ للمُوكِلُ اللهُ كَلْ

﴿ مَادَهُ ١٤٨١ ﴾ أَذَا قَالَ (الْمُوَكِّلُ ١٤٤١) أَشْتَرِ لِي جُوحَ جُبَّةٍ وَلَمْ ١٤٤٠) أَشْتَرِ لِي جُوحَ جُبَّةٍ وَلَمْ يَكُنِ الْجُبَّةِ فَلَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ الْمُنِيَّةِ فَلَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ الْفِذَّا وَبَبَقَى الْجُوخُ عَلَيْهِ

﴿ مَادَةُ ١٤٨٢ ﴾ كَا (يَصِحُ ١٠٨) (للوكيلِ ١٤٤١) باشتِراء شيء بدون بيان (قيمتهِ ١٥٤) أَنْ يَشْتَرِيَ ذلكَ الشيء بقِيمة مِثْلهِ كذلك يَصِحُ لهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ (بِغَبْن يَسير ١٦٠) ولكنْ لا يُعنَى الفَبْنُ اليَسيرُ ايضاً في الاشياء التي سعِرُها (مُعَيَّنُ ١٠٥) كاللَّهْم والحُبْز وأمًا اذا اشَةَرى (بِغَبْن فَاحِش ١٦٠) فلا يَنفُذُ شِرَاؤُهُ على الْمُوَكِّلِ بَكُل ِ حَال ِ وَبَعَى (الْمَالُ ١٢٦) على ذِمَّتِهِ [انظر المادة ٦٤]

﴿ مادة ١٤٨٣ ﴾ أَلاُ شَتِراء على (الإِمالاِقِ ١٤) يُصرَفُ للشِّراء (الإِمالاِقِ ١٤٠) يُصرَفُ للشِّراء (اللَّمَانُقُودِ ١٣٠) وبهذه الصُّورة (الوكيلُ ١٤٤٩) بِشِراء شيء اذا بادَلَهُ بشيء (مُقَايَضَةً ١٢٢) فلا يَنفُذُ في حَقِّ (المُوَكِّلِ ١٤٤٩) وبَبقَى على الوكيل [انظر المادة ٦٤]

﴿ مَادَة ١٤٨٤ ﴾ اذا وَكُلَ أَحَدُ آخَرَ بِشِراء شيء لازم لَوْسِم مُعَنْ فَتُصرَفُ (الوكالةُ ١٤٨٩) لذلكَ المَوْسِم مَثْلًا لو وكُلَ أَحَدُ آخَرَ فِي مَوْسِم الرَّبِيع باشتِراء جُبَّة شاليَّة يكونُ قد وَكَلَهُ لاشتِراء جُبَّة على أنْ يَستعملُها في هذا الصيف فاذا أشتَراها (الوكيلُ ١٤٤٩) بعد مُرُورِ مَوسِم الصيف او في ربيع السَّنة الآتية فلا يَنفُذُ شِراؤُهُ في حَقِّ (المُوكِل ١٤٤٩) وتَبقى الجُبَّةُ على الوكيل [انظر المادة ٦٠]

﴿ مَادَةَ ١٤٨٥ ﴾ ليسَ لِمَنْ (وُ كُلِلَ ١٤٤٩) باشتِراء شيء (مُمينَ يَّ مَانَ فَالَ عِنْدَ اشتَرابُهِ اشتَريتُ مِذَا لنفسِي لا يكونُ لهُ بل يكونُ (اللَّمُو كِل ١٤٤٩) و إِنَّ قالَ عِنْدَ اشترابُهِ اشتَريتُ هذا لنفسِي لا يكونُ لهُ بل يكونُ (اللَّمُو كِل ١٤٤٩) و إلا أَنْ يكونَ قد اشتَراهُ (بشِمَن ١٥١) أُ زيدَ من الثَّمَنِ الذي عَيْنَهُ المُو كِلُ أُو (بغَبْن فاحِشِ المَّرَاهُ (بشِمَن ١٥١) أُ زيدَ من الثَّمَنَ فينئذ يكونُ ذلكَ (المَالُ ١٢٦) إِنْ لم يكُن المُوكِلُ قد عَيْنَ الثَّمَنَ فينئذ يكونُ ذلكَ (المَالُ ١٢٦) وايضًا لوقالَ الوكيلُ اشتَريْتُ هذا المَالَ لِنفسِي حالَ كَوْنِ المُوكِلِ حَاضِرًا يكونُ ذلكَ المَالُ للوكيلِ

﴿ مَادَةُ ١٤٨٦ ﴾ أَمِنْ دُونَ أَنْ بَعُولَ لَا أُو نَعَمْ وَذَهَبَ وَاشْتَرَى ذَلْكَ (الوكيلُ ١٤٨٦) مِنْ دُونِ أَنْ بَعُولَ لَا أُو نَعَمْ وَذَهَبَ وَاشْتَرَى ذَلْكَ الْفَرَسَ فَإِنْ قَالَ عِنْدَا شَيْرائِهِ اَشْتَرِيتُهُ (لِمُوكِلِي ١٤٤٩) يَكُونُ لِمُوكِلِهِ و إِنْ قَالَ اشْتَرِيتُهُ وَلَمْ يُقَيِّدُ بِنِفْسِهِ أَوْ مُوكَلِّهِ ثُمَّ قَالَ اشْتَرِيتُهُ وَلَمْ يُقَيِّدُ بِنِفْسِهِ أَوْ مُوكَلِّهِ ثُمَّ قَالَ اشْتَرِيتُهُ وَلَمْ يُقَيِّدُ بِنِفْسِهِ أَوْ مُوكَلِّهِ ثُمَّ قَالَ الشَّرِيتُهُ وَلَمْ يَقَيْدُ بِنِفْسِهِ أَوْ مُوكَلِّهِ ثُمَّ قَالَ الشَّرِيتُهُ وَلَمْ يَلُونَ الْوَرَسِ او (حُدُوثِ عَلْلَ اللَّهُ الْقُولُ اللَّهُ الْمُؤَالِلِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِلُ اللْمُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِولُ اللْمُؤُلِّ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤَالِمُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤُلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْلِمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ الل

﴿ مَادَةَ ١٤٨٧ ﴾ لو (وَكُلَ ١٤٤٩) شخصان كُلُّ مِنْهُمَاعَلَى حِدَةً أَحَدًا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا فِلاَّ يِهِمِا قَصَدَ (الوكيلُ ١٤٤٩) وأرادَ عِنْدَ اشْتِراء ذلكَ الشيءُ يكونُ لهُ

﴿ مَادَةَ ١٤٨٨ ﴾ لو(باع ١٢٠) (الوكيلُ ١٤٤٩) بالشِّراء (مالَهُ ١٢٦) (لِمُوَكِّلِهِ ١٤٤٩) (لا يَصِيحُ ١١٠)

﴿ مَادَةُ ١٤٨٩ ﴾ اذا أُطَّلَعَ (الوَكِيلُ ١٤٤٩) على (عَيْبِ ٣٣٨) (اللهُ كُلِ الْمُوَكِلِ ١٤٤٩) على (عَيْبِ ٣٣٨) (اللهُ كُلِ اللهُ أَنْ يَرُدُهُ اللهُ أَنْ يَرُدُهُ اللهُ أَنْ يَرُدُهُ اللهُ الْمُوكِلِ اللهُ اللهُ أَنْ يَرُدُهُ اللهُ أَنْ يَرُدُهُ اللهُ اللهُ

﴿ مَادَةَ ١٤٩٠﴾ اذا اشْتَرَى (الوَكيلُ ١٤٤٩) (المَالَ ١٢٦) (مُؤَجَّلاً اللهَ ١٤٩) (مُؤَجَّلاً اللهَ ١٤٩) (مُؤَجَّلاً اللهَ اللهَ أَنْ يُطَالِبَ ١٥٦) فهوَ في حَقِّ (المُوكِلِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ أَنْ يُطَالِبَ (الْبَائِعُ ١٦٠) وَهُدًا اذا أَجَّلَ (الْبَائِعُ ١٦٠) (النَّمْنَ ١٥٠) فللوكيلِ أَنْ يَطْلُبَ النَّمْنَ مِنَ المُوكِلِ نَقَدًا

﴿ مَادة ١٤٩١ ﴾ اذا أَعلَى (الوكبلُ ١٤٤٩) بِالشَّرَاء (ثَمَنَ ١٥٢) الشَّرَاء (ثَمَنَ ١٥٢) (المَبِيعِ ١٥١) مِنْ (مَالِهِ ١٢٦) و (قَبَضَهُ ٢٢٧٤ ل ٢٧٧) فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ الى (المُوَكِّلِ ١٤٤٩) مِنْ (مَالِهِ ١٤٦) يَعني لهُ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ الذي أَعْظَاهُ مِنَ المُوكِّلِ ولَهُ ايضاً أَنْ يَجَسِرَ المالَ المُشتَرَى ويَطلُبَ ثَمَنَهُ مِنْ (مُوكِلِهِ ١٤٤٩) الى أَنْ يَتَسَلَّمَ الثَّمَنَ وَإِنْ لم يكنْ قد أَعْطَاهُ (البائع بِ١٦٠)

﴿ مَادَةُ ١٤٩٢ ﴾ اذا تَلَفَ (المَالُ ١٢٦) المُسْتَرَى في يَدِ (الوكيلِ المُوكِلِ الْمُوكِلِ الْمُوكِلِ الْمُؤْمِدَةُ الْمُؤْمِدَ أَنْ اللَّهُ الْمُؤْمِدِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ ا

﴿ مَادَةُ ١٤٩٣﴾ لِيسَ (للوكيلِ ١٤٤٩) بِالشِّرَاءُ أَنْ (يُقِيْلَ ١٦٣) (البَيْعَ ١٢٠) بدُونِ (إِذْنِ ٣٠٣ و٣٠٤) (المُوَكِّلِ ١٤٤٩)

الفصل الثالث

﴿ فِي (الْوَكَالَةِ ١٤٤٩) (بِالْبَيْعِ ١٢٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ١٤٩٤﴾ (للوكيل ١٤٤٩) (بالبَيْع ١٢٠) (مُطْلُقًا ١٤) أَنْ بَبِيْعَ (مَالَ ١٢٦) (مُوَكِّلِهِ ١٤٤٩) (بالتَّمَن ِ ١٠٥) الذي رآهُ مُناسبًا

قليلاً كانَ او كثيرًا [انظر المادة ٦٤]

﴿ مَادَةُ ١٤٩٥ ﴾ ليسَ (للوكيلِ ١٤٤٩) أَنْ (بَبِيْعَ ١٢٠) بَأَنْقَصَ مِمَّا عَيْنَهُ (الْمُوكِلُ أَنْ الْمُوكِلُ قَدْ عَيْنَ (ثَمَنَا ١٥٢) مَا عَيْنَهُ (الْمُوكِلِ أَنْ بَبِيْعَ بِأَنْقَصَ مِنْ ذلكَ واذا باعَ (فَيَنعقِدُ ١٠٤) البَيعُ مَوْقُوفًا عَلَى (إِجَازَةِ ٣٠٣ و ٢٠٤) مُوكِلِهِ ولو باعَهُ بنقصانِ الثَّمَنِ بلا إذْنِ الْمُوكِلِ وَمَدَّ اللهُ وَكِلِ اللهُ اللهُ وَكِلِ اللهُ اللهُ وَكُلِ أَنْ (المُشتَرِي ١٦١) فللمُوكِلِ أَنْ (المُشتَرِي ١٦١) فللمُوكِلِ أَنْ (يُضَمَّنَهُ ١٦٤) فللمُوكِلِ أَنْ (يُضَمَّنَهُ ١٦٤) ذلك التقصانَ

﴿ مَادَةُ ١٤٩٦﴾ اذا اشتَرَى (الوَكيلُ ١٤٤٩) (بالبَيعِ ١٢٠) (مالَ ١٢٦) (مُوَكِّلِهِ ١٤٤٩) لِنَفْسِهِ (فلا يَصِيعُ ١١٠) [انظر المادة ٦٤]

﴿ مَادَة ١٤٩٧ ﴾ لِيسَ (للوكبلِ ١٤٤٩) (بالبَيْعِ ١٢٠) أَنْ بَبِيْعَ (مَالَ ١٢٦) (مُوَكِّلِهِ ١٤٤٩) لِمَنْ لا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ لهُ إِلاَّ أَنْ يكونَ قد باعهُ بأَ زيدَ مِنْ (ثَمَنَ ١٠٧) مِثْلِهِ فَحِيثَذِ (يَصِحُ ١٠٨) وأَ يضًا إِنْ كَانَ المُوكِّلُ قد وكَّلَهُ (وكالةً ١٤٤٩) عَامَّةً بِقَولِهِ بِعِهُ لِمَنْ شَئِتَ فَنِي ذَلَّكَ الحَالِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِثَمَن مِثْلِهِ لِهُولًا *

﴿ مَادَةَ ١٤٩٨ ﴾ (للوكيل ١٤٤٩) (المُطلَق ١٤) (بالبَيْع ١٢٠) أَنْ بَبِيعَ (مَالَ ١٤٦) (مُوكِلِهِ ١٤٤٩) نَقْدًا او نَسِيئَةً لِمُدَّةً مَعَرُوفَةً بِينَ التُجَّارِ فِي حَقِّ ذلكَ المَالَ وليسَ لهُ أَنْ بَبِيعَهُ لِمُدَّةً طويلةٍ مُخَالِفَة (للمُرْفِ والعادة ٢٥ له ٣٠ له وايضًا إنْ كانَ قد وُكِلِ بالبَيْعِ بالنَّقْدِ صَرَاحَةً او دَلالةً ليسَ لهُ أَنْ بَبِيعَ نَسِيئَةً · مثلاً لو قالَ المُوكِلُ بِعْ بالنَّقْدِ صَرَاحَةً او دَلالةً ليسَ لهُ أَنْ بَبِيعَ نَسِيئَةً · مثلاً لو قالَ المُوكِلُ بِعْ

هذا المالَ نَقدًا او بِعْ ماليَ هذا وَأَدِّ (دَ بَنِي ١٠٨) فليسَ للوكيلِ أَنْ بَبِيعَ ذلكَ بالنَّسيئةِ [انظر المادة ٤٤]

﴿ مَادَةُ ١٤٩٩ ﴾ لِيسَ (للوكيلِ ١٤٤٩) أَنْ (بَبِيْعَ ١٢٠) نِصْفَ (المالِ ١٢٦) الذي في تبعِيضِهِ ضَرَرٌ وإنْ لم يكُنْ فيسهِ ضَرَرٌ فَلَهُ ذلكَ

﴿ مَادَةَ ١٥٠٠﴾ (للوكيلِ ١٤٤٩) أَنْ يَأْخُذَ فِي مُقَابِلَةِ (ثَمَنِ ١٥٢) (المالِ ١٥٢) او (كفيلاً ١٦٨) و (كفيلاً ٦١٨) و (كفيلاً ٦١٨) و (يَضْمَنُ ١٦٦) اذا تَلِفَ الرَّهْنُ او أَفْلَسَ الكَفيلُ [انظر المادة ١٩]

﴿ مَادَةُ ١٥٠١﴾ ليسَ (للوَكيلِ ١٤٤٩) أَنْ (بَبِيعَ ١٣٠) بلا (رَهْنِ ٢٠١) ولا (كفيل ٢١٨) اذا قالَ لهُ (الْمُوَكِلِ ١٤٤٩) بِعْ بالكَفِيلُ او بالرَّهْن

﴿ مَادَة ١٥٠٢ ﴾ لا يُجْبَرُ (الوكيلُ ١٤٤٩) (بالبَيْعِ ١٢٠) على أَدَاهِ (ثَمَنِ ١٥٠) (المال ١٢٦) الذي باعَهُ مِنْ مالهِ اذا لم يَأْخُذُ ثَمَنَهُ من (المُشتَرَى ١٦١)

﴿ مادة ١٥٠٣﴾ اذا فَبَضَ (الْمُوَكِّلُ ١٤٤٩) (ثَمَنَ ١٥٢) (اللَّبِيعِ ِ ١٥١) (فيصِعُ ١٠٨) و إِنْ كانَ القَبْضُ حقَّ (الوكيلِ ١٤٤٩)

﴿ مادة ٤٠٠٤ ﴾ اذا كانَ (الوكيلُ ١٤٤٩) بغيرِ (أُجْرَة ٤٠٤) فلا يكُونُ مَجبورًا على استِيفاء (ثَمَن ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي (باعَهُ ١٢٠) ولا على تَعْصِيلَهِ ولكنْ يَلزمُ أَنْ (يُوكِلَ ١٤٤٩) (مُوكِلَهُ ١٤٤٩) بِقَبْضِ وَتَحْصِيلِ الثَّمَنِ اذا لم يُحَصِّلُهُ بِرِضَائِهِ وأَمَّا الوكيلُ بالبَيْعِ بِأَجْرَةٍ كَالدَّلَّالِ والسِّمسَارِ فهو مَجبورٌ على تَحصِيلِ الثَّمَنِ واستِيفائِهِ

﴿ مَادَةُ ١٥٠٥ ﴾ ﴿ أَلُوكِيلُ ١٤٤٩ ﴾ (بالبيع ١٢٠) لهُ أَنْ (يُقِيلَ ١٦٣) البَيْعَ بلا (إِذْن ٣٠٣ و٣٠٤) (مُوَكِيلِهِ ١٤٤٩) ولكِنْ لا نَنفُذُ هذه و الإَقَالَةُ في حَقِّ مُوكِيلِهِ ويَلزَمُ الوكيلَ إِعْطَاءُ (التَّمَنِ

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ الْمُتعلِّقةِ بِاللَّامورِ ﴾

﴿ مَادة ١٥٠٦ ﴾ اذا أَمَرَ أَحَدُ غَيرَهُ بِأَدَاء (دَينِهِ ١٥٠) الذي هُو لِأَحد او لِيَيْتِ المَال وأَدَّاهُ المأْمورُ من (مالهِ ١٢٦) فيرجع بذلك على الآمرِ شَرَطَ الآمرُ رُجُوعَهُ أَوْ لَم يَشْرُط بَعني إِنْ كَانَ شَرَطَ الآمرُ رُجُوعَ الْمَامُور بِتَعبير كَعُولِهِ أَدْ دَبني على أَن أُوّد يَهُ لكَ بَعْدُ او أَوْف دَ بني وبَعده للمُأْمُور بِتَعبير كَعُولِهِ أَدْ دَبني على أَن أُوّد يَهُ لكَ بَعْدُ او أَوْف دَ بني وبَعده خُذْهُ مِنْي او لَم يَشْرُط ذلكَ بأَنْ قالَ أَدْ دَ بني فقط

﴿ مَادَهُ ١٥٠٧﴾ أَلمَّا مُورُ بِإِيفَاء (الدَّيْنِ ١٥٨) مِنْ (مَالَهِ ١٢٦) بِهِ مَادَهُمَ مَعْشُوشَةِ إِذَا أَدَّى الدَّيْنَ بِدراهِمَ خالصَةٍ يأْخُذُ مِنَ الآمِرِ دَرَاهِمَ مَعْشُوشَةً والمأْمُورُ بإِيفَاء الدَّيْنَ بِدَرَاهِمَ خالِصَةٍ اذا أَدَّى الدَّيْنَ بِدَرَاهِمَ مَعْشُوشَةً والمأْمُورُ بإِيفَاء الدَّيْنَ بِدَرَاهِمَ خالِصَةٍ اذا أَدَّى الدَّيْنَ بِدَرَاهِمَ

مَعْشُوشَةً يَأْخُذُ مِنَ الآمِرِ دَرَاهِمَ مَعْشُوشَةً ايضاً ولو (باعَ ١٢٠) المأْمُورُ بإيفاء الدَّيْنِ مَالَهُ للدَّائِنِ وَقَاصَّهُ بدَيْنِ الآمِرِ يَأْخُذُ مِن الآمِرِ مِقدارَ الدَّيْنِ وليسَ لِلآمِرِ المديُونِ أَنْ يَحُطَّ الزِّيَادَةَ مِن دَينِهِ و إِنْ كَانَ المأْمُورُ قد باعَ مَالَهُ للدَّائِنِ بأَزْيَدَ مِن ثَمَنِ مِثْلِهِ

﴿ مَادَةُ ٨ ٠٥٠ ﴾ اذا أَمَرَ أَحَدُ آخَرَ أَنْ يَصِرِفَ عَلَيهِ او عَلَى أَهَلِهِ وَعِيالِهِ فَيْأَخُذُ مَصَرُوفَةً بِقَدْرِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْشَرَطَ رُجُوعَهُ بِقَوْلِهِ أَصْرِفُ وَبَعَدَهُ أَنَا أُعْطِيكَ مَصَرُوفَكَ كَذَلكَ لَو أَمَرَهُ بَخُوعَهُ بِقَدْرِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْآمِرِ بِإِنْشَاءُ دَارِهِ فَأَ نَشَأَهَا المَّأْمُورُ يَأْخُذُ مَا صَرَفَةُ بَقَدْرِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ بَشَرَطُ رُجُوعَهُ مَنَ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ بَشَرَطُ رُجُوعَهُ مَنَ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ بَشَرَطُ رُجُوعَهُ مِنَ الْآمِرِ وَإِنْ لَمْ بَشَرَطُ رُجُوعَهُ مُنْ اللَّمْ وَإِنْ لَمْ بَشَرَطُ رُجُوعَهُ مِنَ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ فَانْ لَهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ لَهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ ال

﴿ مَادَةَ ١٥٠٩ ﴾ لو أَمَرَ أَحَدُ آخَرَ بِقُولِهِ أَعْطِ فُلانًا مِقْدَارَ كَذَا فَرْضَا او (صَدَّقَةً ١٣٥) او عَطِيَّةً وبَعدَهُ أَنَا أُعطِيْكَ · فأَعطَى ذلك َ يَرْجِعُ عَلَى الآمِرِ وأَمَّا إِنْ لَم يَشْتَرِطِ الرُّجُوعَ بِكَلاَم كَقُولِهِ أَنَا أُعْطِيكَ او خُذْهُ مِنِي بَعدُ وقالَ أَعْطِيكَ اقطُ فلبسَ للمأمورِ الرُّجُوعُ · و إِنْ كَانَ رُجُوعُ المأمورِ مِنْ يَعدُ وقالَ أَعْطِ فقطْ فلبسَ للمأمورِ الرُّجُوعُ · و إِنْ كَانَ رُجُوعُ المأمورِ (مُتَعَارَفًا ومُعْتَادًا ١٣١٥ هـ ١٤٠ هـ) ككونِهِ في عَيال ِ الآمرِ او شَرِيكِهِ رَجْعِمُ و إِنْ لَم يُشْتَرَطِ الرُّجُوعُ (راجِع مُ ماذَة ٣٦)

﴿ مَادَةُ ١٥١٠﴾ لا يَجْرِي أَمْرُ أَحَدِ إِلاَ فِي حَقِّ (مُلْكِهِ ١٢٠) · مثلاً لو قالَ أَحَدُ لِآخَرَ خُذْ هذا (المالَ ١٢٦) وأَلْقِهِ فِي البَحْرِ فأَخَذَهُ المَّامُورُ وأَلقَاهُ فِي البَحْرِ حالَ كَوْنِهِ عالماً بأَنَّهُ مَالٌ غَيْرِ الآمرِ فَلِصاحِبِ المَالُ أَنْ (يُضَمِّنَ ٤١٦) الذيك أَلقاهُ وليسَ على الآمرِ شيءٌ ما لم

يكُنْ (مُجْبِرًا ١٤٠٨ و ٩٤٩ و ١١٠٠٣ ل ١٠٠٠)

﴿ مَادَةُ ١٥١١﴾ لو أَمَرَ أَحَدُ آخَرَ بأَدَاء (دَينهِ ١٥٨) بِقُولِهِ أَدِّ دَبني الذي مِقْدَارُهُ كذا مِنْ (مَالِكَ ١٢٦) فَوَعَدَهُ بِتأْدِينِهِ ثُمَّ ٱمْتَنَعَ مِنَ الأَدَاء لا يُحِبَرُ على أَدَائِه بِمُجَرَّدٍ وَعْدِهِ [انظرَ المادة ٨٤]

﴿ مَادَةُ ١٥١٢ ﴾ اذا كَانَللآمِرِ (دَ بُنْ١٥٨) فِي ذِمَّةِ المَّامُورِ او (نَقْدُ ١٣٠٠) (مُوْدَعُ عَلَى أَدَائِهِ وَأَمَّا لو (مُوْدَعُ ٢٦٤) عندَهُ وأَمَرَهُ بأَدَاء دَينهِ مِنهُ فَيُجبَرُ عِلى أَدَائِهِ وأَمَّا لو قالَ (بِعْ ١٢٠) مالِيَ الفُلاَنِيَّ وأَدِّ دَبِنِي فلا نُجبَرُ إِنْ كَانَ المَّامُورُ (وكيلاً قالَ (بعْ ١٤٠٤) مُتَبَرِّعًا وَإِنْ كَانَ وكيلاً (بالأُجْرَةِ ٤٠٤) نُجبَرُ على بَيع (المَالِ

﴿ مَادَةُ ١٥١٣ ﴾ أَذَا أَعْطَى أَحَدُ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وقالَ أَعْطِهَا لِدَائِنِي فُلانَ فليسَ لسائرِ غُرَمَاءُ الآمِرِ صَلاحيَّةٌ أَنْ يَأْخُذُوا مِن تِلكَ الدَّرَاهِمِ حَصَّةً وليسَ للمأمورِ أَنْ يُعظِيَ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ إِلاَّ للدَّائِنِ الذَي عَيْنَهُ لهُ الآمِرُ

﴿ مَادَةَ ١٥١٤ ﴾ لو أَعْطَى أَحَدُ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ على أَنْ يُؤَدِّيَ (دَينَهُ ١٥١٤ ﴾ وفَبْلَ أَنْ يُعْطِيَ المأْمُورُ الدَّائِنَ ذلكَ المَبلغَ ويُوصِلَهُ الَهِ وعُلِمَ مَوْتُ الآمِرِ وبَكْرَمُ الدَّائِنَ وعُلِمَ الدَّائِنَ أَنْ يُرَاجِعَ التَّرِكَةَ الآمِرِ وبَكْرَمُ الدَّائِنَ أَنْ يُرَاجِعَ التَّرِكَة

﴿ مَادَةُ ١٥ أَهَ ﴾ لو أُعطَى أَحَدُ آخَرَ مِقْدَارًا مِن الدَّرَاهِمِ على أَنْ يُعْطِبَهَا لِدَائِنِهِ حَالَ كُونِهِ قد نَهَاهُ عن تَسلِيمِهَا بِقَولِهِ لا تُسلِّمُهَا

اليه ما لم تَجعَلُهَا ظَهْرِيَّةً بِسنَدِي الذي هُو في يد الدَّائِنِ او تأخُذُ منهُ وَثَيْقَةً تُشْعِرُ بِقِبْضِهَا فَاذَا سَلَّمَها من دُون أَنْ يَفعَلَ كَمَا أَمَرَهُ وأَ نَكَرَها الدَّائِنُ ولم يُثبِتْ قَبْضَها وأَخَذَهَا الدَّائِنُ ثَانيًا من الآمِو فَلَهُ أَنْ (يُضَعَنُهَا ١٦٤) المأْمُورَ

الفصل الخاسس

﴿ فِي حَقِّ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) (بِالْخُصُومَةِ ١٠٣١) ﴾

﴿ مادة ١٥١٦ ﴾ لِكُلِّ من (الْمُدَّعِي والْمُدَّعَى عَلَيهِ ١٦١٣) أَنْ (يُوَكِّلَ ١٤٤٩) مَنْ شَـاء (بالخُصُومَةِ ١٠٣١) ولا يُشتَرَطُ

﴿ مَادَةُ ١٥١٧﴾ (إِقْرَارُ ١٥٧٢) (الْوَكِيلِ ١٤٤٩) (بَالْحُصُّومَةِ ١٠٣١) على مُوَكِّلِهِ إِنْ كَانَ فِي حُضُورِ (الحَاكِمِ ١٧٨٥) يُعتبَرُ و إِلاَّ فلا يُعتَبَرُ ويَنعزِلُ هُوَ مِنَ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٥١٨ ﴾ اذا (وَكُلَ ١٤٤٩) أَحَدُ آخَرَ واستَشَنَى (إِقْرَارَهُ الْوَكِلِ ١٤٤٩) على (الْوَكِلِ ١٥٧٧) عليه يجوزُ (فَلا يَصِيعُ ١١٠) إِقْرَارُ (الوَكِلِ ١٤٤٩) على (الْمُوكِلِ ١٤٤٩) عليه واذا أَقَرَّ اللَّخِيرة من مادَّة ١٤٠٩) وإذا أَقَرَّ في حُضُودٍ (الحَاكِم ١٧٨٠) حالَ كَوْنِهِ غيرَ (مأذُون ٢٠٣ و ٤٠٤) بالاَثْتِرَارِ في حُضُودٍ (الحَاكِم ١٤٤٩) حالَ كَوْنِهِ غيرَ (مأذُون ٢٠٣ و ٤٠٤) بالاَثْتِرَارِ في عَيْرَ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩)

﴿ مادة ١٥١٩ ﴾ (الوَكالةُ ١٤٤٩) (بالخُصُومَةِ ١٠٣١) لا تَستلْزِمُ الوَكالةَ (بالقَبْضِ ١٢٦٢ له ٢٧٧) بنا عليهِ ليسَ (للوكيلِ ١٤٤٩) (بالدَّعوى ١٦١٣) صَلَاحِيَّةُ قَبْضِ (المال ِ ١٢٦) (المحكوم ِ بهِ ١٧٨٧) ما لم يكُنْ وَكِيلًا بالقَبْضِ ايضاً

﴿ مادة ١٠٢٠ ﴾ (الوَكالةُ ١٤٤٩) (بالقَبْضِ ١٣٦٢) لا تَستلزمُ الوَكالةَ (بالخُصُومَةِ ١٠٣١)

الفصل السادس.

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ المُتَعَلِّقَةِ بِعَزْلِ (الوَكيلِ ١٤٤٩) ﴾

﴿ مَادَهُ ١٥٢١ ﴾ (المُوكِلُ ١٤٤٩) أَنْ يَعْزِلَ (وَكِيلَهُ ١٤٤٩) مِنَ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) مِنَ (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) ولكن إنْ تَعَلَّقَ بهِ حَقَّ الغيرِ فَلَيسَ لَهُ عَزْلُهُ كَمَا اذَا (الوَكَالَةِ ١٤٤٩) ولكن إنْ تَعَلَّقَ بهِ حَقْ الغيرِ فَلَيسَ لَهُ عَزْلُهُ كَمَا اذَا (رَهَنَ ١٠٠) الرَّهْنِ او بَعدَهُ (وَكُلِّ الْدَانِ ١٠٤١) الرَّهْنِ عندَ حُلُولِ أَجَلِ (الدَّينِ ١٥٨) فليسَ (الرَّاهِنِ ٢٠٠٣) الرَّهْنِ عَزْلُ ذَلِكَ الوَكِيلِ بِدُونِ (رِضَاءِ فليسَ (الرَّاهِنِ ٢٠٠٣) المُوكِلِ عَزْلُ ذَلِكَ الوَكِيلِ بِدُونِ (رِضَاءِ فليسَ (المُرْتَهِنِ ٢٠٠٤) كذلكَ لو وَكُلِّ أَحَدُ آخَرَ (بالحُصُومةِ ٢٠٣) بِطَلَبِ (المُدَّعِي ١٦٠٣) ليسَ لَهُ عَزْلُهُ في غِيَابِ المُدَّعِي

﴿ مادة ١٥٢٢ ﴾ (للوَكيلِ ١٤٤٩) أَنْ يَعزِلَ نَفْسَهُ مِنَ (الوَكالةِ الوَكالةِ) أَنْ يَعزِلَ نَفْسَهُ مِنَ (الوَكالةِ) ١٤٤٩) وَلَكَنْ لُو تَعَلَّقَ بِهِ حَقْ الغَيرِكَا ذُكِرَ آنِفًا يكونُ مَجبورًا على

إيفاء الوكالة

﴿ مادة ١٥٢٣ ﴾ اذا عَزَلَ (المُوَكِّلُ ١٤٤٩) (الوَكِيلَ ١٤٤٩) فَيَبَقَى عَلَى (وَكَالتَهِ ١٤٤٩) الى أَنْ يَصِلِ الْآيِهِ خَبَرُ العَزْلِ ويكُونُ تَصَرُّفُهُ (صحيحًا ١٠٨) الى ذلكَ الوقتِ[انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

﴿ مِلْدَةَ ٤٤٠٤ ﴾ إذا عَزَلَ (الوَكيلُ ١٤٤٩) نَفْسَهُ فَيَلزَمُهُ أَنْ يُعْلِمَ الْوَكِيلُ ١٤٤٩) فَي عُهْدَتِهِ الى أَن يُعلِمَ (الْمُوكِلُ عَزْلَهُ يَعلَمَ الْمُوكِلُ عَزْلَهُ

﴿ مَادة ١٥٢٥ ﴾ (لَلُوَكِلِ ١٤٤٩) أَنْ يَعْزِلَ (وَكَيلَهُ ١٤٤٩) بِقَبْضِ (الدَّيْنِ ١٥٨) في غيابِ المديونِ ولكِنْ إِنْ كَانَ الدَّائِنُ قد (وَكُلَهُ بِقَبْضِ (الدَّيْنِ الدَّائِنُ قد (وَكُلَهُ الدَّهُ الدَّيْنُ الدَّائِنُ مَن دُونِ عِلْمِ المديونُ الدَّيْنَ مِن دُونِ أَنْ المديونُ الدَّيْنَ مِن دُونِ أَنْ يَعْلَمَ عَزْلَهُ فَيَبَرَأُ

﴿ مادة ١٥٢٦﴾ لَنتهِي (الوَكالةُ ١٤٤٩) بِخِتَامِ (المُوَكَل بِهِ ١٤٤٩) ويَنعَزِلُ (الوَكيلُ ١٤٤٩) مِنَ الوَكالةِ بالطّبع ِ عَزَّلاً حُكْمِيًّا

﴿ مادة ١٥٢٧ ﴾ يَنْعَزِلُ (الوَكيلُ ١٤٤٩) بِوَفَاهِ (المُوكِلِ ِ ١٤٤٩) · ولكِنْ اذا تَعَلَّقَ بِهِ حَقْ الغَيْرِ فَلَا يَنعَزِلُ (راجيع مادَّةً ٧٦٠) [انظرالمادة · •]

﴿ مَادَة ١٥٢٨ ﴾ نَعَزِلُ (وَكَيلُ ١٤٤٩) الوَكيلِ ابضاً بِمَوْتِ (اللَّمُوكَلِّلِ ١٤٤٩) (واجيعُ مادَّة ١٤٦٦) ﴿ مَادَهُ ١٥٢٩﴾ (الوَكَالَةُ ١٤٤٩) لا تُوْرَثُ . يَعني اذا ماتَ (الوَكِيلُ ١٤٤٩) فَبَزُولُ حُكُمُ الوَكَالَةِ وبهذا لا يَقُومُ وارِث الوَكيلِ مَقَامَهُ

﴿ مادهُ ١٥٣٠﴾ (تَبْطُلُ ١١٠) (الوَكالةُ ١٤٤٩) (بِجُنُون ِ ١٤٤٩) (المُوَكِّل ِ ١٤٤٩) او (الوكيل ِ ١٤٤٩) [انظر المادة ٥٠٠]

تحريرًا في ٢٠ جمادى الاولي سنة ١٢٩١

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ « بعد صورة الخط الهايوني »

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الثاني عشر

﴿ فِي الصُّلْحِ والإِبرَآهِ ويَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدَّمَةً ﴾ ﴿ وَأَرْبِعَةً أَبُوابٍ ﴾ ﴿ وَأَرْبِعَةً أَبُوابٍ ﴾

المقدمة

﴿ فِي بِيانَ ِ بَمضِ الاصطلاحَاتِ الفِقهيَّةِ المُتعلَّقةِ ﴾ ﴿ (بالصُلْحِ ١٥٣١)(والإبراء ١٥٣٦) ﴾ ﴿ مَادَة ١٥٣١﴾ الصُّلْمُ هُو (عَقَدْ ١٠٣) يَرْفَعُ النَّزَاعُ بِالنَّرَاضِي و(يَنعَقِدُ ١٠٤) (بالإيجابِ ١٠١) و (القَبُولِ ١٠٢)

﴿ مَادَة ١٥٣٢ ﴾ المُصَالِحُ هو الذي (عَقَدَ ١٠٣) (الصَّلْمَ ١٥٣١) ﴿ مادة ١٥٣٣ ﴾ المُصَالَحُ عليهِ هو بَدَلُ (الصَّلْحِ ١٥٣١) ﴿ مادة ١٥٣٤ ﴾ المُصَالَحُ عنهُ هو الشيءُ (المُدَّعَى به ١٦١٤)

المُدّع عليه من التافي الصَّلْحُ المَصَالَح عَنه هُوالسّي ﴿ العَدْعَى بِهِ ١٥١٥ ﴾ اللّه وألّ المَدّع عَلَيه اللّه وأله المَدّع عَلَيه اللّه وأرد (المُدّع عَلَيه الصُّلْح عن (الإفرار (المُدّع عَلَيه الصُّلْح عن الإنكار وهُو الصَّلْح الواقع على إنكار المُدّع على عليه المُدّع على عليه وهُو الصَّلْح الواقع على المَدّع عليه من التالِث الصَّلْح عَن السَّكُوت وهُو الصَّلْح الواقع على المُدّع على عليه من التالِث الصَّلْح عَن السَّكُوت وهُو الصَّلْح الواقع على المُدّع على المُدّع على عليه مِأْن لا يُقرّ ولا يُنكر

﴿ مَادَةُ ١٠٣٦ ﴾ ﴿ أَلَا بِرَاءُ ١٠٦١ ﴾ على قِسْمَينَ ﴿ أَلَا وَأَلَّا إِبْرَاءُ الْإِسْفَاطِ وَلَهُوَ أَنْ بُبِرِئُ أَحَدُ الْإِسْفَاطِ وَلَهُوَ أَنْ بُبِرِئُ أَحَدُ الْآخَرَ وَالِيَّاطِ وَلَهُوَ أَنْ بُبِرِئُ أَحَدُ الْآخَرَ وَ يَحَطِّ مِقْدَارٍ مِنهُ عَنْ الْآخَرِ وَهُو الْإِبْرَاءُ المَبْحُوثُ عَنهُ فِي كِتَابِ الصَّلْحِ هَذَا وأَمَّا إِبْرَاءُ المَبْحُوثُ عَنهُ فِي كِتَابِ الصَّلْحِ هَذَا وأَمَّا إِبْرَاءُ المَبْحُوثُ عَنهُ فِي كِتَابِ الصَّلْحِ هَذَا وأَمَّا إِبْرَاءُ الاسْتِيفَاءُ فَهُوَ عَبَارَةٌ عَن اعْتِرَافِ أَحدٍ بِقَبْضِ واسْتِيفَاءُ حَقِّهِ الذي هو في ذِمَّةِ الآخَر وهو نَوْعُ مَنْ (الإقرار ١٠٧٢)

﴿ مَادُهُ ١٥٣٧ ﴾ أَلَا بِرَآءُ الحَـاصُ هُو إِبِرَآءُ أَحَدِ آخَرَ مِنْ (دعوى ١٦١٣) مُتعلِّقَةٍ بِخُصُوصِ مَادَّةٍ كَدَعْوَى الطَّلَبِ مِن دَارٍ او ضَيعَةٍ او جِهةٍ أُخْرَى

* 441 *

﴿ مادة ١٥٣٨ ﴾ أَلا بِرَاءُ العَـامُ هُو إِبرَاءُ أَحَدِ آخَرَ مِنْ كَافَّةِ الدَّعَاوِي

الباب الاول

﴿ فِي بِيانِ مَنْ (يَعَقِدُ ١٠٣) (الصَّلْحَ ١٥٣١) ﴾ ﴿ و (الإبرآء ١٣٥٦ و ١٥٦١) ﴾

﴿ مادة ١٥٣٩ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ بكونَ (المُصَالِحُ ١٥٣٢) عَاقِلاً ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (بِالِغَا ١٩٨٥ ل ٩٨٧) (فلا يَصِحُ ١١٠) (صُلحُ ١٥٣١) (المُجنُونَ عِنْهِ) و (المُعَنُومِ ٩٤٠) و (الصِّيِّ غيرِ الْمُميِّز ٩٤٣) أَصْلَاّ ويَصِحُ صُلْحُ الصِّيِّ اللَّاذُونِ إِنْ لَم يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ بَيِّنَ كَمَا اذا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ على الصِّبيِّ المَّاذُون ِ شيئًا و (أَقَرَّ ١٥٧٢) بِهِ فَيَصِيحٌ (صُلْحُهُۥُ عَن إِقْرَارِ ١٠٣٥) • وللصِّبِيُّ المأذُونِ أَنْ (يَعْقِدَ ١٠٤) الصَّلَحَ على (تَأْجِيلِ ١٥٦) وإمهال (طَلَبَهِ ١٥٨) واذا صَالَحَ على مِقْدَارِ مِنْ طَلَبَهِ وكانتْ لهُ (بَيْنَةُ ١٦٧٦) بتمامِــه ِ فلا يَصِحُ صُلْحُهُ وإنْ لم تَكُنْ لهُ بَيْنَةٌ وَتَحَقَّقَ أَنَّ (خَصْمَةُ ١٦٣٤) (سَيَحُلْفُ ١٦٨١ و ١٧٤٢ ال ١٧٥٢) و إِن ِ ادَّ عِي عَلِي آخَرَ (مَالاً ١٣٦) فَصَالَحَ عَلَى مِقْدَارِ (قَيْمَتِهِ ١٥٤) يَصِيحُ وَلَكِنْ اذا صَالَحَ على نُقْصَان (فاحِشِ ١٦٥) عن قيمة ذلكَ المال فلا يَصِحُ [انظر المادة ١٧]

﴿ مَادَة ١٠٤ ﴾ اذا صَالَحَ (وَلِيُ ١٧٤) (الصَّبِيَّ ١٤٠) عن (وَعُواهُ الرَّا) (فَيَصِيحُ ١٠٨) إِنْ لَم يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ بَيْنَ و إِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ بَيْنَ (لا يَصِيحُ ١١٠) بناءً عليه لو (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ على صَبِي كذا دَراهِمَ مِنْ (مال ١٢٦) أَحَدُ على صَبِي كذا دَراهِمَ مِنْ (مال ١٢٦) الصَّبِي يَصِيحُ إِنْ كَانَ (المُمدَّعِي ١٦١٣) (بَيْنَةُ ١٦٧٦) و إِنْ لَم تَكُنْ الصَّبِي يَصِيحُ واذا كانَ الصَّبِي (طَلَبُ ١٩٥١) فِي ذِمَّةُ آخَرَ وَصَالَحَةُ الْهُوهُ بِحَطِّ ونَنْزِيلِ مِقْدَارِ مِنهُ فَلَا يَصِحُ صَلْحُهُ إِنْ كَانَ لَهُ بَيْنَةُ وَعَقَّى أَنَّ المَديُونَ (سَيَحلِفُ ١٦٨١ و ١٢٤٢ ال ١٧٥٢) مِقْدَار فِي فَعِنْ أَنَّ المَديُونَ (سَيَحلِفُ ١٦٨١ و ١٢٤٢ ال ١٧٥٢) مِقْدَار فَيْنَ فَاحِشُ ١١٥٥) فلا يَصِحُ فَلِي الصَّبِي عَلَى مال تُسَاوِي (فَيمَتُهُ ١٥٠١) مِقْدَار فَلْهِ وَلَكُنْ اذا وُجِدَ (غَبْنُ فاحِشُ ١٦٥) فلا يَصِحُ

﴿ مَادَةَ ١٥٤١﴾ (لا يَصِيحُ ١١٠) (إبراءُ ١٥٣٦ و ١٥٦١) (الصّبيّ ِ ٩٤٣) و (المجنُون ِ ٩٤٤) و (المعنّومِ ٩٤٥) (مُطلقًا ٦٤) [انظر المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

﴿ مادة ١٥٤٢ ﴾ (الوكالة 1٤٤٩) (بالخُصُومَةِ ١٠٣١) لا تَستاذِمُ الوكالة (بالصَّلْحِ ١٥٣١) إذا وَكُلُ أَحَدُ آخَرَ (بِدَعُواهُ ١٦١٣) الوكالة (بالصَّلْحِ ١٥٣١) بناءً عليه إذا وَكُلُ أَحَدُ آخَرَ (بِدَعُواهُ ١٦١٣) صَلْحُهُ وصَالَحَ على تلكَ الدَّعُوى بلا (إذْ ن ٣٠٣) (فلا يَصِيحُ ١١٠) صَلْحُهُ اللهُ مادة ١٥٤٣ ﴾ إذا وكُلُ أَحَدُ آخَرَ على أَنْ (يُصالِحَ ١٥٣١) عن (دعواهُ ١٦١٣) وصَالَحَ ذلكَ (بالوكالة ١٤٤٩) فيكن (المُصَالَحُ عليهِ عن (دعواهُ ١٦١٣) وصَالَحَ ذلكَ (بالوكالة ١٤٤٩) فيكن (المُصَالَحُ عليهِ عن (دعواهُ ١٦١٣) ولا يُواخَذُ (الوكيلُ ١٤٤٩) بذلكَ ولا يُطَالَبُ بهِ

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ قَدْ (ضَمَنِ ٤١٦) الْمُصَالَحَ عَلَيْهِ · فَعَلَى هَذَا الْحَالَ ِ يُو َاخَذُ الوكبلُ بِعَسَب (كَفالتِهِ ٦١٢) وايضًا لو صَالَحَ الوكيلُ عَنْ (إِقْرَارِ ١٥٣٥) (بَالَ ١٢٦) عن مَالَ ِ وأَضَافَ الصَّلْحَ الى نَفْسِهِ فَينَدْرُ يُوَّاخَذُ الوَّكِلُ يَعني يُوْخَذُ بَدَلُ الصَّلْحِ مَنهُ وهو بَرجِعُ على المُو كُلِّ . مثلًا لوصَالَعَ الوَكِلُ بالوَكالَةِ على كذا دَرَاهِمَ يَلزمُ المُوَكِّلَ إِعطَاءُ ذلكَ المَبلغ ولا يكونُ الوكيلُ مَسوُّولاً عنهُ لكن لو قالَ صالِح على كذا وأنا (كَفيلُ ٦١٨) به ِ يُؤْخَذُ ذلكَ المَبْلَغُ مِنْهُ وهوَ يَرجِعُ على مُوَكِّلِهِ وايضاً لو وَقَعَ الصَّلْمُ عَن إِفْرَارِ بِهَالَ عَنْ مَالَ بِأَنْ كَانَ قَدْ عَقَدَ الوَّكِيلُ ۗ الصُّلْحَ بِقُولِهِ ﴿ لَلَّهُ تُعَيِّ ١٦١٣ ﴾ صَالِحْني عن دَعوى فُلان يِ بَكْذَا يُؤْخَذُ بَدَلُ الصُّلْمِ مِنهُ لِأَنَّهُ فِي حُكُم (البَّيْم ١٢٠) وهوَ يَرجِعُ على المُوكِّلِ ﴿ مَادَةَ ١٥٤٤ ﴾ اذا (صَالَحَ ١٥٣١) أَحَدٌ وَهُوَ فُضُولَيٌ يَعَنَى بِلا أُمْر عَن (دَعوى ١٦١٣) واقِعَةٍ بَيْنَ شَخْصَيْنِ فَإِنْ كَانَ (ضَمِنَ ٤١٦) بَدَلَ الصُّلْحِ او أَضَافَ بَدَلَ (الصُّلْحِ ١٥٣١) الى (مَالِهِ ١٢٦) بِقُولِهِ عِلَى مالي الفُلانيُّ او أَشَارَ الى (النُّقُودِ ١٣٠) او (العُرُوضِ ١٣١) المَوجُودةِ بِقَوْلِهِ على هذا المَبلَغ ِ او هذه ِ السَّاعة ِ او (أَطْلَقَ ٦٤) بِقُولِهِ صَالَحْتُ على كذا ولم يكن ضامنًا ولا مُضِيفًا الى مالِهِ ولا مُشيرًا الى شيء وَسَلَّمَ المَبْلُغَ (يَصِيحُ ١٠٨) الصُّلَّحُ بهذه الصُّورِ الأَرْبَعِ ويكونُ (المُصَالِحُ ١٠٣٢) (مُتَبَّرُّ عَا ٥٧) واذا لم يُسَلِّم بَدَلَ الصَّلح ِ بالصُّورةِ الرَّابعة ِ فيكون مُوقُوفًا على (إِجَازَةِ ٣٠٣ و ٣٠٤) (المُدَّعَى عليه ِ ١٦١٣) فإن أَجَازَ يَصِحُ الصُّلْعُ ويَلزَمُهُ بَدَلُهُ و إِن لَم يُجِزُ (بَبطُلِ ١١٠) الصَّلْحُ وتَبقَى الدَّعوى على حالِها

الهاب الثاني

﴿ فِي بِيانَ ِ بَعْضِ أَحُوالَ ِ (الْمُصَالَحِ عَلَيْهِ ١٥٣٣) ﴾ ﴿ و (الْمُصَالَحِ عَنْهُ ١٥٣٤) وبَعْضَ ِ شُرُوطِهِما ﴾

﴿ مادة ١٥٤٥ ﴾ إِنْ كَانَ (المُصَالَحُ عليهِ ١٥٢٥) (عَيْنَا ١٥٠١) فَهُوَ فِي حُكُم (الشَّمَنِ فَهُوَ فِي حُكُم (الشَّمَنِ فَهُوَ فِي حُكُم (الشَّمَنِ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَا عَنْ عَلَا عَلَا عَالِمُ عَالِمُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَالِمُ عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَالِمُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَ

﴿ مَادَة ١٥٤٦ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُصَاكَحُ عَلِيهِ ١٥٣٣) (مَالَ ١٢٦) (المُصَالِحِ ١٥٣٢) و (مُلْكَهُ ١٢٥) بنات عليه لو أَعْطَى المُصَالِحُ مَالَ غَيرِهِ لِيكُونَ بَدَلَ (الصَّلْحِ ١٥٣١) (لا يَصِحُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ .

﴿ مادة ١٥٤٧ ﴾ يَلزِمُ أَنْ يَكُونَ (المُصَالَحُ عليهِ ١٥٣٣) و (المُصَالَحُ عنهُ ١٥٣٤) مَعلُومَين إِنْ كانا مُحتَاجَين ِ الى (القَبْضِ والتَّسليمِ ٢٦٧ لـ ٢٧٧) و إلاَّ فلا · مشلاً لو (ادَّعَى ١٦١٣) أَحدُ مِنَ الدَّارِ التي هِيَ فِي بِدِ الآخَرِ حَقَّا واُدَّعَى هذا مِنَ الرَّوضَةِ التي هِيَ فِي بِدِ ذلكَ حقًا و(تَصَالُحَا ١٠٥١) على أَنْ يَتَرُكَ كَلِاهُما دَعْوَاهُما مِنْ دُونِ أَنْ يُعَيِّنا (مُدَّعاهُما عَنْ الدَّارِ التي هِيَ فِي يَدِ (مُدَّعاهُما عَالدًارِ التي هِيَ فِي يَدِ (مُدَّعاهُما ١٦١٤) يَصِحُ ١٠٨ كذلكَ لَو أَدَّعَى أَحَدُ مِنَ الدَّارِ التي هِيَ فِي يَدِ الآخَرِ حَقًا وَصَالَحَهُ عَلَى بَدَل مَعلُومٍ لِيَثْرُكَ الدَّعوى (بَصِحُ ١٠٨) ولكن لا خَر حقًا وصَالَحَهُ على بَدَل مَعلُومٍ لِيَثْرُكَ الدَّعوى (بَصِحُ ١٠٨) ولكن لو تَصَالَحَا على أَنْ يُعطِي (المدَّعي للدَّعَى عليه ِ ١٦١٣) بَدَلًا وأَنْ يُسَلِّمَ هذا حَقَّهُ الى ذلك لا بَصِحُ

الماك الثالث

﴿ فِي (الْمُصَالَحِ عِنهُ ١٥٣٤) ويَشتمِلُ على فَصلَين ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي (الصُّلْحِ ١٥٣١) عَنِ (الأَّعيانِ ١٥٩) ﴾

 الصلح كُلا او بعضة وَلَو أَستُعِنَى بَدَلُ العَمْلِجِ كُلَّتُهُ او بَعْضَهُ يَطْلُبُ (الْمُدَّعِي عَلَيهِ ١٦١٧) فِلِكَ المُقْدَلَرَ مِنَ الْمُصَالَحِ عَنهُ (الْمُدَّعِي عَلَيهِ ١٦١٧) فِلِكَ المُقْدَلَرَ مِنَ الْمُصَالَحِ عَنهُ كُلا او بَعْضًا - مثلاً لَو اذَّعَى أَصَدُ عَلَى آخَرَ بِدَارٍ و (تَصَالَحَا ١٠٣١) على أَنْ يُعْطِيهُ كَذَا دَرَاهِمَ مَعَ أَنَّ اللَّذَّعَى عليهِ (أَفَرَ ١٥٧٢) بِكُونِ الدَّارِ لَهُ أَنْ يُعْطِيهُ كَذَا دَرَاهِمَ مَعَ أَنَّ اللَّذَّعَى عليهِ (أَفَرَ ١٥٧٢) بِكُونِ الدَّارِ لَهُ يَكُونُ كُونًا الدَّارَ العَدْعَى عليهِ وَعُرِي فِي هذَا أَحَكَامُ البَيْعِ على مَا ذُكْرَ آنِفًا

﴿ مادة ١٥٤٩ ﴾ إِنْ وَقِعَ (الصَّلَحُ عَنِ الاقرارِ ١٥٣٥) على (المنفعةِ الآفرادِ ١٥٣٥) على (المنفعةِ الآء) في (دَعوَى ١٦١٣) ﴿ الْمَالَ الآءَ الآءَ أَوْ الْمَالَ اللهَ اللهُ ا

﴿ السَّكُوتِ السَّكُوتِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

﴿ مَادَةَ ١٥٥١ ﴾ لَو (أَدَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ (مَالاً ١٢٦) (مُعَينًا اللهُ مَادَةُ ١٥٥١) - كَالرَّوضَةِ مِثلًا و (يَحَلَّغَ ١٥٣١) على مِقْدَار مِنها و (أَبِراً ١٥٣١) (المدَّعَى عليهِ ١٦١٣) عَنْ (دَعوى ١٦١٣) باقبِها يكونُ قد أَخَذَ مِقْدَارًا مِن حَقَّهِ وتَرَكَ دعوى باقبِها أَي أَيِسَقُطَ حَقَّ دَعُواهُ فِي باقبِها

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ (الصَّلْحِ ١٥٣١)عن (الدَّيْنِ ١٥٨) ﴾ ﴿ أَي الطَّلْبِ وَسَائِرِ الْحُقُونَ ِ ﴾

﴿ مَادَةَ ١٥٥٢ ﴾ اذا (صَالَحَ ١٥٢١) أَحَدُ عَنَ (طَلَبَهِ ١٥٨) الذي هُوَ فِي ذِمَّةِ الآخَرِ على مِقْدَارٍ مِنْهُ فِيكُونُ قد اُستَوْفِى بَعْضَ طَلَبِهِ وأَسقَطَ الباقيَ يعني (أَبرأَ ١٥٣٦) ذِمَّةَ اللَّد يُؤنِ مِنَ الباقِي

﴿ مَادَةُ ١٥٥٣﴾ اذا (صَالَحَ ١٥٣١) أَحَدُ على (تأجيلِ ١٥٦) وإمْهَالِ صَلَّمَ مُعَجَّلٌ فَيَكُونُ قد وإمْهَالِ حَلَّ مُعَجَّلٌ فَيَكُونُ قد أَسْفَطَ حَقَّ تَعِجيلِهِ مِ

﴿ مَادَهُ ١٥٥٤﴾ اذا (صَاكَحَ ١٥٣١) أَحَدُ عَنَ (طَلَبِهِ ١٥٨) الذي مُوسِكَّةُ خَالِصَةً عِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي بَدَلِهِ سِكِّمَةً مَنْشُوشَةً فَيكُونُ قَد أَسَقَطَ حَقَّ طَلَبِهِ سِكَّةً خَالِصَةً

﴿ مادة ١٥٥٥ ﴾ (يَصِحُ ١٠٨) (الصَّلْحُ ١٥٣١) بإعْطَاء البَدَلِ لِأَجْلِ

الحَلَاصَ مِنَ (اليَمين ِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ ال ١٧٥٢) في (دَّعوى ١٦١٣) الحُقُوق كَدَّعوى (حَقِّ الشُّرْبِ ١٣٦٢) و (الشُّفعَة ِ ٩٠٠) و (المُرُورِ ١٤٢)

الباب الرابع

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامِ (الصَّلْعِ ١٥٣١) و (الإبراء ١٥٣٦ ﴾ ﴿ و ١٥٦١) ويَشتملُ على فَصلَين ِ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانِ المُسائلِ المُتعلِّقةِ بأَحكامِ (الصَّلْحِ ١٠٣١) ﴾

﴿ مادة ١٠٥٦ ﴾ اذا تَمَّ (الصَّلْحُ ١٠٣١) فَلَيسَ لِوَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَينِ فَقَطْ الرُّجُوعُ وَيَملِكُ (اللَّدَّعي ١٦١٣) بالصَّلْحِ بَدَلَهُ ولا بَبْقى لهُ حَقَّ فِي (الدَّعوى ١٦١٣) ايضاً استردادُ بَدَل الصَّلْح ِ مِنهُ بَدَل الصَّلْح ِ مِنهُ

﴿ مادة ١٥٥٧ ﴾ اذا مَاتَ أَحَدُ الطَّرَفَينِ فَلَيسَ لِوَرَقَتِهِ (فَسَخُ الطَّرَفَينِ فَلَيسَ لِوَرَقَتِهِ (فَسَخُ اللهُ ١٠٠٧) (صُلْحهِ ١٥٣١)

﴿ مادة ١٥٥٨ ﴾ إِنْ كَانَ (الصَّلْحُ ١٥٣١) فِي خُكُم (المُعَاوَضَةِ ١٥٥٠) فَللِطَّرَفَين ِ اذَا تَرَاضَيا (فَسْخُهُ ٢٠٤١١٣٠٢) و (إِفَالَتُهُ ١٦٣) و إِنْ لَم يَكُنْ فِي مَمَنَى الْمُعَاوَضَةِ بَلْ كَانَ مُتَضَمِّنَا لا سِقاطِ بَعْضَ ِ الْحُقُوقِ (فلا يَصِيعُ ١١٠) نَفْضُهُ وفَسَخْهُ أَصْلًا (راجِعُ مادَّة ٥٠)

﴿ مادة ١٥٥٩ ﴾ اذا (عُقِدَ ١٠٣) (الصَّلْحُ ١٥٣١) الْفَلاصِ مِن (الْيَمِينَ ١٦٨١ و١٧٤٢ له ١٧٥٢) على إعْطاً * بَدَل فيكونُ (اللَّدَّعي ١٦١٣) قد أَسقطَ حَقَ (خُصُومَتِهِ ١٠٣١) وَلا نُجَلَّفُ (اللَّدَّعي عليهِ ١٦١٣) بَعْدُ

﴿ مَادَهُ ١٥٦ ﴾ اذا تَلِفَ كُلُّ بَدَلِ (الصَّلْحِ ١٥٣) او بَعضُهُ قَبْلَ أَنْ يُسلَّمَ اللَّ (المَّدِّعِي ١٦١٣) فإنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَيِّنُ بِالنَّعْيِينِ فَهُوَ فِي حُكْمِ المَضْبُوطِ بِالاستحقاقِ فَيَطْلُبُ المُدَّعِي كُلُّ (المُصَالَعِ عنهُ ١٥٣١) المَضْبُوطِ بِالاستحقاقِ فَيَطْلُبُ المُدَّعِي كُلُّ (المُصَالَعِ عنهُ ١٥٣١) او بَعضَهُ مِنَ (الْوَارِ ١٥٣٥) و الصَّلْحِ الوافِعِ عن (الوَّارِ ١٥٣٥) و يَرْجِعُ المُدَّعِي اللَّ (وَعُواهُ ١٦١٣) فِي الصَّلْحِ الوَاقِعِ عن (إنكار او سُكُوتِ وَيَرْجِعُ المُدَّعِي اللَّ (رَعِواهُ ١٦١٣) فِي الصَّلْحِ الوَاقِعِ عن (إنكار او سُكُوتِ وَيَرْجِعُ المُدَّعِي اللَّهُ عَلَى الصَّلْحِ (دَيْنًا ١٥٨) و إن كانَ بِدَلُ الصَّلْحِ (دَيْنًا ١٥٨) و أي مِمَّ يَتَعَيِّنُ بِالتَّعْيِينِ كَذَا فِرْشَا لَا يَتَأَتِّى على الصَّلْحِ خَلَلُ وَبَكِرَمُ المُدَّعِي طَلِهُ مِثْلُ المُقْدَارِ الذِي تَلِفَ لَلْمُدَّعِي طَلِيهِ إِعْطَاءُ مِثْلِ المِقْدَارِ الذِي تَلِفَ لَلْمُدَّعِي

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ المُسَائِلِ الْمُتَمَلِّقَةِ بِأَحَكَامِ (الإبراء ١٣٥٦ و ١٥٦١) ﴾ ﴿ مادة ١٥٦١ ﴾ اذا قالَ أَحَدُ لِيسَ لِي مَعَ فُلَانٍ (دعوى ١٦١٣) ولا نِزَاعٌ او لِيسَ لِي عِنْدَ فُلَان ِ حَقْ او فَرَغْتُ مِنْ دَعوايَ التي هِيَ مَعَ فُلان او تَرَكْنُهُا او ما بَقِيَ لِي عِنْدَهُ حَقَّ او استَوفَيْتُ حَقِّيَ مِنْ فُلان ِ بالتَّمَامِ فيكونُ فد (أَ بِرَأَهُ ٢٥٣٦)

﴿ مَادَةَ ١٥٦٢ ﴾ أَذَا (أَبُراً ١٥٣١) أَحَدُ آخَرَ مِنْ حَقَى فَيْسَقُطُ حَقَّهُ ذَلِكَ وَلِيسَ لَهُ (دُعوى ١٦١٣) فلك الحَقِ (راجع مادّة ١٥) ﴿ مَادَة ١٥٦٣ ﴾ ليس (للإبراء ١٥٣١ و ١٥٦١) شمول لما بَعْدِهُ يَعْنِي إِذَا أَبِراً أَحَدُ آخَرَ فَلَسَقُطُ حُقُوقُهُ التي قَبْلَ الإبراء ولهُ (دعوى ١٦٨٣) حُقُوقهِ التي قَبْلَ الإبراء ولهُ (دعوى ١٦٨٣) حُقُوقهِ الحَادِثَةِ بَعْدَ الإبراء

﴿ مَادَةُ ١٥٦٥ ﴾ أَذَا قَالَ أَحَدُ (أَبُواْتُ ١٥٣١ وَ ١٥٦١) فَلَانًا مِنْ جَمِعِ (الدَّعَاوِي ١٦٣١) او لِلْمِن لِي عِنْهَ مُ خَقِّ أَصْلاً فيكُونُ (إِرَاءٌ عَامًا ١٥٣٨) لِسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ بِجُقِّ قَبْلَ الإِرَاءُ حَتَى لَوِ ادَّعِى حَقًا مِنْ جِهَةِ (الكَفَالَةِ ١٦٢) لا تُسمعُ يَعَنِي كَا لا تُسمعُ دَعُواهُ عَلَى مَن أَبَرَأَهُ فَيُولِهِ (الكَفَالَةِ ١٦٢) لا تُسمعُ يَعَنِي كَا لا تُسمعُ دَعُواهُ عَلَى مَن أَبَرَأَهُ فَي لِكَا لا تُسمعُ دَعُواهُ عَلَى مَن أَبَرَأَهُ فَي لِلْهُ اللهِ مَا الْمَرْاءُ (واجِعُ عَلَى الْمُرَاءُ (واجِعُ عَلَى اللهِ مِواءُ (واجِعُ عَلَى اللهُ مِواءُ (واجِعُ عَلَى اللهُ مِواءُ وَاللَّهُ عَلَى اللهِ مِواءً (واجِعُ عَلَى اللهُ مِواءِ إِنْ اللهِ مُواءِ إِنْ اللهِ مِواءِ إِنْ اللهِ مُواءِ اللهِ مُواءِ اللهِ مُواءِ أَنْ اللهُ مُواءِ اللهِ مُواءِ اللهُ مَا اللهُ مُواءً اللهُ مُواءً اللهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ مَا اللهُ مُواءِ إِنْ اللهِ مُواءِ إِنْ اللهُ مُواءً اللهُ مُواءً إِنْ اللهُ مَا اللهُ مُواءً اللهُ مُواءً اللهُ مَا اللهُ مُواءً اللهُ ال

مَادَّةُ ٢٦٦٤) [انظر المادة ٢٩]

﴿ مَادة ١٥٦٦ ﴾ إذا (باع ١٥٠) أَحَدُ (مَالاً ١٢٦) وقَبَضَ (ثَمَنَهُ ١٥٢) وإِنَّا بُواً ١٥٣٦ و١٥٦١) (المُشتَرِي ١٦١) من كافَة (الدَّعَاوي ١٦١١) التي نَتَعَلَّقُ (بَلَلَبِيعِ ١٥١) والمُشتري كفاك أَبْراً (البائِعَ ١٦٠) من كافَة الدَّعاوِي التي نَتَعَلَّقُ بالثَّمَن المذكور وَتَهَاطَيا بَيْنَهُما وَثَائِقَ على هذا الوجه ثُمَّ استُحق المَبِيعُ فلا يكونَ للإبراء تأثيرٌ ويَستر دُ المُشتَرِي التَّمَن الذي كانَ أعطاهُ للبائِع (راجع مادة ٥٠)

﴿ مَادَةُ ١٥٦٧ ﴾ كَانَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُبرَأُونَ مَعْلُومِينَ و (مُعِينِّينَ ١٥٩) بَافَةً مَدَّيُونِيَ الو بناء عليه لو قالَ أُحَدُّ (أَبْراتُ ١٥٣٦ و ١٥٦١) كَافَةً مَدَّيُونِيَ او ليسَ لي عِنْدَ أَحد حقُّ (لا يَصِحُ ١١٠) إِبْراؤهُ وأَمَّا لوقالَ أَبْراتُ اهالي الْحَلَّةِ الفُلانِيَّةِ وَكَانَ اهْلُ تِلِكَ الْحَلَّةِ مُعَيِّبِينَ وَعَبَارَةً عَن اشخاص (مَعَدُود بِنَ ١٣٥) فيصِحُ الإَبْراء

﴿ مادة ١٥٦٨ ﴾ لا يَتَوَقَّفُ (الإ براء ١٥٣٦ و ١٥٦١) على (القَبُولِ اللهُ مادة ١٥٦٨ على (القَبُولِ اللهُ مَا وَلَكُنْ يَرْتَذُ بِالرَّدِ لِأَنَّهُ اذَا أَبْراً أَحَدُ آخَرَ فلا يُشتَرَطُ قَبُولُهُ ولكَنْ اذا رَدَّ الإبراء في ذلكَ (المَجلِس ١٠٨) بِقَولِهِ لا أَقْبَلُ فيكُونُ ذلكَ الإبراء مَردُودًا يَعني لا بَبق لهُ حُكُم لَكُنْ لو رَدَّ الإبراء بَعْدَ قَبُولِهِ لا يكونُ الإبراء مَردُودًا وأيضًا اذَا أَبْراً (الْحَالُ لهُ ١٧٥) (الْحَالُ عليهِ يكونُ الإبراء مَردُودًا وأيضًا اذَا أَبْراً (الْحَالُ عليهِ او الكَفِيلُ فلا يكونُ الإبراء مَردُودًا [انظر المادة ٢٦] يكونُ الإبراء مَردُودًا [انظر المادة ٢٦]

﴿ مادة ١٥٦٩ ﴾ (يَصِيحُ ١٠٨) (إِبْراءُ ١٥٣١ و ١٥٦١) المَيْتِ مَنْ (دَيْنه ِ ١٥٨)

﴿ مَادة ١٥٧٠ ﴾ اذا (أَبْراً ١٥٣١ و ١٥٦١) المَرِيْضُ الذي فِيغُ (مَرَضِ مَوْتِهِ ١٠٩٠) أَحَدَ وَرَثَتِهِ مِنْ (دَبِنِهِ ١٠٨) فلا يكُونُ (صحيحاً ١٠٨) و (نافذًا ١١٣) وأماً لو أَبْراً مَنْ لم يكُنْ وارِثُهُ فيمتَبَرُ

﴿ مَادَةُ ١٥٧١﴾ اذَا (أَبْراً ١٥٣١ و ١٥٦١) مَنْ تَرِكَتُهُ مُستَغَرَّقَةُ (بِالدُّيُونِ ١٥٨) في (مَرَضِ مَوتِهِ ١٥٩٥) أَحَدَ مَدْيُونِيهِ (فلا يَصِيحُ ١١٠) إِبْرَاوُهُ ولا (يَنفُذُ ١١٣)

في ٦ شوال سنة ١٢٩١

﴿ بسم الله الرحمن الرحم ﴾ « بعد صورة الخط الهايوني » (ليعمل بموجبه)

الكتاب الثالث عشر

﴿ فِي الْإِقْرَارِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى ارْبِعَةِ أَبُوابٍ ﴾

الهاب الاول

﴿ فِي بِيان ِ بَعض ِ الاصطلِاحَاتِ الفِقهيَّة ِ ﴾ ﴿ المُتعلِّقة ِ (بالإقرار ١٥٧٢) ﴾

﴿ مادة ١٥٧٢ ﴾ أَلا فِرَارُ هُو إِخْبَارُ الانسانِ بِحَقَّ عَلَيْهِ لِآخَرَ وَيُقَالُ لَانسانِ بِحَقَّ عَلَيْهِ لِآخَرَ وَيُقَالُ لَانسانِ بِحَقَّ عَلَيْهِ لِآخَرَ وَيُقَالُ لَانْكُ مُقِرِّ وَلَمُ وَلَّا إِنْظُرُ اللَّادَةُ ١٢] لَذَلُكَ مُقِرِّ وَلَمُذَا إِنْظُرُ اللَّادَةُ ١٢]

﴿ مَادَة ١٥٧٣ ﴾ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْقُرِّ ١٥٧٢) (عافِلاً ١٤٣) ﴿ الصَّغيرِ والصَّغيرةِ (الْفَا مَهُ ١٥٧٥) (الصَّغيرةِ والصَّغيرةِ والصَّغيرةِ والصَّغيرةِ والصَّغيرةِ والصَّغيرة و الْجَنُون والْجَنُون والْجَنْفِينَ والْجَنُون والْجَنُون والْجَنُون والْجَنُون والْجَنْفِق والْمُون والْجَنْفِينَ والْجَنُون والْجَنُون والْجَنْفِينَ والْجُنُونُ والْجَنُون والْجَنُون والْجَنُون والْجَنْق والْمُونُون واللّهُ واللّه

﴿ مادة ١٥٧٤ ﴾ لا يُشتَرَطُ أَنْ يكُونَ (اِلْقَرُّ لَهُ ١٥٧٢) (عاقِلاً ٩٤٣) بناء عليه لو (أَقَرُّ ١٥٧٢) أَحَدُّ (بمال ١٢٦) (للصَّغِيرِ غَيْرِ اللَّميِّزِ ٩٤٣) (يَصِيحُ ١٠٨) ويَلزُمُهُ إِعْطَاءُ ذلكَ المالِ

﴿ مادة ١٥٧٥ ﴾ يُشتَرَطُ في (الاتْرَارِ ١٥٧٢) (رِضاً ١٠٠٧) (الْمُقِرِّ الْمُورِّ الْمُقِرِّ الْمُقِرِّ الْمُقْرِ الْمُؤْرَارُ الوَاقِعُ (بالجَبْرِ والاَمْرُزَاهِ ١٠٠٣ و ١٠٠٣) النظر المادة ٢٩٠] انظر المادة ٢٩٠]

﴿ مادة ١٥٧٦ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ لا يكُونَ (الْمَقِرُ ١٥٧٢) (مَعَجُورً ١٩١) عليه راجيع الفصل الثاني والثالث والرابع مِنْ كتاب الحَجْرِ [انظر المادة ٢٩] ﴿ مادة ١٥٧٧ ﴾ يُشتَرَطُ أَنَّ ظاهِرَ الحال لا يُكذِّبُ (الإقرَارَ ١٥٧٢) بناءً عليه إذا أَقَرَّ (الصَّغِيرُ ٤٤٣) الذي لم نَتَحَمَّلُ جُنْتُهُ (البُلُوغَ ١٥٧٢) بناءً عليه إذا أَقَرَّ (الصَّغِيرُ ٤٤٣) الذي لم نَتَحَمَّلُ جُنْتُهُ (البُلُوغَ ١٥٧٨ الله ١٨٧) بِقُولِهِ بَلَغْتُ (فَلا يَصِحُ ١١٠) إِقْرَارُهُ ولا يُعتَبَرُ انظر المادنين ٣٨ و ٩٨٨]

﴿ مادة ١٥٧٨ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ لا يكونَ ﴿ الْقَرُّ لَهُ ١٥٧٨) مجهولاً يِجَهَالَةً (فَاحِشَة ١٦٠) وأَمَّا الجَهَالَةُ اليَسِيرَةُ فَلا تَكُونُ مَانِعَةً (لِصِعَةٍ ١٠٨) (الإفرار ١٥٧٢) مثلاً لوأ فَرَّ أَحَدٌ بأنَّ هذا (المالَ ١٢٦) لِرَجْلَ مُشيرًا الى المال (الْمُعَيِّن ِ ١٥٩) الذي هو في يَدِهِ او هذا المالُ لِأُحَدِ مِنْ أَهالَي البَلْدَةِ الفُلانيَّةِ ولم يَكُن اهالي تلكَّ البَلْدَةِ (مَعَدُودِينَ ١٣٠) لا يَصِيحُ إقْرَارُهُ وأمَّا لوقالَ إنَّ هذا المالَ لِأَحَدِ هذين الرَّجُلَين او لِأَحَدٍ من أهالي الْحَلَّةِ الفلانيَّةِ وَكَانَ أَهِلُ الْحَلَّةِ قَوْمًا (مَحْصُورينَ ١٦٤٦) فيصِّحْ إقرارُهُ وعلى نُقدِيرِ أَنَّهُ أَقَرَّ على الوجهِ المُشرُوحِ وقالَ إنَّ هذا المالَ لِهَذَيْنِ الرَّجُلَينِ فَلَهُما أَنْ يَأْخُذَا ذَلِكَ المَالَ من (الْمُقرِّ ١٥٧٢) إن ِ أَتَفَقَّا ويَمَلِكَانِهِ بَعَدَ الأُخْذِ (بالاشتِراكِ ١٠٤٥) وإنْ أَخْتَلَفَ الْكُلُلِّ مَنْهُمَا أَنْ يَظِلُبَ مِنْ الْمُقِرُ (الْبَيْمِينَ ١٦٨١ و ١٧٤٢ اله ٤٧٥٢) بعدم كُوْنِ المال لهُ فَإِنْ نَكُلُ الْقُرُّ مِن يَمين الاثَّنِّين يكونُ ذلكَ المالُ كذلكَ مُشْتَرَكًّا بَيْنَهُما وإنْ نَكُلَ عَنْ يَمِينِ أَحَدِهِمَا يكُونُ ذلكَ المالُ مُستقِلاً لِمَنْ نَكُلَ عن يَمينِهِ وَإِنْ حَلَفَ للاثنَينِ بِبَراً اللَّقِرُ مِنْ (دعواهُمَا ١٦١٣) وبَبَقَى المالُ (اللُّقَرَّ بهِ ١٥٧٣) في يَدِهِ

الباب الثاني

﴿ فِي بِيانِ وُجُوهِ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ ﴾

﴿ مَادة ١٥٧٩ ﴾ كَا (يَصِحُ ١٠٨) (الإَفْرَارُ ١٥٧١) بالمَعْلُومِ كَالُكَ يَصِحُ الاِفْرَارُ بِالْجَهُولِ ايضًا ولكنَّ كُوْنَ (الْقَرِّ بِهِ ١٧٠٢) عَجَهُولاً فِي الْعُقُودِ ١٠٣) التي لا تكونُ صحيحةً مَعَ الجَهَّالَةِ (كَالبَيْعُ ١٢٠) مَا نِعُ فِي الْعُقُودِ ١٠٣) التي لا تكونُ صحيحةً مَعَ الجَهَّالَةِ (كَالبَيْعُ ١٢٠) مَا نِعُ لِصِحَّةِ الإِفْرارِكِمَا أَنَّهُ اذا قالَ أَحَدُ لِفُلانِ عِندِي (أَمَانَةُ ٢٦٣) او سَرَقْتُ مَالَ فُلانِ او (غَصَبْتُهُ ١٨٨) فيصِحُ إقرارُهُ ويُجبَرُ على (تَعْيِن ١٥٩) اللَّمَانَةِ الْجَهُولَةِ او (المَال ١٣٦) المَسرُوقِ او (المَعْصُوبِ ١٨٨) وأمَّا لو الأَمانَةِ الْجَهُولَةِ او (المَال ١٢٦) المَسرُوقِ او (المَعْصُوبِ ١٨٨) وأمَّا لو قالَ بِعْتُ لِفُلانِ شِيئًا فلا يَصِحُ إِقْرَارُهُ ولا يُجْبَرُ على بيانٍ ما بَاعَهُ او استأَجَرَتُ ٤٠٤) مِنْ فُلانَ شِيئًا فلا يَصِحُ إِقْرَارُهُ ولا يُجْبَرُ على بيانٍ ما بَاعَهُ او استأُجَرَهُ

﴿ مادة ١٥٨٠ ﴾ لا يَتَوَقَّفُ (الإَثْرَارُ ١٥٧٢) على (قَبُوْل ١٠٢) اللَّمَّوِّ لهُ اللَّمَّوِّ لهُ اللَّمَوِّ لَهُ اللَّمِوْرَارِ فِي المِقْدَارِ المُردُودِ ويَصِحُ اللَّمِوْرَارِ فِي المِقْدَارِ المُردُودِ ويَصِحُ اللَّمِوْرَارُ فِي المِقدار الباقي الذي لم يَرُدَّهُ المُقَوَّ لَهُ [انظر المادة ٢٢]

﴿ مادة ١٥٨١ ﴾ اذا اخْتَلَفَ (الْقِرُّ والْقَرُّ لَهُ ١٥٧٢) في سَبَبِ

(الْمُقرِّ بِهِ ١٠٧٢) فلا يكونُ اختِلافُهُما هذا مانعًا (لِصِحَّةِ ١٠٨) (الاِقْرَارِ ١٥٧٢) · مثلًا لو (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ أَلْفًا مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ وأَقَرَّ (اللَّمْعَى عليهِ ١٦١٣) · مثلًا لو (ادَّعَى جَهَةِ (ثَمَن ِ ١٥٢) (اللَّبِيْع ِ ١٠١) فسلا يكونُ اختِلافُهُما هذا مانعًا لِصِحَّةِ الاِقْرَارِ

﴿ مَادَةَ ١٥٨٢ ﴾ طَلَبُ (الصَّلْحِ ١٥٣١) عن (مَالَ ١٢٦) يكُونُ (إِقْرَارًا ١٠٧٢) بذلك المَالِ وأَمَّا طَلَبُ الصَّلْحِ عن (دَعوى ١٦١٣) مال فلا يكونُ إِقْرَارًا بذلك المَالِ فاذا قالَ أَحَدُ لِآخَرَ لِي عليك أَلْفُ أَعْطِنِي إِيَّاهُ وقَ اللَّهُ المُلْقِ عليهِ ١٦١٣) صالِحْني عَنِ المَلْفِ المَنْفُورِ أَعْطِني إِيَّاهُ وقَ اللَّهُ عَلَيهِ ١٦١٣) صالِحْني عَنِ المَلْفِ المَنْفُورِ المُنْفُورِ المُنْفَقِ وَحَمْسِينَ فيكُونُ قد أَقَرَ بالأَلْفِ المطلوبِ ولكِنْ لو كانَ طَلَبُ الصَّلْحَ لِيجُرِّدِ دَفْعِ المُنازَعَةِ كَا اذا قالَ صَالِحْني عن دعوى هذا الأَلْفِ بكذا فلا يكونُ قد أَقَرَ بالمَلِمُ المَذكورِ

﴿ مَادَةُ ١٥٨٣ ﴾ اذا طَلَبَ أَحَدُ شِرَاءُ (المَالِ ١٢٦) الذي في يَدِ شَخْصِ آخَرَ او (استِبْجارَهُ ٤٠٤) او (استِعارتَهُ ٢٦٧) او قالَ (هَبْنِي ٨٣٣) و أيَّاهُ او قالَ (الْآخَرُ خُذُهُ (وَدِيعة ٢٦٣) و (قَبِلَ إِيَّاهُ او قالَ الآخَرُ خُذُهُ (وَدِيعة ٢٦٣) و (قَبِلَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

﴿ مَادَةَ ١٥٨٥ ﴾ (أَلَا فِرَارُ ١٥٧٢) (بِالْمُشَاعِ ١٥٨) (صحيح ١٠٨) وصحيح ١٢٨) فاذا أَقَرَّ أَحَدُ لِآخَرَ بِحِصَّةً شَائعة من (مُلْك ١٢٥) (العَقَارِ ١٢٩) فاذ أَقَرَّ لَهُ ١٠٧٢) ثُمَّ تُوْفِيَ الذي في يَدِهِ كَالنَّصْفُ او الثُّلْثُ وَصَدَّفَهُ (الْقَرُّ لهُ ١٠٧٢) ثُمَّ تُوْفِي (اللَّقَرِّ بِهِ (اللَّقَرِّ بِهِ اللَّهُ وَاللَّسَليم ٢٢٠) فلا يكُونُ شَيُوعُ (اللَّقَرِّ بِهِ اللَّهُ وَالرَّالِ وَ (التَّسليم ٢٢٠) فلا يكُونُ شَيُوعُ (اللَّقَرِّ بِهِ اللَّهُ وَالرَّالُونُ اللَّهُ وَالرَّالِ وَ (التَّسليم ١٠٧٢) فلا يكُونُ شَيُوعُ (اللَّقَرِّ بِهِ اللَّهُ وَالرَّالِ وَ (التَّسليم ١٠٧٢) فلا يكُونُ شَيْعُ هذا الإفرَار

﴿ مَادَةُ ١٥٨٦ ﴾ (إِفْرَارُ ١٥٧٢) الْأَخْرَسِ بِإِشَارِتِهِ المَعْهُودَةِ مَعْتَبُونَ وَلَكُنَّ إِفْرَارَ النَّاطِقِ بِإِشَارِتِهِ لا يُعْتَبَرُ · مثلًا لو قَالَ أَحَدُ للنَّاطِقِ مَعْتَبَرُ · مثلًا لو قَالَ أَحَدُ للنَّاطِقِ هَلْ لَفُلانِ عَلَيْكَ كذا دراهِمَ حَقْ فلا يكونُ قد أَفَرَ بذلكَ الحَقِ اذا خَفَضَ رأُسَهُ [انظر المادة ٢٠]

الباب الثالث

﴿ فِي بِيانِ أَحَكَامِ (الإِفْرَارِ ١٠٧٢) ويَشْتَمِلُ ﴾ ﴿ على ثلاثَة ِ فُصُولٍ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِإِنْ ِالْأَحْكَامِ ِ الْمُمُومِيَّةِ ﴾

التاسعة والسّبِينَ ولكِنْ اذا كُذّب (بِا فَرَارِهِ ١٠٧٧) (الحَاكِمُ اللّهُ التاسعة والسّبِينَ ولكِنْ اذا كُذّب (بِحُكُم ١٧٨٦) (الحَاكِم ١٧٨٥) فلا بَعْقَى لا فَرَارِهِ حُكُمْ وهو أَنَّهُ اذا ظَهَرَ مُستَعِقٌ و (ادَّعَى ١٦١٣) الشيءَ الذي اشتراهُ أَحَدُ وكانَ في يَدهِ وعِنْدَ الحَاكَمَةِ لو قالَ (ذو اليد ١٦٧٩) الذي اشتراهُ أَحَدُ وكانَ في يَدهِ وعِنْدَ الحَاكَمَةِ لو قالَ (ذو اليد ١٦٧٩) هذا كانَ مالَ فلان (باعني ١٦٠) ايَّاهُ وأَنْبَتَ السُنْحَقُ دعواهُ وحَكَمَ الحَاكِمُ بذلكَ فَيَرْجِعُ ذُو اليدِ على (البائع ١٦٠) ويَستَرَدُ (ثَمَنَ ١٥٢) اللّبيع ١٥١) ويَستَرِدُ (ثَمَنَ ١٥٠) (المَبيع ١٥٠) منهُ وا ن كانَ قد أَقَرَّ حينَ الْحَاكُمة بَكُونِ ذلكَ الشّيءُ (مَالَ ١٢٠) البائع وأَنكَرَ دعوى السُتَحِقِ لِآنَ افْرَارَهُ كُذُب بِحُكم الحَالَ مَا لَوْجُوعِ [انظر المَادة ٢٠١]

﴿ مَادَة ١٥٨٨ ﴾ (لا يَصِيحُ ١١٠) الرُّجُوعُ عَنِ (الإِفْرَارِ ١٥٧٢) في حُقُوق ِ العِبَادِ وهواً نَهُ اذا أَ قَرَّ أَحَدُ لِآخَرَ بِقُولِهِ لِفُلانِ عليَّ كذا (دَيْنَا في حُقُوق ِ العِبَادِ وهواً نَهُ اذا أَ قَرَّ أَحَدُ لِآخَرَ بِقُولِهِ لِفُلانِ عليَّ كذا (دَيْنَا ١٥٨) ثُمَّ رَجَعَ عَنْ إِفْرَادِهِ فلا يُعتَبَرُ وُجُوعُهُ وَبُلْزَمُ بَا فِرْادِهِ

﴿ مَادَهُ ١٥٨٩ ﴾ اذا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ بَكُونِهِ كَاذِبًا فِي (اقْرَادِهِ ١٥٧٢) الذي وَقَعَ (فَيُحَلِّفُ ١٦٨١ و ١٧٤٢ ال ١٧٥٢) الْمُقَرَّ لُهُ عَلَى عَدَم كَوْنَ ِ (الْمُقِرِّ ١٥٧٢) كاذبًا · مثلًا اذا أَعْطَى أَحَدُ سَنَدًا لِآخَرَ مُحَرَّرًا فِيهِ أَنَّهُ قَدِ استَعْرَضَتُ كَذَا دراهِمَ مِن فُلانٍ ثُمَّ قَالَ وَإِنْ كُنْتُ أَعْطَيْتُ هَذَا السَّنَدَ لكِنْنِي مَا أَخَذْتُ المَلِكَعَ المذكورَ مِنِهُ فَيُحَلِّفُ الْمُقَرَّ لَهُ بِمَدَمِ كَوْنِ الْمُقِرِّ كَاذَبًا فِي إِقْرَارِهِ هذا

﴿ مَادَةُ ﴿ أَوْ اللَّهِ مَا الْحَالَ الْحَدُ الْحَدُ الْحَدَ الْحَدُ اللَّهِ اللَّهُ فِي ذِمْنِي كَذَا دَرَاهِمَ (طَلَب ١٥٨) وقالَ الآخَرُ هذا الطَّلُبُ لِيسَ لِي وَإِنَّمَا هُو لَكُنْ يَكُونُ حَقَّ فَبَضِهِ لَفُلانَ وَصَدَّقَهُ ذَلِكَ فَيكُونُ ذَلِكَ الطَّلَبُ لَهُ وَلَكِنْ يَكُونُ حَقَّ فَبَضِهِ لَفُلانَ وَصَدَّقَهُ ذَلِكَ فَيكُونُ ذَلِكَ الطَّلَبُ لَهُ وَلَكِنْ يَكُونُ حَقَّ فَبَضِهِ لَفُلانَ وَصَدَّقَهُ ذَلِكَ فَيكُونُ ذَلِكَ الطَّلَبُ لَهُ وَلَكِنْ يَكُونُ حَقَّ فَبَضِهِ (المُعَوِّ لِهُ الاَوْلُ المَديونُ على أَدَاءُ (المُقَرِّ بِهِ المُعَرِّ لِهِ المُعَرِّ لِهُ الثَانِي النَّهُ النَّالَةِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللل

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيانِ (نَفِي الْمُلْكُ ١٠٥١) والأَسْمِ (المُستَعَارِ ١٠٧٧) ﴾ الله تَفْسِهِ الْمُلَدة ١٥٩١) إلى تَفْسِهِ فِي إِفْرَادِهِ فِيكُونُ قد (وَهَبَهُ ١٤٨٨) (المُمْقَرِّ لهُ ١٠٧٢) ولا يَتِم ما لم يكُنْ هُ اللهُ وَنَالِم وَقَبْضُ قد (وَهَبَهُ ٢٧٧١) وإنْ لم يُضِفْهُ الى نَفْسِهِ يكُونُ قد ثَفَى هُنَاكَ (تَسْلَيم وَقَبْضُ ١٢٦) وَإِنْ لم يُضِفْهُ الى نَفْسِهِ يكُونُ قد ثَفَى (المُلْكَ ١٢٥) عَنِ المُقَرِّ بِهِ وأَقَرَّ بكُونِهِ مَلْكاً (المُقَرِّ لهُ ١٧٤١) وأَبْلَ المُقَرِّ لهُ ١٠٤١) وأَسْلِقُ لِهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ أَحَدُ إِنْ كَافَةَ (أَمُوالي ١٢٦) وأشيائِي التي فِي يَدِي فِي اللهُ اللهُ وَاللهُ أَحَدُ إِنْ كَافَةَ (أَمُوالي ١٢٦) وأشيائِي التي فِي يَدِي فِي اللهُ اللهُ وَاللهُ وأَلْهُ وأَمُوالي وَاشَيائِهِ وأَسَالِهِ وأَشَائِهِ وأَسْائِهِ وأَسْائِهُ وأَلْهُ وأَلْهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَوْهُ وَلَهُ وَالْمُؤْنَانُ وَلِي اللهُ وأَلِهُ وأَلْهُ وأَلَالَالْهُ وأَلَاهُ وأَلَالُهُ وأَلَالُهُ وأَلَالْهُ وأَلِهُ وأَلْهُ وأَلَالْهُ وأَلْهُ وأَلَالَ

لذَلِكَ ويَلزمُ التَّسلِيمُ والقَبْضُ وإِنْ قَالَ إِنَّ كَافَّةَ الْأَمُوالِ والْأَشْبَاءُ التي نُسِبَتُ اليُّ ما عدا ثيابي التي عليُّ هي لِفُلان وليسَ لي فيها عَلَاقَةٌ يكونُ قد نَفَى مُلْكَةُ عَنَ كَافَّةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَشْيَاءُ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ يَعْنِي الَّتِي قِيْلَ ا إِنَّهَا لَهُ ما عدا ثيابَهُ التي عليه ِ وأْ قَرَّ بكُونِهَا لذلك َ ولكِنْ لو مَلَكَ أَشياءَ بعدَ إفْرَارهِ هذا لا يكونُ إِقْرَارُهُ هذا شامِلاً لِيلْكَ الْأَشْيَاءُ كَذَلْكَ لُو قَالَ إِنَّ كَافَّةً أَمْوَالِي وَأَشْيَائِي التِّي فِي دُ كَأْنِي هذا هِيَ لِا بْنِي الْكَبِيرِ وليسَ لِي فيها عَلاقَةٌ بكُوْنُ قد وَهَبَ فِي ذلكَ الوَقْتِ جَمِيعَ أَشْبَائِهِ وَأَمْوَالِهِ الَّتِي هِيَ فِي الدُّكَّانِ لا بنهِ الكَّبيرِ ذلك ويكزَمُ النُّسليمُ وإنْ قالَ إنَّ جَمِيعَ هذهِ الأَّشياء والاموَال ِ التي هي في دُكُاني هَذَا هيَ لاُ بني الكَبِيرِ فُلان ِ وليسَ لي فيها عَلافَةٌ يكُونُ حينتُذِ قد نَفَى الْمُلْكَ عَن نفسِهِ وأَ ثُبْتَهُ لاَبنِهِ الكبيرِ با فِرَادِهِ عَنْ جميعٍ الأَشياء والامْوَال المَوْجُودَة فِي ذلكَ الْحَانُوت ولكِنْ لووَضَعَ بَعْدَ ذلكَ اشياء أُخَرَ فِي ذلكَ الدُّكَّانِ لا يكُونُ إِفْرَارُهُ هذا شامِلاً لِتلكَ الأَشياء وكذَلَكَ لَو قَالَ أَحَدُ إِنَّ حَانُوتِي الذي هُوَ فِي الْحَلِّ الفُّلانيِّ هُو لِزَوجتي يكونُ قد وَمَبَهُ لَهَا ويَلزمُ التُّسْليمُ وإنْ قالَ إنَّ الدُّكَّانَ الفُلانيُّ الذي نُسِبَ اليَّ هُو لِزَوجَتِي يكُونُ ذلكَ الْحَانُوتُ لِزَوجَتِهِ قَبْلَ الإِقْرَارِ ويكُونُ قَد أَفَرَّ بِأَنَّ الدُّكَّانَ لِيسَ بِمُلْكِهِ [انظر المادة ٥٠]

﴿ مَادَهُ ١٥٩٢ ﴾ اذًا قالَ احَدُّ فِي حَقِّ الدُّكَّانِ الذِي هُوَ فِي يَدِهِ وَتَصَرُّفُهِ بِسَنَدِ إِنَّهُ (مُلْكُ ١٢٥) فُلانِ ولِسَ لِي فيهِ عَلَاقَةٌ والاَّمْمُ الْمُرَّرُ فِي الْوَثْيَقَةِ هُوَ (مُستَمَارُ ٢٦٠) او قالَ فِي حَقِّ دُكَّانِ مَمْلُوكِ اشْتَرَاهُ مَنَ آخَرَ ابِنِّنِي كُنْتُ قَدَ اشْتَرَيْتُهُ لَفُلَانَ وَالدَّرَاهِمَ الَّتِي أَعْطَيْتُهَا (ثَمَنَا ١٥٢) هِيَ (مَالُهُ ١٢٦) ايضاً والاَسْمُ الْحُرَّرُ فِي السَّنَدِ فُيِّدَ مُستَعَارًا يكُونُ قَدَ (أَقَرَّ ٢٧٧) بأَنَّ الدُّكَانَ مُلْكُ ذَلْكَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ

﴿ مَادَة ١٥٩٣ ﴾ اذا قَالَ أَحَدُ إِنَّ (الدَّينَ ١٥٨) الذي هُوَ في ذِمَّةِ فَلَانَ مِهُوجَبِ سَنَدٍ وهُوَ كَذَا قِرْشًا وَإِنْ كَانَ قَد تَحَرَّرَ بأسمي إِلاَّا أَنَّهُ هُولَكُلان مِوْاللَّهِ وَالسَّيَدُ هُوَ (مُستَعَارُ ٧٦٠) فيكون قد هُوَلُان واسمي الذي تحرَّرَ في السَّنَد هُوَ (مُستَعَارُ ٧٦٠) فيكون قد (أَفَرَ ١٥٧٢) بأنَّ المَلَعَ المذكورَ في نَفْسِ الأَمْرِ هُوَ حَقَ لذلكَ

﴿ مَادَةَ ١٥٩٤﴾ اذا كَانَ أَحَدٌ قد نَفَى (الْمُلْكَ ١٢٥) (بِافِرَارِ هِ ١٠٧٢) على ما ذُكِرَ او أَقرَّ بكَون ِ أَسْمِهِ (مُستَعَارًا ٢٦٥) في حال صحيَّهِ فيكُونُ ا فِرَارُهُ مُعَتَبَرًا و يُلْزَمُ بِهِ فِي حال ِ حَبَاتِهِ وتُلْزَمُ بِهِ وَرَقَتُهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ ولكِنْ لُو أَقَرَّ بالوْجُوهِ المذكورةِ فِي (مَرَضِ مَوتِهِ ١٥٩٥) فَحُكْمُهُ يُعلَمُ مَن الفَصلِ الآتي

الفصل الثالث

﴿ فِي بيان ِ إِفْرَارِ المريضِ ﴾

﴿ مادة ١٥٩٥ ﴾ مَرَضُ المَوْتِ هُوَ المَرْضُ الذي يُعجِزُ المُريضَ عَنْ رُوْيَةٍ مَصَالِحِهِ الْحَارِجَةِ عَنْ دَارِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الذُّكُورِ . ويُعجِزُ عَنْ رُوْيَةِ المَصَالِحِ الدَّاخِلَةِ فِي دارِهِ إِنْ كَانَ مِن الإِنَاثِ وَفِي هذا المَرَضِ خَوْفُ المَوْتِ فِي الاكْتَرِ ويَمُوتُ على ذلكَ الحالِ فَبْلَ مُرُورٍ سَنَةٍ صاحِبَ فِرَاشِ كَانَ او لَم يَكُنْ وإنِ أَمتَدُّ مَرَضَهُ دائِماً على حال ومَضَى عليهِ سَنَةٌ مَرَافُهُ دائِماً على حال ومَضَى عليهِ سَنَةٌ يَكُونُ فِي خُكْمِ الصَّحيحِ مَا لَم يَشتَدُّ مَرَضُهُ ونَعَيَّرَ حالُهُ ومَاتَ يُعَدُّ حالُهُ اعتبارًا مَن وقت التَّغَيْرَ على الوفاة مرَضَ مَوْتِ [انظرالمادة ٢٣]

﴿ مَادة ١٥٩٧﴾ لو (أُقَرَّ ١٥٧٢) أَحَدُ حَالَ (مَرَضِهِ ١٥٩٥) (بِمَال ١٢٦) لِأَحَد ِ وَرَثَنتِهِ وأَفَاقَ بَعْدَ إِقْرَارِهِ مِنْ ذلكَ المَرَضِ يكونُ إِقْرَارُهُ هذا مُعَنَبَرًا [انظر المادة ٧٣]

﴿ مَادَةُ ١٥٩٨ ﴾ اذا (أَقَرَّ ١٥٧٢) أُحَدَّ فِي (مَرَضِ مَوْتِهِ ١٥٩٥) (بِعَين ١٥٩) او(دَ يْن ١٥٨) لِأَحَدِ وَرَثَنَهِ ثُمَّ مَاتَ فيكُونُ إِقْرارُهُ مَوْقُوفًا على (إِجَازَةِ ٣٠٣ و ٩٤٢) باقي الوَرَثَةِ فإنْ أَجَازُوهُ كَانَ مُعْتَبَرًّا وَإِلاَّ فَلا

ولكنُ اذا كانَ قد صدَّقَهُ باقي الوَرَثَة في حال ِحياة ِ (الْقرِّ ١٥٧٢) فليسَ لَهُمْ الرُّجُوعُ عَن تَصديقِهمْ ويكونُ ذلكَ الإقْرَارُ مُعْتَبَرًا وايضاً الإقرارُ لِلْوَارِثِ (بَالاً مَانَةِ ٢٦٢) (صَحيحُ ١٠٨) على كُلُّ حَالَ وهو أَنَّهُ اذا أَقَرَّ أُحَدُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ بَكُوٰنِهِ قِد قَبَضَ أَمَانَتَهُ التي هِيَ عِنْدٌ وَارثِهِ اوأَ قَرَّ بكونِهِ قد استَهْلَكَ أَمَانَةَ وارثِهِ المعلُومَةَ التي (أُودَعَهَا ٢٦٤) عِندَهُ يَصِيحُ ۚ إِقْرَارُهُ • مثلاً لوأَفَرًا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِقَوْلِهِ أَخَذْتُ وَقَبَضْتُ أَمَانَتِيَ التِي أَوْدَعْتُهَا عِنْدَ أَبنِي فُلان يَصِحُ ۚ إِقْرَارُهُ وَيَكُونُ مُعْتَبَرًا ﴿ وَكَذَا لُو قَالَ إِنَّ ٱبنِي فُلانًا أَخَذَ (طَلَبِي ٢٥٨) الذي هُوَ على فُلان ۚ (بِالوَكَالَةِ ١٤٤٩) وسَلَّمَهُ اليَّ يَكُونُ إِفْرَارُهُ مُعْتَبَرًا وَكَذَلِكَ لَوْقَالَ قَدْ (بَعْتُ ١٢٠) خَاتِمَ الأَلْمَاسِ الذي كَانَ (وديعةً ٧٦٤) او (عَاريَّةً ٧٦٠) عِندي لِأَبني فُلان ِ و (قيمَنَّهُ ١٥٤) خَمسَةُ ٱلاف ِ قِرْش وَصَرَفْتُ (ثَمَنَهُ ١٥٢) فِي أُمُورِي واستَهْلَكُنَّهُ يَكُونُ إِقْرَارُهُ مُعْتَبَرًا ويَلْزِمُ (تَضْمِينُ ٤١٦) قيمة ِ ذلكَ الحاتِم مِنَ التُركَةِ [انظرالمادة ٢٣]

﴿ مَادَةُ ١٥٩٩ ﴾ أَلْمَرَادُ مِنَ الْوَارِثِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ هُوَ الذي كَانَ وَارِثًا (للمَرِيضِ فِي وَقَتِ وَفَاتِهِ ١٥٩٠) وأَمَّا الوَرَاثَةُ الحَاصِلَةُ بالسَّبِ الحَادِثِ فِي وَقَتِ وَفَاتِهِ ١٥٧٢) ولم تَكُنْ قَبْلُ فلا تَكُونُ مانِعَةً الحَادِثِ فِي وَقَتْ وَفَاتٍ (الْمُقِرِ ١٥٧٢) ولم تَكُنْ قَبْلُ فلا تَكُونُ مانِعَةً (لِصَحَةً بِمال ١٢٦) لِإُمْرَأَةٍ (لِصَحَةً بِمال ١٢٦) لِإُمْرَأَةٍ أَجَدَثُ (بِمال ١٢٦) لِإُمْرَأَةٍ أَجَنَبِيَّةٍ فِي (مَرَضَ مَوْتِهِ ١٥٩٥) ثُمَّ تَزَوَّجَ بِها وَمَاتَ فَيكُونُ إِقْرَارُهُ لَمَنْ حَاصِلَةً الْفِرَارُ لِمَنْ كَانَ وَرَافَتُهُ (قَدَيَةً ١٦٦) ولم تَكُنْ حَاصِلَةً الْفِرَارُ لِمَنْ كَانَ وَرَافَتُهُ (قَدَيَةً ١٦٦) ولم تَكُنْ حَاصِلَةً

بِسَبَبِ حادِثِ فلا يكونُ (نَافِذًا ١١٣) · مَثْلًا لُو أَقَرَّ مَنْ لَهُ ٱبْنُ بَالَ لِللَّهِ عَالَ مَلْ اللَّهُ الْمُنْ بَالَ لَلْمُ حَدِ الْحِفْونُ إِقْرَارُهُ نَافِذًا لِمَا أَنْ أَخَاهُ وَ انظرالمَادَة ٢٣] أَنْ أَخَاهُ مِنْ حَبْثُ كُونِهِ أَخَالَهُ [انظرالمَادَة ٢٣]

﴿ مَادَةَ ١٦٠٠ ﴾ (إِقْرَارُ ١٠٧٢) المريضِ حَالَ كُونِهِ فِي (مَرَضِ مَوْتِهِ ١٥٠٥) الملاسنادِ الى زَمانِ الصِحَةِ فِي حُكُم الاقرارِ فِي زَمانِ الصَحَةِ اللهَ مَوْتِهِ بَأَنَّهُ قَدَ اسْتَوَقَى (طَلَبَهُ المَرَضِ وَقَنِهِ بَأَنَّهُ قَدَ اسْتَوَقَى (طَلَبَهُ المَرَضِ وَقَنِهِ بَأَنَّهُ قَدَ اسْتَوَقَى (طَلَبَهُ المَرَضِ وَقَنِهِ بَأَنَّهُ قَدَ اسْتَوَقَى (طَلَبَهُ المَرَضِ وَارِثِهِ فِي زَمَانِ صِحَتِهِ لا (يَنْفُذُ ١١٣) الوَارُهُ مَا لمُ يُجِزِهُ بِلقِي الوَرَقَةِ وَكَانَ لو أَفَرُ أَحَدُ بِأَنَّهُ كَانَ قَد (وَهَبَ ٦٣٨) يُجِزِهُ بلقِ الوَرَقَةِ وَكَانَ (سَلَّمَهُ اللهُ ١٢٦٢) الفُلانِ لَا يَنفُذُ إِقْرَارُهُ مَا لَمْ يَثِبَتْ (بِيَيْنَةٍ ١٦٢٦) او بُجِزْهُ باقِ الوَرَثَةِ [انظر المادة ٢٢٢) او بُجِزْهُ باقِ الوَرَثَةِ [انظر المادة ٢٢٢]

﴿ مَادَهُ ١٦٠١ ﴾ ﴿ مَادَهُ ١٦٠١ ﴾ ﴿ إِقْرَارُ ١٥٧٢ ﴾ (المَريض ١٥٠٥) (بِعَيْنُ ١٥٩٥) او (دَيْنَ ١٥٨) لِأَ جُنَبِي آي لِمَنْ لَم يَكُنْ وَارِثُهُ فِي (مَرَضِ مَوْتُهِ ١٥٩٥) و لَا خَلَمَ جُنَبِي آي لِمَنْ لَم يَكُنْ وَارِثُهُ فِي (مَرَضِ مَوْتُهِ ١٥٩٥) و انْ أَحَاطَ بِجَميع (أَمْوَالِهِ ١٢٦) ولكنْ إِنْ ظَهَرَ كَذِبُ (المُقرِّ بِهِ ١٥٧٢) بِحَبْ فِي وَقْتِ الإقرارِ (المُقرِّ بِهِ ١٥٧٨) او اشتراهُ فِي ذلكَ الوقْتِ يُنظَرُ على هذا او انتقلَ الله إِرْثًا أَوْ (اتَّهَبَهُ ١٣٨) او اشتراهُ فِي ذلكَ الوقْتِ يُنظَرُ على هذا الحال الله أَنَّ الإقرارَ هَلَ كَانَ فِي أَثناء مذاكرَةِ الوصيَّةِ ام لا فإن كانَ المِسَ فِي اثناء مُذَاكرَةٍ الوصيَّةِ ام لا فإن كانَ ليسَ فِي اثناء مُذَاكرَةٍ وعلى كُلْتًا الحَلَتَينِ وابِنْ كَانَ فِي أَثناء معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتًا الحَلَتَينِ وابِنْ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِهَا يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتًا الحَلَتَينِ وابْنُ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِهَا يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتًا الحَلْتَينِ وابْنُ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِها يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتًا الحَلْتَينِ وابْنُ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِها يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتَا الحَلْتَينِ وابْنُ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِها يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتَا الحَلْتَينِ وابْنُ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِها يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتَا الحَلَتَينِ وابْنُ كَانَ فِي اثناء مُذَاكرَتِها يُحمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتَا الحَلْتَينِ وابْنُ كُنْ فِي اثناء مُذَاكرَتِها يُعْمَلُ على معنى الوصيَّةِ وعلى كُلْتَا الحَلْقَانِ الْتَعْرِيمُ أَنْ الْتَعْرِيمُ إِنْ الْتَاقِيمَ الْوَائِقِيمَ الْتَنَاء الْحَرْقِيمِ الْتَاءِ الْوَلَاقِيمِ الْنَاءِ الْتَعْرَاقِ الْوَلِيمَ الْمُعْلَى الْتَاءِ الْعَلَاقِيمَ الْتَاءِ الْعَلْتَا الْعَلَاقِيمِ الْنَاءِ الْعَلَاقِ الْعَلْقُ الْعَلَاقِ الْعَلْمَالِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَرْقِ الْعَلَاقِ الْعَلْمَ الْعَلَاقِ الْعَلْمَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَ

لا يُعتَبَرُ أَ قِرَارُهُ ۚ إِلَّا مِن ثُلْثِ مَالِهِ [انظر المادة ٢٣]

﴿ مَادَةُ ١٩٠٢ ﴾ (دُيُونُ ١٥٨) الصِّعَةِ مُقَدَّمَةٌ على دُيُونِ (المرَض ١٠٧٠) · يَعني نُقَدُّمُ الدُّيونُ التي تَعَلَّقَتْ بذِمَّةٍ مَنْ كَانَتْ تَوَكَّنَّهُ غَريْمةً في حال صِحَّتِهِ على الدُّيُونِ التي تَعَلَّقَتْ بِذِمْتِهِ في (مَرَضِ مَوْتَهِ ١٥٩٥) بِإِقْرَارِهِ ۚ وَهُو أَنَّهُ تُسْتَوْنَى ذُيُونُ الصِّحَّةِ مِنْ تَرَكَّةِ الْمَرِيْضِ ِثُمَّ تُؤدّى ﴿ يُونُ الْمَرَضِ إِنْ بَقِيَتْ فَضَلَةٌ وَلَكُنَّ الدُّبُونَ التَّى تَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ المَريضِ بأَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ ايَ اسبابٍ مُشَاهَدَةٍ ومَعَلُومَةٍ عِنْدَ النَّاسِ غَيْرٍ (الإقرار ١٥٧٢) كَالشِّرَاءُ وَالاُّ سَتِفْرَاضِ وَإِنْلاَفِ (مَالَ ١٣٦) فَهِيَ فِي خُكُم دُيُونِ الصُّحَّةِ وَإِذَا كَانَ ﴿ الْمُقَرُّ بِهِ ١٥٧٢ ﴾ شيئًا مِنَ (الأُعيَانِ ١٥٩) فَحُكُمُهُ على هذا النُّوالِ ايضًا يَعني اذا أَقَرُّ أَحَدٌ لِأَجنَى بِأَيِّ شَيءُ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْته ِ فلا يَستَعِيِّقُهُ (الْمُقَرُّ لهُ ١٥٧٢) ما لم تُؤَدُّ دُيُونُ الصِّحَّةِ او الدَّيُونُ التي هِيَ فِي خُكْمٍ دُيُونِ الصِّحَّةِ التي لزِمَتْ بأَسبَابٍ مَعرُوفَةٍ كَمَا ذُكِّرَ آنفاً [انظر المواد ١٦ و ٧٣ و ١٦٠٤ و ١٦٠٠]

﴿ مَادَةُ ١٦٠٣ ﴾ اذا (أَقَرَّ ١٥٧٢) أَحَدُ فِي (مَرَضِ مَوْتِهِ ١٥٩٥) . كَانُ هذا بِكُوْنِهِ قَد اُستَوَقَى (طَلَبَهُ ١٥٨) الذي فِي ذِمَّةٍ أَجنَبِي فِينْظُرُ إِنْ كَانَ هذا الدَّيْنُ قَدْ تَعلَقَ بِذِمَّةِ الأَجنبِي حالَ المرَضِ (يَصِحُ ١٠٨) إِقْرَارُهُ ولكنْ الدِّينُ قَدْ تَعلَقَ بِذِمَّةِ الأَجنبِي حالَ المَصِحَّةِ و إِنْ كَانَ تَعَلَقَ فِي حالَ الصَحَّةِ لا إِنْ كَانَ تَعَلَقَ فِي حالَ الصَحَّةِ فِي اللهُ المَالِي عَنِي سَوَا لا كَانَ عَلَيْهُ دُيُونُ صَحَّةٍ او لم تَكُنْ مَثلاً في عَلَى الذي في على كُلِّ حالَ يَعني سَوَا لا كَانَ عَلَيْهِ دُيُونُ صَحَّةٍ او لم تَكُنْ مَثلاً لو أَقرَّ المريضُ حالَ مَرضهِ بأَنَّهُ قَبضَ (ثَمَنَ ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي لو أَقرَّ المريضُ حالَ مَرضهِ بأَنَهُ قَبضَ (ثَمَنَ ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي

(باعَهُ ١٢٠) فِي ذلكَ الحال يَصِيحُ ا قِرَارُهُ ولكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ غُرَمَا الْعَجَّةِ فَلَهُمْ أَنْ لا يَمْتَبِرُوا هذا الاقِرَارَ · وإِنْ باعَ مَالاً فِي حَالَ صَعِّتِهِ وأَقَرَّ بِعَبْضِ ثَمَنَهِ فِي مَرَضٍ مَوْته يَصِيحُ على كُلِّ حال ، وإِنْ كَانَ لَهُ غُرَمَا الْعَبْضِ ثَمَنَهِ فِي مَرَضٍ مَوْته يَصِيحُ على كُلِّ حال ، وإِنْ كَانَ لَهُ غُرَمَا الْعَبْضِ فَلْيَسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لا نَعْتَبَرُ هذا الإفرارَ [انظر المادة ٢٣]

﴿ مَادَةَ ٤٠٠٤ ﴾ ليسَ لِأَحَدِ أَنْ يُؤَدِّيَ (دَيْنَ ١٥٨) أَحَدِ غُرَمَائِهِ فِي (مَرَضِ مَوْتِهِ ١٥٩٥) وبُبطِلَ حُقُوقَ باقيهِمْ ولكِنَّ لهُ أَنْ يُؤَدِّيَ (ثَمَنَ١٥٢) (المال ١٢٦) الذي اشتَراهُ او القَرْضَ الذي استقرَضَهُ حالَ كَوْنِهِ مَريضاً [انظر المادنين ١٦٠٢ و ٧٣]

﴿ مادة ١٦٠٥ ﴾ (الكَفَالَةُ بالمالِ ١٦٤) في هذا المَبحَثِ هِيَ في حُكْمِ (الدَّين ١٥٨) الأَصْلِيِّ بناء عليه لو (تكَفَّلَ ١١٢) أَحَدُ دَيْنَ وَارِثِهِ او طَلَبَهُ في (مَرَضِ مَوْتهِ ١٥٩٥) لا يكونُ (نافِذَ ١١٣١) واذا كَفِلَ للأَجنبيِّ فيعتبَرُ مِنْ ثُلْث (مالهِ ١٢٦) وأَمَّا اذا أُوَّ ١٥٧٢) في مرَضِ مَوْتهِ بكونه قد كَفِلَ في حال صِحِّتِه فيعتبَرُ إِقْرَارُهُ مِنْ مجموع مالهِ ولكِنْ مُوْتهِ بكونه الصِّحَة إِنْ وُجِدَتْ [انظر المادتين ٧٣ و ١٦٠٢)

الياب الرابع

﴿ فِي بِيانِ (الْإِقْرَارِ ١٥٧٢ و ١٦٠٦) بِالْكِيْتَابَةِ ﴾

﴿ مادة ١٦٠٦ ﴾ (أَ لإِفرار ٤٠٢) بالكِتَابَةِ كَالإِفرارِ بِاللِّسَانِ (راجِعُ مادة ١٦٠٦) [انظر المادة ٧٠]

﴿ مَادَةَ ١٦٠٨ ﴾ القُيُودُ التي هِيَ فِي دَفَاتِرِ النَّجَّارِ المُعْتَدِّ بَهَا هِيَ مِنْ فَبِيلِ (الإقرارِ بالكِتَابةِ ١٦٠٦) ايضًا · مثلًا او كانَ أَحَدُ التُّجَّارِ قَد قَيْلِ (الإقرارِ بالكِتَابةِ ١٦٠٦) ايضًا · مثلًا او كانَ أَحَدُ التُّجَّارِ قَد فَيْدَ فَيْ دَفَتَرُ وَ أَنْهُ مَدَيُونَ لِفُلانَ يَهِقَدَارِ كَذَا يَكُونُ قَد (أَقَرَّ ١٥٧٢) لذلكَ (بِدَيْنِ ١٥٨) مَقْدَارَ ذلكَ ويكُونُ مُعْتَبَرًّا ومَرْعَيًّا كَافِرارِ مِ الشِّفاهِيِّ عِنْدَ الحَاجَةِ [انظر المادتين ٧٠ و ٦٦]

﴿ مَادة ١٦٠٩ ﴾ اذا كَتَبَ أَحَدُ سَنَدًا او استَكْتَبَهُ وأَعْطَاهُ لِأَحَدِ مَمْضِيًّا او عَخْتُومًا فِيكُونُ مُعْتَبَرًا ومَرَعيًّا كَتَقَريرِهِ الشِّفاهِيّ لِأَنَّهُ (إقرارُ بالكِتَابَةِ ١٦٠٦) إِنْ كَانَ مَرْسُومًا يَعْنِي إِنْ كَانَ ذَلَكَ السَّنَدُ كُتِبَ مُوافِقًا للرَّحِمِ و (العَادةِ ١٦٠٦ هـ ١٤٠ ه و) والوَثائِقُ التي تُعْلِمُ القَبْضَ المُسمَّاةُ بالرُصُولِ هِيَ مِنْ هذا القَبِيل ايضًّا [انظر المادنين ٦٦ و ٢٥]

﴿ مَادَةَ ١٦١ ﴾ مَنْ كَتَبَ سَنَدًا او اُسْتَكْتَبَهُ واَ عَطَاهُ مَمْضِيًا او مَعْدَدُ واَعَلَاهُ مَمْضِيًا او مَعْتُومًا اذَا انكرَ الذي حَوَاهُ فلا يُعتَبَرُ إِنكَارُهُ ويَكْزِمُهُ أَدَاهُ ذلكَ (الدَّيْنِ ١٥٨) وأَمَّا اذَا انكرَ كُوْنَ السَّنَدِ لهُ فلا يُعتَبَرُ إِنكارُهُ إِنْ كَانَ خَطَّهُ او خَتْمُهُ مُشْهُورًا ومُتَعَارَفًا ويُعمَلُ بذلكَ السَّنَدِ وإِنْ لم

يَكُنْ خَطَّهُ وَخَدَّمَهُ مَعْرُوفَيْنِ يُسْتَكُنَبُ ذَلِكَ الْمُبَكِّرُ ويُعْرَضُ على أَهْلِ الْجُنْزِةِ فَإِنْ أَخَبَرُوا بِأَنْهُمَا كِتَابِهُ شَخْص واحِد يُجِبَرُ ذَلِكَ على إعْطَاء الدَّيْنِ المُدْكُورِ وَ وَالْجَارِفُ اللّهُ اللّهُ وَلَا يَعْمَلُ بِالسِّنَدِ إِنْ كَانَ بِوِيثًا مِنْ شَارِبُةِ النَّزُويْرِ وَشِيْهَةِ النَّذُويْرِ وَشِيْهَةِ النَّذُويْرِ وَشِيْهَةِ النَّذُويْرِ وَشِيْهَةِ النَّذُويْرِ وَشِيْهَةِ النَّذُويْرِ وَشِيْهَةِ وَأَنْكُرَ المديونُ السَّنَدُ بِينَ الشَّبْهَةِ وَأَنْكُرَ المديونُ السَّنَد لِيسَ لَهُ وَأَنَّهُ لِيسَ بَدَيُونِ المُدَّعِي [انظر المادتِين 17 و ٢٥] على أنَّ السَّنَدَ لِيسَ لَهُ وَأَنَّهُ لِيسَ بَدَيُونِ السَّدَ عِينَ الشَّرِ المُدَّعِي [انظر المادتِين 19 و ٢٥]

﴿ مَادَةُ ١٦١١ ﴾ اذا أعطَى أَحَدُ سَنَدَ (دَيْنِ ١٥٨) جَالَ كُونِهِ مَرْسُوماً ثُمَّ تُوْفِي فَيُلزَمُ وَرَقَتُهُ بِإِيفائِهِ مِنَ التَّرَكَةِ إِنْ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِكُونِ مَرْسُوماً ثُمَّ تُوفِي فَيُلزَمُ وَرَقَتُهُ بِإِيفائِهِ مِنَ التَّرَكَةِ إِنْ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِكُونِ السَّنَدِ لِلمُتَوفِّقُ وَأَمَّا اذا كانوا مُنكرِ بْنَ ذلكَ فلا يُعمَلُ بذلكَ السَّنَدِ إِلاَّ السَّنَدِ المُعْتَوفِي وَأَمَّا اذا كانوا مُنكرِ بْنَ ذلكَ ولا يُعمَلُ الله تبن ٢٩٠٩] اذا كان خَطْهُ وخَتَمُهُ (مَعْرُوفَين ٣٦ لِل ٣٨ و ١٤٠ له ١٤) إ انظر المادتين ١٦٩ ﴾ في تركة احديث محرَّر عليه بخط الميت أنَّ هذا الكِيسَ (مال ١٣٦١) فلان وهو عندي احديث مَنْ التَّرَكَةِ ولا يَعتَاجُ الى إِثْباتِ (أَمَانَةُ ٢٦٢) في الرَّجُلُ مِنَ التَّرِكَةِ ولا يَعتَاجُ الى إِثْباتِ بِوَجْهِ آخَرَ [انظر المادتين ٦٩ و ٢٠٠]

فے ۹ جمادی الاولی سنة ۱۲۹۳



﴿ بسم الله الرحن الولحيم ﴾ « مورة الحط المايوني » (ليمل بوجه) الكتاب الرابع عسر الكتاب الرابع عسر

﴿ فِي (الدَّعْوَى ١٦٨٣) وَيَشْتَمْلِ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَبَابَيْنِ ﴾

المقدمة

﴿ فِي بِيَانَ بِعِضِ الْاصطَلِاحاتِ الْفِقْهَةِ ﴾ ﴿ الْمُتَعَلِّقَةِ (بالدَّعوى ١٦١٣) ﴾

﴿ مَادَةِ ١٦١٣ ﴾ أَلدَّعُوى فِي طَلَبُ أَحَدٍ حَقِّهُ مِنْ آخِرَ فِي حُضُورِ (الحَاكم ١٧٨٥) ويُقَالُ للطالِبِ اللَّذِي وللمَطْلُوبِ مِنْهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حُضُورِ (الحَاكم ١٧٨٥) ويُقَالُ للطالِبِ اللَّذِي وللمَطْلُوبِ مِنْهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَضُورِ (الحَاكم ١٦١٣) ﴿ مَادَةَ ١٦١٤ ﴾ أَلَدَّعَى هُو الشَّيِ الذِي ادَّعَاهُ (المُدَّعَى ١٦١٣) ويُقالُ لهُ المُدَّعَى بِهِ إيضًا

﴿ مَادَةَ ١٦١٥ ﴾ (أَلتَنَاقُضُ ١٦١٧) هُو سَبْقُ كَلَامٍ مِنَ (الْمُدَّعِي ١٦١٣) مُنَاقِضِ (لِدَعْوَاهُ ١٦١٣) أَبِ سَبْقُ كَلَامٍ مُوْجِبِ لِبُطْلَانِ دَعْوَاهُ

الهاب الأول

﴿ فِي شُرُوطِ (الدَّعوى ١٦١٣) وأحكامها و (دَفَعِهَا ١٦٣١) ﴾ ﴿ ويَشْتِملُ على أَدِبعة فُصُولٍ ﴾ القصل الأول

﴿ فِي بِيانَ مِثْرُوطِ (صِحِةً ١٠٨) (الدَّعوى ١٦١٣) ﴾

﴿ مَادَةُ ١٦١٧﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ عَيَّهِ ١٦١٧) مَعْلُومًا بِنَاءً عليهِ اذا قَالَ (اللَّهُ عِي الْعَلْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الفَلْاَنِيَّةِ الفَلْاَنِيِّةِ اللهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللّلْعَامِي اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَالَهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

﴿ مادة ١٦١٨ ﴾ يُشتَرَطُ حُضُورُ (الْحَصْمِ ١٦٣٤) حَيْنَ (الدَّعَوى ١٦٣٣) حَيْنَ (الدَّعَوى ١٦١٣) وإِرْسَال إِ

(وَكِيْلِ ١٤٤٩) عَنْهُ ۚ إِلَيْهَا فَالْمَامَلَةُ ۚ الَّتِي تَجْرِي فِي حَقَّةِ سَنَٰذُ كَرُ ۚ فِي كِنابِ ِ (القَضَاءُ ١٨٣٣ و ١٨٣٤)

﴿ مادة ١٦١٩ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ بِكُونَ (الْمُدَّعَى بِهِ ١٦١٤) مَعَلُومًا و (لا تَصِيَحُ ١١٠) (الدَّعَوَى ١٦١٣) اذا كانَ مَجِهُولاً

التعريف وهُوَ أَنَّهُ لَمُؤَ كَانَ (عَيناً ١٥١) (مَنْقُولاً ١٢٨) وَكَانَ حَاضِراً وَالتَّمْرِيفِ وَهُوَ أَنَّهُ لَمُؤَ كَانَ (عَيناً ١٥٩) (مَنْقُولاً ١٢٨) وَكَانَ حَاضِراً فِي (عَبَلِينَ ١٨٨) الْمُأكَمةِ فَالاَيْشَارَةُ إِلَيْهِ كَافَيَتَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِراً فِي (عَبَلِينَ مَا لَوْنَ مَعْلُوماً وَإِذَا كَانَ (عَقَارًا فِيلُوصف وَالنَّمْرِيف وَبِيانَ (فيمتهِ ١٥٤) يَكُونُ مَعْلُوماً وَإِذَا كَانَ (عَقَارًا فَيلُوصف وَالنَّمْرِيف وَبِيانَ (فيمتهِ ١٥٠) يَكُونُ مَعْلُوماً وَإِذَا كَانَ (عَقَارًا) بَعْنَ (جَنْسِهِ وَنُوعِهِ ١٦٩٦) يَكُن مُعْدَارِهِ كَا يَتَضْعُ فِي الْمُؤَادُ الآتِيةِ وَنُوعِهِ ١٦٩٦) وَمَقْدَارِهِ كَا يَتَضْعُ فِي الْمُؤَادُ الآتِيةِ

﴿ مَادَةُ ١٦٢١ ﴾ اذا كانَ (الْمَدَّعَى بِهِ ١٦١٤) (عَينَا ١٥٠) (مَنفُولاً اللهُ مَادَةُ ١٦٢١) العَوْلِهِ هذا لي المَدَّلُ وحَاضِرًا (المَعْلِسِ ١٨١) (فَيَدَّعِيهِ الْمُدَّعِي اللهُ الله

﴿ الْجِنْسُ وَالنَّوعِ وَالْوَصْفُ ١٦٢٦) فَيَكُنِي فِي ١٦١٤) (أَعْيَانًا ١٩٩) مُنْغَالِفَةَ (الْجِنْسُ وَالنَّوعِ وَالْوَصْفُ ١٦٢٦) فَيَكُنِي ذِكُرُ جُمُوعِ (قَيْمَتِهَا ١٩٩٤) ولا يَلْنِهُ (تَعْيِينُ ١٩٩) فَيْمَةً كُلُّ مِنْهَا عَلَى حِدَةً

﴿ مَادَهُ عَ١٦٢٤ ﴾ اذا أَصابَ (اللَّهُ عِي ١٦١٣) في بَيَانَ الْحُدُودِ وَأَخْطَأُ فِي بَيَانَ مِنْكُمُ (رَحِمَّةً وَأَخْطَأُ فِي بَيَانَ مِنْكُمُ (رَحِمَّةً وَأَخْطَأُ فِي بَيَانَ مِنْكُمُ (رَحِمَّةً) او دُونُعَانَهِ فلا بَمِنْكُمُ (رَحِمَّةً) (دَعُواهُ ١٦٩٣)

﴿ مَادَةَ ١٦٢٥ ﴾ لا يُشتَرَطُ في (دعوى ١٦١٣) (لَمُمَن ١٥٠) (المَقَارِ ١٢٠) (المُمَن ١٥٠)

﴿ مَادَةَ ١٦٢٦ ﴾ اذَا كَانَ (اللَّهُ عَي بِهِ ١٦١٨) (دَيْنًا ١٩١٨) فَيَارَمُ اللَّهُ عَيْدَارِهِ ، مثلاً يَلزَمُ مَّانُ (اللَّهُ عِي ١٦١٣) بَيَانُ جِنْسِهِ وَنَوْعِهِ وَوَصْفِهِ وَمُقْدَارِهِ ، مثلاً يَلزَمُ مَّانُ إِللَّهُ عَلَيْرٍ بِبَيِّنَ جِنْسَهُ بِقُوْلِهِ شَكِّمَةً آلَى عُثْمَانَ الرَّالاَفِكَانِزِ

وَوَمَنْكُهُ بِقُولِهِ مِيكُةً خَالِصَةً او مَفْتُونَهُ وَمِقْدَارَهُ بِفُولِهِ أَلْفًا وِلَكُنْ لَفًا لِللّهُ اللهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ وَتَصَمَّعُ ١٦٠٨) فِتَصَمِعُ ١٨٠٨) وعلى العُرُوشِ المَهُودِةِ فِي (عُرِف البَلَدَة ١٦٠١١ ٨٥ وعلى اللهُ وَمَن المَهُودِة فِي (عُرِف البَلَدَة ١٦٠١١ ٨٥ وعلى اللهُ وَرَوَاجُ الله هَ اللّهُ وَمَن اللّهُ وَرَوَاجُ اللهُ اللّهُ وَمَن اللّهُ اللهُ اللّهُ وَمَن اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

﴿ مادة ١٩٤٨ ﴾ حُكِمُ (آلا قُرَارِ ١٩٧٧) هِ خَلُهُورُ (الْمَقَرِّ بِهِ ١٩٧٧) وَإِلَّهُ عِلَهُ وَالْمُورُ (الْمَقَرِّ بِهِ ١٩٧٧) وَإِلَّهُ عَلِيهِ الْمُلْكِ ١٢٥) وَإِلَّهُ عَلِيهِ الْمُلْكِ ١٢٥) وَإِلَّهُ عَلِيهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ

هُوَ ذُو الْهَدِ كَانَ قَدَاً قَرَّ بأَ نَهُ مَالَى فَلا تُعْمَعُ دَعُواهُ وَكَذَلْكَ لَوِ أَدَّ عَى الْدَّعِي بقوله إن لَي في ذِمَّة هذا الرَّجُلِ كذا قُرُوش مِنْ جِهَةِ القَرْضِ حَى أَنَّهُ هُو كَانَ قَدَ أَقَرَّ بأَ نَهُ مَدَيُونَ لَي بهذا اللَّهَ مِنْ هذه الجَهَةِ تُسْمَعُ وَعُواهُ وَأَمَّا إذا أَدَّعَى بقوله إِنَّ لَي فِي ذِمَّة هذا الرَّجُلِ كِذا قُرُوش لِأَنَّهُ كَانَ قَدَ أَقَرَّ بأنه مَديُونَ في بلكلَم المذكور مِنْ جَهِة القرَّض فِلا تُسْمَعُ دَعُواهُ

﴿ مَادَةُ ١٦٢٩ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (الْمُدَّعَى بِهِ ١٦٢٤) مُحْتَمَلَ النَّبُوتِ . بناة عليهِ لو (أَدَّعِيَ ١٦١٣) منا وَجُودُهُ مُحَالًا عَقَلاً ال النَّبُوتِ . بناة عليهِ لو (أَدَّعِيَ ١٦١٣) منالاً اذا ادَّعِي أَحَدٌ فِي حَقِّ مَنْ عَادَةً (لا يَصِيحُ ١١٠) الادِّعَا فَي مَنْ نَسَبُهُ مَعْرُوفَ أَنَّهُ أَبَنُهُ فَلا تَكُونُ هُوَ أَنَّهُ أَبِنُهُ فَلا تَكُونُ دَعُواهُ صَحَيْحَةً مَنْ او فِي حق مِنْ نَسَبُهُ مَعْرُوفَ أَنَّهُ أَبِنَهُ فَلا تَكُونُ دَعُواهُ صَحَيْحَةً مَنْ او فِي حق مِنْ نَسَبُهُ مَعْرُوفَ مَنْ أَنِهُ اللّهُ عَلَا تَكُونُ دَعُواهُ صَحَيْحَةً مَنْ اللّهُ عَلَا يَكُونُ وَعَلَا مَعْرُوفَ مَنْ أَنِهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا عَلَى اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَوْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

﴿ مَادَةُ ١٦٣٠ ﴾ ﴿ مَادَةُ ١٦٣٠ ﴾ ﴿ مَادَةُ مَا اللّهُ عَنَّ عَلَيْهِ ١٦١٣ ﴾ مَثْلًا لَوْ (أَعَادَ ١٦٢) وَمُلْزُما بَشِيءُ عَلَى نَقْدِيرٍ فُبُوتِ (الدَّعَوَى ١٦١٣) • مَثْلًا لَوْ (أَعَادَ ١٦١) وَمُلْزُما بَشِيءً عَلَى اللّهَ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ

¥ 141 €

الفصل الثاني

﴿ فِي (دَفْعَ ١٦١١) (الدَّعَوى ١٦١٣) ﴾

﴿ مَادَةُ ١٦٣١ ﴾ أَلَدْفُعُ هُو الإِنَّيَانُ (بَدَعُوى ١٦١٣) مِنْ قَبِّلَ (المُدَّى عليه ١٦١٣) تَدْفَعُ دعوى (المُدَّعَى ١٦١٣) . مثلًا اذا أدَّعي أَحَدُ من جهَّةِ القَّرْضُ بَكْدًا قُرُوشُ وقالَ المدَّعي عليهِ أَنَا كُنتُ ۖ أَدَّيْتُ ۖ ذَلْكَ أو أَنْتَ كُنْتَ (أَبُرَّأُ تَنَّي ٣٦٥ و ١٠٩١) مِنْ ذلكَ أُو كُنَّا (تَصَاكُنَّا ١٥٣١) أو لَيْسَ هذا المُبَلِّعُ قَرْضاً بَلُ هُو (ثَمَنُ ١٩٣) (المال ١٢٦) الفُلانيّ الذي كُنْتُ قد (بعثُهُ ١٢٠) لك أو كنتُ قد (حَوَّلَتُكَ ١٧٣) على فُلانَ (بِطَلَبِيَّ ١٥٨) الذي هو ذلكَ المِقْدَارُ وأَنتَ اعْطَيْتَني هذا المِقْدَارَ عِوَضَهُ فَيَكُونُ قَدْ دَفَعَ دِعُواهُ وَكُذَا اذًا ادَّعَى أَحَدُّ عَلَى آخِرَ بِقَوْلِهِ أَنْتَ كُنْتَ قد (كَفَلِّتَ ٦١٨) طَلَبِي الذِّي في ذِمَّة فِلان كذا دراهِمَ وقالَ الْمُدَّعَى عليه كَانَ المديونُ أَدَّى ذلكَ المَلَغَ فيكُونُ قد دَفَعَ دعوى الْمُدَّعَى وكذا اذا ادَّعي أُحَدُّ بالمال الذَّبِ هو في يَدر غيرهِ بأنَّهُ مالي وأَجَابَ المُدَّى عليه ِ بأَنَّكَ حِينَ ادَّى هذا المالَ فُلانٌ كُنْتَ قد (شَهَدْتَ ١٦٨٤) لِدَ عُواهُ فَيكُونُ فَد دَفَعَ دَعُوى اللَّذِي وكذلك لَو أَدُّعِي أَحَدُ من * تَركَةِ الَيْتِ بَكْذَا دَرَاهِمَ وَأَثْبَتَ دَعُواهُ عَلَى إِنْكَارِ الْوَارِثِ ثُمَّ أَدَّعَى الوارِثُ أَنَّ الْمُتَوَفَّى كَانَ قَدْ أَدَّى هذا المَبْلَغَ فِي حَالٍ حَيَاتِهِ يَكُونُ قَدْ

دفع دعوى المُدَّعي

﴿ مادة ١٦٣٢ ﴾ اذا أُثبت مَن (أدَّى ١٦١٣) (دَفْعَ الدَّعوى الدَّعوى (المُدَّع الدَّعوى ١٦٨١) و إِلاَ المُنْعَ الدَّعوى (المُدَّع المَدَّع الدَّفع فَإِن المُدَّع على الدَّفع فَإِن المُدَّع على المُدَّع المُدَّع على المُدَّع المُدَّع

الفصل الثالث

﴿ فِي مِيانَ مِنْ كَانَ (خَصِمًا ١٦٣٤) وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ﴿ ﴾

﴿ مَادَةُ ٤٤٢ (﴿ اللهِ ١٦١٤ ﴾ أَحَدُ ثَمَيْنًا وَكَانَ يَتَوَالَّبُ عَلَى اللهِ ١٦١٤ ﴾ أَحَدُ ثَمَيْنًا وَكَانَ يَتَوَالَّبُ عَلَى اللهِ ١٩٨٦ ﴾ (العد عمى عليه ١٩٨٢) (العد عمى عليه ١٩٨٢) ويُقَالِمُ العد عمى عليه ١٩٨٢) (العد عمل عليه العد العمل العد العد العمل العد العمل العد العمل العد العمل العد العمل العم

فيكُونُ بَإِنْكَارُهِ خَصْمًا في (الدُّيوى ١٦١٣) وإِقَامَةِ البَّيْنَةِ وإِنْ كَانَ لم يَتَرَتُّبْ حُكُمْ على إِقْرَارِ الْمُدَّعِي عليهِ إذا أَقرُّ لم يكُنْ خَصْمًا بإِنْكَارِهِ • مثلاً اذا أَتِي أَحَدُ مِن أَرْبابِ الْحَرِفِ وَأَدَّعَى عَلَى أَحَدِ بَقُولُهِ إِنَّ (وَسُولَكَ ١٤٥٠) فَلَانًا أَخُذَ مِني ﴿ المَالَ ١٣٦٠) الفَلانِيُّ أَعْطِني (ثَمَنَهُ ١٩٢) فيكونُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَصْمًا (المُندَّعَى ١٦١٣) اذا أَنكُرَ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَحَبُورًا عَلَى وَفَعْ فَمَنَ (اللَّهِ عِلْمَ ١٠٥١) وِ (تَسَلَّيْمِهِ ١٩٦٧ الد٢٧٧) عَدْدَ إِقْرَارِهِ وَتُسْمَعُ وَعُوى اللَّهُ عِي وَ بِينَتُهُ عَلَى هذا الحال وأما اذا ادِّعَى اللَّهُ عِي بَعُولِهِ إِنَّ (وكيلك ١٤٤٩) بالشِّراء اشتَرى وأَنكَرَ الْمُدَّعَى عليه ِ قلا يكُونُ خَصْمًا للمُدَّعِي لِلَّا أَنَّهُ لو (أَفَرَ ١٠٧٢) لا يكونُ عَبُورًا على دَفْع تَمَنَ للَّبِيع وتَسَلِيمهِ الى اللَّاعي وعلى هذا الحلل لا تُسمَعُ دعوى المُدعي و(الوَكِيُّ والوَصِيُّ ٩٧٤) والمُتَوَلِّي مُستَثَنُونَ مِنْ مَدْرِهِ الْمَاعِدَةِ • فَإِنَّهُ اذَا أُدَّعَى أَحَدُ على مال البَيْمِ او على مال الوَقْفِ بِأَنَّهُ مَالِي فَلَا يَتَرَبُّ عَلَى ﴿ إِفْرَارِ الْوَلَيْ ۚ أَوْ الْوَصَيُّ ۚ لُو الْمُتَوَلِّي حُكُمْ لِأَنَّهُ لِسَ بِنَافِذٍ وأَمَّا إِنْكَارُهُمُ (فَصَعِيجٌ ١٠٨) وتُسمَعُ عليه ِ وعوى الْدَّعي ويَيْنَهُ وَلَكُنْ يُعْتَبُرُ إِلْوَانُ الْوَلِيِّ وَالْوَصِيِّ وَالْمُتَوِّلِي فِي الدَّعْوَى عَلَى (عَقْد ١٠٣) صَادِر مِنْهُمْ ، مثلاً أو (بَاعَ ١٢٠) وليُّ (الصَّغِيرِ ١٤٣) مالَّهُ بِمُسَاغِ شَرْعيَّ ووَقَعَتْ مَن فِيْلَ (الْمُشْتَرِي ١٦١) دعوى لتعلِّقُ بَذَلْكَ يُعتبَرُ إِفْرِادُهُ

﴿ مَادَةُ عَلَمُهُ ١ عَلَمُ ﴿ الْخَصْمُ ١٩٣٤ ﴾ في (وَعَوَى ١٩١٣) ﴿ اللَّهَانِ ١٠٩) هو (ذُو اللَّهَ ١٦٧٩ ﴾ فَقَطْ · مثلًا اذا عَصَبَ أَحَدُ فَرَسَ الآخَرِ وَ (بَلْحَهُ ١٢٠٠) لِشَخْصِ آخَرَ وأَ وادَ صاعبُ الغَرَسِ استردادَهُ فلا ﴿ يَدَّعِهُ ١٣١٣ ﴾ إلا على الشَّخصِ الذي هوذُو البَدِ وأَمَّا اذا أَرادَ تَضمِينَهُ (قِيمتَهُ ١٥٤) فَيَدَّعي ذلكَ على الغَاصِب

المُعْمَادَةُ ١٦٣٦ ﴾ اذا ظَهَرَ مُسْتَحَقِّ (المَالَ ١٢٦) الْمُسَرِّى و (ادَّعَاهُ ١٦٢) فَيُنْظُنُ اللَّى أَنَّ (الْمُسَرَّى ١٦١) هَلْ كَانَ (قَبَضَهُ ١٦٢١) أَمْ لا فَإِنْ كَانَ قَبَضُهُ يَكُونُ هُو (الْحَصْمُ ١٦٣٤) فَقَطْ فِي (الدَّعوى ١٦١٣) وَالشَّهَادُةِ عِلَى الدَّعوى ١٦١٥) والشَّهَادُة وَ عَلَى الدَّعوى ١٦١٥) والنَّ كَانَ مَا قَبَضَهُ مِنْ النَّامِ مَنَ البَائِع عَلَى الشَّرَى هُو مَنْ البَّامِ مَنْ البَّامِ مَنْ الدَّعوى والشَّهَادَة عَيْثُ إِنَّ المُسْتَرَى هُو مَا لِكُنْ والبَّهَادَة عَيْثُ إِنَّ المُسْتَرَى هُو مَا لِكُنْ والبَّهَادَة عَيْثُ إِنَّ المُسْتَرَى هُو مَا لِكُنْ والبَّهَادُة عَيْثُ إِنَّ المُسْتَرَى هُو مَالِكُ والبَائِعُ هُو (ذُو الْبَدِ ١٦٧٩)

الله مادة ١٦٣٧ الله المنترك خضور (التوديع والمودع ١٦٢٠) و (المستمير ١٦٠٠) و (الموديعة و المراهن ١٦٠٠) معا عند (دعوى ١٦١٣) (الوديعة الإراهن على المستمير و (المأجور ١١١) على المستمير و (المأجور ١١١) على المستمير و (المرهون ١١٠) على المستمير و المأجور ١١١) على المستمير و المأجور ١١١) على المستمير والمستمير والمستمي

﴿ الْمُشْتَرِي ١٦١ ﴾ ﴿ لَا يَكُونَ ۗ ﴿ الْوَدِيعُ ٤٦٤ ﴾ ﴿ خَصْنَمَا ١٦٣٤ ﴾ (المُشْتَرِي ١٦١) * فإذا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ ﴿ بِتَسَلِيمٍ ٢٧٠ ﴾ الذَّارِ (الْمُودَعَةِ ٢٧٠) عِنْدَ الْآخَرِ بِقَوْلِهِ إِنِّي ٱشْتَرَبِتُ هذهِ الدَّارَ مِنَ الشَّخْصِ الغُلانيِّ فَسَلِّمْنِي إِيَّاهَا وقالَ الوديعُ هِيَ (أَ مَانَةُ ٢٦٢) (أَودَعَمَا ٢٤٤) عندي ذلكَ الشخصُ (فَتَندَ فِعُ ١٦٣١) خُصُومةُ المُدَّعِي ولا حَاجَةَ الى إِثباتِ عندي ذلكَ الشخصُ (فَتَندَ فِعُ ١٦٣١) خُصُومةُ المُدَّعِي ولا حَاجَةَ الى إِثباتِ (الاِيدَاعِ ٢٦٤) ولكن لو قالَ المُدَّعِي نَعَم إِنَّ صَاحِبَ الْعَارِ كَانَ أُودَعَهَا عِندَكَ لَكُنْ بَعَدَ ذَلِكَ (بَاعَهَا ١٢٠) لي و (وَكُلِّنِي ١٥٤١) بَقَبضِهَا وتَسَلَّمُهَا مِنْكَ وَأَثْبَتَ ذَلِكَ أَخَذَ الدَّارَ مَنَ الوديم

﴿ الْمُودِعِ ١٦٣٩ ﴾ لا يكونُ (الوديعُ ٢٦٤) (خَصِمَا ١٦٣٤) لِدَائِنَ اللّهُ مَادة ١٦٣٩) الذي هُو في (المُودِعِ ١٩٤٤) الذي هُو في ذمَّة المُودِعِ في مُواجَهَة الوديعِ فليسَ لَهُ أَنْ يَستَوْفِي (الدَّهْنَ ١٥٨) مِنَ (الوديعة عِنْدَهُ لكنَّ مَنْ كانتُ (نَفَقَتُهُ ١٥٠١) واجبَةً على الفائبِ لهُ أَنْ (يدَّعيَ ١٦١٣) التي عِنْدَهُ لكنَّ مَنْ كانتُ (نَفَقَتُهُ ١٥٠١) واجبَةً على الفائبِ لتي لهُ أَنْ (يدَّعيَ ١٦١٣) بنَفَقَتِهِ على الوديع لِيأْخُذَهَا مِنْ دَراهِم الفائبِ التي هِيَ (أَمَانَةُ ٢٦٢) عِندَهُ على ما ذُكرَ في مادَّة ٢٩٩

﴿ مَادَةَ ١٦٤٠﴾ لا يكُونُ مَديونُ اللَّديُونِ (خَصْمًا ١٦٣٤) للدَّائِنِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ في مُواجَهَةٍ مَدْبُونِهِ وَيَسْتَوْفَيَهُ مِنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَدْبُونِهِ وَيَسْتَوْفَيَهُ مِنْهُ

﴿ مَادَةُ ١٦٤١ ﴾ لا يكونُ (الْمُسَتُوي ١٦١) مِنَ الْمُسَتَرِي (خَصْماً اللَّهُ مَرِي (خَصَماً ١٦٢) (اللَّهِ ١٦٠) (اللَّهِ ١٦٠) أَحَدُ لِآخَرَ (مَالاً ١٢٠) وَعَدَ (اللَّهِ ١٦٠) أَحَدُ لِآخَرَ ايضاً فليسَ اللّهَ إلاّ واللَّهِ وَبَعْدَ (القَبْضِ ٢٦٢) باعَهُ المُسْتَرِي لِآخَرَ ايضاً فليسَ اللّهَ إِنْ واللّهِ وَبَعْدَ اللّهُ وَلَهِ اللّهُ مَن ١٥٢) والشّمَن ١٥٢) على المُسْتَرِي الثّاني بقولهِ إِنْ المُسْتَرِي الأَوَّلَ كَانَ اسْتَرَى مِنِي هذا المَالَ وفَبَضَهُ بِدُونِ أَن يَدْفَعَ إِنَّ المُسْتَرِي الأَوَّلَ كَانَ اسْتَرَى مِنِي هذا المَالَ وفَبَضَهُ بِدُونِ أَن يَدْفَعَ اللّهُ اللّهَ وَقَبْضَهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

لي ثَمَنَهُ فَأَعطِني ثَمَنَ المال او المالَ لِإُحْبِسَهُ الى امتيفاء الثَّمَنِ ولا تُسمَّعُ ُ دغواه مذه على المُشتري الثاني ﴿ مَادَةُ ١٦٤٢ ﴾ (يَصِيعُ ١٠٨) أَنْ يَكُونَ أَبَعَدُ الوَرَثَةِ (خَصَماً ١٦٣٤) في (اللهُ عوى ١٦١٣) التي نْقَامُ على المَيْتِ او لهُ ولكنَّ الْحَصْمَ في دعْوَى (عَيْن ١٠٩) مِنَ التَّركَةِ هُوَ الوارثُ الذي في يَدِهِ تلكَ الْعَيْنُ • والوارِثُ الذي لم يَكُنُ ﴿ وَ اللَّهِ ١٦٧٩) لِيسَ ﴿ خِصْمٍ مِ مِثْلًا يَصِيحُ لِأَحَدِ الْوَرَثُهُ إِنْ ﴿ يَدُّمَيْ ١٦١٣ ﴾ (يَطَلُّبِ ١٥٨) اللَّيْتِ اللَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ آخَرَ وَيُعْدُ النُّبُوتِ (يُعِكُمُ 1747) بجميع الطُّلُبِ المذكورِ لجيع الوَرَثَة وليسَ للوارِثِ (الْمُدَّى ١٦١٣) أَنْ يَقْبُصَ إِلَّا حِصَّتَهُ مِنْ ذَلَكَ وَلَا يَقْبُضَ حِصَصَ سَأَثْرِ الوَرَثَةِ ﴿ كَذَلَكَ لُو أَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَدِّعِي ﴿ بِدَيْنِ ١٥٨ ﴾ من التَّرِكَةِ فَلَهُ أَنْ يَدْعِيَ فِي حُضُورِ واحِدٍ منَ الوَّرَثَةِ فَقِطْ سُوَالا وُحِدَ فِي يَدِ ذلكَ الوارِثِ مِنَ الثُّركَةِ (مَالُ ١٢٦) او لم يُوجَدُ فاذا ادُّجي هَكَذا في حُشُور واحِدٍ مِنَ الْوَرَقَةِ دَينًا و (أَقَرَّ ١٠٧٣) بهِ ذلكَ الوَارِثُ فَيُؤْمَنُ با عِطاءُ مَا أَصَابَ حِصَّتَهُ مَنْ ذلكَ الدِّينِ فَقَطَ وَلا يَسْرِي إِقْرَارُهُ ۚ إِلَى سَائُو الْوَرَثَةِ ۚ وَإِنَّ لَمْ يُقِرُّ وَأَثْبَتِ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ فِي خَضُورَ ذلكَ الوَارِثِ فَعْطَ يُحِكُّمُ عَلَى جَمِيمٍ الوَرَثَةِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ طَلَبَهُ الذي أَثْبَتُهُ مِنَ النَّرَكَةِ. فليسَ لِسَائِر الوَرَّثَةِ أَنْ يَقُولُوا لَهُ أَثْبِتْ ذَلَكَ ۖ فِي خُضُورِ نَا أَيْضًا وَلَكُنَّ لَهُمْ (دَفْعَ ١٦٣١) دعوى الْدَّعي وأمَّا اذا أرادَ أَنْ يَدَّعيَ أَحَدُ مِنَ النَّرَكَةِ قَبْلَ القِسِمَةِ بالفَرَسُ الذي هُوَ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ بِقُولُهِ هَــذَا فَرَسِي وَكُنتُ

(أودعتهُ ٧٦٤) عِندَ المَيتِ فَالْحَصْمُ مِنَ الْوَرَثَةِ هُوَ ذُو الْبَدِ فَقَطَ وَإِنَ الْوَرَثَةِ هُوَ مَنْ باقْ الْبَدِ وَحُكِمَ بِإِفْرَارِهِ ادَّعِيَ مِنْ باقْ الْوَرَثَةِ لاتُسمَعُ دعواهُ واذا ادَّعِيَ على ذي الْبَدِ وَحُكِمَ بإِفْرَارِهِ فَلا يَسْرِي إِقْرَارُهُ الى سائرِ الوَرَثَةِ ولا (يَنفُذُ ١١٣) إِقْرَارُهُ إِلاَّ مَقْدَدَارِ حِصَّتِهِ فِي ذَلكَ الفَرَسِ للمُدَّعِي وَإِنْ بَعْدَارِ حِصَّتِهِ فِي ذَلكَ الفَرَسِ للمُدَّعِي وَإِنْ أَنْكَرَ الوَارِثُ الذي هُو ذُو البَدِ وأَثْبَثَ المُدَّعِي دعواهُ يُحكَمُ على جميعِ الوَرَثَةِ (راجِعْ مادَّة ٢٨) [انظر المادة ٢٢]

﴿ مادة ١٦٤٣ ﴾ ليس لِأَحَدِ (الشَّرَكَاء ١٠٤٥) في (عَيْنِ ١٠١) (مَلَكُوهُ ١٠٥٠) في (عَيْنِ ١٠١) ﴿ مَلَكُوهُ ١٠٥٠) فِي حَصَّة الآخَوِ ١٢٠٠) في حَصَّة الآخَوِ مثلًا لَو ادَّى أَحَدُ وَحَمَّة الآخَوِ مثلًا لَو ادَّى أَحَدُ الشَّرَاء بالدَّارِ التي مَلَكُوها بِطَريق الشِّرَاء بأَنَّها في حُضُورِ أَحَدِ الشَّرَاء بالدَّارِ التي مَلَكُوها بِطَريق الشِّرَاء بأَنَّها (مُلْكُهُ ١٢٥) وأَثْبَتَ (ما ادَّعَاهُ ١٦١٣) وحُكِمَ بذلك يكونُ (الحُكُمُ ١٧٨٦) مَقْصُورًا على حِصَّ الباقِينَ مَقَصُورًا على حِصَّة الشَّرِيكِ الحَاضِرِ فقط ولا يَسرِي الى حِصَصِ الباقِينَ مَقَصُورًا على حِصَّ المَامِّة اذا صارَ هُو مَادة ١٦٤٤ ﴾ تُسْمَعُ (دعوى ١٦١٣) واحِد مِنَ العَامَّة إذا صارَ (مُدَّعَيَّ عليهِ ١٦١٤) في دَعَاوي الْحَالِي العَمْرِ كالطَّريق العامِّ العَامَّة الله المُمُومِ كالطَّريق العامِّ

﴿ مَادَةُ ١٦٤٥ ﴾ يَكَنِي حُضُورُ البَعْضِ مِنَ الطَّرَفَينِ فِي (دَعُوى الْمَالِي قَرْيَتَينِ كَالنَّهِرِ ١٦١٣) إِينَ أَهَالِي قَرْيَتَينِ كَالنَّهِرِ الْمَالَوْ عَيْدَ مَعْصُورِ بِنَ ١٦٤٦) وأَمَّا اذا كانوا قوماً محصورِ بِنَ ١٦٤٦) وأَمَّا اذا كانوا قوماً محصورِ بِنَ فلا يكني حُضُورُ بَعْضِمِ بَلْ يَلزَمُ حُضُورُ كُلِّهِم او (وُكَلَا تَهِمِ ١٤٤٩)

﴿ مَادَةَ ١٦٤٦﴾ أَهَالِي القَرْيَةِ الذَيْنَ عَدَدُهُم يَزِيدُ عَلَى المَائَةِ يُعَدُّوْنَ قُومًا غَيْرَ مَحْصُورِ بِنَ

الفصل الرابع

﴿ فِي بِيان ِ (التَّنَاقُضِ ١٦١٥) ﴾

﴿ مَادَة ١٦٤٧ ﴾ (أَلتَنَاقُضُ ١٦١٥) يَكُونُ مَانِمًا (لِدَعوى ١٦١٣) (الْمُلْكِ ١٢٥) · مثلًا لوأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَشْتَرِيَ (مَالًا ١٢٦) ثُمَّ (ادَّعي ١٦١٣) بأَنَّهُ كَانَ مُلْكُهُ قَبْلَ الاشتراء لا تُسْمَعُ دَعواهُ · وكذلكَ لو قَالَ لِيسَ لِي حَقُّ عِنْدَ فُلان ِ أَصْلاً ثُمَّ ادَّ عِي عليه ِ شيئًا لا تُسمَعُ دَعواهُ · وكذلكَ لَو ادَّعِي أَحَدُ على آخَرَ بِقُولِهِ كُنْتُ أَعْطَيتُكَ كَذَا مِقْدَارًا مِنَ الدَّراهِم على أَنْ تُعطِيهَا لِفُلانِ والحَالُ أَنَّكَ مَا أَعطَيتُهَا لَهُ وَلَكُونِهَا فِي يَدِكَ أَطْلُبُهَا منكَ وأَنكَرَ (الْمُدَّعَى عليه ِ ١٦١٣) ذلكَ فأقامَ (الْمُدَّعَى ١٦١٣) (البَيْنَةَ ١٦٧٦) ثُمَّ رَجَعَ الْمُدَّعِي عليهِ وأُرادَ (دَفْعَ ١٦٣١) الدَّعوے بِقُولِهِ نَعَمْ كُنْتَ أَعطَيتني ذلكَ المَلِغَ وأَنا دَفعتُهُ الىمَنْ أَمَرْتَ فلا يُسمَعُ دفعُهُ • وكذلكَ لَو ٱدَّعَى أَحَدُ الدُّ كَانَ الذي هو في يدِ غَيْرِهِ بأَنَّـهُ مُلْكُهُ وأَجَابَ (ذو اليَدِ ١٦٧٩) بقَوْلِهِ نَعَمْ كَانَ مُلْكَكَ وَلَكِنْ بعْتَنَي إِيَّاهُ في التَّاريخِ الفُلانيِّ وأَ نَكَرَ الْدَّعي ذلكَ بقَوْلِهِ لم يَجْرِ بَينَنَا (بَيْمُ ١٢٠) ولا شِرَالا قَطُّ فأَقامَ الْدَّعِي عليهِ البِّيِّنَةَ وأَثْبَتَ ما ادَّعاهُ ثُمَّ رَجَعَ الْدَّعِي فادَّعِي بأَنْ

قَالَ إِنِّي قَدَّكُنْتُ بِعِثْهُ لَكَ فِي ذَلَكَ التَّارِيخِ لَكِنَّ هذَا البِيعَ كَانَ (عُقِدَ 10°) بِطَرِيقِ (مُفْسدِ 10°) بَطَرِيقِ (مُفْسدِ 10°) بطَرِيقِ (مُفْسدِ 10°) هُوكذَا فَلا يُسْمَعُ دَفْعُ اللَّذَي [انظراللادة 10°)

﴿ مَادَةَ ١٦٤٨ ﴾ كَمَا أَنَّهُ (لا يَصِحُ ١١٠) لِأَحَدِ أَنْ (يَدَّعِيَ ١٦٢) (المَالَ ١٢٦) الذَّي (أَقَرَّ ١٥٧٢) بَكُوْنِهِ لِفَيْرِهِ بِقَوْلِهِ هذا مالي كذلك لا يَصِحُ أَنْ يَدَّعيَهُ (بالوَكالةِ ١٤٤٩) او (بالوِصابَةِ ١٧٤) عَن آخَرَ [انظر المادة ١٠٠]

﴿ مَادَهُ ١٦٤٩ ﴾ اذا (أَبُواً ١٥٣٦) أَحَدُ آخَرَ مِنْ جَمِيعٍ (الدَّعاوي ١٦١٣) (فلا يَصِيحُ ١١٠) لهُ أَنْ (يَدَّعِيَ ١٦١٣) عليه ِ بعدَ ذلكَ (مالاً ١٢٦) لنفسِه ِ ولكنِ يَصِيحُ لهُ أَنْ يَدَّعِيَ عليه ِ لغَيْرِه ِ (بالوَكالةِ ١٤٤٩) او (الوصايَةِ ٩٧٤) [انظر المادة ١٠٠]

﴿ مَادَةَ ١٦٠ ﴾ اذا (ادَّعَى ١٦١) أَحَدُ (مَالاً ١٢٦) لِآخَرَ (فَلا يَعْمِحُ ١١٠) لهُ بعدَ ذلكَ أَنْ يَدَّعِيهُ لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ يَصِحُ لهُ أَنْ يَدَّعِيهُ لِآخَرَ بعدَ مَا ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ لِأَنَّ (الوكيلَ ١٤٤٩) (بالدعوى ١٦١٣) قد يُغْيِيفُ (الْمُلْكَ ١٢٠) الى نَفْسِهِ وَلَكِنْ عَنْدَ (الحُصُومَةِ ١٠٣١) لا يُضِيفُ أَحَدُ مُلْكَهُ الى غَيْرُهِ [انظر المادة ١٠٠]

﴿ مادة ١٦٥١ ﴾ كَا أَنَّ الْحَقَّ الواحِدَ لا يُستَوْفَى من كُلِّ واحِدٍ مِنَ الشَّخْصَينِ على حِدَةٍ بتمامه كذلك لا (يُدَّعَى ١٦١٣) الْحَقُّ الواحِدُ من جِهَةٍ واحِدَةً على رَجُلَبْنِ

﴿ مَادة ١٩٥٢ ﴾ يُتحقَّقُ (التَّنَافُضُ ١٦٥) في كَلام الشَّخصَينِ اللهَ يَن مُما في حُكُم المُتكَلِّم الواحِدِ (كالوكيل والمُوكِل المَعَانَ والموارِثِ والمُورِّثِ كَمَا يُوجَدُ في (دعوى ١٦١٣) المُتكَفِّم المواحِد فادا أَقامَ الوَكيلُ دعوى مُنافيَة للدَّعوى التي سَبَقَتْ من المُوكِلُ في خُصُوصٍ واحد (فلا تَصِيعُ مُنافيَة للدَّعوى التي سَبَقَتْ من المُوكِلُ في خُصُوصٍ واحد (فلا تَصِيعُ مُنافية الدَّعوى التي سَبَقَتْ من المُوكِلُ في خُصُوصٍ واحد (فلا تَصِيعُ مُنافية اللَّهُ ١١٠) [انظر المادة ١٠٠]

﴿ مَادَة ١٦٥٣ ﴾ يَرْ تَفِعُ (التَّنَاقُضُ ١٦١٥) بِعَمْدُينِ (الْحَصْمَ ١٦٣٤) مِثْلًا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ على آخَرَ أَلْفًا مِن جِهَةِ القَرْضِ ثُمَّ الدَّعَى أَنَّ اللَّهَ اللَّهَ الدَّعَى أَنَّ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ١٦٦٣) فَصَدِّقُهُ (اللَّهُ عَلَيْهِ ١٦٦٣) يَرْتَفِعُ التَّنَاقُضُ [انظر المادة ٢٤]

﴿ مَادَةُ عَهُ ١٦٥ ﴾ و يَرَقَعُ (التَّاقُضُ ١٦٥) بَكُذِيبِ (الْحَاكَمِ مِهُ مَالًا (١٢١) الذي هو في يَدِ غَيْرِهِ اللّهُ مَالًا وَأَنكَرَ ذَلكَ (الْمُدَّعَى عليهِ ١٦١٣) بِقَوْلِهِ إِنَّ هذا المَالَ كَانَ لَفَلان وَأَنكَرَ ذَلكَ (الْمُدَّعَى عليهِ ١٦١٣) بِقَوْلِهِ إِنَّ هذا المَالَ كَانَ لَفَلان وَأَنَا اللّهَ مِنهُ وَقَامَ (الْمُدَّعِي ١٦١٣) (البَيْنَةَ ١٧٦٦) على (دعواهُ المَالَ على وَاللّهُ مِنهُ وَقَامَ (المُدَّعِي ١٦١٣) (البَيْنَةَ ١٧٠٦) على (دعواهُ المَالُ على ١٦١٣) و (حُجِمَ ١٧٨٦) بذلك يَرجِعُ الْحَكُومُ (بِشَمَنُ ١٠٠٢) المَالُ على (البَائِعِ وَابَنُ رَجُوعِهِ بالنَّمَنِ عليهِ بَعْدَ (الْحَلَكُمُ ١٨٨٦) قاد الرَقَمَ المَالُ اللّهُ المُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللل

﴿ مَادَةَ ٥ هُ ١٦ ﴾ يُعفَى (التَّنَاقُضُ ١٦١٥) اذا ظَهَرَتْ مَعْذَرَتُهُ (اللهُّعي ١٦١٣) وَكَانَ مَعَلَ خَفَاء · مثلاً اذا (ادَّعي ١٦١٣) ﴿ المُستأْجِرُ مُ ٤٩ ﴾ على

(المُوْجِرِ ٤٠٩) بعد (استِبُجارِ ٤٠٤) الدَّارِ بِأَنَّهَا هِيَ (مُلْكُهُ ١٢٥) وكانَ أَبُوهُ قَدَّ اشْتَرَاهَا لَهُ فِي (صِغِرِ وَ١٤٣) ولم يَكُنْ لَهُ خَبَرُ بِذَلْكَ عِنْدَ الاستِبْجارِ وأَبرزَ سَنَدًا يَحْوِي هذا المِنْوالَ فتَصِيرُ دعواهُ مَسَمُوعَةً كذَلْكَ لَوِ استأَجَرَ أَحَدُ دَارًا ثُمَّ حَصَلَ لهُ عِلْمٌ بأَنَّ تلكَ الدَّارَ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ اليهِ مِنْ أَبِيهِ إِرثًا وادَّعَى بِذَلْكَ تُسْمَعُ دعواهُ [انظر المولد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٦]

﴿ مادة ١٦٥٦ كُونِ (الْمَقْسُومِ ١٦٢٦) (مُشْتَرَكاً ١٠٤٠) التَّرِكَةِ (إِقْرَارُ عَلَى ١٩٤٠) بَنَاءٌ عليهِ اذَا (ادَّعَى ١٩٤١) بَكُونِ (الْمَقْسُومِ ١٦٢٥) (مُشْتَرَكاً ١٤٠٠) • بناء عليه اذّا (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ بأَنَّ الْقَسُومِ (مالي ١٢٦) بَعدَ النَّقسيمِ فَهوَ (تَنَاقُضُ ١٦١٥) • مثلاً لو ادَّعي أَحَدُ الوَرَقَةِ بعدَ نقسيمِ التَّرِكَةِ بأَنِي كُنْتُ اشْتَرَيتُ اشْتَرَيتُ اشْتَرَيتُ اشْتَرَيتُ اللَّرِكَةِ بأَنِي كُنْتُ اللَّرَيَةِ فَقَد (وَهَبَهُ أَحَدَ هَذِهِ (الأَعْيانِ ١٠٩) المَقسُومَةِ مِنَ ٱلْتَوَفِّي او كَانَ المُتَوَفِّي قَد (وَهَبَهُ أَحَدَ هَذِهِ (اللَّعْيانِ ١٩٠١) لِي في حال صحّتِهِ لا تُسْمَعُ (دعواهُ ١٦١٣) و (سَلَّمَةُ ١٢٢ الرِكِقِ اللَّهُ وَفِي كَانَ قَد وَهَبَهُ لِي حالَ حَوْنِي ١٦١٣) ولكن لو قالَ إنَّ المُتَوَفِّي كَانَ قَد وَهَبَهُ لِي حالَ حَوْنِي (صَغِيرًا ١٤٣) ولمَ اكُنْ أَعْلَمُ بذلكَ حَبْنَ القِسْمَةِ بِكُونُ مُعَذُورًا وتُسْمَعُ (عَوَاهُ الطَر المَادَةُ ١٠١]

﴿ مَادَةُ ١٦٥٧ ﴾ لو أَمكَنَ تَوْفَيقُ الْكَلَامَيْنِ اللّذَينِ يُرَيَانِ (مُتَنَافِضَينِ ١٦١٠) ايضًا يَرَقَفِعُ التَّنَاقُضُ، مثلاً لو (مُتَنَافِضَينِ ١٦١٠) ايضًا يَرَقَفِعُ التَّنَاقُضُ، مثلاً لو (أُقَرَّ ١٥٧٢) أَنَّهَا (أُقَرَّ ١٥٧٣) أَنَّهَا (اللهُ عَرَّ ١٦١٣) أَنَّهَا (مَلْكُهُ ١٢٥) أَنَّهَا (مَلْكُهُ ١٦٥) لا تُسمَعُ (دعواهُ ١٦١٣) ولكنْ لو قالَ كُنتُ مُستأجرًا (مَلْكُهُ ١٦٥) لا تُسمَعُ (دعواهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ لَو اللهُ ال

أَحَدُ عَلَى آخَرَ ٱلْفَا مَنْ جِهِةِ القَرْضِ وَأَنكُرُ ﴿ الْدُعَى عَلَيْهِ ١٦١٣ ﴾ ذلكَ بِقُولِهِ لا أَخَذْتُ مِنكَ (دَيناً ١٥٨) ولا أَ عُر فُكَ وأَ قامَ الْدُعي (البَيْنَةَ ١٦٧٦) على دعواهُ ثُمَّ قالَ الْمُدَّعِي عَلِيهِ كُنْتُ أَوْفَيْتُكَ الْمِلْمَ الله صحورَ او كُنْتَ (أَبِرَأْتَنِي ١٥٣٦) مِنهُ فلا تُسمَعُ دعواهُ لَكُوْنِها مُنَاقِضَةً لا مِنكادِهِ ولكِنْ لو قالَ بَعْدَ ٱ دِّ عاء الْمُدَّعِي ليسَ لكَ علىَّ دَيْنٌ قَطُّ وَأَثْبَتَ الْمُدَّعِي كُوْنَهُ مديونًا وقالَ الْمُدَّعَى عليهِ نَعَمُ كُنْتُ مديونًا ولكِنْ أَوفَيتُكَ لو أَبْوأَ تَنَى منهُ وأَ ثُبَتَ دعوامُ هذه فلهُ أَنْ (يدفَعَ ١٦٣١) الْدَّعي · وَكَذَلِكَ لَوِ ٱدَّعَى أَحَدُ " (وديعة ٧٦٣) على آخَرَ وأَ نَكُوَ الدَّعي عليهِ بِفُولِهِما (أَوْدَعْتَ ٧٦٤) عَنْدي شيئًا وأَثْبَتَ الْمُدِّعِي ذلكَ وَقَالَ الْمُدَّعِي عَلِيهِ بَعَدَ الاثباتِ كُنْتُ رَدَدْتُهَا إِلَيكَ و ﴿ سَلَّمَتُهَا ٢٦٢ لِهِ ٢٧) لِكَ فلا يُسمَعُ دَافِعُهُ هَمِدًا وَيَأْخُذُ الْدَّعَى الوديعةُ (عَيْنًا ١٩٩) إِنْ كَانِت مَوجُودةً عندهُ و(يَضمَّنُ ٤١٦) (قيمَتُهَا ١٥٤) إِنْ كَانَتِ مُستَوْلَكَةً وَأَمَّا اوِ أَنكَرَ الْدَّعَى عليهِ بِقَوْلَهِ لِيسَ لكَ عِندِي وديعة بَمَدَ مَا أَدَّعَى الْمُدَّعِي بِالوجِهِ الْمُشرُوحِ * ثُمَّ أَقَامَ المُدَّعِي البَيْنَةَ وَقَالَ المَدِّعِي عليهِ كَانت لكَ عِنْدي تلكَ الوديعةُ وَلَكُنْ رَدَدْتُهَا وسَلَّمتُها لكَ فِلْسِمَمُ دعواهُ

﴿ مَادَةَ ١٩٥٨ ﴾ اذا (أَقَرَّ ١٥٧٧) أَحَدُ بَصُدُور (عَقْدِ ١٠٣) ﴿ مَادَةُ مِصُدُور (عَقْدِ ١٠٣) ﴿ إِنَّ مِارً (بِاتِّ ١٩١٧) (صحيح ١١٨) منهُ وَرَبَعِلَ إِقْرَارَهُ هذا بِسِنَدِ ثُمَّ (ادَّعَى ١٦١٣) بأَنَّ ذِلِكَ المَقْدَ كَانَ (وَفَاءَ ١١٨ و ٣٩٦ ل ٢٠٤) لو (فَلْمَدِّا ١٠٩) فَلا تُسْمِعُ (دعواءُ ١٦١٣) (واجيعُ ملدَّة ١٠٠) · مثلاً لو (ياعَ ١٧٠) أَحَدُ دارَهُ لِآخَرَ فِي مُقَابَلَةِ (ثَمَن ١٠٢) مَعَلُوم و (سَلَّمَا ٢٧) ثُمَّ ذَهَبَ الى حُضُور (الحاكم ١٧٨٥) وأقر بقولهِ إِنِّي بِعِتُ داري المحدُودة بهذه الحُدُودِ لِفُلاَن فِي مُقَابَلَةِ هذا الثَّمَن بِيعًا بانًا صحيحًا وَرَبَطَ إِقْرَارَهُ هـذا بوثيقة شَرْعَة وبَعدَ ذلك ادَّى بقولهِ إِنَّ البَيْعَ المذكور كانَ عَقِد بطريق الوَفَاء او بشَرْط مُفسِد هو كذا فلا تُسمعُ دعواه كذلك لوصالح أُحد الحَرَ عن دعوى يَنهُما وأقر في حُضُورِ الحاكم بأن ذلك الصَّلْح قد الصَّلْح قد عَقِد صحيحًا وربط إِقرارُهُ هذا بِسَنَد ثُمَّ ادَّى بأن ذلك الصَّلْح كانَ بشَرْط مُفسِد فلا تُسمعُ دعواه مُفسِد فلا تُسمعُ دعواه أُولِهِ إِنْ النَّالُومُ المَّالَح كانَ بشَرُط مُفسِد فلا تُسمعُ دعواه أَن ذلك الصَّلْح كانَ بشَرُط مُفسِد فلا تُسمعُ دعواه أُن ذلك الصَّلْح كانَ بشَرُط مُفسِد فلا تُسمعُ دعواه أُن

* iii }

الباب الثاني

﴿ فِي حَقِّ مُرُورِ الزَّمَانِ ﴾

﴿ مَادَةُ ١٩٦١ ﴾ تُسمَعُ (دعوى ١٦١٣) الْمُتَوَلِّي وَالْمُ تَوَقَّةِ الّتِي فِيَ في حَقِّ أَصْلِ الوقف إلى سِتْ وثلاثينَ سَنَةً ولا تُسمَعُ بَعِدَ مُرُورِ سِتْ و وثلاثينَ سَنَةً . مثلاً اذا تَصَرَّفَ أَحدُ في (مُلْكِ ١٢٥) سِتًا وثلاثينَ سَنَةً ثُمَّ (ادَّعَى ١٦١٣) مُتُوَلِّي وَقَفْ لَ أَنَّهُ مِنْ مُسْتَفَدَلاتِ وَقَفِي فلا تُسمَعُ دعواهُ

﴿ مَادَةُ ١٦٦٢ ﴾ إِنْ كَانَتُ (دَعَوَى ١٦٦٣) (الطَّرِيقِ الحَاصِ ١٥٦) و(السِيلِ ١٤٤) و(حَقِّ الشَّرْبِ ١٢٦٣) في (عَقَارِ ١٢٩) (اللَّكِ مِ ١٢٥) فلا تُسمَعُ بَعَدَ مُرُورِ خَمْسَ عَشْرَةً سَنَةً و إِنْ كَانَتُ في عَقَارِ الوَقفِ فللمُنوَ لِي أَنْ يَدَّعِبَهَا الى سِتَ وثلاثينَ سَنَةً ولا تُسمَعُ دَعُوى الطَّرِيقِ فللمُنوَ لِي اللَّمِيلِ وحَقِّ الشَّرْبِ التي هي في الأراضي الأميريَّةِ بَعدَ أَنْ الخَاصِ والمَسِيلِ وحَقِ الشَّرْبِ التي هي في الأراضي الأميريَّةِ بَعدَ أَنْ رُكِتُ عَشْرَ سِنين كَمَا لَا تُسمَعُ دَعْوَى الأَراضِي الأَميريَّةِ بَعْدَ مَرُور عَشْر سِنين مِ

المناع (الدعوى ١٦٦٣ على والمُعتَبَرُ في هذا الباب يعني مرُورُ الزمان المَانِع المَانِع اللهُ عُذْرِ السَمَاع (الدعوى ١٦١٣) ليس هو إلا مرُورُ الزمان الواقع بلا عُذْرِ وا مُلَازَّمانُ الذي مَرَّ بِعُذْرِ شَرَعي كَكُونَ (المُدَّعي ١٦١٣) (صَغِيرًا ١٤٣) او (مَعتوهًا ١٤٥) سَوَاءُ كَانَ لهُ (وَصِي ١٧٤) او لم يكُنْ او او (مَعتوهًا ١٤٥) او (مَعتوهًا ١٤٥) سَوَاءُ كَانَ لهُ (وَصِي ١٧٤) او لم يكُنْ او كُونَ (خَصْمِهِ ١٦٣٤) مِنَ المُتَعَلِّبَةِ فلا كُونِهِ في ديار بَعيدة مُدَّة سَفَر او كُونَ (خَصْمِهِ ١٦٣٤) مِنَ المُتَعَلِّبَةِ فلا يُعتَبَرُ الزمانُ الذي مَرَّ حَالَ صَغِر المُدَّعي وايِنَما يُعتَبَرُ مِنْ اللّهَ عَدِ (المُلُوع ١٩٨٥ هـ كذلك اذا كانَ لِرَجُل مَعْ أَحَدِ المُتَعَلِّبَةِ (دعوى ١٦١٣) ولم يُمكنهُ الاذِ عَاءُ لامتِدَادِ زَمان نَعَلَب خَصْمِهِ وَوُجِدَ مُرُورُ الزمان لا يكونُ مانعًا لاستماع الدَّعوى وايِنَما يُعتَبَرُهُ مُرُورُ الزمان مِنْ تاريخ زَوَالَ التَعْلُب [انظر الماد ١٢١]

﴿ مَادَةً ١٦٦٤ ﴾ مَدَّةُ السَّفَرِ هِيَ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ أَيْ مَسَافَةُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَاعَةً بِالسَّيْرِ المُعتَدِلِ

﴿ مادة ١٦٦٥ ﴾ سَأَكِنَا بَلْدَتَين بَينَهُما مَسَافَةُ سَفَرِ الْجَنَمُعا فِي اللَّخَرِ شَيئًا بَلْدَة فِي كُلِّ سَنَوات مَرَّة ولم (يَدَّع ١٦٦٣) أَحدُهُما على الآخَرِ شَيئًا وَكَانَت مُعَا كَمَنْهُما مُمكِنَةً فَبَعْدَما وُجِدَ مُرُورُ الزمان بهذا الوَجهِ لا تُسمعُ دعوى أَحَدِهما على الآخَرِ بِتاريخ أَقْدَمَ مِنْ مُدَّة المُرُورِ وَعَدِهما على الآخَرِ بِتاريخ أَقْدَمَ مِنْ مُدَّة المُرُورِ الزمان بَهذا الوَجهِ لا تُسمعُ اللهُ وَلِي الآخَرَ بَتَارِيخ أَقْدَمَ مِنْ مُدَّة المُرُورِ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ

حُضُورِ (الحَاكِمِ ١٧٨٠) في كُلِّ سَنَوَاتِ مَرَّةً ولم تَفْصَلُ (دعواهُ ١٦١٣) وَمَرَّ على هذا الوجهِ خَسْ عَشْرَةً سَنَةً فلا يكونُ هذا المُرُورُ عانِماً لاستاع الدعوى وأمًا ما لم يكُن في حضور الحاكم مِنَ الاذيقاء والمُطالَبَةِ فلا يَدُفْعُ ١٦٣١) مرُورَ الزمان بنالة عليه اذا ادَّعَى أَحَدُ خُصوصاً حيف غَيْرِ (عَجلِسِ ١٨١) الحاكم وطَالَبَ بِهِ وعلى هذا الوجه وُجدِ مرُورُ الزَّمان فلا تُسمَعُ دعواهُ

﴿ مَادَةُ ١٦٦٧ ﴾ يُعتَبَرُ مُرُورُ الزَّمَانِ مِنْ تَارِيخٍ وُجُودِ صَلَاحِيَّةٍ الادِّيمَاءُ (للمُدَّعَى ١٦١٣) (بالمُدَّعَى به ١٦١٤) فَمُرُورُ الزمان ِ في دعوى (دَيْنِ ١٥٨) (مُؤَجَّل ١٥٦) إِنَّمَا يُعتَبَرُ مِن خُلُولِ الأَجَلِ لأَنَّهُ لَيسَ المُدَّعي صَلَاحِيةٌ دعوى ذلكَ الدِّين ِ ومُطَالَبَتُهُ قَبَلَ عُلُول ِ الأَجَل · مثلاً لو أَدَّعِي أَحَدُ عَلَى آخَرُ بِقُولِهِ لِي عَلَيْكَ كَذَا دَرَاهِمَ مَن (ثَمَن ١٥٢) الشَّى ۚ الفُلَانِيِّ الذي (بِعْتُكِ ١٣٠) إيَّاهُ قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مُؤَجَّلاً بِثْلَاثِ سِنِين يُسمَعُ دعواهُ لأنَّهُ يكون فد مَرَّ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً ٱعتبارًا من خُلُولِ ٱلأَجَلِ · كذلكَ لا يُعتَبَرُ مرُورُ الزمان فِي دعوى البَطْن ِ الثاني بالوقف المُشرُوط للأولاد بَعْلْنَا بَعْدَ بَطْن إلاّ من تاريخ انْقراض البَطْن الأُوَّل ِ لِأَنَّهُ لِيسَ للبَطْنِ الثاني صَلَاحِيَّةُ الدَّعوى ما دامَ البَطْنُ الأَوَّلُ مَوجودًا وَكَذَلِكَ يُعْتَبَرُ مَبَدأً مَرُورِ الزَّمانِ في دعوى المَهْرِ المؤجَّلِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ اوْنَارِيخِ مَوْتِ أُحَدِ الزُّوجَينِ لِأَنَّ الْمَهْرَ الْمُؤجَّلَ لا يكونُ مُعَجَّلًا الأَ بالطَّلاق أَ وِ الوَفاةِ [الظرالمادة ٨٣]

﴿ ملدة ١٦٦٩ ﴾ اذا تَرَكَ أَحَدُ (الدَّعوى ١٦١٣) بلا عُذْرِ وَوُجِدَ مرُورُ الزمانِ على ما ذُكرَ آ نِفَا فكما لا تُسمَعُ تلكَ الدَّعوى في حَيَاتِهِ كذلكَ لا تُسمَعُ مِنْ وَرَثْتِهِ بَعدَ مماتِهِ ايضاً

﴿ مَادَةً ١٦٧٠ ﴾ اذا تَرَكَ الْمُورِّثُ (الدَّعوى ١٦١٣) مُدَّةً وتَرَكَهَا الْوَارِثُ ايضاً مُدَّةً وَتَرَكَهَا الوارِثُ ايضاً مُدَّةً وَبَلَغَ مجموعُ المُدَّتَين ِمِعَدًّ مرُّورِ الزمانِ فلا تُسمعُ

الله مادة ١٦٧١ كله (البائع نه ١٦٠) و (المُشتري ١٦١) و (الواهِبُ مَدَّهُ مَادَةُ مَادَّهُ مَادَّةً مَا مَدُ مَثَلًا اذَا كَانَ أَحَدُ مَثَلًا اذَا كَانَ أَحَدُ مَثَلًا فَي عَرْصَةً مِنْصَرِّفًا فِي عَرْصَةً مِنْصَلِّةً بدار خَسْ عَشْرَةً سَنَةً مع سُكُوتِ صَاحِبِ للله لِهِ ثَمْ عِبْدَ ما (بِيْمَتِ ١٢٠) الدَّارُ ادَّعَى المُشتَرِي بأَنَّ هذه العَرْصَةَ للدَّبِي ثُمْ عَبْدَ ما (بِيْمَتِ ١٦٠٠) الدَّارُ التي اشتَرَيْتُها فلا تُسمَعُ (دعواهُ ١٦١٣) مكذلك لوسكت البائعُ مُدَّةً والمُشتَري مُدَّةً وَبَلَعَ مجوعُ المدَّتِين حَدَّ مرُورِ الزمان لا تُسمَعُ دعوى المُشتَري

﴿ مَادَةُ ١٦٧٢ ﴾ لَو وُجِدَ مَرُورُ الزمانِ فِي حَقٌّ بَعْضِ الْوَرَثَةِ فِي (دعوى ١٦١٣) (مال ١٢٦) المَيْتُ الذي هُو عِنْدُ الغَيْرِ وَلَمْ يُوْجَدُ فِي حَقَّ باقي الوَّرَدَّةِ لِهُذُر (كَالْصِّغَرِ ٩٤٣) وادَّعَى بِهِ وَأَثْبَتَهُ (يُحْكُمُ ١٧٨٦) بحِصَّتُه في (الْمَدَّعَى بِهِ ١٦١٤) ولا يَسري هذا (الحُكُمُ ١٧٨٦) الى سائز الوَرَثَةِ ﴿ مَادَةُ ١٦٧٣﴾ لِيسَ لِمَنْ كَانَ مُقِرًّا بِكُونِهِ (مُسْتَأْجِرًا ١٠) في (عَقَارِ ١٢٩) أَنْ يَملِكُهُ لِمُرُورِ زَمَانِ أَزْيَدَ مِنْ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَمَّا اذَا كَانَ مُنْكِرًا و (ادَّ عي ١٦١٣) المالِكُ بأَنَّهُ (مُلْكِي ١٢٥) وكُنْتُ (آجَرُ ثُكَ ٤٠٤) إِيَّاهُ قَبْلُ بِسِنينِ ومَا زِلْتُ أَفْبَضُ (أَجْزَتَهُ ٤٠٤) فَتُسْمَعُ (دُعُواهُ ١٦٢٣) إِنْ كَانَ ا بِبِجَارُهُ (مَعَرُوفًا بِينَ النَّاسِ ١٦٦١ ٣٨ و ٤٠٠ ال ٤٥) و إلاَّ فلا ﴿ مَادَةُ ١٦٧٤ ﴾ لا يَسقُطُ الْحَقُّ بِتَقَادُم الزمانِ ، بناء عليهِ اذا (أَفَرُ ١٠٥٢) واعتَرَفَ (الدُّعي عليمِ ١٦١٣) صَراتَعَةً في حُضُورَ (الحاكم ه ١٧٨) بِأَنَّهُ (المُدَّعَى ١٦١٣) عِندَهُ حَقَّ فِي الْحَالَ فِي (دعوى ١٦١٣) وُجِدّ فيها مرُورُ الزّمان ِ بالوجهِ الذي ادُّ هاهُ اللَّهْ عِي فلا يُعتَبَرُ مِرُورُ الزمان ِ و(يُعْكُمُ ١٧٨٦) بِمُوجَبِ إِقْرَارِ اللَّدْعَى عليهِ وأَمَّا اذَا لَمْ يُعْزِ الْمُدْعَى عليهِ فِي حضورُ الحاكم وَادَّعَى المدَّعي بَكُونِهِ إقرَّ في عَمَلَ آخَرَ فَكَمَا لا تُسمَّعُ دعواهُ الأَصلِيَّةُ كَذَلِكَ لَا تُسمَّمُ دعوى الإقرار ولِكِنَّ الإقرارُ الذِّي لَدُّغِيَ إِنْ كَانَ قد وُبِطَ بَسَنَدٍ حَاوِ لِخَطِّ اللَّهِ عَلَيْهِ المعرُوفِ أَوْ خَتَّمْهِ مُقَدِّماً وَلَمْ يُوجَدُ مرُورُ الزَّمانِ مِنْ تاريخِ السَّندِ الىمُدَّةِ الدَّءُوي تَسْمَعُ دَعُوى الْأَقْرَلُوعَلَى

هذه الصورة [النظر المادة ٧٠]

﴿ مادة ١٦٧٥ ﴾ لا اعتبارَ لِمُرُورِ الزمانِ فِي (دَعاوِي ١٦١٣) الْحَالِّ التِي يَمُودُ نَفْمُ اللَّمُومِ كَالطَّرِينِ العَامِّ و (النَّهْرِ والمَرْعَى ١٣٣٤) . مثلًا لو ضَبَطَ احَدُ المَرْعَى المخصوصَ بقَرْبة وتَصَرَّفَ فيه خسينَ سَنَةً بلا مثلًا لو ضَبَطَ احَدُ المَرْعَى المخصوصَ بقَرْبة وتَصَرَّفَ فيه خسينَ سَنَةً بلا مثلًا لقرية تُسمعُ دعواهُم

في ٩ جُمادَى الآخِرةِ سنة ١٢٩٣

﴿ بسم الله الرحمن الرحم ﴾ « بعد صورة الخط المايوني » (ليعمل بموجبه) الكتاب الخامس عشر

﴿ فِي (البَيْنَاتِ ١٦٧٦) و (التَّحلِيفِ ١٧٥٢ اله ١٧٥٧) ﴾ ﴿ ويَشْتَمِلُ على مُقدَّمَةٍ واربعةِ ابوابٍ ﴾

المقدمة

﴿ فِي بِيانِ بِعضِ الاصطلاحاتِ الفِقهِيَّةِ ﴾ ﴿ مادة ١٦٧٦ ﴾ أَليَيْنَهُ ﴿ فِي الحُجَّةُ الْقَويَّةُ [انظر المادة ١٠] ﴿ مادة ١٦٧٧ ﴾ أَلتَّواتُرُ هُوَ خَبَرُ جَمَالِعَةً لا يُجَوِّ وَ الْعَلْلُ اتَّفِاقَهُمْ عَلَى الْكَانُ بِهِ ا الكَذَبِ [اظر المادة ١٠]

﴿ مَادَة ١٦٧٨ ﴾ أَ لَمُكُ الْمُطْلَقُ هُو الذِّي لَمْ يَعَقَيْهُ فَأَصَدِ أَصِابِهِ (الْمُلَكُ وَالذِّي نَقَيْدُ بَيْثُلُ هَذُهِ الأَسبابِ مِقَالُ لهُ المُلْكُ بالسّبِ

﴿ مادة ١٦٧٩ ﴾ ذُو الهَدِ هو الذي وَضَعَ بَدَهُ على (عَيْن ِ ١٥٩) بالفِعْلِ أَوِ الذي ثَبَتَ تَصَرُّفُهُ تَصَرُّفَ اللَّاكِ ِ

﴿ مادة ١٦٨٠ ﴾ أَلْحَارِجُ هُو البَرِيُّ عَنْ وَضَعْ ِ البَدِ والتَّصَرُّفِ ِ بالوَجْهِ الشرُوحِ ِ

﴿ مَادَةَ ١٦٨١﴾ أَلتَّحَلِيفُ هُو تَكَلَيفُ (البَمين ١٧٤٢ الـ ١٧٠٢) على أَحَدِ (الخَصمَين ِ ١٦٣٤)

﴿ مادة ١٦٨٢ ﴾ التَّحالُفُ هُو ﴿ تَحَلِّيفُ ١٦٨١) (الْحَصْمَينِ ِ

﴿ مَادَة ١٦٨٣ ﴾ تَحَكَمُ الحَالَ يَعَنَى جَعِلُ الحَالَ الحَاضِرِ حَكَما هو مِنْ قَبِيلَ الاستِصحَابِ وَالاستِحْصَابُ هُو (الحُكُمُ ١٧٨٦) بِبِقا مَ أَمْرٍ مُحَقَّق غيرِ مظنُون عَدَمُهُ وهُو بَعْنَى إِبْقَاء مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ [انظر الموادع وهِ و ١٠]

﴿ ١٠٠ ﴾ الهاب الأول

﴿ فِي (الشَّهَادَةِ ١٦٨٤) ويَشْتَمِلُ عَلَى ثَمَانِيةِ فَصُولَ ۗ ﴾

الفصل الاول

﴿ فِي بِيانَ تَعْرِيفِ (الشَّهَادَةِ ١٦٨٤) ونِصَابِها ﴾

﴿ مَادَةَ ١٦٨٤ ﴾ الشَّهَادَةُ فِي الإخبَارُ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ يَعَنِي بِقُولَ الشَّهَادَةِ يَعَنِي بِقُولَ أَشْهَدُ بِإِثْبَاتِ حَقِيَّ أَحَدِ الذي هو في ذِمَّةِ الآخَرِ في حُضُودِ (الحَاكِمِ (الحَاكِمِ (١٧٨٠) ومُواجَهَةً (الحَصْمَيْنِ ١٦٣٤) ويُقالُ النَّخْبِرِ شَاهِدٌ وَلَلْمُخْبَرِ لَهُ مَشْهُوْدٌ لِهُ وَلَلْمُغْبَرِ لَهُ مَشْهُوْدٌ لِهُ وَلَلْمُغْبَرِ عَلَيْهِ مَشْهُوْدٌ عَلَيْهِ وَلَلْمَقَ مَشْهُوْدٌ بِهِ

﴿ مَادَةَ ١٦٨٥ ﴾ نِصَابُ الشَّهَادَةِ فِي حُقُوقَ الْعِبَادِ رَجُلانِ الوَّ رَجُلُ وَا مُراَّ تَانَ لِكُنْ ثُقِبَلُ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) النِّسَاءُ وَحْدَ هُنَّ فِي حَقَّ (المَالِ ١٢٦) فقط في الْحَالَ التي لا يُمكِنُ اطِّلَاعُ الرِّجالَ عليها [انظر المادَتين ١٤ و ٢٢] ﴿ مادة ١٦٨٦ ﴾ لا نُقبَلُ (شَهَادةُ ١٦٨٤) الأَخْرَس والأَعْمَى

الفصل الثاني

﴿ فِي بيان كِفِيَّهُ أَداء (الشَّهَادة ١٦٨٤) ﴾

﴿ مادة ١٦٨٧ ﴾ لا تُعتَبَرُ (الشَّهَادةُ ١٦٨٤) التي نَقَعُ سيف خَارجِ ِ (الشَّهَادةُ ١٦٨٤) التي نَقَعُ سيف خَارج ِ (مجلِسِ ١٨١) المحاكمة ِ

﴿ مادة ١٦٨٨ ﴾ يَلزمُ أَنْ يَكُونَ (الشُّهُودُ ١٦٨٤) قد عاينوا بالذَّات (الْمُشَهُّودَ بِهِ ١٦٨٤) وأَنْ يَشْهُعُوا على ذَلْكَ الوجِهِ ولا يجوزُ أَنْ يَشْهَدَ بالسَّماع يَعني أَنْ يَشهَدَ الشَّاهِدُ بِقَوْلِهِ سَيِمْتُ مِنَ النَّاسِ · ولكِنْ اذا شَهَدَ بَكُونُ محلِّ إ وَقَفًّا او بِوَفاةٍ أَحَدٍ بِقَوْلِهِ سَمِينٌ مِنَ النَّيِّمَةِ يَعَني لوقال أَشْهَدُ بهذا لِأَيْي سَمِعْتُ مِنْ ثِقَةً مِكْذَا نُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَتَجُوزُ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) الشَّاهِدِ فِي خُصُوص الولاية والنَّسَبِ والوقف والمَوْتِ بالسَّمَاعِ مِنْ دُونِ أَنْ يُفسِّرَ وَجُهُ شَهَادَتِهِ يَعْنِي بِدُونِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلَفْظِ السَّمَاعِ • مثلاً لو قالَ إن فُلانًا كَانَ فِي التَّارِيخِ الفُلانِيّ والبّا او (حَاكَماً ١٧٨٠) فِي هَذُمِ البَلْدَةِ وَإِنَّ فُلانًا مَاتَ فِي وَقْتِ كَذَا وَإِنَّ فُلانًا ابنُ فُلانِ أَعْرَفُهُ هَكَذَا فَشَهَدَ بِصُورَةٍ فَطَعِيَّةً مِنْ دُونِ أَنْ يَقُولَ سَعِفْتُ نُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ۖ وَإِنَّ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَايِنَ هذهِ و الْخُصُوصاتِ ولم تَكُنْ سِنَّهُ مُسَاعِدَةً لِلْمَايَنَةِ مَا شَهَدَ بِهِ ﴿ وَايضاً اذَا لَمْ يَقُلْ سَمِعْتُ مِنَ النَّاسِ بَلْ شَهَدَ قائِلًا بِأَنَّا لِم نُعَايِنْ هذا الْحُصُوصَ لَكَنَّهُ مُشْتَهَرٌ بَيْنَنا بهذه الصُّورةِ نَعْرْفُهُ هَكَذَا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

﴿ مَادَةُ ١٦٨٩ ﴾ اذا قَالَ أَنَا أَعْرِفُ الْخُصُوصَ الفُلائيَّ هَكَذَا او اخْبِرُ بِذَا وَلَمْ يَقُلُ أَشْهَدُ فَلا يَكُونُ قَدَ أَدَّى (الشَّهَادَةَ ١٦٨٤) ولكنْ على قَوْلِهِ هذَا لوساً لهُ (الحَاكِمُ ١٢٨٥) بِقَوْلِهِ أَتَشْهَدُ هَكَذَا وأَجَابَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ هَكَذَا أَشْهَدُ يَكُونُ قَدَ أَدَّاهَا وَلا يُشْتَرَطُ لَقُطُ الشَّهَادَةِ فِي الإِفَادَاتِ الواقعةِ لِمُرَّدِ اسْتِكْشَافِ الحَالِ كَإِخْبَارِ أَهْلِ الْخُبَرَةِ لِأَنَّهَا لِيسَتَ بِشِهَادَةً شَرْعَبَةً وَإِنَّمَا هِيَ مِن قَبِيلِ الإِخْبَارِ الْحَرَّدِ

﴿ مادة ١٦٩ ﴾ تكني إشارة (الشّاهد ١٦٨٤) عند (الشّهادة ١٦٩٠) الى كُلّ من (المّشهُودِ له ١٦٨٤) والمَشهُودِ عليه والمَشهُودِ به إذا كانوا حَاضِرِ بنَ ولا يَلزمُهُ ذَكْرُ أَسْمٍ أَبِ المَشهُودِ لهُ والمَشهُودِ عليه ولا جَدْهِما وأما في الشّهادة المُتعَلِقة (بالمُوكِل ١٤٤٩) او المَيْت فيكزمُ الشّاهِدَ ذِكرُ أَيهِما وجَدِّهِما ولكِن المُتاكان كُلٌ منهما مشهورًا ومعرُوفاً فيكني ذِكرُ الشّاهِدِ اسمة وشُهْرَتَهُ لِأَنَّ المُقصدَ الأصليَّ تَعْرِيفَهُ بِوَجْهِ يُمَيِّرُهُ عن غيرِهِ

﴿ مادة ١٦٩١ ﴾ يَلْوَمُ فَي (الشَّهَادَة ١٦٨٤) (بَالعَقَارِ ١٢٩) بَيَانُ حُدُودِهِ وَلَكُنْ اذَا لَمْ يَذْ كُرِ (الشَّاهِدُ ١٦٨٤) حُدُودَ (النَّشَهُودِ به ١٦٨٤) وتَعَهَّدَ بإراءَتِهِ و (تَعْيِينِهِ ١٥٩) فِي مَحَلِّهِ فَيَذْهَبُ الى مَحَلِّهِ لا ِراءَتِهِ

﴿ مَادَةُ ٢٦٩٢ ﴾ اذا ادَّعَى (الْمَدَّعِي ١٦١٣) بالاستنادِ الى الحُدُودِ التي هِيَ فِي السَّنَدِ و (شهِدَتِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) بأنَّ (العَقَارَ ١٢٩) المُحَرَّرةَ حُدُودُهُ في هذا السَّنَدِ هوَ (مُلْكُهُ ١٢٥) (فتَصِحُ ١٠٨) (شَهَادتُهُمْ ١٦٨٤) كما ذُكرَ في مادَّة م ١٦٨٣) كما ذُكرَ في مادَّة م ١٦٢٣)

﴿ مَادَةُ ١٦٩٣ ﴾ اذا (ادَّعَى ١٦١١) أَحَدُ بَأَنَّ لِمُورِّ ثِهِ فِي ذِمَّةً فُلانِ كَذَا دَراهِمَ و (شَهَدَتِ الشَهودُ ١٦٨٤) بأنَّ للمَيْتِ فِي ذَمَّةً (المَدَّعَى عليهِ كذا دراهِمَ و (شَهَدَارَ الذي ادَّعِيَ فَيَكَنِي ولا نُجِتَاجُ الى التصريحِ بأَنَّها صارتُ مَورُوثَةً لِلوَرَثَةِ واذا ادَّعَى (عَيْنَا ١٥٩) يَعني لو ادَّعَى بأَنَّ فِي يَدِ فُلانِ مَورُوثَةً لِلوَرَثَةِ واذا ادَّعَى (عَيْنَا ١٥٩) يَعني لو ادَّعَى بأَنَّ فِي يَدِ فُلانِ عَيْنَا مِنْ (مَالَ ١٢٦) المُورِّ ثَ (فَالحُكُمُ ١٦٩٨) بهذا الوجهِ ايضًا عَيْنَا مِنْ (مَالَ ١٢٦) المُورِّ ثَ (فَالحُكُمُ ١٦٩٨) أَحَدُ مِنَ التَّرَكَةِ كذا (دَيناً

١٩٨) و (شَهِدَتِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) بأنَّ (المُدَّعِي ١٦١٣) في ذَمِّةِ المَّيْتِ مَقْدَارَ مِا ادَّعَى مَنَ الدَّيْنِ فَهَكَنِي ولا حَاجَةً الى التَّصْرِيحِ بِكُونِهِ بِلْقِيَّا سِفَ ذِمِّتِهِ الى مَمَاتِهِ واذِا ادَّعَى (بِعَيْنِ ١٩٩) يَعْنِي لَمِ أَدَّعَى بأَنَّهُ كَانَ لهُ فِي يَدِ المَيْتِ عَيْنُ فَالْحَالُ عَلَى هذا المِنُوالَ [انظر المادة ١٠]

* ﴿ إِلَا اللَّهُ وَ ١٦٩٥ ﴾ اذا (ادَّعي ١٦١٣) أَ جَدُ على آخَرَ (دَيْنَا ١٥٨) فإنْ (شَهِدَتِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) بأن (اللَّهُ في به ١٦١٣) دَيْنُ في ذِصَيَةِ (اللَّهُ عي مليهِ للمُدَّعي المَاهُ عي ١٦١٥) عن اللَّهُ عي مليهِ للمُدَّعي المَاهُ عي المَاهُ عن اللَّهُ عن اللّهُ عن اللَّهُ عن اللّهُ عن ال

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانٍ شُرُوطِ (الشَّهَادةِ ١٦٨٤) الأساسيَّةِ ﴾

﴿ مَادَةَ ١٦٩٦ ﴾ يُشْرَطُ سَبْقُ (الدَّعوى ١٦١٣) في (الشَّهادةِ ١٦٨٤) مُخْفُوق ِ النَّاسِ

﴿ مَادَهُ ١٦٩٧ ﴾ لا نُقبَلُ (البَيْنَةُ ١٦٧٦) التي أُفيمَتْ على خِلافِ الْغَسُوسِ • مثلاً اذا أُ قِيمَتِ البَيْنَةُ على مَوْتِ أَحَدٍ وحَيَاتُهُ مُشَاهَدَ أَ أَو على خَرَابٍ دِار وعارُها مُشَاهَدُ فَلا نُقبَلَ ولا تُعَيَّرُ [انظر المادة ٣٨]

﴿ مَادَةَ ١٦٩٨ ﴾ لا نُقْبَلُ (البَيْنِيَةُ ١٦٧٦) التي أُ فِيمَتْ على خِلاف. (الْمُتَوَاتِرِ ١٦٧٧)

﴿ مَادَهُ ١٩٩٩ ﴾ إِنَّمَا جَعِلَتِ (البَيْنَةُ ١٩٩١) مَشْرُوعَةً لَا ظَهَارُ الحُقْ بِ
بناء عليه لا نُقبَلُ (الشَّهَادَةُ ١٦٨٤) بالنَّفي الصِّرْف كَقَوْلِكَ فُلانُ مَا فَعَلَ
هذَا الأَمْرُ والثني الْفُلانِ لِيسَ لَفُلانَ وفُلانَ لِيسَ بَمَديونَ لَفُلانَ ولَكُنَّ بَيْنَةَ النَّفِي (الْمُتُواتِو ١٦٧٧) مَقْبُولَةً بَ مثلاً لو (ادَّعَى ١٦١٣) وَلَكُنَّ بَيْنَةَ النَّفِي (الْمُتُواتِو ١٦٧٧) مَقْبُولَةً بَ مثلاً لو (ادَّعَى ١٦١٣) أَحَدُ بأَ نِي الْحَلِ الفُلانِي كَتَدُوا مِن الدَّراهِمِ وأَ نَبِّتَ (الْمُدَّعَى عليهِ ١٦١٣) بالتَّواتُو أَنَّهُ لَم يَكُنْ فِي الوقتِ المُذَكُورِ فِي ذَلِكَ الْحَلِي بَلُ كَانَ فِي مُحَلِّ آخَرَ نُقْبَلُ بَيِّنَةُ التَّواتُو أَنْهُ لَا يَعْنَ الْمُواتِولِ الْمُدَا فِي الوقتِ المُدَّعَى عليهِ ١٦١٣) بالتَّواتُو أَنَّهُ لَم يَكُنْ فِي الوقتِ المُذَكُورِ فِي ذَلِكَ الْحَلِي بَلُ كَانَ فِي مُحَلِّ آخَرَ نُقبَلُ بَيِّنَةُ التَّواتُورُ فَي الْمُدَى الْمُورِ فِي ذَلِكَ الْحَلِي بَلُ كَانَ فِي مُحَلِّ آخَرَ نُقبَلُ بَيِّنَةُ التَّواتُولِ الْمُورِ فِي ذَلِكَ الْحَلِي بَلُ كَانَ فِي مُحَلِّ آخَرَ نُقبَلُ بَيْنَةُ التَّواتُولُ الْمُؤْلِقُ بَلِي الْمُونِ الْمُدَى الْمُدَى الْمُدَى الْمُدَى الْمُدَى الْمُدَى الْمُدَى اللَّهُ عَلَى الْمُ الْحَرَى الْمُدَى الْمُولِقِي الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقُ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْمِ الْمُولِقُ اللْمُولِقُ الْمُعْلِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُولِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُولِقُ الْمُؤْمِ الْمُعْمِل

﴿ مَادَةُ ١٧٠٠ ﴾ يُشْهَرَطُ أَنْ لا يَكُونَ فِي (الشَّهادَةُ وَجَلْبِ الْمَثْعَةُ مُغْرَمُ او جَرَّ مَغْنَم يَعْنِي أَنْ لا يَكُونَ دَاعْنَةٌ لِدَعْمِ الْمَفَرَةِ وَجَلْبِ الْمَثْعَةُ مِعْنَاهُ عَلَيْهِ لا نَقْبَلُ شَهَادَةُ الأَصْلِ لِلْفَرْعِ وَالْفَرْعِ لِلاَّصْلِ يَعْنِي لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الأَولادِ وَالأَجْدَادِ وَالأَجْدَادِ وَالأَجْدَادِ وَالأَجْدَاثِ وَهَكَذَا شَهَادَةُ الأَولادِ وَالأَجْدَاثِ وَالأَجْدَادِ وَالأَجْدَاثِ وَالأَجْدَادِ وَالأَجْدَاثِ وَهَكَذَا شَهَادَةُ النَّولادِ وَالأَحْدِينِ للاَخْرِ وَالْأَجْدَادِ وَالأَجْدَادِ وَالأَجْدَاثِ وَهَكَذَا شَهَادَةُ مَنْ يَعِيشُ شَهَادَةُ أَخَدِ الزَّوْجِينِ المُخْوِينِ للاَخْرِ وَكَذَلكَ لا نُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يَعِيشُ فَعَلَى شَهَادَةُ مَنْ يَعِيشُ فَعَلَى اللَّهُ وَلا عَلَيْ اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلا عَلَيْ اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَالْ عَلَى اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُوالِ اللَّهُ وَالْمُوالِ اللْمُعْولُ الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُوالِلَا اللْمُعْولُ اللَّهُ وَالْمُوالِ اللْمُعْلِلُ الللْمُوالِ الللَّهُ وَاللْمُوالِلُولُ اللْمُوالِ

قد أُدِيَ من طَرَفِ الأَصيلِ ولكنِ نُقبَلُ شَهَادةُ أَحَدِهِمْ للآخَرِ فِي سائرِ الْحُصُوماتِ

﴿ مَادَةَ ١٧٠١ ﴾ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) الصَّدِيقِ لِصَدِيقِهِ مَقَبُولَةُ ، وَلَكُنْ اذَا وَصَلَتْ صَدَاقَتُهُمَا الى مَرْتَبَةٍ يَتَصَرَّفُ أَحَدُهُمَا فِي (مَالَ ١٢٦) الآخَوِ فَلَا نُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِما للآخَرِ فَلَا نُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِما للآخَر

﴿ مادة ١٧٠٢ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ لا يكونَ بَينَ (الشَّاهِدِ والمَشهودِ عليهِ المَّادِ وَالمَشهودِ عليهِ المَّدُ وَ وَالْمُسْهودِ عليهِ المُرْفِ عَدَّاوَةً دُنْيُو يَّةً بِالمُرْفِ

﴿ مادة ١٧٠٣﴾ ليسَ لِأَحَدِ أَنْ يكُونَ (شِاهِدًا ١٦٨٤) و(مُدُّعبًا ١٦١٣) · بناء عليهِ (لا تَصِيحُ ١١٠) (شَهادةُ ١٦٨٤) (إلوَصيّ ٤٧٤) (الميَّتيم ١٤٣) و (الوكيلِ لِمُوكِلِهِ ٤٤٤١)

﴿ مَادَةَ ١٧٠٤ ﴾ لا تُعتَبَرُ (شَهَادَةُ ١٦٨٤) شَخْصَ على فَعِلِهِ ، بنا عليه لا تُعتَبَرُ شَهَادَةُ (الوُ كلاء ١٤٤٩) والدَّلاَ لِبنَ على أَفْعَالِهِمْ بَقَوْلِهِمْ كُنَّا (بِعِنَا ١٢٠) هذا (المالَ ١٢٠) . كذلكَ (لا تَصِيحُ ١١٠) شَهَادَةُ (حَاكِم ١٢٨٥) الصَّادِر منه (حَاكِم ١٧٨٥) الصَّادِر منه أَفَلُ العَزْلُ وَأَمَّا اذا (شَهِدَ ١٦٨٤) بَعْدَ العَزْلِ على (إِفْرارِ ١٧٨٧) مَنْ. أَفَرُّ فِي حُضُور هِ قَبْلَ العَزْلُ فِتُعتَبَرُ شَهَادَتُهُ

﴿ مادة ٥ ١٧ ﴾ يُشتَرَطُ أَنْ يكُونَ (الشَّاهِدُ ١٦٨٤) عَدَّلًا . والعَدْلُ مَنْ تكُونُ حَسَنَاتُهُ غَالِبَةً على سَيْئَاتِهِ . بناء طيه لا نُقبَلُ (شَهَادةُ والعَدْلُ مَنْ تكونُ حَسَنَاتُهُ غَالِبَةً على سَيْئَاتِهِ . بناء طيه لا نُقبَلُ (شَهَادةُ 1٦٨٤) مَن اعتَادَ حَالًا وحَرَكَةً تَخْسُلُ بَالنَّامُوسِ والمُرُوّةِ كالرَّقِّأُصِ

وَالْمَسْخَرَةِ وَلَا نُقْبَلُ شَهَادَةُ المَعْرُوفِينَ بِالْكَذِبِ

الغصل الرابع

﴿ فِي بِيانَ مُوَافَقَةِ (الشَّهادة ١٦٨٤) (للدَّعوى ١٦١٣) ﴾

﴿ مَادَةَ ١٧٠٦ ﴾ نُقْبَلُ (الشَّهَادَةُ ١٦٨٤) إِنْ وافقتِ (الدَّعوى الْمَادَةُ مَعْنَى الْمَوَافَقَةُ مَعْنَى مَثْلًا ١٦١٥) وإلَّا فلا ولكِنْ لا اعتبارَ (باللَّفظ ٣) وتكْفِي الْمُوَافَقَةُ مَعْنَى مَثْلًا اذا كانَ (الْمُدَّعَى بِهِ ١٦٦٤) (وديعة ٣٧٦) و (شَهِدَتِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) على (إِقْرَارِ ٢٥٧) (اللَّدْعَى عليه بِ ١٦١٣) (بالإ بدَاع ٢٧٤) او كانَ (غَصْبًا على (إِقْرَارِ اللَّدْعَى عليه بالفَصْبِ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ نَ كَمْدًا) وشَهِدَتِ الشَّهُودُ على النَّالُ الدَّيْنَ ١٥٨) وشَهِدَتِ الشَّهُودُ على أَنَّ الدَّائِنَ (أَبْرَأَ ١٣٠٦) اللَّديونَ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ .

﴿ مادة ١٧٠٧ ﴾ مُوانقة (الشّهادة ١٦٨٤) (الدَّعوى ١٦١٣) إمَّا بِصُورة مُطابَقَتِها لها بالتَّمَام او بكون (المَشهُود به ١٦٨٤) أَقَلَ منَ (المُدْعى به ١٦١٤) ، مثلاً اذا (ادَّعى المُدَّعي ١٦١٣) بأن هذا (المال ١٠٠) مُلكي ١٦١٥) مُنذُ سَنَتَيْن فِكما (تَصِيحُ ١٠٨) شَهادتُهُم اذا شَهِدُوا بكُونِهِ مَلْكَهُ مُنذُ سَنَة مُلكَةُ مُنذُ سَنَة مَلكَةُ مُنذُ سَنَة مَلكَةً اللهُ اللهُ

﴿ مادة ١٧٠٨ ﴾ اذا كان (الله على به ١٦١٤) أَقَلَ مِمَّا (شَهِدَتْ بهِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) فَلا نُقْبَلُ (شَهَادَتُهُمْ ١٦٨٤) إلاَّ أَنْ يَكُونَ الاختِلافُ الله الشَّهُودُ بَيْنَ الشَّهَادةِ و(الدَّعوى ١٦١٣) فَابلاً للتَّوفيقِ ويُوفِق (الله عي ١٦١٣) ايضًا بَيْنَهُما فَينَئِذ نُقبَلُ مَثلاً اذا ادَّع الله عي بأن هذا (المال ١٢٦) ايضًا بَيْنَهُما فَينَئِذ نُقبَلُ مَثلاً اذا ادَّع الله عي بأن هذا (المال ١٢٦) (مَذْكَ مَنْذُ ثَلَاثَ سِنِينِ (مَذْكَ مَنْذُ ثَلَاثَ سِنِينِ الشَّهُودُ بَكُونِهِ مَلْكَهُ مُنْذُ ثَلَاثِ سِنِينِ لا نُقبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَلَكِنَ اذا ادَّع المُدَّع بَخَمْسِمِائَة وشَهِدت الشَّهُودُ بَكُونِهِ مَلْكَهُ مُنْدُ تَلَاثُ سِنِينِ الله عَوى والشَّهادة بقولِهِ بألْ شَهادَتُهُمْ وَلَكِنَ اذا وَفَق بَيْنَ الدَّعوى والشَّهادة بقولِهِ بأن عَلِيهِ أَلْفُ وَلَكُنْ ادَّى منها خَمْسَمَائَة و بَقِيتُ عليهِ خَمْسُمَائَة وليسَ كانَ في عليهِ أَلْفُ ولَكُنْ ادَّى منها خَمْسَمَائَة و بَقِيتُ عليهِ خَمْسُمَائَة وليسَ كَانَ في عليهِ أَلْفُ ولَكُنْ ادَّى منها خَمْسَمَائَة و بَقِيتُ عليهِ خَمْسُمَائَة وليسَ الشَّهُودِ عِلْمُ بَذَلِكَ فَتُقبَلُ شَهَادةُ الشَّهُودِ

الله المُلكَ المُلكِ المُلكِ

﴿ مَادَةَ ١٧١٠﴾ افا (ادَّعَى الْمُدَّعِي ١٦١٣) في بُستُلن (مُلْكًا مُقَيِّمًا ١٦٧٨) مثلًا . يُنظَرُ الى قَوْلِهِ فإنْ قالَ اشتَرَيتُهُ ولم يَذْكُوْ (بائعَهُ ١٦٠٠)

او قالَ اشترَيتُهُ مِنْ أَحَدِ مُبهماً و (شَهِدَتِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) على (المُلكِ المُطلَق مِن أَلْبُ مِلْكُهُ مِن اللَّهِ المُطلَق ولكن اذا المُطلَق ولكن اذا كَوَن (الدَّعوى اللَّهِ المُطلَق ولكن اذا مَرَّ البَائِعُ بِقَوْلِهِ اشترَيتُهُ مِن فَلان وشهِدَتِ الشَّهُودُ على المُلكِ المُطلَق فَرَبُتُ وَقُوعُهُ عَن أَصلِ مَرَّ البَائِعُ بَقَوْلُهِ اشترَيتُهُ مِن فَلان وشهِدَتِ الشَّهُودُ على المُلكِ المُطلَق فلا نُقبَلُ شَهَادُتُهُم لِأَنَّهُ اذا ثَبَتَ المُلكُ المُطلَقُ فيتُبُتُ وُقُوعُهُ عَن أَصلِ ويلزمُ أَن يكونَ المُدَّعِي مَالِكًا لزوائِدِهِ كُلُومٍ كُونِ المُدَّعِي مَالِكًا لِثِمَر البُستانِ الذي حَصَلَ قَبْلُ مَثلًا ولكن اذا ثَبَتَ المُلكُ المُقَدِّ فلا يَثبَتُ المُلكُ المُقدِدُ فلا يَثبَتُ المُلكُ المُقدِدُ فلا يَثبَتُ المُلكُ المُقدِدُ أَلَا المُقدِدُ وَبهذهِ السَّبَ المُلكُ المُقدِدُ أَلكُ المُقدِدُ وَبهذهِ السَّابِ كَتَارِيخِ وُقوعِ البَّيعِ والشِّراء وبهذهِ المُقادِدُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلَاكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلَّهُ المُعَلِقُ اللَّهُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ السَّبَةِ اللَّهُ المُلكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ أَلكُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ السَّبَةِ اللَّهُ المُقدِدُ اللَّهُ المُقدِدُ أَلْكُ المُقدِدُ المُنْ المُقدِدُ السَّبَةُ المُقدِدُ اللهُ المُقدِدُ السَّبَةِ اللهُ المُلكُ المُقدِدُ المُهُودُ قد شَهِدَتْ بالسِّبَةِ اللهُ المُلكُ المُقدِدُ أَمْ المُهُودُ قد شَهِدَتْ بالأَلكُ المُقدِلُ مُعَلَّمُ مُنْ الشَّهُودُ قد شَهِدَتْ باللَّدِي اللَّهُ المُعَلِقُ المُنْ المُنْ المُورِةُ اللهُ المُعَلِقُ المُعَلِقُ المُعْلَقِ اللهُ المُعَلِقُ المُنْ اللهُ المُنْ السَّهُ المُنْ المُقدِدُ اللهُ المُنْ المُنْ المُعَلِقُ المُعْدُودُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ اللهُ المُنْ ال

﴿ مادة ١٧١١ ﴾ لا نُقبَلُ (الشّهادة ١٦٨٤) اذا كانت مُخالِفَة (الدَّعوى ١٦٨٤) اذا كانت مُخالِفَة (الدَّعوى ١٦١٣) في سَبَبِ (الدَّبنِ ١٥٨) · مثلاً اذا (ادَّعی الدَّعی الدَّعوث اللهُودُ (اللهُودُ اللهُ علی أَنَّهُ (ثَمَنُ ١٥٢) (المَبنِع ١٠١) و (شَهِدَت الشّهودُ ١٦٨٤) علی (المُدَّعی علیه ۱٦١٣) بكونه مد يونا بألف مِن جِهة القَرض فلا نُقبَلُ شَهادُتُهُم · كذلك ادا ادَّعی المُدَّعی بأنَّ هذا (المُلك القرض فلا نُقبَلُ شَهادُتُهُم و للهِ و شَهِدَ تِ الشّهودُ بأنَّهُ مَوْرُوثُ لهُ مَن اللهُ مَن والدِي وشَهِدَ تِ الشّهودُ بأنَّهُ مَوْرُوثُ لهُ مَن أُمّةِ فلا نُقبَلُ شَهادُتُهُم [انظر المادة ٩٨]

الفصل الخامس

﴿ فِي بِيانِ (اخْتِلافِ ١٧١٤) (الشُّهُودِ ١٦٨٤) ﴾

﴿ مادة ١٧١٢ ﴾ اذا (اختَلَفَت ١٧١٤) (الشَّهُودُ في المُشهُودِ بهِ المَّهُودِ بهِ المُشهُودِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ ا

﴿ مادة ١٧١٣ ﴾ اذا أُوجَبَ (اختِلافُ ١٧١٤) (الشَّهودِ ١٦٨٤) في الشيء المُتعَالِق (بالمَشهُودِ به ِ ١٦٨٤) الاختِلافَ في المَشهُودِ به ِ فلا نُقبَلُ (شَهَادُنُهُم ١٦٨٤) وإِلاَّ نُقْبَلُ · بناة عليهِ اذا (شَهدَ ١٦٨٤) أَحَدُ الشَّهُودِ بالفِعْل في زَمَان مُعَيِّن أو مَكَان مُعَيِّن ِ وشَهدَ الآخَرُ بالفِعْل في زمان ٍ آخَرَ او مكان آخَرَ في الخُصُوماتِ التي في عِبَارةٌ عن الفِعْلِ الصِّرْفِ (كَالْغَصْبِ ٨٨١) وإيفًا ﴿ الدُّينِ ١٥٨ ﴾ فلا نُقبَلُ شَهَادُتُهُما لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ هذا يكُونُ مُوجبًا للاختِلافِ فِي المُشهُودِ بِهِ وأَمَّا اختِلافُ الشَّهُودِ فِي الزمانِ والمكان في الخُصوصاتِ التي هي مِنْ قَبيْلِ القَوْلِ (كالدَيْمِ ١٣٠) والشِّراء و(الا إجارة ٢٠٠) و(الكَفَالَة ٢١٢) و(الحَوَالة ٢٧٣) و(الهبَّة ٨٣٣) و(الرَّهنِ ٢٠١) والدُّينِ والقَرْضِ و(الإِبرآء ١٥٣٦ و ١٥٦١) والوَصيَّةِ فلا يكون مانِمًا لقَبُول ِ شَهَاد ِتهم لِأَنَّهُ لا يكون موجبًا للاختلاف ِ فِي المُشهود بِهِ · مثلًا اذا (ادَّعي ١٦١٣) أُحَدُ ۖ بأَنَّهُ كَانَ قَدَ أَدَّى دَيْنَهُ وشَهِدَ أَحَدُ الشّهودِ بَأَنّهُ أَدَّاهُ فِي يَنْتِهِ وِالآخَرُ شَهِدَ بَأَنَّهُ أَدَّاهُ فِي حَانُوتِهِ لَا نُقْبَلُ شَهَادَتُهما وأَمَّا اذَا ادَّعَى أَحَدُ (المالَ ١٢٦) الذي في يَد الآخَرِ بقَوْلِهِ كُنْتَ بِعِنْنِي هذا المالَ بكذا دراهِمَ فَسَلِّمْنِي إِيَّاهُ وشَهِدَ أَحَدُ الشّعودِ بَأَنّهُ باعَهُ إِيَّاهُ فِي الدَّارِ الفُلانيَّةِ وشَهِدَ الآخَرُ بأَنّهُ باعَهُ إِيَّاهُ فِي الشّعودِ بأَنّهُ باعَهُ إِيَّاهُ فِي المَّانُوتِ الفُلانِيِّ وَشَهِدَ الآخَرُ بأَنّهُ باعَهُ إِيَّاهُ فِي المَّانُوتِ الفُلانِيِّ فَتُعَبَلُ شَهَادُتُهما لِأَنَّ الفِعْلَ لا يُكرَّرُ ولا يُعَادُ ولَكِنَّ القَوْلَ يُعكرُرُ ولا يُعَادُ ولَكِنَّ القَوْلَ يُعكرُرُ ولا يُعَادُ ولَكِنَّ القَوْلَ يُعكرُرُ ولا يُعَادُ ولَكِنَّ

﴿ مادة ١٧١٤ ﴾ اذا اختَلَفَت (الشَّعودُ ١٧٨٤) حِفْ لَوْن ِ اللَّالِ ١٢٦) (المَفْسوبِ ١٨٨) أَوْ فِي كَوْنِهِ ذَكَرًا او أُنثَى فلا نُقبَلُ (المَال ١٢٦) (المَفْسوبِ ١٦٨٨) أَوْ فِي كَوْنِهِ ذَكَرًا او أُنثَى فلا نُقبَلُ (شَهَادَ نُهُم ١٦٨٤) أَحَدُ الشَّعودِ فِي حَقْ ِ الدَّابَةِ المفسُوبَةِ بكَوْنِها شَعْبَا وَشَعِدَ الآخَرُ بكَوْنِها سَوْدا وَ السَّعِدَ الآخَرُ بكُونِها أَنثَى او حَمْرا اللَّخَرُ بكُونِها أُنثَى فلا نُقبَلُ شَعادتُهُما فلا نُقبَلُ شَعادتُهُما

﴿ مادة ١٧١٥ ﴾ اذا (اختَلَفَت ١٧١٤) (الشَّعُودُ ١٦٨٤) بِ فَ مِقِدَ ارِ البَدَلِ فِي (دَعُوى ١٦١٣) (الفَقْدُ ١٠٣) فَلَا نُقْبَلُ (شَعَادَتُهُم ١٦٨٤) . مثلاً اذا شَهِدَ أَحَدُهُمَا بَأَنَّ (المال ١٢٦) (بِيعَ ١٢٠) بخمسماتَة والآخَرُ (شَهِدَ ١٦٨٤) بأنَّهُ بِيْعَ بِثَلَاثِما ثَهَ فِلا نُقبَلُ شَعَادَتُهُما



القصل السادس

🎉 في تزكية ِ (الشُّهودِ ١٦٨٤) 🤻

﴿ مَادَةَ ١٧١٦ ﴾ اذا (شَهِدَتِ الشَّهُودُ ١٦٨٤) سَأَلَ (الحَاكِمُ الْمُهُودُ عَلَيْهِ مَا نَقُولُ فِي (شَهَادة ١٦٨٤) هَذَيْنِ الْمُهُودُ عَلَيْهِ هُمَا (عَدْلانَ ١٢٠٥) هَذَيْنِ الْمُمَا صَادِقَانِ أَم لا فَإِنْ قَالَ المَشْهُودُ عَلَيْهِ هُمَا (عَدْلانَ ١٧٠٥) او صَادِقَانِ فِي شَهَادتِهِما هَذَهِ يَكُونُ قِلْه (أَقَرَّ ١٧٥٢) (بالدَّعَى به ١٦١٤) و مَادِقَانِ فِي شَهَادتِهِما هَذَهِ يَكُونُ قِلْه (أَقَرَّ ١٧٥٨) (بالدَّعَى به ١٦١٤) و (يُحكِمُ ٢٨٧١) بإقرارِهِ و إِنْ قَالَ هُمَا شَاهِدَا زُورٍ او هُمَا عَدْلانِ وَلَكِنْ أَخْطَأً ا فِي هَذَهِ الشَّهُادةِ او نَسِيا الواقِعَةَ او قَالَ هُمَا عَدْلانِ وَانَكُرُ اللَّذِي فِي هَذِهِ الشَّهُادةِ او نَسِيا الواقِعَةَ او قَالَ هُمَا عَدْلانِ وَانْكُرُ اللَّذِي فِي هِلَا يَعْكُمُ الْحَاكِمُ ويُحقِقُ عَدَالَةَ الشَّهُودِ وَعَدَمَها بالتَّزْكِيةِ (سِرًّا ١٢١٨) و (عَلنَا ١٢٢٠)

الذي يُسَبُونَ إِلَيْهِ يَمني إِنْ كَانُوا مِنْ طَلَبَةِ الْعُلُومِ يُزَكُّونَ مِنْ مُدَرِّسِ الْدَي يُسَبُونَ إِلَيْهِ يَمني إِنْ كَانُوا مِنْ طَلَبَةِ الْعُلُومِ يُزَكُّونَ مِنْ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمُدَرَسَةِ الْتِي يَسْكُنُونَ فِيها وَمِنْ أَهَالِيها الْمُعْتَمَدَةِ وَ إِنْ كَانُوا مِنْ الْعَسْكَرِيَّةِ فَمِنْ ضَبَّاطِ قَلْمِهِم فَمِنْ ضَبَّاطِ قَلْمِهِم وَ إِنْ كَانُوا مِنَ النَّجَّارِ فَمِنْ مُعْتَبِرِي التَّبَعَارِ وَ إِنْ كَانُوا مِنَ النَّجَارِ فَمِنْ مُعْتَبِرِي التَّبَعَارِ وَ إِنْ كَانُوا مِنَ النَّجَارِ فَمِنْ مُعْتَبِرِي التَّبَعَارِ وَ إِنْ كَانُوا مِنَ الْعَنْوَفِ وَ الْأَصْنَافِ فَمَنْ مُعْتَمِرِي النَّيَّامِ وَ إِنْ كَانُوا مِنَ النَّعِلَمِ وَ إِنْ كَانُوا مِنَ النَّافِ مِنَ اللَّهِ الْمَنْ الْمُعْمَونَ أَهُ اللَّهِ الْمُعْمَلِي وَ إِنْ كَانُوا مِنْ سَائِرِ الصَّنُوفِ فَمِنْ مُعْتَمَد وَمُؤْتَمَن أَهالِي مُعَلِّيْهِم أَو قَرْيَتِهِمْ وَ إِنْ كَانُوا مِنْ سَائِرِ الصَّنُوفِ فَمِنْ مُعْتَمَد ومُؤْتَمَن أَهالِي مُعَلِّيْهِمْ أَو قَرْيَتِهِمْ وَ إِنْ كَانُوا مِنْ سَائِرِ الصَّنُوفِ فَمِنْ مُعْتَمَد ومُؤْتَمَن أَهالِي مُعَلِّيهِمْ أَو قَرْيَتِهِمْ

﴿ مَادَةَ ١٧١٨ ﴾ ﴿ أَلَّتُوكِيَّةُ ١٧٢٦ اله ١٧٢٦) فِي الْسِيْرِ تَجُوي هِوَرَقَةٍ يُعَبِّرُ عَنَهَا بِالْسَنُورَةِ فِي اصطلاحِ الغُقْهَاءِ وَهُوَ أَنْ يَكُنُبُ ﴿ الْحَاكِمُ ١٧٨٠) في تِلْكُ ۚ الوَرْقَةِ اسْمَ ﴿ اللَّذَّى وَاللَّهُ عَيْمُ الْمَاءُ ١٦١٣ ﴾ و(اللَّذَي به ١٦١٤ ﴾ وأسآء (الشهود ١٦٨٤) وشهرَ تَهُم وصَنعَتُهُم وأَشْكَالُهُم وَمُعَالَهُم وَلَمَالُهُ آبائيهِم وأجد ادِهمِ وأن يُجرِّر أساءُهُم وشُهرَ تَهُم فقط إن كانوا مَشَهُورَ بنَ والحاصلُ أَنْ يُعَرِّ فَهُمْ وَبُلِيِّهُمْ بِوَجِهُ يُمَيِّزُونَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَبَعْدَ وَضَعِهَا في ظَرْفِ وَالْحَتْمَ عَلَيْهِ يُرْسِلُهَا الى الذينَ انتُخِبُوا مُزَّكِّينَ مُثَّمَّ عَنْدَ وُزُودِهَا يَفْتَحُها الْمَرَكُونَ ويَقَرَأُ ونها فإنْ كانتِ الشهودُ الْحَرَّرَةُ أَسْمَاؤُهُمْ فيها (عُدُولًا ١٧٠٥) كَتَبُوا تَعْتَ أَسِمِ كُلِّ مِنْمُ عَدَّلٌ ومَقْبُولُ الشَّهَادَةِ • وإنْ لمَ يكونوا عُدُولاً كَتَبُوا لَيسُوا بِمُدُولِ وَأَمْضَوَا بِلُـُونِ أَنْ يُوقِعُوا عَلِي مَضِمُوْ نَهَا مَنْ أَتَى بِالْمَسْتُورَةِ وَلَا غَبِرَهُ ۚ وَخَشَمُوا فَلَوْقَ الظَّرْفِ وَأَعَادُنُوهَا الى الحَاكِمَ ﴿

﴿ مَادَةُ ١٧١٩ ﴾ اذاأ عبدَتِ المستُورَةُ مَختُومَةً الى (الحَاكِم ١٧٨٥) ولم يُكْتَبُ فيها مِنْ فَيِلَ (الْمُؤكِّينَ ١٧١٧) في حَقِّ (الشّهوة ١٦٨٤) أَنَّهُم (عُدُولُ ١٧٠٥) ومَقبُولُو (الشّهادة ١٦٨٤) بل كَتَبُوا فيها كلاماً يُفيدُ الجَرْحَ صَرَاحَةً أو دَلالةً بأَنْ كَتَبُوا فيها لَيْسُوا بِعُدُولُ وَلَا مَا نَعْلَمُ يَعْفِدُ الجَرْحَ صَرَاحَةً أو دَلالةً بأَنْ كَتَبُوا فيها لَيْسُوا بِعُدُولُ وَلَا مَا نَعْلَمُ عَبُولُو اللّهُ حوالِ وَ أَنَّهُ أَعَلَمُ وَ أَنْ كُتِبَ فيها عُدُولُ وَمَعَبُولُو فيها الشّهادة بِهُ لِذِي الحَالَةُ في المَرْتَبَةُ الثانية إلى الثّرُ كَيَةُ (عَلناً ١٧٣٠)

﴿ مَادَةَ ١٧٢ ﴾ أَلَّذُ كَيَةُ عَلَنَا تَجَرِي بِالوَجْهِ الآتِي وَهُو أَنَّهُ يُجْلَبُ الْمُرَّفِقِ مَادَةً لَكُونَ الْمُتَرَافِمَينَ حَاضِرَينَ الْمُرَّفِقِ الْمُتَرَافِمِينَ حَاضِرَينَ وَتُزَكِّقُ الشَّهُودُ وَالْمُتَرَافِمِانَ مَعَ نَائِبِ التَّزْكِيَةِ اللَّهُودُ عَلَنَا اللَّهُودُ عَلَنَا اللَّهُودُ عَلَنَا اللَّهُودُ عَلَنَا اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَنَا اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَالِهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَالِمُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالِمُ عَلَى اللْعَلَالِمُ عَلَى اللْعَلَالِمُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَالِمُ عَلَى الْعَلَالَةُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْكُوا عَلَمُ عَلَى ال

﴿ مادة ١٧٢١ ﴾ يَنبغِي أَنْ يكونَ (الْمُزَكِّي فِي النَّزْكِيةَ بِ١٧١٦ وَإِنْ كَانَ وَعَايَةٌ للاحتِياطِ وَإِنْ كَانَ كَانَ كَانَ كَانَ كَانَ كَانَ عَالِمَةً للاحتِياطِ وَإِنْ كَانَ كَانَ كَانَ كَانَ عَانَ الْهَا فَيها مُزْكَرِ وَاحِدْ

﴿ مَادَة ١٧٢٢ ﴾ (أَلتَّزُكَيَةُ الْعَلَنِيَّةُ ١٧٢٠) مِنْ قَبِيْلِ (الشَّهادةِ ١٦٨٤) ويُعتَبَرُ فيها شُرُوطُ الشَّهادةِ و (نِصَابُها ١٦٨٥) وَلَكَنْ لَا بَلزمُ (الْمُزَكَّيْنَ ١٧١٧) ذِكْرُ لَفْظِ الشَّهَادةِ

﴿ مادة ١٧٢٣ ﴾ لا يَشْتَغِلُ (الحَاكِمُ ١٧٨٥) (بَتَزْ كَتَ ١٧١٦) ال ١٧٢٦) (الشُّهُودِ ١٦٨٤) النَّابَةِ (عَدَ النَّهُم ١٧٠٠) في ضَمِّن خُصوص عندَهُ اذا (شَهِدُوا ١٦٨٤) بِخُصوص آخَرَ في حُضورِ ذلكَ الحَاكِم عندَهُ مَاذا (شَهِدُوا ١٦٨٤) بِخُصوص آخَرَ في حُضورِ ذلكَ الحَاكِم إِنْ لَم يَمضِ عَلَيْهَا سِنَّةُ أَشْهُرُ وَإِنْ كَانَ مَضَى عَلَيْهَا سِنَّةُ أَشْهُرُ ذَكَاهُمُ الحَاكُمُ مَرَّةً أَخْرَى

﴿ مَادَة ١٧٢٤ ﴾ إِذَا طَعَنَ (المَشهُودُ عليهِ ١٦٨٤) قَبْلَ (التَّزْكَةِ اللَّهُ مَادِع اللَّهُ وَ عليهِ ١٦٨٤) الوبَعدَها في (الشُّهودِ ١٦٨٤) بإصنادِ شيءً ما نِع لِقَبُولِ (الشَّهادةِ ١٦٨٤) كَدَفْع (مُغْرَم ١٧٠٠) الوجَرِّ (مَغْنَم ١٧٠٠) طَلَبَ مِنهُ (الحَارَكُ مَاكَ الْسَهُودُ عليه مِنهُ (الحَارَكُ مَاكَ السَّهُودُ عليه مِنهُ (الحَارَكُ السَّهُودُ عليه مِنهُ (الحَارَكُ السَّهُودُ عليه المَنهُودُ عليه السَّهُودُ عليه السَّهُودُ عليه المَنهُودُ عليه السَّهُودُ عليه السَّهُ السَّهُ السَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلَيْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِنُهُ اللَّهُ الْعُلِمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُومُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤُمُ الْمُؤْمِنُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْم

منا بالبَيْنَةِ رَدُّ الحَاكِمُ شَهَادةَ اولئِكَ الشَّهُودِ وَإِنْ لَم يُثْنِتَ زَكَّامُمُ الْمُعْدِ الْمُعْدِ وَإِنْ لَم يُثْنِتَ زَكَّامُمُ الْمُعَالِكُمُ الْمِنْ الْمُعْدِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاكُمُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّا الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ

﴿ مَادَة ١٧٢٥ ﴾ إذا (عَدَّلَ ١٧٠٥) بَعْضُ (الْمَرَكِينَ ١٧١٧) (الشَّهُودَ ١٦٨٤) وِجَرَحَهُمْ بَعْضُهُم يُرَجِّحُ طَرَفُ الجُرْحِ فِلا (يَحْكُمُ ١٧٨٦) (الشَّهُودَ [انظر المادة ٤٦]

﴿ مَادَة ١٧٢٦ ﴾ اذا مات (الشّهودُ ١٦٨٤) او غابوا بَعْدَ أَدَآءِ (الشّهادةِ ١٦٨٤) في المُعامَلاتِ (فللحاكم ١٧٨٠) أن (يُزَكِّيهَم ١٧١٦ الله ١٧٢٥) و (يَحْكُمَ ١٧٨٦) بشهاد تهم

. ﴿ تَذْنِيبُ فِي (تَعلِيْفِ ِ ١٦٨١ و ١٧٤٧ ال ١٧٥٤) ﴾ ﴿ (الشُّهُودِ ١٦٨٤) ﴾

﴿ بَتَحَلِيفِ ١٦٨١ ﴿ ١٧٢١ لَ ١٧٠٢ ﴾ (الشهود عليه ١٦٨٤) على (الحاكم ١٧٨٥) ﴿ بَتَحَلِيفِ ١٦٨١ و ١٦٨٢ ال ١٧٠٢) (الشهود ١٦٨٤) بأنهم لم يكونوا سَفَ (شَهَادَ يَهِمَ ١٦٨٤) كَاذِبِينَ وكانَ هَنَاكَ لُزُومٌ لِتَقُويَةِ الشّهادة باليَمين فللحاكم أَنْ يُحَلِّفَ الشّهودَ ولهُ أَنْ يَقُولَ لَهُم إِنْ حَلَقتُم قُبِلَتُ شَهَادُنُكُم وَإِلّاً فلا

الفصل السابع

﴿ فِي رُجُوعِ (الشُّهودِ ١٦٨٤) عن (الشَّهادة ١٣٨٤) ﴾

﴿ مَادَةً ١٧٢٨ ﴾ إذا رَجَعَ (الشَّهُودُ ١٦٨٤) عن (شُهَادَ بَهِم ١٦٨٤) بَمْدَ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ وَقَبْلَ (الحُكُم ١٧٨٦) في خُضُور (الحَاكِم ١٧٨٠) فتكونُ شَهَادَتُهُم في خُكُم المدَّم كأنَّ لَم تكُنْ وَيُعْزَرُونَ [انظر المادة ١٨]

﴿ مَادَةُ ١٧٣٩ ﴾ اذَا رَجَعَ (الشَّهُودُ ١٦٨٤) عن (شُهَاد تهم ١٦٨٤) بَعْدُ (الْحُكُم ١٧٨٦) في حُضور (الحاكم ١٧٨٥) فلا يُنْقَضُ حُكُمُ الحاكم و (يُضَمَّنُ ٢١٤) الشُّهُودُ (المحكومَ به ١٧٨٧) (راجعٌ مَادَّةً ٨٠)

المذكور آنفا فإن كان باقيهم بالغا (نِصَابَ ١٦٨٠) (الشهادة ١٦٨٤) (الشهادة ١٦٨٤) (الشهادة ١٦٨٤) (الشهادة ١٦٨٤) (الشهادة المن الناق لا يكن الباق النام (الضمان ١٦١) من رَجَعَ ولكن يُعزَرُ وإن لم يكن الباق بالنا نصاب الشهادة يضمن الذي رَجَعَ مستقلاً نصف (المحكوم به ١٧٨٧) إن كان واحدًا وإن كانوا أزيد يضمنون النصف شوية بالاشتراك

﴿ مادة ١٧٣١ ﴾ يُشتَرُطُ أَنْ يكُونَ رُجَوعٌ (الشّهودِ ١٦٨٤) في حُضورِ (الحاكِم ِ ١٧٨٥) • ولا اعتبارَ لِرُجُوعِهِم اذا كانَ في عَمَلِ ٱخْرَ • بناءً على ذلك اذا (ادَّ عي ١٦١٣) (المُشهودُ عليه ِ ١٦٨٤) رُجُوعَ الشّهودِ

₩ 877 À

عن شَهَاد تِهِم ١٦٨٤) في مَعَلَّ آخَرَ فلا تُسمِعُ (دعواهُ ١٦١٣) واذا شَهِدُوا في حُضُورِ حَاكِم ثُمَّ رَجَعُوا بَعْدُ ذلكَّ عن شَهَاد تِهِم في حُضُورِ حَاكِم آخَرَ فيُعتَبَرُ رُجُوعُهُمْ [أَلِكُرُ المَادِهُ ٣٠]

الفصل الثابن

﴿ فِي (ٱلتُّواتُرِ ١٧٣٣ و ١٧٣٠) ﴾

﴿ مَادَةُ ١٧٣٢ ﴾ لا اعْتِبَارَ لِكَثْرَةِ (الشَّهُودِ ١٦٨٤) يَعَنَي لا يَلْزَمُ تُرَجِيْحُ شُهُودِ أُحَدِ الطُّرُفَيْنِ لِكُثْرَ تِهِمَ بِالنِّسِبَةِ الى شُهُودِ الطَّرَفِ الآخَرِ الِلْأَأَنْ تَكُونَ كَثَرَتُهُم قَدْ بَلَغَتْ دَرَجَةَ التَّوَاثُرِ

﴿ مادة ١٧٣٣ ﴾ أَلتَّواتُرُ يُفِيدُ عِلْمَ البَقَيْنِ ﴿ بِنَاءَ عَلَيْهِ لاَ نُقَامُ (البَيْنَةُ) [١٦٧٦) عِيلاف التَّواتُرِ كَما ذُكْرِ آنِفاً [انظر المادة ٣٨]

﴿ مَادَةَ ١٧٣٤ ﴾ كَا لا يُشتَرَطُ لَفَظُ (الشَّهَادَةِ ١٦٨٤) في التَّواتُو ، كَذَلْكَ لا نُتَعرَّى (المَدَّالَةُ ١٧٠٥) · بِناءَ عليهِ لا حَاجَةَ الى تَرْكِيةِ المُغْيِرِينَ

﴿ مَادَةَ ١٧٣٥ ﴾ لَيسَ فِي التَّوَاتُرِ عُدَدٌ مُعَيَّنُ لَلْحُنْبِرِ بِنَ • وَلَكِنْ يَلْزِمُ أَنْ بِكُونُوا جَمَّا غَفِيرًا لا يُجَوِّرِزُ الْعَقْلُ اتِّفَاقَهُم على الكَذرِبِ

₩ 674 m

﴿ فِي بِيانِ الْحُجَجِ الْحَطِّيَّةِ وَ (الْقَرِّينَةِ الْقَاطِيةِ إِلَا الْحَرِّينَةِ الْقَاطِيةِ إِلَا الْحَرِّينَةِ الْقَاطِيةِ إِلَا الْحَرِّينَةِ الْقَاطِيةِ الْحَارِينَةِ الْعَالِمِ الْحَرَّيْنَةِ الْقَاطِيةِ الْحَرْدِينَةِ الْقَاطِيةِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ لِلْقَاطِيةِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ لِلْقَاطِيةِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ الْقَاطِيةِ الْقَاطِيةِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ لِللَّهِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ لِللَّهِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ لِلْقَاطِيةِ الْعَلَيْدِ الْعَلَيْدِ الْقَرْدِينَةِ لِللَّهِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلَيْدِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلَيْدِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلَيْدِ الْعَلِيقِ اللْعَرِينَ لِيقَالِقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعِلْمِ لِلْعِلْمِ اللَّهِ الْعِلْمِ لِللَّهِ الْعِلْمِ لِلللَّهِ الْعِلْمِ لِللَّهِ الْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِللْعِلْمِ لِللْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِللْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِللْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِللْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْمِلْمِيلِيلِيلِمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلِمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِلِي لِلْعِلْمِلِمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْمِلِي لِلْعِلْمِلِمِ لِلْعِلْمِ لِلْعِلْم عن شُبهَة ِ التَّزُويرِ والنَّصليعِ فِيكِينُ مُعِمُولًا بِهِ يَعْنِي ا) لا يَعِنَاجُ الى النَّبُوتِ بِوَجِ ﴿ مادة ١٧٣٩ ﴾ لا يُعمَلُ عالوَقفية ِ فقط · ولكن اذا كانت مُفَيِّدَةً فِي سِجلُ الْمُعَكِّمَةِ الْمُوثُونِ بِهِ

على ذلكَ الحالِ

وَ وَ الْعَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَالَمُ الْعَرَيْلَةُ الفَاطَمَةُ ﴿ الْعَالَمُمُ اللَّهُ الْعَالَمُ اللَّ القرينة المادة ١٧٤٠ الله أحد أسباب (المكلم ١٧٤٠) القرينة ﴿ مَادَةُ ١٧٤١ ﴾ القرينةُ القاطِعةُ. في الأمَارةُ البَّالِقَةُ حَدُّ اليَّقِينِ مُثَلًا أَذَا خُرَجُ أَحَدُ مِنْ دَارٍ خَالَيَةٍ خَالَفًا مَدُهُوشًا وَفِي يَدِهِ سِيْكَيْنَ مُلُوَّيَةٍ ﴿ بِالدُّم فَدُخِلَ فِي الدَّارُ ورُوْ يَ. فيها شَخْصٌ مَذَبُوحٌ فِي ذلكَ ٱلْوَقْتِ ْ فَلَا يُشْتُبُهُ ۚ فِي كُونِهِ قَاتِلَ ذِلِكَ الشُّخْصُ وَلاَّ يُلْتَفَتُ الى َ الاحتَمَالَاتِ الوَّهْمِيَّةِ ِ الصِرْفَةُ كَأَنْ يَكُونُ الشَّخْصُ اللَّهُ كُورُ أُرْبِّمَا قَتَلَ نَفْسَهُ (راجِعُ مادَّة ·然代表是重要的人民國(1911)(112-1257) ﴿ فِي بِيانِ [التَّحلِيفِ المرآ و ١٧٤٢ الر ١٧٠١) ﴿ _ ﴿ عَلَادَة ٢٤٧٤ ٢ ﴿ وَالْعَدُ الْسَبَابِ (لِلْكُنَكُمْ ١٦٨٦) ﴿ الْبَعِينَ ١٦٨١ نو ١٧٤١ إلى ١٧٥٢) أو النُّكُولُ عَنْهُ أَيْضًا وَهُوا أَنَّهُ 'أَفَا إِنَّا طُهُرَ (اللَّذَي ١٦١٣) مَالِعَمْقُ اعَنْ أَوْبَاكِمِ (وعواه ي ١٦١٣) فيُعَلَّفُ ﴿ اللَّهُ عِلَيْهِ إِ ١٦١٣) بِطَلَّبِهِ ، ولِكِنُ لذاه الدُّبِي أَحَدُ على ما خَرَ. بقُولِهِ أَنْتُ (وكُيلُ ٤٤٤ ١) ، فلان وأَنكَرَ

الوَكَالَةَ · فلا يَلزمُ (تحليفُهُ ١٦٨١ و ١٦٧٤ ال ١٧٠٢) كذلكَ اذا ادَّعَى كُلُّ مِنَ الشَّخْصَينِ (المالَ ١٣٠١) الذي هو في يَد آخَرَ بأَنَّهُ اشتراهُ منهُ و (أَقَرَّ ١٠٧٢) المُدَّعَى عليهِ بأَنَّهُ (باعَهُ ١٢٠) لاَ عَدَدِهِما وأَنكَرَ دعوى الآخَرِ فلا يَتَوَجَّهُ عليهِ البَعِيْنُ · و(الاستشجارُ ٤٠٤) و (الارتِهانُ ٢٠٢) و (الارتِهانُ ٢٠٢) و (الارتِهانُ ٢٠٢)

﴿ مَادَةُ ١٧٤٣ ﴾ اذا قُصِدَ (تَعَلِيفُ ١٦٨١ و ١٧٤٣) أَحَدِ (الْحِصَمَيْنِ ١٦٨٠) فَيُحَلِّفُ بِاسْمِهِ تَعَالَى بَقُوْلِهِ وَٱللَّهِ أُوبِا للهِ مَرَّةً وَاحِدةً مَرَّةً وَاحِدةً

﴿ مَادَةُ ١٧٤٤ ﴾ لَا تَكُونُ (الْيَبِينُ ١٧٤٣) إِلَّا فِي خُضورِ (الْحَاكِمِ ١٧٨٠) او ناتِبِ ولا اعتِبَارَ بالنَّكُولِ عَنْ الْبُمينِ فِي حُضورِ غَيْرِهِما

المؤمادة ١٧٤٥ على تَجْرِي النِيابةُ في (التَّعَلَيْف ١٦٨١ و١٧٤٢ اله ١٥٧١) والكِّرُهُ اللَّهُ مادة ١٧٤٥ على النَّه اللَّهُ على اللَّهُ على اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُولِلَّةُ الللْمُولِمُ الللْمُولِمُ الللْم

﴿ مَاهُوهُ ١٧٤٦ ﴾ ﴿ لَا أَجُلُفُ اللهُ اللهُ ١٧٤١ و ١٧٥٢ اله ١٧٥٢) إِلَّا فِطْلَبِ (الْحَلَّمُ مِلْكُ مِلْكُ م (الْحَصْمِ ١٩٣٤) ﴿ وَلَكُنْ أَجِلَفُ مِنْ فَيْلِ (الظَّاكِمِ ١٩٧٥) ﴿ فِي أَرْبَعَةُ مَوَاضِعٌ بِلاطْكِبِ ﴿ (الْأَوَّلُ ﴾ اذا (ادَّانِي ١٦١٣) أَسَدُ مِنَ النَّهِ كَنَةً مَقَا وَأَنْبَتَهُ فَيُحَلِّفُهُ الْحَاكِمُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَمْتَوْفَ مِنِذَا الْحَقَّ مِتَعْسِهِ وَلا جَبْدِهِ مِنَى المَيْنَ بِوجِهِ وَلا (أَبِراً هُ ١٩٣١ و ١٩٦١) ولا (أَحَلَهُ ١٧٣) على غَيرِهِ وَلا أُوفِي مِنْ طَرَفُ أَحَدُ وليسَ لَلَيْتِ فِي مُقَابَلَةِ هِذَا الْحَقَ (رَهُنْ ٢٠١) ويُقَالُ لَمُذَا يَمِينُ الاَسْتِظْهَاوِ لَمَ اللَّمَانِي) لذا اسْتَحَقَّ أَحَدُ لَمَالُ وأَنْبَتَ (دعواهُ ١٦١٣) حَلَّهُ الْحَاكِمُ على أَنَّهُ لم (بَيعُ ١٢٠) هذا (المَالُ ١٢٦) ولم يُخرِجهُ من (مَلْكُهُ ١٢٠) بوجه مِنَ الوُجُوهِ ولم يُخرِجهُ من (مَلْكُهُ ١٢٥) بوجه مِنَ الوُجُوهِ (النَّالِثُ) لَذَا أُرادَ (المُنتِدِي ١٦١) وَدَّ (المَنتِيعِ ١٥١) (المِيبِهِ المُؤْدِةِ وَلَمْ المَالَدُةُ لَمْ يَرْضَ بالعَبِهِ قَوْلًا أُو دَلَالَةً بَعْمَرُفُ كَنَصَرُفُ المَلَاكُ على وا ذُكِرَ فِي ماذة عَنَا اللَّهُ لم يَرْضَ الرَابِعُ) تَعْلِيفُ الْمُنتَانُ المُنتَانُ عَلَى وَا ذُكِرَ فِي ماذة عَنَا اللَّهُ لم يُرْضَ الرَابِعُ) تَعْلِيفُ المُنتَانُ المُنتَانُ عَلَى اللَّهُ لم يَرْضَ المَنتِهِ فَوْجه مِنَ الوُجوهِ المُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ المَنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ المُنتَانُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُنتَانُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَنْ المُنتَانُ المُنتَانُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ المَن الرَّجُومِ مَنَ الوَجُومِ مَنَ الوَجُومِ مَنَ الوَجُومِ مَنَ الوَجُومِ مِنَ الوَجُومِ مَنَ الوَجُومِ مَنْ الوَجُومِ مَنْ الوَجُومِ مَنْ الوَجُومِ مَنْ الوَجُومِ مَنْ الوَجْوَمِ مَنْ الوَجُومِ مِنَ الوَجْوِمِ الْمُنْ الْمُنْفِقُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْ

﴿ مَادِة ١٧٤٧ ﴾ اذا (حَلَفَ ١٦٨١ ، ١٧٤٢ ال ١٧٥٢) (الْدَّعَى عليهِ ١٦١٣) بِطَلَبِ (الْحَصْمِ ١٦٣٤) فَبَلَ أَنْ يُكَلِّفُهُ (الحَاكِمُ ١٧٨٠) فلا تُعْتَبَرُ يَمِينُهُ ويَلَامُ أَنْ يُطَفِّمَ مِنْ قِبَلِ الحَاكِمِ مِرَّةً أُخْرَى

﴿ مَادَةُ ١٧٤٨ ﴾ اذا (جَلَفَ ١٦٨١ و١٧٤٧ مَا أَحَدُ على فِمْلِهِ المَّامَةُ مَادَةُ اللَّمِ الْمَدُ على فِمْلِهِ فَبُحُلُفُ على الْقَطْعِ بِأَنَّ هذا الشَّيَ مَكذا او ليسَ بَكذا واذا حَلَفَ على فِعِلِ الغَيرِ فَيُحلَّفُ على عَدَم العِلْم يَعني يُحَلَّفُ على عَدَم العِلْم يَعني يُحَلَّفُ على عَدَم عِلْمِهِ بِذَلَكَ الشِيءُ

﴿ مَادَةُ ١٧٤٩ ﴾ (أَلْيَمِينُ ١٦٨١ و ١٧٥٢م ١٧٥٢) إِمَّا بِالسَّبَ ِ او بالحاصل وهوأنَّ اليَمِينَ بِوُقُوعٍ خُصوص او بعدَم ۖ وُقُوعِه ِ يَمِيْنُ بِالسَّبَبِ

واليَّمِينُ بِيقَائِهِ أَوْ بِعَدَمُ بَقَائِهِ بِمِينٌ بِالحَاصِلُ * مِثْلاً اليَّمِينُ في (دُعُوى ١٦٦٣) (البَيْم ١٤٠) والشِّراه بغُدَم وُقُوع ﴿ عَقَد ٢٠٣) البَيْمِ أَصْلاً هُوَ يَمِينُ السَّبَبِ وَأَمَا اليَّمِينُ لِبَقَاءُ النَّقَدِ اليِّ اللَّذِي او بِعَدَم مِعَالِمُهُ فهو يَعْيِنْ الطَامِيلِ ﴿ وَمُعَمِي الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْم ﴿ مَادَةَ مَمْ ١٧٠ ﴾ أَذَا اجتَعَمَّتُ ﴿ رَعَالُو يَهُ ١٦١٣ ﴾ مُخْتَلَفَةُ فَتَكُنُّهُ فيها (يَمِينُ ١٦٨٨ و ١٦٨١ ال١٧٥٢) واحدةً ولا يكزمُ العَليفُ عَلَكُلُّ مَمْلًا عَلَى خَلِيَّةً لِي إِنَّ إِنَّ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه عَلَمُ اذا كُلُفَ (المَا كُلُفَ) مَنْ عَنُوجِهُ الله (اللَّيْمَانُ ١٦٨١ و ١٧٤٢ ال ١٧٥٢) في الدُّعَاوِي الْمُعَلِّقَةِ بِالْعَامَلَاتِ بِالنِّمِينَ ونَكُلَ عنها صَرَاحَةً بَقُولِهِ لا أُحلِفَ * او دَلَالَةً بِالشُّكُوتِ بِلا عُدُر (مَعَكُمُ ١٧٨٦) الْحَاكِمُ بِنُكُولِهِ وادًا أَرَادَ أَنْ يَجْلِفَ بَعَدَ الْحُكُم فلا يُلْتَغَتُ الله وبَنِقِي حُكُمُ الْمَاكِمُ عَلَى عَالَهِ [انظر المادة ٦٢] ﴿ مادة ٢٥٨١ ﴾ تُعتبر (يَعين ١٦٨ و ١٤٤ الله ١٧٠٢) الأخرس ونُكُولُهُ عَنْ اللِّيكُ إِن ﴿ إِنَّارَتِهِ الْمُهُودُةِ [انظر اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَنْ اللَّه المعالم المعالم الأربوت والريوال المعالم ﴿ مادة ١٧٥٣ ﴾ أذا قال (المدعي١٦١٣) ليس إلي (شاهد ١٦٨٤) اصلاً ثُمَّ أَ رَادَ أَنْ يَا تِيَ بِشُهُودِ او قِالِ لِيسَ لِي شاهِدَ ۖ سِوَى فَلِإِن ِ وَفَلانِ ِ عُمَّرِ قَالَ

البات الرابع

﴿ مَادَةً ٤ ١٧٥ ﴾ بَلْزَمُ إِنِّبَاتُ (وَضَعَ الْبَدِ ١٦٧٩) (بَالبَيْنَةِ ١٦٧٦) فِي (الْعَفَارُ ١٢٥) (بَالبَيْنَةِ ١٦٧٦) فِي (الْعَفَارُ ١٢٥) النَّازَعِ فيهِ ولا (يُحْكَمُ ١٧٨٦) فِيصَادُقُ الطَّرُفَيْنِ يَعني لا يُحْكَمُ بكُونِ (اللَّذَعي عليه ١٦١٣) ذا البَد (با قِرَارِه ٢٠٧١) عند (دعوى اللَّذَي تَلَيْكُمْ إِنِّي كُنْتُ اسْتَرَيْتُ ذلكَ اللَّعي قائِلاً إِنِّي كُنْتُ اسْتَرَيْتُ ذلكَ المُقَارَ مِنْكَ او كُنْتَ (عَصَبَّتُهُ ١٨٨) مني فلا حَاجَةً الى إِنْبَاتِ كَوْنِ اللَّذِي عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ وَكُذَلكَ أَي شَعْصَ كَانَ وَجُدَ فِي يَدِهِ المَنْقُولُ اللَّهُ وَكُذَلكَ أَي شَعْصَ كَانَ وَجُدَ فِي يَدِهِ المَنْقُولُ وَصَادُقُ الطَّرَفَيْنِ كَافَ فِي هذا البَدِينَةِ عَلَى الرَجِهِ الذِي ذُكْرَ آفِنَا وَصَادُقُ الطَّرَفَيْنِ كَافِ فِي هذا البَيْنَةِ عَلَى الرَجِهِ الذِي ذُكْرَ آفِنَا وَصَادُقُ الطَّرَفَيْنِ كَافِ فِي هذا البَيْنَةِ عَلَى الرَجِهِ الذِي ذُكْرَ آفِنَا وَصَادُقُ الطَّرَفَيْنِ كَافِ فِي هذا البَيْنَةِ عَلَى الرَجِهِ الذِي ذُكْرَ آفِنَا وَصَادُقُ الطَّرَفَيْنَ كَافِ فِي هذا البَيْنَةِ عَلَى الرَجِهِ الذِي ذُكْرَ آفِنَا وَصَادُقُ الطَّرَفَيْنَ كَافِ فِي هذا البَيْنَةِ عَلَيْهِ الْعَبْرُقُ الطَّرَفَيْنَ كَافِ فِي هذا الْمَانِيْ فِي هذا الْمُونِ الطَّرِقَ فَيْنَا كَافِي فِي هذا الْمِنْ فِي هذا اللَّهُ إِنْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ الْمُؤْمِنُ الطَّرُونُ الطَّرِقَ عَلَيْهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنَا لَعْتَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ الْمُو

الله مادة ١٧٥٥ ﴾ اذا تَنَازَعَ شَغْصَانِ فِي (عَقَادِ ١٧٩) و (ادَّعَى ١٦١٣) وَ مَادَة مَادِهُ مَنْهُما كُونَهُ (دَا الْبَدِ ١٦٧٩) فِي ذلك المَقَارِ فَتُطْلَبُ (الْبَيْنَةُ عَلَى ذلك مِنْهَا الْبَيْنَةُ عَلَى ذلك مِنْ كُلِّ مِنْهَا الْبَيْنَةُ عَلَى ذلك مِنْ كُلِّ مِنْهَا الْبَيْنَةُ عَلَى ذلك مَنْ مَا مَا مَعَا عَلَى كُونِهِ ذَا الْبَدِ قَاذَا أَقَامَ كُلُّ مِنْهَا الْبَيْنَةُ عَلَى ذلك مَنْهُ مَا مَعَا عَلَى كُونِهِ ذَا الْبَدِ وَلَيْنَةُ كَانَ مَهُ مَا) فِيهِ وَاذَا أَظُهَرَ أَحَدُهُما اللّهِ وَافَا أَظُهَرَ أَحَدُهُما اللّهَ وَاذَا أَطْهَرَ أَحَدُهُما اللّهَ وَافَامَ اللّهَ وَاللّهُ وَافَامَ اللّهُ وَاللّهُ وَافَامَ اللّهُ وَافَامَ اللّهُ وَاللّهُ وَافْرِحَ اللّهُ وَافْرِحَ اللّهُ وَافْرَحُهُ وَافْرِحَ اللّهُ وَافْرَحُهُ وَافْرَحُهُ وَافْرَحُهُ وَافْرِحُهُ وَافْرِحُهُ وَافْرَحُهُ وَافْرَحُهُ وَافْرَحُهُ وَافْرَحُوا اللّهُ وَافْرَحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَعُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُوا اللّهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُواهُ وَافْرَاحُواهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافْرَاحُهُ وَافُومُ وَافُومُ اللّهُ وَاللّهُ وَالِيْدُ (خَارِحُهُ وَافْرُوهُ وَالْمُومُ الْمُؤْمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَوْهُ وَاللّهُ وَالْمُوالِمُ وَاللّهُ وَالْ

ال ١٧٠٧) كُلُّ منهُم بِطَلَب الآخر على عَدَم كُون خَصْمِهِ ذَا البَدِ فِي ذَلْكَ الْمَقَارِ ذَلْكَ الْمَقَارِ فَإِنْ نَكُلَ عَنِ الْبَعْيِنِ يَثَبُّتُ كُونُهُما ذُوي البَدِ فِي ذَلْكَ الْمَقَارِ وَيَعْدُ الْآخِرُ مِحْكُمُ بَكُونِ الحَالِفِ وَيَشَعَرَ كَانَ فِيهِ وَإِنْ نَكُلَ أَحَدُهُ عَالِوَحُلَفَ الآخِرُ خَارِجًا وَإِنْ حَلَفًا مَعًا فَلا وَاضِعَ البَدِ مُسْتَقِلًا بِذَلِكَ الْهَقَارِ وَيُعَدُّ الْآخِرُ خَارِجًا وَإِنْ حَلَفًا مَعًا فَلا وَاضِعَ الْبَدِ مِنْهُما بَكُونِهِ ذَا الْبَدِ وَيُوقَفُ الْهَقَارُ (الْلَدْعِي بَوِ ١٦١٤) الى عَنْهُم لِمُ اللّهِ اللّهِ الْمَقَارُ (اللّهُ عَنْ بَعْمَا لَكُونِهِ ذَا الْبَدِ وَيُوقَفُ الْهَقَارُ (الْلَدْعِي بَو ١٦١٤) الى عَنْهُ الْمَقَارُ وَتَقَعْهُ الْحَلَى الْمَقَارُ (الْمُدَى بَوْمَالُ) الى عَنْهُ الْمُقَارُ وَقَعْمُ الْمُقَارُ (الْمُدَّعِي بَوْمُ ١٦١٤) الى المَقَادِ حَقَيْقَةُ الحَالِي

على المنافع ال المنافع المنافع

﴿ فِي تُرجِيعِ (اللَّيْنَاتِ ١٧٦) ﴾

٣١٤١) (المُلْكِ المُطْلَقِ ١٩٧٨) الذي لم بُبَيِّن فِيها تاريخ مَثْلًا اذَا الْجَعَى أَحَدُ اللَّهَانَ التَّي فِي اللَّهَانِ الْمَلْكِي ١٧٥) وأن هذا قد وَضَعَ لَيْحَدُ اللَّهَانَ التَّي فِي اللَّهَانَ اللَّهِ وَالْحَدُ اللَّهُ الللللللَّا الللَّهُ اللَّالللَّاللَّالَّةُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّه

المُنْهِ اللّهِ الدّ اللهِ المُنْهِ اللّهِ اللهِ الله

﴿ مَادَةُ ١٧٥٩ ﴾ يَيِّنَةُ ذَي البدِ أَوْلَى فِي دَعَاوِي للْلْكِ الْمُقَدِّدِ بِسَبَبِ غَبْرِ قَابِلِ التَّكَرُّرِ كَالنِّقَاجِ · مثلًا لو تَنازَعَ الحَارِجُ وذُو البَدِ فِي مُهْرَقِي وادَّعَى كُلُّ مِنهُما أَمَّها مَالُهُ ومَولُودَهُ مِنْ فَرَسِهِ تُرَجَّحُ بَيِّنَةُ ذُو البَدِ ﴿ مَادَةُ ١٧٦ ﴾ ﴿ بَيْنَةُ ٢٧٦ ﴾ مَنْ تاريخَهُ مُقَدِّمٌ أُولَى في (دعوى ١٦١٣ ﴾ (الْمُلْكِ مِن اللُّهُ وَيُنْحُ مَا شَكَّرُ اذَا ﴿ الدُّعِي ١٦١٣ ﴾ أحَدُ على المَرْصَةِ التي فِي فِي يُدِ آخَرُ بأ فِي اشْتَرَيْمُا فَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ فِسَنَةٍ مِنْ فُلانَ وقالَ (خو اليَدِ ١٩٧٩) إِنَّهَا مَورُوثَةٌ لِي مَنْ وَالَّذِي ٱلذِّي تُوْ لِيَ قَبْلَ هذا التَّارِيخِ بِخِمْسُ مِنِينَ فَتُرَجَّعُ بَيِّنَةُ ذي البَّدِ · وإنْ قالَ هِيَ مَوْرُونَةٌ مِن أَبِي الذي مَاتَ فَبْلَ سِيَّةً إِ أَشْهُرُ تُرَجَّحُ بُيِّنَةً (الحَارِجِ ١٦٨٠) على هذا الحال ﴿ كَذَلْكَ لَوْا ادُّ عِي كُلُّ مِنَ ﴿ الْمُتَّصِينَ ١٦٢٤) أَنَّهُ اشْتَرَى ﴿ الْمُدَّعِي بِهِ ١٦١٤) مِنْ شُخْصِ عَبْرِ الذي اشْكَرَى مِنْهُ الْآخَرُ وَبَيْنَا تَارِيخَ تَمَلُّكِ (جِلْشِهِمَا ١٦٠) فَتُرَجَّعُ بَيْنَةُ مَنْ تَارِيخُ تَمَلُّكِهِ مُقَدَّمٌ عِلَى الْآخَرِ الْأَخْرِ الْ ﴿ مَادَةُ ١٧٦١ ﴾ لا يُعتَبِرُ التَّارِيخُ فِي (دعوى ١٦١٣) النَّقَاجِ وَتُرَّجِعُ (بَيِّنَهُ ١٦٧٦)(ذي الْبَدَي ١٦٧٩)كما ذُكِرَ آنِهَا ۚ إِلَّا أَنَّهُ اذَا لَمْ نُواقِقَ سِنَّ (اللَّذَي به ١٦١٤) تاريخ ذي اللَّه وَوَ افْتَى تاريخَ (الحار ب ١٦٨٠) فَتُرَجِعُ بَيِّنَةُ الحَارِجِ ﴿ وَإِنْ خَالَفَتْ تَارِيخَ كَلِيهِما او لَمْ نَكُنُّ مَعْلُومَةً ۚ فَتَكُونُ مَيْنَةُ كُلِيمِهِمَا مُنْهَا رَزَّ يَعْنِي مُفْسَافِطَةً ويُتْرَكُ الْدَّعِي بِهِ فِي جَدِ ذِي البَدِ وَيَبَقَّى لَهُ [النظر المادة شُمَّ] ؛ إِنَّ مَا إِنَّ أَنَّ أَنَّ مَا مُنْ مُنْ مُنْ أَنَّ اللَّه الما أَنّ ﴿ مَادَةُ ١٧٦٢ ﴾ ﴿ بَيَّنَةُ ١٦٧٦ ﴾ الزِّ يادَةِ أُولَى عَلَا الْحَالَاتُ الْحَالَاتِ (البائِمُ ١٩٠) و (المُشتري ١٦١) في مقدّ ار (التَّمَن ١٥٢) او (المَبيّع ١٠١) فِتُرَجَّعُ بَيِّنَةً مَن (الرَّعِي ١٦١٣) بِالرِّ وادةٍ [انظر المادة ٩] ﴿ لَمُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ ﴿ مادة ١٧٦٣ ﴾ رُجُّحُ (بَيَّةُ ١٩٧٦) (التَّملِكِ ١٢٥) على بَيْنَة (العَارية

﴿ مَادَةَ ١٧٦٥ ﴾ تُرَجِّحُ (بَيْنَةُ ١٩٦١) الإطلاق في (العَارِيَّةِ ١٦٢٠) مثلاً اذا هَلَكَ الحِصَانُ (المُستَعَارُ ٢٦٠) في يَدِ (المُستَعِيرُ ٢٦٧) و(ادَّعِي ١٦١٣) (المُعِيرُ ٢٦٦) قائِلاً إنِّي كُنتُ أَعَرْتُكَ إِيَّاهُ عَلَى أَن تَستَعِملَهُ أَرْبَعَهَ أَيَّامٍ وَالْعِيرُ ٢٦٦) قائِلاً إنِّي كُنتُ أَعَرْتُكَ إِيَّاهُ عَلَى أَن تَستَعِملَهُ أَرْبَعَهَ أَيَّامٍ وَأَنْتَ لَمْ (تُستَعِملَهُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ وَالْتَعِيرُ بَقَوْلِهِ كُنتَ الْخَامِسِ (فاضَعَنُ ٢١٦) (قيعتَهُ ١٠٤) وادَّعَى المُستَعِيرُ بَقَوْلِهِ كُنتَ الْخَامِسِ (فاضَعَنُ ٢١٦) (قيعتَهُ ١٠٤) وادَّعَى المُستَعِيرُ بَقَوْلِهِ كُنتَ أَعْرَتَنِي إِيَّاهُ بَأَنْ استَعْملَهُ عَلَى (الإطلاق ١٤٢) ولم نُقَيِدٌ بأرْبَعَة أَيَّامٍ فَتُرَجِّحُ بَيْنَهُ المُستَعِيرِ وتُسْعَمُ وتُسْمَرُ

﴿ مَادَةُ ١٧٦٦ ﴾ تُرَجِّحُ (بَيِنَةُ ١٦٧٦) الصِحَّةِ عِلى بَيْنَةِ (مَرَضَ المَوْتِ مِ مَادَةُ ١٧٦٦) الْأَحَدُ (مَالاً ١٧٦) الْأَحَدُ وَرَثَتِهِ ثُمَّ مَاتَ وَ(ادَّعَى ١٦٦٣) الْوَحُوبُ لَهُ وَلَمَّةً فِي مَرَضِ مَوْتِةٍ وَادَّعَى (المَوهُوبُ لَهُ وَلَمَّةً فِي مَرَضِ مَوْتِةٍ وَادَّعَى (المَوهُوبُ لَهُ الْمُ

٨٣٣) أَنَّهُ وَهَبَّهُ فِي حَالَ مِنِحَّتِهِ فَتُرَجَّعُ بَيِّنَةُ المُوهُوبِ لَهُ

﴿ هَادَةُ ١٧٦٧ ﴾ تُرَجَّعُ ﴿ بَيْنَةُ ١٧٦٠ ﴾ ﴿ الْعَقْلِ ٤٤٣ ﴾ ﴿ الْعَقْلِ ٤٤٣ ﴾ على بَيْنَةَ ِ (الجُنُونَ ٤٤٤ ﴾ او(العُنَّهُ ِ ٩٤٠ ﴾ [أنظر المادتين 9 ر11]

﴿ مادة ١٧٦٨ ﴾ اذا اجتمعت (بَيْنَهُ ١٦٧٦) الحُدُوثِ وبَيْنَهُ القَّدِمُ فَرُجِعُ بَيْنَهُ الآدُوثِ وبَيْنَهُ القَدَمُ فَرُجِعُ بَيْنَهُ الْحُدُوثِ والْقَدَمِ و (أَسَيِلُ ١٤٤) أَحَدُ (مَسِيلُ ١٤٤) الآخرِ وَوَقَعَ بَيْنَهُما اختلاف مَنْ الحُدُوثِ والقَدَم و (أَدَّنِي ١٩٢٣) صَاحِبُ الدَّارِ حُدُوثَهُ وَطَلَبَ رَفْعَهُ وادَّعَى صَاحِبُ اللَّسِيلِ قِدَمَةُ فَتُرجَّعُ سَاحِبُ اللَّسِيلِ قِدَمَةً فَتُرجَّعُ بَيْنَةُ صَاحِبِ الدَّارِ [انظر المادة ٢١]

﴿ مَادَةُ ١٧٦٩ ﴾ أَذَا أَظْهَرَ الطِّرَفُ الرَّاجِيعُ العَجْزَ عَنِ ﴿ الْبَيْنَةُ لِلْمَا الْمَبْنَةُ لِلْمُ الْمَرْجُوحِ إِنْ أَثْبَتَ فَبِهَا وَإِلَّا الْمُرَافِعُ الْمُرَجُوحِ إِنْ أَثْبَتَ فَبِهَا وَإِلَّا الْمُرْفِعِ إِنْ أَثْبَتَ فَبِهَا وَإِلَّا الْمُرْفِعِ إِنْ أَثْبَتَ فَبِهَا وَإِلَا الْمُرْفِعِ الْمُرْفِعِ إِنْ أَثْبَتَ فَبِهَا وَإِلَا الْمُرْفِعِ الْمُرْفِعِ إِنْ أَثْبَتَ فَبِهَا وَإِلَا الْمُرْفِعِ الْمُرْفِعِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

﴿ مَادَةَ ١٧٧٠ ﴾ اذا أَظهَرَ الطَّرَفُ الرَّاجِيحُ الْعَجْزَ عَنِ الإِثباتِ (الْبَيِّنَةُ ١٦٧٦) على ما (فَخُكِمَ ١٧٨٦) بِمُوجِبِ إِقَامَةِ الطَّرَفِ الْمُرَّفِ (الْبَيِّنَةُ 1٦٧٦) على ما سَبَقَ ثُمُّ أَدَادَ الطَّرَفُ الرَّاجِيحُ إِقَامَةً الْبَيِّنَةِ فَلا بُلْتَفَتُ الْبِهِ بَعَدُ

الفصل الثالث

﴿ فِي الْقُولِ لِمِنْ و (تَحَكَّيمِ الْحَالَ ١٦٨٣) ﴾

ر ﴿ مَادَةُ ١٧٧١ ﴾ اذا اخْتَلَفَ للزُّوجُ والزُّوْجَةُ فِي أَمْتِعَةِ الدِّارِ التي

مَكُنَاهَا فَيُنْظُرُ الى الأَمْمِةَ فَانَ كَانَتْ مِنَ الأَمْمِةَ التَّي تَصْلُحُ الوَّوجِ فِقَطُ كَالْبُنْدُفَيَّةِ وَالسِّفِ او مِنَ الأَمْمِاءِ الصَّالِعَةِ لِكُلِّ مِنَ الرَّوجِ وَالرَّوجَةِ كَالاَّ وَانِي وَالمَرْوشَاتِ تُرَجِّحُ بَيْنِمَةُ الرَّوجَةِ وَاذَا عَجِزَ كَلاهُما عَنِ اللَّيْفَةِ وَالقَوْلُ الرَّوجِ مِع (اليَّمِينِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ اله ١٧٥٧) يَعني اذَا حَلَفَ الرَّوجُ بَانَ بَلْكَ الأَمْمِينِ ١٨٦١ و ١٧٤٢ (يُحَكِمُ ١٧٨٦) بكونها لهُ وَأَمَّا فِي الأَمْمِياءِ السِّسَةِ النِّسَاءُ فَقَطْ كَالحَمِي وَأَلْبِسَةِ النِّسَاءُ فَتُرَجِّحُ وَأَمَّا فِي الأَمْمِياءِ السَّلِقِ وَالْبِسَةِ النِّسَاءُ فَتُرَجِّحُ وَأَمَّا فِي الأَمْمِينِ اللَّهِ السِّينَةِ فَالْتَوْلُ الرَّوجَةِ مَعَ البَعِينِ الْإِلاَ وَرَا الْمُعَامِينِ الأَمْمِينِ المُسَاءِ وَالسَّةِ اللَّمَاءُ وَلَا المَّالِقَةِ اللاَحْرِ اوْ (الْمُهَاءُ المَا الْمَولُ الرَّوجَةِ مَعَ البَعِينِ اللَّهُ المُعْمَى اللَّهُ اللَّهُ المَالِعَةِ اللاَحْرِ اوْ (الْمُهَاءُ وَلَى المَّولُ المَّولُ الرَّوجَةِ مَعَ البَعْمِينِ اللَّهُ المَالِقَةُ الرَّحْرِ اوْ (الْمُهَاءُ وَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ المَالِقَةُ لَلْمُعُ الْمُعَامِقُ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَا المَالِعَةُ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَالْمَولُ اللَّهُ وَلَى الرَّوجِ مَا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَى الرَّوجِ مَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَى الرَّوجِ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ المَالِيَةِ اللْمَامِولُ اللَّهُ وَلَى الرَّهِ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَى الرَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعَلِي اللْمُعَامِلُ المُنْ الرَّهُ اللَّهُ اللْمُعَالِ اللْمُعَامِلُ المُعْلِقُ اللْمُ اللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُعَامِلُ اللَّهُ اللْمُعْلِى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْمِلُ اللْمُعْلِى اللْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِلَ المُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ اللْمُعْلَى الْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ ا

الرَّمادة ١٧٧٢ ﴾ نَقُومُ الرَرَقَةُ مَقَامَ الْوَرَّثِ عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِ اللَّهِ الْوَرِّثِ عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُوالِمُ اللْمُؤْمِ اللللْمُ اللللْمُ اللِ

، ﴿ مَا دَةَ ١٧٧٣ ﴾ آذا أَوَادَ (الوَاهِبُ ٨٣٣) الرُّجُوعَ عَنِ (الْهِبَةِ ِ ٨٣٣) و (ادَّعَى ١٦١٣) (المَوهُوبُ لهُ ٨٣٣) تَلَفَ (المَوهوبِ ٨٣٣) فالْقَوْلُ لهُ بلا (يَمَثِنْ - ٨٦٨ و ١٧٤٤ اله ٢٠٧٤)

﴿ مَادَةَ عَالِمًا ﴾ أَلاَّ مَيْنُ يُصِدُّقُ (بِيَمْنِيْهِ ١٦٨١ و ١٧٠٢ ل ١٧٠٢)

في بَرَاهُمْ ذِيْمَتُهُ كُمَّا أَذَا ﴿ أَدْعِي ١٦١٣] ﴿ الْمُودَ عُ ٤٤٤ ﴾ ﴿ الرَّدِيمَةُ ٢٦٣ ﴾ وقالَ ﴿ الوِدْيِنُرُ ٢٦٤ ﴾ أَنَا وَدَدْتُهَا إِلَيْكَ فِالقَوْلُ لَهُ مَعَ اليِّمِينِ ﴿ وَلَكِنْ ,ادْا أَوَادَ أَنْ مِيْدُ وَلَيْ وَلَمْ اللَّهِ مِنْ البَّمَوْنَ فِلْمُعَمِّ يَتِنَّا أُورًا ﴿ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ م ﴿ وَادِهِ ١٧٧٥ ﴾ اذا أعلى مَنْ عليهِ (دُيُونُ ١٧٧٠ ﴾ اذا أعلى مَنْ عليهِ (دُيُونُ ١٠٨٠) مُعْتَكَفَّةٌ لدَانْسِهِ مَعْدَارًا مِنَ الدِّينِ فَالْقُولُ لَوْ فِيهَا اذَا ادَّى أَنَّهُ أَعْطَلُهُ عَسُوبًا الله المناهل ا ﴾ ﴿ مِلدِه ٢٧٧٦ ﴾ بَعْلَمَا، اتْعَضَتْ مُدَّةً (إِجَارَةِ ١٠٠) الرَّخَى أَرَّدادَ (النُّسَمَّأُ جِنُّ ١٤) حَمَلًا جِمَّةً مِنَ (الأَجْرَةُ ١٤٠٤) مُدَّةً القِطَاعِ اللَّهِ فِي أَثْنَاهِ مِدَّةِ الإجارةِ وَوَقَعَ عَبْنَ ﴿ الْآجِرِ ١٩٠٩ ﴾ والْستَأْجِرُ آخيلافِيدُ ولم مَكُنْ مُنَاكَ (بَيِّنَةُ ١٦٧٦) يُنظَرُ فإنْ كَانَ فِي المُقدَارُ مُدِّنِّةِ الانقِطَاعِ عَمثلاً الذا (ادْعَىٰ ١٦١٣) الْسِنَا جَرُ عَشَرَةً أَيَّامَ ﴿ وَلَلُوْجِرُ خَمْسَةً ﴾ أيَّام رفالقُولُ النُّسَتَأُجِرُ مَعَ ﴿ الْبَعِينَ ١٦٤٢ فِ١٤٤ الْهِ١٧٠٢ ﴾ • و إنْ كَانَ الاختِلافُ عِي أَصْلَ إِلانقطاع ِ يَعني إِنْ أَ لَكُرَ المؤجرُ انقطاعَ الماء بِالكُلَّيَّةِ (يُحكُّمُ الحالُ ١٦٨٣.) الحاضِرُ إِيَّمَى يُعِمَلُ حَكُمًا وَهُو أَنَّهُ اذَا كَانَ لِلَّهُ جَادِياً فِي وقت (الدَّعوى ١٦١٣) في (الحُصُومَة يِ ١٠٣١). قَالْقُولُ للنُّوْلِجُو مَا مَرَ البَمَينِ وِإِذَا بَكَانَ فِي ذَلَكَ الرَقْتِ مُنْقَطِعًا فَالْقُولُ السَّتَأْجِرِ مَمَّ الليكون [المنظر الحاجة ع] عند المستر الأب أوبد المستروب والمستر ﴿ مادة ١٧٧٧ ﴾ اذا اختُلِفَ فِي طَرِيق الله إلذي يَعْرِي الى دلو أَحَدِ بِأَنَّهُ عَلَيْتُ أَو (قَدِيمُ ١٦٦) و (الدُّعَى ١٦١٣) صاحبُ الدَّانِ بَكُونِ

(المَسِيْلِ ١٤٤) حَادِثًا وَطلب رَفْعَهُ ولم يَكُنْ لِكِلاً الطَّرِّفَيْنَ (بَيِنَةُ ١٦٢١) يَنْظُنُ فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ (الْحُصُومَةِ ١٣٠١) يَجْرِي المَاهُ مِنَ المَسِيلِ او يُعلَمُ بَرِيَانُهُ قُبَيْلَ ذَلِكَ مِنَ عَلَى خَلْهِ وَيَكُونُ القَوْلُ لِصَاحِبِ المَسِيلِ مَعَ (اليَمينِ جَرَيَانُهُ قُبَيْلَ مَعَ أَ اليَمينِ المَسِيلِ مَعَ أَ اليَمينِ المَسِيلِ مَا عَدَم كُونَ المَسِيلِ جَادِثًا وإِنْ كَانَ لَم يَجْرِ المَاهُ مِنَ المَسِيلِ فِي وَقْتِ الْحُصُومَةِ وَلَم يُعلَمُ جَرَعَانُهُ قَبلَ ذَلِكَ كَانَ لَم يَجْرِ المَاهُ مِنَ المَسِيلِ فِي وَقْتِ الْحُصُومَةِ وَلَم يُعلَمُ جَرَعَانُهُ قَبلَ ذَلِكَ كَانَ لَم يَجْرِ المَاهُ مِنَ المَسْيِلِ فِي وَقْتِ الْحُصُومَةِ وَلَم يُعلَمُ جَرَعَانُهُ قَبلَ ذَلِكَ كَانَ لَم يَجْرِ المَاهُ مِنَ المَسْيِلِ فِي وَقْتِ الْحُصُومَةِ وَلَمْ يُعلَمُ جَرَعَانُهُ قَبْلُ ذَلْكَ

الفصل الرابع

﴿ فِي ﴿ النَّمَالُفُ ١٢٨٢ ﴾ ﴿

﴿ مَادة ١٧٧٨ ﴾ أذا اختلف (البائع ١٩١) و (المُسْتَرَي ١٦١) في مقد ار (المُسْتَري ١٩١) أو كَلْبُهِما أو في وَصَفِهما إو في جُسُهِما (فيحكُمُ ١٧٨٦) لِمِن أَقَامَ مَنهُما (البَيْنَةُ ١٩٧٦) وإن أَقَامَ مَنهُما (البَيْنَةُ عَجَكُمُ لِمَن أَنْبَتَ للزّيادة مَنهُما وإنْ عَجَزَ كلاهُما عَن الإثبات يُقَالُ لهُما إمَّا أَنْ يَرْضَى أَحَدُ كُما (بِدَعوى ١٦١٣) الآخَو او رُفُسَخُ ٢٠٣١ في البَيْنَةُ مِن البَيْنَةُ مَن البَيْنَةُ مِن البَيْنَ أَمَانَا البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ وَعُنِي الأَخْوِ وَالْذَا صَلَى أَجَدُهُما مِن البَيْنَ البَيْنَ وَعُنِي البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ وَعُن البَيْنَ البَيْنَانُ مِنْ البَيْنَ الْمَانَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ البَيْنَ الْمُنْ الْمَنْ الْمُنْ ال

كَلاَهُما فُسَخَ الحاكمُ الْبَيْعَ [اظر الله ه] ﴿ مَادَةُ ١٧٢٩ ﴾ أَذَا اخْتَلَفَ (الْمُسْتَأْجِرُ ٤١) فَيْلَ أَنْ يَفْصَرُفَ في (اللُّاجُودِ ١١١) مَمَ (اللُّوجِرِ ١٤١) في مِلْمَارِ لِ الأَجْرَةُ إِنَّا) مُمثلاً بِأَنَ (ادَّ مِي ٣لـ١١) الْمِسَأْجِرُ أَنَّ الأُجْرَةُ عَضَرَةُ دَنَا بِيْنَ وادَّعَى الْمُؤْجِرُ أَنَّهَا خَمَسَةً عَشَرَ دِينَلُوا نُقبَلُ (دعوى ١٦٢٣) مِّنْ أَقَامَ (البِّينَةَ ١٩٧١) منهُما وإِنْ أَقَامَ كِلاهُما مَمَّا البَّيِّنَةَ ﴿ يُعَكُّمُ ١٧٨٦) بِيَيِّنَةٍ لِلْوَجِرِ وَإِنْ عَبِزًا عَنِ الإِثْبَاتِ (يُحَلِّفُانِ ١٦٨١ و ١٧٤٢ الو ١٧٥٢) مَمَّا وَبُبِدأَ بَتَحَلِّيفِ الْمُستَأْجِرِ اوْلاً ويُلزَمُ مَنْ تَحْكَلَ بُكُولِهِ فَإِنْ حَلَفَ كَلَاهُما (فَسَخَ ٣٠٤ له ٣٠٤) (الحاكم ١٧٨٠) الإجَارِةَ ﴿ وَ إِذَا رَاحَتَكُمَا فِي الْمُدَّةِ أَوَ الْمَسَافَةَ فَالْحُكُمُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ إِلَّا أَنَّهُ اذَا أَفَامَ كَلِاهُمَا البَّيْنَةَ فَيُحكُّمُ بِبَيَّنَةِ الْمُستَأْجِرِ وَبُبِداً بِتَعْلَيْفِ الْمُؤْجِرُ فِي صُورَةِ (النَّعَالُفُ ١٦٨٢) [انظر المادة ٩] ﴿ مَادُةَ ١٧٨٠ ﴾ [ذا اخْتَلْفُ ﴿ الْمُؤْجِرُ ٤٠٩ ﴾ و ﴿ الْمُسَابُجِرُ

١٤) كما دُكرَ في المادة الآنفة بَعد القضاء مَدَّة (الأجارة ٢٠٠٠) فالقَوْلُ المستأجر مع (اليَسن ١٦٨١ و١٤٧١ اله ١٩٥٢) وليس هناك (تعادُّف ١٦٨٢)

الله المرادة ١٧٦١ كله اذا المختلفة (المؤجر (١٠٤) و(النستأجر ١٠٤) في معَدَّدَارِ (الأُجْرَةُ ١٤٠٤) في معَدَّدَارِ (الأُجْرَةُ ١٤٠٤) في معَدَّدَ (الإجَارَةِ ١٤٠٤) في معَدَّدَ المُعَادُ الإجَارَةِ ١٤٠٤) ويموني المُدَّةِ المباقية ويمكُونُ التّعَوْلُ المستَأْجَرِ في حِصَّةً المُدَّةِ الماضية ويمكُونُ التّعَوْلُ المستَأْجَرِ في حِصَّةً المُدَّةِ الماضية إ

﴿ الْمَيْعُ ا ١٠) فِي يَدِ (الْمُشَرَّي ١٦١) او حَدَثُ فَيْهِ (عَيْبُ ٣٣٨) مَا يَعُ لَرَّةٍ فَلَا يَجْرِي (النَّحَالُفُ ١٦٨٠) و (يُحَلَّفُ ١٨٨١ و ١٧٤٢ ال ١٧٩٢) النَّهْرِي فَقَطَ إِنظِر اللَّرِدُ ١١]

﴿ مَادَةُ ١٧٨٣ ﴾ ليسَ في (دعوى ١٦١٣) الأَجَلَ يَعَنَى فِي كُونِهِ (مُوْجُلًا ١٠٦) اوَلاَ وِفِي شَرْطَ (الحَهَادِ ١٩١٦) وفي فَبَضَ كُلُّ (الثَّمَنَ ٢٠١) او بَعَضِهِ (التَّمَالُفُ ١٦٨٢) وفي هذه الصُّودِ التَّلَاثِ (يُمِلَّفُ مُرَادًا) وفي هذه الصُّودِ التَّلاثِ (يُمِلَّفُ مُرَادًا) المُنكَرَ

٠٠٠٠ الله ١٢٩٣ من ٢٦٠ شعبان سنة ١٢٩٣ من

﴿ بَسَمَ الله الرحمن الرحيم ﴾

(ليممل بموجبه)

الكتاب الساوس عشر

﴿ فِي الْقَصَّاءُ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدَّمَةٍ وَأَرْبِعَةٍ أَبُوابٍ ﴾

المقدمة

﴿ فِي بِيلْنَ بِعَضِ الْاصطلِلْاحَاتِ الْفِقِيدَةِ ﴾

﴿ مَادَةَ ١٧٨٤ ﴾ أَلْقَضَاء يأْتِي بِمِنَى (الْحُكُم ١٧٨٦) و (الْحَاكِميَّةِ ﴿ مَادَةً كَا اللَّهُ اللَّهُ مَنْ الذَّاتُ الذي نُعْبِ وَعَبِّنَ مَنْ فَبَلَّ السُّلطان ِ لأَجِلِ فَصْل ِ وحَسْم ِ (الدَّعوى ١٦١٣) والْحَاصَنَة ْ الْمُواقِيَة ِ بَيْنَ الناس تَوفيقاً لِأُحكامها المُشرُوعةِ ﴿ مَادِقَ ٢٨٦ ﴾ ﴿ مَا لَمُكُمُّ عَوْ عِبَارَةٌ عِنْ لِمُطْمِ (اللَّهِ مَ مَلَمِهِ) الْمُنَاصَعَتْ وَحَسُنُوهِ إِيَّاهَا وَهُو عَلَى فَيِسْفَيْنَ الْقَيْمُ الْأَوَّلُ هُوْ الْوَامْ الْمُلَاكِمَ (المُحكُومَ بِهِ ١٧٨٧) على (المحكوم عليه ١٧٨٨) بكلام كَفُولُهِ حَكَمْتُ أُو أُعْطِ الشِّيِّ الذي (الْأُجِي ١٦١٣ إِ) عِلْمِكَ وِيْقَالُ لِهِذَا قَضَاءُ الْإِلزَامِ وقَضَاءُ الاستِحقَاقِ والقِسِمُ الثِيانِي هِو مَنْعُ الحاكِم (اللَّهُ عِي ١٦١٣) عَن الْمُنَازَعَةِ بِكَلَامٍ كَفُولِهِ لِسَ لَكَ حَقْ إَوْ أَنْتَ تَمَنُوعٌ عَنِ الْمُنَازَعَةِ ويُقَالُ لهذا (قَضاه ١٧٨٤) التَّرْكِ ﴿ ﴿ مَادَةَ ١٧٨٧ ﴾ ۚ أَلَّمُكُومُ بِهِ هُو الشِّيءُ ٱلذِّي أَلزَمَهُ (الحَاكِمُ ١٧٨٠) على (المحكُّوم عليهِ ١٦٧٨) وهُو ٓ إَيْفَاهُ الْمَكُوم عليهِ حَقَّ (اللَّهُ عي ١٦١٣) في (قَضَاء الا إلزام ٢٨٦٦) وِيَرُاكُ اللَّهُ عِنْ الْمُنْكِزَعَةُ لَـ فِي (قَضَاء التَّرك ِ ١٧٨٦) ﴿ مادة ١٧٨٨ ﴾ ألحكوم عليه مُو الذي (حُكم ١٧٨٨) عليه ﴿ مادة ١٧٨٩ ﴾ أَلْحَكُومُ لَهُ هُوَ الذي (حُكِمَ ١٧٨٦) لهُ ﴿ مادة ١٧٩٠ ﴾ أَلَقُ كُيمُ هُو عَبِالرَةٌ عَن اتَّخِاذِ (الْحَصْمَين ِ ١٦٣٤) (حَاكِمًا ١٧٨٠) برضاهُما لِفَصْل خُصُومَتِهِما و (دعواهُما ١٦١٣) ويُقَالُ لذلكَ حَكُمُ بِمُتَعَتَّبِنِ وَمُحَكَمُ بِعُمْ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحَامُ وَتَشَدِيدِ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعَلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلَّمِ الْعِلْمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلْمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِي الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلِمِ ا

﴿ مَادَةُ ١٧٩١﴾ أَلُوكَيْلُ الْمُسَخِّرُ هُوَ (الْوَكِيلُ ١٤٤٩) المَنْصُوبُ مَنْ قَبِلَ (الْحَاكِمِ ١٧٨٠) (الْعَدَّعَى عليه ١٦١٣) الذيك لم يُمكِنْ إحضَارُهُ بالمحكَمَة

التباب الاول

﴿ فِي (الحُكَامِ ١٧٨٠) ويحتوي على اربعة فَصُولَ ﴾

الغصل الادل

﴿ فِي بيان ِ أُوصافِ (الحاكِم ِ ١٧٨٠) ﴿

﴿ مادة ١٧٩٣﴾ كَنْلَغِي أَنَّ يَكُونَ (الحَاكِمُ ١٧٨٠) حَكِماً فَهِماً مُسْتَقْهِماً وأَمِينًا مَكِيناً مَتِينًا

المُ مَادِة ٢٧٩٣ ﴾ نَنبَنِي أَنْ يكُونَ (الْحَاكِمُ ١٧٨٥) واقفًا على المَسائِلِ الْفَقْبِيَّةِ وَعَلَى الْمَعَاكَمَةِ وَمَقْتَدَرَّا على فصل وَحَسْمِ (الدَّعَاوي ١٦١٣) الواقعة تطبيقًا لهُما

﴿ مَادَهُ ١٧٨٤ ﴾ لَيْرَمُ أَنْ يَكُونَ (الحَاكِمُ ١٧٨٠) مُقتدِرًا على التَّمييزِ التامِّ بِنامُ عَلَيهِ لا يَجُوزُ (قَضاهُ ١٧٨٤) (الصَّغيرِ ١٤٣) و (المعتُومِ

Digitized by Google

ه ١٩٤٠ والأبطنى والأبهم الذي لا يَسمَعُ مَوْتَ الطرَّفَيْنِ القوي المُعرِيدُ المُعرِيدُ

الفصل الثاني

في يان آداب (الماكم ١٧٨٠) ﴾

﴿ مادة ١٧٩٥ ﴾ يَتجنّب (الحاكم ١٧٨٥) الأَقْعَالُ والحَرَكَاتِ التي تُزيلُ مَهَايَةَ (الْحَلْسِ ١٨١) (كالبَيْعِ ١٧٠) والشّيرَآء والمُلاطَقَةِ في المجلس

﴿ مَلَوْهُ ٢٩٦ ﴾ ﴿ أَلِمَا كُونُ مِهِ ١٧٨ ﴾ لا يَعْبَلُ (هِدِيَّةُ ٤٣٤) أَيْ كَانَ مِنَ (الْحَصْمَينِ ١٦٣٤)

﴿ مادة ١٧٩٧ ﴾ (أَلَمَا كُمْ مَالَاً) لَا يَذْهَبُ الى ضِيَافَةِ أَيِّ كَانَ مِنَ (الْحَصْمَينِ ١٦٣٤) مِن مَنْ الْمُعَلِينِ ١٦٣٤)

وحرَكَة تُوجِبُ النّهمة وسُو الظّن كَقَبُول أَحد الطّرَفَين في دادِم وحرَكَة تُوجِبُ النّهمة وسُو الظّن كَقَبُول أَحد الطّرَفَين في دادِم والمَلَوْة في (عَلِيسِ ١٨١) (الحُرَّم ١٧٨٦) مَعَهُ أَو الإَثْمَارِة بِالْعَينِ إُوبِلَيْد والرَّمُ فِي الْمَارِة في المَارِي المُراً المُرَّمِ المَارِد الرَّمُ في المَارِد المُرار المَارِد المُعَارِد المَارِد المَار

﴿ مِادَة ١٧٩٩ ﴾ (ألحاكم ١٧٨٥) مِأْمُورٌ ﴿ بِللْصَدْلِ ١٧٠٠) مِأْمُورٌ ﴿ بِللْصَدْلِ ١٧٠٠) مِنَاءُ عَلَيْهِ بَلَوْمُهُ أَنْ يرَاعِي الْمَدْلُ والْمُسَاوَاةَ

سيف المُمكَمَلاتِ الْمُمَلِّقَةِ بِالْحَاكَمَةِ كَاجِلاسِ الطَّرَّفِينِ وَإِحَالَةِ النَّظَرِ وتُوجِيهِ الْمُطَابِ الْمُجِمَّا وَإِنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَشْرَافِ وَالآخُرُّ مِنْ آحَادِ النَّاسِ

الفصل الثالث

﴿ فِي بِيانِ وظائفِ (الحَلَّمِ مِهُمُ إِنْ الْمُعَلِّمُ مِنْ مُعَالِمُ الْمُعَلِّمُ مِنْ مُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِمِ عِلْمُ الْمُعِلِمُ عِلْمُ عِلْمِ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمُ عِلْمِ ع

﴿ مَادة ١٨٠٠ ﴾ (ألحاكم ١٧٨٠) ﴿ وكيلُ ١٤٤٩) مَنْ قَبَلُ الشَّلطَافِ الإخراء الحُماكِمةِ و (الحُكُم ١٧٨٠) ﴿ مَا اللَّهُ مِنْ ١٨٧٠ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّ ﴿ مَادَةُ ١٨ ١١ ﴾ ﴿ فَاقْضَاهُ ٤٧٨٤) جَمَيْدُ ويَتَحْسَفُ بِالرَّمَانِ وللكان واستثناه بَعض الخُصُوصات مشلا (الحاكم ١٨١٠) اللهُ مُور (بالحكم ١٧٨٦) بُدَّةِ سَنَةٍ يَحِكُمُ فِي تِلكَ السَّنَةِ فَقَطَ وَلِيسَ لَهُ أَنْ يَجِكُمُ فَبَلَّ عُلُولِ تَ يَلُكَ السُّنَةِ لِمُ يَعِنَّ مُرُورِ هَا وَكَذَلَكَ لِمَاكِمُ الْمُنصُوبُ ۚ فِي قَضَاءُ يَعَنَّكُمُ ۚ فِي جَمِيعٍ أَ طَرَافِ ذَلَكَ ۚ الْهَٰصَلَهُ وَلِيسَ لَهُ أَنْ يَجَكُمُ فِي قَضَّاءً ٱخْرَ ۚ وَالْحَاكَمُ المَصْرِبُ عَلَى أَنْ مِحْكُمَ فِي ضَكَمَةٍ مُعَيَّنَةً لِمَكُمْ فِي تِلْكَ الْمُعَكَّمَةِ فَعْطُ وليسَ لَهُ أَنْ كَيْحُكُمَ فِي مَحَلٌ آخَرَ • وَكَلَّدُلِكَ ۖ لَوْ صَلَاءَ أَيْنُ مُلْطَلَفِي ۗ مَأْفُ لا تُسمَعَ (اللهُ عوى ١٦١٣) المُتَمَالِّقَةُ بِالْحُصُوصِ الفُلانِيِّ لَمُلاحَظَةٍ عَادِلَةٍ نصلى بَالمَصْلَعَةِ العامَّةِ لِيسَ لَلْعَاكِمِ أَنَ يَستَمِعَ ثَلَكَ اللهُ عَوَى وَيَعَكُمُ بَهَا ﴿ او كانَّ الْحَاكِمُ بَمَحَكَمَةٍ عَأْذُونَا ﴿ بَاسِتَاعَ ۚ بَنْضَ لِمُؤْمُومَاتِ الْمُنَّالَةِ فَلَهُ أَنْ يَمْمَمُ الْخُمُومُاتِ الْتِي أَفِرْنَ بِهَا وأَنْ يَحَكُمُ فِيهَا فَقَطَ وَلِيشَ لَهُ

﴿ مادة ١٨٠٢ ﴾ ليس َ لِأَحَدِ (الحاكِمينِ ١٧٨٠) المَنصوبين لاستاع (دعوی ۱۹۱۳) أن يَستمِعُ تِلِكُ الدُّعوى وَحْدَهُ و (بِمِكُمُ ١٨٨٦) بها واذا فَعَلَ فَلَا يَنْفُذُ حُكِّمُهُ (راجع مِ مَادِّة ١٤٦٠) ﴿ إِنْ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ و ﴿ مادة ١٨٠٣ ﴾ اذا طلَبَ أَحِدُ المَصَحِينَ الْرَافَعَةَ يَسَبِي بَصُونَ (حاكم ١٧٨٠) وطَلَبَ الآخَرُ الْمُافَعَةَ فِي حُضُورِ الآخَرِ فِي البَلْدَةِ التِي تَمَدُّدَتْ حُكَامُهَا وَوَقَعَ الاخْتِلافُ يَعْلَمُها بَهْذَا الرَّجْهِ فَهُمَجِّعُ الْجَاكِمُ اللّذِي اختارَهُ (اللَّهُ عَي عليه ١٦١٣) عليه المراه الله الله الله المراه الله الله المراه الله المراه المراع المراه المراع المراه المر ، ﴿ مَادِهُ ٤ ١٨ ﴾ إذا عَزِلَ (حَاكِمُ ١٧٨٠)، ولا جل عَدَم وَصُول خَبَر العَزْلِ اليهِ مُدَّةً، كَانَ فَدَ إستَمَعَ وَفَصَلَ بَعْضَ (الدُّعاوي ١٦١٣) في تَلْكَ اللَّهُ فِيكُونُ (حُكِمُهُ ١٧٨٦) صِحِيحًا وَلَكُنَّ (لَا يَصِحُ ١١٠) حَكُمُهُ الواقعُ بَعِدَ وُصُولَ خَبُرُ الْعَزَلِ اللهِ [إنَّار المِواد ١٧ و ١٨ و ٢٦] ﴿ مادة ١٨٠٠ ﴾ (الماكم ١٨٠٠) أَنْ يَنْصِبَ وْيَعَنِلَ النائِبَ إِنْ كَانَ مَأْ ذُونًا بِذَلِكَ وَ إِلَّا فِلا وَلا يَنْعَزِلُ عَالَيْهُ لِمَزْلِهِ او وَفَانِهِ (راجيع مادة د ١٤٦٦ ك بناء عليه لذا تُونِي حارِكُم فَضَاهِ فَلنائيه أَن يَبنَيمَ (الدَّعاوي ١٦١٣) التي تَقَعُ في ذلك القَصَّام يو (يَعَكُمُ يَا ١٧٤ مَم اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

أن يأتي عارم عيره النائب أن (بحكم ١٧٨٦) وبالبينة التي استما نائبة استما النائب المستما النائب المستما النائب المستما النائب وهوا أنه لذا استما المائم المنائب وهوا أنه لذا استما المنائب وبنائم المنائب المنائب وبنائم النائب المنائب المنائب وبنائم النائب المنائب وبنائم النائب المنائب المنائب وبنائم النائب المنائب المنائب المنائب المنائب المنائب وبنائم وبنائم النائب المنائب المنائب وبنائم وبنائم النائب المنائب وبنائم وبنائم المنائب المنائب وبنائم المنائب المنائب وبنائم وبنائم المنائب المنائب المنائب وبنائم المنائب المنائب المنائب المنائب وبنائم المنائب المنائب المنائب وبنائم المنائب المنائب المنائب المنائب المنائب المنائب المنائب المنائب وبنائم المنائب المنائب المنائب المنائب وبنائم المنائب المنا

﴿ مَاذَةَ لَا نَهَا ﴾ ﴿ لَهَا كُمُ ١٧٨٥ ﴾ في فَضَاهِ أَنْ يَسَتَمَعُ ﴿ دَعَوَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَمْ الشَّرَعُبَةً ﴾ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَمْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُولِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلْ

الله المارة ١٨٠٨ على المسترط أن لا يكون (الهكوم له ٢٧٨٧) أَحَدًا من أُصُول (الحاكم الله ١٢٨٨) أَحَدًا من أُصُول (الحاكم ١٢٨٠) وقُرُوعِهِ وَأَنْ لا يَكُونَ زَوْجَنَهُ وَشَرِيكَهُ فِي اللهِ ١٢١٠) الحارب الحارب المارب الحارب المنافق الم

﴿ مَادَةُ ٩ ١٨ ﴾ اذا كَانَ لِا حَذِ (دَعُوى ١٦١٣) مَعَ (حَاكِم ِ اللَّهُ مِ اللَّهُ وَ السَّابِقَةِ وَانَ كانَ اللَّهُ وَ السَّابِقَةِ وَانَ كانَ اللَّهُ وَ السَّابِقَةِ وَانْ كانَ اللَّهُ وَ السَّابِقَةِ وَانْ كانَ اللَّهُ وَ السَّابِقَةِ وَانْ كانَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

في تلك البَلدة حاكم غيرُهُ تَحَاكَما اليه وإن لم يكن في تلك البلدة حاكم غيرُهُ تَرافَعا سيف حضور (حكم ١٧٩) نصباه برضائهما أو في حضور نائب ذلك الحاكم إن كان مأذ ونا بنصب النائب او في حضود حاكم نائب ذلك الحاكم إن كان مأذ ونا بنصب النائب او في حضود حاكم البلدة الجاورة لبلدتهم فإن لم يَرْضَ الطَّرَ فلن يَوْحدى هذه الصُّور استَدْعَا مُولِّى مِن قَبِلَ السَّلظانِ

﴿ مَلَدَةَ ١٨١ ﴾ يَنْبَغِي (للحاكِم ١٧٨٥) أَنْ يُراعِي الأَقْدَمَ فَالأَقْدَمَ فِي رُوْيَةِ (اللهُ عَوَى ١٦١٣) ؛ وَلَكُنْ اذَا كَانَ تَمْسِيلُ دَعُوى وُرُودُهَا مُؤَخِّرٌ مَنْ إِنْجَانِهِ الحَالَى والتَصَلَّحَةِ فَيُقَدِّمُ رُوْيَتَهَا

﴿ مَادَةُ ١٨١١ ﴾ بِجُوزُ الْسَيْفَتَاءُ (الْمَاكِمِ ١٨٧٠) مِنْ غِيرِ مِاعِنَدَ الْمَاجَةِ
﴿ مَادَةَ ١٨١٢ ﴾ يَنْبِغِي (لَلْمَاكِمِ مِهُ ١٧٨) أَنْ لَا يَتَصَدَّى (لَلْمُكَمِّمِ
الْمُمَّا) اذَا تَشَوَّشَ ذِهِنَهُ بِهَارِضَةٍ مَانِعةٍ لِصِيَّةِ التَّفَرُّ سِكَالْمَ والْفَطَّةِ وَالْفَطَّةِ وَالْفَطَّةِ وَالْفَطَةِ وَعَلَبَةً النَّومِ

﴿ مَلَدَةُ ٣ ١٨١ ﴾ يَنبَغي (المَحَاكِم مَ ١٧٨٠) أَنْ يُدَقِّقَ سِيفَ الْمِجْرَاءُ الْمُرافَعَاتُ إِنْ وَأَنْ لَا يُؤْقِعَ الْأَمُورَ فِي عُقَدَخِ التَّأْخِيرِ

الله عادة ١٨١٤ على يَضَعُ (الحاكمُ ١٧٥٥) سيف الحكمة دفارًا السِّيالات والسّند الله التي التي السّيالات ويُعنى بالدّقة بيعفظ يعطيها بصورة منتظمة سالمة عن الحبلة والفساد ويعنى بالدّقة بجفظ ذلك الدّفار وإذا عُرِلَ سَلّمَ السِّجلات اللذكورة الى خَلْفِهِ إِناً بنفسِهِ او يواسطة أمينه

القصل الرابع

﴿ يتعلقُ بصورةِ الْمُحاكمةِ ﴾

﴿ مادة ١٨١٥ ﴾ أبجري (الحاكم ١٧٨٥) الْحَاكَمةَ عَلنًا ولكن لا يُفشِي الوَجْهَ الذي يُحكَمُ بِهِ قَبْلَ الحُكْم

﴿ مادة ١٨٩٦ ﴾ إذا أَتَى الطَّرَفانِ إلى حُضورِ (الحاكمِ ١٧٨٠) لاَّ جلِ المُحاكَمةِ فِياْ مُرُ (اللَّذَي ١٦١٣) اوَّلاً بالتَّقرِيرِ وَإِنْ كَانَتْ (دعواهُ ١٦١٣) قد ضُبِطَت تَعريرًا قَبْلَ الحُضورِ يُقرأُ فيصدَّقُ مَضمُونُها مِنَ اللَّهِي المُدَّي مَطلُبُ جوابَ (اللَّدَّي عليهِ ١٦١٣) ثانيًا وهو أَنْ يَسَأَلَهُ بَقُولِهِ إِنْ اللَّذِي يَدَى عليك بهذا الوَجْهِ فَمَا نَقُولُ أَنْ َ

﴿ مَادَةُ ١٨١٧ ﴾ إِنْ (أَقَرَّ ١٥٧٢) (الْمَدَّعِي عليهِ ١٦١٣) أَازَمَهُ (الْمَدَّعِي عليهِ ١٦١٣) أَازَمَهُ (الْمَاكِمُ ١٧٨٠) مِنَ (الْمُدَّعِي (اللَّمِي (اللَّمِي وَالْمُونِي (الْمُدَّعِي (الْمُدَّعِي (الْمُدَّعِي (اللَّمِي (اللِّمِي (اللَّمِي (اللَّمِي (اللِمِي (اللَّمِي (اللَّمِي (اللِّمِي (اللَّمِي (اللَّمِي (اللِّمِي (اللِّمِي (اللَّ

﴿ مَادَةِ ١٨١٨ ﴾ إِنْ أَنْبَتَ (الْمَدَّيِ ١٦١٣) (دَعُواهُ ١٦١٣) (بِالْبَيِّنَةِ ١٦٧٦) (حَكَمَ ١٧٨٦) (الحاكمُ ١٧٨٠) بذلك وإنْ لم يُثبِتْ بَبَقَى لهُ حَقُّ (الْبَمِينِ ١٦٨١ و ١٧٤٧ الد ١٧٥٧) فإنْ طَلَبَهُ كَلَّفَ الحاكمُ (اللَّهُ عَي عليه ١٦١٣) باليَمين [انظر المادة ٨]

﴿ مادة ١٨١٩ ﴾ فإن (حَلْفَ ١٦٨١ و١٧٤٢ الد١٧٥٢) (اللَّهُ عَيْ عَلَيْهِ

١٦١٣) أَوْ لَم يُعلِّفِهُ (اللَّهِ عِي ١٦١٣) مَنَعَ (الحَاكِمُ ١٧٨٥) اللَّهُ عِي مِنَ الْحَاكِمُ ١٧٨٥) اللَّهُ عِي مِنَ الْمُعَارَضَةِ لِلمَدَّعِي عَلِيهِ [انظرُ اللَّهُ مَا] أَنْ الْمُعَارِضَةِ لِلمَدَّعِي عَلِيهِ [انظرُ اللَّهُ مَا] أَنْ

﴿ مادة ١٨٢٠ ﴾ اذا نكل (المدعى عليه ١٦١٣) عَن (اليَمينِ المدر ١٦١٣) عَن (اليَمينِ المدر ١٦٨٠) بنكُولِهِ وإذا المدر ١٧٨٠) بنكُولِهِ وإذا قال بَعد ذلك أَخْلُفُ فَلا يُلتَفَتُ الى قَوْلِهِ [أَنظَرَ المادة مُم]

﴿ مادة ١٨٢١ ﴾ بَصَمُونُ الْأَيْمَا اللَّهُ مَادة ١٨٢١ ﴾ وَالْعَمْلُ بَضَمُونُ الْأَيْعَلَامِ وَالسَّنَدِ اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالسَّنَدِ اللَّهُ مِن أَعْطِيّاً مِن طَرَفَ (حَاكُم ١٧٨٥) مُحَكِمَةً مِلاً (بَيْنَةً وَالسَّنَدُ اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّنَعُ وَمُوَافِّقِينَ اللَّهُ وَالسَّمَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّمَا عَلَى اللَّهُ وَالسَّمَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّمَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّمَا عَلَى اللَّهُ وَالسَّمَا اللَّهُ وَالسَّمَا اللَّهُ وَالسَّمَا اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّمَا اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّمَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّمَا اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللل

﴿ مَادَةً ١٨٢٧ ﴾ أَذَا أَصَرُ (المُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١١) على سَكُوتِهِ عِنْدَ الاستِفِهَامِ كَا ذُكِرَ آنِفَا ولَم يَقُلُ لَا وَلَا تُم مُعْفِيْدُ سُكُونَهُ إِنْكَارًا وَكُذَلَكَ لَوَ أَنْجَابُ مِنْ وَلَا تُم مُعْفِيْدُ سُكُونَهُ إِنْكَارًا وَكُذَلَكَ لَوَ أَنْجَابُ مِنْ وَلَا أَنْكُوا بِيُمْدَ جُوابُهُ مَذَا إَنِكَارًا لَوَ أَنْجَابُ أَنْكُوا بَعْدَ جُوابُهُ مَذَا أَيْنَارًا الضَّا وَتُطَلَّبُ (ٱلبَيْنَةُ ١٦٢٦) مِنْ (الْمُدَّعِيُ ١٦١٣) فِي الصُّورُ تَبَنْ كَا ذَ كُرَ الضَّا وَتُطَلَّبُ (ٱلبَيْنَةُ ١٦٢٢) مِنْ (الْمُدَّعِيُ ١٦٢٣) فِي الصُّورُ تَبَنْ كَا ذَ كُرَ الضَّا وَتُطَلَّبُ (ٱلبَيْنَةُ ١٦٢٢) مِنْ (الْمُدَّعِيُ ١٦٢٣) فِي الصُّورُ تَبَنْ كَا ذَ كُرَ

﴿ مَادُهُ ١٨٢٣ ﴾ لَوْ أَنِي (المُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) في مَقَامَ (الأَيْوَارِ المُدَّعَى عَلَيْهِ ١٦١٣) في مَقَامَ (الأَيْوَارِ ١٩٧٥) أو الانكار (بَدَّعُونَ ١٦١٣) أو الانكار (بَدَّعُونَ ١٦١٣) أَيْعَامَلُ عَلَى وَفُقَ الْمِسْأَلِلِ التي ذُ كُرِّتَ سَيْفَ كَتِتَابِي اللهُ عُوى و (البَيْنَاتُ ١٦٧٦)

﴿ مَادَةَ ١٨٢٤ ﴿ لَهُ مَا لَا حَدِ الطَّرْفَينَ إِنَّ يَعْصِدًى الدَّوْادة مِنْ مَا لَم

* 141

تَعَكُّلُ إِفَادَةُ الآخَرُ وإِذَا تَصَدُّى فَيُمِنَّمُ مَنْ قَبِلَ (الْجُعَاكِمُ ١٧٨٥) . مَوْ مِلْدَةُ ٥ ٢٨٢ ﴾ يَضَعُ ﴿ الْحَاكُمُ ٥ مُ ١٠٨) فِي الْحَكَةِ ثُرَجُمُانًا مَوْثُوقًا بِهِ وَمُوْ تَمِنَّا لَتُرجَمَّةً كَلام مِنْ لَم بَعْرُفِ اللِّسَانَ الرَّسِيُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ﴿ مَادَةُ ١٨٢٦ ﴾ يَخْطِرُ وَيُوْمِنَى ﴿ الْجَابَكُمُ ١٧٨٩ ﴾ ﴿ بِالْمُصَالَحَةُ ١٥٣١ و ١٥٣٥) لِلطَّرْفَيْنِ إِمَوَّةً أَوْ مَرَّاتَيْنَ لِي الْعَاصَمَةِ ١٥٣١) الواقعَة ِ بَيْنَ ۖ الأَ قر باء ﴿ اللهُ الما مول فيها رَغْبَةُ الطَّرَفَينَ فِي الصَّلْحَ فَإِنْ وَافَقًا صَالَحَهُما عَلَى وَفَقَ المسائل المتعرَّجة في كياب الصُّلْم و إلاَّ أيم الحاكة ﴿ مَادِة ٢٨٢٧ ﴾ بَعَدُ مَا أَنْحُ (أَلَا كُمْ ١٨٧٥) الْحَاكَةَ (يَكُمْ ١٨٧١) بَعْتَضَاهَا وَيُغْوِمُ الطَّرِّغَيْنَ ذلكَ ويُنظِمُ إِعَلَامًا حاويًا ﴿ الْخُكُمُ ١٧٨٦) وَالتَّنْبِيهِ مَعُ الأَسْبَابِ الْمُوجَبَّةِ لَهُ وَيُعَطِيهِ (المَحْكُومُ لَهُ ١٣٨٩) ولَدَى الإِنجَابِ يُعْطِي السَّعْةُ أَخْرَى ﴿ الْمُحْكُومُ اعْلِيهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ ﴿ مادة ١٨٢٨ ﴾ لا يجوزُ (الحاكم ١٧٨٠) تأخيرُ (الحكم ١٧٨١) الطوُّجِدَيْنُ أَسْبَابِ الْحُنْكُمُ وَفُرُوْطُهُ بِمَامِهِ اللَّهِ اللَّهِ الْحَالَمُ الْمُعَالِمُهُ • في (الحكم ١٧٨٦) ويَشْتَملُ عَلِي الفصل اللول و هو ١٠٠٨ ق. في بيان فمروط (الحكم ١٧٨٦) *

﴿ مادة ١٨٢٩ ﴾ أيشتَرَطُ في ﴿ الحَيْمِ ١٧٨١) سَبَقُ ﴿ الدَّعوى الدَّعوى الدَّعوى الدَّعوى الدَّعوى اللَّه وَمُوا أَنَّهُ لِيُشْتَرَطُ في حُبَمَ ﴿ الْحَاكَمِ الْاَمْرِ الْمُعْلَقِ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللْهُ مِنْ اللْمُعْمِنِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُلِمُ مُنْ اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مُنْ اللْمُعُمِنْ مُنْ اللْمُعْمِنُ مِنْ اللْمُعْمِنْ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُعْمِنُونُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّه

المُومادة ١٨٣٠ الله يُسْتَرَعَلُ حَصُورُ الطَّرَفَيْنِ حَبِّنَ (المُهُكِمِ ١٨٦٠) بعد المُعاكمة يَعِني يَلَاِمُ حَصُومًا الطَّرْفَيْنِ وَقَتَ المُهُكُم فِي (عَبَلْسِهِ ١٨١) بعد المُعاكمة والعُواجهة ولكن لو (ادَّعِي ١٦٩٣) أَحَدُ على الآخرِ خُصوصًا و (أَقَرَّ وَالعُواجهة ولكن لو المدَّعي عليه ١٦١٣) ثم قبل الحُمْر لو غَلَبَ عن مجلس الحُمْر (الميدَّعي عليه ١٦٧٣) ثم في غيابه بناءً على إقرارِهِ كذالت لو الحُمْر (المُلْكِم المُمْر في غيابه بناءً على إقرارِهِ كذالت لو المُمْر المُدَّعي (المَيْرَةِ مَا ١٦٠) وَأَقَامُ المُدَّعي (المَيْرَةِ مَا ١٦٧٠) وَأَقَامُ المُدَّعي (المَيْرَةِ مَا ١٦٧٠) وَالْمَا المُدَّعي (المَيْرَةِ مَا ١٦٧٠) وَالْمَا المُدَّعي (المَيْرَةِ مَن عَبِلِسِ المُهُمَّ وَمَالًا) وَأَقَامُ المُدَّعي (المَرْكِبَةِ ١٧٧١) والمُهُم فاذا غاب المُدَّعي عليه مِنْ عَبِلِسِ المُهُم فَبَلِ (المَرْكِبَةِ ١٢٧١ الدَّوْرَةِ مَا ١٧٢١) والمُهُم فالمُهُم فالمُعامِ أَنْ يُرَاكِي المَيْنَةُ ويَحِكُم عَها

﴿ مَادَةُ ١٨٣١ ﴾ (الحاكم ١٨٧٠) أَنْ (بَحِكُمْ ١٨٧١) على (المُدَّعَى عليهِ ١٨١١) (بالبَيْنَةِ ١٦٧٦) التي أُفْيَتُ فِي مُواجَهَةِ (وكيلهِ ١٤٤٩) اذا حَضَرَ فِي (مجلسِ ١٨١) (الحُلكم مهمه ١٤١) بنفسه وبالمكس يَعني للحاكم أَنْ يَحَكُمُ على وكيل المُدَّعَى عليه البَيْنَةِ التي أُقيمَتْ فِي حُضورِهِ اذا حَضَرَ الوكيلُ مَجلسَ الحُكم

﴿ مَادَةُ ١٨٣٢ ﴾ (اللَّهَاكُمُ ١٧٨٥) أَنْ (بَحِكُمُ ١٧٨٦) (بِالبَيْنَةِ الْمَادِةُ ١٨٣٦) (بِالبَيْنَةِ الْمَادَةُ أَحَلَهِ الْمُرَوَّقِةِ الْهَا غَابَ عَنْ (مِجلِسَ إِلَيْنَا اللَّهِ الْمُرَوَّقِةِ الْهَا غَابَ عَنْ (مِجلِسَ إِلَيْنَا اللَّهُ اللَّهِ الْمُرَوَّقِةِ الْهَا غَابَ عَنْ (مِجلِسَ إِلَيْنَا اللَّهُ ال

١٨١) (العُكُم ِ ١٧٨٦) على الوارثِ الآخَوِ الذَّسِكَ أُحْضِرَ فِي (الدَّعوى ١٦١٣) الى جميع ِ الوَرَثَة ولا الدَّعوى ١٦١٣) الى جميع ِ الوَرَثَة ولا حاجَة الى إعادة ِ البَينة ِ

الفصل الثاني

﴿ فِي بِيان ِ (الحُكُم بِ ١٧٨٦) الفِيابِي ﴿ ﴾

﴿ مَادَةُ ١٨٣٣ ﴾ يُدْعَى (المُدَّعَى عليهِ ١٦١٣) مِن قَبِلِ (الحَاكَمُ اللهُ مَادَةُ ١٨٣٣) مِن قَبِلِ (الحَاكَمُ اللهُ المَّاسَّةِ عَن اللهِ تَبَانَ اللهُ المُحَمَّةُ مِن دُونٍ أَنْ يكُونَ لَهُ عُذْرٌ شَرْعَيْ مُضَرَّرُ إليها جَبَرًا

﴿ مَادَةُ ١٨٣٤ ﴾ اذا امتنَعُ (اللّهُ عالمِهِ ١٦١٣) مِنَ الاِتِمانِ و إِرسالِ (وَكِيلِ ١٤٤٩) الى المحكمة ولم يُمكِنْ إحضارُهُ فيُدعَى الى المحكمة في أَيَّام يُرْحَلُ إِلِيهِ ثَلاثَ مَرَّاتُ ورقَةُ اللّهُ عوقِ المخصوصة بالمحكمة في أَيَّام مُتَفَاوِتَهُ على طَلَب (اللّه عي ١٦١٣) فإنْ أَبي أَيضًا المجي وَ أَفْهَمَهُ (الحَاكَمُ مَتَفَاوِتَهُ على طَلَب (اللّه عي ١٦١٣) فإنْ أَبي أَيضًا المجي وَ أَفْهَمَهُ (الحَاكَمُ ١٦١٨) وسيسمعُ (الدَّعوى ١٦١٣) و (البَيْنَةُ مَا مَنْ مَنْ الله المحكمة و (البَيْنَةُ فِي مُواجَعِهِ وبَعَدَ الحَاكَمُ لَهُ وكَيلاً يُحافِظُ على حُقُونَةِ وسَمِعَ الدعوى والبَيْنَةِ فِي مُواجَعِهِ وبَعَدَ المَّالَ لِو امتَنَعَ وأَبي المُصُورَ الى المحكمة والبَيْنَةِ فِي مُواجَعِهِ وبَعَدَ المُحَاكِمُ لَهُ وكَيلاً يُحافِظُ على حُقُونَةِ وسَمِعَ الدعوى والبَيْنَةِ فِي مُواجَعِهِ وبَعَدَ المُحَاكِمُ لَهُ وكَيلاً يُحافِظُ على حُقُونَةٍ وسَمِعَ الدعوى والبَيْنَةِ فِي مُواجَعِهِ وبَعَدَ المُحَاكِمُ اللهُ وكَيلاً يُحافِظُ على حُقُونَةٍ وسَمِعَ الدعوى والبَيْنَةِ فِي مُواجَعِةِ وبَعَدَ المُحَدِّقِ إِنْ تَبَيْنَ أَنَّهَا مُقَارِنَةٌ للعَبْحَةِ وبَقَلَ الْحَدَالُ الْحَدَالُ الْمُنْ حُكُمَ مُقْتَضَى ذلك

﴿ مَادِيةِ وَ ١٨٨ ﴾ إِن يُدلُّمُ ﴿ إِلْمُ كُمُ ١٧٨٦ إِنَ الْغِيافِيُّ الوَاقِمَ عَلَى الْمِنُوالَ المعروم الير (المدّعي عليه ١٦١٣) في مناه أنها المالية المالة المالة المالية ال ﴿ مادة ١٨٣٦ ﴾ اذا حَضَرَ (المحكومُ عليهُ ١٨٣٦) غيابًا اللي المحكمة وَتَشَبُّتُ (بدعوى ٦١٣ م الحة (لا يُغْرِ ١٦٣١) دعوى (الْمَدَّعي ١٦١٣) فَتُسْمَعُ دعواهُ وتُفْصَلُ على الْوَجْهِ الْمُوجِبِ وإن لَم يَتَشَبُّتُ بِدَ فَعِ الدَّعَوَى الْوَ تَشَبَّتُ وَلَمْ يَكُنْ تَشَبَّتُهُ صَالِحًا للدَّفَعَ لِنَفَّذُ (الحُكُمُ ١٧٨٦) الواقع وَنُجِرِي ١١٠٠ ميد وَنُمَا) في الله الله ١١٠٠ ميد William Control of the Company of the Control Made the man with the state of the ﴿ مَادِهِ ١٨٣٧ ﴾ ﴿ أَلَبُ عُوى ١٦٢ ر) الَّتِي (رَحْيِكُمَ ١٧٨٦) وأَ عُلِمَ. بها موافقةً لِأَ صِبُولِهِا المشرُوعةِ أَي مُوجودًا فِي الحَيْخُ أَسْابُهُ وَشُرُوطُهُ لِلْ تجوزُ رؤيتُها وسَماعُها تَكُرُ ازَّلَ مِن الله ١٠٠٠ والله الماسية الماسية ﴿ مِادة ١٨٣٨ ﴾ إذا إذ عي (للمكنوع عليه ١٧٨٨) إِنْ ذَا الحكمَ ١٧٨٦) الذي لَحِقَ في حَقَ (الدَّعَوى ١٦٤٦) ليسَ مَوافقَ عَا الأَيْصُولِهِ المشروعة ويَيْنَ جِمِةً عَدَم مُوَافِقَتِهِ وَطَلَبْ البِيْنِينَافِ الدَّعُومِ فَيُحِقَّقُ أُ

الحُكُمُ اللَّذِكُورُ إِنَانَ كَانَ إِمُوافَقِياً لِإِ صُولِهِ الشَّرُوعَةِ مِرْبُصِدُ فِي أَوْ إِلاَّ

الله المنظمة ا

﴿ مادة ١٨٣٩ ﴾ أذا لم يَقْنَعُ (المحكومُ عليهِ ١٧٨٨) (بالمُكمِ المُحكمِ المُحكمِ المُحكمِ المُحكمِ المُحكمِ الواقعِ سيفِ حَقِ (الدَّعوى ١٦١٣). وطَلَبَ تَمييزَ الإجلامِ المُحكمِ فَبُدَقَّقُ الإعلامُ المذكورُ فإنْ كانَ مُوافقاً لِأَصولِهِ المشرُوعةِ يُصدَّقُ و إِلاَّ يُنقَضُ

البابالرابع

﴿ فِي بيان ِ المسائلِ المتعلِّقةِ (بِالْتَحْكِيمِ ١٧٩٠) ﴾

﴿ مَادَةَ ١٨٤١ ﴾ يَجُوزُ (التَّحَكَيمُ ١٧٩٠) في (مَعَاوِي ١٦١٣) (المَالِ ِ

المُعَمَّمُ ١٨٤٦ عَلَى الْمُعَمِّمُ ١٨٤١ المُعَمَّمُ ١٨٤٠) لا يجودُ ولا المُعَلَّمُ ١٨٤٠) لا يجودُ ولا المُعَلَّمُ ١٦٢٠ المالمَثَيْنِ (حَالَمُنَاهُ ١٦٢٠) وفي الحُمَنُوسِ المَدْيُ مِعكَمَاهُ بِهِ فَعَطْ وَلَا يَقَاوَدُ غِيْوَ ذَلَتْ وَلا يَشْتُسِلُ وَفِي الْحُمْنُوسِ المَدْيُ مِعكَمَاهُ بِهِ فَعَطْ وَلَا يَقَاوَدُ غِيْوَ ذَلَتْ وَلا يَشْتُسِلُ مَا رَبِّ خُصُوصاتِهِما

الله عادة ١٤٤١ ﴾ المجاور المسكمين ١٧٩) ﴿ يَعْنِي جُولُ جَسِبُ (سَكَمِينَ الله) إو عَلاقِيمَ أو أو يَدَ لِخُصوص و يَجيدُ أَنْ يَنوبَ كُلُّ مِهُ مِلَوَةً مِلْ عَلَيْهِ إِنْ يَعَدُّدُ لِللَّهِ عَلَيْونَ ١٧٠) مَعَلَى مَا وَذُرِكِرَ لَيْهَا فِيَانِي اتَّفَاقُ وَأَيَّا كَلِيمٍ وَلَيْنَ لِوَاعِدِ مَنْهِمُ أَسَدُ (يَحِكُمُ الملال كالعرب والألب الميالية والمال المالية والمالية الملالة ب المعادة في ١٨٤٤ من المحكون أن ميكيوا : ١٧٤) آخر إن كانوا مأذ والمان المرافين والإافلان من أحدث (١١١٠ ما اله ١٠١٠ ما ﴿ مادة ١٨٤٦ ﴾ أذا نَقَبد (التَحِيكِيمُ ولاله) مِعَ فِينَ إِلَا مُرْوِيدٍ مثلاً (الحَكُمُ ١٧٩٠) للنصوبُ على أَنْ (يمِكُمَ ١٧٨٦) مِنَ اليومِ الفُلاني " الى شَهْرِ لِيسَ لَهُ أَنْ بِحَكُمَ إِلاًّ فِلِهُدِّ فِي لِللَّهُ الشَّهْرِ . لا أَنْ بِحِكُمَ بعدَ انقِضَائه واذا حَكَمَ بعدَ الانَّقَضَاء فلا يُنفُذُّ (حُكُمُهُ ١٧٨٦)

﴿ مَادَةَ ١٨٤٧ ﴾ ﴿ لَكُلُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَزَلُ ﴿ الْحَكُم ﴿ ١٧٩) قَبَلَ الطَّرُفَيْنِ عَزَلُ ﴿ الْحَكُم (اللَّهُ كُم ١٧٨٦) ﴾ ولَلَكُنُ الحَالَّ عِالرَهُ (الْحِلْمَ أَنَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللْمُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعَلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه بَنْزِلَة نائب هذا الحاكم لأنه استخلفه استخلفه المراه المحكم ١٧٨٠) (الحكام ١٧٨٠) المراه المحكمين المراه المراه المحكمين المراه المحكمين المراه المر

﴿ مادة ١٨٥٠ ﴾ اذا (أذِنَ ١٠٢) الطَّرَفانِ (بالصَّلْحِ ١٥٣١) الطَّرَفانِ (بالصَّلْحِ ١٥٣١) توفيقًا (المُحكَّمَيْنِ ١٧٩٠) اللَّذَيْنِ جَنَّكُومُ مِا مُؤْنِيْنَ ﴿ بِالْمُحْكُمِ ١٧٩٠) توفيقًا لا صُولِهِ المُسْرُوعَةِ فَيُعتَبَرُ صُلْحُهُم وهو أنَّهُ اذا وَكُلَ أَحَدُ الطَّرْفَيْنِ أَحَدَ النَّعَكَمَيْنِ والآخَرُ الآخَرَ بالصَّلْحِ فِي الْحُصُوصِ الذي تَنَازِعا فيهِ وتَصالحا توفيقًا للسائلِ المُندَرِجةِ فِي كَتَابُ الصَّلْحِ ، فليسَ لأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ أَنْ يَتَنِعَ مِنْ فَبُولِ هذا الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ مِنْ فَبُولِ هذا الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ المَّالِقِيْنِ الصَّلْحِ الْحَالَاقِ الْمُنْ الْمُلْحِ الصَّلْحِ الصَّلْحِ الْمَلْمُ الْمُلْحِ الْمَلْحِ الْمَلْمِ الْمُنْ الْمَالُولُ الْمُنْدِي الصَلْحِ الْمَلْحَ الْمُلْعِ الْمُنْكِ الْمَلْمُ الْمُلْعِ الْمُنْدِ الْمَلْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْهُ الْمُنْ الْمَلْمُ الْمُلْوِلُ الْمُنْدَ الْمُنْدُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْعِ الْمُنْ الْمُنْعُلِقِ الْمُنْ الْمُنْمُ

﴿ مَادَة ١٨٥١ ﴾ اذا فَصَلَ ۖ أَنَّكُ ۚ (الدَّعوى ١٦١٣) الواقعة َ بينَ شَخْصَين ِ وَلِم يَكُن ۚ (مُحَكِّمًا ١٧٩٠)فيكُونُ (حُكْمَهُ ١٧٨٦) نافِذًا اذا رَضِيَ الطِّرَفان ِ وأَ جَازَا حُكَمَهُ (راجِعْ مادَّة ١٤٥٣)



تاريخ الارادة السنية في ٢٦ شعبانَ المعظِّم سنة ١٢٩٣

🙀 التونيع 🔆

ناظر المارف احمد جودت

امين الفتوى السيد خليل ك: الفرن العاف من اعضاء شورى الدولة سيف الدين

رئيس مجلس التدنيقات الشرعية ويجلس انتجاب الحكام السيد احمد خاوص رئيس محكة التمييز الثاني السيد احد على

التاضي بدار الخلافة العلية احمد خالد

مستشار منفش الاوقاف عمر حلي

A Commence of the same

معاون مميز الأعلامات الشرعية عبد الستار

﴿ تُم هذا الكتاب بمون الملك الوهاب ﴿



فعرسة الكتاب

·	صفحة	منعة
في بيان المسائل المتعلقة بالبيع	77	٩ صورة التقرير الذي ثقدم للمرحوم
بالتسبئة والتأجيل		عالي باشا الصدر الاعظم فيما يتعلق
في بيان حق نصرف البائع بالإسمن	74	بالمجلة وذلك في غرة محرم ٢٨٦
والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل		١٧ (المقدمة) في تعريف علم الفقه
القبض		ولقسيمه
في بيان التزييد والتنزيل في الثمن	35	١٩ في بيان القوامد الفقهية
والمبيع بعد العقد		🍇 الكتاب الاول في البيوع 🗱
في بيان حقيقة التسليم والتسلم	77	٣٣ في بيان الاصطلاحات الفقيسة
وكيفيتهما		المتعلقة بالبيوع
في المواد المتعلقة بجبس المبيع	٧.	٤٠
· حق مكان التسليم	77	٤٣ في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب
 مؤنة التسليم ولوازم اتمامه 	77	٠٠ في حق مجلس البيع
· المواد المترتبة على هلاك المبيع	. 44	٤٦
م ما يتملق بسوم الشراء وسوم	Y•	٤٧ . اقالة البيع
النظر		٤٩ ء حق شروط المبيع واوصافه
في بيان خيار الشرط	. 77	٠٠ ما يجوز بيمه' وما لا يُجوز
م م الوصف	YA	٠٠ . يان المسائل المتملقة بكينية
ء حق خيار النقد	44	يع المبيع
 بیان خیار الثمیین 	Y ¶	٧٠ في بيان ما بدخل في البيع بدون
· حق خيار الرؤية · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	٨٠	ذكر صريح وما لا بدخل
 بیان خیار العیب 	٨٣	٦٠ في بيان المسائل المترتبة على اوصاف
· الغبن والثغرير	44	الثمن واحواله

صفحة	صفحة
١٣٦ في أجارة الدواب	٩٠ في بيان انواع البيع 💮 📆
١٣٧ الإدمي	٩٢ ٠٠ احكام انواع البيوع أ
١٤١ - تسليم المأجور	٩٤ ء حق السلم
١٤٢ ، تصرف العاقدين في المأجور	٩٦ . بيان الاستصناع ما ١٠٠٠
مرور بهد المتد المتدارية	١٠٠ احكام ينع للريش ١٠٠ ع
١٤٤ لمي بيان مولد تتعالى برد الما جور	٩٨ - حق بليئع ألوقاء :
ا العادية ، و ما يا العادية ال	المِحْتَابِ الناقِ فِي الأَجْارِاتُ ﴾
١٤٠ فِي ضيان المنبعة	٢٠١ في الاصطلاحات التقيية المتعلقة
١٤٧ ء ضمان المستاجر	بالاجارة
١٤٩ . ضيان الاجير	١٠٠٠ في بيان القنوابط العمومية
الكيماب الثالث في الكفالة	١٠٧ . مسائل ركن الاجارة
معدد في احطلاحات فعيهمة تتعلق	١١٠ م شروط انتقاد الأجارة ونفاذها
بالكفالة والكنفالة	١١١ . ، معة الاجارة
١٠٢ في ركن الكيفالة ل 🐇 💮	١١٢ ﴿ * فَعَادُ الْاَجَالَةُ وَبِعَالَانِهَا
١٥٣ ربيان سرائط الكفالة	١١٤ ، بدل الأجارة الله ١١٤
١٠٠ . مكم الكفالة المعجزة والملقة	١١٠ و الدائل المتعلقة بسبب لزوم ا
والمضافة المراج والمنافقة	الأَجْرَةُ وَكُلِقِيةُ اسْتَعَقَاقَ الآجُرُ
١٥٨ في بيان حكم الكهفالة بالنفس	اللا جرة من الله عالم الله الله الله الله الله الله الله ا
١٠٩ اجكام الكفالة بالمال	۱۱۸ ما بصم للاجير ان يحبس المستاجر
١٦٣ عَمْ مُنْبِعُضُ الفيرابِعِ العُمودية المتعاللة	فيه لأستيفا الاجرة وما لا يصح
بالمبرامة من انكففالة	١١٩ في المسائل التي نعلق بمدة الاجارة
١٦٤ في البراءة من الكفالة بالعفس	۱۲۲ م خيار الشرط
ووجه من من من بالمال	١٢٥ منيان الروباد
﴿ الكناب الرابع في الحوالة ﴾	١٢٦ ، خيار الغيب
١٦٧٠ في نيان الإصطلاحات النقيسة	١٢٨ . مسائل لتعلق باجارة العقار
المتملقة بالحوالة على المتملقة	۱۳۱ - اجارة الغروش

~ · ·	مفحة	Section 1
المسائل العملقة يعقب الاعادة	۲۰۲	ي الحوالة .
المالية		وط الحوالة
احكام العاربة وضيافاتها		كام الملوالة
كتاب السليع ، في المية كالمرر م		لماس. في الرهن ١١١٨
الاسطلاعات النقبية المتعلقة		الاسطالاحات التقيية
707		يمن ، ، ۳۰۰۰
المسائل المتعلقة يركن الهيوية	۲۱۲ في	الله المعطفة بركن الوهن
40" 1 2 1 h		بط المقلد الرمن م
شرائط المية		ليمن المنطة وفي مجديل
حق الرجوع عن الهية		ادته بعد عقد الرمن
هبة المريض -	. 77.	، مسائل تتعلق بالراهن
مبة المريض لتاب الثأمن في الفصب 🐔	KH 🔆	
الموالانلالي الله با ١٦٠		المرجون ومصارينه
عالاصطلاخات المتقهية المتقلقة		للسعمار المستعمار
منب والاثلاث		الرهن السنومية
احكام الغصب المناس		الراهن والمرتهن في الرهن
المسائل للتعلقة بنسب المقان		الرعن الذي؛ هو يف
حكم فأمثك المناجب		
مباشرة الماثلات .		Y** : 1
الاتلاف لخسبكات		لحس في الامانات كا
ما يجليبَ في العلويق العام ٨٨		للاحات النتهة المعالنة
جناية لليوالن المنابة		1
كتاب التاسع فيه الحجر ١١٨٠	<i>-</i>	عسومية لخعملئ بالاطللات
و والاكوا م توالشفعة عجد ٢٠ يـ		المتعلقة بعقد الابداع
الاضطلالهام كالمنتهية المصلتة		F3
لمجروالاكواه ك الشنمة - 140		الوميلة وضلتها

494 في بيلن و ١٦٩ ، ، شر ١٧١ ء ء اخ ﴿ الكتاب ان ١٧٤ ني يان المتعلقة بالر ٧٠ في بيان الم ۱۲۲۱ م به شرو ١٧٦ - زوائله ا الرهن وزيا ۱۲۸ لې بيان ، والمرتهن ١٧٩ فيه ييان مو ۱۵۰ م الرهن ا الما ، العكام ۱۸٤ ، تصرف جهد . للعكام يد العدل ۱۸۷ فریعاله . . والمحالب السا ١٨٩ في الإسط بالامانات 19. فيماسكام ۱۹۲ - المسائل وشروطه ٢٩٣ : في احيكام الومينية وضائبة ١٠٠٠

مفحة

6

7

٢٤٢ في صنوف المعجورين واحكامهم

٢٤٣ . المسائل المتعلقة بالصغير والمجنون والمعتوه

٢٤٩ في السفيه المعجور

منحة

٠٠٠ ، المديون المحجور

٢٠٢ . المسائل المتملقة بالأكراء

۲۰۶ ، مراتب الشفعة

٢٠٧ ، شرائط الشنعة

٢٦٠ ء طلب الشفعة

٢٦٢ ، حكم الشفية

🎪 الكنتاب العاشر في انواع الشركات 🦟

٢٦٤ في بغض اصطلاحات نقبية

٢٦٦ ، تعريف شركة الملك وتقسيمها

٢٦٨ - كينية التصرف في الاعبان المشتركة

٢٧٤ في الديون المشتركة

٢٨٠ - تعريف التسمة وتقسيمها

٣٨٣ • شرائط القسمة . ١٠٠٠

٢٨٦ ، قسمة الجمع

۲۸۸ ۰ ۰ التفریق

٢٩١ . كينية القسمة

۲۹۲ ، الحيارات

٢٩٤ - فسخ القسمة واقالتها

٢٩٠ ، احكام القسمة

٢٩٨ ، المِاياً :

منحة المنطق منطق بالحصكام المسكام

الاملاك

٣٠٥ في حتى المعاملات الجوارية

٣١٠ ، الطريق

٣١٢ م حتى المرون والمجرى والمسيل

٣١٥ ، الاشياء المباحة وغير المباحة

٣١٧ ، كيفية استملاك الاشياء المباحة

٣١٩ . احكام الاشياد المباحة العمومية

٣٢١ - حق الشرب والشفعة

٣٢٢ م احياء الموات

٣٢٥ في حريم الآبار المحفورة والمياه والمجراة والاشجار المفروسة بالاذن

السلطاني في الأراضي الموات

٣٢٧ في المسائل العائدة الى احكام العيد

٣٣٠ في تعميرات الاموالي المشتركة ومصاريفها

٣٣٤ في حق حكري النهر والمعاري واصلاحها

٣٣٧ في شركة العقد وتقسيمها

٣١٩٠ م المسرائط العمومية في شركة المقد

٣٤٠ في الشرائط المنصوصة في شركة

الاموال

:

٣٤٢ في بعض ضوابط تتعلق بشركة

٣٤٩ في المسائل العائدة الى شركة الانموال

و عليه والمالخ عليه والمالخ عنه وبعض شروطها

٤٠١ في الصلح عن إلاعبان

٤٠٣ في بيان العلم عن الدين اي الطلب وسائر الحقوق

٤٠٤ في المسائل المتعلقة باحكام الصلح

في المسائل المتعلقة باحكام الابراء

﴿ الكتاب الثالث عشر في الافزار عمد

في بعض الامتطلاحات النقيسة المعالقة بالاقرار والمناه

ا ٤١١ في وجوه صحة الافرار

٤١٤ في الاحكام المسوتية

٤١٠ في نني الملك والامم المستعار

٤١٧ في اقرار المريض

٤٣٢ في الاقرار بالكتابة

🤏 الكتاب الرابع عشر في الدعوى 🞇

في بعض الاصطلاحات الفقيسة المتعلقة بالدعوى

الما الله المروط محة الدعوى

المرا فروم الرعوى

المنابق من كان خصماً ومن لم يكن

التنافض ٤٣٨

٤٤٤ في حق مرور الزمان

🦟 الكتاب الحامس عشر في 🦟 🦠 البينات والتحليف 💸

٣٠٠ في بيان مسائل عائدة الي شركة الاعال ...

• الله في تعويف المفارية وتقديمها 🔻

٣٦٢ في شروط المفادية

٣٦٣ في أحكام المفارية

٣٦٨ في بيان الزارعة ، و ي الماد ه

في بيان المساقاة -

﴿ الكتابِ الحادي عيبر في الوكالة ﴾

في بعض الاخطلاحات الفقيشة المتعلقة بالوكالمة عيبة أوا ومح

٣٧٢ في ركن الوكالة وتقيمينها ١٠٠٠

٣٧٠ فيتشروط الوكالد 🖓 ن د ٢٠٠

٣٧٦ في فلاحكام العمومية بالمتعلقة بالركالة

٣٧٩ في الوكالة بالشراء

٣٨٦ في الوكالة بالبيع

٣٨٩ في المسائل المتملقة بالمأمور

في حق الوكالة بالخصومة ﴿ 414

في المسائل المتعلقة بعزل الوكيلية 797

🧩 الكتاب الثاني عشر في الصلح والابرا. 🎇

في بعض الاصطلاحات النقهيــة المتعلقة بالصلح والابراء

٣٩٧ في من يمقد الصلح والابراء

صفحة ٤٧٤ في ترجيح البينات ٤٧٨ في القول لمن وتحكيم الحال ٤٨١ في التحالف

الكتاب النادس مشدفه القفام

٤٨٧ في بيان بعض الأصطلاحات النقبية المتعلقة بالقضاء

ه ۱۸۵ في بيان اوصاف الماكم ۱۸۶ في بيان آ داب الحاكم ۱۸۷ في بيان وظائف الحاكم

195 في صورة الهاكة 197 في شروط الحنكم

ا ٤٩٠ في الملكم النيابي

٤٩٦ في روية المعوى بعد الحكم ٤٩٧ في المسائل المتمافة بالحكم صفحة

ف الاصطلاحات النقبية المتملقة بالبينات والتعمليات

٤٥١ في تعريف الثهادة ونصابها

٤٥١ في كيفية اداء الشهادة

٤٥٤ في شروط الشهادة الاساسية

٤٥٧ في مواقعة الشهادة للدغوي

٤٦٠ في اختلاف الشهود

٤٩٢ في الركية الشهود

٤٦٠ تذنيبي في تجليف النبيود عرب

٤٦٦ في رجوع الشهيد من الثيهادة

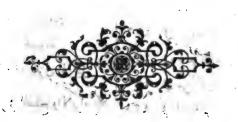
٤٦٧ في التواتي

٤٦٨ في الحبيج الجلهة

٤٦٩ في القرينة القاطمة

٤٦٩ في التحليف

٤٧٣ في التنازع بالابدي

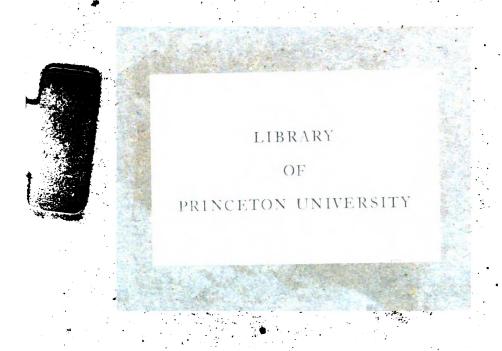


إضلاح خطا كا

<u>-</u> -	•		
صواب	خطأ	مطو	لمفجة
في سبب وزمن	في زمن	14	٧.
باكتساب صور	بصور	1 &	۳.
واذا	وان	10	۳.
ياليع المطلق	بالبيع	10	. 40
ادُن البائع	أذن المشتري	11-	ÁP
خاليق	حالية	10	7.4
ثم بعد	يمد	14	Ąė
(معیباً ۳۲۸)	معيبا	17	٨٠
مالكا للثمن	فنمن	•	44
وغيرها	وغيرها	18	40
117	373	١.	1.1
(الاجرة ١٠٤)	الاجرة	١•	144
والتطهيرعلى	والنطهير عنهما على	7	171
his	هذه	٣	104
الذين	الذين	4.	100
الباب الاول	الباب الثاك	•	140
التي لا غنلف	الق تختلف	*	Y · Y
یمنی انه	يىنى	14	377
المشفوع به ِ ٩٥٣	المشفوع ١٥٣	11	404
المتوحش	المستوحش	14	444
الرنج مشترله	الربج	Y	717
	•		_

صواب	خطا	مطر	منحة
لقسم الشركاء	تقسيم الشركاء	11	707
رحب لرعل	وعلم 🔌	17	791
وسكوته	وشكرته	18	2 2 4
فالحكم هو	فالحكم	1.4	٤•٣
و منهما	منهم '	١	£Y£
ي ذي	ذو رين دين	11	٤٧٠
او لا	اؤلاً با ا	7	273

وَفَدَ وَفَعَ سِنْ الشَّكْلِ وَالأَرْفَامِ أَعْلاطُ قِلْللَّهُ جِدًا لَمْ أَعْنَ بِالتَّنْسِيْةِ عَلِيهِ السُّنْفِيةِ عَلَيْهِ السُّنْفِيةِ عَلَيْهِ السَّالِينَةِ عَلَيْهِ السَّالْفِينَ السَّالِينَةِ عَلَيْهِ السَّلِينَ السَّلَّقِيلِيّةِ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِينَ السَّلَّقِيلِينَ السَّلَّقِيلِينَ السَّلَّقِيلِيّةِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِيّةِ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِينَ السَّلَّقِيلِيّةِ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِينَ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِينَ عَلَيْلِيلِّهُ وَالسَّلِيلِينَ السَّلَّقِيلِيلَةً عَلَيْنَ السَّلَّقِيلِينَ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِيلِيّةِ عَلَيْهِ السَّلَّقِيلِيقِيلِيّةِ عَلَيْهِ السَّلِيلِينَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلِيقِ عَلَيْهِ السَّلِيلِيقِيلِيلِيّةً عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمَا عَلْمِ عَلْمِي السَّلِيلِيقِ عَلْمِ السَّلِيقِيلِيّةِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْه





32101 073505412

Digitized by Google